وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بن يوسف بن خدة الجـزائر
كلية العلوم السياسية والإعلام
قسم العلوم السياسية
و العلاقات الدولية

التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية

دراسة حالة النظام السياسي الجزائري (1988- 2008)

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية
فرع التنظيم السياسي و الإداري

إعداد :مصطفى بلعور

إشراف الأستاذ الدكتور: حسين بوقارة

لجنة المناقشة :

- أ د. عمار جفال	__________	رئيسـا
- أ د. حسين بوقارة	__________	مقررا
- أ د. عمار بن سلطان	__________	عضوا
- د. عقيلة ضيف الله	__________	عضـوا
- د. صالح بلحاج	__________	عضـوا
- د. محمد غربي	__________	عضـوا

السنة الجامعية (1430-1431هـ)
(2009-2010م)

فاتحة الدراسة

يقول العماد الأصفهاني في مقدمة كتاب معجم الأدباء:

« إني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتابا في يومه، إلا قال في غده لو غير هذا لكان أحسن، ولو زيد هذا لكان يستحسن، ولو قدم هذا لكان أفضل، ولو ترك هذا لكان أجمل، وهذا من أعظم العبر وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر. »

شـــــكــــر و تــــقديــــــر

أتقدم بخالص الشكر وعظيم التقدير إلى أستاذي الفاضل الدكتور حسين بوقاره الذي علمني وعلم أجيالا من الباحثين كيف يطورون رؤيتهم البحثية الناقدة أشكره على جهده وتوجيهاته القيمة التي ساعدتني على إنجاز هذه الدراسة وإخراجها بأفضل صورة ممكنة.

وأتوجه بخالص شكري وتقديري للسادة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة والحكم لتفضلهم بقبول مناقشة هذه الأطروحة ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى كافة العاملين بكلية العلوم السياسية والإعلام بجامعة الجزائر هذا الصرح العلمي العريق الذي تشرفنا بالانتماء إليه والدراسة فيه وأخص بالذكر أعضاء هيئة التدريس بقسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،وكل من ساعدني في جمع المادة العلمية لهذه الأطروحة .

الإهــــــــــــــداء

بسم الله الرحمان الرحيم

((و لقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات

و فضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلا)) الآية 70 من سورة الإسراء.

أهدي باكورة هذا العمل إلــــــــــى :

روح والـــــــــــديّ الكريمـــــــــــين

و إلى روح ابـــــني معاد الذي توفاه الله و أنا بصدد تحرير هذه الأطروحة

و إلى زوجـــــــتي و أبنائي عبـــــــير و إســـــــراء

مصطفى بلعور

إهـــــــــــــداء

بسم الله الرحمان الرحيم

((يا أيتها النفس المطمئنة ارجعي إلى ربك راضية مرضية، فادخلي في عبادي و ادخلي جنتي)) الآية 30-32 من سورة الفجر

أهدي هذا العمل إلـــــــــــــى أستاذي الفاضل الدكتور منصور بن لرنب
الذي علمني و علم أجيالا من الطلبة والباحثين ، نسأل الله أن يتغمده
برحمته الواسعة و يسكنه فسيح جناته
و إلــــــــــــــــى كل أبناء الأمة العربية والإسلامية الذين يناضلون من
أجل إحلال الحق و العدل و الحرية في أوطانهم

مقدمة الدراسة

تحتل عملية التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية في الوقت الراهن أولوية, و قد تزايد الاهتمام بها في خضم التحولات الجوهرية و المتسارعة التي تعرفها البيئة الدولية في عصر العولمة و مجتمع المعلومات، حتى أن قيم الديمقراطية لم تعد كما كان يتصور البعض عملية مستنبطة من الثقافة الغربية، بل هي تعبير عن ثقافة عالمية ترسخت منذ قرون طويلة في مواجهة الاستبداد و أركانه و إن كانت الحضارة الغربية قد ساهمت بدرجة كبيرة في تفعيلها و ترسيخها و وضعت إطارها الفلسفي و المعرفي. شهدت النظم السياسية العربية تحولات متسارعة خاصة عقب انتهاء الحرب الباردة و انهيار الاتحاد السوفياتي و ما تبعه من انهيار لدول المنظومة الاشتراكية في شرق و وسط أوروبا إذ لم يعد للكثير من الدول التي تبنت الاشتراكية خيار سوى الاندماج في المنظومة القيمية الرأسمالية القائمة على الديمقراطية و الحرية و اقتصاد السوق عله ينقدها من مأزقها الاقتصادي و السياسي و الاجتماعي.

اتجهت العديد من النظم السياسية العربية إلى التحول الديمقراطي بفعل مجموعة من الدوافع الداخلية والخارجية، حيث أدى التدهور الاقتصادي- و ما أعقبه من أزمات و خاصة الاجتماعية -بالعديد من النظم إلى إدخال إصلاحات هيكلية على مؤسساتها الاقتصادية و السياسية، كما شكلت رغبتها في الاستعانة بقروض و منح صندوق النقد و البنك الدوليين و دول أوروبا الغربية و الولايات المتحدة الأمريكية عاملا رئيسيا للتحول الديمقراطي، حيث تشترط تلك المؤسسات و الدول أن تتضمن عملية التحول الاقتصادي تحولا ديمقراطيا باتجاه مزيد من الحريات ، تداول السلطة، الانتخابات النزيهة ، المشاركة السياسية و دعم حقوق الإنسان، وقد نجحت تلك الشروط في دعم عملية التحول الديمقراطي في العديد من البلدان العربية، كما سعت العديد من النظم السياسية العربية إلى إدخال إصلاحات على بنيتها الاقتصادية ، السياسية ، الاجتماعية و الثقافية مثل تحسين سجل الدولة في مجال حقوق الإنسان و إشراك المواطنين في تنظيمات المجتمع المدني و غيرها بدافع المشاركة في المنظومة العالمية من جهة، وتحقيق أهداف اقتصادية و سياسية من شأنها أن تضفي مسحة ترشيدية لأداء تلك النظم من جهة ثانية ،خاصة في ظل فشل المنظومة الاشتراكية و تنامي الحراك الاجتماعي في العديد من النظم العربية.

في إطار هذا السياق أقدمت بعض النظم السياسية العربية خلال عقد السبعينيات من القرن الماضي على إحداث إصلاحات على الأقل دستورية و قانونية و سمحت بإنشاء الأحزاب السياسية، كما شهد النظام الدولي في مرحلة الثمانينيات و التسعينيات من القرن العشرين تحولات جذرية ألقت بظلالها على مجمل الأوضاع السياسية و الاقتصادية و الثقافية، و لم يكن الوضع في المنطقة العربية ببعيد عن تلك التأثيرات التي قامت بدور المسرع لعملية التحول الديمقراطي خاصة و أنها تزامنت مع تصاعد الحراك الاجتماعي في العديد من الأنظمة وكشفت عنه الأحداث و الانتفاضات الشعبية في العديد من الدول العربية مثل الأردن و الجزائر و تونس والمغرب مع نهاية الثمانينيات.

تختلف النظم السياسية العربية في الخطوات التي اتخذتها باتجاه التحول الديمقراطي، حيث هناك نظما قطعت أشواطا في التعددية السياسية بإجرائها إصلاحات دستورية و قانونية و تنظيمها لانتخابات تعددية مثل الحالة الجزائرية التي تسارعت فيها العملية الديمقراطية لكنها تعثرت بعد إجهاض المسار الديمقراطي و هناك نظما سياسية تأخر فيها التحول الديمقراطي إلى ما بعد أحداث 2001/09/11 وشكلت مطالب الإصلاح السياسي الأمريكية و الأوروبية ضغطا عليها إلا أن استجابتها لتلك الدعوات بقيت بطيئة وخاصة في أغلب دول مجلس التعاون الخليجي كما فرض الاحتلال الأمريكي على العراق ديمقراطية خارجية كشفت عنها بنية الأحزاب المذهبية و العرقية المتناثرة في العراق.

في سياق هذه التحولات التي عرفتها البيئة الدولية تم تسويق واسع للنموذج الديمقراطي الغربي كأداة للاندماج في نسق النظام الدولي، كما يتجه الخطاب في النظم السياسية العربية نحو ضرورة تكييف أنظمتها لضمان ممارسة سياسية أكثر ديمقراطية تستجيب للظروف الخاصة المتداخلة التي مرت بها مجتمعاتها.تشير الخبرة السياسية العربية إلى ارتفاع وتيرة النقد العام لسلبيات مختلف القوى السياسية في المجتمعات العربية بصورة غير مسبوقة في التجمعات السياسية و المنتديات الاجتماعية و الفكرية و في الصحف المستقلة و الحزبية، بل و حتى الرسمية و في المدونات على مواقع الانترنت و في وسائل الإعلام العابرة للحدود في ظل الثورة التكنولوجية ومجتمع المعلومات، بما يعني اتساع مجال الاحتجاج الاجتماعي على ظواهر سلبية ترسخت في البنية السياسية والاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية العربية، و أصبحت غير مقبولة لدى قطاعات واسعة من الجماهير و حتى النخب العربية لانعكاساتها السلبية الملحوظة على أداء المؤسسات العربية ،و الملاحظ أن ظاهرة التحول الديمقراطي في المنطقة العربية عرفت مؤشرات للنجاح، و مظاهر للتعثر حسب المحددات الداخلية والإقليمية والدولية.

تستطلع هذه الدراسة أسباب بقاء عملية التحول الديمقراطي أسيرة مرة لمبادرة النخبة الحاكمة توسعها من أجل التنفيس السياسي أو تضيق مساحتها حتى تراقب قوى المعارضة السياسية و الحركات السياسية الإسلامية، أو تلغيها عندما تكون نتائج الانتخابات في غير صالحها, و مرة أخرى مفروضة من الخارج وفقا لضغوطات البيئة الخارجية من مؤسسات مانحة أو قوى دولية كبرى. من هنا يتطلب ترسيخ التحول الديمقراطي توفر مجموعة من القواعد و الضمانات للمحافظة عليه ،خاصة في ظل وجود مجموعة من المخاوف المشروعة تتعلق بتوظيف آليات الديمقراطية "الانتخابات" لصالح قوى غير ديمقراطية قد تصل إلى السلطة ثم تنقلب على العملية الديمقراطية، و من ثم فإن التحول الديمقراطي الهامشي أو التعددية المقيدة في النظم السياسية العربية تعود إلى مجموعة من العوامل الخاصة بمستوى هيكلة التطور الاقتصادي و السياسي و الاجتماعي و الثقافي.

إرتبط نجاح التحول الديمقراطي في المنطقة العربية بتخلي النخب الحاكمة عن احتكار السلطة و عدم التوظيف الذرائعي لمسألة تعدد القوى السياسية و توجهاتها الفكرية و البرامجية من أجل تعطيل أو تأجيل الخيار

الديمقراطي ،كما يرتبط بمدى الاستعداد لإصلاح مؤسسات النظام السياسي و أجهزته بمراجعة جذرية لطريقة عمل المؤسسات.

ضمن هذا الإطار يمكن إدراج تجربة التحول الديمقراطي للنظام السياسي الجزائري. حيث شـهدت الجزائر منذ نهاية الثمانينيات تحولات ساهمت فيها ضغوطات البيئتين الداخليـة و الخارجيـة و تجسـدت في الإصلاحات السياسية لدستور 1989, حيث أدت إلى انتقال النظام السياسي من الأحادية إلى التعددية السياسية و سمحت بتنظيم انتخابات تعددية إلا أن تلك التجربة تعثرت و نتج عنها عدم استقرار سياسي و اجتمـاعي بفعل أعمال العنف.

أولا: أهمية الدراسة و أهدافها: يمكن إبراز أهمية الدراسة و أهدافها في النقاط التالية:

- يتناول موضوع الدراسة واحدا من أهم التغيرات و التحولات التي شهدتها النظم السياسية العربيـة خـلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين، و هي تغيرات و تحولات مهمة شملت الأطر الفكرية و الإيديولوجيـة والدستورية و المؤسسية لذا فإن تناول التحول الديمقراطي بالدراسة والتحليل يسهم في الإجابة على الأسئلة المطروحة حول آليات التحول الديمقراطي في النظم و القوى الفاعلة فيه و اتجاهات هذا التحول و مستقبله.
- شمل موضوع الدراسة تأصيلا نظريا لبعض المفاهيم المرتبطة بظاهرة التحول الديمقراطي و مقاربات الفكـر السياسي العربي الإسلامي منها، و بحثا في الاتجاهات النظرية للتحول الديمقراطي، و النظم السياسية العربية، و هنا تكمن الأهمية النظرية لهذه الدراسة.
- حرص الباحث أن يتعمق في تحليل عملية التحول الديمقراطي في محاولة لتقديم تفسيرات لأسباب و أسـلوب ونتائج التحول في المنطقة العربية و تحديدا في النظم الملكية و الجمهورية و الأميرية من جهة، و دراسة حالة النظام السياسي الجزائري من جهة ثانية.
- ترصد هذه الدراسة مؤشرات التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية و معرفة نطاق هذا التحول من خلال آليات عمل النظام السياسي و بيان اتجاهات هذا التحول في المنطقة العربية.
- ترمي هذه الدراسة إلى تحديد و دراسة بعض الإشكاليات و المعوقات المستقبلية التي يمكن أن تتعرض لهـا تجارب النظم السياسية العربية في التحول الديمقراطي و هي إشكاليات مطروحة بحدة في المنطقـة العربيـة "إشكالية الثنائيات " السلطتين التنفيذية و التشريعية، السلطة العسكرية و المدنية، الإسلام و الديمقراطية.
- تستقي الدراسة جانبا من أهميتها من ارتباطها الجزئي بتفسير ظاهرة العنف السياسي التي شـهدها المجتمـع الجزائري من حين لآخر من جانب بعض جماعات الإسلام السياسي المتطرفة و انطلاقا من العلاقة المتبادلـة بين مدخلات و مخرجات النظام السياسي فإن تحليل أوجه القصور أو الخلل في إدارة عملية التحول قد يفسر بعض أسباب ظاهرة العنف السياسي و الاجتماعي.

- يشكل تناول الباحث لموضوع الدراسة حلقة من حلقات اهتمامه بالعملية السياسية في الجزائر و التي بدأت بدراسة بعنوان " التحولات السياسية في الجزائر و تأثيرها في سياسة حزب جبهة التحرير الـوطني (1988-1998) موضوعا لرسالة الماجستير, ثم اختيار "التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية: دراسة حالـة النظام السياسي الجزائري 1988-2008" موضوعا لأطروحة الدكتوراه و هنا تكمن أهمية البحث.
- تندرج أسباب اختيار موضوع الدراسة في إطار تخصص الباحث في التنظيم السياسي و الإداري و محاولـة توظيف معارفه النظرية في رصد و تحليل طبيعة النظم السياسية العربية و مدى استجابتها لموجـة التحـول الديمقراطي، خاصة أن الحديث عن التحول الديمقراطي و الإصلاح السياسي في الآونة الأخيرة عقب أحداث 11 سبتمبر 2001 أصبح يفرض نفسه استجابة لضغوطات العولمة و ضرورات انتقال تلك النظم نحو النموذج الديمقراطي الغربي كأداة للاندماج في النسق الدولي.

ثانيا:إشكالية الدراسة و الفرضيات: تتمحور هذه الدراسة حول طبيعة و حدود التحـول الـديمقراطي الذي شهدته النظم السياسية العربية و أدى إلى انتقالها من الأحادية إلى التعددية السياسية، فما هي المـؤثرات والمتغيرات التي حكمت عملية التحول، و ما مدى استجابة تلك النظم لموجة التحول الـديمقراطي ؟و هـل استطاعت التكيف مع ضغوطات البيئتين الداخلية و الخارجية؟

تنطلق الإجابة على إشكالية الدراسة من خلال اختبار **الفرضيات** التالية :

- أدى فشل بعض النظم السياسية العربية في تلبية الحاجات الاقتصادية و الاجتماعية لشعوبها إلى البحث عن مخرج من أزماتها بالاتجاه نحو تحول ديمقراطي محدود كإجراء وقائي للتخفيف من الحراك الاجتماعي من جهة و مواجهة المعارضة السياسية و الإسلامية التي اتسعت قاعدتها الجماهيرية.
- ارتبط التحول الديمقراطي في بعض النظم السياسية العربية و منها الجزائر بفقدان نخبها السياسية الحاكمـة للشرعية في ظل أزمة التنظيم السياسي الواحد، و اهتزاز مرجعياتها التقليدية و غياب قياداتها الكاريزمية.
- شكلت مؤثرات البيئة الخارجية مع انهيار المنظومة الاشتراكية ضغطا على النظم السياسية العربيـة لتتـبنى النموذج الديمقراطي الغربي.
- تبنت بعض النظم السياسية العربية الخيار الديمقراطي كمحاولة لتحـديث و إصـلاح بنيتـها السياسـية والاقتصادية و الثقافية في إطار وظيفتها التكيفية مع مدخلات البيئتين الداخلية و الخارجية و بالتالي يعد التغير في إدراك النخب الحاكمة عاملا مساهما في التحول الديمقراطي و لو بشكل محدود.
- يرتبط نجاح التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية بحسم إشكالية الثنائيات، السـلطتين التنفيذيـة والتشريعية، النخبة العسكرية و المدنية، و علاقة الإسلام بالديمقراطية .

ثالثا: المقاربة المنهجية يعد اختيار المنهج الملائم لدراسة الظاهرة المراد تحليلها أمرا بالغ الأهمية حتى يكشف المنهج الظاهرة بأبعادها الواقعية و خصائصها و يتابع تطوراتا و أهم المناهج المستخدمة في هذه الدراسة هي:

- اقتراب تحليل النظم: يعد اقتراب تحليل النظم أكثر ملائمة لدراسة و تحليل النظم السياسية، و ذلك لما يتيحه من إدخال مفاهيم جديدة للتحليل السياسي، مدخلات و مخرجات النظام من جهة و إبراز الطابع الحركـي للنظام السياسي من خلال التأكيد على التفاعل بين النظام و بيئته الداخلية و الخارجية و فيما بـين أجـزاء ومؤسسات النظام من جهة ثانية. و فيما يتعلق بتطبيق هذا الاقتراب على موضوع الدراسة فيتمثل في تحليـل تفاعلات النظم السياسية العربية و مدى قدرة النخب السياسية على التكيف مع مدخلات البيئتين الداخليـة والخارجية.
- المنهج المقارن: الذي يقوم على دراسة و تحليل الدوافع الداخلية و الخارجية للتحول الديمقراطي و مقارنتها بالأوضاع السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية في المنطقة العربية.
- اقتراب النخبة: تعد النخبة أحد متغيرات العملية السياسية باعتبارها فاعل مؤثر في النظم السياسية و الـتي تعطيه سماته و خصائصه و ذلك بالتركيز على محددات النخبة و دورها باعتبار أن أفرادها هـم ذوو النفـوذ والتأثير على عملية صنع القرار السياسي في اـلتمع. و بالنسبة لتطبيق هذا الاقتراب فيتمثل في محاولـة إبـراز المؤسسات و النخب المتحكمة في العملية مثل دور النخبة العسكرية في النظام السياسي و علاقتـها بالنخبـة السياسية المدنية و هناك النخب المضادة و المعارضة كنخب حركات الإسلام السياسي الراديكالي.
- المنهج المؤسسي القانوني: و الذي يتعامل مع النظام السياسي كمرادف لنظام الحكـم و يتجـه لدراسـة مؤسسات النظام السياسي و توزيع الأدوار فيما بينها، و ينطبق هذا على دراسة علاقة المؤسسـة التشـريعية بالمؤسسة التنفيذية و علاقة هذه الأخيرة بمؤسسات اـلتمع المدني و الأحزاب السياسية.
- منهج دراسة حالة: يقوم على دراسة وضعية معينة بتعمق و استيفاء المعلومات عن كل جوانبها التي هـي محل دراسة و استخلاص النتائج بشأنا و ينطبق هذا في موضوع الدراسة على حالة النظام السياسي الجزائري من خلال تحديد طبيعته و دوافعه للتحول الديمقراطي و نطاق عملية التحول و إشكالياتا و مستقبلها.

رابعا : الدراسات السابقة : الهدف من التعرض للدراسات السابقة هو محاولة بيان مضامين اهتمامهـا أو تبيان خطها التحليلي و أطرها المنهجية، و مجمل النتائج الكلية التي خرجت با، و مدى ما تضـيفه الدراسـة موضوع البحث من إسهام علمي حتى لا تكون ضربا من التكرار، غير أن الدراسة استفادت مما يمكن تسميته بالتراكم العلمي نتيجة إسهامات عدد كبير من الكتاب و الباحثين الذين تصدوا لدراسـة الـنظم السياسـية العربية، و حتى النظام السياسي الجزائري، و على هذا يمكن تقسيم الدراسات السابقة إلى:

أ)- الدراسات النظرية و هي تلك الدراسات التي عالجت ظاهرة الديمقراطية و التحول الديمقراطي سواء ببيان المفهوم أو أسباب الظاهرة ، أنماطها و مؤشراتا أو من حيث تحديد خصائص النظم السياسية العربية و تصنيفها و من أهم هذه الدراسات كتابات "ألان تورين[1] روبرت دال[2]، ازنستات[3]، جابرئيل ألموند[4]، جوزيف شومبيتر[5]، صاموئيل هانتنغتون[6]، جان لوكا"[7].

ب)- الدراسات المهتمة بالتحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية:

تعرضت العديد من الكتابات العربية لدراسة المسألة الديمقراطية في الوطن العربي أو اتجاهات دراسة النظم السياسية العربية ومداخل الانتقال الديمقراطي في المنطقة العربية و منها:

كتاب خليفة الكواري و آخرون[8]، علي الدين هلال، نيفين مسعد[9]،حسنين توفيق إبراهيم[10]، غسان سلامة وآخرون[11]، برهان غليون و آخرون[12]، ثناء فؤاد عبد الله[13]، عزمي بشارة[14]، أطروحة خميس حزام والي للدكتوراه منشورة[15]، و دراسة بلقيس احمد منصور للدكتوراه[16]، و أطروحة علي سعيد صميخ المسري للدكتوراه غير منشورة[17]، التقرير الاستراتيجي العربي الصادر عن مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية بالقاهرة، و تقرير حال الأمة العربية الصادر عن مركز دراسات الوحدة العربية ببيروت، بالإضافة إلى المقالات الصادرة عن مجلة المستقبل العربي الصادرة عن نفس المركز و مقالات مجلة السياسة الدولية، و مجلة الديمقراطية الصادرة عن مركز الأهرام السابق الذكر و غيرها.

ج)- دراسات حالة نظام سياسي: وهي تلك الدراسات التي تتناول نظام سياسي لدولة عربية كحالة للدراسة، ومنها على سبيل المثال:كتاب سعيد بوشعير[18]،اسماعيل قيرة وآخرون[19]،ثناء فؤاد عبد الله[20]،وهيب الشاعر[21]،

---

[1] ألان، تورين، ما هي الديمقراطية: حكم الأكثرية أم ضمانات الأقلية. (ترجمة: حسن قبيسي)، بيروت: دار الساقي، 1994.
[2] روبرت، دال، عن الديمقراطية. (ترجمة: أحمد أمين الجمل)، القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة و الثقافة العالمية، 2000.
[3] ازنستات، س، تناقضات الديمقراطية. (ترجمة: مها بكير)، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة و النشر، 2002.
[4] جابرئيل، ألموند، باول، بينغهام ألاين، السياسة المقارنة. (ترجمة: أحمد علي و أحمد المتاني)، القاهرة: مكتبة الوعي العربي، 1966.
[5] Joseph, Schumpeter, Capitalisme et démocratie. Paris: petite bibliothèque, 1942.
[6] Samuel, Huntington, Troisième vague: Les democratizations de la fin du XX siècle. (traduit par: Françoise Burgess), paris: emoveau Horizon, 1996.
[7] Jean, leca, Madeleine Grawitz, Traité de science politique. vol 2, paris: PUF, 1985.
[8] خليفة، الكواري، و آخرون، مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية. بيروت: م د و ع، 2005.
[9] علي الدين، هلال ونيفين، مسعد، النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار و التغيير. بيروت: م د و ع، 2000.
[10] توفيق إبراهيم، حسنين، النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها. بيروت: م د و ع، 2005.
[11] غسان، سلامة و آخرون، ديمقراطية من دون ديمقراطيين. بيروت: م د و ع، 2000.
[12] برهان، غليون و آخرون، حول الخيار الديمقراطي. بيروت: م د و ع، 1994.
[13] ثناء، فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي. بيروت: م د و ع، 2004.
[14] عزمي، بشارة، في المسألة العربية، مقدمة لبيان ديمقراطي. بيروت: م د و ع، 2007.
[15] خميس، حزام والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية. (دكتوراه منشورة). بيروت: م د و ع، 2003.
[16] بلقيس، احمد منصور، الأحزاب السياسية و التحول الديمقراطي. (دكتوراه منشورة). القاهرة: مكتبة مدبولي، 2004.
[17] علي سعيد، صميخ المسري، "التحول الديمقراطي في دولة قطر (1995-2004)". (أطروحة الدكتوراه غير منشورة،القاهرة: كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، 2006).
[18] سعيد، بوشعير، النظام السياسي الجزائري. الجزائر: دار الهدى، 1993.

جورج الراسي[22]، و رسالة بلحاج صالح للماجستير[23] و رسالة عمر فرحاتي للماجستير[24]، و رسالة حسين بورادة للماجستير[25].

لقد وجد الباحث في الدراسات السابقة و غيرها أساسا متينا لدراسة ظاهرة التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية .يمكن تسجيل مجموعة من الملاحظات على تلك الدراسات:

- الدراسات النظرية: رغم تناولها لظاهرة التحول الديمقراطي، إلا أن بعضها أغفل بعض العناصر الهامة منها النقطة المتعلقة بالاتجاهات النظرية في التحول الديمقراطي حيث لم تول لها أغلب الدراسات أهمية، باستثناء دراسة "عزمي بشارة" الذي تحدث فيها عن منظري التحول الديمقراطي و أسباب نجاح عملية التحول الديمقراطي في بعض الدول و إخفاقها في البعض الآخر و دراسة علي خليفة الكواري الذي أشار إلى المدارس التي استنبطت نظريات التحول الديمقراطي من تجارب بعض الدول في العالم.

- بالنسبة للدراسات المهتمة بالنظم السياسية العربية إجمالا يعترضها القيد الزمني في دراسة الإصلاحات السياسية و تفاعلات نخبها السياسية و تطوراتا الحالية إلى غاية 2008 باستثناء التقرير الاستراتيجي العربي، وتقرير حال الأمة العربية حيث تعد دراستهما دورية .

- أما دراسات الحالة السابقة فبعضها يخضع للقيد الموضوعي من حيث تركيزها على الإطار القانوني والدستوري للنظم السياسية، و بعضها الآخر خاضع للقيد الزمني حيث تفتقد هي الأخرى إلى التطورات السياسية التي طرأت على بنية النظم السياسية باستثناء الدراسة القيمة للكاتب "جورج الراسي" التي نشرت مؤخرا في الجزائر 2007 حيث تتناول بالدراسة تطور الدولة الجزائرية منذ الأمير عبد القادر و إلى غاية فترة حكم الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" والتي جاءت مركزة على دراسة علاقة الدين بالدولة في الجزائر.

- الجديد الذي يقدمه الباحث في هذه الدراسة يتمثل في طرحه لإطار نظري متكامل من حيث التعريف بمفاهيم التحول الديمقراطي و ما يرتبط به من مفاهيم و تقديم مساهمات الكتاب الغربيين و مقاربات الفكر السياسي العربي الإسلامي لظاهرة الديمقراطية و الاتجاهات النظرية للتحول الديمقراطي و أسبابه و أنماطه ونتائجه على النظم السياسية العربية من منظور تحليلي مقارن دعمه ببعض خبرات التحول الديمقراطي التي حدثت في كثير من تلك النظم في أواخر الثمانينيات و مطلع التسعينيات من القرن الماضي ،و كذا ما بعد

---

19 اسماعيل، قيرة وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر. بيروت: م د و ع، 2002.

20 ثناء، فؤاد عبد الله، مستقبل الديمقراطية في مصر. بيروت: م د و ع، 2005.

21 وهيب، الشاعر، الأردن إلى أين. بيروت: م د و ع، 2004.

22 جورج ،الراسي، الدين و الدولة في الجزائر. الجزائر: دار القصبة، 2008.

23 صالح، بلحاج، "المؤسسات السياسية الجزائرية عند لوكا و فاتان". (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر: معهد الترجمة، 1987).

24 عمر، فرحاتي، "إشكالية الديمقراطية في الجزائر". (رسالة ماجستير، جامعة الجزائر: معهد العلوم السياسية و العلاقات السياسية و العلاقات الدولية، 1992.

25 حسين ،بورادة، "الإصلاحات السياسية في الجزائر."(رسالة ماجستير منشورة، جامعة الجزائر: معهد العلوم السياسية و العاقات الدولية، 1995).

مطلع القرن الواحد و العشرين . على ضوء الطرح الشامل لتجارب التحول الديمقراطي المتنوعة في المنطقة العربية ،حاول الباحث تطبيق ما ورد في الإطار النظري من جهة على مختلف أبعاد عملية التحول الديمقراطي التي شهدتها النظم السياسية العربية و نطاقها و ما يعترضها من إشكاليات، و من جهة ثانية على تجربة النظام السياسي الجزائري و كيفية إدارة النخبة الحاكمة لعملية التحول الديمقراطي و ما يواجهها من معوقات وتحديات.

خامسا: محتويات الدراسة: يتناول **الفصل الأول** الإطار النظري للدراسة حيث يؤصل لمفهوم التحول الديمقراطي و ما يرتبط به من مصطلحات مشابهة، و العوامل التي تدفع باتجاهه و القوى المحددة لأنماطه ومؤشراته، و يعرض الاتجاهات النظرية لظاهرة التحول. كما تؤصل الدراسة لمفهوم النظم السياسية بمعناه الضيق و الواسع، و خصائص النظم السياسية العربية و تصنيفها.

أما **الفصل الثاني** فهو عبارة عن دراسة لدوافع التحول الديمقراطي في المنطقة العربية من حيث إبراز دور العوامل الداخلية السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و دور العوامل الخارجية في التحول ،حيث أدت الضغوطات السياسية و الاقتصادية للبيئة الدولية دور المسرع للتحول الديمقراطي ،خاصة عقب انهيار الاتحاد السوفياتي و تفكك المنظومة الاشتراكية في وسط و شرق أوروبا مما جعل العديد من النظم السياسية العربية - التي أخذت في فترة سابقة بنظام الحزب الواحد نموذجا لها- تتخلى عنها تحت ضغط المؤسسات والقوى الدولية الكبرى،حيث أخذت قضية نشر الديمقراطية في المنطقة العربية اهتماما متزايدا ،خاصة عقب أحداث 11 سبتمبر 2001 فظهرت مبادرات ما يعرف بالإصلاح السياسي مثل المشروع الأمريكي للشرق الأوسط الكبير .

أما **الفصل الثالث**: يتناول مؤشرات التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية و يعرض لتجارب مجموعة من الدول العربية التي شهدت نظمها السياسية مجموعة من مؤشرات التحول و يمكن تقسيم تلك النظم إلى ملكية مثل حالة المغرب و الأردن، و جمهورية حالة مصر و اليمن، و أميرية حالة الكويت و البحرين. وتساهم مؤسسات المجتمع المدني و الأحزاب السياسية في توسيع نطاق التحول الديمقراطي ، كما يعتبر احترام حقوق الإنسان و حرياته مؤشرا ايجابيا على التحول الديمقراطي ،إلا أنّ انتهاك تلك الحقوق و عدم وجود ضمانات دستورية و قضائية لحمايتها يعتبر مؤشرا سلبيا على تراجع نطاق التحول. و تعترض التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية مجموعة من الإشكاليات كالعلاقة بين السلطتين التنفيذية و التشريعية، والعلاقة بين النخبة العسكرية و المدنية ،و العلاقة بين الحركات السياسية الإسلامية والديمقراطية.

الفصل الرابع خصص لدراسة أسباب التحول الديمقراطي في الجزائر حيث يركز على دراسة و الدوافع الداخلية للتحول و هي عبارة عن مجموعة العوامل السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و الإدارية التي تفاعلت فيما بينها و أدت إلى أحداث 05 أكتوبر 1988 التي كشفت عن أزمة النظام السياسي الجزائري القائم على الحزب الواحد،بالإضافة إلى العوامل الخارجية والمتمثلة في الضغوطات السياسية الدولية والضغوطات

الاقتصادية الدولية، مما أدى بالنخبة الحاكمة إلى التخلي عن نمط الحزب الواحد و التحـوّل نحـو التعدديـة السياسية.

الفصل الخامس فيبرز مؤشرات و إشكاليات التحول الديمقراطي في الجزائر حيث يعالج الإطـار الدسـتوري والقانوني للتحول الديمقراطي بعد إقرار دستور 89 و أول تجربة للانتخابات المحلية و التشريعية تشهدها الجزائر منذ الاستقلال في ظل التعددية السياسية و ما أفرزته من نتائج تسارعت معها الأحداث و أدت إلى أزمـة في التحول الديمقراطي منذ 1992. و توالت الإصلاحات السياسية لحل تلك الأزمة حيث صدر دسـتور 1996 ونظمت انتخابات رئاسية تعددية في 1995 تعد الأولى من نوعها في الجزائر, ثم الانتخابات التشريعية و المحلية منذ 1997 و إلى غاية الانتخابات الأخيرة 2007، ثم الانتخابات الرئاسية التعددية الثانية بعد أن قلص الـرئيس زروال من مدة رئاسته سنة 1999 و إلى غاية التعديلات الدستورية الأخيرة نوفمبر 2008 و التي تأتي للتمديـد لولاية ثالثة للرئيس. كما يبرز هذا الفصل معوقات التحول الديمقراطي في الجزائر من حيث إشكالية العلاقة بين السلطتين التنفيذية و التشريعية، و العلاقة بين النخبة العسكرية و المدنية و العلاقة بين الحركـات السياسـية الإسلامية و الديمقراطية ،و في الأخير نحاول استشراف مستقبل التحول الديمقراطي في الجزائر و مساراته بنـاءا على الأوضاع السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية التي تعيشها الجزائر و علاقاتا بمحيطها الخارجي.

أما **خاتمة الدراسة** فتتضمن مستقبل التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية.

سادسا: مجال الدراسة و صعوباتا: تقوم الدراسة ببحث ظاهرة التحول الديمقراطي في النظم السياسـية العربية كأحد مجالات البحث السياسي من خلال دراسة أثر المـتغيرات الداخليـة و الخارجيـة في التحـول الديمقراطي في المنطقة و مؤشراته و إشكاليا ته، أما الـال الزمني للدراسة"فترة الدراسة": فيغطي فتـرة طويلـة نسبيا في مجال الدراسات السياسية المتخصصة في الديمقراطية و هي فترة نهاية السبعينيات مثل حالـة التحـول الديمقراطي في مصر، و فترة منتصف الثمانينيات و بداية التسعينيات التي شهدت فيها العديـد مـن الـنظم السياسية العربية إصلاحات سياسية و انتخابات تعددية، و فترة ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وتـداعياتا على المنطقة العربية كمحاولة لفرض الديمقراطية الغربية من الخارج.

أما **الصعوبات** التي واجهت الباحث فعديدة منها:

- الصعوبة في تحديد أهم النظم السياسية العربية التي شهدت انفتاح ديمقراطي أو تحول ديمقراطي ،و بـالرغم من تشابه بعضها في العديد من السمات السياسية و الاقتصادية و الثقافية كدول الخليج العربي، إلا أنا تختلف عن بعضها بين نظم المشرق و المغرب العربي، مثل انتشار ظاهرة توريث الحكم و المداخيل الريعيـة، و هـي تختلف عن النظم السياسية في منطقة المغرب العربي التي يتواجد با نظام ملكي واحد في المغرب. و اختلافها في درجة التحول الديمقراطي و ظروفه حسب كل دولة.

- صعوبة تقنية تتعلق باتساع موضوع البحث و تعدد الفروع التي يتناولها مثل الإطار القانوني والمؤسسـاتي، إشكالية النخب الفاعلة، إشكالية علاقة الإسلام بالديمقراطية إضافة إلى الفترة الزمنية الطويلة التي يعالجها فكان لا بد من الالتجاء إلى مقاربة تحليلية شاملة تتم بالتجارب التي شهدت تحول ديمقراطي في محاولـة لاسـتيفاء متطلبات التحليل.

- الصعوبات الخاصة بدراسة حالة النظام السياسي الجزائري حيث أن دراسة التجربة الجزائرية في الفترة الممتدة من نهاية الثمانينيات من القرن الماضي و إلى غاية 2008 تعتبر فترة طويلة نسبيا حيث تخللتها إصلاحات سياسية و انتخابات تعددية كثيرة كان لها تداعيات لا زالت تلقي بضلالها على المجتمع الجزائري.

الفصل الأول

الإطار النظري للدراسة

المبحث الأول : التأصيل النظري لظاهرة التحول الديمقراطي

أولا : مفهوم الديمقراطية و التحول الديمقراطي

ثانيا : عوامل التحول الديمقراطي

ثالثا : أنماط التحول الديمقراطي

رابعا : الاتجاهات النظرية في التحول الديمقراطي

المبحث الثاني : التأصيل النظري للنظم السياسية العربية

أولا : مفهوم النظم السياسية

ثانيا : خصائص النظم السياسية العربية

ثالثا : تصنيف النظم السياسية العربية

الخلاصة و الاستنتاجات

الفصل الأول
الإطار النظري للدراسة

تواجه البحث العلمي و خاصة في العلوم الاجتماعية العديد من المشاكل و منها عدم دقة المفاهيم وصعوبة تحديد مقاييس متطورة لقياس الظواهر الاجتماعية ،و الديمقراطية من بين المفاهيم و المصطلحات التي لا تعرف الجمود ، لذا يعتبر هذا الفصل دراسة نظرية لمجموعة من المفاهيم المرتبطة بالظاهرة موضوع البحث، حيث نتناول من خلاله مفهوم التحول الديمقراطي و ما يرتبط به من مفاهيم كالانتقال الديمقراطي و التحول الليبرالي و الإصلاح السياسي و التعددية السياسية. كما أن هناك مراحل تمر با عملية التحول من النظم السلطوية نحو النظم الديمقراطية و يتضح ذلك من خلال مجموعة من المؤشرات الدالة على وجود التحول كالاتفاق على دستور، و فتح المجال للحريات العامة، ووجود نظام تمثيلي يعبر عن تجسيد التعددية السياسية و التداول السلمي على السلطة الناتج عن انتخابات نزيهة و فصل بين السلطات .

بيد أن عملية التحول نحو النظم الديمقراطية لا تحدث في فراغ و إنما هناك مجموعة من العوامل التي تتداخل وتدفع باتجاه التحول و منها العوامل الداخلية كدور القيادة و النخبة السياسية واهتزاز شرعية النظم التسلطية، و تدهور الأوضاع الاقتصادية, ودور المجتمع المدني ، بالإضافة إلى العوامل الخارجية كالضغوطات السياسة الدولية و الضغوطات الاقتصادية الدولية وظاهرة ما يعرف بالعدوى و الانتشار. يتخذ التحول الديمقراطي مجموعة من الأشكال و الإجراءات تعرف بالأنماط و يندرج ضمنها التحول من أعلى بمبادرة النخبة الحاكمة و التحول من خلال التفاوض بمبادرة النخبة الحاكمة و المعارضة و هناك نمط التحول من أسفل من خلال دور المعارضة في تقويض دعائم النظام التسلطي. وبالنسبة للاتجاهات النظرية التي درست التحول الديمقراطي يمكننا أن نتحدث على ثلاث مقاربات رئيسية وهي مقاربة التحديث والمقاربة البنيوية و المقاربة الانتقالية فكل مدرسة حاولت تفسير التحول الديمقراطي بناء على مجموعة من المؤشرات.

تحاول الدراسة توظيف المفاهيم السابقة و إسقاطها على النظم السياسية العربية، إلا أننا بحاجة لتبيان مفهوم النظم السياسية و خصائص النظم السياسية العربية التي أثرت فيها مجموعة العوامل التاريخية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية بحكم و جودها ضمن سياق مجتمعي و بيئة خارجية إقليمية دولية تتفاعل معها. وفي خضم هذه الاعتبارات النظرية ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

الأول التأصيل النظري لظاهرة التحول الديمقراطي

الثاني التأصيل النظري للنظم السياسية العربية.

المبحث الأول
التأصيل النظري لظاهرة التحول الديمقراطي

تعتبر ظاهرة التحول من أكثر القضايا التي شغلت بال المفكرين السياسيين و الباحثين منذ القدم والديمقراطية هي نتيجة تطور تاريخي مستمر و متراكم ساهمت فيه العديد من الأمم بحيث لم تعد الديمقراطية تنحصر في مفهوم نظام الحكم، بل أصبحت أسلوبا للممارسة السياسية، وصفة لأسلوب الحركة السياسية أو الاجتماعية لفرد أو مجموعة أو نظام، و أصبح الإنسان يسمع عن أسلوب ديمقراطي للعمل السياسي و عن علاقات ديمقراطية بين القوى و عن أسلوب ديمقراطي للحوار، و التحول الديمقراطي عملية تتحول إليها المجتمعات عن طريق إصلاح مؤسساتها السياسية و اتجاهاتها من خلال عمليات و إجراءات عديدة، ترتبط بطبيعة الأحزاب السياسية و بنية السلطة السياسية و شرعيتها و نمط الثقافة السائدة فيها و مستقبل النظام السياسي الذي يشهد تحولا ديمقراطيا و يمر بمرحلة انتقالية من نظام سياسي غير ديمقراطي باتجاه التحول إلى نظام ديمقراطي، و ضمن هذا السياق فإن بداية التحول تعني تحطيم النظام السلطوي .

إن ممارسة الديمقراطية على أرض الواقع تختلف في مفهومها عن الديمقراطية المثالية التي تعرف بأنها حكم الشعب بالشعب و لصالح الشعب, فهذا المفهوم يجمع الدارسون على فشل تحقيقه في الماضي والحاضر و المستقبل و بالتالي يجب العمل على تحقيق التحول الديمقراطي باعتبار أن الديمقراطية عملية تاريخية متدرجة و نسبية تبدأ عندما يسيطر المجتمع على مصادر القوة و إدارة أوجه الاختلاف سلميا وتوفير الحد الأدنى من المشاركة السياسية الفعالة لجميع المواطنين دون استثناء مما يساهم في انتشار الثقافة الديمقراطية و لن يتأتى هذا إلا بضمان ممارسة الديمقراطية ووفقا لمبادئ منبثقة عن مؤسسات ذات فاعلية تحول دون احتكار السلطة من قبل قلة أو حكم فرد مطلق.[1]

إن التحدي الذي يواجه اليوم النظم السياسية العربية ليس بناء الديمقراطية كنظام كامل و جاهز ولكن البدء في عملية التحول الديمقراطي بشكل سلمي يتم اختياره بوعي و قناعة تجنبا للصراعات و الإنفجارات الداخلية لأن عملية التحول الديمقراطي تعني القبول بالتعددية السياسية و احترام الآخر وضمان حقوق وواجبات الأفراد .

ينقسم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب، يتناول المطلب الأول مفهوم الديمقراطية ,التحول الديمقراطي مع إبراز علاقته مع بعض المفاهيم المرتبطة به كالتحول الليبرالي ، الانتقال الديمقراطي ، الرسوخ الديمقراطي ، الإصلاح السياسي و التعددية السياسية، أما المطلب الثاني فيتناول أسباب و عوامل التحول الديمقراطي، وفي المطلب الثالث أنماط التحول الديمقراطي و في الأخير الاتجاهات النظرية في التحول الديمقراطي.

---

[1]- عبد الرحمان، حمدي، التحول الديمقراطي في العالم العربي خلال التسعينيات. الأردن: جامعة آل بيت، 2000، ص 379.

أولا: مفهوم الديمقراطية و التحول الديمقراطي

قبل الحديث عن مفهوم التحول الديمقراطي، نرى من المفيد التطرق إلى معنى التحول الديمقراطي ومفهوم الديمقراطية و أخيرا علاقته ببعض المفاهيم المرتبطة به على النحو التالي :

1- **معنى التحول**: يدل لفظ التحول على التغير أو النقل[1]، و تقابل كلمة التحول في اللغتين الفرنسية والإنجليزية كلمة Transition و تعني المرور أو الانتقال من حالة معينة أو من مرحلة أو مكان معين إلى حال أو مرحلة أو مكان آخر.[2] و بالرغم من تقارب و تشابه بعض المفاهيم مثل التقدم و التطور و التغير و النمو إلا أن كثيرا من الباحثين و خاصة علماء الاجتماع ، حرصوا على ضرورة التفريق بين مضامينها واستعمالاتها، فمثلا التقدم هو عملية تحول تتضمن السير إلى الأمام، في حين أن التطور لا يعني بالضرورة التقدم و السير نحو خط إيجابي فقد يتضمن معنى التقهقر و التراجع نحو خط سلبي. أما التغير سواء إلى الأحسن أو إلى الأسوأ يبقى ظاهرة طبيعية تخضع لها جميع ظواهر الكون، كما أن الواقع و التاريخ يشهدان أن المجتمعات لا تثبت على حالة واحدة دائما بحيث أن أي نسق اجتماعي إنما يحتوي على نوعين من العمليات، الأولى تعمل على الحفاظ عليه و ضمان استمراره كالتنشئة الاجتماعية مثلا، و الثانية تعمل على تغييره و تبديله ابتداء بالتعديل و انتهاء بالثورة[3]. و يعتبر علم الاجتماع من أولى ميادين البحث العلمي التي أخضعت مفهوم التحول و التغير للدراسة بحيث يعرف مصطفى الخشاب التغير الاجتماعي بأنه ((كل تحول يحدث في النظم و الأنساق و الأجهزة الاجتماعية سواء ذلك كان في البناء أو الوظيفة خلال فترة زمنية معينة.))[4] ,كما أن عملية التحول و التغير تحدث في العلوم الأخرى و منها علم السياسة إذ نجد أن النظام السياسي يخضع لعمليات تغيير مستمرة سواء كان التغيير سلميا في إطار النظام القائم أو تغييرا بالعنف و الثورة مما يؤدي إلى قلب النظام و تغييره و قد ارتبطت هذه التحولات بمفهوم التغيير السياسي الذي يشير إلى ((التحول في الأبنية أو العمليات السياسية بما يؤثر على توزيع و ممارسة القوة السياسية بمشتملاتها السلطة و الإجبار و النفوذ السياسي))[5]. خضع هذا المفهوم إلى مجموعة من الدراسات أفرزت مجموعة من النظريات في التغير السياسي ، إلا أنها تعرضت إلى انتقادات نظرا لمحدوديتها مما جعلها غير جديرة بأن تأخذ بالحساب على حد تعبير "جان ماري دانكان" و بالتالي ظلت قيمتها التنبؤية بنسبة محدودة .[6]

---

[1]- يقال في اللغة العربية حو ل الشئ أي غيره أو نقله من مكانه إلى مكان آخر ، أو غيره من حال إلى حال و عن الشئ يقال تحول عنه إلى غيره ، و تحول فلانا بالنصيحة أو الوصية و الموعظة بمعنى توخي الحال التي ينشط فيها لقبول ذلك منه . أنظر: إبراهيم، مصطفى و آخرون ، المعجم الوسيط . الجزء الأول ، (باب الحاء) ، القاهرة: مطبعة مصر، 1960 ، ص 216.

[2]- Le petite robert. paris : puf, 1994,p 96.

[3]- محمد أحمد، الزعبي ، التغيير الإجتماعي بين علم الإجتماع البورجوازي و علم الإجتماع الإشتراكي . الطبعة الثانية، بيروت: دار الطليعة ، 1982 ، ص 34.

[4]- مصطفى ، الخشاب ، دراسة المجتمع . القاهرة : المكتبة الأنجلو مصرية ، 1987 ، ص188.

[5]- موسوعة العلوم السياسية ، الجزء الأول . الكويت : مطابع دار الوطن ،ص 476 .

[6]- جان ماري دانكان ، علم السياسة . (ترجمة : محمد عرب صاصيلا) ، الطبعة الثانية ، بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، 1995 ، ص 166.

2- **مفهوم الديمقراطية** : يعتبر مصطلح الديمقراطية من المفاهيم التي دار و مازال يدور حوله جدال كبير. فهو مصطلح غامض و مركب لا يزال يستخدم بمعان شتى باختلاف الزمان والمكان, كما أنه لا يوجد تعريف جامع مانع للديمقراطية و لا شكل تطبيقي واحد تأخذ به جميع نظم الحكم الديمقراطي في العالم, و لو كان للديمقراطية شكل جامد و مضمون عقائدي ثابت لما أستطاع نظام الحكم الديمقراطي أن ينتشر عبر القارات و يتكيف مع مختلف الثقافات.[1] رغم الاتفاق حول الأصل اليوناني لكلمة للديمقراطية و التي هي مركبة من شقين الأول Demos و تعني الشعب و Kratos و تعني السلطة و الحكم و بذلك يصبح معناها حكم الشعب نفسه بنفسه وهو ما اصطلح على تسميته بالمفهوم الكلاسيكي للديمقراطية و هو نفس التعريف الذي قاله الرئيس الأمريكي "ابراهام لنكولن" إذ عرف الديمقراطية بأنها حكم الشعب بالشعب و للشعب[2]. إذا كان المفهوم السابق للديمقراطية قد تناسب مع فترة معينة مع بيئة المجتمع اللاتيني التي ولد فيها فإن التطورات التاريخية و التحولات المعرفية قد عملت على تمييش هذا المفهوم . ففي الغرب يشمل مفهوم الديمقراطية المحتوى الواسع الذي أعطته إياه الثورة الفرنسية في أواخر القرن الثامن عشر يتضمن حق الشعب المطلق في أن يشرع لجميع الأمور العامة بأغلبية أصوات نوابه و بالتالي فإن إرادة الشعب تبقى حرة غير مقيدة بقيود خارجية مطلقة. و هي سيدة نفسها و لا تسأل أي سلطة غير سلطتها.[3] يعرف" ألان تورين "في كتابه ما هي الديمقراطية: ((بأنها اختيار حر للحاكمين من قبل المحكومين يتم خلال فترات منتظمة ... و لا وجود لسلطة شعبية قابلة لتسميتها ديمقراطية ما لم تكن ممنوحة و مجددة عن طريق الاختيار الحر))،و في نفس السياق يضيف "ألان تورين" أنه يجب أن تتكامل ثلاثة أبعاد لتحقيق الديمقراطية و هي:[4]

- تفترض الديمقراطية بالدرجة الأولى أن يكون الحكام ذوو صفة تمثيلية أي أن تكون هناك قوى مجتمعية فاعلة ، و لا يمكن أن تكون الديمقراطية تمثيلية إلا إذا كانت تعددية .
- أن يكون الناخبون مواطنين و أن يعتبروا أنفسهم كذلك أي شعورهم بالانتماء إلى مجتمع سياسي.
- ينبغي أن تكون سلطات الحاكمين محدودة بحكم وجود الانتخابات و بحكم احترام القوانين التي ترسم حدود ممارسة السلطة.وبناء على تلك الأبعاد الثلاثية للديمقراطية يستنتج "ألان تورين" ثلاثة أنماط للديمقراطية هي:[5]
- النمط الأول: و يولي أهمية مركزية للحد من سلطة الدولة عن طريق القانون أو عن طريق الاعتراف بالحقوق الأساسية، وهو أهم الأنماط حسبه من الناحية التاريخية.

---

[1]- علي خليفة ، الكواري و آخرون ، الخليج العربي و الديمقراطية نحو رؤية مستقبلية لتغيير المساعي الديمقراطية . الطبعة الأولى ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2002 ، ص 17 .

[2]- عبد المعز, نصر ، في النظريات و النظم السياسية . بيروت : دار النهضة العربية 1981 ، ص 163 .

[3]- أحمد ، منيسي ، البحرين من الإمارة إلى المملكة : دراسة في التطور السياسي و الديمقراطي . القاهرة : مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية بالأهرام ، 2003 ، ص 21 .

[4]- نفس المرجع ، ص 40 – 41 .

[5]- تورين , مرجع سابق ، ص 43 - 44 .

- النمط الثاني: يولى أكبر الأهمية للمواطنة أو للأفكار الأخلاقية أو الدينية التي تؤمن وحدة المجتمع وتكامله و تبني القوانين على أساس متين و بالتالي تتقدم الديمقراطية بحكم إرادة المساواة أكثر من إرادة الحرية و يتفق هذا النمط مع تجربة الولايات المتحدة.

- النمط الثالث : يشدد على الصفة التمثيلية المجتمعية التي يتمتع بها الحكام .

جاء في معجم المصطلحات السياسية أن الديمقراطية هي الحكم بواسطة الشعب كله وليس عن طريق أي قسم منه ، أو طبقة داخله، كما أن نظرية الديمقراطية تثير الكثير من الخلافات و ذلك لصعوبة الاتفاق على من هو الشعب و كذلك لصعوبة الاتفاق على أي أفعال الحكومة التي تكون نابعة منها و العكس من ذلك .[1]

و من أشهر مفاهيم الديمقراطية ، التعريف الذي قدمه "جوزيف شومبيتر" Joseph Schumpter حيث عرفها بأنها:((التدابير المؤسسية التي تتخذ من أجل التوصل إلى القرارات السياسية و التي يكتسب من خلالها الأفراد سلطة اتخاذ القرار عن طريق تنافس المرشحين على أصوات الناخبين))[2]. إقتصر هذا المفهوم على وجود الانتخابات في حين أضاف العديد من الباحثين عناصر أخرى للديمقراطية حيث يقدم الكاتب "روبرت دال R.Dahll "خمسة معايير للديمقراطية هي[3]:

- المشاركة الفعالة: بحيث يكون لجميع الأعضاء فرص متساوية وفعالة لبيان وجهة نظرهم لغيرهم.
- المساواة في التصويت: بإتاحة فرص متساوية و فعالة للإدلاء بالأصوات وقت اتخاذ القرارات .
- الفهم المستنير: يجب أن يكون لكل عضو فرص متساوية وفعالة ليتعرف على بدائل السياسات ونتائجها.
- السيطرة في جدول الأعمال: إتاحة فرصة مطلقة للأعضاء ليقرروا كيف تدرج الموضوعات في جدول الأعمال.
- تضمين البالغين: بحيث يكون لجميع البالغين أو أغلبهم على الأقل الحقوق الكاملة للمواطنين. و قد عرف "روبرت دال" الديمقراطية بأنها :((نظام حكم الكثرة)) الذي يتميز بخاصيتين ،الأولى هي اتساع حق المواطنة و شموله لكافة الجماعات ، و اكتساب ذلك الحق من قبل نسبة عالية من البالغين المقيمين بشكل دائم في المجتمع المعني ، أمّا الخاصية الثانية فهي أن يتضمن حق المواطنة فرصة المواطن في تنحية أعلى مسؤول تنفيذي في الحكومة من منصبه من خلال التصويت ضده في الانتخابات[4].

إرتبط مصطلح الديمقراطية بالعديد من المفاهيم حيث روج "جوزيف شومبيتر" بوضوح لمفهوم الديمقراطية الدستورية أو على الأقل ارتبط هذا المفهوم باسمه بصورة وثيقة ،وفي نفس السياق يرى المفكر "كارل بوبر" أن الديمقراطية تتميز بالمنافسة المستمرة بين مختلف الزعماء السياسيين أو منظمي المشروعات و

---

[1]- علي الدين, هلال و آخرون ، معجم المصطلحات السياسية. القاهرة: مركز البحوث و الدراسات السياسية، 1994 ، ص122.

[2]-Joseph,SChumpter, Capitalisme Et Démocratie . 2eme edition, paris : petite bibliothèque, 1942, p 367 .

[3]- روبرت، دال ، عن الديمقراطية.(ترجمة : أحمد أمين الجمل)، القاهرة : الجمعية المصرية لنشر المعرفة و الثقافة العالمية ، 2000 ، ص 39 – 40 .

[4]- علي خليفة ,الكواري و آخرون ، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2002 ، ص 16 – 17 .

بإمكانية الإطاحة بالحكام السيئين ، أما "جون نلامناتز" John Nanlmantz فعرف الديمقراطية بالمنافسة الحرة على السلطة و التي تكفل إمكانية التغيير المستمر للحكام ، وهي إمكانية تتوقف على الالتزام بالترتيبات و القواعد الدستورية[1]. هناك تعريف مماثل إلى حد ما للديمقراطية قدمه "فليب شميتر و تيري كارل": ((الديمقراطية السياسية الحديثة هي نظام للإدارة و التنظيم يخضع فيه الحكام للمحاسبة على أعمالهم في المجال العام أمام المواطنين و تعمل بصورة غير مباشر من خلال التنافس و التعاون للنواب المنتخبين))[2]. و بعبارة أخرى تقدم الديمقراطية الحديثة تشكيلة من القنوات و العمليات التنافسية للتعبير عن المصالح و القيم القائمة على أساس الرابطة أو الحزب ، الوظيفة أو الإقليم ، الجماعة أو الفرد و جميعها جزء لا يتجزأ من ممارستها .

على ضوء التعاريف السابقة للديمقراطية يمكن التمييز بين ثلاث تيارات فكرية هي :

- التيار القيمي : يركز في تعريفه للديمقراطية مباشرة على المعنى الحرفي للمصطلح أي هي حكومة الشعب.
- التيار الوصفي : يركز على الجوانب الوصفية مثل وصف الديمقراطية باعتبارها نظاما يعتمد على وجود أحزاب سياسية متنافسة و داخل هذه الأحزاب تحترم الأغلبية الحاكمة حقوق الأقليات .
- التيار التصنيفي : ركز على تحديد أهم السمات و الخصائص التي تميز الديمقراطية عن النظم السياسية الأخرى.

إتجهت بعض الكتابات- و خاصة الأنجلوساكسونية منذ ثمانينات القرن الماضي- نحو مفهوم بديل للديمقراطية و ذلك باستخدام مصطلح الدمقرطة ، و ترى تلك الكتابات أن الديمقراطية غير موجودة و أنه لا توجد إلا دمقرطة غير متناهية لذلك انتقد "صامويل هانتنغتون" المفهوم القديم للديمقراطية ،حيث رأى أنها كنظام حكم تعود إلى الفلسفة اليونانية ، و استعمالها الحديث يرجع إلى الثورات التي عرفها الغرب في نهاية القرن الثامن عشر "الثورة الفرنسية" ووسط القرن العشرين ، وفي صدد انتقاده لمفهوم الديمقراطية كمصدر للسلطة أو كهدف لها قدم مفهوما إجرائيا للديمقراطية يقوم على مجموعة من الإجراءات كانتخابات حرة و نزيهة لاختيار ممثلي الشعب ، حريات أساسية معترف بها ، التداول السلمي على السلطة و غيرها [3]

إن تعريف الديمقراطية وفقا لكونها مصدرا أو هدفا للسلطة يطرح العديد من المشاكل العلمية كصعوبة قياسها في بلد ما. لذا فإن الأخذ بمفهومها الإجرائي هو الأنسب لتفادي إشكالية الخصوصية والمحلية ما دامت أنها مجموعة معايير لإدارة الشأن العام ، و في هذا الصدد يعرف "فرنسيس فوكوياما" الديمقراطية بأنها : ((الحق المعترف به من الجميع لكافة المواطنين في أن يكون لهم نصيب في السلطة السياسية أي حق كافة المواطنين في الاقتراع و المشاركة في النشاط السياسي))[4]. لقد أكد "فوكوياما" على أهمية التعريف الإجرائي

---

[1]- س ، أيزنستات ، تناقضات الديمقراطية أوجه الضعف و الإستمرار و التغيير.(ترجمة: مها بكير)، الطبعة الأولى، القاهرة : مركز الأهرام للترجمة و النشر، 2002 ، ص 5 .

[2]- نفس المرجع ، ص 44 .

[3]- Samuel, Huntington , troisiéme vague : les Démocratisations de la fin du xx siécle.(traduit par : francaise burgess), paris : éditions nouveau horizon , 1996, p 3-4 .

[4]- فرنسيس, فوكوياما ، نهاية التاريخ و خاتم البشر. (ترجمة: حسين أحمد أمين) ، القاهرة: مركز الأهرام ، النشر و الترجمة ، 1993 ، ص 54 .

للديمقراطية وذلك لأن أكبر أعداء الديمقراطية حسبه يشنون هجوما على الديمقراطية الشكلية باسم الديمقراطية الحقيقية.

لم تتخذ الديمقراطية في مسارها الطويل شكلا واحدا ثابتا لا يتغير باستثناء المبادئ التي تقوم عليها كالحرية و العدل و المساواة ، بل اتخذت صيغ مختلفة و هي الصيغ التي اختارها أفراد المجتمع ،ولا يفترض أن توضع في إطار جامع مانع ، بل يجب أن تكون موضوعا حيا قابلا للتطوير وفقا لظروف المجتمع السياسية والاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية ، كما أن صيغة هذه الديمقراطية ليست سلعة تستورد من هذا البلد أو ذاك ، و إنما هي إطار يمارس فيه المواطنون حقوقهم وواجباتهم . ونتيجة لعدم تماثل المعطيات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية بين الشعوب لم تفرض أية صيغة ديمقراطية نفسها بقوتها أو جاذبيتها على شعوب العالم في أي وقت ، و على امتداد ما هو معروف من التاريخ الإنساني ، رغم رغبة الإنسان الدائمة في تحقيق الحياة الديمقراطية . و إنما بقيت في الزمن الواحد و في مرحلة تاريخية واحدة صيغ كثيرة جدا تسير بموجبها شعوب العالم .[1]

إننا لا نقصد في هذا البحث إجراء رصد تاريخي لتطور الديمقراطية باعتبارها من أكثر المفاهيم اتساعا و اختلاطا و لا تعرف الجمود, حتى أن تصنيف نماذج و أشكال الديمقراطية متعدد[2] حيث يعتقد "جيف هاي " يوجد ثلاث أنماط للديمقراطية في دول الجنوب و هي[3] :

- ديمقراطية الواجهة: حيث توجد بعض مظاهر الخداع و التمويه بحيث تعطي الانطباع للمراقب الخارجي بوجود حياة ديمقراطية كالانتخابات و البرلمانات و إعلان للحقوق و الحريات ... لكن تظل هذه المظاهر دون مضمون ديمقراطي في الواقع الحقيقي و هي تقترب من مفهوم النظم الشبه ديمقراطية لدى "دياموند".

- الديمقراطية الانتخابية: وتقابلها النظم الديمقراطية الانتخابية لدى "دياموند" و هي تمثل درجة أكثر تقدما و أهمية من الديمقراطية السابقة حيث تتخذ خطوات و إجراءات معينة تعبر عن مضمون ديمقراطي كوجود نظم و قوانين تحكم العملية الانتخابية وفق متطلبات النزاهة و الشفافية لكن هذا لا يعد كافيا لتحقيق ديمقراطية كاملة.

- الديمقراطية الحقيقية "الكاملة": و تقابلها لدى "دياموند" النظم الديمقراطية الليبرالية حيث توجد انتخابات و مزيد من الحريات و الحقوق المدنية و السياسية و انحصار للفساد و تحولات باتجاه تحقيق الديمقراطية الكاملة التي مازال يشكك البعض في تحققها.

---

[1]- زكي ، حنوش ، <<حقوق الإنسان العربي و ترسيخ الديمقراطية و الحرية السياسية >> . مجلة دراسات عربية ,العدد (05) أفريل 1997 ، ص 8 .

2- صنف ديفيد هيلد David held الديمقراطية إلى ثلاثة نماذج : النموذج الأول الكلاسيكي و قسمه إلى الديمقراطية الأثينية و الديمقراطية الجمهورية ، و النموذج الثاني الديمقراطية المباشرة. و النموذج الثالث الديمقراطية الليبرالية ، و هناك من أضاف إلى الديمقراطية المباشرة الديمقراطية السياسية و الديمقراطية شبه المباشرة . تفاصيل أكثر أنظر: لطيفة, إبراهيم خضر ، الديمقراطية بين الحقيقة و الوهم. القاهرة: عالم الكتب، 2006 ، ص 23 – 26 .

3- عبد الغفار رشاد، القصبي ، الاتصال السياسي و التحول الديمقراطي. القاهرة: مكتبة الآداب ، 2007 ، ص 58 .

4- Ricardo , Stagliano, <<qu'est , qu'une démocratie électronique?>>. Le monde diplomatique , mai1996 , p 18 – 19 .

أفرز التطور العلمي و التقني ما يسمى بالديمقراطية الإلكترونية على حد تعبير "ريكـاردو سـتاليانو" Ricardo,Stagliano [1]، أو ما يسمى بالديمقراطية الرقمية التي يقصد بها اسـتخدام تكنولوجيـا المعلومـات والاتصالات الحديثة بما في ذلك أجهزة الحاسب الآلي و شبكة الانترنت لدعم مشاركة المـواطنين و تحقيـق الديمقراطية [2] .و في نفس السياق يتطلع بعض المفكرين و الباحثين الإستشرافيين للدفاع عن إمكانية الاستخدام السياسي للتقنيات الجديدة لتحقيق ما تطمح إليه الديمقراطية حيث و ضعوا مصطلحا جديدا هـو "التيلـي-ديمقراطية télé-démocracy" الذي يعني تأسيس ديمقراطية مباشرة من خلال استخدام و سائل الإعلام الحديثة حيث يتمكن الناس مستقبلا من الاهتمام بالمشكلات التي تواجه الأمة و حتى تسجيل آرائهم مـن حجـرات الجلوس .[3] و في هذا المعنى يقول المفكر "فردريك ويليامز": ((إن تقنيات الاتصال تهيئ الفرصـة لحصـول المواطن على المعلومات و للمشاركة بشكل لم يكن يحلم به الأجداد ، وسوق تحرر الديمقراطية من قيد القـرن الثامن عشر باتجاه مزايا القرن العشرين)) [4] . و يتوقع الدارسون لهذا النوع من الديمقراطية أن تساهم في حل بعض مشاكل الديمقراطية الليبرالية كتدهور سلوك مشاركة المواطنين و الذي عجزت عن حلـه المؤسسـات السياسية القائمة، و بالتالي ستساهم تقنيات الاتصال الحديثة في جعل مشاركة المواطن أكثر وفرة و فاعلية.

تقتضي دراسة التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية الوقوف عنـد مقاربـة العـرب لمفهـوم الديمقراطية المعاصرة. لقد اهتم المفكرون في البلدان العربية بالديمقراطية في الغرب منذ الحملة الفرنسـية علـى مصر و ما تلاها من اتصالات و احتكاكات حيث أعجبوا بالنتائج التي حققتها نظـم الحكـم في الغـرب ولاسيما مجال الحريات العامة ، فحاولوا استجلاء منهج الغرب في الحكم و تأصيله إسلاميا على أساس مبـدأ الشورى في الإسلام. كان سعي رواد النهضة منصبا بالتعرف على المبادئ و النظم و المؤسسات الـتي تقـوم عليها الممارسة الديمقراطية في الغرب و التي تحد من الجور و الاستبداد و تحقق العدل و الإنصاف. [5]

من بين أبرز مفكري النهضة و رواد الإصلاح نذكر: "رفاعة الطهطاوي ، خير الدين التونسي وأديـب إسحاق و الكواكبي و جمال الدين الأفغاني ، محمد عبده ، عبد الله بن النديم و رشيد رضا" وغيرهم. يقـول رفاعة الطهطاوي : ((و ما يسمونه الحرية و يرغبون فيه هو عين ما يطلق عندنا العدل و الإنصاف ، و ذلك لأن الحكم بالحرية هو قامة لتساوي في الأحكام و القوانين بحيث لا يجوز الحاكم على الإنسان ، بل القـوانين هي المحكمة و المعتبرة)) [6] . و يؤكد خير الدين التونسي على أن ((دعامتي العدل و الحرية همـا أصـلان في شريعتنا و لا تخفى أنهما ملاك القوة و الاستقامة في جميع الممالك)) .[7] أما جمال الدين الأفغـاني فيقـول في

---

[2]- عبد الغفار ، رشاد القصبي ، الرأي العام و التحول الديمقراطي في عصر المعلومات . القاهرة: مكتبة الآداب ، 2004 ص 261 – 270 .
[3]- الكواري و آخرون ، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي ، المرجع السابق ، ص 91 .
[4]- نفس المرجع ص 92
[5]- الكواري و آخرون ، المسالة الديمقراطية في الوطن العربي ، المرجع السابق ، ص 20 .
[6]- عرب ، قرني ، العدالة و الحرية في فجر النهضة العربية الحديثة . الكويت : المجلس الوطني للثقافة و فنون الآداب ، 1980 ، ص 37 .
[7]- نفس المرجع ، ص 7.

العروة الوثقى : ((أن الأمة التي ليس لها في شؤونا حل ولا عقد ، ولا تستشار في مصالحها و لا أثر لإرادتا في منافعها العمومية ، وإنما هي خاضعة لحاكم واحد إرادته قانون و مشيئته نظام يتناولها العزل و الذل))[1]. و يرى عبد الرحمان الكواكبي أن سبب سيادة الاستبداد في بلاد العرب و المسلمين يعود الى تخلف السياسة حيث يقول: ((إن البلية فقدنا للحرية)) أمّا محمد عبده فيقول:((إن الديمقراطية تعني غياب الاستبداد المطلق)). [2]

تدل الحوارات التي دارت في ثلاث ندوات عربية مهمة خلال عقد الثمانينات من القرن الماضي عن اهتمام المفكرين العرب بالديمقراطية المعاصرة ، و قد دعا إلى الندوة الأولى منتدى الفكر و الحوار في المغرب عام 1981 بعنوان ((التجارب الديمقراطية في الوطن العربي)) ، أما الندوة الثانية فدعا إليها مركز دراسات الوحدة العربية في قبرص عام 1983 بعنوان أزمة الديمقراطية في الوطن العربي ، و الندوة الثالثة دعا إليها منتدى الفكر العربي في عام 1989 بعنوان ((التعددية السياسية و الفكرية في الوطن العربي)) ، بالإضافة إلى الحوارات التي تمت ضمن المشروعات العربية البديلة حول الديمقراطية التي قام با منتدى العالم الثالث بالقاهرة ، و حلقة النقاش التي عقدها مركز دراسات الوحدة العربية في القاهرة عام 1990 .تقدم تلك الدراسات فكرة عن المستوى الذي وصلت إليها المراجعات العربية الراهنة لمفهوم الديمقراطية باعتبارها منهجا و ليست عقيدة و في هذا الصدد يقول "علي خليفة الكواري": ((إن الديمقراطية اليوم نظام حكم و منهج سلمي لإدارة أوجه الاختلاف في الرأي و التعارض في المصالح و يتم ذلك من خلال إقرار و حماية و ضمان ممارسة حق المشاركة السياسية الفعالة من قبل الكثرة في عملية إتخاذ القرارات الجماعية الملزمة للجماعة السياسية بما في ذلك تداول السلطة وفق شرعية دستور ديمقراطي))[3] و في نفس السياق يقول "يحيى الجمل": ((تصوري أن الديمقراطية ليست نظاما غربيا ، و إنما هي نظام إنساني ساهمت الإنسانية كلها في تطويره باتجاه إيجاد توازن بين السلطة كضرورة و الحرية كمطلب أساسي للناس... و الديمقراطية في جوهرها نظام حكم يعمل في إطار مجتمع توجد فيه سلطة كضرورة لهذا المجتمع .)) [4]

في سياق معالجتنا لمقاربة العرب لمفهوم الديمقراطية يمكن التمييز بين ثلاث تيارات رئيسية هي:

- التيار الأول: يرفض الديمقراطية جملة و تفصيلا و يرى أنا ((متناقضة و مخالفة لما جاءت به العقيدة الإسلامية من أصول و فروع))[5]، و يمثل هذا الرأي "صالح حافظ" ، و يتفق معه "محمود الخالدي" الذي يقول ((أن الديمقراطية نظام سنه الإنسان بوحي من عقله الناقص الذي لم يحط بكل شيء ... لذلك كان كل من يحكم بغير ما أنزل الله معتقده و عدم صلاحية الإسلام للحياة كافر قطعا)).[6]

---

[1]- نفس المرجع ، ص 8 .

[2]- محمد عابد، الجابري ، << المسألة الديمقراطية و الأوضاع الراهنة في الوطن العربي >> . المستقبل العربي ، العدد (157) ، مارس 1992 ، ص 8 .

[3]- الكواري و آخرون ، الخليج العربي و الديمقراطية ، مرجع سابق ص 19.

[4]- الكواري و آخرون ، المسالة الديمقراطية في الوطن العربي. مرجع سابق ، ص 27 .

[5]- صالح حافظ ، الديمقراطية و حكم الإسلام فيها . بيروت: دار النهضة الإسلامية، 1988، ص 39 .

[6]- محمود، الخالدي ، نقض الديمقراطية. بيروت : دار الجيل ، 1984 ،ص 84 .

- التيار الثاني: يضم مفكرين إسلاميين معروفين مثل "يوسف القرضاوي ، حسن الترابي ، عدنان سعد الدين ، طارق البشري ، راشد الغنوشي ، منير شفيق "، و غيرهم, و بالرغم من التحفظات التي يبديها بعضهم أحيانا تجاه جانب من جوانب الديمقراطية ، إلا أنهم و بشكل عام ينظرون إليها نظرة إيجابية كنظام أو كفكر ، ويسعون إلى التفاعل مع الوضع العالمي الجديد .

- التيار الثالث: يتكون من مفكري ما يسمى أحيانا باليسار الإسلامي و يعتبر حسن حنفي أبرز ممثلي هذا التيار الذي لا يتمتع بقاعدة سياسية واسعة مشابهة لتلك الموجودة عند بعض ممثلي الاتجاه الثاني إلا انه من الناحية الأخرى يشترك معه في عدد من المواقف و الأطروحات خاصة في الدعوة إلى التجديد و إلى فتح باب الاجتهاد ، و في نقد الفكر السلفي عموما و يدعو إلى نقد الذات و محاسبة النفس .[1]

يتضح من القراءة السريعة في بعض مقاربات المفكرين العرب لمفهوم الديمقراطية المعاصرة أنها مازالت تحتاج إلى تأسيس في الوعي العربي المعاصر كما يقول "محمد عابر الجابري" و مازالت في حاجة إلى جعلها تتحول داخل الوعي العربي من قضية تحيط بها الشكوك إلى قناعة لا تتزعزع ، كقناعة العقل بالضرورات البديهية.[2]

يرجع الإهمال النسبي للديمقراطية في الوطن العربي بعد الاستقلال و حتى بداية السبعينيات إلى قبول تيارات و حركات مهمة مقولة التناقض بين متطلبات التغيير السريع و احترام الحريات العامة للمواطنين و رأت أن هناك تعارضا بين اعتبارات التحول الاشتراكي و التنمية المخططة و حق المواطنين في التنظيم و احترام المبادرات المستقلة للمنظمات النقابية والمهنية وفي كل الحالات امتدت يد المنع والتقييد لتكبت كل الآراء المخالفة و المعارضة.[3]

3- مفهوم التحول الديمقراطي و مراحله:

أ- مفهوم التحول الديمقراطي : يشير معنى التحول الديمقراطي إلى تغيير النظام السياسي من صيغة غير ديمقراطية إلى صيغة أخرى أكثر ديمقراطية ، و التحول الديمقراطي عملية تدريجية تتحول إليها المجتمعات عن طريق تعديل مؤسساتها السياسية و اتجاهاتها من خلال عمليات و إجراءات شتى ترتبط بطبيعة الأحزاب السياسية و بنية السلطة التشريعية و نمط الثقافة السياسية السائدة و شرعية السلطة السياسية .[4] و تعتبر عملية التحول المرحلة الأولى للتحول نحو النظام الديمقراطي و هي فترة انتقالية تمتد بين مرحلة تقويض دعائم نظام سياسي سابق، و تأسيس نظام سياسي لاحق و في سياق هذه التحولات تتم عملية تحلل النظام السلطوي أو ظهور بديل له، و قد تنتج هذه التحولات نظاما هجينا أو تنحدر بالكامل نحو الفوضى .[5] و يقصد بالتحول الديمقراطي ((تراجع نظم الحكم السلطوية بكافة أشكالها وألوانها لتحل محلها نظم أخرى في الحكم

1- برهان،غليون،حول الخيار الديمقراطي دراسة نقدية. بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،1994،ص35 –39.
2- الجابري ، مرجع سابق ، ص 11.
3- علي الدين الهلال و آخرون ، الديمقراطية و حقوق الإنسان في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 1983 ، ص 9 – 10 .
4- بلقيس ،أحمد منصور، الأحزاب السياسية و التحول الديمقراطي في اليمن .القاهرة :مكتبة مدبولي ،2004،ص28.
5- نفس المرجع ، ص 29 .

تعتمد على الاختيار الشعبي الحقيقي و على المؤسسات السياسية المتمتعة بالشرعية ، و على الانتخابات النزيهة كوسيلة لتداول السلطة أو الوصول إليها و ذلك كبديل عن حكم الفرد و انتهاك القوانين و الدستور)) .[1] و تتضمن عملية التحول الديمقراطي انتقال النظام من وضعية معينة من الناحية السياسية و هي وضـعية النظـام السلطوي القديم إلى وضعية أخرى جديدة تنطوي على تدعيم الاتجاهات الديمقراطية من خلال المساومة بـين العناصر النشطة و الفاعلة من الناحية السياسية. ولعل تيئة المناخ السياسي الملائم لعملية التحول تسـاهم في عدم عودة النظام مرة أخرى الى الحكم السلطوي.[2] و يعرف "فليب شميتر" التحول الديمقراطي أنه :((عمليـة تطبيق القواعد الديمقراطية سواء في مؤسسات لم تطبق من قبل أو امتداد هـذه القواعـد لتشـمل أفـراد أو موضوعات لم تشملهم من قبل إذن هي عمليات و إجراءات يتم اتخاذها للتحول من نظام غير ديمقراطـي إلى نظام ديمقراطي مستقر)) .[3]

أمّا "صمويل هانتنغتون "فيعرفه بأنه: ((عملية معقدة تشارك فيها مجموعات سياسية متباينة تتصارع من اجـل السلطة و تتباين من حيث إيمانا أو عدائها للديمقراطية ... و هو مسلسل تطوري يتم فيه المرور مـن نظـام سياسي تسلطي مغلق لا يسمح بالمشاركة السياسية و لا بالتداول على السلطة إلى نظام سياسي مفتـوح))[4]. وعليه فان عملية التحول الديمقراطي لا تحسم دائما الشكل النهائي لنظام الحكم فقد تؤدي إلى انيار النظـام السلطوي و إقامة شكل من أشكال الديمقراطية ، و قد تتم العودة إلى بعض أشكال الحكم السلطوي. و مـن جهة ثانية فان نجاح عملية التحول الديمقراطي تؤدي إلى ذلك الترتيب المؤسسي الذي يمكن من زيادة التنافس و توسيع المشاركة و احترام الحريات المدنية و السياسية .[5] وبالتالي فان تلك العملية تشير إلى تضمين أو إعادة تضمين ممارسات التعددية الحزبية و التنافسية المؤسسية في الحياة السياسية و يبرز ذلك مـن خـلال إدخـال تعديلات دستورية و قانونية و تنظيمية و كذا قيمية وفكرية ، و إعادة توزيع السلطة و النفوذ و توسيع دائـرة المشاركة فيها حيث يتعرض الجسد السياسي والاجتماعي نتيجة ذلك إلى جملة من التغيرات ، حيث تحل قـيم التغير و التنوع و التنافس محل قيم الطاعة التي تسود نظام الحزب أو النظم السلطوية . و تحل أنماط جديدة من السلطة أكثر تعقيدا و ذات أبعاد متعددة تتضمن بناء تحالفات و الوصول إلى الحلول الوسط .[6]

تعتبر دراسة عملية التحول الديمقراطي و مستقبلها في دولة هي في واقع الأمر دراسة لطبيعة الدولـة و دورها و مستقبل النظام السياسي با ، و لذلك تتسم عملية التحول الديمقراطي بعدد من السمات أهمها :[7]

---

[1]- سليم ، محمد السيد و عابدين ، السيد صدقي ، التحولات الديمقراطية في آسيا. القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية بجامعة القاهرة ، 1999 ، ص 1 – 2 .

[2]- السيد محمد،السيد صدقي، نفس المرجع السابق ، ص 03 .

[3]- أحمد منصور ، مرجع سابق ، ص 29 .

[4] - Huntingtom, OP.cit,p121 .

[5]- مصطفى كامل ، السيد ، <<تحول ديمقراطي بطئ>>. مجلة الديمقراطية ، العدد 02 ، ربيع 2001 ، ص 146 .

[6]- علي الدين ، هلال ، تطور النظام السياسي في مصر (1803-1997) . القاهرة: مركز البحوث و الدراسات السياسية. جامعة القاهرة ، 1997 ، ص 285 .

[7]- أحمد منصور ، مرجع سابق ، ص 28 .

- أنا عملية معقدة للغاية و تشير إلى تحولات في الأبنية و الأهداف و العمليات التي تؤثر على توزيع ممارسة السلطة السياسية ، و هي محصلة لعمليات معقدة تتفاعل فيها مختلف الجوانب السياسية ،الاقتصادية ، الاجتماعية و الثقافية .

- أنا عملية تتسم بعدم التأكد، و تتضمن مخاطر الارتداد مرة أخرى إلى النظام السلطوي حيث توجد مؤسسات النظام السلطوي جنبا إلى جنب مع مؤسسات النظام الديمقراطي الجديد.

يظل التحول الديمقراطي عملية نسبية تؤدي إلى تغير النظم السياسية من السلطوية نحو الديمقراطية ، إلا أن احتمال تعرض عملية التحول لانتكاسات تظل واردة.

ب- مراحل التحول الديمقراطي: يرى البعض أن التحول الديمقراطي عملية مستمرة تمر بثلاث مراحل أساسية، بدايتها الاستمرار و التأهب حيث تزداد خلالها حدة الصراع السياسي و الاجتماعي بدرجة تهدد استمرار سيطرة و بقاء نظام الحكم غير الديمقراطي ، مرورا بظهور إجماع حول ضرورة التغيير و تحديد مطالب و مجالات أساسية و مؤسسية وفي مقدمتها إنشاء و تفعيل دور البرلمان ، وصولا إلى تأمين التحول الديمقراطي من خلال إرساء مجموعة من القواعد و الممارسات التي تدعم تماسك المؤسسات التمثيلية و تنمي الثقافة السياسية و الديمقراطية . أما "فيليب شميتر" Philipe Schmaiter و "جليرمو أودونيل" Jelermo O'donnel فقد ميزا بين مرحلتين أساسيتين هما : مرحلة التحول إلى الليبرالية السياسية ثم مرحلة التحول الديمقراطية .[1] في حين قسم دانكورت رستو Dankort Rostow المراحل التي يمر بها التحول الديمقراطي إلى أربعة و هي:

- مرحلة نشوء اتفاق عام حول الهوية الوطنية وشبه إجماع بقبول الحدود السياسية للبلد المعني .

- مرحلة بروز صراع عنيف أو مسالم بين شرائح اجتماعية أو طبقات داخل الكيان السياسي الجديد ينتهي إما بانتصار كاسح لإحدى الفئات مما يعيق التقدم نحو الديمقراطية أو بنشوء توازن اجتماعي جديد.

- مرحلة القرار السياسي ففي ظل الصراع غير المحسوم تعقد الأطراف الصفقات و تتوصل إلى الحلول الوسطى وذلك بناءا على حسابات عقلانية للربح و الخسارة .

- المرحلة الأخيرة يظل مستقبل الديمقراطية متأرجحا إلى أن تتحول تدريجيا إلى ممارسة يومية و تصبح عرفا اجتماعيا .

في نفس السياق طور آخرون مثل" أودونيل O'donnel و شين schain و لي linz "مقاربة "روستو" وركزوا على المرحلة الانتقالية[2] ، و عليه يمكن تقسيم مراحل التحول الديمقراطي إلى أربعة مراحل هي :

أ- مرحلة القضاء على النظام السلطوي : يشهد المجتمع خلالها العديد من الصراعات بهدف إرضاء مصالح من يقودوا عملية التحول وتحديد قواعد اللعبة السياسية و الفاعلين المسموح لهم بدخول الساحة السياسية ، و قد لا يترتب على انهيار النظام السلطوي بالضرورة قيام نظام ديمقراطي ، و يعود هذا الفشل إلى أسباب تتعلق

---

[1]- أحمد منصور، نفس المرجع السابق، ص 28 – 30 .

[2]- علي خليفة، الكواري ، مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2005 ، ص 56 – 57 .

بمقاومة التحول من قبل النخب سواء العسكرية أو المدنية المعادية له ، أو حتى نتيجة غياب الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية و المؤسسات الملائمة .

ب - *مرحلة اتخاذ قرار التحول الديمقراطي* : يتم اتخاذ قرار التحول عندما يستجيب النظام لضغوطات البيئتين الداخلية والخارجية بغرض التكيف و الحفاظ على ذاته ، و قد توجد في هذه المرحلة مؤسسات النظام السلطوي جنبا إلى جنب مع مؤسسات النظام الديمقراطي الجديد ، مما يضطر الديمقراطيين والسلطويين في نهاية المطاف إلى تقاسم السلطة فيها بينهم سواء بالصراع أو الاتفاق .

جـ - *مرحلة تدعيم النظام الديمقراطي* : يصبح الاعتقاد لدى الفاعلين السياسيين الرئيسيين بعدم وجود بديل عن العملية الديمقراطية للوصول إلى السلطة و بالتالي يتحقق التماسك الديمقراطي بتخلي النظام الجديد عن المؤسسات الموروثة عن النظام السلطوي القديم و في نفس الوقت بناء مؤسسات جديدة تفرز القواعد الديمقراطية .[1] كما أن رضا النخبة الحاكمة بالترتيبات المرتبطة بالمشاركة الواسعة في الانتخابات و تحقيق السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية من خلال إخضاع الجيش و أجهزته لسيطرة الرئاسة المدنية المنتخبة هي مسائل من شأنها تحقيق الدعم و التماسك الديمقراطي .

د - *مرحلة النضج الديمقراطي*: تهدف إلى تحسين الأداء الديمقراطي و الرفع من كفاءة و قدرة المواطنين على المشاركة بحيث تحقق الدولة الرفاهية الاجتماعية لمواطنيها.[2] و إجمالا تحقق هذه المرحلة من جهة الديمقراطية الاجتماعية بحيث يتمتع المواطنون بحقوقهم وواجباتهم فحسب "جون لوكا" ((أن التحرك نحو الديمقراطية ... عملية يتم بموجبها تطبيق المواطنة ... و توسيعها لكي تضم أشخاصا لم يكونوا يتمتعون بالمواطنة سابقا، أو تمديدها لكي تشمل قضايا و مؤسسات لم تكن سابقا موضوعا لمشاركة تمليها المواطنة.))[3] و من جهة ثانية لتحقق الديمقراطية الاقتصادية التي تتضمن توزيع المنافع الاقتصادية بالتساوي على الأفراد.

تتطلب مراحل التحول الديمقراطي بدورها ثلاث آليات الأولى هي آلية تجسيد أصل السلطة عن طريق العملية الانتخابية ، و الثانية هي آلية ممارسة السلطة بواسطة التداول السلمي ، و الثالثة آلية توازن السلطة بالفصل بين السلطات .

تأسيسا على ما سبق نستنتج **المؤشرات** الدالة على وجود تحول ديمقراطي من عدمه و التي تتمثل في النقاط التالية:

- الدستور : و هو النظام الأساسي للدولة و المرجعية العليا للكيان السياسي التي يجري الاحتكام إليها وتتضمن حقوق وواجبات المواطن وغيرها .

---

[1]- نجلاء، الرفاعي، <<التحول عن النظم السلطوية في جمهورية كوريا و تايوان>>.(رسالة ماجستيرغير منشورة ، جامعة القاهرة ، كلية الإقتصاد و العلوم السياسية ، 1997) ، ص 29 .

[2]- نفس المرجع ، ص 30 .

[3]- Jean, Leca, << La Démocratisation dans le monde arabe >>. démocratie sans démocrates , Paris , 1994 , p 36 .

- الحريات العامة: تشمل حق الأفراد و الجماعات في التعبير عن آراءها، وحرية التنظيم و حرية الصحافة و تداول المعلومات، حرية البحث العلمي و الحق في الاختلاف.[1]

- التعددية السياسية: على اعتبار أنها التعبير المادي المباشر عن الحريات العامة، كما أنها تعطي مختلف القوى الفاعلة في المجتمع الحق في مخاطبة الشعب لكي يكون الحكم الذي يرجع هذه القوى أو تلك وبدون ذلك ليس هناك ديمقراطية [2]

- النظام التمثيلي: يحقق مبدأ التمثيل النيابي المشاركة السياسية التي هي شرط واجب للديمقراطية وتتحقق به قيام السلطة التشريعية بوصفها أحد أركان الدولة الوطنية الحديثة.[3] ويرى "ألان تورين" أن أزمة التمثيل السياسي قد عرفتها الكثير من البلدان و يعتبرها المتحدثون حسبه مسؤولة عن ضعف المشاركة[4].

- التداول السلمي على السلطة : وهو أحد المؤشرات المركزية الدالة على وجود تحول ديمقراطي والتداول على السلطة بين مختلف القوى السياسية يجب أن يكون وفق نتائج الاقتراع العام ، و ما أسفر عنه من اختيارات الناخبين .[5]

- نزاهة الانتخابات : تعتبر الانتخابات الحرة و النزيهة و الخالية من مظاهر العنف سمة من سمات الحكم الديمقراطي تتضمن انتخاب المسؤولين دستوريا عن السلطة التنفيذية ، انتخاب أعضاء السلطة التشريعية ، ضمان حق الانتخاب و الترشح لمن تنطبق عليهم الشروط القانونية .[6]

- الفصل بين السلطات : يشكل هذا المبدأ آلية مركزية لحفظ توازن السلطة بحيث يستطيع كل سلطة إيقاف الأخرى عند حدود اختصاصاتها و ضرورة مراعاة اعتبارات التعاون بينهما بما يكفل قيام الدولة بوظائفها تجاه المجتمع الذي تحكمه .[7]

4- **علاقة التحول الديمقراطي بالمفاهيم المرتبطة به** : يرتبط مفهوم التحول الديمقراطي بالعديد من المصطلحات المتشابهة و القريبة منه في معناها كالانتقال الديمقراطي و التحول الليبرالي ، الإصلاح السياسي ، و في الوقت الذي نلحظ أن هذه المفاهيم تمتاز بقدر من التداخل و التقاطع نراها تتمتع في الوقت نفسه بقدر من بعض الاختلافات الجزئية و التفصيلية ، و سنحاول في هذه الدراسة الإشارة إلى بعض القواسم المشتركة بينهما على النحو التالي :

أ- الانتقال الديمقراطي Democratic.transition : يعتبر مرحلة من مراحل التحول الديمقراطي تتسم بتنوع أشكالها ،و في إطارها يتم صياغة أساليب و قواعد حل الصراعات بطرق سلمية تنتهي بوضع دستور ديمقراطي

1- غالب، الفريجات، على طريق التنمية السياسية. عمان: دار أزمنة للنشر و التوزيع ، 2005 ، ص 21 .
2- اسماعيل، صبري مقلد ، << المقومات الاقتصادية و الاجتماعية للديمقراطية في الوطن العربي .>> . المستقبل العربي ، العدد(09) ، سبتمبر 1979 ، ص 85 .
3- عبد الإله ، بلقزيز، << نحن و النظام الديمقراطي >>. المستقبل العربي، العدد(236) ، أكتوبر 1998، ص 78 .
4- تورين ، مرجع سابق ، ص 75 .
5- علي خليفة، الكواري ، << مفهوم الديمقراطية المعاصرة : المبادئ العامة المشتركة للدستور الديمقراطي >> . المستقبل العربي ، العدد (173) جويلية 1993 ، ص 59 .
6- الكواري ، << مفهوم الديمقراطية المعاصرة>>، نفس المرجع السابق ، ص 53 .
7- نفس المرجع ، ص 55 .

و تنظيم انتخابات حرة و توسيع نطاق المشاركة السياسية ، إذ يعيد مفهوم الانتقال الديمقراطي النظر في مفهوم الثورة بوصفه تعيينا نظريا لمنهج التغيير و أدواته الوظيفية ، كما يمثل قطيعة مع إستراتيجية الثورة في أساليبها و في منهجها و استمرارية لها في مضمونها الاجتماعي و السياسي ، بوصفها تغييرا جذريا لعلاقات السلطة في المجال السياسي و الاجتماعي .[1]

ب- التحول الليبرالي Libéralisation : يعني إعادة تعريف و توسيع نطاق الحريات المسموح بها للأفراد من خلال تقديم عدد من الضمانات لحماية الفرد و الجماعة من تعسف السلطة، و تتضمن هذه العملية الإفراج عن المساجين السياسيين و السماح بالتعبير عن الرأي في عدد من القضايا ذات الاهتمام العام ، والحد من التدخل في الانتخابات لصالح مرشحي الحزب الحاكم ، أما التحول الديمقراطي فيتجاوز هذه الحدود الضيقة لكل من الحقوق الفردية و الجماعية حيث يهدف إلى تحقيق إصلاحات سياسية تعكس قدرا أكثر اتساعا من ناحية محاسبة النخبة و صياغة عملية صنع القرار في إطار مؤسسي ديمقراطي .[2] ولا يحدث التحول الليبرالي بالتزامن مع التحول الديمقراطي لأن الحكام السلطويين قد يسمحون بحدوث التحول الليبرالي لزيادة شرعيتهم دون تغيير في هيكل السلطة ، إلا أنه يترتب على الحقوق و الحريات التي يمنحها النظام زيادة المطالب الشعبية بالتحول الديمقراطي ، و إذا كانت تلك المطالب قوية بالدرجة الكافية قد ترغم السلطة على مزيد من التحول الديمقراطي الذي يعد مرحلة أعلى من مرحلة التحول الليبرالي التي يمكن التلاعب بها و الارتداد بها مرة أخرى نحو السلطوية[3].و بالتالي قد يساهم التحول الليبرالي في إحداث التحول الديمقراطي، و قد لا يساهم و مع ذلك ذلك يعتبر خطوة نحو مزيد من الضغوط باتجاه تحقيق التحول الديمقراطي[4].

جـ - الإصلاح السياسي political reform : هو أحد المفاهيم التي لا يرد بشأنها مفهوما محددا في العلوم السياسية لأن مضمون الإصلاح يتفاوت من مجتمع إلى آخر و من فترة إلى فترة تاريخية أخرى في نفس المجتمع ، فإذا كان الإصلاح بصورة عامة يقصد به تقويم المعوج و التغيير نحو الأحسن ، فإن الإصلاح السياسي يعني ((القيام بعملية تغيير في الأبنية المؤسسية السياسية ووظائفها و أساليب عملها و أهدافها و فكرها من خلال الأدوات القانونية التي يوفرها النظام السياسي بهدف زيادة فعالية وقدرة النظام السياسي على التعامل مع المتغيرات و الإشكاليات الجديدة و المتجددة باستمرار ، و الإصلاح هو تغيير من داخل النظام و بآليات نابعة من داخل النظام)) .[5] و بالتالي إذا كان الإصلاح السياسي يعني تطوير كفاءة و فاعلية النظام السياسي في بيئته الداخلية و الخارجية ، فإن التحول الديمقراطي يشير إلى الانتقال من نظام سلطوي نحو نظام ديمقراطي .

---

[1]- الكواري ، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي. مرجع سابق ، ص 136 – 137 .

[2]- أحمد منصور ، مرجع سابق ، ص 32 – 33 .

[3]- الرفاعي ، مرجع سابق ، ص 28 .

[4]- Leca, op.cit , p 48 – 49 .

[5]مصطفى كامل ، السيد و صلاح سالم زرنوقة ، الإصلاح السياسي في الوطن العربي. القاهرة: مركز دراسات و بحوث الدول النامية بجامعة القاهرة ، 2006 ، ص 535 .

د- التعددية السياسية : يتضمن مفهوم التعددية السياسية السماح بتعدد الأحزاب و التنظيمات والجمعيات السياسية و تأمين حقها في الوجود المشروع و المشاركة في العمل السياسي استنادا إلى أسس و قواعد دستورية و قانونية مع الالتزام بأسس و معايير التنافس السلمي و حل الخلافات و الصراعات بالطرق السلمية دون اللجوء إلى العنف و بالتالي القبول بالتعددية السياسية و الفكرية في المجتمع و ما يعكسه ذلك من تعدد في الرؤى و المصالح و الأفكار .[1] و بالتالي تتضمن التعددية السياسية كلا من التعددية الحزبية و النقابية و الإعلامية ... و غيرها . و هي تشكل عناصر أساسية للديمقراطية، إلا أن إقرار التعددية السياسية لا تعني بأي حال من الأحوال تحولا ديمقراطيا حقيقيا، لأن الديمقراطية ذات متطلبات و أبعاد اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، سياسية، قانونية و غيرها، أما التعددية السياسية فقد تستخدمها بعض النظم مجرد واجهة شكلية.

ثانيا : عوامل التحول الديمقراطي

حظيت العوامل المسئولة عن تحول النظم السلطوية نحو الديمقراطية باهتمام الباحثين و المهتمين السياسيين حيث يرى "جابرييل ألموندو" و "باول بينغهام" ((أن المبادرة من أجل التغيير السياسي يمكن أن تنبع من ثلاث مصادر ، من النظام السياسي نفسه أي من النخبة الحاكمة و من الجماعات الاجتماعية في البيئة الداخلية. و من النظم السياسية في البيئة الدولية ، و عادة ما تتفاعل هذه العناصر الثلاث مع بعضها البعض)) .[2] ففي حالة الهند مثلا كان التحول الديمقراطي نابعا من الداخل ، أما في حالة اليابان فقد فرضت عليها الديمقراطية عقب هزيمتها العسكرية في الحرب العالمية الثانية ، وهناك الحالات أخرى ارتبط فيها التحول الديمقراطي برغبة من الدول المعينة تلقي المساعدات الاقتصادية من الخارج و التي يأتي أغلبها من الولايات المتحدة الأمريكية و حلفائها.[3] ما يلاحظ أن موجات التحول الديمقراطي تمت في إطار تداخل و تشابك بين مجموعة من العوامل التي يمكن تقسيمها إلى عوامل داخلية و أخرى خارجية :

1- العوامل الداخلية : تندرج ضمن العوامل الداخلية التي تؤدي إلى التحول الديمقراطي أربعة عناصر هي:

أ- دور القيادة و النخب السياسية : تبادر القيادة السياسية باتخاذ قرار التحول الديمقراطي في العديد من الحالات عندما تتعرض لضغوطات داخلية و خارجية فتلجأ إلى توسيع نطاق المشاركة السياسية و توزيع الموارد الاقتصادية و تعتبر القيادة مسئولة عن حماية الأفراد من تعسف السلطة و التفاوض مع الجماعات للوصول إلى صيغ أكثر قبولا في المجتمع و هذا لتحقيق عملية التماسك الديمقراطي . كما تحدد شخصية القيادة السياسية

---

[1]- توفيق إبراهيم ، حسنين ، النظم السياسية العربية : الإتجاهات الحديثة في دراستها. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2005 ، ص 92 .

[2]- ألموند، جابربيل، باول، بينغهام الاين ، السياسة المقارنة. (ترجمة: أحمد علي و أحمد عناني) ، القاهرة: مكتبة الوعي ، 1966 ، ص 184 – 185 .

[3]- السيد سليم و السيد صدقي، مرجع سابق ، ص 02.

طبيعة النظام السياسي و نمط الحياة السياسية ، حيث شهدت دول الجنوب أنماطا مختلفة من الشخصيات القيادية كالأنماط الانتهازية التي تعمل على تحقيق مصالحها الخاصة ، و أنماطا تميزت بالابتكار و التجديد و أنماطا أخرى تميزت بالانغلاق على نفسها و على أمتها، لذا تعتبر القيادة السياسية عنصرا هاما و محوريا في عملية التحول الديمقراطي .[1]

يؤكد كل من "دياموند لاري" Diament Larry، "جون لي " Jaun Linz، "مارتن ليبست " Martin Lipset على الدور الحاسم للقيادة التي تتسم بالكفاءة و الالتزام بالديمقراطية في المبادرة إلى إدخال إصلاح سياسي على النظام السلطوي ، مع إدراك هذه القيادة أن استمرارها في الحكم يؤدي إلى إضعاف الأبنية التي يوكل إليها دور هام في عملية التحول الديمقراطي ، كما أن النظام السلطوي ذاته يتعرض للتآكل و هناك عدد من الأسباب التي تجعل قادة النظم السلطوية يتجهون نحو الخيار الديمقراطي كتردي الشرعية السياسية للنظام ، و اعتبار الديمقراطية بديلا عن النظام السلطوي الذي فقد مبررات وجوده ولم يعد قادرا على مواجهة الضغوطات الداخلية و الخارجية ناهيك عن اعتقاد القادة أن التحول سينجم عنه اكتساب دولتهم العديد من المنافع كزيادة الشرعية الدولية و التخفيف من العقوبات التي تفرضها الدول المانحة ، و فتح باب المساعدات الاقتصادية و العسكرية .[2] كما أن إدراك القادة بأن تكاليف البقاء في السلطة مرتفعة للغاية و انه من الأفضل المبادرة بالتحول خاصة مع إنقسام التحالف الذي يؤيد بقائها في السلطة .

يتطلب التحول الديمقراطي الاهتمام بالحرية السياسية كقيام النخبة السياسية الحاكمة بالإفراج عن المعتقلين السياسيين و إفساح المجال أمام المناقشات السياسية، و أن يكون هناك إحساس متعاظم من القيادة بالتكلفة المتزايدة التي يتطلبها الحفاظ على النظام السلطوي.[3]

ب- إنهيار شرعية النظم التسلطية : حينما يفقد أي نظام سياسي آليات الضبط السياسي و الاستقطاب الاجتماعي، و يعجز عن أداء وظائفه ، فإن شرعيته تصبح مهددة . تختلف مشاكل الشرعية حسب طبيعة كل نظام إلا أن القاسم المشترك للنظم الديمقراطية هو أنها تعتمد في شرعيتها على الأداء الجيد ، أما في النظم السلطوية فليس هناك فرقا بين شرعية الحاكم و النظام و ذلك أن ضعف أداء النظام يعني سقوط الحاكم و نظامه ، كما أن ضعف الأداء الاقتصادي للنظم الدكتاتورية كان له الأثر السلبي في ظهور أزمة شرعية هذه النظم .[4]

1- هايل، أفلح فلاح الودعان، « التحول الديمقراطي في الأردن 1989-1997»، (أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، 2003). ، ص 99 – 100 .

2- أحمد منصور ، مرجع سابق ، ص 36 .

3- السيد سليم، السيد صدقي، مرجع سابق ، ص 3 .

4- الرفاعي ، مرجع سابق ، ص 34 .

تعود أسباب اهتزاز شرعية النظم السلطوية و تآكلها إلى غياب آليات للتجديد الذاتي حيث تزداد هذه المشكلة خاصة في النظم الدكتاتورية التي يصعب عليها أن تجدد ذاتها. تتصرف الأنظمة السلطوية لمواجهة إشكالية الشرعية بإحدى الطرق التالية :[1]

- ترفض النظم السلطوية الاعتراف بضعفها المتزايد على أمل استعادة قوتها في السلطة
- محاولة النظم السلطوية البقاء في السلطة بزيادة القمع و كبت حريات الأفراد
- قيام الحاكم السلطوي بإثارة نزاع خارجي في محاولة لاستعادة الشرعية بالاستناد إلى ال عة الوطنية
- محاولة إقامة صورة باهتة من الشرعية الديمقراطية للنظام السلطوي
- المبادرة بوضع حد للحكم السلطوي و إقامة نظام ديمقراطي

تعاني أغلب النظم السياسية العربية من أزمة في الشرعية نتيجة عدم قدرتها على مواجهة مطالب مواطنيها خاصة في ظل اهتزاز شرعيتها التقليدية و اتجاهها نحو عدم الاستقرار السياسي.[2]

جـ - دور العوامل الاقتصادية : تعد العلاقة بين الاقتصاد و السياسية شديدة الترابط و التداخل إلى درجة أن البعض يرى أن الاقتصاد هو الذي يحد شكل المؤسسات السياسية من حيث الهيكل الـوظيفي ، بينمـا رأى البعض الآخر أن الشكل السياسي للدولة هو الذي يحدد نوعية السياسات الاقتصادية و كيفية توصيف الموارد . و لعل تردي الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية الذي عانت منه الكثير من الدول النامية ومنها أنظمة الحكم في البلدان العربية كان عاملا حاسما في اهتزاز شرعية نظمها السياسية و ظهر ذلـك جليـا في الكـثير مـن الانتفاضات و المظاهرات التي شهدتها تلك الدول [3] ،و التي طالبت بتحسين أوضاعها الاقتصادية و الاجتماعية بإدخال مزيد من الإصلاحات لمنع سيطرة فئة معينة على موارد البلاد .

أدى تدهور الأوضاع الاقتصادية تحت عبء ارتفاع الأسعار و البطالة و الديون الخارجيـة والنمـو المكلف إلى انتشار الفساد و إهدار المال العام ، كما يهدد بإبعاد الاستثمار إلى الخارج أو باتجاهه إلى الاستثمار في المشروعات الصغيرة سريعة العائد ، مما يؤدي إلى نقص في العملة الصعبة و هبوط الاستثمار في الإنتـاج ، فتحدث سلسلة من الانهيارات الاقتصادية و موجة عنف و معارضة متزايدة من الطبقات الفقيرة ضد الطبقـة الحاكمة مما يؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي و زيادة المطالبة بالتحرر الليبرالي [4] . إرتبطت شـرعية النظم السياسية العربية بما يتمتع به المواطن من توزيع للريوع أو بما يعرف بالمنح و العطايا الاقتصـادية إلا أن تردي الأوضاع الاقتصادية لتلك النظم خاصة مع منتصف الثمانينات من القرن الماضي قد عجل بالاتجاه نحـو

---

[1]- صامويل، هانتنغتون ، الموجة الثالثة التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين. (ترجمة: عبد الوهاب علوب) ، القاهرة: مركز إبن خلدون ، 1993 ، ص 59 .

[2]- تفاصيل اكثر حول هذه النقطة أنظر الفصل الثاني من هذه الدراسة .

[3]- شهدت الجزائر أحداث 05 أكتوبر 1988 جزئيا بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية سبقتها مصر سنة 76 ، السودان سنة 1985، الأردن سنة 89 ، المغرب سنة 1990 و غيرها .

[4]- هانتنغتون ، مرجع سابق ، ص 120 .

مزيد من الإصلاحات الاقتصادية و السياسية فيما بعد ، و من ناحية أخرى يساهم النمو الاقتصادي في تعزيز الديمقراطية من زاويتين هما :[1]

زاوية الآثار الايجابية لهذا النمو على مجموعة المتغيرات وثيقة الصلة بتعزيز الديمقراطية ، حيث أن النمو الاقتصادي الناجم عن قطاعات إنتاجية يؤدي على تعددية مراكز السلطة المتنافسة ، و بالتالي يعزز فرص التحول الديمقراطي كوسيلة لمواجهة هذا التنافس سلميا ، كما أن النمو الاقتصادي ذا تأثير مهم في تحقيق الاندماج بين السكان من خلال تعزيز المواطنة بينهم ،أما الزاوية الثانية فتتمثل في قدرة الدولة على توفير مجموعة من الحقوق الاجتماعية و الاقتصادية كالحد من الفقر و التفاوت في توزيع الدخل و إتاحة التعليم للجميع .

إجمالا ارتبطت عمليات التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية بالأزمات الاقتصادية الناجمة عن الخلل في بنية اقتصادياتها الوطنية .

د- دور المجتمع المدني : تزامن الاهتمام بمفهوم المجتمع المدني كمدخل للتحليل السياسي خاصة مع بداية الربع الأخير من القرن الماضي في إطار الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي ، حيث برز دور مهم لقوى وتنظيمات المجتمع المدني في دفع عملية التحول في العديد من دول العالم و بغض النظر عن تعدد تعريفات المجتمع المدني و ما تثيره من مشاكل نظرية ومنهجية خاصة في ظل تعدد مظاهر التوظيف الإيديولوجي للمفهوم و استخدامه من قبل قوى عديدة في سياقات مختلفة لتحقيق أهداف متباينة .فالمؤكد أن التعريف الأكثر شيوعا و الذي يحظى بقبول عدد كبير من الباحثين هو الذي ينظر إلى المجتمع المدني بأنه: ((شبكة من التنظيمات التطوعية الحرة [2]، التي تملأ المجال العام بين الأسرة و الدولة ، وتعمل على تحقيق المصالح المادية و المعنوية لأفرادها و الدفاع عن هذه المصالح وذلك في إطار الالتزام بقيم ومعايير الاحترام و التراضي و التسامح السياسي و الفكري و القبول بالتعددية و الاختلاف و الإدارة السلمية للخلافات والصراعات))[3] . و في حقيقة الأمر فان واقع المجتمع من حيث طبيعة تكويناته و عدد تنظيماته و مدى قوته أو ضعفه و طبيعة علاقته بجهاز الدولة يتفاوت من دولة إلى أخرى ، و هو ضرورة تقتضيها طبيعة الحياة الاجتماعية في كل مجتمع بشري منظم و انعدامه يعني الدخول في الفوضى ، فقد تعاقد الأفراد لإنشاء الدولة و المجتمع المدني بغرض الحفاظ على حقوقهم الطبيعية التي كانوا يتمتعون بها في العصر الطبيعي ، وهي حق الحياة و الملكية و الحرية وهي الحقوق

---

[1]- حمدي ، مرجع سابق ، ص 138 – 139 .

[2]- يضم المجتمع المدني مجموعة التنظيمات التي يشكلها الأفراد أو ينضمون إليها بمحض إرادتهم و منها الأحزاب السياسية خارج السلطة ، النقابات المهنية و العمالية ، جماعات المصالح ، الجمعيات الأهلية ، الاتحادات و الروابط و النوادي و المنتديات الاجتماعية و الثقافية و الفكرية و العلمية و الشبابية و الرياضية ، الحركات النسائية و الطلابية ، = =الهيئات الحرفية و المراكز البحثية غير الحكومية و غرف التجارة و الصناعة ، و المؤسسات الدينية غير خاضعة لسلطة الدولة و كلها تعمل من اجل تحقيق مصالحها المادية و المعنوية .

[3]- حسنين ، النظم السياسية العربية ، مرجع سابق ، ص 169- 160

التي تشكل مضمون القانون الطبيعي و الهدف من إقامة المجتمع المدني هو حماية وترقية الحقوق الطبيعية للأفراد وهي الوظيفة الأساسية للدولة .[1]

تبرز أهمية المجتمع المدني في تدعيم و ترسيخ المبادئ الديمقراطية من حيث كونه يمثل البيئة المناسبة لغرس و تنمية القيم الديمقراطية ، خاصة مع تزايد التعليم و الثقافة و التطور التكنولوجي ووسائل الإعلام مما يساعد على إدراك الجماهير لحقوقها الطبيعية و تنامي اهتمام المثقفين من خرجي الجامعات من المشاركة السياسية و تبلور دور الحركة النسائية و منظمات حقوق الإنسان . من هذا المنطلق فرضت التحولات الاجتماعية على النظم السلطوية التحول الديمقراطي بالرغم من كونه كان مقيدا إلا أنه جاء نتيجة عجز تلك النظم عن توفير بدائل أخرى تؤدي إلى الاستقرار السياسي .[2] وبالنسبة لدور المجتمع المدني في النظم السياسية العربية فإن هناك تفاوتات من حيث وجود المجتمع المدني و درجة تطور تنظيماته و مدى فاعليته و تأثيره في الحياة السياسية و بالتالي في عملية التحول الديمقراطي وهو ما نتناوله في الدراسة لاحقا .

2- العوامل الخارجية : تشكل العوامل الخارجية أهمية قصوى في دفع عملية التحول الديمقراطي خاصة في البلدان النامية ، ويمكن إجمال تلك العوامل "الضغوطات" في النقاط التالية :

أ- النظام الدولي : شهد العالم مع نهاية الثمانينات انهيار النظم الشيوعية كما حدث في الاتحاد السوفياتي و بلدان شرق أوروبا و تحول أغلبها إلى الديمقراطية مما اعتبره البعض انتصارا للديمقراطية و القيم الغربية . وهنا بدأ الضغط على النظم غير الديمقراطية حتى تجري إصلاحات و تغيرات على نظمها السياسية وتدعم هذا الطرح لدى قوى المعارضة التي أصبحت تطالب بالحرية وبحقها في التعبير و المشاركة السياسية والمنافسة على كسب رضا الرأي العام و الوصول إلى السلطة ، وينطبق الأمر بصورة واضحة و بدرجات متفاوتة على الكثير من النظم السياسية العربية .[3]خاصة مع تخلي الاتحاد السوفياتي عن تلك النظم وبروز الولايات المتحدة الأمريكية كقطب أحادي في العالم حيث وجدت الديمقراطية مكانا لها ضمن أولويات السياسة الخارجية الأمريكية التي تسعى إلى إنجازها في أي مكان في العالم وذلك ضمن التوجه العام لعالمية سياستها الخارجية و التي لا تنفصل عن رغبتها في ضمان الهيمنة على دول العالم .[4] كما تسعى إلى تطبيق الديمقراطية في مختلف الدول ما لم يتعارض ذلك مع مصالحها[5] ،أما إذا تعرضت مثل هذه المصالح لخطر في حالة التحول الديمقراطي

---

[1]- مولود، مسلم، <<المجتمع المدني: دراسة نظرية>> . المجلة الجزائرية للعلوم السياسية و الإعلامية ، العدد(03)، شتاء (2004/2003) ، ص 301 .

[2]- حمدي ، مرجع سابق ، ص 190 .

[3]- مركز الدراسات الحضارية، تقرير الأمة (1991-1992).القاهرة: مركز الدراسات الحضارية،1993 ، ص 17 .

[4]- عامر، حسن فياض ، <<الديمقراطية الليبرالية في مركبات و توجهات السياسة الخارجية الأمريكية إزاء الوطن العربي>> . المستقبل العربي ، العدد (261) ، نوفمبر 2000 ، ص 149 .

[5]- تأسيسا على ما ذكر نورد مثالين :المثال الأول عن الولايات المتحدة الأمريكية عندما قدم إلى الكونغرس الأمريكي مشروع قرار بحظر بيع الأسلحة لأي دولة تعادي الديمقراطية و حقوق الإنسان ، وعند دراسة المشروع تبين للكونغرس أن هذا القرار يعني كساد تجارة السلاح الأمريكي فكانت النتيجة صرف النظر نهائيا عن مشروع القرار .
المثال الثاني: عن أوروبا تصريح رئيس مجلة نوفيل أوبزر في باريس عقب إلغاء الإنتخابات التشريعية بالجزائر و إستقالة الرئيس الجزائري في جانفي 1992: << إنه نادرا ما أثار إنقلاب عسكري فرح الديمقراطيين مثل ما أثار هذا الإنقلاب . وقد شعر هؤلاء بالراحة لا مبرر للخجل منها>>. أنظر عبد الوهاب المصري،<< الشورى و الديمقراطية و العلاقة بينهما >>. مجلة الفكر السياسي ، العدد(02) ربيع 1998 ، ص ص 164- 165 .

حينئذ لا يكون هناك حديث عن ضرورة عملية التحول حيث لا توجد فيه مصالح أمريكية كما حدث في كينيا و الجزائر و بالتالي فإن التزام الغرب بالتحول الديمقراطي له صبغة انتقائية و انتهازية ولا تنفرد بهذه الانتقائية أمريكا فحسب ، بل يشاركها في ذلك الغرب و فرنسا بوجه خاص إزاء إفريقيا حيث لها إيديولوجية انتقائية و ذلك ما حدث في التو جو و الزئير . و بالمنطق نفسه ترى الولايات المتحدة أن تطبيق الديمقراطية في بعض الدول و لاسيما المنطقة العربية يهدد مصالحها وذلك لعدة أسباب هي :[1]

- أنها حريصة على تأمين مصالحها في المنطقة ، ويهمها وجود نظم حليفة أو موالية لها ، وكون معظم النظم الحاكمة الآن من هذا النوع فإن مصلحة أمريكا بقاء تلك النظم في الحكم ، و بالتالي فهي لا تمارس عليها أية ضغوط لتطبيق الديمقراطية .

- أن إجراء انتخابات حرة ونزيهة في الدول العربية معناه إفساح المجال أمام القوى و التيارات الإسلامية للوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها على أقل تقدير ، ومن المعروف أن هذه القوى لها توجهات ومواقف رافضة أو متحفظة على مصالح و سياسات الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة العربية .

- أن الديمقراطية الحقيقية تنطوي على تعقد إجراءات اتخاذ القرار و عن مساءلة الحكومة عن سياساتها وقراراتها ، وهذا الأمر لا تحبذه الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث اعتادت أن تتعامل بسهولة مع حكام يتمتعون بسلطات واسعة و لا يخضعون لأي مساءلة حقيقية و جادة ، كما أنها استخدمت ورقة الديمقراطية و حقوق الإنسان لتبرير ممارستها ضد بعض الدول العربية مثل العراق و السودان وليبيا قبل ذلك أو كورقة ضاغطة على بعض الدول العربية الأخرى .

في هذا السياق يتضح دور الاتحاد الأوروبي في عملية التحول الديمقراطي من خلال رغبة العديد من الدول الانضمام إلى عضوية الاتحاد و مشاركة أعضائه المستويات المعيشية المرتفعة التي يتمتعون بها حيث تؤدي العضوية فيه إلى تقوية الالتزام بهذه التحولات و تحول دون ارتداد هذه الدول إلى النظام السلطوي و هنا لم يصبح من الضروري على أي نظام يرغب في الانضمام إلى هذه التكتلات حالة تركيا مع الاتحاد الأوروبي ، أو الاستفادة من منافع الشراكة الاقتصادية حالة الجزائر مع نفس الاتحاد ، إلا أن يحدث تغييرا في نظام الحكم يتوافق مع باقي الأعضاء أي ديمقراطي أو على الأقل أكثر ديمقراطية عما عليه .[2] كما أن الموقف الأوروبي من التحول الديمقراطي مرتبط بالمصالح الاقتصادية من استثمارات ومشاريع للشركات الأوروبية و من الأمن الداخلي و الإقليمي بسبب موجات الهجرة و خوفها من تحدي ما تسميه الأصولية الإسلامية، لذا لا يختلف الموقف الأوروبي عن الموقف الأمريكي[3].

---

[1]- توفيق إبراهيم ، حسنين، <<التطور الديمقراطي في الوطن العربي: قضايا و إشكاليات>> ، السياسة الدولية ، العدد(142) ، اكتوبر 2000 ، ص 27 – 28 .

[2]- حسن، سلامة ،< <أثر العولمة على تطور النظام السياسي>> . مجلة الديمقراطية ، العدد(02) ، ربيع 2001، ص 31 .

[3]- حمدي ، مرجع سابق ، ص 214 .

إجمالا تعتبر القوى الخارجية متغير مهم في عملية التحول الديمقراطي و حتى في صنع السياسات العامة في الدول النامية وهو ما تبرزه دراسات التبعية خاصة بعد أن أصبحت الكثير من برامج التنمية الاقتصادية و الاجتماعية تعتمد على المساعدات الأجنبية الخارجية وهو ما نفصله في النقاط الموالية.

ب- ضغوطات المؤسسات المالية الدولية : يبرز دور المؤسسات المالية الدولية المانحة للقروض في توجيه السياسات و الخيارات الاقتصادية حيث تربط تلك المؤسسات مثل صندوق النقد الدولي و البنك العالمي مساعداتا المالية و الإدارية و الفنية بإدخال إصلاحات سياسية على النظم السياسية التي تلجأ إليها سعيا في الحصول على القروض و التسهيلات الاقتصادية ،كما تشترط عليها تلك المؤسسات أن تتبنى برامج التكييف و التعديل الهيكلي القائمة على الاقتصاد و خصخصة القطاع العام ودعم القطاع الخاص و هو ما يعني في النهاية تقليص دور الدولة في الاقتصاد و المجتمع .[1]

لقد سعت الدول الرأسمالية التي تمسك بزمام المعونة الاقتصادية إلى إعادة تشكيل اقتصاديات الدول النامية على النحو الذي يحقق مصالحها الإستراتيجية ، و من هذا المنطلق ظهر مفهوم المساعدات المشروطة المرتبطة ببرامج التكييف الهيكلي و التي يرجع تاريخها إلى أواخر السبعينات و أوائل الثمانينات من القرن الماضي ، حيث ظهر ما يعرف باسم الجيل الأول للمشروطية الذي ركز على آليات الإصلاح الاقتصادي مدفوعا بما عانته دول العالم الثالث من أزمات اقتصادية في ذلك الوقت ، ثم ظهر بعده الجيل الثاني للمشروطية مع بداية التسعينيات و الذي تضمن المشروطية السياسية Conditionality Political بما شمله من شروط متعلقة بالديمقراطية و احترام حقوق الإنسان و دعم الحكم الرشيد [2] ، كما أن إحداث قدر من الممارسات الديمقراطية و احترام حقوق الإنسان يمثل ضغطا على الدول النامية للتحول من السلطوية وهو ضغط مؤثر إلى حد كبير بالنظر إلى اعتماد الكثير من الدول النامية على المساعدات الاقتصادية لإحداث ما تسميه بالإنعاش الاقتصادي . و كما تؤثر تلك المساعدات إيجابيا على شرعية النظم السياسية المتلقية للمساعدات فإنا بالمقابل قد تؤثر سلبيا على استقرارها ، خاصة عند تطبيق برامج التعديل الهيكلية الاقتصادية و بالتالي تظهر مؤشرات في إرتفاع معدلات البطالة و انخفاض مستويات الدخل و الفقر و غيرها .

في ظل هذا المشهد أدت تلك الإصلاحات إلى ثمن اجتماعي كبير تحّمل الجانب الأكبر منه الفقراء و محدودي الدخل وهم يمثلون الكتلة الأكبر من السكان في غالبية الدول العربية حيث ((أدت هذه السياسات إلى زيادة حدة التفاوتات الاقتصادية و الاجتماعية و ارتفاع معدلات البطالة في الدول المعنية ، الأمر الذي أوجد ظروفا مواتية لتنامي ظواهر الاحتجاج الجماعي و العنف التي درج البعض على تسميتها باضطرابات صندوق النقد الدولي)) [3]. و بالمتابعة التاريخية يبدو أن المساعدات المقدمة من الدول و المؤسسات المانحة أصبحت تمثل سلاحا سياسيا إستراتيجيا يستخدم للحصول على تنازلات سياسية و اقتصادية من جانب النظام المتلقي لها ،

1- حسنين ، <<التطور الديمقراطي في الوطن العربي>>. مرجع سابق ، ص 26 .

2- راوية، توفيق ، الحكم الرشيد و التنمية في إفريقيا دراسة تحليلية لمبادرة النيباد . القاهرة: معهد البحوث و الدراسات الإفريقية بجامعة القاهرة ، 2005 ، ص 39 .

3- حسنين ، النظم السياسية العربية ، مرجع سابق ، ص 135 .

ليس هذا فحسب بل لغرض أنماط معينة من السياسات و التوجهات و دمج المجتمعات المتلقية في شبكة واسعة من العلاقات و النظم تصنع ما يعرف بالتبعية ، وهي أمور تداولتها وسائل الإعلام علنية كما حدث في قمـة الدول الصناعية الكبرى بشأن حجم المساعدات التي يمكن تقديمها لجمهوريات الاتحاد السـوفياتي السـابق و لدول الجنوب [1] . من هنا تتضح ضغوطات الدول و المؤسسات المالية المانحة للمساعدات على النظم السلطوية من أجل الإسراع في عملية التحول نحو الديمقراطية إذ أصبحت تؤكد على ضرورة توسيع قاعـدة المشـاركة السياسية و المسؤولية الشعبية و الحرية الاقتصادية .

جـ - ظاهرة العدوى و الانتشار أو المحاكاة : يقصد بأثر العدوى و المحاكاة أن نجاح التحول الديمقراطي في دولة ما يشجع على إحداث تحول ديمقراطي في دولة أخرى ، و عبر عنها "صموئيل هانتنغتون "بكرات الثلج بحيث أن وجود نماذج ناجحة في أوائل موجة التحول شجعت الدول الأخرى على المضي قـدما في طريـق الديمقراطية فيما يشبه كرات الثلج التي تتزايد في حجمها كلما تدحرجت .[2] و تتم عملية التحول بالمحاكـاة سواء نتيجة لتشابه المشاكل التي تواجه الدول المعنية أو الاعتقاد بأن نجاح التحول الديمقراطي يوفر الحل لهـذه المشاكل ، أو لأن الدولة التي تحولت إلى الديمقراطية أصبحت قوية وتعتبرها الدول الأخرى نموذجـا سياسـيا يقتدى به ، كما أن نجاح التحول يثبت للقيادات السياسية إمكانية إنهاء النظام السلطوي ، و إرسـاء النظـام الديمقراطي عن طريق تقليد و محاكاة الأساليب التي اتبعتها الدول التي نجح فيها التحول الديمقراطي .[3] و ممـا ساعد على أهمية عنصر المحاكاة كعامل من عوامل التحول ، الثورة الهائلة التي حدثت في وسائل الاتصـال ، ورغم ذلك ظل تأثير المحاكاة العامل الأقوى بين الدول المتقاربة جغرافيا والمتشابهة ثقافيا فكان سقوط النظـام الشمولي في البرتغال عام 1974 تأثير مباشر في جنوب أوروبا والبرازيل كما جاءت نهاية خمسة و أربعين عاما من الدكتاتورية في صورة صدمة عنيفة للنظام الإسباني أدت إلى زيادة المطالبة بالتغيير .[4]

في ظل الثورة التكنولوجية العالمية و ثورة الاتصالات أصبح من الصعب على النظم السلطوية السيطرة على تدفق المعلومات من العالم الخارجي أو أن تحجب عن شعوبها المعلومات عن سقوط الأنظمة السلطوية في الدول الأخرى ، كما جعلت من استخدام العنف لقهر المعارضة و انتهاك حقوق الإنسان ظـواهر عالميـة لا تخص دولة بعينها مما يشكل قيدا على هذه الحكومات عند لجوئها إلى العنف ضد مواطنيها كما ساعدت تلك الوسائل على نشر الوعي السياسي و كشف زيف ديمقراطية النظم السلطوية خاصة مع تمدد ما يعرف بالمجتمع المدني العالمي المتمثل في المنظمات و الجمعيات و الهيئات و الروابط الدولية الغير حكومية التي تهـتم بقضـايا حقوق الإنسان و الحريات العامة . و غير من القضايا العالمية .[5]

---

[1]- صالح سالم ، زرنوقة ، << أثر التحولات العالمية على مؤسسات الدولة في العالم الثالث >> . السياسة الدولية ، العدد(122) ، أكتوبر 1995 ، ص 71 .

[2]- أحمد منصور ، مرجع سابق ، ص 43 .

[3]- هانتنغتون، الموجة الثالثة التحول الديمقراطي . مرجع سابق ، ص 153 .

[4]- نفس المرجع ، ص 168 – 171 .

[5]- حسنين ، النظم السياسية العربية. مرجع سابق ، ص 99 .

على صعيد آخر أنت ثورة المعلومات و الاتصالات احتكار النظم الحاكمة في الوطن العربي لمصـادر المعلومات ، حيث لم تعد قادرة على منع التدفق الإعلامي و المعلوماتي القادم من الخارج عـبر الانترنـت و الفضائيات ، كما تراجعت وبشكل متسارع قدرة النظم على إخفاء ممارساتنا على الصعيد الداخلي ، أضـف إلى ذلك مكنت ثورة الاتصالات قوى المعارضة من الاتصال بالعالم الخارجي بسهولة ويسر مما يسمح لها بحشد رأي عالمي أو حتى لفت الانتباه الدولي إلى انتهاكات حقوق الإنسان التي قد تتورط فيهـا الـنظم الحاكمـة وساهمت في نقل القيم و الأفكار و الممارسات و المطالب الديمقراطية من دول إلى أخرى ، و هو ما يسـاعد على نشر ما يعرف "بعدوى الديمقراطية" عبر الحدود ، أمام تلك التطورات ليس بمقدور الـنظم السياسـية العربية أن تعزل نفسها و مجتمعاتنا عن تأثيراتنا و تداعياتنا .[1] و إجمالا فان التحولات الكبرى التي جرت على الصعيد العالمي منذ ثمانينات القرن الماضي قد ساعدت في خلق بيئة دولية مناسبة لترسيخ القيم الديمقراطيـة في إطار ما أصبح يعرف بالعولمة أو الكونية و بالتالي بات لزاما على النظم السياسية العربية التكيف مـع تلـك التطورات بالاتجاه نحو التحول الديمقراطي .

[1]- نفس المرجع ، ص 99 – 100 .

ثالثا : أنماط التحول الديمقراطي

يقصد بأنماط التحول الديمقراطي الأشكال أو الإجراءات التي اتخذها التحول من نظام سلطوي إلى نظام آخر ديمقراطي ، أو هي المسارات التي تتخذ للوصول إلى الديمقراطية . و يمكن وصف عملية إنهاء النظم السلطوية بأنها عملية كفاحية مستمرة و ممتدة زمنيا لكن يكتنفها الغموض في الكثير من مراحلها ، و هي تمر عبر مسارات مختلفة للتغيير تتراوح بين التدرج السلمي و الانقلاب العنيف .[1] يمكن التمييز بين ثلاث أنماط رئيسية للتحول هي :

أ- نمط التحول من أعلى Transformation : و يسميه البعض "بمنحة الديمقراطية" ففي هذا النمط تمنح السلطة الحاكمة للشعب حق ممارسة الديمقراطية . و يكون الدافع في الغالب حينما تشعر القيادة و النخبة الحاكمة أن الانشقاق على النظام القائم قد تصاعدت حدته و أن محاولة استخدام القوة ضد الجماهير أصبحت وشيكة الوقوع ، لذلك تأخذ بزمام المبادرة و تمنح الشعب بعض الإصلاحات أو تعده بذلك ، وقد يكون ذلك انعكاسا لرغبة حقيقية في التحول نحو الديمقراطية أو حيلة سياسية للخروج من مأزقها ، وبالتالي تتيح لنفسها الوقت لصياغة آليات جديدة تمكنها من مد هيمنتها و إطالة عمرها .[2]

وفي ظل هذا المشهد يمكن التمييز بين نوعين من القيادة التي تبادر بإحداث التحول فهناك : مبادرة القيادة السياسية المدنية حيث يرتبط اختيار هذه النخبة بالحاجة لإجراء تغيير رمزي تستقبله القوى الاجتماعية و الإقليمية و الدولية المعنية باعتباره نقلة جذرية و اختلاف تام مع الحقبة السابقة خاصة على مستويات التنظيم الاقتصادي و الاجتماعي و الخطاب الإيديولوجي وذلك عن طريق اتخاذ جملة من القرارات التي تستهدف إحداث هذا التغيير الجذري ، و بالتالي يعتبر تحولا دعائيا من وجهة نظر النخبة الحاكمة إلا أنه لا يفقد المغزى المهم لعملية التحول ، و بمعنى الآخر لا ينبغي اعتباره مبررا لتجاهل التطور الذي حدث في النظام السياسي بسبب التحول لأن الطابع الدعائي يختفي تدريجيا لصالح تحول ديمقراطي تدريجي .[3] وهناك مبادرة القيادة العسكرية الحاكمة حيث لا يعتبر أصحاب المبادرة الثانية "العسكريون" أنفسهم حكاما دائمين للبلاد ويقدمون تصورا مفاده أنه بمجرد أن يصححوا الأخطاء التي دفعتهم لتولي السلطة سوف يتنازلون عن السلطة[4]. و مع ذلك يحتفظون لأنفسهم بحق العودة إلى السلطة مرة أخرى عندما تكون هناك ضرورة لذلك أو عندما تتهدد

---

[1]- عبد الرحمان، حمدي، << قضايا و إشكاليات التحول الديمقراطي في إفريقيا >>، ندوة مستقبل الديمقراطية في إفريقيا ، نظمها مركز البحوث و الدراسات الإفريقية بجامعة القاهرة من 17 إلى 19 مارس 2002 ، ص 11 .

[2]- جاك ماريل، نزوانكو ، << إفريقيا و الديمقراطية >> .(ترجمة: فرحات توما) ، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ، العدد (128) ، ماي 1991 ، ص 135 .

[3]- مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية ،التقرير الاستراتيجي العربي لعام 1989 . القاهرة: مؤسسة الأهرام ، 1990 ، ص 289 .

[4]- قام الجنرال "محمد فال" بانقلاب في موريتانيا سنة 2005 أطاح بالرئيس "معاوية ولد سيد الطايع" الذي جاء إلى السلطة هو الآخر بانقلاب ، وقد وعد الانقلابيون بالتخلي عن السلطة وفسح المجال للعملية الديمقراطية ،وفي سنة 2008 جرت انتخابات رئاسية و تخلى العسكريون عن السلطة طواعية ، لكن بقى مسلسل الانقلابات مخيما على موريتانيا حيث قام العسكريون بانقلاب آخر يوم 2008/08/06 أطاح برئيس منتخب ، وقد وعد العسكريون بتصحيح الأخطاء و العودة إلى المسار الديمقراطي .

مصالحهم . و هذا يعني أن قادة النظام السلطوي سواء مدنيون أو عسكريون هم الذين يؤدون دورا حاسما في إناء نظامهم و تحويله إلى نظام ديمقراطي[1]. ويتميز هذا النوع من التحول بالسمات التالية :

- أن قادة النظام السلطوي يمكنهم قلب محاولتهم و مبادرتهم إذا أدى انفتاح النظام السياسي إلى بروز موقف تكون فيه تكلفة التسامح أعلى من تكلفة القمع بحيث يضر هذا التسامح بالنظام العام .

- أنه بإمكان القادة السلطويين صياغة قواعد رسمية للعملية السياسية تضمن الحفاظ على مصالحهم الحيوية في ظل نظام ديمقراطي جديد ، فيما ينتج ديمقراطية مفيدة نظرا لاستمرار بعض القادة السابقين في هيكل السلطة بما يمكنهم من استمرار مقومة الإصلاحات الديمقراطية التي تضر مصالحهم .[2]

توالت وتنوعت التجارب لهذا النمط من التحول و من أمثلة التحول من أعلى في إفريقيا : مبادرة الرئيس المصري أنور السادات للانفتاح السياسي عام 1976 و التي أعتبرها البعض خدعة سياسية، و مبادرة الرئيس الزائيري "موبوتو" بالتحول للتخلص من الضغوط المتزايدة على نظامه [3]، كما بادرت القيادة في زامبيا بالتخلي عن نظام الحزب الواحد و اتجهت نحو التحول سنة 1991 ، أما في أمريكيا اللاتينية فنجد المثال البرازيلي حيث كانت بداية التحول منذ 1973 و تعززت بانتخاب رئيس مدني للبلاد عام 1985 ، و في أوروبا نجد البرتغال حيث ساهمت المؤسسة العسكرية بمبادرة من قيادتا في إحداث التحول سنة 1973 و غيرها .

ب- نمط التحول من خلال التفاوض Transplacement : وفقا لهذا النمط تضطر النخبة الحاكمة للتخلي عن نظامها السلطوي الذي أصبح مهددا بعدم الاستقرار الداخلي ومعرضا لضغوطات عنيفة تنذر بانهياره ، ومصدر تلك الضغوطات الرأي العام و الضغوطات الغربية اللذان يظهران حماسا متزايدا للديمقراطية وحقوق الإنسان .[4] ويرى "حمدي عبد الرحمان" أن ((من بين العوامل المهمة التي تدفع النظام السلطوي إلى الدخول في المفاوضات مع القوى المعارضة هي احتمال أفول نجم النظام السياسي أو أفول نجم إيديولوجيته و التردي الاقتصادي الذي قد يصل إلى حد الإفلاس أو ضغوطات خارجية متزايدة))[5] ،كما أنه في الكثير من الحالات تجري النخبة الحاكمة مع المعارضة مفاوضات سرية وعلنية للوصول إلى حل يحمي مصالح الأطراف الفاعلة و عن العوامل التي تدفع الأطراف للمفاوضات هي من جهة شعور المعارضة بافتقادها إلى القوة الكافية التي تساعدها على الإطاحة بالنظام القائم و من جهة ثانية تعرض النظام إلى ضغوطات داخلية و خارجية كبيرة ، وبالتالي عادة ما تتوج تلك المفاوضات بالتوقيع على ميثاق أو اتفاق . و من ثم يصبح الميثاق بمثابة سياج لعدم الإضرار بمصالح أي طرف ، حيث تتعدد أنواع الاتفاق من حيث الأطراف المنضوية إليه فقد تكون مفاوضات بين القيادات العسكرية و المدنية حول شروط إقامة حكم ديمقراطي ووضع ضمانات لعدم مراقبة أفراد الجيش

1- Samuel.Huntington, << how countries Democratize >> , political science quarterly vol 04 , N(106) , 1991 , p 583 .

2- أحمد منصور ، مرجع سابق ، ص 48 .

3- سلامة ، مرجع سابق ، ص 33 .

4- التقرير العربي الاستراتيجي 1989 ، مرجع سابق، ص 290 .

5- عبد الرحمان حمدي ، << ظاهرة التحول الديمقراطي في إفريقيا: القضايا و النماذج وآفاق المستقبل >> . السياسة الدولية، عدد(113) ، جويلية 1993 ، ص 18 .

على انتهاك حقوق الإنسان التي حدثت وقت توليهم الحكم .[1] أو تكون بين الأحزاب السياسية للاتفاق على ترتيبات المشاركة في السلطة أو تبادلها من خلال الانتخابات ، أو تكون بين أجهزة الدولة و تنظيمات رجال الأعمال والاتحادات العمالية لاحترام الحقوق و إعادة توزيع المنافع .[2] و تجدر الإشارة أنه لا يشترط أن تكون عملية التفاوض مكتوبة فقد تكون عبارة عن تفاهم غير مكتوب بين الطرفين يعكس التزام كل طرف بتنفيـذ بنود ذلك الاتفاق . و من أمثلة التحول من خلال التفاوض حالة الجزائر حيث جرى الانتقال فيها نحو التعددية في أعقاب أعمال الاحتجاج السياسي العنيف و الواسع النطاق في أكتوبر 1988 [3]، و كذا حالة جنوب إفريقيا خلال عامي 1989- 1990 حيث جرى التفاوض بعد سنوات من الكفاح المسلح ضد العنصـرية فقـد أدرك الرئيس "دوكليرك" أهمية التفاوض مع المؤتمر الوطني الإفريقي بقيادة "نيلسون منديلا".

جـ - نمط التحول من خلال الشعب Replacement : حيث يفرض الشعب تحولا ديمقراطيا بعد فترة مـن أعمال العنف و أحيانا الصراع الدموي ، و ينتج ذلك عقب تصاعد نفوذ القوى المعارضة ، و في المقابل انيار في قوة النخبة الحاكمة مما يؤدي إلى الإطاحة با ، و من ثم انيار النظام السلطوي .[4] و هنا يكـون التحـول الديمقراطي مفروضا من الشعب بعد صراعات عنيفة مع السلطة نتيجة تردي الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية للمواطنين ، وعدم قدرة الحكومة على دفع رواتب موظفيها مما يدفع للانضمام إلى صفوف المعارضة فتـزداد أعمال الاحتجاجات و الاضطرابات غير المنظمة ، و يبدأ العنف من الطرفين مما يضطر القيادات السلطوية إلى البدء في الإصلاحات المطلوبة علها تحتوي الأزمة المتفاقمة . و من أمثلة التحول من الأسفل مـا حـدث في ساحل العاج و الغابون .[5] و ما شهدته الفلبين حيث أجبر الرئيس "جوزيف إسترادا" على التنازل عن منصبه تحت وطأة الضغوطات الشعبية .

و يبقى أن نقول بأن التحول الديمقراطي عملية معقدة و متعددة المراحل ، و تشهد من الناحية الواقعيـة تداخلا بين أكثر من نمط من الأنماط السابقة ، فإذا كان البعض رأى أن التحول الديمقراطي في الجزائر يندرج ضمن النمط الثاني كما رأينا فإن البعض الآخر يراه ينتمي إلى النمط الأخير خاصة أنه جاء عقـب أحـداث أكتوبر 1988. أما بالنسبة لتجارب التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربيـة يمكننـا تسـجيل ثـلاث ملاحظات تتعلق بنمط التحول ، مسار التحول ومضمون التحول كما يلي :

- نمط التحول: يتميز بأنه محكوم من أعلى وبدرجة عالية من السيطرة ، حيث بـادرت النخبـة الحاكمـة بالتحول الديمقراطي ، وتوجد حالة واحدة بين كافة النظم السياسية العربية أدت إلى ديمقراطية حقيقية واحدة

---

[1]- تخلى الجنرال "برفيز مشرف" في باكستان طواعية عن رئاسية البلاد يوم 18- 08- 2008 خاصة و أن المعارضة كانت تعتزم توجيه تهم بالفساد ضده وقد تمت تلك الاستقالة كما يرى الكثير من المراقبين بعد مفاوضات بينه و بين المعارضة .

[2]- أحمد منصور ، مرجع سابق ، ص 49 .

[3]- التقرير الاستراتيجي العربي لعام 1989 ، مرجع سابق ، ص 290 .

[4]- أحمد ، منيسي، البحرين من الإمارة إلى المملكة: دراسة في التطور السياسي و الديمقراطي . القاهرة: مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية بالأهرام ، 2003 ، ص 24 .

[5]- نزوانكو ، مرجع سابق ، ص 134– 135 .

وهي السودان عام 1985 ، وذلك عقب الإطاحة بنظام "جعفر النميري" و يصنف البعض هذه التجربة ضمن نمط "التحول الثوري".[1]

- **مسار التحول** :يمكن التمييز بين نوعين من مسار التحول ، الأول كان مبكرا و تميز بدرجة أكبر من السيطرة الفوقية و نطاق أضيق للحريات السياسية و من الناحية الزمنية ركود ثم نكوص و تراجع مما سبب إحباطا في المجتمع السياسي ، وعدم اكتراث بين الجماهير ، وعدم الثقة في المؤسسات الرسمية للدولة و أحسن مثال على ذلك مصر ، أما المسار الثاني فجاء متأخرا نسبيا كتعبير جزئي عن الاقتراب من وضع فقدان السيطرة من أعلى ، و لكنها بالمقابل كانت أكثر جذرية و أوسع نطاقا ، و تميز مسارها بحسم أكبر للوضع السياسي الداخلي بسبب نمو العنف و مثال ذلك الجزائر .[2]

- وبالنسبة **لمضمون التحول** فقد ظلت الديمقراطية هدفا بعيدا عن النظم السياسية العربية حيث يرى "عزمي بشارة" أننا في أفضل الأحوال حققت انفتاحا ليبراليا في المجال السياسي و هو إجراء سطحي للغاية يكون بإصدار قانون أو تعديل تشريعي دون إحداث تغيير في بناء النظام التسلطي و قوانينه مما يعني احتفاظ جهاز الدولة بكامل ميزاته و ضغطه الشديد على المجتمع المدني .[3] استرسالا في ما يتعلق بأنماط التحول الديمقراطي يرى "صلاح سالم زرنوقة" أن هناك نوعين من أنماط الوصول إلى السلطة في الدول العربية :[4]

أ- الأنماط السلمية: ويندرج ضمنها النمط الوراثي ، القائم على خط الخلافة الوراثية من الأب إلى الأبناء أو الإخوة و النمط الانتخابي و هو أفضل أساليب تغيير الحكام من حيث تجنب العنف و مشاركة الجماهير ، و نمط التعيين إما بالاستخلاف بشكل صريح و إما بطريق الأيلولة بوجود رجل ثان في الدولة كنائب الرئيس أو ولي عهد... مع وجود قواعد مشتركة دستورية و ترتيبات تخوله اعتلاء السلطة بمجرد ذهاب الخلف .

ب- الأنماط العنيفة: و التي تقوم على استخدام أو التهديد باستخدام أدوات القهر الرسمية كالجيش والبوليس و السجون أو غير رسمية كأسلحة يمتلكها أفراد أو تنظيمات أو جماعات حيث يتم خلو كرسي الرئاسة عن طريق الاغتيال أو القتل أو العزل بالقوة أو الاعتقال أو النفي ، ويتم الوصول إلى السلطة بالتهديد بالقوة أو بالاستخدام الفعلي لها .من خلال العرض السابق يمكن القول أن التحول الديمقراطي يتخذ أنماطا و مسارات مختلفة و أساليب متنوعة تختلف من تجربة إلى أخرى و قد تتداخل تلك المسارات في بعض الحالات انطلاقا من تعقد عملية التحول نفسها .

---

[1]- التقرير الاستراتيجي العربي لعام 1989 ، مرجع سابق ، ص 288 .

[2]- عزمي، بشارة ، إشكالية تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي. فلسطين: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية ، 1996 ، ص 43-44 .

[3]- نفس المرجع ، ص 45 .

[4]- عثمان، رسلان ، << أنماط الاستيلاء على السلطة في الدول العربية من 1950 إلى 1985 : دراسة في الأساليب>> . قضايا دولية ، العدد (177) ، ماي 1993 ، ص 23 .

رابعا : الاتجاهات النظرية في التحول الديمقراطي

حظيت الديمقراطية باهتمام كبير في الفكر الغربي فاق العديد من الجوانب حيث انشغل باحثون في العلوم السياسية و علم الاجتماع و التاريخ و غيرها ببحث و تحليل إشكالية التحول الديمقراطي ، حتى أن الكثير من الدراسات و الأبحاث تراكمت و كشفت عن وجود اتجاهات نظرية في تحليل عملية التحول الديمقراطي وقد استنبطت تلك النظريات من عدة تجارب في العالم و في هذا السياق تشير كتابات "غبرائيل ألموند" Gabriel Almondو "فيربا سيدني" Verba Sidneyو "ألكس إنكليس" Alex Inklesو "دايفد سميث"David Smith إلى أهمية الثقافة السياسية و مجموعة من القيم كالاعتدال و التسامح واللطف و الفعالية و المعرفة و المشاركة في التحول الديمقراطي ، بينما يؤكد آخرون مثل "سايمور مارتن ليبسيت" Seymour Martin Lipsetو "رونالدا انجلهارت"Renald Inglhart و "صاموئيل هانتنغتون" Samuel Hintington على أهمية مستوى الرخاء الاقتصادي للتحول الديمقراطي ، وفي الوقت نفسه يؤكد كل من "روبرت داهل" Robert Dahalو "دانكورت رستو"Dankwart Rustow و "ارند ليبهارت" Arend Lijiphartعلى وجود نخبة سياسية مناضلة من أجل الديمقراطية [1]، و يمكن إجمال الاتجاهات النظرية في ثلاث مقاربات أو مدارس رئيسية هي :

أ- *مدرسة التحديث* : قبل الحديث عن مميزات و أفكار هذه المدرسة تجدر الإشارة إلى تعريف التحديث فهو:« عملية تستهدف زيادة فاعلية سيطرة المجتمع على موارده و قدراته و إمكانياته ، وضبط ظروف المجتمع و توجيهها اجتماعيا و سياسيا و اقتصاديا » .[2] أما التحديث السياسي فهدفه« تنمية قدرات المؤسسات الحكومية لزيادة فاعليتها ورفع مستوى أدائها حتى تتمكن من إنجاز الواجبات الملقاة على عاتقها » .[3] وتركز مدرسة التحديث على أهمية نشوء ولاء وطني يتوافق مع نمو لثقافة القبول بالمؤسسات السياسية القائمة و التسليم بشرعيتها في اتخاذ القرارات الحاسمة ، كما تحاول هذه المقاربة تحليل عوامل نمو هوية وطنية مشتركة في ظل دولة مؤسسات تؤكد على أولوية الولاء للأمة بدل عناصر الانقسامات العمودية الأخرى كالاثنية و الطائفية و الانفصالية ، ومن ثم فإن التحديث السياسي يهدف حسب "لوسيان باي و فيربا سيدني" إلى :

- تعزيز سلطة الدولة المركزية من جهة ، و إضعاف نفوذ مصادر السلطات التقليدية القبلية و الأسرية وسلطة رجال الدين و قوتها من جهة ثانية .
- دعم صلاحيات التخصصية في المؤسسات السياسية لسهولة تحديد المهام و الأدوار و الوظائف بوضوح.

---

[1]- الكواري و آخرون ، مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية ، مرجع سابق ، ص 132-133 .

[2]- ثناء ، فؤاد عبد الله ، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي . الطبعة الثانية ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2004 ، ص 205-209 .

[3]-التحديث السياسي ، ينطوي التحديث السياسي على عدة جوانب في مقدمتها ما نسميه عقلنة السلطة بمعنى إحلال سلطة سياسية علمانية قومية موحدة محل السلطات التقليدية (دينية أو عائلية أو اثنيه) ، و من جوانب عقلنة السلطة السياسية أيضا أن يتم التقييم على أساس معايير الكفاءة في المجالات الحكومية و السياسية ، و كذلك أن يكون الوصول إلى المناصب و القوة السياسية استنادا إلى الكفاءة و ليس عن طريق الوراثة أو أية أنماط تقليدية أخرى . أنظر ثناء، فؤاد عبد الله ، نفس المرجع ، ص 213 .

- زيادة نطاق المشاركة الشعبية في العملية السياسية في إطار التنسيق و التفاهم و الاتصال بين المواطنين والنظام السياسي ككل [1].

إجمالا تستخدم هذه المدرسة مؤشرات محددة تساعد في ميلاد الديمقراطية و تعزيزها ،حيث تشمل تلـك المؤشرات زيادة في وتيرة النمو الاقتصادي تؤدي إلى ارتفاع في دخل الفرد يقضي إلى توسيع قاعـدة الطبقـة الاجتماعية الوسطى، انخفاض في نسبة الأمية بسبب انتشار التعليم ، تكاثر استخدام المـواد الاسـتهلاكية و أدوات الاتصال و التنقل[2] .

أثبتت التجارب السياسية إخفاق المدرسة التحديثية في تفسير التحول الديمقراطي في بعض الدول حيـث يشيرون إلى عدم إمكانية تطبيق تلك المؤشرات فمثلا انتقلت تركيا إلى الديمقراطية قبـل أن تسـتكمل كـل مستلزمات التحديث و لم تتحقق الديمقراطية في السعودية رغم توفر معظم المؤشرات السابقة .[3] لذلك أدخلت بموجب التجربة على هذه النظرية من طرف أحد روادها وهو "سيمور ليبسيت" عناصر أخرى غير الحداثـة لتفسير التحول الديمقراطي :[4]

- حدة القمع لدى النظام القائم و نوع رد الفعل المجتمعي عليها .
- بالنسبة للدول النامية نوع الاحتلال الذي كان سائدا وهذا لتفسير صعوبة أو سهولة التحول فمثلا يرجـع إمكانية نشوء ديمقراطية في بلدان احتلت من قبل بريطانيا على تلك التي كانت محتلة من طرف فرنسـا إلا أن هذا لا يفسر نجاح النموذج الديمقراطي الانجليزي في الهند أكثر مما في دول إفريقية كانـت هـي الأخـرى مستعمرات بريطانية .

ومهما يكن فقد باتت العناصر التي تضمنتها نظرية الحداثة مثل النمو و الطبقة الوسطى و درجة الرفاه و التعليم تفسر درجة استقرار أو عدم استقرار ديمقراطيات قائمة في الحاضر أكثر مما تفسر نشـوء ديمقراطيـات أخرى. ***ب- المدرسة البنيوية*** : ينطلق البنيويون من مقاربة مفادها دراسة العلاقة و التفاعل بين ملاك الأرض الكبار و الفلاحين و البورجوازية من جهة ، و الدولة من جهة ثانية و كيفية تبدل هـذه العلاقـة اسـتجابة لديناميكية التطور الاقتصادي الحديث في المجتمع . تركز المدرسة على التشكيلات الطبقية و البنى الاجتماعية و التطور التاريخي في إطار علاقات القوى العالمية وتوازناتها ، كما تحلل على نحو خاص العلاقات الداخلية المتبدلة بين البنى الاجتماعية وسلطة الدولة و بروز علاقات الإنتاج الرأسمالية ، و هكـذا يسـعى كـل الفـاعلين الاجتماعيين ووفقا لمصالحهم الاقتصادية و استجابة لمحددات بنيوية إلى رسم إستراتيجية تتيح اكتساب السلطة السياسية [5]. و هنا تتضح مؤشرات للتحول الديمقراطي بتزامن مع تـوازن القـوى كمحصـلة للصـراعات الاجتماعية و انسجاما مع صعود الطبقة الوسطى التي تفرض سيطرتها وعقيدتها السياسية . أما في حال غياب

---

[1]- فؤاد عبد الله ، المرجع السابق ، ص 210 .
[2]- الكواري و آخرون ، مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية ، مرجع سابق ، ص 55 .
[3]- نفس المرجع ، ص 55 .
[4]- عزمي، بشارة ، في المسألة العربية مقدمة لبيان ديمقراطي عربي . الطبعة الأولى ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2007 ، ص 58-59 .
[5]- الكواري ، مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية ، مرجع سابق ، ص 55-56 .

الطبقة الوسطى في خضم هذه الصراعات الاجتماعية التي يحدد مسارها ملاك الأرض و الفلاحون فإن مؤسسات الدولة سوف تركز على نظام حكم لا علاقة له بالديمقراطية ، و هي بذا تستعين بفرض الأمن و الاستقرار على الأجهزة البوليسية و العسكرية . رغم الانتقادات التي وجهها أصحاب المدرسة البنيوية إلى مدرسة الحداثة يبدو أنهم يتفقون معهم خاصة في المؤشر المتعلق بوجود الطبقة الوسطى و أهميتها في التحول الديمقراطي .

جـ - المدرسة الانتقالية : تمثل هذه المدرسة حيزا واسعا في أدبيات العلوم السياسية وهي تركز على النخب السياسية ، و نشوء فئات متشددة في قلب هذه النخب ، مقابل فئات أخرى معتدلة ، و كيفية إدارة الصراع سلميا الذي تضطلع به فئة في حلبة الفضاء السياسي ، فإذا قررت الحركة الديمقراطية المعارضة التعاون مثلا مع المعتدلين فإنها تكسب موطئ قدم داخل السلطة ، كما تؤكد هذه المقارنة على دور النخب السياسية في اتخاذ القرارات على الخيارات المتاحة مشددة على أهمية الثقافة السياسية و التغيير السلمي و ضرورة الحفاظ على الوحدة الوطنية [1]، لأنه قد يتعذر الانتقال الديمقراطي بفعل معارضة قوى اجتماعية أو بفعل تعطيل قوى في الدولة له [2]، ففي المثال الأول قد تصل قوى ديمقراطية فعلا إلى الحكم و لكنها لا تنجح في طرح نموذج ديمقراطي يلاءم ظروف بلد مركب البنية الإثنية و الطائفية و القومية ، وفي ذلك البلد تنتظم حركات انفصالية تستغل فرصة الديمقراطية لتعزيز نزعة الانفصال و عدم الاستقرار و خير مثال على ذلك العراق . أما في المثال الثاني قد يبدأ التحول و لكن لا يتم تحقيق تقدم في خلق إجماع بين النخب السياسية أو العسكرية على قبول قواعد اللعبة الديمقراطية و خير مثال موريتانيا الذي وقع فيها ارتداد عن عملية التحول أو الانتقال الديمقراطي في أوت 2008 .

صاغ "دانكورت روستو"[3] تلك المقارنة منذ 1970 و طورها "أودينل شميتر" و "وايتهيد" سنة 1986 حيث قامت على توصيف دقيق و تحليل لتجارب معاصرة في أمريكا اللاتينية و جنوب أوروبا معتمدة على توازن غير محدود من العوامل السياسية التي يتطلب أخذها في الاعتبار من خلال توظيف نظريات القرار العقلاني و الخيار العقلاني و نظريات اللعبة و غيرها لفهم وتوقع قرارات الفاعلين السياسيين و بخاصة من أوساط النخب المشاركة ، وهنا لا تحسب فقط ردود فعلها المعارضة بل ردود فعلها بعد أن حسبت ردود فعل الآخرين الممكنة على ردود فعل السلطة على المعارضة ، و توقع المعارضة لما سوف تفعله السلطة في مرحلة أزمة الانتقال ، وتوقع السلطة الحاكمة لتوقع المعارضة لرد فعلها هي كذلك ، وهكذا .[4] أما "يوسي

---

[1]- الكواري، نفس المرجع السابق ، ص 56 .

[2]- عزمي بشارة ، <u>في المسألة العربية مقدمة لبيان ديمقراطي</u> ، مرجع سابق ، ص 59 .

[3]- يقدم روستو أربعة مراحل للتحول الديمقراطي: المرحلة الأولى تخص تبلور هوية الناس السياسة المشتركة و إجماعهم عليها و على قضية الوحدة الوطنية و المرحلة الثانية الصراع بين القوى ذات المصلحة بإقرار طبيعة النظام السياسي و مدى المشاركة فيه و تغييره و المرحلة الثالثة تبدأ عملية المساومة و البحث عن تسويات و حلول وسط و محاصصة في اللعبة السياسية و النظام أما المرحلة الرابعة فتتعلق بتحول القواعد المتفق عليها إلى هدف قائم بذاته كالتداول السلمي على السلطة و التعددية بحيث تصبح قيما سائدة يتوقع من كل من يريد المشاركة أن يحترمها .
أنظر :الكواري ، <u>مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية</u> ، مرجع سابق ، ص 57 .

[4]- بشارة ، <u>في المسألة العربية مقدمة لبيان ديمقراطي عربي</u> ، مرجع سابق ، ص 60 .

شين"Yossi Shainو "جان لي "Juan Linzسنة 1995 وهم ينتمون كذلك إلى المدرسة الانتقالية فقد ركـزوا على المرحلة الانتقالية أي عندما يبادر النظام التسلطي بإطلاق بعض الحريات السياسية و الانفتاح ، إلا أن هذه الخطوة لا تقود تلقائيا إلى الدمقرطة Démocratisation لأن الانفراج النسبي في حقل الحريات العامة قد يـتم إجهاضه بعودة القمع مرة أخرى [1]، و هنا تبدأ المواجهة بين النظام وقوى المعارضة ، و يضم النظـام عـادة المتشددين و الإصلاحيين المنفتحين، أما المعارضة فتضم المعتدلين و المتطرفين و تتوقف نتائج المواجهة - حسب رأينا- بين الطرفين بناءا على العلاقة بين نوعية تلك الفئات و تتضح لنا في هذا السياق نوعين من تلك العلاقة:

- قد يقع تحالف بين المنفتحين في السلطة والمعتدلين في المعارضة و هنا يكون الانتقال أو التحول الـديمقراطي أكثر سهولة .

- قد يقع تحالف بين المتشددين في السلطة و المتطرفين من المعارضة، و هنـا يصـبح الانتقـال أو التحـول الديمقراطي أكثر صعوبة .

من هذا المنطلق تتضح أهمية توظيف تلك العلاقة في دراسة كيفية تعامل النخـب الحاكمـة في الـنظم السياسية العربية مع المعارضة ، حيث نجد من جهة نخبا حاكمة منفتحة تطمح في الكثير من الأحيان إلى عقـد تحالف مؤقت أو دائم مع القوى الاجتماعية الأخرى التي تتطلع للتحول الديمقراطي ، ومن جهة ثانية نجد نخبا حاكمة متصلبة ترفض الانفتاح و بإمكانية تلافي سقوط النظام ككل رغم المضي في منطـق المواجهـة مـع المعارضة ،و في ظل هذه الحالة لا يبقى سوى الحوار كأداة للخروج من المأزق السياسي .

و في حالة النظم السياسية العربية التي تتناولها الدراسة ثمة ثلاث قوى تمثل الوضع القـائم و تـتحكم في ردع الحوار أو إطلاقه، و هي النخبة السياسية ، الأسرة الحاكمة ، المؤسسة العسكرية و إحـدى الـدول الغربيـة الولايات المتحدة الأمريكية ، فرنسا و بريطانيا .

---

[1]- الكواري ، مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية ، مرجع سابق ، ص 58 .

المبحث الثاني

التأصيل النظري للنظم السياسية العربية

ساهمت مجموعة من العوامل في تطور حقل النظم السياسية خاصة خلال الربع الأخير من القرن العشرين ، وارتبطت تلك التطورات بموجة التحول الديمقراطي الثالثة و بحدوث تطورات و تحولات اقتصادية، سياسية ،اجتماعية و ثقافية ملموسة على الصعيد الداخلي للنظم السياسية العربية ، حيث شهدت هذه الأخيرة منذ ثمانينات القرن الماضي تحولات على الصعيد الاقتصادي بالاتجاه نحو نمط الاقتصاد الليبرالي و التخلي على نمط الاقتصاد الاشتراكي ، وعلى الصعيد السياسي بالاتجاه نحو الدمقرطة بعد أن كشف نظام الحزب الواحد عن عجزه في مواجهة التحديات الجديدة سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي .

إن أي نظام سياسي لا يوجد في فراغ و إنما يوجد ضمن بيئة يؤثر فيها و يتأثر بها فالواقع الاجتماعي لا يعرف الفصل القاطع بين النظام السياسي و النظامين الاقتصادي و الثقافي لكن الباحث يلجأ إلى هذا الفصل لتسهيل مهمة البحث و تحديد إطار الظاهرة و الكشف عن متغيراتها و التفاعلات القائمة بينها ، كما يتأثر النظام السياسي بعدد من النظم السياسية الإقليمية فهو يتأثر بالنظام الدولي من جهة أنه يتيح له فرصا و يفرض عليه قيودا عبر صيرورته التاريخية ، و بالتالي يتفاعل النظام السياسي مع النظم المجتمعية الأخرى الاقتصادية و الاجتماعية و الطبيعية و الثقافية و يتفاعل أيضا مع البيئة الخارجية الإقليمية و العالمية .

تحاول هذه الدراسة البحث في مدلول النظام السياسي و مفهوم النظم السياسية العربية و خصائصها من حيث أنها تشترك مع بعضها البعض في العديد من السمات خاصة و أنها تنتمي إلى الدول النامية أو دول الجنوب .يتطرق هذا المبحث إلى النقاط التالية :

- أولا : مفهوم النظم السياسية
- ثانيا : خصائص النظم السياسية العربية من حيث إبراز سماتها السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية
- ثالثا : تصنيف النظم السياسية العربية رغم صعوبة تصنيفها نظرا لتعدد معايير التصنيف و تداخلها في العديد من الأحيان .

أولاً : مفهوم النظم السياسية

الأصل في مصطلح "النظام" أنه ظهر في مجال العلوم الطبيعية ، بيد أنه سرعان ما انتشر و شاع استخدامه في مختلف فروع المعرفة ، حيث جرى التعامل مع مختلف وحدات التحليل في العلوم مثل الاجتماع ، الاقتصاد ، علم النفس بوصفها تعبر عن نظم و أنساق قائمة بذاتها .[1] تساعدنا دراسة مفهوم النظم السياسية دون شك في معرفة الموضوعات التي يجب الإحاطة بها في مجال النظم السياسية ، إلا أن محاولات الفقه الدستوري تحديد مدلول النظم السياسية أدى إلى اختلاف و تباين تلك المحاولات التي يمكن تصنيفها إلى معنيين:

- المعنى **الضيق التقليدي "الدستوري"** يعرف النظام السياسي بأنه نظام الحكم في الدولة و هو يتطابق مع مدلول القانون الدستوري الذي يتضمن القواعد المتعلقة بنظام الحكم في الدولة و هو ما ذهب إليه "جورج بيردو" بالقول بأن ((النظام السياسي هو كيفية ممارسة السلطة في الدولة)) ، حيث اهتمت الدراسات الدستورية في الماضي و إلى عهد قريب بتبيان شكل أنظمة الحكم و تنظيم سلطات الحكم فيها ، دون الاهتمام بأهداف السلطة و غايتها ، و مجالات نشاطها ، و لا بالقوى الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة في كيفية سير السلطات العامة [2].فالمدرسة الدستورية التي سادت قبل الحرب العالمية الثانية فهمت النظام السياسي على أنه المؤسسات السياسية و بالذات المؤسسات الحكومية أي السلطات الثلاث التشريعية و التنفيذية و القضائية [3]. لكن بمرور الوقت لم يعد المدلول القانوني ملائما لدراسة النظم السياسية .

- المعنى **الواسع المعاصر:** أخذ مفهوم النظم السياسية أبعادا جديدة حيث أن تحديد طبيعة النظام السياسي لبلد معين لم تعد تتوقف على تحليل النصوص الدستورية المنظمة للسلطة بل البحث في كيفية تطبيقها الفعلي و مدى تأثير مختلف الظروف الاقتصادية و الاجتماعية للبلد ، و معرفة دور مختلف القوى الفاعلة فيه و خاصة الأحزاب السياسية .[4] و في هذا السياق يعرف "ديفيد إيستون" David Eastonالنظام السياسي بأنه: ((مجموعة من التفاعلات و الأدوار التي تتعلق بالتوزيع السلطوي للقيم ، و على هذا فإن عملية تخصيص القيم تعتبر الخاصية الأساسية للنظام السياسي))، ففي أي مجتمع تنشأ خلافات بين الأفراد حول توزيع القيم ، و لمواجهة هذا الوضع يضطلع النظام السياسي دائما بعملية التوزيع بما يتخذه من قرارات ملزمة للجميع . أما "غبرائيل ألموند" فيرى أن التخصص السلطوي للقيم لا يميز النظام السياسي عن النظم الاجتماعية الأخرى كالعائلة مثلا ، ومن جانبه عرف النظام السياسي بأنه: ((نظام التفاعلات الموجودة في كافة المجتمعات المستقلة التي تضطلع بوظيفتين هما التكامل و التكيف داخليا في إطار المجتمع ذاته ، و خارجيا بين المجتمع و المجتمعات الأخرى

[1]- عبد المطلب ، السيد غانم ، الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السياسية . القاهرة: دار القاهرة للنشر و التوزيع 1985 ، ص 45 .

[2]- محمود، عاطف البنا ، النظم السياسية أسس التنظيم السياسي و صوره الرئيسية . القاهرة: دار الفكر العربي ، 1985 ، ص 04 .

[3]- كمال، المنوفي ، أصول النظم السياسية المقارنة. الكويت: شركة الربيعات للنشر و التوزيع ، 1987 ، ص 39 .

[4]- عاطف البنا ، مرجع سابق ، ص 07 .

باستخدام التهديد و الإرغام المادي المشروع))[1]. فمحك التفرقة بين النظام السياسي و الـنظم الاجتماعيـة الأخرى هو الإكراه المادي المشروع و أن القوة المشروعة هي التي تضمن تماسك النظام السياسي . في حـين رأى "روبرت دال" بأن النظام السياسي هو ((نمط مستمر للعلاقات الإنسانية يتضمن إلى حد كبير القـوة و الحكم والسلطة))[2] .و هناك من عرّف النظام السياسي بأنه ((بنية من الأعضاء و الوظائف تقبع فيه لسـلطة الأمر "السلطة السياسية" و مرتبطة في كيان هذه البنيات العضوي و الوظيفي بل و في أهدافها بنسق قيمي أي مجموعة قواعد أو قوانين أو قيم أو عقائد أو أفكار فلسفية... و تأتي النظم السياسية إما معبرة عن تاريخ طويل لواقع سياسي تسوده صراعات قوى فعلية ، و أن هذا الواقع هو الذي يفرز الدساتير ، و إما أن تأتي الـنظم السياسية نتيجة قوى اقتنعت و آمنت بفلسفة سياسية معينة))[3] و يرى "كمال المنوفي " أنه تحت تأثير المدرسـة السلوكية أخذ مفهوم النظام السياسي أبعادا جديدة و أصبح يشير إلى ((شـبكة التفـاعلات و العلاقـات و الأدوار التي ترتبط بظاهرة السلطة سواء من حيث منطلقها "الجانب الإيديولوجي" أو القائمون على ممارستها "النخبة" ، أو الإطار المنظم لها "الجوانب المؤسسية")).[4] أما "مكريدس" فيرى أن: ((دراسة النظام السياسـي تقتضي تناول الأسس السياسية بمعنى بيئة النظام أو العوامل التي تشكله و تحدد حركته ، و الديناميكية السياسية و تشتمل على النظام الانتخابي و الأحزاب السياسية ، و جماعات الضغط و المصالح ، و القيادة السياسية ، و عملية صنع القرار)).[5]

إجمالا يتضح أن النظام السياسي يتضمن معنيين ، المعنى الأول الذي يرى بأن النظام السياسي يشـير إلى نظام الحكم الذي يسود دولة معينة، و المعنى الثاني الذي يؤكد بأن النظام السياسي يتضمن أنظمة الحكـم أي العلاقات بين السلطات الثلاث التشريعية و التنفيذية و القضائية بالمعنى الدستوري و الفلسفات الاقتصـادية و الاجتماعية و السائدة فيه ، و عملية التفاعل بين الإطار المجتمعي "بيئة النظام" [6] ، والمؤسسـات الحكوميـة ، بالإضافة إلى دراسة الأحزاب السياسية و جماعات المصالح و غيرها و التي تمثل همزة وصل بين النظام السياسي و بيئته ، و يتوقف بقاء النظام و استقراره على مدى كفاءة النظام في أدائه لوظائفه . تأسيسا على مـا سـبق يمكن أن نستنتج مجموعة من الملاحظات حول مفهوم النظام السياسي و هي :

1- أن النظام السياسي عبارة عن مجموعة من التفاعلات و العلاقات و الأدوار المرتبطة بظاهرة السلطة ، كما أنه جزء من نظام كلي هو النظام الاجتماعي .

2- تقوم النظم السياسية بتأدية عدد من الوظائف المتشابهة غير أنها تختلف في مدى ممارسة كل وظيفة وأنواع الأبنية و المؤسسات التي تقوم بها فوفقا للاقتراب النسقي تعمل النظم السياسية على تحقيق وظيفة البقـاء مـن

1- ثامر كامل محمد الخزرجي ، النظم السياسية الحديثة و السياسة العامة. عمان: دار مجدلاوي للنشر و التوزيع ، 2004 ، ص 23 .

2- نفس المرجع، ص 23-24

3- عادل، ثابت ، النظم السياسية . الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر ، 2001 ، ص 256-257 .

4- المنوفي ، مرجع سابق ، ص 40 .

5- الخزرجي ، المرجع السابق ، ص 26 .

6- الإطار المجتمعي أو السياق المجتمعي: يشير إلى الظروف الجغرافية و التاريخية و الاجتماعية و الاقتصادية التي تحيط بالنظام السياسي فتفرض عليه بعض القيود أو تتيح له بعض الفرص في تحركاته الداخلية و الخارجية .

خلال التركيز على الاستقرار السياسي و التكيف مع التغيرات الفعلية و المتوقعة في البيئة، ووفقـا للاقتـراب الوظيفي تتمثل وظائف النظام على مستوى المدخلات في التنشئة السياسية و التجنيد السياسي والتعـبير عـن المصالح و تجسيدها و الاتصال السياسي ، بينما تتمثل وظائف المخرجات في وضع و صياغة السياسات و إتخاذ القرارات وتنفيذها و التقاضي و الاحتكام بموجبها [1] .

3- أن كل نظام سياسي يتكون من عدد من الأبنية و المؤسسات السياسية و يمكن المقارنة بين النظم السياسية على أساس مدى تعقد البناء السياسي و مدى تمايز المؤسسات السياسية .

4- تستند أغلب النظم السياسية إلى أربعة عناصر أساسية هي [2]:

- نمط المصالح :و يشير إلى كل ما يتعلق بعملية صنع السياسة و تحديد الأهداف داخل المجتمع السياسي .
- نمط القوة :و يقصد به كل الوسائل و الآليات المتاحة لتنفيذ القرارات .
- نمط السياسة: بمعنى مدخلات و مخرجات النظام السياسي في علاقته بالبيئة .
- نمط الثقافة السياسية: أي التوجهات و التصورات الخاصة بالشرعية السياسية للنظم .

5- لا تتواجد النظم السياسية في فراغ و إنما في بيئة تتأثر بها و تؤثر فيها ، ورغم تناوله كنظام مستقل ،إلّا أنه يتفاعل مع النظم المجتمعية الداخلية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية ، و مع النظم الخارجية سواء الإقليمية أو العالمية و هو ما يساعدنا في دراسة أثر مدخلات البيئتين الداخلية العربية و الخارجية الدولية في عملية تحـول النظم السياسية العربية .

1- الخزرجي، مرجع سابق ، ص 56-62 .

2- نفس المرجع ، ص 67 .

ثانيا : خصائص النظم السياسية العربية

يستوجب التأصيل لمفهوم النظم السياسية العربية التطرق إلى سمات تلك النظم سياسيا و اقتصاديا واجتماعيا و ثقافيا ، و في هذا الإطار يمكن التمييز بين مستويين في تحليل النظم السياسية العربية أحدهما هو مستوى الدول النامية أو دول الجنوب التي تشترك معها تلك النظم في العديد من الخصائص ، و الثاني هو مستوى الوطن العربي الذي تنتمي إليه تلك النظم و تتواصل معه تاريخيا و جغرافيا و ثقافيا. من هذا المنطلق يمكن تقديم مجموعة من الخصائص هي :

أ- من الناحية التاريخية : خضعت الدول العربية لمختلف أشكال السيطرة و الاحتلال ، فمنذ تفكك الإمبراطورية العثمانية [1] و إلى غاية الحرب العالمية الثانية عرفت المنطقة تدخلات من جانب القوى الغربية التي كانت تسعى كل واحدة منها لضمان مناطق نفوذ معينة ففي المغرب العربي تحولت الجزائر إلى مجرد ولاية فرنسية في حين وضع كل من المغرب و تونس تحت نظام الحماية ، أما بالمشرق العربي فقد تقاسمت فرنسا وبريطانيا الانتدابات: فرنسا بالنسبة لسوريا ولبنان و بريطانيا بالنسبة للعراق و الأردن و أنصاف المستعمرات كما هو الحال بالنسبة لكل من مصر و السودان و علاقتهما ببريطانيا ، بالإضافة إلى الإمارات الصغيرة في شبه الجزيرة العربية . لكن بعد الحرب العالمية الثانية فإن التجزئة التي قام عليها الاحتلال سرعان ما امتدت آثارها إلى حركات تحرر في كل قطر .[2] و هكذا دخلت الدول العربية التاريخ المعاصر وهي ممزقة و متباينة في بنيتها الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية .

ب- من الناحية الجغرافية : يحتل الوطن العربي بموقعه الجغرافي مركزا ليس بين القارات وحسب بل وفي منطقة الصراع بين الحضارات و القوى الإقليمية و الدولية معا ، كما تشغل سواحله الطويلة شواطئ البحار و المحيطات ، كما تيمن أقطاره على المضايق و القنوات البحرية التي تربط الشرق بالغرب و الشمال بالجنوب و بما تملكه هذه الأقطار من ثروات طبيعية مازال معظمها أو جزء منه لم يكتشف و لم يستغل بعد ، و بعضها لم يستغل الاستغلال الاقتصادي الأمثل ومن بينها ثروة النفط .[3] كل هذه المقومات الإستراتيجية من شأنها أن تجعل الوطن العربي محور تنافس القوى الدولية و تأثيره الواضح في استقرار المناطق الجغرافية المجاورة له ولاسيما في أوروبا و آسيا و إفريقيا و تأثيره الفعال في اقتصاديات الدول الصناعية الكبرى و أهمها الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان و الدول الأوروبية ، حيث تعتمد هذه الدول اعتمادا مباشرا أو غير مباشر في رسم سياستها الخارجية و تخطط إستراتيجيتها على أمن استقرار أقطار الوطن العربي ، وهذا ما تؤكده بوضوح

[1]- وقعت أقطار المشرق العربي عقب هزيمة تركيا في الحرب العالمية الأولى تحت السيطرة المباشرة لكل من بريطانيا و فرنسا و تقديم وعد بلفور للحركة الصهيونية ، كما تم تقسيم البلاد العربية وفقا لإتفاقية سايكس بيكو سنة 1916 و حرمان العرب من الاستقلال و الوحدة ، مهد لظهور الدول العربية المستقلة و تعدد أنظمتها السياسية ، كما إنتهى الصراع الذي نشب بين العرب و اليهود في فلسطين منذ سنة 1917 إلى قيام إسرائيل سنة 1948 على معظم أراضي فلسطين . تفاصيل أكثر أنظر: ساطع ، الحصري ، أبحاث مختارة في القومية العربية . القاهرة: دار المعارف ، 1964 ، ص 518 .

[2]- علي، الكنز ، حول الأزمة 5 دراسات حول الجزائر و العالم العربي. الجزائر: دار بوشان ، 1990 ، ص 105 .

[3]- بكر، مصباح تنبرة ، << الأمن العربي و توازن القوى الاقليمية في ضوء المتغيرات العربية و الدولية>>. شؤون عربية ، العدد(88) ، ديسمبر 1996 ، ص 8-9 .

نصوص الوثائق الرسمية الدولية التي تناولت مستقبل الشرق الأوسط عامة ، و الوطن العربي بصفة خاصة منذ قرن ونصف قرن من الزمان ((فقد كانت ومازالت منطقة الشرق الأوسط بمدلولها الجغرافي الواسع ، ومحورها الرئيسي الوطن العربي مسرحا مفتوحا لتيارات الصراع الدولي بين الدول صغيرها و كبيرها ، وقد سعت أطراف هذا الصراع بكافة الوسائل المتاحة لديها، السياسية و الاقتصادية و الثقافية و العسكرية إلى فرض سيطرتا و نفوذها على هذه المنطقة بهدف احتوائها ، و استغلال ثرواتا و تسخير مقدراتا ذات التأثير الفعال في ميزان القوى سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي.))[1]

أما إذا تحدثنا عن الحدود الجغرافية للدول العربية نجد أنا أثرت سلبا على العلاقات العربية العربية حيث تبرز الخلافات بين دولتين أو أكثر مثلا بين السعودية و قطر سنة 1992 و بين قطر و البحرين منذ الثمانينات وحتى الآن على مسألة الجزر الواقعة بينهما ، وكانت خلافات بين السعودية و اليمن طوال عقد السبعينات على مسألة الحدود التي لم تحل إلا في 12-06-2000 ، و الخلاف ثم النزاع بين العراق والكويت سنة 1991 ناهيك عن الخلافات العربية العديدة الأخرى التي كانت مستمرة في المشرق العربي بين سوريا و العراق ، وكذلك بين مصر و العراق و ليبيا و العراق في أعقاب أزمة الخليج الثانية وحتى التحسن الأخير منذ أكتوبر 2000 ، وكذلك بين سوريا ولبنان بسبب الحدود و بين سوريا و الأردن منذ اتفاق وادي عربة سنة 1994 مع الكيان الصهيوني ، وكذلك مع السلطة الفلسطينية منذ 1993 ، أما في المغرب العربي لازالت الخلافات بين دول الاتحاد المغاربي و خاصة بين الجزائر و المغرب ، وفي وادي النيل الخلافات بين مصر و السودان و التي استمرت طوال العشر سنوات على مسائل تتصل بالحدود و قضايا إيديولوجية .[2]

تعكس الوقائع السابقة الخلافات العربية - العربية و التي لا حصر لها ولا لمصادرها عن عمق المشاكل التي لم تتفق حولها النظم السياسية العربية سواء تعلقت بقضايا الحدود أو الوجود الأجنبي و العلاقات معه ، وكذلك اتجاه القضية الفلسطينية و التعامل مع الكيان الصهيوني و التسويات و الاتفاقيات الموازية .

جـ - إقتصاديا : تعاني الدول النامية بصورة عامة و الدول العربية بصورة خاصة من التبعية التي يرى البعض أنا تتكون من شقين أساسيين ، أحدهما شق العلاقات حيث تصير التبعية هي ((الموقف الذي تكون فيه اقتصاديات مجموعة معينة من الدول مشروطة بنمو وتوسع اقتصاد آخر و الآخر هو شق المؤسسات حيث تصير التبعية إلى تكييف البناء الداخلي لمتمع معين بحيث يعاد تشكيله وفقا للإمكانيات البنيوية لإقتصادات قومية محددة أخرى)).[3]و قد وصف البعض علاقة التبعية بالاستعمار الهيكلي الذي يشير إلى تفاعل رأسي بين المركز و الأطراف في صورة تبادل تجاري و اقتصادي يتسم بعدم المساواة نتيجة احتكار المراكز للسلع المصنعة

---

[1]- محمد مصطفى، صفوت ، محاضرات في المسألة الشرقية و مؤتمر باريس . القاهرة: معهد البحوث و الدراسات العربية ، 1958 ، ص 03.

[2]- الفالح، متروك ، الغرب و المجتمع و الدولة و الديمقراطية في البلدان العربية نموذج الحالة البحرينية . بيروت: دار الكنوز الأدبية ، 2004 ، ص 28-29 .

[3]- علي الدين ،هلال و نيفين ،مسعد ، النظم السياسية العربية قضايا الإستمرار و التغيير. بيروت: مركز دراسات العربية ، 2000 ، ص 17-18 .

مقابل مسؤولية الأطراف عن المواد الأولية الأمر الذي يحرم دول الأطراف من تحقيق وفرات خارجية .[1] وفي هذا الإطار حاولت الدول النامية التقليص من تبعيتها للمراكز و استخدمت مفهوم الاعتماد على الذات و التنمية المستقلة ، إلا أنها ظلت مجرد شعارات إيديولوجية أكثر من كونها مناهج عمل ، بل المفارقة أنه عندما حاولت بعض الدول تنمية قطاعها الصناعي و إصلاح خلله الهيكلي لجأت إلى وسائل أدت في النهاية إلى تكريس تبعيتها فمثلا ارتبطت بالدول الصناعية الرأسمالية و بالشركات الدولية عندما لجأت إلى نقل التكنولوجيا ، كما أن تلك الدول لا تتمتع بحرية كبيرة في المفاضلة بين أنواع التكنولوجيا المتاحة و اختيار ما يتلاءم منها مع ظروفها لأسباب تتعلق بنقص خبرتها أو لكون التكنولوجيا المصدرة تمثل جزءا من قرض أو معونة أجنبية ، أو لأن الدول الغربية تفرض حالة من السرية على مستجدات إنتاجها التكنولوجي .[2] فالتبعية اليوم في الوطن العربي هي واقع له مظاهره و أبعاده الاقتصادية و الغذائية و المالية و العسكرية و الأمنية و السياسية و الثقافية و التكنولوجية.[3] وبالرغم من توفر الإمكانات المادية و البشرية التي تساعد في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي إلا أن هناك اختلالا في التوازن يظهر في الاعتماد على إنتاج المواد الأولية ، و الاهتمام بقطاع الخدمات إلى حد ما مقابل ضعف الصناعة و الزراعة ناهيك عن ضعف حجم التبادل التجاري بين الدول العربية و التي توصف بالدول الريعية أو شبه الريعية لكونها تحصل على جزء كبير من إيراداتها (40% فأكثر) من مصادر خارجية في شكل ريوع و خاصة من النفط .[4] و تعتبر دول الخليج العربي من أغنى دول العالم بالنفط على الإطلاق كما أنها أكثر الدول اعتمادا و تأثرا بالنفط إلى درجة أن كافة التطورات التي تمر بها سياسيا و اقتصاديا و اجتماعيا إنما ترتهن بالتطورات التي يشهدها منتج النفط ، وتقول في هذا الصدد "جيل كرستال" : ((إن النفط هو المسؤول عن كل ما هو ثابت و كل ما هو متحول في هذه المنطقة من العالم)).[5]

د- إجتماعيا و ثقافيا : يشكل الوطن العربي وحدة مجتمعية واحدة ومنطقة حضارية واحدة وهو يقف من الناحية الاجتماعية الثقافية في نقطة وسط بين أوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية ، فهو ثقافيا أكثر تجانسا من الأولى ، وهو سياسيا اقل توحدا من الثانية ، كما أن الوطن العربي هو أقرب من حيث الدخل الفردي إلى المتوسط السائد في الدول النامية أكثر مما هو إلى الدول المتقدمة و حتى المتوسط الشامل للفرد من الناتج القومي

---

[1]- مصطفى كامل السيد ، قضايا في التطور السياسي لبلدان القارات الثلاث . القاهرة: بروفيشنال للإعلام و النشر ، 1992 ، ص 206 .

[2]- علي الدين، هلال و نيفين، مسعد ، مرجع سابق ، ص 19 .

[3]- حسنين ، النظم السياسية العربية ، مرجع سابق ، ص 61 .

[4]- تم اكتشاف ثروة النفط في البلاد العربية منذ 1930 ووجودها بكميات وفيرة و مع ازدياد حاجة الدول المتقدمة لهذه المادة وقت السلم و الحرب أصبح الوطن العربي في مقدمة المناطق الحيوية في العالم التي تحرص الدول الكبرى على أمنها و استقرارها في إطار إستراتيجيتها الدولية ، تفاصيل أكثر أنظر: إدوارد ريس ، التوسع الأمريكي في الخليج .(ترجمة: موفق الدليمي) ، موسكو: دار التقدم ، 1989 ، ص 7-8 .

[5]- عبد الخالق، عبد الله ، << النفط و النظام الإقليمي الخليجي >>. المستقبل العربي ، العدد(181) ، مارس 1994 ، ص 04 .

الإجمالي لا يزال مضللا إلى حد كبير باعتبار أن توزيعه فيما بين الأقطار العربية يسوده الكثير من الاخـتلال.[1] ويظهر ذلك في مثال بين دولتين عربيتين مثل الصومال و الكويت حتى أن بعض المراقبين لا يكادون يصدقون أن الصومالي و الكويتي ينتميان فعلا إلى الأمة العربية نفسها و في دراسة للدكتور سعد الدين إبراهيم ، تم فيها تجميع الأقطار العربية ضمن أربعة مجموعات هي :[2]

- المجموعة الأولى "الأغنياء" و تحتوي الكويت-الإمارات العربية المتحدة-السعودية-ليبيا-قطر
- المجموعة الثانية "الميسورون" و تضم عمان-البحرين-العراق-لبنان-الجزائر
- المجموعة الثالثة "مناضلو الوسط" و تضم سوريا-تونس-الأردن-المغرب
- المجموعة الرابعة "الفقراء" و تشمل اليمن-مصر-السودان-موريتانيا-الصومال

يمثل توزيع الدخل أحد المؤشرات الحاسمة في التقسيم الطبقي للبلدان العربية ضمن كل دولة وضمن كل مجموعة قطرية فرعية ، إلا أن هناك مؤشرات أخرى يمكن من خلالها رصد و توصيف الحالة العربيـة ومنـها المؤشر العلمي الثقافي ، حيث تتسم الدول العربية بأزمة التخلف الثقافي و العلمي . وفي هذا السـياق تشـير إحدى الدراسات التي تقارن حال الأمة العربية بحال إسرائيل أن الناتج المحلي للفرد في إسرائيل يوازي ثـلاث أمثاله بالنسبة للمواطن العربي سنة 1970 و أن هذا الناتج ارتفع بعد ربع قرن إلى سبعة أضعاف مثيله للمواطن العربي أما عدد الأميين نحو 70 مليون مواطن غالبيتهم من النساء وتحتاج المنطقة العربية إلى 20 سنة على الأقل لمحو الأمية بين الرجال و إلى40سنة لمحو الأمية بين النساء في حين لا تتعدى نسبة الأمية في إسرائيل 05% كما أن إسرائيل تنفق على البحث العلمي نحو عشرة أضعاف ما ينفقه العالم العربي[3] ، أما بخصوص براءات الاختـراع حسب المقياس المعتمد في منظمة اليونسكو سجل العرب 24 علامة بواقع عشر العلامة تقريبا لكل مليون نسمة من سكان العالم العربي . بينما سجلت إسرائيل 577 علامة بواقع 102 علامة لكل مليون من سكان إسرائيل . وهو ما يقودنا إلى الاعتراف بتفوق إسرائيل في المجالات العلمية مقارنة بالعالم العربي ، فهي تتفوق بنحـو 10 مرات من حيث الكوادر العلمية ، و بأكثر من 30 مرة من حيث الإنفاق على البحث العلمي ، و بأكثر مـن 30 مرة في استخدام الانترنت ، وكذلك بنحو 70 مرة في مجال النشر العلمي و قرابة ألف مـرة في بـراءات الاختراع.[4]

تظهر الصورة السابقة واقع التخلف العلمي و التقني الذي يعانيه الوطن العربي وهو واقع يسـتدعي تفكيرا حقيقيا في ساحة غير مطروقة في أعماق البنية الفكرية و الحضارية العربية لأنها مسائل تتعلق بمسـتقبل الأمة العربية.

---

[1]- إبراهيم، سعد الدين ، النظام الاجتماعي العربي الجديد دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية. بيروت: الطبعة الثالثة مركز دراسات الوحدة العربية ، 1985 ، ص 200 .

[2]- سعد الدين ،نفس المرجع السابق ، ص 209 -210.

[3]- وليد ، عبد الحي و آخرون ، العرب و العالم . عمان: أزمنة للنشر و التوزيع ، 2001 ، ص 135 .

[4]- نفس المرجع ، ص 136 .

هـ - المعانات من أزمات ومشاكل المرحلة الانتقالية: تواجه النظم السياسية العربيـة في مراحـل التطـور السياسي ما يعبر عنها بالمرحلة الانتقالية. حيث تواجهها ما يعرف بأزمات التنمية السياسية و الـتي يحصـرها علماء السياسة في خمس مشاكل و أزمات هي:[1]

أزمة الهوية أو الانتماء بمعنى التشرذم الثقافي و العجز عن التكامل الوطني في إطار واحد، و أزمة المشاركة بمعنى عدم انخراط قطاعات عريضة من المواطنين في الإسهام في عملية صنع القرار السياسي و الاقتصادي لبلدانم ، و أزمة التغلغل أي عدم قدرة الحكومة على النفاذ إلى كافة أنحاء أقاليمها ، و أزمة التوزيع بمعنى عجـز النظـام السياسي عن توزيع عوائد و أعباء التنمية بشكل عادي، و أزمة الشرعية التي يعتبرها البعض محصلة لمختلـف الأزمات السابقة و تعبر عن رفض المحكومين للانصياع الطوعي لأوامر السلطة السياسية.[2]

إجمالا يعتبر تطور النظم السياسية بما يتواكب مع المتغيرات المتمعية الجديدة اجتماعيا و اقتصـاديا و ثقافيا مسألة تسعى كافة النظم السياسية في العالم إلى تحقيقها ، كما أن الوظيفة الأساسية للنظم هي التعامل مع قضايا مجتمعاتا و تلبية مطالبها و هو ما تعمل النظم السياسية العربية على بلوغه خاصة في ظـل الخصـائص السابقة التي دلت على تنوع و عمق مشاكل الدولة العربية و التي يمكن تلخيصها في النقاط التالية :

1- الدولة العربية هي الدولة الفاقدة لاستقلالها الحقيقي لأنا مخترقة اختراقا سياسيا و حضاريا كاملا من قبـل القوى الامبريالية العالمية وهي لذلك تعيش حالة من الـابة المستمرة و اليومية مع هذه القوى .[3]

2- رغم احتكار الدولة العربية للسلطات التنفيذية و التشريعية وسلطة الإجراءات و الأجهزة الأمنية والقهرية الحديثة و المتطورة إلا أن هذه الواجهة الشكلية القوية لا تعكس في الحقيقة قوة الدولة العربية للأسباب التاليـة :[4]

- ضعفها في مجال الانجاز الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي بحيث لم تحقق لا التنمية الاقتصادية و لا العدالة الاجتماعية .
- علاقة التوتر الدائم بين الدولة و التنظيمات السياسية كالأحزاب و النقابات و حتى الأفراد مما يعكس حالـة من عدم الاستقرار وتصاعد أعمال العنف .

3- افتقار الدولة للشرعية المستقرة لأن الدولة ككيان سياسي لم تتطور ككيان مستقل عن شخص الحـاكم وبذلك عرف الوطن العربي دولة الملك و الأمير و السلطان ودولة الرئيس و نجد "عبد الله العروي "يشير إلى ما يقترب من هذا الرأي بقوله : ((إن الدولة العربية مازالت لا عقلانية واهنة عنيفة ، مرتكزة على العصبيات ، و العلاقات العشائرية و على بنية عتيقة للشخصية)).[5]

1- هيدي، فيريل ، الادارة العامة المقارنة.(ترجمة: محمد قاسم القريوتي) ، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، 1985 ، ص 66-67 .
2- هلال و مسعد ، مرجع سابق ، ص 21 .
3- فؤاد عبد الله ، مرجع سابق ، ص 288 .
4- نفس المرجع ، ص 289 .
5- عبد الله،العروي ، مفهوم الدولة . الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي ، 1981 ، ص 146 .

4- توصف الدولة العربية بسمة "الدولة الرخوة" ومن مظاهرها كما حددها "ميردال" أنا دولة تصدر القوانين ولا تطبقها . ويلهث الناس للحصول على المناصب لما تجليه من مغانم ، يشكل الفساد و الرشوة نمـط الحيـاة السائد ويصبح كل شيء قابل للبيع و الشراء ، كما يغيب فيها الولاء للوطن ليحل محلـه الـولاء للأهـل و الأقارب و العشائر و المحاسيب .[1]

[1]- جلال،أحمد أمين ، الدولة الرخوة في مصر . القاهرة: دار سيناء للنشر ، 1993 ، ص 50-70 .

ثالثا : تصنيف النظم السياسية العربية

من المسلم به أن هناك صعوبة في تصنيف النظم السياسية العربية بالنظر إلى تعدد المعايير و تنوعها فوفقاً لمعيار شكل رئاسة الدولة يمكن التمييز بين النظام الملكي و الجمهوري و حتى الأميري، وحسب معيار العلاقة بين السلطات نجد ثلاث أشكال للنظم السياسية فهناك نظام الحكم الرئاسي و البرلماني ، ونظام حكومة الجمعية، وحسب معيار النظام الحزبي نجد النظم اللاحزبية ، ونظم الحزب الواحد ، ونظم الحزب القائد ، ونظم التعددية المقيدة و المطلقة بالإضافة إلى وجود معايير أخرى لتصنيف النظم كمعيار النخب السياسية ، ومعيار الإيديولوجية الرسمية ، ومعيار الدور السياسي للجيش الذي يظهر في كافة النظم العربية ومعيار مصدر الشرعية . وفي إحدى الدراسات الحديثة في مجال تصنيف النظم السياسية بعنوان << نحو تحليل الدولة السلطوية التحديثية: ملاحظات من النموذجين السوري و المصري>> ميز "ريمون هاينبوش" صاحب هذه الدراسة بين أربعة أشكال من النظم السياسية ، ثم ما لبث أن أضاف معياراً مزدوجا يقيس به طبيعة التوجه السياسي "راديكالي-محافظ" ومستوى التنمية البنائية "مرتفع-منخفض" ليقدم من خلال ذلك تصنيفا فرعيا لبعض النظم السياسية يتمثل في[1]:

- نظام سلطوي – شعبي / بنظام سلطوي - محافظ
- نظام بريتوري – راديكالي / بنظام أصولي جديد

بينت الدراسة السابقة أثر ذلك في تطبيق تلك المعايير على حالتي سوريا ومصر منذ مطلع الثمانينات ووصلت إلى النتائج التالية :

- أن النظامين السوري و المصري نظامين سلطويين راديكاليين من نتاج حركتين انقلابيتين قام بهما العسكريون، إلا أنهما نجحا فيما بعد في تحقيق شيء من الاستقرار و الشرعية في بناء الهياكل الأساسية.
- يمكن وضع النظامين ضمن تصنيف فرعي في إطار تصنيفهما الأشمل إلى نظامين سلطويين شعبيين بحيث يمكن وصف النظام المصري بأنه نظام كاريزمي – شعبوي – بيروقراطي ،أما النظام السوري فهو نظام شبه لينيني – عسكري – حزبي
- من منظور التطور الذي يستهدف كلا النظامين يمكن القول أن الأصول الجديدة تمثل التهديد الدائم للنظام المصري و إن خفت حدته بسبب التحالف بين الدولة و البورجوازية ،إلا أنه قد يؤدي إلى أحد أشكال النظام السلطوي ،التكنوقراطي ، العقلاني ، أما النظام السوري فلم يشهد أية محاولة ليبرالية يمكن أن توسع من القاعدة الاجتماعية للطبقة الحاكمة مما حدا "بريمون هاينبوش" بوصفه نظام ما بعد التعبوية والسلطوية و اللينينية مع اعترافه بأن هذا الوصف يؤدي إلى تعقيد و غموض .[2]

---

[1]علي الدين، هلال و آخرون ، التحولات السياسية الحديثة في الوطن العربي. القاهرة: مركز البحوث و الدراسات السياسية ، 1988 ، ص 12 .

[2]- نفس المرجع ، ص 13 .

إنطلاقا من صعوبات التصنيف و نظرا للأدوار التي يؤديها القادة في أحد أنماط التحول الديمقراطي سواء كان هؤلاء القادة في منصب رئاسة الجمهورية أو ملوكا أو أمراء فإن تركيزنا في هذه الدراسة سينصب على اختيار معيار شكل رئاسة الدولة .

يستخدم هذا المعيار للتمييز أساسا بين النظامين الملكي و الجمهوري و الأميري [1].

أ- النظام الملكي : يقوم النظام الملكي على أساس توارث السلطة داخل الأسرة الحاكمة ومن خصائصه أن يحقق بعض المزايا مثل الحد من الصراع على السلطة ووضع قواعد مستقرة لعملية الخلافة السياسية ، وتوفير الإعداد المسبق للمرشحين للوصول إلى سدة الحكم ، إلا أنه يتنافى مع مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص و خاصة في تطبيقات النظام الملكي التي يمارس فيها الملك الحكم فعلا ، ولا يقتصر دوره على أداء بعض المهام الشرفية كبريطانيا و إسبانيا أي عندما يملك الملك ويحكم في الوقت نفسه كالأردن والمغرب.[2] ومن مشكلات النظام الملكي الوراثي مشكلة ولي العهد بعد تحديده ، و إمكانية نشوء صراع ، و مشكلة الوكالة عندما يكون ولي العهد قاصراً .[3] ومن أمثلة النظم السياسية العربية التي تنطبق عليها خصائص النظام الملكي نجد في المغرب العربي المملكة المغربية، وفي المشرق العربي السعودية الأردن و الكويت و غيرها. لقد انحسرت النظم الملكية على مستوى العالم وحتى على مستوى المنطقة العربية حيث شهدت الفترة الممتدة من (1950-1970) زوال خمسة نظم ملكية في مصر، تونس ، العراق ، اليمن وليبيا[4]. ويفسر البعض تكاثر النظم الملكية في المنطقة العربية بأن تلك النظم باستثناء المغرب و الأردن اعتمدت في دعم شرعيتها على ما تملكه من نفط ، وتمتع اقتصادياتا بفوائض مالية استطاعت من خلالها أن توزع الهبات و العطايا على مواطنيها من جهة و استفادت من جهة ثانية من تجارب النظم الملكية السابقة وسعت لتطعيم المصادر التقليدية لشرعيتها لمصادر أخرى مثل العقلانية القانونية.[5] تشترك النظم الملكية العربية في مجموعة من الخصائص أهمها :

- تسير الوراثة في خط الأبوة وليس الأمومة أي أن صلة النسب تتحدد عن طريق الأب.
- تنحصر الوراثة في خط الذكور وليس الإناث.
- إن من يقع عليه الاختيار لتولي الملك لابد أن يحظى بمبايعة الأسرة المالكة له بالولاء أولاً.
- غلبة الطابع العشائري القبلي على جميع الملكيات العربية.
- أنا وثيقة الصلة بالغرب وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية.
- أنا تتميز بالتجاور الجغرافي عدا المغرب وتقع في المشرق العربي.

---

[1]- يرى علي خليفة الكواري أن ثمة ثلاثة أنماط من النظم السياسية القائمة في الوطن العربي وهي النظم الجمهورية ، و النظم الملكية و النظم الأميرية و الجامع بينهما على إختلاف أشكالها هو ضعف قوامها الديمقراطي . أنظر علي خليفة الكواري ، المسالة الديمقراطية في الوطن العربي ، مرجع سابق ، ص 150 .

[2]- هلال ومسعد ، مرجع سابق ، ص 58 .

[3]- عثمان أرسلان ، مرجع سابق ، ص 23 .

[4]- هلال و مسعد ، مرجع سابق ، ص 59 .

[5]- إبراهيم، سعد الدين ، <<مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية>>. المستقبل العربي، العدد(62) ، أفريل 1984، ص 106-107 .

ب- النظم الجمهورية : يعتمد النظام الجمهوري على الانتخاب كمعيار لتولي السلطة وهـذا يعـني أن السلطة متداولة بين أبناء مختلف فئات الشعب الذين تتوفر فيهم شروط الترشح لمنصب رئاسة الجمهورية. وتتم المفاضلة و اختيار أحد المرشحين عن طريق انتخابات عامة مباشرة أو عن طريق البرلمان بشكل غير مباشـرة ، أو عن طريق الجمع بين أسلوبين معاً بحيث يقوم البرلمان بانتخاب أحد المرشحين ثم يتم التصويت على رئاسته في استفتاء عام .[1] ومن خصائص النظم الجمهورية العربية أنها اشتركت في خاصـية عامـة وهـي تبنيهـا الإيديولوجية الاشتراكية عقب استقلالها و استنادها إلى تنظيم سياسي واحد فقد تبنت الجزائر بعد اسـترجاع السيادة الوطنية سنة 1962 نظام الحزب الواحد و مصر بعد ثورة 1952 و اليمن الجنوبي قبل الوحدة بخـلاف لبنان الذي أقام نظامه السياسي منذ الاستقلال على أساس التعددية السياسية ، كما اشتركت تلك الـنظم في سياستها الخارجية في نقطة معاداة الأحلاف و مناهضة الاحتلال والإلحاح على مطلب الوحدة الوطنية و حل القضية الفلسطينية .

وفي سياق آخر اختلفت النظم الجمهورية من حيث نمط انتقال السـلطة وتـداولها فهنـاك الـنظم الجمهورية التي اعتمدت على الانقلابات العسكرية مباشرة بعد الاستقلال مثل النظام السوري الذي شهد عام 1949 وحده ثلاث انقلابات عسكرية كما وقعت في الفترة التي تلتها ستة انقلابات عسكرية .[2] كما شهدت ليبيا محاولتين انقلابيتين الأولى بعد ثلاثة شهور من ثورة سبتمبر 1969 التي قادها العقيد أمعمر القذافي و الثانية عام 1970 لإعادة الملكية إلى ليبيا ، كما شهدت موريتانيا سلسلة من الانقلابات العسكرية كان آخرها يـوم 2008-08-06 .

في مقابل تلك المجموعة هناك مجموعة أخرى من النظم الجمهورية لم تعرف نمط واحد او ثابتا لتـداول السلطة وإنما عرفت خلال تطورها السياسي عدة أنماط مختلفة فمثلا شهدت مصر من عـام 1952 إلى عـام 2005 نمطين أساسيين هما نمط التدخل العسكري عندما أطاح بالنظام الملكي سنة 1952 ، و الاستفتاء الشعبي الذي جاء بالرئيس أنور السادات ومن بعده الرئيس حسني مبارك إلى السلطة ، اما الجزائر فتقدم نموذجا آخـر لانتقال السلطة حيث تعاقب على رئاستها ثلاث رؤساء منذ الاستقلال في 1962 ومنذ 1991 شهدت علـى مدى ثماني سنوات فقط تعاقب أربعة أشخاص على رئاسة الدولة فقد تولى "محمد بوضياف" رئاسـة المجلـس الأعلى للدولة عقب إقالة الرئيس الشاذلي بن جديد ثم تولى علي كافي السلطة عقب اغتيال بوضياف وبعـد عجزه عن إيجاد مخرج للأزمة جرت انتخابات رئاسية تنافسية أسفرت عن فوز الأمين زروال برئاسة الدولة ، ثم خلفه الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بعد انتخابات عام 1999 .[3]

---

[1]- هلال و مسعد ، مرجع سابق ، ص 58 .

[2]- محمد صالح عطا ، فوزي أحمد تيم ، النظم السياسية العربية المعاصرة . بنغازي: منشورات جامعة قار يونس، 1988، ص 222 .

[3]- هلال و مسعد ، مرجع سابق ، ص 61 .

جـ - النظم الأميرية و السلطانية : توجد في المنطقة العربية أشكال أخرى لرئاسة الدولة فقد يتولى رئاستها شخص يلقب بالأمير كما هو الحال في الكويت ،و البحرين قبل تحولها من إمارة إلى مملكة ،وفي قطر، كما قد يتولى رئاسة تلك النظم شخص يلقب بالسلطان كما هو الحال في سلطنة عمان .من خصائص هذه النظم أنا تشترك مع النظم الملكية في أساس انتقال السلطة وهو الوراثة بدل الانتخاب حيث يغلـب عليهـا الطـابع العشائري القبلي وتقع كلها في الجناح الشرقي للمنطقة العربية .

وصفوة القول أن اختيار معيار شكل رئاسة الدولة لتصنيف النظم السياسية العربية لا يمنع من استخدام القوة لتغيير الشخص الحاكم سواء في النظم الملكية أو غيرها بسبب خلافات وصراعات قد تنشـب داخـل الأسرة الحاكمة أو في النظم الجمهورية التي تعتمد على الانتخابات كأساس لتداول السلطة فقد وصل العديـد من الحكام العرب كما رأينا إلى مناصبهم عن طريق الانقلابات العسكرية .

الخلاصة و الاستنتاجات

- تشير عملية التحول الديمقراطي إلى التحول في الأبنية و الأهداف و العمليات التي تؤثر في توزيع ممارسة السلطة، و هي محصلة لعمليات معقدة تتفاعل فيها مختلف الجوانب الاجتماعية و الثقافية والاقتصادية في الدولة و هي تتسم بعدم التأكد كونها تمر بمجموعة من المراحل و قد تتضمن إحدى المراحل مخاطر الارتداد مرة أخرى إلى النظام السلطوي.
- تختلف العوامل المسؤولة عن إزالة نظام غير ديمقراطي عن العوامل التي تؤدي إلى قيام نظام ديمقراطي فقد تكون عوامل التحول نحو النظام الديمقراطي نابعة من داخل المجتمع، و قد يكون التحول الديمقراطي مفروضا على النظام من الخارج ،كما قد تكون عملية التحول مقترنة بتلقي المساعدات الخارجية حيث تربط الدول و المؤسسات المانحة للقروض بين درجة الانفتاح الديمقراطي و بين حجم المساعدات إلا أن لكل دولة ظروفها الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و هو ما يترتب عليه اختلاف عوامل التحول الديمقراطي من دولة إلى أخرى، و بالتالي تنبع المبادرة باتجاه التحول الديمقراطي من ثلاثة مصادر هي من النظام السياسي و الجماعات في البيئة الداخلية و من البيئة الخارجية.
- تتطلب عملية التحول الديمقراطي ثلاثة آليات تتمثل الأولى في تجسيد أصل السلطة عن طريق العملية الانتخابية، و الثانية هي آلية ممارسة السلطة و تكون بواسطة التداول السلمي، و الثالثة هي آلية توازن السلطة و يجسدها الفصل بين السلطات ،كما أن هناك مجموعة من المؤشرات التي تدل على التحول الديمقراطي و هي وجود دستور يتضمن الفصل بين السلطات و ممارسة الحريات العامة، والتعددية السياسية و نظام تمثيلي و تداول سلمي على السلطة و دورية الانتخابات و نزاهتها.
- أكدت بعض الدراسات النظرية التي انشغلت بالبحث في التحول الديمقراطي على أهمية التحديث السياسي الذي يؤدي إلى نشوء ولاء للوطن بدلا من الولاء إلى الانقسامات الإثنية و الطائفية والانفصالية، و أكد البعض على أهمية وجود طبقة وسطى في ظل التفاعلات و الصراعات الاجتماعية تساعد على التحول الديمقراطي ، في حين أكد البعض الآخر على نوعية النخب السياسية الحاكمة و الموجودة في المعارضة و أهمية وجود نخبة منفتحة في السلطة و معارضة معتدلة حتى تنجح عملية التحول الديمقراطي.
- يشير مفهوم النظم السياسية إلى نظام الحكم الذي يسود دولة معينة كما يتضمن العلاقة بين السلطات الثلاث التشريعية و التنفيذية و القضائية بمعناها الدستوري، بالإضافة إلى الفلسفة الاقتصادية و الاجتماعية السائدة فيه و عملية التفاعل بين بيئة النظام و المؤسسات الحكومية من جهة، و دراسة الأحزاب السياسية و جماعات المصالح و غيرها و التي تمثل همزة وصل بين النظام السياسي و بيئته وبالتالي يعبر النظام السياسي

عن مجموعة من التفاعلات و العلاقات و الأدوار المرتبطة بظاهرة السلطة و هو جزء من نظام كلي هـو النظام الاجتماعي.

- تشترك النظم السياسية العربية في مجموعة من الخصائص فمن الناحية التاريخية خضوعها لمختلف أشـكال السيطرة و الاحتلال منذ تفكك الإمبراطورية العثمانية، و من الناحية الجغرافية تحتل موقعا جغرافيا مميـزا ليس بين القارات و حسب بل في منطقة الصراع بين الحضارات و القوى الإقليمية والدولية معا، و مـن الناحية الاقتصادية و رغم تمتعها بمختلف الثروات الطبيعية فهي تعاني التبعية الاقتصادية و الارتباط بالدول الصناعية الرأسمالية و بالشركات الدولية عندما لجأت إلى نقل التكنولوجيا، أما اجتماعيا و ثقافيا فيشـكل الوطن العربي وحدة مجتمعية و منطقة حضارة واحدة، ورغم تجانسه الثقافي إلا أنه أقل توحـدا في المجـال السياسي و الاقتصادي.
- انطلاقا من الأدوار التي تؤديها النخب و القيادات السياسية في التحول الديمقراطي سواء كانت صفة هؤلاء القادة رؤساء جمهورية أو ملوكا أو أمراء يمكن التمييز حسب شكل رئاسة الدولة بين ثلاثة أنماط من النظم السياسية العربية و هي النظم الملكية التي تقوم على أساس توارث السلطة داخل الأسرة الحاكمة، و النظم الأميرية و السلطانية التي تشترك مع النمط الأول في أساس انتقال السلطة وهو الوراثة بدل الانتخـاب و يغلب عليها الطابع العشائري القبلي، أما النوع الأخير فهو النظم الجمهورية التي تقوم علـى الانتخـاب كمعيار لتولي السلطة سواء بطريقة مباشرة أو عن طريق البرلمان بشكل غير مباشر.

الفصل الثاني

الدوافع الداخلية و الخارجية للتحول الديمقراطي
في النظم السياسية العربية

المبحث الأول: الدوافع الداخلية للتحول الديمقراطي.

أولا: العوامل السياسية

ثانيا: العوامل الاقتصادية و الاجتماعية

المبحث الثاني: الدوافع الخارجية للتحول الديمقراطي.

أولا: الضغوطات السياسية الدولية

ثانيا: الضغوطات الاقتصادية الدولية

الخلاصة و الاستنتاجات

الفصل الثاني

الدوافع الداخلية و الخارجية للتحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية

شهدت العديد من النظم السياسية العربية مؤشرات على التحول الديمقراطي مدفوعة بعدد من العوامل حيث واجهت النخب الحاكمة ضغوطا متعددة، يقسمها الباحثون إلى دوافع داخلية و أخرى خارجية ممثلة في التغييرات الإقليمية و الضغوطات الدولية، مما يعني أن ثمة مجموعة من المتغيرات و المستجدات التي دفعت نحو التحول الديمقراطي في الوطن العربي، بعض هذه التغييرات كانت مرتبطة بتفاعلات و تغيرات تعمل داخل تلك الدول نفسها، في حين كان البعض الآخر منها وثيق الصلة بالتحولات على الصعيدين الإقليمي و الدولي.

تتفاعل و تتداخل العوامل الداخلية و الخارجية مع بعضها البعض بشكل كبير حيث يصعب الفصل بينهما، و ينعكس ذلك على صانعي و متخذي القرار في تلك النظم حيث أدت حدة الأزمة الداخلية بأبعادها الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الثقافية إلى تصاعد أعمال الاحتجاج الجماعي مؤكدة على تدهور وتآكل شرعية النظم السياسية العربية الحاكمة. و إزاء هذا الوضع وجدت النخب الحاكمة في تلك النظم نفسها أمام خيارين إما أن تنخرط في ممارسة أعمال القمع و هو أمر له كلفته السياسية أو تفسح المجال للمشاركة السياسية باتخاذ قرار الانفتاح الديمقراطي، و كان خيارها أن فتحت المجال للممارسة الديمقراطية.

و بالمنطق نفسه ساهمت ضغوطات البيئة الخارجية في دفع عملية التحول الديمقراطي ممثلة في انهيار المنظومة الاشتراكية و أفول نجم الإتحاد السوفياتي السابق عقب الحرب الباردة مع تعاظم دور الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى وحيدة تدعم في خطابها الديمقراطية و حقوق الإنسان، أضف إلى ذلك ضغوطات المؤسسات المالية الدولية، و اتجاه العديد من النظم العربية إلى تبني سياسات التثبيت الاقتصادي و التكيف الهيكلي لمعالجة أزماتها الاقتصادية التي تصاعدت حدتها منذ منتصف ثمانينات القرن الماضي.

لقد أوجدت التحولات الكبرى التي جرت على الصعيد العالمي بيئة دولية تعمل لتدعيم التحول الديمقراطي، و هو واقع لم يعد بمقدور النظم السياسية العربية تجاهله، و بالتالي جاءت عمليات انفتاح تلك النظم في إطار تكيفها مع بيئتها الداخلية و الخارجية.

تقتضي منهجية البحث تحليل عوامل التحول الديمقراطي في مبحثين رئيسيين كما يلي:

المبحث الأول: الدوافع الداخلية للتحول الديمقراطي.

المبحث الثاني: الدوافع الخارجية للتحول الديمقراطي.

المبحث الأول
الدوافع الداخلية للتحول الديمقراطي

شهدت النظم السياسية العربية منذ أواخر الثمانينات من القرن الماضي موجة من الانفتاح الديمقراطي حيث تبنت الكثير من تلك النظم مبادئ الديمقراطية كالتمثيل النيابي و حرية الرأي و التعددية الحزبية و النقابية و مبدأ التداول على السلطة و غيرها، بعد سنوات من حكم الحزب الواحد و منعاً للتعددية السياسية مما يعني أن ثمة مجموعة من المتغيرات و العوامل التي دفعت النظم السياسية العربية نحو التحول الديمقراطي، و قد ارتبطت هذه التحولات بتفاعل مجموعة من العوامل الداخلية و الخارجية.

في هذا السياق يرى "صاموئيل هانتنغتون" أن أسباب التحول الديمقراطي تختلف بصورة جذرية من مكان إلى آخر و من فترة زمنية إلى أخرى و يؤكد على عدة نقاط منها:[1]

- ليس هناك عامل واحد كاف لتفسير نمو الديمقراطية في كل الدول أو دولة واحدة.
- لا يحتاج نمو الديمقراطية في كل الدول إلى عامل واحد بعينه.
- إن التحول الديمقراطي في كل دولة هو نتيجة مجموعة من الأسباب.

تتفاوت مجموعة من الأسباب المؤدية إلى الديمقراطية من دولة إلى أخرى.

هناك اجتهادات متعددة من جانب الكثير من الباحثين الذين حاولوا تحديد عوامل التحول الديمقراطي حيث يذكر الدكتور "علي الدين هلال" أنه يمكن تفسير التحول في ضوء ثلاث مجموعات من العوامل هي:[2]

- العوامل الشخصية التي ترتبط بغياب الشخصيات الكاريزمية أو الملهمة، فثمة اتجاه في التحليل يعتبر أن اختفاءها يدعو للبحث عن مصدر جديد للشرعية سواء بإفراز كاريزما جديدة، أو بتدخل الجيش للحيلولة دون انتشار الفوضى أو التحول إلى الديمقراطية.
- عوامل مرتبطة بالظروف الاجتماعية الاقتصادية الأمر الذي يؤذي إلى نشوء فئات جديدة لها مصالحها التي ترغب في التعبير عنها تعبيرا مؤسسيا.
- العوامل المرتبطة بالمؤشرات الخارجية وانعكاساتا على الأوضاع الداخلية و هو ما نتناوله في المبحث الموالي.

رغم العوامل و الظروف التي أدت بكل دولة عربية إلى إجراء بعض الإصلاحات السياسية في نهاية القرن الماضي، فإن هناك بعض العوامل المشتركة التي دفعت معظم النظم السياسية العربية إلى قبول فكرة التحول الديمقراطي مع اختلاف المظهر الذي اتخذه شكل هذا التحول سواء كان مقيدا أو في شكل وعود سياسية

---

[1]- هانتنغتون، <u>الموجة الثالثة</u>، مرجع سابق، ص 99.

[2]- هلال و مسعد، مرجع سابق، ص188.

وغيرها.نتناول في هذا المبحث تحليل مجمل العوامل الداخلية التي دفعت نحو التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية على النحو التالي:

أولا: العوامل السياسية

ثانيا: العوامل الاقتصادية و الاجتماعية

أولا: العوامل السياسية

واجهت النظم السياسية العربية و بدرجات و أشكال متفاوتة مشاكل و ضغوطا سياسية طيلة عقدي السبعينيات و الثمانينيات من القرن الماضي عبرت عن رفض حكم الدولة التسلطية و احتكار السلطة و الثروة الوطنية من جانب فئة محددة و المطالبة بالمشاركة السياسية ،إلا أن التعامل مع تلك المطالب و الضغوطات يختلف من نظام سياسي إلى آخر لذا نشير منذ البداية إلى بعض الحقائق و هي[1]:

- أن تطوير النظم السياسية بما يتواكب مع المتغيرات الجديدة اجتماعيا و اقتصاديا و ثقافيا مسألة عامة بالنسبة لكافة النظم السياسية في العالم، لأن وظيفتها الأساسية هي التعامل مع قضايا مجتمعاتنا و مطالبها و السعي لتلبيتها.

- أن هناك اختلافا في الظروف المحيطة بكل نظام سياسي اجتماعيا و اقتصاديا و سياسيا و ثقافيا ما يؤدي إلى اختلاف التطوير السياسي من نظام إلى آخر، فالآليات الفعالة لنظام معين قد لا تكون كذلك بالنسبة لنظام آخر فليس هناك وصفات جاهزة للتطوير السياسي يمكن تطويعها بما يتلاءم و ظروف كل نظام.

- أن كافة النظم تواجه معضلة في انجاز مهمة التطوير ترجع إلى سرعة المتغيرات التي تواجه هذه النظم و حداثتها، و عدم توافر خبرات سياسية سابقة في التعامل معها.

- أن الدعوة إلى التطوير السياسي في المنطقة العربية بصفة عامة ظهرت قبل الضغوطات الخارجية لأن المجتمعات العربية كافة شهدت تطورات عديدة و متغيرات كثيرة، و لم يتواكب معها تطور سياسي ملائم.

في ظل هذه الحقائق يمكن إجمال مجموعة النقاط ضمن العوامل السياسية التي كان لها أثر في دفع النظم السياسية العربية للتحول من السلطوية نحو الديمقراطية و هي:

أ – الإخفاق السياسي للنخبة العربية:

تعتبر النخب السياسية العربية في المجمل وريثة خليط من القيادات التي برزت عشية استقلالها الوطني سواء عن طريق النضال الوطني أو الوظائفي خلال صفقات الاستقلال مع الاحتلال قبيل مغادرة البلاد أو عن طريق "دولنة" القبيلة و مشايخ المحميات في منطقة الخليج العربي، و قد ضمت تلك النخب القيادات الحزبية الوطنية

---

[1] ـ محمد،سعد أبو عامود، « التطوير السياسي مسألة عامة تواجه كافة النظم السياسية المعاصرة ». شؤون خليجية ،العدد(35)،خريف 2003،ص 54.

السابقة و رموز البرجوازيات المحلية و رجالات القبائل، و بيروقراطيي التحديث الغربي ممن درسوا أو تم تأهيلهم في الجامعات الغربية وقد وصفت تلك النخب بأنها أعتق صيغ الحكم في العالم و أكثرها انغلاقا من ناحية المشاركة السياسية و الديمقراطية حتى بمعايير العالم الثالث[1].

استندت النخب السياسية الحاكمة في الوطن العربي إلى شرعية القوة لحفظ سلطتها و إعادة إنتاجها، كما حاولت تلك النظم المدنية منها أو العسكرية بناء تلك الشرعية سياسيا بعيدا عن العنف المادي ما أمكن إلا أن التطورات السياسية التي شهدتها الدولة القطرية العربية خلال العقود الأربعة الأخيرة من القرن المنصرم جعلت شرعية الأنظمة السلطوية محل استفهام، فالأنظمة التي قامت على شرعية الثورة مع الانقلابات العسكرية في مصر و سوريا و العراق فقدت جزءا من مصداقيتها بعد هزيمتها في حرب 1967 مع الكيان الصهيوني، كما مارست تلك الأنظمة الكبت و القهر ضد جماهيرها مما أفقدها الشرعية السياسية[2] و قد تنوعت عناوين محاولات بناء هذه الشرعية من انجاز المشروع التنموي إلى النضال من أجل الوحدة القومية، إلى مواجهة الخطر الصهيوني ، إلى تحرير الأرض من الاحتلال و الثروة من الاستغلال الأجنبي. و إذا كان بعض هذه النظم قد نجح نسبيا في تحصيل قدر من الشرعية، و في تمديد حالة من الرضا الجمعي بسلطته بسبب موقفه القومي الوحدوي أو بسبب تماسكه الوطني في وجه الاغتصاب الصهيوني، فإنه سرعان ما شهد فيما بعد إخفاقا ذريعا في تحقيق المشروع الذي أقام عليه أركان شرعيته، أما القسم الآخر من النخب الحاكمة، فلم تكن تملك في بنية سلطتها حتى هذه الأسباب مما جعل سلطتها عرضة للانكشاف[3] .

إن السّمة الغالبة في النظم السياسية العربية هي الضعف الشديد الناتج عن افتقارها إلى الشرعية التاريخية حينا، فهي دولة انقلاب قادت ضباط الجيش إلى الحكم و مكنتهم من الاستيلاء على السلطة، وعجزها الشديد عن الوفاء بالتزاماتها، فهذه النظم: « لا حققت التنمية الاقتصادية، و لا هي ضمنت الحريات السياسية، و لا هي صانت الاستقلال الوطني، و لا هي احترمت، و استطاعت التعامل مع التعددية الاجتماعية و الثقافية»[4]

في هذا النطاق ترجع إحدى الدراسات أسباب إخفاق النخب العربية إلى ثلاث تفسيرات رئيسية هي:[5]

- ترجع المدارس الماركسية و القومية سبب إخفاق النخب العربية إلى تبعيتها سياسيا و اقتصاديا و ثقافيا للغرب و تعتبرها جسورا للمصالح الرأسمالية العالمية.

1- خالد، الحروب « التغيرات على الساحة العربية و علاقتها بدعوات الإصلاح ».شؤون عربية، العدد (118)، صيف 2004 ص29 .

2- حمدي، مرجع سابق، ص 186.

3- الكواري و آخرون، المسألة الديمقراطية في الوطن، مرجع سابق، ص 138 - 139

4- سعيد، بن سعيد العلوي و السيد، ولد أباه، عوائق التحول الديمقراطي في الوطن العربي. دمشق:دار الفكر، 2006، ص 66.

5- فؤاد عبد الله، مرجع سابق، ص 250.

- تنطلق المدارس، الإسلامية في تفسيرها من البعد الديني، و ترى أن التباعد الواقع بين النخب العربية و المد الحضاري هو السبب الرئيسي في الانحطاط العام، و في تعثر خطوات النهضة و التقدم.
- تعتبر المدارس الليبرالية و التحديثية أن التسلطية و افتقار النخب العربية للعقلانية سببا كافيا لضعف الأداء العربي و محدوديته في كافة المجالات.
ما يلاحظ على تفسيرات المدارس السابقة أنها أحادية التفسير تتجاهل أو تتغافل جانبا مهما من جوانب الواقع الفعلي.

إن معظم النظم السياسية العربية في المرحلة الراهنة لا تستقي شرعيتها، لا من الديمقراطية الليبرالية، ولا من زعامة تاريخية كاريزمية، أو عقيدة ثورية مماثلة لما كانت عليه الزعامة و العقيدة الناصريتان، و بالرغم من وجود استفتاءات و اقتراعات و انتخابات بين فترة و أخرى، لكن لا المواطنون العرب و لا المراقبون الأجانب يأخذون هذا كله على محمل الجد، فهم يعلمون النتيجة الملفقة مقدما و التي هي لمصلحة الحاكم، كما اعتمدت معظم تلك الأنظمة السياسية للبقاء في الحكم أطول مدة على أساليب الابتزاز و القمع و سياسات التأزيم وغيرها[1]. و في هذا الصدد يقول الكنز: « ولا عجب و الحالة هذه أن تتغير وظيفة أنظمة الدفاع بدورها, إذ غالبا ما تحولت الجيوش إلى جيوش قمع لا يهمها الدفاع عن الحدود بقدر ما يهمها القضاء على معارضة داخلية في سبيل ضمان الأمن الاجتماعي، و ليس حماية سلامة الأمة و وحدتها، كما تفسح احتكار الدولة للمجال السياسي، السائد من قبل في ظل التجربة الوطنية و حزبها الواحد...ليفسح المجال إلى ممارسات جنونية تستهدف مراقبة كل شكل من أشكال المعارضة و قمعه بطرق شتى مثل التعذيب، الاغتيال و الاختطاف»[2].

لقد وقفت الشعوب العربية ضد هذه الطبقة الحاكمة، الأمر الذي نتج عنه أن أنشأت حلقة مفرغة من الصراع بين الشعب و السلطة في البلاد العربية لأن تلك القيادات لم تؤسس نظما جديدة تكفل الحرية والمساواة للشعب و تمكن المجتمع من مواجهة التحديات التاريخية التي قد تعصف به، و في مقدمتها قوى التجزئة ذاتها[3]. و في ظل هذا المشهد ظهرت اتجاهات إصلاحية في أوساط بعض النخب الحاكمة في المنطقة العربية محاولة إدخال إصلاحات تدريجية تخفف الاحتقان الداخلي، و ارتبطت تلك التوجهات الإصلاحية بتولي قيادات جديدة مسؤولية الحكم في بلادها، بينما كان في حالات أخرى رد فعل طبيعي على حالة عدم الرضا عن مستويات الأداء العام في البلاد العربية، و مع أن بعض المحاولات الإصلاحية في بعض البلاد تم إحباطها ممن يسمون الحرس القديم، إلا أن قدرا من التقدم تحقق في حالات أخرى، كما ساهم في تخفيف بعض النخب

---
[1] - سعد الدين، مرجع سابق، ص 268.
[2] - الكنز، مرجع سابق، ص 116
[3] عامر رمضان، أبو ضارية، التنمية السياسية في البلاد العربية و الخيار الجماهيري. طرابلس: دار الرواد، 2002، ص 85 – 86.

الحاكمة في البلاد العربية من أساليب الاستبداد السياسي في تشجيع الجماعات للمطالبة بالإصلاحات السياسية[1].

تبنت النظم السياسية العربية إستراتيجية البقاء السياسي و ذلك بمحاولة الانفتاح السياسي من أجل جذب بعض التيارات السياسية من المفكرين و التكنوقراط و الجمعيات السياسية، لكن ظل هذا الانفتاح محدودا نظرا للهيمنة السياسية للنخبة الحاكمة أملا منها في استمرارية و بقاء النظام السياسي ،و بمعنى آخر تبنت دمقرطة دفاعية Défensive démocratisation من خلال التعددية السياسية و الأحزاب يستطيع النظام أن يضرب أطراف التعددية ضد بعضها البعض لأنه لا يسمح لها بالزوال و لا بالهيمنة على المسرح السياسي بل تبقى تتصارع في ظل مراقبة النظام السلطوي الذي يسخرها لمصلحته من خلال هيمنته على قيادات الأحزاب السياسية و لامتصاص غضب الشارع العام، بل أحيانا يحملها المسؤولية بدلا أن يتحملها النظام السلطوي بنفسه[2]، و يشير الكاتب العربي" محمود أمين العالم " إلى ما يقترب من هذا الرأي حينما يذكر أن « النظم السياسية العربية استطاعت أن تحول الكفاءات البشرية إلى أدوات بيروقراطية أو مجرد تقنيين مفرغين من الرؤية الاجتماعية الشاملة، و الوعي السياسي الموضوعي، معزولين عن الفعل السياسي التغييري التجديدي »[3].

يبدو جليا أن هناك نوعا من العلاقة القائمة بين السلطة و المعارضة يطلق عليها البـاحـث الأمـريكـي "وليام زارتمان" نعت "التكميلية" بحيث يستمر الاستقرار في الأنظمة السياسية العربية من جهة، و ترسم المعارضة لنفسها نوعا من الخطوط تقف عندها و لا تتخطاها من جهة ثانية. فالحكومة و المعارضة لهما مصالح يتابعانا و يكملانا داخل النظام السياسي لترسيخ الدولة. و إذا كان كل طرف لا يستخدم الآخر فإن كلاهما يخدم مصالح الآخر في أدائه لدوره[4].

اتجهت بعض النظم السياسية العربية تمارس نشاطها الفعال نحو خيار التعددية السياسية للأسباب التالية[5]:

- أن سبب الانفتاح و التعددية هو من أجل قراءة و معرفة قوة هذه الأحزاب و شعبيتها في الساحة السياسية من خلال فسح المجال لها و رفع الحظر عنها.
- رغبتها في تحرير الخريطة السياسية و كيفية التعامل معها.

إرتبط التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية أحيانا بالتنافس بين الدول القطرية نفسها مثل إظهار النظام المغربي تفوقه على نظام الحزب الواحد في الجزائر قبل 1989، و منها من حاولت التخفيف من رد

---

[1] مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، التقرير الإستراتيجي العربي(2004-2005). القاهرة: مركز الدراسات السياسية الإستراتيجية بالأهرام، 2005، ص281.
[2] حمدي، مرجع سابق، ص 187.
[3] محمود أمين، العالم،« إشكالية العلاقة بين المثقفين و السلطة».مجلة الفكر العربي،العدد(53)، أكتوبر 1988،ص 22.
[4] - بن سعيد العلوي و ولد أباه، مرجع سابق، ص 68.
[5] - حمدي، مرجع سابق، ص 188.

فعل الشارع العام فحاولت جذب بعض الفئات الداخلية في المجتمع أو قوى سياسية مجاورة للنظام السياسي. و لا شك أن المجتمعات العربية ليست جميعا على المستوى نفسه من التقدم على طريق التعددية اليوم. فمنها من تبنى التعددية بصورتها الكاملة في البداية كما هو الحال في الجزائر ،و منها من حاول أن يطبق التعددية مع بعض التضييق على الحريات العامة كما في تونس و الأردن و مصر و المغرب و اليمن، و منها من لا يزال ينظر إلى التعددية كخطوة ممكنة تحتاج إلى إجراءات وقائية مسبقة حتى لا تتحول إلى وسيلة لنقل السلطة إلى فرقاء آخرين مثل الكويت، و ربما بعض دول الخليج الاخرى، و السودان و الصومال، و منها من لا يزال يعتبر أي حديث في التعددية يعد نوعا من المساس بشرعية السلطة القائمة أو التحدي المباشر لها مثل العربية السعودية وليبيا[1].

إجمالا ستبقى عملية التحول الديمقراطي العربي نحو التعددية تتم بسرعة هنا، و ببطء هناك، لكن المؤكد أن هذا التحول سيخرج النظم السياسية العربية من مأزق الشرعية السياسية الذي تعاني منه و يؤسس لعقد اجتماعي جديد بين الحاكم و المحكوم.

ب – جمود المؤسسات:

بالرغم من تضخم المؤسسات في الدولة القُطرية العربية سواء من حيث عددها أو إجمالي العاملين فيها أو نصيبها من الإنفاق العام، ما ترتب عنها تمدد دور الدولة في الاقتصاد و المجتمع، لكن بقيت الدولة القطرية في العديد من الحالات ضعيفة و هشة حيث عجزت عن خلق علاقة صحية و صحيحة مع مجتمعها أو إيجاد إجماع بين مواطنيها حول القضايا الهامة و الكبرى, وخلصت دراسات عديدة بأن هناك فجوة بين الدولة و المجتمع وهي في اتساع مستمر. فقد سعت الدولة إلى السيطرة على المجتمع من خلال القمع و أساليب و ممارسات أخرى، ليس هذا فحسب بل هناك دول دول عربية لا تسمح من حيث المبدأ بقيام بعض تنظيمات ما يعرف بالمجتمع المدني كالأحزاب السياسية و النقابات و غيرها، أما الدول الأخرى التي تسمح بقيام مثل هذه التنظيمات تخضعها للعديد من القيود الإدارية و المالية و التنظيمية و القانونية التي تحول دون تمتعها باستقلالية حقيقية عن أجهزة الدولة و مؤسساتها[2].و الواقع أن التركيز على فعالية النظام و قدراته سواء المؤسسية أو الإدماجية أو غيرها أدى إلى اعتبار صلابة المؤسسات و استقرارها و استمراريتها معيارا لحسن الأداء و هو ماأدّى إلى إغفال الكلفة الإجتماعية و السياسية و تراجع البعد الديمقراطي و تهميش المواطنة في الدول العربية تحت ذريعة أن الدولة ما زالت في طور التكوين و بحاجة لمزيد من التطور و النموذجية للتعددية العرقية و الطائفية والقبلية التي لم تنصهر بعد في بوتقة الدولة و تأخر الديمقراطية تحت دعاوى الأمن القومي،

---

[1] - برهان، غليون، حقوق الانسان العربي . الطبعة الثانية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. 2004، ص 17

[2] - حسنين، النظم السياسية العربية. مرجع سابق، ص58-59

وأن هذا الأخير أهم من حركة الفرد و كل هذا كان مبررا في كثير من الأحيان لحملات العنف و قمع الحريات و مطالب حقوق الإنسان[1].

إن المؤسسات السياسية القائمة في هذه الدول هي مؤسسات غير فعالة و عاجزة كونا لا تستطيع تأكيد سلطة الدولة المادية و المعنوية بصورة ديمقراطية. و من ثم فالصراع السياسي غير مؤطر بأطر سياسية. فهو لا يمر عبر قنوات المؤسسات السياسية و يؤدي إلى إصدار القرارات و إنما تصنع القرارات و تتخذ عبر أطر أخرى غير الأطر المؤسسة، و هو ما يعكس حالة هذه المؤسسات و عجزها عن التلاؤم و التكيف مع الإطار الاجتماعي و المتغيرات التي تطرأ عليه، و عدم قدرتا على إشباع المطالب و الحاجات التي تفرضها هذه المتطلبات، و في هذا السياق يفسر بقاء المؤسسات السياسية لهذه الدول مجرد أبنية أو هياكل عديمة الفعالية وبعيدة عن العملية السياسية بعدد الأسباب التي تتعلق بموقع المؤسسات السلطوية و التمثيلية و الوسيطية في إطار أنظمتها السياسية و من هنا نستنتج خصائص تلك المؤسسات[2]:

- هيمنة المؤسسات السلطوية: من خلال دورها الفاعل و المؤثر حتى تجرى العملية السياسية تحت هيمنة تامة للسلطات الحكومية مثلة بالرئاسات و العناصر المتنفذة.

- ضعف المؤسسات التمثيلية: كالبرلمان فهي غير مؤهلة لتمرير مساهمة المواطنين و نقل مطالبهم و من ثم تحويلها إلى قرارات سياسية.

- ضعف المؤسسات الوسيطة: كالأحزاب السياسية و الجمعيات فضعفها إن لم يكن غيابا جعلها عاجزة عن القيام بوظيفتها الحقيقية في تمرير المطالب و المشاركة السياسية.

تأسيسا على ما سبق يمكن التمييز في البلاد العربية بين فئتين من النظم[3]:

- تضم الفئة الأولى: النظم السياسية التي لا تعرف أي نوع من التمثيل السياسي القائم على حق المواطنين في اختيار ممثليهم في المجالس النيابية، أو تعرف تمثيلا سياسيا محكوما تماما من أعلى إلى حد يفرغه من أدنى قيمه.

- تضم الفئة الثانية: النظم السياسية التي تجري فيها انتخابات تعددية دورية، و لكن تتعرض الانتخابات فيها لدرجات مختلفة من تدخل السلطات الحاكمة بحيث تضمن لمؤيديها الأغلبية في المجالس المنتخبة، الأمر الذي يحول تلك المجالس إلى مؤسسات شكلية بدرجات متباينة.

من وجهة نظرنا يمكن إضافة فئة ثالثة تضم النظم السياسية التي تجري فيها انتخابات تعددية مثل حالة لبنان التي تقتضي ما يعرف بالديمقراطية التوافقية. و في حقيقة الأمر أدّى جمود المؤسسات السياسية التقليدية في البلدان العربية سواء أحزاب حاكمة أو معارضة و تمسكها ببنية بدائية ذات طبيعة عشائرية، قبلية و تقليدية إلى شعور

---

[1] حافظ ، أبو سعدة،« الصراعات الكامنة في الشرق الأوسط، الحكم المركزي، الديمقراطية النخبوية أم ديمقراطية الجماهير». المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد(14)، ربيع 2007، ص61.

[2]- مي، العبد الله، الاتصال و الديمقراطية. بيروت: دار النهضة العربية، 2005، ص 283 . 382.

[3]- مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، التقرير الإستراتيجي العربي2000. القاهرة: مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية بالأهرام، 2001، ص 128.

الأجيال الجديدة من المهتمين بالشأن العام، أنه محل استبعاد قصدي و إقصاء متعمد من الأجيال الأسبق خاصة مع تكلس مؤسسات العمل السياسي العربي، و بلوغ أغلب قيادييها سن الشيخوخة دون أن تحقق شيئا يذكر لمواطنيها بسبب قيود النظم السياسية الضاغطة و استسلام الأحزاب لهذه القيود، و يأس الجماهير من إمكانية التعويل على هذه المؤسسات في إحداث التغيير و التحول الديمقراطي[1]. كما انعكس انتشار الفساد في بنية العديد من هياكل الحكم و الإدارة سلبا على حياة المواطنين و دفعهم إلى اليأس من إمكانية حل مشكلاتهم أو الخروج من أزماتهم المستحكمة في ظل النظم السياسية القائمة ومؤسساتها و هو ما دفعهم إلى نشدان الفرج عبر تغيير حقيقي يطول كل أشكال الفساد و يؤسس لمجتمع الشفافية و طهارة اليد و نزاهة المقصد[2].

أما إذا تحدثنا عن مؤسسات المجتمع المدني في الوطن العربي فهي مؤسسات ذات صفات إقطاعية يؤثر فيها المسؤول أو الحاكم و يتعامل معها بمنظور تملكي، الأمر الذي نتج عنه أن أصبحت هذه المؤسسات مجرد أدوات لخدمة مراكز النفوذ بدلا أن تساهم في تماسك المجتمع و تحقيق أهدافه، و في هذا السياق يقول أحد الكتاب العرب:« تمثل الشخصانية الطابع الأكثر تميزًا للعملية السياسية لأنظمة هذه الدول مما يؤدي إلى الاستعاضة عن دور المؤسسات السياسية في العملية السياسية بالدور الذي تلعبه الشخصيات، حيث يتولى القادة أو الرؤساء اتخاذ القرارات السياسية الإستراتيجية أو التكتيكية في غطاء نمط من العلاقات الضيقة، فالشائع في هذه الدول حلول القادة أو الرؤساء محل المؤسسات السياسية »[3]. و بالرغم من تزايد عدد مؤسسات المجتمع المدني و تعدد نشاطها ما زالت تعاني من نقص المهارات التنظيمية، و التوجس من خوض تجربة التجمعات الائتلافية، فضلا عن اقتناع بعضها بأن تمكينها من ممارسة نشاطاتها و قيامها بمهماتها مرهون برضاء السلطات الرسمية عليها مما يجعلها أكثر عرضة للاستجابة لإستقطابات السلطة أو الرضوخ للضغوط التي تمارس عليها.[4] لقد أثرت كثيرا حالة الجمود السياسي التي مرت بها الأمة زمنا طويلا على هويتها و لم نعرف زمنا في التاريخ الحديث و المعاصر تميز بهذا القدر من الجذب السياسي، فطول العهد بالاستبداد أثر تأثيرا مباشرا على إمكانية ظهور تيارات سياسية تعبر عن الآنية، و في هذه الفترة الطويلة من الجمود السياسي كانت الحركات الإسلامية هي المحرك الحقيقي للحياة السياسية خاصة مع تراجع العديد من التيارات الأخرى التي ظلت مؤثرة حتى منتصف السبعينيات من القرن الماضي[5].

في ظل هذا المشهد المثقل بالإحباط تحولت الشعوب العربية إلى جموع تقف ضد تلك المؤسسات الرسمية إن لم نقل ضد الدولة ،إلا أن مظاهر التغيير تختلف من دولة عربية إلى أخرى باختلاف ظروفها الداخلية

---

[1]- احمد بهاء الدين، شعبان، « الحراك السياسي في المنطقة: المظاهر-المبررات-الاتجاهات-الأبعاد-الآفاق »، شؤون عربية، العدد(123)، خريف2005، ص15.

[2] - نفس المرجع، ص15.

[3] - العبد الله، مرجع سابق، ص 389.

[4] سعيد، رفعت، « إرهاصات التغيير في المنطقة العربية ». شؤون عربية، العدد(123)، خريف 2005، ص 10.

[5] رفيق، حبيب، حروب الديمقراطية معارك الإصلاح و الهيمنة. الطبعة الأولى، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2006، ص 66.

و علاقاتا الخارجية لكن يظل الشعور الشعبي في تلك الدول يتراوح بين السخط و عدم الرضا على الحالة التي وصلت إليها الأوضاع العربية، فضلا عن الحراك السياسي و الإجتماعي الذي شهده الشارع العربي، و الذي يعبر عن مطالب اقتصادية و اجتماعية و سياسية للشعوب العربية.

ج – الفجوة بين الخطاب السياسي و الواقع:

كشف الواقع السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي و الثقافي عن وجود فجوة بين ما يذاع في الخطاب السياسي للحكومات العربية، و بين ما تعانيه شعوب المنطقة، فالخطب و التصريحات الرسمية اعتادت تقديم صورة مشرقة جدا عن الانجازات التي تحققت بشأن الديمقراطية و التنمية الاقتصادية ،في حين تقدم البيانات والتصريحات و المقالات التي تتضمنها صحف المعارضة و وسائل الإعلام و الاتصال خاصة محطات التلفزيون العربية التي تبث عن طريق الأقمار الصناعية صورة مشوهة جدا عن الواقع السياسي و الاقتصادي والاجتماعي العربي، فقد ساهمت تلك الفضائيات غير التابعة مباشرة للدول العربية في معالجة أوجه القصور المرتبطة بالإعلام الرسمي الأمر الذي أكسبها مصداقية كبيرة و قدرة عالية على التأثير في الرأي العام العربي[1]. و في المقابل فقد الخطاب العربي الرسمي مصداقيته إلى حد كبير لدى قطاعات عريضة من الشعوب العربية مما أسهم في تغذية عزوفهم عن المشاركة في العمل السياسي، و في هذا الصدد يقول حسنين توفيق ابراهيم: « ففي الوقت الذي يعاني فيه المواطنون أو قطاعات كبيرة من جراء تدني مستوى الأداء و تفاقم المشكلات و تزامنها في مختلف المجالات، نجد أن تصريحات الوزراء و المسئولين تقدم صورة مغايرة تماما لهذا الواقع »[2].

ترتب على غياب علاقة صحية بين الخطاب السياسي للدولة و واقع المجتمع بروز مجموعة من المظاهر السلبية و هي[3]:

- تزايد لجوء الدولة إلى السياسات و الممارسات القمعية لضمان سيطرتا على المجتمع.
- غياب أو تدني مستوى المشاركة السياسية بسبب غلبة الطابع المركزي و الرسمي على العملية السياسية من جهة، و غياب أو ضعف قنوات المشاركة السياسية المؤسسية و الفعالة من جهة ثانية
- لجوء بعض التيارات و الحركات السياسية و الاجتماعية إلى ممارسة بعض أعمال الاحتجاج و العنف السياسي التي تستهدف الدولة و رموزها.

و في سياق آخر أصبح خطاب الإصلاح السياسي عقب أحداث 11 سبتمبر 2001 موضوعا مهما في المناظرات العامة في العالم العربي و خاصة في الدول المعروفة بأنا تحكمها حكومات صديقة للولايات المتحدة الأمريكية و تحديدا في مصر و السعودية و كذلك في قطر , البحرين , عمان و الكويت، و إلى حد أقل في

---

[1] التقرير الاستراتيجي العربي2000، مرجع سابق، ص133

[2] إبراهيم، حسنين توفيق، التحول الديمقراطي و المجتمع المدني في مصر.: مكتبة الشروق الدولية،2006، ص 259 .

[3] - حسنين ، النظم السياسية العربية ، مرجع سابق، ص 60.

الدول التي ترتبط حكوماتها بعلاقات لا تزال سيئة مع الولايات المتحدة الأمريكية مثل سوريا، أو في الدول التي حازت مؤخرا على تقدير و مباركة أمريكا و بريطانيا مثل ليبيا[1].

ثانيا: العوامل الاقتصادية و الاجتماعية

تبنت العديد من النظم السياسية العربية سياسات التثبيت الاقتصادي و التكيف الهيكلي بعد أن واجهت أزمات اقتصادية تمثلت في ركود معدلات النمو الاقتصادي و ارتفاع معدلات التضخم و تفاقم عجز ميزان المدفوعات الخارجية، و تدني الاحتياطات الرسمية من العملة الصعبة و ارتفاع حجم المديونية مما أدى إلى تراجع دور الدولة الريعية و تدني المستوى المعيشي للمواطنين. من هنا نحاول تقصي العلاقة بين الأزمة الاقتصادية و الاجتماعية و عملية التحول الديمقراطي على النحو التالي:

أ – الأزمات الاقتصادية و تراجع دور الدولة الريعية:

تزامنت عملية الانفتاح و التحول الديمقراطي التي شهدتها بعض النظم السياسية العربية في الثمانينيات و التسعينات مع البدء بسياسات الاصلاح الاقتصادي فكان تحرير الأسواق و الخصخصة و الاندماج في السوق العالمية، و نجحت تلك السياسات في إحداث الاستقرار الاقتصادي، لكنها لم تحقق التنمية التي تنشدها كل دولة[2]. لقد نظرت النظم الحاكمة إلى الانفتاح الديمقراطي على أنه نوع من التعويض السياسي للمواطنين لعجزها عن مواجهة الأزمة الاقتصادية.و لتمرير سياسات التثبيت الاقتصادي و التكيف الهيكلي التي لا تحضى بالشعبية و بخاصة خلال مراحلها الأولى لأن آثارها السلبية تصيب بصورة كبيرة الفقراء و محدودي الدخل الذين يشكلون الكتلة السكانية الأكبر في معظم الدول العربية[3].

---

[1] - كامل السيد، الاصلاح السياسي في العالم العربي، مرجع سابق، ص24.

[2] - عندما سئل أحد كبار مستشاري البنك الدولي و هو " مايكل برونو ". هل البنك يملك رؤية واضحة للانتقال من الاستقرار إلى التنمية؟ فقال: في الحقيقة نحن نملك برامج استقرار واضحة و مصممة، و لكن لا نملك رؤية حول كيفية الانتقال الى التنمية، كما أضاف في هذا المجال ما زلنا نعمل في الظلام. تفاصيل أكثر أنظر: أحمد يوسف و آخرون، النظام العربي و آفاق المستقبل. عمان: دار الشروق 2000، ص 92 – 93.

[3] - حسنين، النظم السياسية العربية. مرجع سابق، ص 97.

و في حقيقة الأمر فقد ترسخت ظاهرة الدولة الريعية[1] في بعض أنحاء الوطن العربي في ظل الطفرة النفطية التي امتدت من منتصف السبعينيات و حتى منتصف الثمانينيات، حيث كانت النخب الحاكمة تتلقى العائدات النفطية " الريوع " المتولدة من تسويق النفط في الخارج، و تقوم بتوزيع جزء منه عن طريق برامج الإنفاق العام ملبية جميع حاجات المواطن حتى أن الكاتب " جياكومو لوشياني " وصفها " بدول رصد التخصيصات " مقابل دول الإنتاج، باعتبار أن الأولى تحتاج سياسة مصروفات أكثر مما تحتاج إلى سياسة اقتصادية متكاملة. ويرى " ميكائيل روس " أن هناك تأثير سلبي للنفط في إعاقة الديمقراطية في الدولة النفطية على مستووين هما[2]:

- التأثير المستأجرRenter effect: حيث تساهم الموارد المالية التي توافرت لدى النظم الحاكمة في جعلها أكثر قدرة على شراء الولاء و ضمانه باعتبارها هي القادرة على المنح و المنع، مما أدى على خلق شرائح اجتماعية و اقتصادية ريعية مرتبطة بالحكم و جهاز الدولة، و تقليص مطالب المشاركة السياسية وتكريس الطبيعة التسلطية للدولة.
- التأثير القمعيRepression effect: حيث مكنت العائدات النفطية الضخمة النخب الحاكمة في الدول المعنية من الإنفاق على تحديث الأجهزة الأمنية و العسكرية بغرض تأمين استمرار النظم الحاكمة.

لعبت الطفرة النفطية في السبعينيات و أوائل الثمانينيات دورا كبيرا في تحصين الأنظمة الريعية الخليجية حيث أدت تلك الطفرة إلى غض النظر عن الممارسات القمعية للدولة، فلم يهتم أفراد المجتمعات الخليجية لحقوقهم السياسية و المطالبة بتقييد السلطة و الحد من انفرادها بالشؤون السياسية العامة[3]. تظافرت مجموعة من العوامل منذ منتصف الثمانينيات و أدت إلى تراجع ظاهرة الاقتصاد الريعـي و وضعت الدولة الريعية في أزمة اقتصادية نتيجة انخفاض أسعار البترول للدول العربية البترولية و غير البترولية التي كانت تستفيد من المساعدات و المنح و عائدات العمال من الدول البترولية أو القروض، كما تدنت أسعار المواد الخام الأخرى مثل أسعار الفوسفات لدول مثل الأردن و المغرب، إضافة إلى تأثيرات المناخ و عدم سقوط الأمطار في الدول التي تعتمد على الإنتاج الزراعي و انتشار الفساد الإداري، كل هذه العوامل دفعت النظم السياسية العربية لتبني سياسات التصحيح الاقتصادي مما أدى إلى رفع أسعار المواد الغذائية و ارتفاع نسبة البطالة في ظل الزيادة السكانية وتراجع التنمية الاقتصادية، و انخفاض قيمة العملة النقدية بسبب سياسة الخصخصة في كثير من الدول العربية[4].

---

[1] ـ الدولة الريعية: هي التي تعتمد على مصادر خارجية في الحصول على نسبة يعتد بها من إيراداتها تتجاوز 40% من إجمالي الإيرادات، و قد برزت ظاهرة الدولة الريعية بشكل جلي في الدول العربية النفطية و خاصة في منطقة الخليج العربي.

[2] ـ حسنين، النظم السياسية العربية. نفس المرجع ، ص 210.

[3] ـ عبد النور، بن عنتر، « إشكالية الإستعصاء الديمقراطي في الوطن العربي ». المستقبل العربي، العدد (273)، نوفمبر 2001، ص78.

[4] ـ حمدي، مرجع سابق، ص 181.

جاءت حرب الخليج الثانية على إثر احتلال العراق للكويت سنة 1990 لتحدث زيادة كبيرة في الأعباء و الضغوط المالية الملقاة على عاتق دول مجلس التعاون الخليجي نظرا لما تحملته هذه الدول من فاتورة الحرب من ناحية و حدوث زيادة كبيرة في إنفاقها على التسليح و شؤون الأمن و الدفاع من ناحية أخرى، وقد كشفت تلك الكارثة عن هشاشة الدولة الريعية في الخليج و شكلت تحديات جدية لها، ففي الوقت الذي تراجعت فيه العائدات المالية للدولة تزايدت أعباؤها و التزاماتا تبنت الدول الريعية مسالك عديدة للتعامل مع تلك التحديات منها تقليص الإنفاق العام و فرض ضرائب على بعض السلع و الخدمات و اللجوء إلى القروض و تبني برامج الخصخصة[1].

في هذا النطاق أكدت عدة دراسات على إناء هيمنة الدولة على الاقتصاد من خلال سياسات التحرير الاقتصادي و تخصيص القطاع العام من شأنا تدعيم عملية التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية باعتبار أن هذا التوجه الاقتصادي يؤدي إلى خلق قوى اقتصادية و اجتماعية مستقلة عن الدولة و بعيدة عن هيمنتها الاقتصادية ما يسهم في تقوية المتمع المدني الذي يشكل ركيزة أساسية للتحول الديمقراطي[2].

ارتبطت شرعية النظم العربية في الدولة الريعية أو شبه الريعية بمدى ما يتمتع به المواطن من توزيع للريع أي أن الشرعية السياسية يتم شراؤها بالمنح و العطايا الاقتصادية و يشير في هذا الصدد "كيرك فان دي فال" إلى خطورة الاعتماد على الشرعية السياسية من خلال المساومة بتوزيع الريع حيث يقول:« إن العائدات الضخمة المتمعة للحكومة في دولة الريع هو سيف ذو حدين يتيح للحكومة المحلية أن تتصدق بالعوائد دون اعتبار للتمثيل النيابي على أساس المبدأ المقلوب أن لا تمثيل دون ضريبة »[3]. و يخطئ من يتصور أن النظم السياسية العربية لم تحقق الاستقرار السياسي، فرغم أحداث العنف و الاغتيالات التي شهدتا استطاعت تحقيق مستوى عال من الاستقرار السياسي نتيجة إتقان النخب العربية الحاكمة أساليب و تقنيات السيطرة السياسية و التي تراوحت بين الاحتواء باستخدام الموارد المالية التي أتاحتها الطبيعة الريعية المهيمنة على اقتصاديات المنطقة، و الإخضاع باستخدام أجهزة القمع التي جرى الاهتمام ببنائها و تطويرها[4] .و في سياق آخر شجعت الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية السيئة في كثير من الدول العربية على مساومة سوء الأوضاع الاقتصادية للحصول على الشرعية السياسية من خلال التلويح بالديمقراطية ،و الدليل على ذلك ارتباط عمليات الانفتاح والتحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية بالأزمات الاقتصادية و مع تطبيق سياسات التثبيت الاقتصادي و التكيف الهيكلي, و أحيانا متزامنة مع مجموعة من الأحداث المعبرة عن سخط الشارع و رفضه للأوضاع الناتجة عن تلك السياسات كارتفاع أسعار المواد الغذائية و تسريح العمال. و في ظل هذه الأوضاع يكون أمام الحكومات خيارين:

---

[1]- حسنين، النظم السياسية العربية، مرجع سابق، ص 211.
[2] - نفس المرجع، ص 207 – 208.
[3] - حمدي، مرجع سابق،ص 184.
[4]- التقرير الاستراتيجي العربي2004-2005، مرجع سابق، ص282.

- إما التراجع عن خطوات الإصلاح الهيكلي التي باشرتها الحكومات.
- إما الانفتاح نحو الديمقراطية على أمل امتصاص نقمة الجماهير على الأوضاع السائدة.

تجدر الإشارة أن العديد من النظم العربية شهدت أحداثا أو ما يعرف "بانتفاضات الخبز" في مصر جانفي1977 و المغرب سنة1981- 1984 - 1990، في تونس أحداث قفصة 1980 و جانفي 1984 التي أدت إلى التعددية الحزبية سنة 1988 و انتفاضة السودان 1985و سقوط النظام العسكري لجعفر نميري و مجيء حكومة مدنية. وأحداث أكتوبر 1988 في الجزائر التي أدت إلى التعددية الحزبية, كما أدت أحداث أفريل 1989 في جنوب الأردن إلى خيار التعددية السياسية و عودة الحياة البرلمانية[1]. و في إطار تقييمنا لتلك الأحداث يمكن القول أنا لم تقع بتوجيه من المعارضة الإسلامية و لم تكن تلك المعارضة ذات اليد الطولى فيها، كما أن الحساسية البالغة إن لم نقل الخوف الصريح لدى الأنظمة المعنية اتجاه القلاقل في ما يسمى عادة بالشارع، قد ساعد على تفسير السبب وراء عدم اقتصار رد الفعل الذي أبدته تلك الأنظمة على القمع وحده إذ أنه شمل تنازلات مهمة في المجال الاقتصادي ،الاجتماعي و السياسي فلغرض إعادة الهدوء و السلم الاجتماعي و الوحدة الوطنية أعلنت الحكومات العربية عن تعديلات في برنامج التكييف البنيوي، الذي أوصت به المؤسسات المالية الدولية وقررت تلك الحكومات في الوقت ذاته توسيع عملية التحرك نحو الديمقراطية و هي العملية التي كانت قد بدأت من قبل في مصر سنة 1976، وفي تونس سنة 1981، و في الأردن سنة1984[2].

اتجهت العديد من النظم السياسية العربية نحو خيار التحول الديمقراطي في محاولة منها لاستعادة شرعيتها أو تجديدها، و بالتالي تضمن استقرارها و استمرار وجودها في الحكم يساندها في ذلك قروض و مساعدات غربية ضمن و خارج برامج الاصلاح الاقتصادي بما يعنيه من استمرار في سداد ديون الدول الغربية و فتح أسواق الدول العربية أمام تجارة الدول الغربية، إلا أن تلك السياسات الاقتصادية التي انتهجتها النظم العربية كانت لها انعكاسات على الأوضاع الاجتماعية و هو ما نتناوله في النقطة الموالية.

ب – التغييرات الاجتماعية و التحول الديمقراطي:

دفعت التحولات الاجتماعية في الأقطار العربية خلال ثمانينيات و تسعينيات القرن الماضي نحو التحول الديمقراطي حيث طرأ تغيير على الهيكل الطبقي بنشوء طبقة متوسطة تعيش في المدن بدأت تؤدي دورا متزايدا على الساحتين الاجتماعية و السياسية على الرغم من حجمها المحدود و ينحدر أعضاء هذه الطبقة من كبار التجار و أعيان الأرياف، و تميزت هذه الطبقة بحصولها على قدر من التعليم و نظرة عصرية إلى الأمور،لكن مع ضعف التحالف السياسي و الاجتماعي الذي كان قائما بين الطبقة الوسطى و الطبقات الأدنى عمال وفلاحون

---

[1] - حمدي، مرجع سابق، ص 185.

[2] - سلامة، غسان و آخرون، ديمقراطية من دون ديمقراطيين، سياسات الانفتاح في العالم العربي والإسلامي. الطبعة الثانية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2000، ص 252.

و زيادة الارتباط و التورط في دائرة الاقتصاد العالمي ،بدأت مرحلة جديدة مع سياسة الانفتاح منذ السبعينيات، شهد المجتمع العربي خلالها عدة تبدلات تميزت بما يلي[1]:

- تحول بعض عناصر الطبقة الوسطى الحاكمة إلى طبقة عليا جديدة تمتلك إلى جانب النفوذ السياسي العديد من المزايا الاقتصادية و المراكز الاجتماعية.

- زيادة الفجوة بين الطبقات العليا و الوسطى و الدنيا مع تدهور أوضاع الطبقة الأخيرة إلى أدنى مستوى.

- ازدياد الارتباط بالاستثمارات الأجنبية و الانسياق وراء سياسات الدول الرأسمالية الكبرى و الشركات متعددة الجنسيات.

- انتشار الفساد الاقتصادي و السياسي بين كبار العاملين في جهاز الدولة بما في ذلك العمولات و الرشاوى، وسرقة المال العام مع تعذر تتبع العناصر المفسدة لتمتعها بحماية أصحاب النفوذ.

و لعل تفسير تلك المظاهر يرجع أساسا إلى ابتعاد النظم السياسية العربية عن نموذج الحكم الصالح، و ضعف مؤسسات الحكم، و تفكك علاقات الضبط التي يتعين أن تقوم بينها و صعود مؤسسات القهر المنظم، و غياب المساءلة الفعالة، و بخاصة بواسطة الناس مباشرة[2].

برزت في بعض الأقطار العربية الطبقة الوسطى ممثلة في العمال و المثقفين و التجار و مختلف الشرائح متوسطة الدخل في المجتمع، و الذين أصبحوا يطالبون بحقوقهم السياسية و يؤكدون على دورهم السياسي، حيث نشطت النقابات العمالية في المغرب و كان لها دورا بارزا في الحياة السياسية من خلال قيامها بالإضرابات و الاحتجاجات على الأوضاع الاقتصادية و السياسية، و كثر الاعتصام في تونس و السودان وحتى في الدول البترولية التي واجهت أزمات مالية، أصبحت الآن تواجه البطالة عند مواطنيها،و إزاء هذه الأوضاع أخذت النظم السياسية العربية بالانفتاح و التحول الديمقراطي على أمل امتصاص نقمة الشارع[3].ويشير "برهان غليون "إلى ما يقترب من هذا الرأي حينما يذكر: «أن الأنظمة العربية شأننا شأن أنظمة العالم الثالث جميعا في هذه الحقبة تتعرض لنوعين من الضغط القوي ضغط سياسات صندوق النقد الدولي و ما يتطلبه من ضرورة تقليص النفقات وضبط الميزانيات، و ضغط الشارع الذي يئن تحت وطأة الأزمة الاقتصادية الطاحنة التي خلفها إخفاق السياسة التقليدية و بين الإصلاح الاقتصادي و الاجتماعي لا يزال الاتجاه السائد حتى اليوم هو نحو تحميل الطبقات الشعبية القسط الرئيسي إن لم يكن الكامل للأزمة الراهنة»[4].

في سياق آخر واجهت الدول النفطية و خاصة في الخليج العربي ظهور طبقة جديدة استفادت من قربها من الأنظمة القبلية و استطاعت أن تستقل ماليا من خلال الثروة الكبيرة، مما جعلها تطالب بالمشاركة

---

[1] - فؤاد عبد الله، مرجع سابق، ص 98 – 99.

[2]- نادر، فرجاني، « الحكم الصالح: رفعة العرب في صلاح الحكم في البلدان العربية ». المستقبل العربي، العدد(256)، جوان 2000، ص16.

[3] حمدي، مرجع سابق، ص190.

[4] غليون، حقوق الإنسان العربي، مرجع سابق، ص 23.

السياسية بعد أن كانت تعتمد على مكرومات و عطايا النخب الحاكمة في العقود السابقة مثلما يحدث في الكويت، السعودية، قطر، سلطنة عمان، البحرين و الإمارات العربية[1].

تعددت العوامل الاجتماعية التي ساهمت في دفع عملية التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية و يمكن إجمالها فيما يلي:

- انتشار الظاهرة الحضرية و توسعها مع ازدياد عدد السكان في الوطن العربي بسبب النمو السكاني المرتفع، والهجرة من الريف إلى المدينة أوجد واقعا جديدا خفف الانتماءات القبلية أو العائلية، و دفع الشرائح المهاجرة إلى الحضر أن تنخرط في العمل السياسي كما هو الحال في دول المغرب العربي و مصر و السودان و سوريا ولبنان.

- ساهمت الحركة النسائية في التحول الديمقراطي في العديد من الأقطار العربية من خلال دور التجمعات والمنظمات النسائية و منظمات حقوق الإنسان في المشاركة في الحياة السياسية و البرلمانية مثل دخولها البرلمان في الأردن سنة 1993، و في المغرب سنة 1993، أما في تونس، الجزائر, السودان, سلطنة عمان و قطر شاركت المرأة لأول مرة في الانتخابات البلدية اقتراعا و ترشيحا سنة 1999.

- دفع ازدياد نسبة التعليم و خاصة الجامعي في الدولة القطرية العربية، و الدراسة في الجامعات الأجنبية إلى المطالبة بالمشاركة السياسية من خلال التأثير الثقافي في الأنظمة الديمقراطية للبلدان التي درسوا فيها، خاصة ان بعض النخب العربية درست في أوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية.

- دفع الحراك الاجتماعي النظم السياسية العربية إلى تبني الخيار الديمقراطي بعدما عجزت عن توفير بدائل أخرى تؤدي إلى تحقيق الاستقرار السياسي.

و بالمنطق نفسه تشير التطورات التي وقعت في العشرين سنة الاخيرة من القرن الماضي أن خمسة تحولات كان لها الأثر البالغ في اهتزاز بنية النظم السياسية العربية، و يمكن إجمالها فيما يلي[2]:

1-هناك عملية إحلال و تجديد في قمة هرم السلطة السياسية لأسباب طبيعية بيولوجية ناتجة عن موت القادة التاريخيين و حل محلهم قيادات أكثر شبابا نسبيا في الأردن و المغرب و سوريا و قطر و البحرين.

2-لم يعد الاعتماد على النفط وحده كافيا لشراء الشرعية السياسية في الدول النفطية، حيث تراجعت أسعار النفط في الثمانينيات و التسعينيات، ثم ارتفاعها في السنوات الأخيرة من هذا القرن مما يجعل تلك النظم تحت رحمة متغيرات ليست تحت سيطرتا.

3- بدأ التباين بين الحركات الإسلامية المتطرفة و الحركات الإسلامية المعتدلة يزداد بوضوح بفضل جهود المعتدلة منها من أجل مصالحة تاريخية مع مؤسسات النظام الديمقراطي و بعض قيمه.

---

1 حمدي، مرجع سابق ص191.

2- معتز بالله، عبد الفتاح، « الديمقراطية العربية بين محددات الداخل و ضغوطات الخارج ». المستقبل العربي، العدد(326)، أفريل2006، ص 20-21.

4- اتساع الفضاء العام غير الحكومي بسبب ما وفرته تكنولوجيا الاتصالات من سهولة في نقل المعلومات والأفكار بسرعة فائقة.

5- تراجع الإيديولوجية القومية العربية في صيغتها التقليدية التي كانت تعلي من قضية الوحدة على حساب قضية الديمقراطية.

من هذا المنطلق تتطلب عملية التحول الديمقراطي أن تشرع النخبة الحاكمة و المعارضة في ربط عملية الإصلاح الاجتماعي بالمشاركة السياسية لأن انتفاء تلك الحلقة يعني بتر الإصلاحات مما يؤدي من جديد إلى الا اعات الاجتماعية التي قد تأخذ شكل التمرّدات الدينية أو الانتفاضات الدموية ،و يزيد استمرار الأزمة الاقتصادية والاجتماعية من تهميش الفئات الشعبية و تدمير حسها الوطني و السياسي حيث يقول في هذا الصدد برهان غليون: « إن غياب المشاركة السياسية و الحوارية يدفع بالنخب المستبعدة إلى المراهنة المتزايدة على الجماهير المتحولة ببساطة إلى كتل يسهل التلاعب با و استخدامها في مشاريع الثورات الخاصة حتى تفرض نفسها و قد يبدو هذا الاحتمال بعيدا اليوم بسبب الآمال التي أعطاها الحديث العالمي و الإقليمي عن الديمقراطية و الوعود التي ارتبطت في أذهان الناس بإمكانية التغيير السلمي للأوضاع»[1].

من وجهة نظرنا بإمكان القوى السياسية- الاجتماعية المعارضة المعادية للنظم السياسية الحاكمة في الوطن العربي أن توظف تدهور الأوضاع الاجتماعية للمواطنين من جهة و الاحتقان السياسي و فقدان النظم لشرعيتها من جهة ثانية في تفجير الأوضاع في المنطقة كتعبير عن اليأس من إمكانية التغيير السلمي و الوصول إلى السلطة بالطرق الديمقراطية.

---

[1] - غليون، حول الخيار الديمقراطي دراسة نقدية. مرجع سابق، ص143.

المبحث الثاني

الدوافع الخارجية للتحول الديمقراطي

تلاحقت تطورات النظام الدولي الحالي بخطى حثيثة استوجبت على النظم السياسية العربية ضرورة مواكبتها و استيعاب آلياتا, و لا جدال أن تلك التطورات تؤثر و ستؤثر بشكل متزايد على تلك النظم و من الطبيعي أن درجة التأثير هذه سلبا أو إيجابا سوف تتوقف على رد الفعل العربي إزاءها، و الأهم مدى قدرة النظم العربية على إعادة تشكيل نفسها حتى يمكنها التعامل الإيجابي مع مجمل التحولات لأنا تطرح فرصا ينبغي الاستفادة منها، و مخاطر مطلوب الاتفاق حولها و العمل على تجنبها و مواجهتها.

أصبحت الديمقراطية تشكل قضية محورية في ظل النظام الدولي الحالي خاصة مع انبراء الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى مع زوال الثنائية القطبية على إثر تفكك المنظومة الاشتراكية بقيادة الإتحاد السوفياتي السابق، و لعل أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001 زادت من اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بنشر الديمقراطية في الوطن العربي على اعتبار أن تلك الهجمات ناتجة في اعتقادها عن غياب الديمقراطية في النظم العربية و بالتالي أصبح نشر القيم الرأسمالية و على رأسها الحرية و الديمقراطية و حقوق

الإنسان أحد أولويات السياسة الخارجية الأمريكية و جزء من الإستراتيجية الكبرى في محاربة ما وصفته بالإرهاب.

يشهد العالم منذ بداية القرن العشرين إلى نهايته تزايدا مطردا في درجة تأثير العامل الخارجي على الداخلي. و في إطار هذا التأثير يشهد العالم حاليا اختراقا كثيفا من الخارجي تآكلت فيه و تهاوت الحدود بينه و بين الداخلي و لم يعد هذا الاختراق قاصرا على المستوى السياسي بل تعداه إلى المستوى الاقتصادي والاجتماعي، فقد برز دور الهيئات الدولية المانحة ممثلة في صندوق النقد الدولي و البنك العالمي و التي تربط مساعداتها المالية والفنية بالإصلاح و الانفتاح الديمقراطي و منعها عن النظم التي تنتهك فيها حقوق الإنسان وتمنع مواطنيها من ممارسة حقوقهم السياسية، وقد دأبت الدول الرأسمالية التي تمسك بزمام المعونة الاقتصادية إلى إعادة تشكيل المجتمعات على النحو الذي تراه محققا لمصالحها، و بهذا المعنى ظهر مفهوم المساعدة المشروطة، أي ربط تلك المساعدات بإجراء تحولات كيفية باتجاه الديمقراطية.

يعالج هذا المبحث ضغوطات البيئة الخارجية على النظم السياسية العربية على النحو التالي:

أولا: الضغوطات السياسية الدولية.

ثانيا: الضغوطات الاقتصادية الدولية.

أولا: الضغوطات السياسية الدولية

رغم تداخل و تفاعل المتغيرات الداخلية و الخارجية في دفع التحول الديمقراطي إلا أن ضغط المتغيرات الدولية كان أكثر فعالية في بعض الأحيان من العوامل الداخلية، و تتضح أهمية البعد الخارجي من جهة في اهتمام الدول الكبرى و تحديدا الولايات المتحدة الأمريكية و دول الإتحاد الأوروبي، و من جهة ثانية في ضغوطات المؤسسات المالية مثل صندوق النقد الدولي و البنك العالمي من خلال المساعدات و المنح الدولية.

من هنا يتضح تأثير القوى الدولية التي ترتبط مصالحها بالوطن العربي، حتى أنها تساهم في هندسة التحولات السياسية داخل النظم السياسية العربية، و من بين العوامل الخارجية ذات التأثير في هذا المجال نذكر ما يلي:

أ – انتهاء الحرب الباردة و تفكك الإتحاد السوفياتي السابق:

إن انهيار نظام الحزب الواحد في الاتحاد السوفياتي السابق و بقية بلدان شرق أوروبا و اتجاه هذه الدول نحو تبني أشكال من الديمقراطية الليبرالية و اقتصاد السوق قد افقد نظام الحزب الواحد شرعيته الإيديولوجية والسياسية في العديد من البلدان العربية التي كانت تأخذ بهذا النظام اقتداء بتجربة الإتحاد السوفياتي، و مع انهيار

هذه التجربة في دول الأصل فقدت مبرر استمرارها في الدول الأخرى[1]. أدى انفكاك الكتلة السوفياتية وتخلص روسيا و دول أوروبا الشرقية من نظام الحزب الواحد و الأنساق السياسية المغلقة و دخولها في مسلسل الديمقراطية إلى أن تتحرر من عائقين كبيرين هما[2]:

يتمثل الأول في النموذج السوفييتي الذي كان يطمح إلى تحقيق تنمية سريعة و شاملة لصالح أوسع الجماهير الشعبية، و بانهياره في عقر داره انهارت كل الآمال التي كان يعلقها عليه الكثير من الزعماء و الأحزاب في عدد من الأقطار العربية, و بالتالي سقطت الأطروحات التي كانت تستبعد أو تؤجل الديمقراطية السياسية باسم تحقيق الديمقراطية الاجتماعية و التنمية الشاملة، أما العائق الثاني فهو انسحاب الاتحاد السوفياتي من مركز القطب المنافس للغرب مما جعل الديمقراطية في الوطن العربي تتضرر من جهة من اقتدائها بالنموذج السوفياتي في الحكم و التسيير، و من جهة ثانية من تدخل الغرب بصورة متواصلة ضد الإرادة الشعبية و بالتالي ضد الديمقراطية في الأقطار التي كان يستتبعها أو يطمح إلى استتباعها في ظل نظام الحرب الباردة الذي كان سائدا منذ الحرب العالمية الثانية.

لقد أصبح النظام الدولي الذي كان قائما على الثنائية القطبية يميل لأن يكون عالما لقطب واحد هو القطب الرأسمالي العالمي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، و في هذا السياق يقول " شاك " و " بيشر " في بحثهما المشترك: « لقد اتسمت نهاية القرن العشرين بتلك القوة غير العادية لأمريكا في النظام الدولي، وأصبحت كفة الولايات المتحدة الأكثر ثقلا في المجالات الأساسية للقوة الاقتصادية و العسكرية والسياسية...إننا نمتلك اليوم أقوى الأنظمة الاقتصادية و أكثرها ديناميكية، و أكثر الآلات العسكرية رهبة وتطورا و رأيا عاما متماسكا بشكل مذهل في دعمه لخيارات حكومته، فيما يتعلق بدور أمريكا في العالم»[3].

منذ تولي "غورباتشوف" السلطة عام 1985 بدأ الاتحاد السوفياتي إدراك حجمه الحقيقي رغم تكافؤه العسكري مع الولايات المتحدة فإنه فقد الجولة العالمية على صعيد النفوذ السياسي و الاقتصادي و الأخلاقي والمذهبي، و ترك أوروبا الشرقية بكلها تنهار الدولة بعد الأخرى و تتخلى عن الماركسية و الاشتراكية و تسعى لإدماج نفسها في النظام الرأسمالي العالمي نفسه من خلال الرغبة في الانخراط في الجماعة الأوروبية أو حتى الوحدة الكاملة معه كما هو الحال بين ألمانيا الشرقية و الغربية[4].

---

[1] توفيق إبراهيم، حسنين، « العوامل الخارجية و تأثيرها في التطور الديمقراطي في الوطن العربي ».المستقبل العربي، العدد(349)، مارس2008، ص21.

[2] محمد عابد، الجابري، الديمقراطية و حقوق الإنسان. الطبعة الثانية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص 90-91.

[3] -هالة، سعودي و عبد العزيز حمودة، العلاقات الثقافية العربية-الأمريكية-نظرة مستقبلية. القاهرة: مركز الدراسات الأمريكية بجامعة القاهرة، أكتوبر2002، ص 14.

[4] - سعيد،عبد المنعم،« العرب والنظام العالمي الجديد والخيارات المطروحة . كراسة استراتيجية ،العدد (03) ماي 1991، ص08 .

لقد برزت أوروبا الغربية في أعين شعوب أوروبا الشرقية كنموذج يحتذا به من حيث قدرته على تحقيق ظروف أفضل للتنمية الاقتصادية في ظل مناخ من الحرية السياسية الكاملة، كما توافرت لدول أوروبا الشرقية معظم الشروط اللازمة للثورة من أجل الديمقراطية، فرغم طابعها الاستبدادي نجحت في حل القضية الاجتماعية و قطعت شوطا في مجال التعليم و الخدمات الصحية و الثقافية عندها أصبح المطلب الديمقراطي ملحا مع تفشي ظاهرة الفساد و إساءة استخدام السلطة و مظاهر القمع السياسي و بروز فجوة واسعة بين الأطروحات النظرية و الواقع الفعلي[1].

وفي هذا الإطار يمكن فهم مأزق الغورباتشوفية التي تعني إصلاح النظام بغية تقويته دون المساس بالمنطلقات الفلسفية و بالإطار الدستوري للدولة حيث رفعت "الغورباتشوفية "شعار"البريسترويكا" أو إعادة هيكلة النظام لتجديده، و رفعت معه شعار" الغلاسنوست" التدرجية والمقيدة , في حين فقد المركز في الإمبراطورية شرعيته الإيديولوجية، و لم يعد يملك الإمكانات الضرورية لمقاومة ضغوط الداخل و الخارج لحماية الإمبراطورية حيث انفجرت حركة التغيير في الاتحاد السوفياتي السابق بروافدها الليبرالية و الأصلية من إثنية و دينية و قومية و بتياراتا الشعبوية و النخبوية[2].يدل حجم حركة الاحتجاج و المدى الذي بلغته على أن إصلاحات "غورباتشوف" لم تخلق هذه المعطيات و إنما سرعت من إنضاجها، و ساهمت في إجراء التحول وتفكك الاتحاد السوفياتي إيذانا بنهاية الثنائية القطبية و ميلاد النظام الدولي الجديد.

على صعيد آخر أثار مفهوم النظام العالمي الجديد جدلا واسع النطاق فيما يتعلق بمختلف دلالات هذا المفهوم الذي يشير في شقه البنيوي عند البعض إلى تغير هرم القوة و القواعد التي تحكم مختلف الوحدات الدولية، في حين رأى البعض أننا بصدد نظام أحادي القطبية حل محل النظام الثنائي وتحددت معالمه الأساسية بشكل قاطع، و رأى البعض الآخر بأننا بصدد نظام يمكن وصفه بنظام ثلاثي الأقطاب القارية Tricontinental system يقوم على كل من الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان و الجماعة الأوروبية و هو نظام ما زال في مرحلة البناء بمعنى أنه نظام انتقالي لم تتحدد أبعاده بشكل نائي.و ذهب البعض على القول أننا لسنا إزاء نظام جديد بالمعنى الحقيقي للكلمة و إنما يشهد النظام الحالي مجرد ترتيبات انتقالية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة[3].

و في الحقيقة تدفع التطورات التي ارتبطت بوظائف النظام إلى التأكيد أننا إزاء نظام عالمي جديد حيث يشهد العالم تحولات بنيوية و قيمية ناتجة عن تراجع الاشتراكية و اختفاء العالم الثاني و بروز الليبرالية الاقتصادية و اقتصاد السوق كنموذج اقتصادي فعال و الديمقراطية كنظام سياسي ناجح، كما يشهد العالم صعود قوى دولية مثل الصين .

---

[1]- نيفين، عبد المنعم مسعد و آخرون ، التحولات الديمقراطية في الوطن العربي أعمال الندوة المصرية الفرنسية. القاهرة: ب.د.ن ، أكتوبر 1990، ص 48.

[2] - يوسف،ناصيف حتي،وآخرون، العرب و تحديات النظام العالمي. بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،1999، ص159.

[3] هدى، ميتكيس، « النظام الدولي الجديد و الواقع العربي ». شؤون عربية، العدد(88)، ديسمبر1996، ص30.

ب – الولايات المتحدة الأمريكية و التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية:

يعتبر النظام العربي من أكثر الأنظمة الإقليمية عرضة للتأثر بالتحولات الحاصلة على الصعيدين البنيوي والقيمي بعد انتهاء الحرب الباردة، نظرا لموقعه الجيو-استراتيجي بين عالمين يعيشان عملية إعادة البناء هما أوروبا و التركة السوفياتية من جهة ،و جاذبيته الجيو-اقتصادية من جهة ثانية[1]. من هنا يبرز الاهتمام الأمريكي بالمنطقة العربية و الذي يمكن تناوله في محورين رئيسيين قبل و بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 كما يلي:

1- طبيعة الدور الأمريكي بشأن نشر الديمقراطية قبل أحداث 11 سبتمبر2001 :

رغم تزايد اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بقضية الديمقراطية على الصعيد العالمي بعد الحرب الباردة، ودورها ملموس في تدعيم هذه العملية بأشكال مختلفة و درجات متفاوتة في العديد من دول آسيا و أمريكا اللاتينية و غيرها، إلا أن معظم الدراسات التي تناولت هذه القضية بالنسبة للنظم السياسية العربية قبل أحداث سبتمبر 2001 خلصت إلى نتيجة أساسية مفادها أن الديمقراطية لم تكن ضمن أولويات السياسة الأمريكية في المنطقة العربية، و هو ما يجسد التناقض الواضح بين مبادئ و شعارات الديمقراطية التي ترفعها الولايات المتحدة الأمريكية ومصالحها في المنطقة[2]. ووفقا للاستطلاع الذي أجراه " مجلس شيكاغو " للعلاقات الدولية عام 1999 فإن القضايا الأكثر اهتماما لدى قادة الرأي و نخبة الحكومة الأمريكية هي: « انتشار الأسلحة غير التقليدية و تهريب المخدرات للولايات المتحدة و حماية فرص العمل للأمريكيين في الخارج »[3]،و ليس وجود أنظمة غير ديمقراطية في أي من دول العالم، و قد أضيف إليها بعد أحداث سبتمبر 2001 ما تصفه الولايات المتحدة بمكافحة الإرهاب. و في حال وجود توجهات أمريكية لدعم الظاهرة الديمقراطية في المنطقة العربية فإن ذلك يرتبط بصورة أساسية بإعادة تشكيل النخب السياسية بهدف إفساح المجال لتوثيق الارتباط بين الاقتصاد و السياسة بالصورة التي تدعم العلاقات مع الولايات المتحدة، و يدخل في هذا السياق الحرص على نشر قيم و ثقافات تتفق مع التوجهات و المشاريع الأمريكية مثل الحرص على ربط اقتصاد الدولة بالنظام الرأسمالي العالمي[4].

تزايد الاهتمام الأمريكي بقضية الديمقراطية منذ عام 1977 حيث تبلورت الدعوة الخاصة بربط قانون المؤسسات المالية بحقوق الإنسان و الديمقراطية حيث صدر أول تقرير سنوي عن وزارة الخارجية الأمريكية

---

[1] ناصيف حتي، مرجع سابق، ص 158.

[2] حسنين، النظم السياسية العربية، مرجع سابق، ص 131.

[3] وليد، عبد الحي، «علاقة السياسة الخارجية الأمريكية بالتحولات الديمقراطية في الوطن العربي». المستقبل العربي، العدد (267)، ماي 2001، ص 60.

[4]- عبد الحي ، نفس المرجع، ص 60.

بخصوص حقوق الإنسان في ذلك العام، كما تزايدت المناقشات في الكونغرس الأمريكي حول الموضوع ذاته، و في نفس السياق يمكن تقسيم مراحل الاهتمام الأمريكي بالديمقراطية إلى أربعة مراحل هي[1]:

- المرحلة الأولى احتلت الديمقراطية مكانة ثانوية في السياسة الخارجية الأمريكية لانشغالها بحرب فيتنام.
- مرحلة الرئيس "كارتر" ثم "ريغن" حيث نقل هدا الأخير الديمقراطية نقلة نوعية من خلال التركيز على نقد النظام السياسي ككل بدلا من التركيز على حالات انتهاك محددة للديمقراطية أو لحقوق الإنسان.
- مرحلة إنشاء الصندوق القومي سنة 1983، و الذي يسعى لدعم التوجهات الديمقراطية في الدول الشيوعية و غير الشيوعية.
- مرحلة استغلال نتائج انيار المنظومة الاشتراكية و تغطي فترة الرئيس كلينتون و لعل أبرز ما فيها يتمثل في ما عرف بـ " ABC List " و هي مصفوفة قام بوضعها ثلاث أشخاص هم وزير الدفاع السابق "وليام بيري" و مساعداه "آشتون كارتر" و "غراهام أليسون" و تضم هذه المصفوفة ثلاث خانات:

A : US Survival: تضم روسيا و الصين الصاعدة.

B : US Interests: تضم كوريا الشمالية و العراق و إيران.

C : Indirectly Affected Securityand Interests: تضم رواندا و هايتي و الصومال و البوسنة.

و في تعليقه على القائمة C يرى "جوزيف نيسي" أنا الأسهل لنقل البعد الإنساني في السلوك الأمريكي و هو هدف استراتيجي يرمي إلى توظيف القبول الدولي للتدخل الإنساني في المشكلات الصغرى لقبول التدخلات الكبرى مثل الحالة B . و قد تحدث الرئيس كلينتون في 27 سبتمبر عام 1993 عن مبدأ مهم سماه التوسع الديمقراطي Democratic Enlargement [2] و ترتكز تلك الإستراتيجية على التدخل بقوة في الخارج لأجل فتح أسواق خارجية.

من أبرز الهيئات الأمريكية العاملة في الوطن العربي والمهتمة بقضايا الديمقراطية نجد "المعهد الدولي الجمهوري I R I" المرتبط بقوة بالحزب الجمهوري مهمته إنجاز تقارير عن تطور و سرعة التحول الديمقراطي في الوطن العربي، و تمويل مراكز عربية تنشر مثل تلك الثقافة، و عقد الندوات لتدريب أحزاب المعارضة المقبولة على تنظيم الحملات الانتخابية و الدعاية، أما الأموال المقدمة إلى المراكز العربية فتوزع من خلال لجنة أمريكية تحصل على التمويل من خلال الصندوق القومي الديمقراطي[3].

---

[1]- العبد الله، مرجع سابق، ص 401-402.

[2]- تم في فترة الرئيس "بيل كلينتون" تعيين مساعد خاص للديمقراطية في مجلس الأمن القومي الأمريكي مهمته التنسيق بين السياستين الخارجية و الأمنية، و قد ترتب على مبدأ التوسع الديمقراطي ظهور ثلاث وثائق تحت اسم إستراتيجية الأمن = = القومي للتدخل و التوسع: الأولى في جويلية 1994، و الثانية فيفري 1995 و الثالثة فيفري 1996. أنظر مي، العبد الله، مرجع سابق، ص 403.

[3] العبد الله، المرجع السابق ، ص 397.

إذا كانت النتائج الأولى للتحول العالمي انعكست في صورة تحولات ديمقراطية في العالم الشيوعي السابق لا يعني ذلك بالضرورة أن جميع المناطق سوق تعيش وضعية مماثلة، حيث أن الغرب الديمقراطي شجع وسوف يشجع الديمقراطية في الأقطار التي لا تخضع لسيطرته، و من أجل انتزاعها من نفوذ القوى الأخرى المنافسة أو المناوئة، لكنه لن يشجع على التحول الديمقراطي في المناطق التي تخضع لنفوذه و سيطرته.و بإسقاط المسألة على المنطقة العربية نلاحظ خضوع النظام العالمي الجديد حتى الآن و لفترة غير منظورة للتحالف الغربي الذي تبلور كما لم يحصل من قبل بمناسبة حرب الخليج الثانية[1]. حيث تشير الدراسات بأن للولايات المتحدة الأمريكية سجلا طويلا في إيجاد نظم تسلطية استبدادية في المنطقة العربية و تمكينها من الاستمرار ما دامت تتفق مع مصالحها و للتدليل على ما نقول نورد ما قاله بعد 50 سنة "جيمس شليسينكر" وزير الدفاع الأمريكي و مدير وكالة المخابرات المركزية CIA سنة 1998 لمجلة الشؤون الأجنبية: « هل حقا نرغب في تقديم الديمقراطية كطريقة ملائمة للحكم في المجتمعات الأخرى، كالمجتمع الإسلامي على وجه الخصوص؟ هل نطلب بصورة جدية تغيير المؤسسات في السعودية العربية؟ إن الجواب لهذا السؤال: كلا إننا عملنا لسنوات على المحافظة على هذه المؤسسات و أحيانا اعتبرناها أحسن من القوى الديمقراطية التي ظهرت في المنطقة كلها[2]»ثم اقتبس "شليسينكر "كلمات " الملك فهد" إبان حرب الخليج الثانية حين صرّح: « إن النظم الديمقراطية في العالم لا تلائمنا في هذه المنطقة، و ذلك لأن تركيب شعوبنا و سماتنا يختلف عن بقية العالم »[3].

مما سبق يتضح التناقض في السياسة الخارجية للولايات المتحدة التي تعلن التزامها بدعم التحول نحو الديمقراطية و تعزيز المجتمع المدني في بلدان الجنوب والكتلة الاشتراكية السابقة من جهة ،و عدائها الواضح لبعض أنواع الحركات السياسية التي أصبحت القوى الرئيسية و الفاعلة في المجتمعات المدنية لهذه البلدان من جهة ثانية و ينبع عداء واشنطن من حقيقة أن المنظمات و الحركات تعارض بعض أوجه السياسة الخارجية الأمريكية، و يتضح هذا الموقف من الحركات الإسلامية في البلدان العربية، و يبين هذا التناقض ببلاغة تخلي الإدارات الأمريكية عن التزاماتها الكاملة عقب الحرب الباردة، و من ثم فإن المساعدة الأمريكية للمجتمع المدني في بلدان أخرى مملوءة بالمفارقات التي تدعو للسخرية و التناقضات فهي تستثني المجموعات التي لا توافق عليها الولايات المتحدة حتى و لو كانت أفضل المدافعين عن الحريات المدنية[4]. و في هذا السياق يبين مفكر أمريكي ناقد لسياسة حكومته ازدواج الضمير الأمريكي حيث يقول "نيل لويس"Nill Lowiss: « إن التوق لرؤية

---

[1] غليون، حول الخيار الديمقراطي، مرجع سابق ،ص116.
[2] كمال، مجيد، العولمة و الديمقراطية دراسة لأثر العولمة على العالم و العراق. لندن:دار الحكمة ،2000، ص102.
[3] نفس المرجع، ص 102.
[4]- مارينا، أوتاوى و توماس كاروذرز، المعونة الأجنبية لدعم الديمقراطية.(ترجمة: محمود بكر)، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة و النشر، 2006، ص 49-50.

الديمقراطية على الأسلوب الأمريكي و هي تستنسخ في أرجاء العالم كان محورا دائما في السياسة الخارجية الأمريكية »[1].

باستعراض السجل التاريخي للولايات المتحدة يتضح أنه قائما على تخريب الأنظمة البرلمانية و الإطاحة بها، و اللجوء إلى العنف لتدمير المنظمات الشعبية التي قد تتيح لأغلبية السكان فرصة الدخول إلى الحلبة السياسية، و بغض النظر عن إستراتيجية الولايات المتحدة أو التباين في تقويم أثرها في عملية التحول الديمقراطي في البلدان التي استهدفتها، فالثابت أنها لم تعط للديمقراطية أهمية تذكر في الشرق الأوسط حيث يرى "وليام كوانت": أن مساندة الولايات المتحدة لنظم غير ديمقراطية في المنطقة يعود لأحد الأسباب التالية: عندما يكون النفط في خطر، أو إسرائيل طرف في الموضوع، أو مقاومة محاولات الإتحاد السوفياتي السابق بسط نفوذه في الشرق الأوسط، و كانت الديمقراطية في أحسن الأحوال هدفا ثانويا، و لتحقيق التوازن تسعى الولايات المتحدة الأمريكية للتعامل مع النظم السياسية العربية القائمة وفقا للتوجهات التي تخدم واحدة أو أكثر من تلك المسائل الثلاث السالفة الذكر[2].

أضافت التطورات الدولية و الإقليمية في تسعينيات القرن الماضي زخما جديدا لهذه المفاهيم بما هي أدوات للعمل السياسي و الحركة اتجاه بلدان المنطقة، لكن تطورت بعض عناصرها، فحلت المخاوف من القوى السياسية الإسلامية الراديكالية- من وجهة النظر الأمريكية-محل العامل السوفياتي اثر انياره ، حيث تشير دراسة لباحثين أمريكيين هما "ريتشارد مورفي" و "جريجور غاروس" أنه بخلاف الحال في أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية حيث وقع التقاء المصالح السياسية و الاقتصادية الأمريكية مع القيم الديمقراطية التي تتغنى بها الولايات المتحدة ،فإن الوضع في الشرق الأوسط كان يمثل معضلة حقيقية فالولايات المتحدة لا تتحمس كثيرا لإجراء انتخابات حرة نزيهة في دول الشرق الأوسط لكون هذا التطور يحمل معه احتمال وصول الحركات الإسلامية إلى السلطة، و يلخص الكاتبان "مورفي وغاروس" المعضلة الأمريكية بقولهم:« إن مصالحها في الشرق الأوسط تجعلها ترتبط بالنظم المتسلطة القائمة من جهة، و أن التزامها القيمي بالديمقراطية يفرض عليها أن تدير ظهرها لهذا النوع من النظم»[3].

و في سياق متصل يستخلص كاتب أمريكي آخر استنادا إلى توثيق مفصل أن المسئولين الأمريكيين أقروا بأن قضية الديمقراطية في الشرق الأوسط العربي تحتل مرتبة متدنية في قائمة الأولويات في إدارة كلينتون، و إن كانت الإدارة تؤكد على نقيض ذلك و هو يرصد ملاحظة لأحد المسئولين في هذا المجال: « نحن مستعدون لمعايشة أنظمة الحكم الإسلامية طالما أنها لا تعرض للخطر مصالحنا القومية الحيوية أو تكون معادية لها، أما

---

[1]- سمعان، بطرس، فرج الله و آخرون، موقع النظام العربي من النظام العالمي في القرن الحادي و العشرين. القاهرة: معهد البحوث و الدراسات العربية، 2000، ص389.

[2]- احمد، عبد الله، الديمقراطية في الشرق الأوسط. القاهرة: مركز الجيل للدراسات الشبابية و الاجتماعية، 1995، ص350-352.

[3]- بطرس فرج الله،مرجع سابق، ص 390.

حقوق الإنسان في الشرق الأوسط، فليس لدينا أي اهتمام جوهري بها »، مؤكدا أنه لم يحدث منذ انتهاء الحرب الباردة تغيير جذري في تصرفات الولايات المتحدة تجاه الحكم السياسي في الشرق الأوسط، و هي حالة تتعارض و تتناقض مع الموقف الأمريكي من إحلال الديمقراطية في المنطقة من جهة، و الأسلوب الذي تتبعه واشنطن بالنسبة لبقية دول العالم[1].

يمكن إجمال عدم الاهتمام الأمريكي بقضية الديمقراطية في الوطن العربي قبل أحداث سبتمبر2001. في النقاط التالية[2]:

- أن النظم الحليفة للولايات المتحدة في المنطقة أو التي تربطها بها علاقات و روابط وثيقة هي في معظمها نظم غير ديمقراطية و بعضها يفتقر حتى إلى مقومات الحياة السياسية كالأحزاب و النقابات.و من ثم تجد الولايات المتحدة سهولة في التعامل مع نظم غير ديمقراطية لتأمين مصالحها في المنطقة و خاصة فيما تأخذه تلك النظم من قرارات تتصل بالمصالح الأمريكية كالنفط و صفقات السلاح و الحصول على قواعد و تسهيلات عسكرية و مخازن للسلاح، لذا فهي تتوجس من احتمال أن تؤدي عملية التحول الديمقراطي إلى قيام نظم سياسية جديدة لا تخدم مصالحها.
- محاربة المد الشيوعي خلال فترة الحرب الباردة حيث عملت واشنطن على تقديم الدعم و المساندة للدول الحليفة و الموالية لها بغض النظر عن طبيعة نظمها السياسية إذا كانت ديمقراطية أو دكتاتورية.
- أنه رغم إعراب واشنطن عن رغبتها في الإطاحة بنظام صدام حسين و إفساح المجال لتأسيس نظام ديمقراطي في العراق ،إلا أن سياسة العقوبات التي انتهجتها قبل تغيير النظام بالقوة ألحقت الكثير من المآسي و الأضرار الاقتصادية و الاجتماعية بالشعب العراقي.
- شكل الإسلام و الحركات الإسلامية المسّيسة أحد العوامل الهامة في تجاهلها للديمقراطية في المنطقة العربية، بل ظلت تتحسب من احتمال وصول بعض التنظيمات الإسلامية إلى السلطة و معروف أن موقف تلك التنظيمات من المصالح الأمريكية تتراوح ما بين الرفض و التحفظ،حيث رحبت أن الولايات المتحدة و لو بشكل ضمني بإلغاء العملية الانتخابية في الجزائر عام 1992 و التي حققت الجبهة الإسلامية للإنقاذ خلال جولتها الأولى فوزا ساحقا.

- تعتبر إسرائيل و الصراع العربي الإسرائيلي من الأسباب الرئيسية لعدم اكتراث الولايات المتحدة بالديمقراطية لأن الدول التي وقعت اتفاقات سلام مع إسرائيل بوساطة أمريكية مثل مصر و الأردن والسلطة الوطنية الفلسطينية كانت بحاجة على إجراءات غير ديمقراطية حتى تمرر تلك الاتفاقيات التي

---

[1]- فواز، جرجس، أمريكا و الإسلام السياسي صراع الحضارات أم صراع المصالح.(ترجمة: غسان غصن)، بيروت: دار النهار للنشر، 1998، ص 122-123.

[2] - توفيق، إبراهيم حسنين، « التطور الديمقراطي في الوطن العربي قضايا و إشكاليات ». السياسة الدولية. العدد(142)، أكتوبر2000، ص 27.

قوبلت بمعارضة شديدة من قبل قوى فاعلة و مؤثرة في الداخل،حيث يلاحظ انحياز واشنطن للتصور الإسرائيلي بشأن عملية السلام من خلال ممارسة ضغوطا بأشكال مختلفة على السلطة الوطنية الفلسطينية لتصعيد إجراءاتا الأمنية ضد حركة حماس و الجهاد الإسلامي.[1]

إن اهتمام الولايات المتحدة بقضية الديمقراطية في مرحلة ما قبل هجمات سبتمبر لم يتجاوز حدود المساعدة في تنفيذ و تمويل بعض البرامج ذات الصلة بنشر الديمقراطية في عدد من الدول العربية مثل مصر والأردن و تونس و اليمن و لبنان و المغرب و السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث أسهمت مؤسسات حكومية و غير حكومية في تمويل هذه البرامج وتنفيذها ففي الفترة ما بين1991 و حتى2001 أنفقت الولايات المتحدة ما لا يقرب من 250 مليون دولار على برامج لدعم الديمقراطية في الشرق الأوسط و خصوصا في مصر وفلسطين، و هو مبلغ ضئيل يعكس ضآلة الاهتمام الأمريكي بالموضوع الديمقراطي في المنطقة، حيث كان ثمة خوف من تأثير ذلك على استقرار المنطقة، و أولوية حل الصراع العربي-الإسرائيلي على تلك الإشكاليات الداخلية فالسلام و الاستقرار في المنطقة أكثر أهمية من الديمقراطية[2].

و من خلال رصد حجم نشاطات المعهد أو الصندوق الأمريكي للديمقراطية في الوطن العربي نجد أنه قدم حوالي 5000 منحة على المستوى العالمي خلال الفترة من عام 1990 إلى عام 1998[3].

توظف الولايات المتحدة ورقة الديمقراطية لممارسة الضغوط على النظم السياسية التي تتسم علاقاتا معها بالعداء و التوتر كما هو الحال بالنسبة إلى العراق تحت حكم الرئيس الراحل صدام حسين في مرحلة ما بعد حرب الخليج الثانية، و السودان، و النظام السياسي الليبي قبل التقارب الأخير معه منذ 2003.[4]

2 – **الولايات المتحدة و الديمقراطية بعد أحداث سبتمبر 2001:**

[1]- تفاصيل أكثر انظر : توفيق إبراهيم، حسنين، « الولايات المتحدة و قضية الديمقراطية في الوطن العربي »،كراسة إستراتيجية ، العدد(130) ،سنة 2003 ، ص10-12.

[2]- Michael, Durocher Dunne, «Integrating Democracy promotion into US. Middle East. Policy». Carnegie papers, N°(50), october2004, P09.

[3]- من نماذج علاقات الصندوق الأمريكي للديمقراطية مع مؤسسات المجتمع المدني في المنطقة العربية نذكر مجلات تتلقى الدعم مثل مجلة الرواق العربي في مصر، مجلة برولوغ PrologueS في المغرب، صوت الشعب في فلسطين، مجلة المشرق في الأردن،كما استخدام المعهد القومي الديمقراطي للشؤون الدولية اعتمادات مالية لأجل إعداد نساء محتملات كمرشحات في الانتخابات البرلمانية في الأردن عام1997، إنشاء مكاتب استعلامات داخل بعض المؤسسات و الجامعات في لبنان، المساعدة على إنشاء مراكز أبحاث مثل المركز الفلسطيني للمساعدة على حل النزاعات. تفاصيل أكثر انظر: مي، العبد الله، مرجع سابق، ص 398-399.

[4] - Mohamed,kamal, Globalization or Americanization the Arab Wolrd and the New International System.Cairo :American Studies Center , November 2005, p 16-17.

في أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر حدث تغيير واضح في توجهات الولايات المتحدة تجاه قضية الديمقراطية في الوطن العربي ، فبعد أن ظلت لسنوات طويلة تدعم نظما تسلطية و استبدادية في المنطقة طالما أن ذلك يخدم أهدافها و مصالحها التي تمثلت بصفة أساسية في النفط، و ضمان استقرار النظم الحليفة و القواعد و التسهيلات العسكرية، و مبيعات الأسلحة، و ضمان أمن إسرائيل راحت الولايات المتحدة عقب أحداث سبتمبر تطالب النظم السياسية العربية بإحداث إصلاحات اقتصادية و سياسية و تعليمية، باعتبار أن شيوع التسلطية و تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فيها، و انتشار الفساد في أجهزتها و مؤسساتها و طبيعة مناهجها التعليمية و بخاصة مناهج التعليم الديني فيها، تخلق - حسبها - بيئة ملائمة لظهور و تنامي قوى التطرف و الإرهاب التي تستهدف مصالحها والتي تمكنت من ضربها في العمق في سبتمبر2001 [1]. و قد ترتبت على ذلك استنتاج مفاده أن النظم السياسية والثقافية والاجتماعية و الاقتصادية السائدة في هذه البلدان تؤدي إلى تفريخ الإرهاب و المطلوب هو تجفيف منابعه من خلال تغيير جوهري في هذه النظم[2].

على إثر تلك الهجمات بادرت الإدارة الأمريكية بإعلان ما أسمته "بالحرب ضد الإرهاب" مؤكدة أنها ستكون حربا طويلة و ممتدة و متعددة الوسائل و الأساليب حيث بدأت أولى مراحل هذه الحرب في أكتوبر 2001 مستهدفة نظام طالبان بأفغانستان و انتهت بالإطاحة به و توجيه ضربات لتنظيم القاعدة الذي أضعفته وإن كانت لم تقض عليه، و أعقب ذلك حملة تصعيدية ضد نظام صدام حسين العراقي جاعلة هدف تغييره في مقدمة أولوياتها بدعوى امتلاكه أسلحة الدمار الشامل و هي تشكل تهديدا لأمنها و أمن حلفائها و أصدقائها، و أن هذه الأسلحة قد تصل إلى جماعات إرهابية بحيث يستخدمها لضرب مصالحها، و لذلك روجت الإدارة الأمريكية لوجود علاقة تربط نظام صدام حسين بتنظيم القاعدة و بدأت تعد العدة لحربها ضد العراق على الصعيدين العسكري و السياسي. برزت فجأة - خلال عام 2002 - قضية الديمقراطية ضمن أجندة السياسة الأمريكية تجاه المنطقة حيث تزايدت تصريحات و خطب المسئولين الأمريكيين التي راحت تؤكد حرص الإدارة الأمريكية على تحرير العالمين العربي و الإسلامي من الأنظمة الديكتاتورية ونشر الديمقراطية و الحرية فيهما[3]،خاصة أن القائمة التي نشرتها جهات التحقيق الأمريكية للمتهمين في الحادث معظمهم من العرب ،و انعكس هذا الأمر على طبيعة التغطيات الصحفية الغربية للأحداث فاتسمت في بعضها بالـ عة العدائية ضد العرب و المسلمين[4].

---

[1]- حسنين، التحول الديمقراطي و المجتمع المدني في مصر، مرجع سابق، ص 211.

[2]- محسن، عوض، أحداث الحادي عشر من سبتمبر و تداعياتها على الوطن العربي. القاهرة: معهد البحوث و الدراسات العربية، اكتوبر2002، ص 147.

[3]- توفيق، إبراهيم حسنين، « الولايات المتحدة و قضية الديمقراطية في الوطن العربي ». كراسة إستراتيجية، العدد(130)، 2003، ص 02.

[4]- محمد ناصر، شحاتة، « الأبعاد السياسية و الأمنية لأحداث 11 سبتمبر على العالم العربي ». شؤون خليجية، العدد (28)، شتاء 2002، ص 57.

باستقراء خطب الرئيس الأمريكي "جورج بوش الابن" الموجودة على موقع البيت الأبيض الأمريكي وعددها 918 خطبة خلال الفترة من أول أكتوبر 2001 الى منتصف ديسمبر 2005 نجده استخدم لفظة الديمقراطية حوالي 1012 مرة، و بعض مشتقاتا مثل التمعات الحرة أو الحرية أو شعوب تختار من يحكمها حوالي 823 مرة، و قد قال تلك التعبيرات في سياق حديثه عن الدول العربية و الإسلامية حوالي 1160 أي في حوالي 63 % من السياقات، بمتوسط حوالي 30 مرة في كل شهر و بأغلبيتها الساحقة كان هناك ذكر للعراق و أفغانستان باعتبارهما نقطة الانطلاق لشرق أوسط ديمقراطي[1]. بيد أن الحديث عن الديمقراطية في الشرق الأوسط انخفض في نوفمبر 2005 رغم أن الإدارة الأمريكية كانت أكثر ضغطا و انتقادا للأوضاع السياسية في الدول العربية و الإسلامية و يعود هذا التراجع حسب ما صرح به مسئولان بارزان في مؤسسة "أمريكان انتربايرز" القاعدة الفكرية و الإيديولوجية لليمين المحافظ الحاكم في واشنطن أنما: « بعد تفكير عميق توصلا إلى أن الديمقراطية في الشرق الأوسط قد تأتي بحكومات مناهضة للولايات المتحدة و معادية للصهيونية ».

إذا كانت الولايات المتحدة قد تحولت عقب انيار الإتحاد السوفياتي إلى ضابطة لقيم و ممارسات النظام الدولي، فإن أحداث 11 سبتمبر وضعت تلك الدولة أمام تحد كبير لهيمنتها، و كشفت عن أزمة نظامها السياسي رغم دعواتا لنشر قيم الديمقراطية و الحرية في العالم بشكل عام و في الدول العربية و الشرق الأوسط بشكل خاص[2]. و في هذا السياق يقول أحد الكتاب العرب: « إن التوتر المحموم للنخبة الأصولية اليمينية المحافظة الحاكمة في البيت الأبيض جعلهم يشنون حربين على العالم الإسلامي في أفغانستان و العراق و اكتوى بنيران هذه الحرب غير المبررة و غير الأخلاقية و لا يزال مدنيون و مواطنون لا ناقة لهم و لا جمل في المواجهة التي تشنها العصبة الحاكمة في البيت الأبيض كنوع من الانتقام المدفوع بمحاولة إعادة الاعتبار و فرض الهيمنة على العالم »[3] و يضيف: « لقد تلوثت الأجندة الأمريكية بروح مغامرة ذات طابع أصولي إنجيلي متطرف خرج على كل ما كانت أمريكا تفخر به و تبشر و هو احترام العدالة و القانون و قيم الحرية و لا زالت المكارثية الأمريكية تفعل فعلتها في معتقل جوانتانامو و أبي غريب »[4].و بالعودة إلى الحرب على العراق يتضح أن هناك من بات يعتمد على البوارج الأمريكية لإنتاج الديمقراطية بحد ذاتا حيث دار نقاش في الصحافة العربية عشية تلك الحرب محوره أنه في بلد مثل العراق لن يتم التحول الديمقراطي من دون تدخل أجنبي، و إنه إذا فشلت الأنظمة في المبادرة إلى عملية الإصلاح لا بد من دعم التغيير و لو جاء على دبابة أمريكية ، لا تجري الأمور بذا الشكل كما يقول "عزمي بشارة": « لأن فكرة استيراد الديمقراطية على أنقاض الشرعية الوطنية وبصفات تمثل إملاءات كولونيالية و تعاون أناس كانوا عناصر أساسية في النظام القديم ثم انظموا إلى النظام

---

[1]- عبد الفتاح، مرجع سابق، ص 19.

[2]- عبد العزيز، شادي، المحافظون الجدد و الشرق الأوسط: المصادر الداخلية و القابليات الإقليمية للسياسة الأمريكية، القاهرة: مركز الدراسات الأمريكية بجامعة القاهرة، أوت 2005، ص 05.

[3]- كمال، حبيب، تحولات الحركة الإسلامية و الإستراتيجية الأمريكية. القاهرة: دار مصر المحروسة، 2006، ص 191.

[4]- نفس المرجع ، ص 191.

الجديد لمرد أنهم غيرو مواقع و مصالح هي فكرة تنم عن أزمة أخلاقية و ليس عن إصلاح يقوم به من هم ليسوا ديمقراطيين بالضرورة »[1].

في ظل هذا المشهد نلاحظ أن هناك تضاربا حقيقيا بين ديمقراطية الداخل التي تريدها شعوب المنطقة ونخبها الجادة، بما هي تعبير عن إرادة المواطنين و ضمان انتقال السلطة و تداولها، و بما هي تحرير لإرادتهم من الهيمنة الأجنبية، و بين "ديمقراطية الخارج" التي يراد لها أن تكون أداة من أدوات السيطرة الدولية.فمنذ أحداث سبتمبر 2001 غدت دمقرطة العالم و خاصة الوطن العربي مصلحة أمريكية حيث أصبح المسئولون الأمريكيون يبشرون بالتحول الديمقراطي في الشرق الأوسط و بالعمل من أجل دعم الحريات في تلك البلدان، فكيف يمكن الولايات المتحدة أن تنجح في مثل هذه السياسات في المنطقة بعد حقبة طويلة من مساندة الأنظمة الشمولية و غض الطرف عن ممارساتها ضد شعوبها؟ الإجابة أن الولايات المتحدة قررت إنهاء تلك النظم بأحد الأسلوبين التاليين[2] :

- الأسلوب الأول: الإطاحة بالنظم السياسية عن طريق القوة كما حدث في العراق و أفغانستان مثلا أو خلق مشاكل سياسية و استنهاض الأقليات و غير ذلك لتصفية هذه الحكومات، و قد تلجأ إلى تقسيم بعض الدول و إعادة تخطيط الجغرافيا السياسية في المنطقة إذا استعصت عليها بقية الحلول.

- الأسلوب الثاني: تغيير هذه النظم السياسية بشكل سلمي ،و يتأتى هذا من خلال قبول بعض الدول بوصفة تتلخص في قبول المعارضة و إنشاء الأحزاب و التنظيمات غير الحكومية و تداول السلطة بشكل سلمي مما يعني في نهاية المطاف انتهاء الطبقة الحاكمة في الدول الشمولية، و تقديم قيادات جديدة على المسرح السياسي، وتعويض ما يعرف حتى اليوم بالحكومات الأبدية.

تغيرت الإستراتيجية الأمريكية من مساندة النظم في استبدادها إلى العمل على تغييرها أو تجديدها، وتفعيل ضغوطها بهذا الاتجاه منذ أحداث سبتمبر مما جعل النظم العربية تحاجج هذه الضغوط بالقول بأن الإصلاح إنما يأتي من الداخل[3]. و وفق أجندات وطنية ترتبط بالمضمون الثقافي و الحضاري، و بالأوضاع الخاصة بكل مجتمع، و أن تلك النظم اتخذت خطوات نحو تجربة الإصلاح السياسي و الاقتصادي منذ فترة طويلة دون أجندة خارجية و بعيدا عن الضغوط في إشارة إلى تجربة التعددية في مصر و الأردن و اليمن

---

[1] -عزمي، بشارة، في المسألة العربية مقدمة لبيان ديمقراطي ،مرجع سابق، ص 28.

[2]- محمد، عبد المطلب الهوني، المأزق العربي: العرب في مواجهة الإستراتيجية الأمريكية. دمشق: بترا للنشر والتوزيع، 2004، ص 68.

[3]- يستقطب الوطن العربي بقواه السياسية و مجتمعاته إلى معسكرين: **الأول** مؤيد للتدخل الأمريكي في المنطقة مؤلف من ديمقراطيين و غير ديمقراطيين يؤيدون التدخل و يستخدمون خطابا غربيا في مسألة الديمقراطية و ينضمون إلى المتسائلين عن أسباب تأخرها أو غيابها بلغة تبدو عقلانية و براغماتية، و **الثاني** يضم قوى معارضة للتدخل الأمريكي و هي مؤلفة أيضا من قوى ديمقراطية و غير ديمقراطية و تبدو الأخيرة كأنها تحتكر المواقف الأخلاقية و المبدئية في السياسة و غالبا ما تطرح خطابا اجتماعيا يكاد يكون غيبيا. تفاصيل أكثر أنظر عزمي، بشارة، المرجع السابق، ص 53-54.

وغيرها، و في إشارة إلى تنفيذها لسياسات صندوق النقد الدولي و البنك العالمي[1]. و على صعيد آخر حذرت النظم السياسية العربية الغرب و الولايات المتحدة من أن الانفتاح الديمقراطي غير المقيد سيهز استقرار النظم القائمة و مصالح الغرب و أنه سيأتي بقوى إسلامية أو عروبية أو راديكالية بصفة عامة، كما طرحت على الغرب ضرورة حل المشكلة الفلسطينية أو تحقيق إنجاز ملموس بشأنها حتى لا تظل سببا لإنتاج عناصر قوة الجماعات و القوى الراديكالية و الإرهاب لكونها تمثل محور القضايا العربية الراهنة،[2] و في سياق بدى مناقض لموقف النظم السياسية العربية من التحول الديمقراطي أبدت الولايات المتحدة الأمريكية استعدادها الجديد لتقبل مشاركة قوى الإسلام السياسي في العملية السياسية كجزء من الإصلاح الديمقراطي مما يعكس على حد تعبير "أسامة الغزالي حرب":« إعراضا أمريكا عن الانصياع إلى التحذيرات التقليدية للنظم القائمة من مغبة إشراك الإسلاميين في السلطة أو استيلاءهم عليها »[3].

كشفت تلك الحجج التي قدمتها النظم السياسية العربية الموالية للغرب هشاشة و ضعف أوضاعها الداخلية و عكست درجة اختلافها مع الولايات المتحدة التي لم تبد مقتنعة بالتخوفات أو المبررات السابقة، بل راحت تفرض أجندتها للتغيير و الإصلاح من خلال تقديمها لمبادرات تخص قضية الديمقراطية.

3 – **مبادرات الإصلاح السياسي في المنطقة العربية** :

سيكون تركيزنا على المبادرة الأمريكية للإصلاح من الخارج و المبادرة العربية للإصلاح من الداخل.لا يمكن فهم و تحليل المشروع الأمريكي " الشرق الأوسط الكبير "[4]،إلا عبر معرفة و فهم إستراتيجيتها الكبرى التي تريد من خلالها رسم صورة جديدة للعالم بما يتفق مع مصالحها و التي تبلورت بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 في إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي التي ترتكز على العناصر التالية[5]:

- منع وقوع حادثة مماثلة لما حدث في نيويورك وواشنطن على الأراضي الأمريكية.
- ضرب الإرهاب أينما كان و منعه من حيازة أسلحة الدمار الشامل.
- منع قيام أي منافس لها على صعيد الدول الكبرى أو أي تكتل قد يهدد هيمنتها مستقبلا.

---

[1]- محمد، المسفر،« صراعات التغيير و الإصلاح في المنطقة..إلى أين ». شؤون عربية، العدد (123)، خريف2005، ص 26.

[2]- نفس المرجع، ص 26.

[3] - أسامة، الغزالي حرب، « رياح التغيير تهب على العالم العربي ».السياسة الدولية، العدد (163)، جانفي 2006، ص 06.

[4]- تعود جذور مصطلح الشرق الأوسط إلى منتصف القرن 19 عندما استخدمه المكتب البريطاني في الهند، و أصبح استخدامه شائعا بعد أن تبناه المؤرخ الإستراتيجي "ألفرد ماهان" صاحب نظرية القوة البحرية في التاريخ عام 1902 و قد يقصد به منطقة الخليج لا هي شرق أدنى و لا شرق أقصى، و تذكر دائرة معارف العالم الأمريكية أن الشرق الأوسط يشمل الدول التالية: البحرين، قبرص، مصر، إيران، العراق، إسرائيل، الأردن، الكويت، لبنان، عمان، قطر، السعودية، السودان، تركيا، الإمارات، اليمن. وتتعامل الإستراتيجية الأمريكية مؤخرا مع الشرق الأوسط كقسمين هما قسم شرقي: ويضم دول الخليج العربي، العراق، إيران، تركيا، جمهوريات آسيا المسلمة و قسم غربي: يضم إسرائيل و الدول العربية المعنية بعملية السلام. تفاصيل أكثر أنظر: سهيل، عروسي، المأزق العربي دراسة حول المشاريع المطروحة في المنطقة و سبل تجاوزها. دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 2005، ص 13-16.

[5] منير، الحمش، الاقتصاد السياسي الفساد-الإصلاح-التنمية . دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 2006، ص 47.

- النظرة إلى السلام العالمي على أنه يمكن أن يتحقق فقط عندما تكون هي المهيمنة على هذا العالم عبر نظام عالمي تقوده بأسلوبا الإمبراطوري.

أ- مبادرة الشرق الأوسط الكبير "الإصلاح من الخارج" :

يندرج مشروع الشرق الأوسط الكبير من هذه الزاوية ضمن الإستراتيجية الأمريكية نظرا لما تمثله المنطقة التي يشملها المشروع من أهمية حيوية بحيث تعتبر المجال الإقليمي الأساسي الذي يرتكز فيه الجهد الأمريكي حاليا خاصة بعد الأحداث و المستجدات الدولية التي عرفتها المنطقة العربية-الإسلامية مما يقتضي إعادة ترتيبها بما يتلاءم مع الأهداف الأمريكية، و قد اقترن هذا المشروع بإحدى عشرة مبادرة للإصلاح موجهة إلى منطقتي المتوسط و الشرق الأوسط[1]، منها إعلان وزير الخارجية الأمريكي "كولن باول" عن مبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة و الشرق الأوسط في ديسمبر عام 2002 تحت دعوى ترسيخ الديمقراطية في العالم العربي ومبادرة "ريتشارد هاس" مدير التخطيط السياسي في الخارجية الأمريكية في 04ديسمبر2002 تحت دعوى مزيد من الديمقراطية في العالم الإسلامي و مبادرة بوش لتجارة حرة و تطور اقتصادي للشرق الأوسط في جويلية2003[2] .

سربت واشنطن مشروع الشرق الأوسط الكبير Greater Middle East في 13-02-2004 و قدم على هامش قمة الدول الثماني الأكثر تصنيعا في العالم و التي احتضنتها جزيرة "سي ايلاند" بجورجيا الأمريكية من 08 إلى 10 جوان 2004 تحت شعار شراكة من أجل مستقبل مشترك مع منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا كما حضر القمة رؤساء دول كل من أفغانستان و الجزائر و البحرين و العراق و الأردن و اليمن و تركيا لبحث مشروع الشرق الأوسط الكبير.[3] ويمكن تحليل و مناقشة مضمون مشروع الشرق الأوسط الكبير وردود الفعل العربية في النقاط التالية:

- **مضمون المشروع**: طبقا للنص الأول يقوم مشروع الشرق الأوسط الكبير على ثلاث ركائز لسد النواقص التي حددها تقرير التنمية الإنسانية العربية2002 وهي[4]:

أ- تشجيع الديمقراطية و الحكم الصالح، **ب**- بناء مجتمع معرفي، **ج**- توسيع الفرص الاقتصادية.

- فيما يتعلق بتشجيع الديمقراطية و الحكم الصالح :يطرح المشروع على مجموعة الثماني أن تلتزم بمبادرة الانتخابات الحرة، و تعزيز دور البرلمانات، زيادة مشاركة النساء في الحياة السياسية و المدنية، المساعدة القانونية للناس العاديين، مبادرة وسائل الإعلام المستقلة، مكافحة الفساد، حرية العمل لمنظمات المجتمع المدني.

---

[1] تفاصيل أكثر عن مبادرات الإصلاح أنظر ملاحق الدراسة .

[2] خضر، مرجع سابق، ص 51.

[3] عبد القادر، رزيق المخادمي، مشروع الشرق الأوسط الكبير. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، ص57-58.

[4] محمد، علي حوات، العرب و أمريكا من الشرق أوسطية إلى الشرق الأوسط الكبير. القاهرة: مكتبة مدبولي، 2006، ص 131.

- فيما يتعلق ببناء مجتمع معرفي: تركز الورقة على مبادرة التعليم الأساسي "محو الأمية" و إصلاح التعليم و التعليم بالانترنت، تدريس إدارة الأعمال.
- فيما يتعلق بتوسيع الفرص الاقتصادية: فتركز على مبادرة تمويل النمو عبر إقراض المشاريع الصغيرة، ومؤسسة المال للشرق الأوسط الكبير، و بنك تنمية الشرق الأوسط الكبير، و تنفيذ خطط الإصلاح التي تخفض سيطرة الدولة على الخدمات المالية، و مبادرة التجارة من خلال الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة و المناطق التجارية و مناطق رعاية الأعمال.

- مناقشة المشروع: ركز المشروع على ما وردفي تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام2002 مما يعني أنا تدين العرب بأقلام عربية و فكر عربي، كما جاء ليعطي برنامجه الإصلاحي نوعا من المصداقية باعتباره استند إلى تقرير صادر عن منظمة عالمية بأقلام عربية مبعدا أي عامل خارجي عن أسباب ما آلت إليه حال التمعات العربية، حيث لم يذكر المشروع الصراع العربي الصهيوني، و لا تداعيات وجود إسرائيل و سياستها العدوانية، إضافة إلى عدم تحميل الغرب أية مسؤولية نتيجة احتلالها لدول المنطقة ، كما أغفل المشروع دور النظام العالمي غير المتكافئ و غير العادل و أثره في تدهور الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية لشعوب المنطقة العربية[1]. كما يرى المشروع الأمريكي أن قيام النظم السياسية العربية بتلك الإصلاحات الديمقراطية سوف يخلصها من الأجواء المنتجة لما يعرف بالإرهاب، إضافة إلى إقامة مجتمعات ديمقراطية سوف تسهم في السلام العالمي انطلاقا من أن النظم الديمقراطية لا تحارب، إن التغيير الشامل الذي يحمله المشروع يأتي استجابة لنوعين من التحولات[2]:

- الأول: خارجي يتمثل في ال عة الإمبراطورية المتنامية بذريعة أحداث 11 سبتمبر 2001و المرتكزة على فجوة القوة الشاملة مع الآخرين لمصلحة الولايات المتحدة منذ التسعينيات والتي غذت بدورها الاتجاهات المحافظة واليمينية في العقل السياسي الأمريكي.

- أما **الثاني** فهو تحول داخلي يتعلق بالحالة العربية الراهنة التي تشهد تزايدا في ضعفها منذ حرب تحرير الكويت و حتى احتلال العراق و تعاظم الدور الأمريكي في المنطقة الذي يهدف إلى إعادة رسم ملامح الثقافة القومية حتى في جذورها الدينية.

يلاحظ أيضا على المشروع أنه قائم على مجموعة مبادرات جزئية تتغلغل إلى أصغر تكوينات التمعات العربية أكثر من تركيزه على الأهداف الكبرى أو شرح الدوافع مما يجعل المراقب يتساءل عن ماذا يعني "الكبير" في ظل تلك المشروعات التفكيكية الصغيرة[3]. من وجهة نظرنا فإن المشروع الأمريكي يسعى إلى تحقيق هدفين رئيسيين:

---

[1] الحمش، مرجع سابق، ص49.

[2] حوات، مرجع سابق، ص 146.

[3] معتز، سلامة، « الإصلاح السياسي: السياسة الأمريكية و الاستجابات العربية ». كراسة إستراتيجية، العدد (153)، 2005، ص 07.

- سياسيا:مكافحة ما يوصف بالإرهاب، و نزع أسلحة الدمار الشامل في المنطقة العربية -كما تدعي- و استيعاب الصراع العربي-الصهيوني بفرض التطبيع على العرب، و تقديم عراق ما بعد صدام كدولة ديمقراطية في المنطقة مثل إسرائيل و هو ما لم يتحقق.
- إقتصاديا: السيطرة على منابع النفط و المياه في المنطقة باعتبارهما ركيزتان أساسيتان للاقتصاد العالمي، وصولا إلى السيطرة على ممرات العبور الدولية من بحر قزوين إلى البحر الأسود إلى قناة السويس إلى البحر الأحمر و خليج عدن باعتبار أن حدود الشرق الأوسط الكبير -حسب التعريف الأمريكي- تشمل الدول العربية ، أفغانستان ، باكستان ، إيران ، تركيا و إسرائيل ،و بالتالي تفرض الولايات المتحدة هيمنتها على الأسواق الحرة و تلحقها بالاقتصاد الرأسمالي العالمي.

- ردود الفعل على المشروع: بداية ظهرت عدة مبادرات أوروبية تتمحور حول تحسين المشروع الأمريكي بإدخال مسألة الصراع العربي الإسرائيلي في المشروع، مع محاولة البحث عن دور أوروبي في المنطقة لمواجهة الهيمنة الأمريكية فقدمت مشروعها للشراكة المتوسطية من خلال إعلان مدريد الذي تضمن الديمقراطية وحقوق الإنسان و الحرية و انفتاح الأسواق[1] أما عن ردود الفعل العربية على المشروع فقد قوبل برفض عربي شبه عام على الصعيدين الرسمي و غير الرسمي و كان لكل من مصر و السعودية دور بارز في رفع راية الرفض.[2] و من بين التحفظات التي أبداها المثقفون و الحكومات العربية نذكر منها[3]:

- أن مشاريع الإصلاح لم تجر صياغتها بالتشاور مع الدول العربية، بل صممت تقريبا بشكل انفرادي من قبل الدول الغربية ما يوحي انه جرى النظر إلى الدول العربية باعتبارها حقلا للتطبيق و التنفيذ ما جعل الأمين العام لجامعة الدول العربية يصرح حينذاك أن: « السماء تمطر مبادرات وكأن الشرق الأوسط سيكون حقل تجارب »[4].
- التسليم بأن انعدام الاستقرار بالمنطقة يعود إلى عوامل داخلية فقط أو غالبا ما يجري تجاهل المصادر الخارجية التي خلفتها القوى الغربية نفسها.
- يهيمن على فكر القوى الغربية النموذجان الأمريكي لليابان و الفرنسي لألمانيا في تناولهما للمشكلات العربية الداخلية ،بيد أن هاذين النموذجين يفترضان هزيمة الجانب الآخر، و بالتالي لا ينطبقان على العالم العربي.
- القوى الغربية ليست صادقة بشأن رغبتها في بناء الديمقراطية بالدول العربية و إنما تستغل هذه العملية في الضغط على الحكومات العربية لتقديم تنازلات فيما يخص القضايا المرتبطة بإسرائيل ومصالحها بالمنطقة.

---
[1]- الحمش، مرجع سابق، ص 50.
[2]- حسنين، «العوامل الخارجية و تأثيرها في التطور الديمقراطي في الوطن العربي»، مرجع سابق، ص32.
[3]- محمد، السيد سليم، « تدويل عمليات الإصلاح في الشرق الأوسط: وجهة نظر عربية». مجلة الديمقراطية، العدد (24)، أكتوبر2006، ص ص 19- 22.
[4]- سلامة ، معتز ، مرجع سابق، ص 07.

إلتقت وجهات النظر العربية حول مقولة أن الإصلاح لا يأتي من الخارج، و أن الديمقراطية لا تستورد ورفعت شعارات الإصلاح السياسي دون أن يرفق ذلك ببرامج محددة ، في حين اتجهت نحو المزيد من الانفتاح الديمقراطي و عرض بعض الإصلاحات في قطاع التربية و التعليم.

ب- وثيقة الإسكندرية " الإصلاح من الداخل":

تم الإعلان عن وثيقة الإسكندرية يوم 13 مارس 2004 اثر لقاء تم في مكتبة الإسكندرية بمباركة حكومية ، ضم الاجتماع حوالي 150 شخصا من مختلف الدول العربية، و كانت الكلمة التي ألقاها الرئيس مبارك أمام مؤتمر "الإصلاح العربي: الرؤية والتنفيذ" أفضل تجسيد لوجهات النظر العربية حيث أكد فيها على محورين رئيسيين: أولهما الدفع بجهود التحديث و التطوير القائمة على الرؤى الذاتية للمجتمعات العربية و ثانيهما: الدفع نحو التوصل إلى السلام الشامل في منطقة الشرق الأوسط مشيرا إلى تنوع الخصائص الثقافية و الدينية و التركيبة السكانية لكل مجتمع، و داعيا إلى الامتناع عن محاولة فرض نمط خارجي موحد، و نبذ الاعتماد على الوسائل العسكرية[1].

- **مضمون الوثيقة:** تضمنت وثيقة الإسكندرية أربعة جوانب ينبغي إصلاحها نوجزها فيما يلي[2]:

- الإصلاح السياسي: و يقع عبء القيام بتلك الخطوات على عاتق الحكومات و المجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص و ضرورة الإصلاح الدستوري و التشريعي لتصحيح الأوضاع التي تتعارض مع المتطلبات الديمقراطية الحقيقية في بلادنا العربية.
- الإصلاح الاقتصادي: و يشمل كافة التشريعات و السياسات و الإجراءات التي تسهم في تحرير الاقتصاد الوطني و التسيير الكفء له وفقا لآليات السوق بما يمكنه من الانتعاش و الازدهار.
- الإصلاح الاجتماعي: انطلاقا من أن المجتمع العربي يمتلك موارد اجتماعية و ثقافية هائلة، فقد آن الأوان للاستفادة من إمكاناته بكفاءة لتأسيس مجتمع عربي قوي و متماسك قادر على حل مشاكله.
- الإصلاح الثقافي: من خلال ترسيخ التفكير العقلاني و العملي بتشجيع مؤسسات البحث العلمي وتوفير التمويل اللازم لها، و إطلاق حريات المجتمع المدني في تنميتها و القضاء على منابع التطرف الديني التي لا تزال رواسبها موجودة في المناهج الدراسية و خطب المساجد و وسائل الإعلام الرسمية وغير الرسمية.
- آليات المتابعة مع المجتمع المدني: بتأسيس منتدى الإصلاح و عقد ندوات و مؤتمرات، و تشغيل لجنة متابعة لمراجعة ما تم تنفيذه بشكل دوري.

- **مناقشة الوثيقة:** تأتي وثيقة الإسكندرية بعد شهر من إعلان مشروع الشرق الأوسط الكبير. و المبادرات الأوروبية المختلفة، و قد أعدها مجموعة من المثقفين العرب انسجاما مع الرأي الذي يقول بأن الإصلاح أمر ضروري و عاجل ينبع من داخل المجتمع و يستجيب إلى تطلعات الشعوب، إلا أن توصيات مؤتمر الإسكندرية

---

[1]- سلامة ، معتز ، مرجع سابق، ص 08.

[2]- عروسي، مرجع سابق، ص 114-118.

لا تخرج بعمومياتها كما يطالب به المشروع الأمريكي و تلتقي مع المبادرات الأوروبية حين تؤكد أن لا يحجب الإصلاح الداخلي عن منظورنا أهمية معالجة القضايا الإقليمية و في مقدمتها الحل العادل للقضية الفلسطينية[1].

و من وجهة نظرنا يمكن تسجيل ملاحظتين حول و ثيقة الإسكندرية:

- أنها تجاهلت الحديث عن حماية الأمن القومي و التهديد الذي يتعرض له خاصة و أن أجزاء هامة من الوطن العربي محتلة و هي فلسطين، العراق، الصومال، و من العالم الإسلامي أفغانستان.
- عدم الإشارة إلى التحولات الحاصلة في النظام الدولي و العولمة و أثر ذلك على سيادة الدول واستقلالها و كيف يمكن أن تتواءم عمليات الإصلاح مع ضغوطات المؤسسات المالية الدولية.

- ردود الفعل على الوثيقة: سارعت تصريحات المسؤولين في الولايات المتحدة و أوروبا إلى تأييد وثيقة الإسكندرية و الاقتباس منها للتدليل على صحة مطالبتها للدول العربية بالإصلاح، و تفاوتت ردود الفعل العربية على الوثيقة، في حين اعتبر بعض المثقفين و المعلقين العرب أنها تمثل رؤى متكاملة و عملية للإصلاح نابعة من الإرادة الذاتية للشعوب العربية،اعتبرها آخرون أنها جاءت لنجدة المشروع الأمريكي، و قد سارع بعض المشاركين في مؤتمر الإسكندرية لإصدار بيان عقب الإعلان عن الوثيقة يطالب بتعديلها و إضافة بعض البنود عليها بحيث تحمل الولايات المتحدة و أوروبا المسؤولية التاريخية و الأخلاقية و المادية عن تردي الأوضاع العربية و مسؤولية تقسيم الوطن العربي إلى دويلات و استغلالهم للثروات العربية .

و اعتبر البيان أن دور تأييد الولايات المتحدة للاحتلال الإسرائيلي لفلسطين و الجولان و مزارع شبعا ثم قيامها و حلفائها باحتلال العراق قد تسببا في مزيد من التمزق و الأزمات في المنطقة العربية، و أشار البيان أن السياسة الأمريكية كانت و ما زالت الداعم الأكبر للدكتاتوريات كما كانت الداعم الأساسي للإرهاب الأصولي بحجة معاداة الشيوعية[2].

إجمالا لا يمكن القول أن الوثيقة استمدت موضوعاتها من تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003 محاولة فحص حقيقة الواقع العربي ، وبالتالي فإن دراستها بعمق هي مسؤولية النظم السياسية العربية أمام شعوبها.

---

[1] الحمش، مرجع سابق، ص 59.

[2] تفاصيل أكثر حول النخب العربية المثقفة و خطاب الإصلاح يمكن الرجوع إلى الملف الذي أعده مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية للكاتب سلامة ، معتز ، مرجع سابق، ص 28.

ج - الاتحاد الأوربي و التحول الديمقراطي في المنطقة العربية :

ترتبط الدول العربية بعلاقة وطيدة بدول الاتحاد الأوربي ، لأن أغلب تلك الدول هي من صنع "سايكس بيكو" ، و تتحمل فرنسا و بريطانيا وزر عدم الاستقرار السياسي في البلاد العربية و في بروز الأنظمة السلطوية والديكتاتورية فيها ، لكن مع ظهور النظام العالمي الجديد و فشل نظام الحزب الواحد و التحديات الداخلية التي واجهتها النظم العربية شعرت بريطانيا و فرنسا بأن التطورات الإقليمية و الدولية و المحلية تدفع باتجاه التحول الديمقراطي من أجل احتواء التطورات السياسية المفاجئة في ظل الاحتقان و الإحباط السياسي ، و الاقتصادي خاصة و أن بريطانيا و فرنسا لا زالت ترتبط ببعض مستعمراتها بروابط ثقافية و اقتصادية من خلال الكومنولث البريطاني و الفرانكفونية الفرنسية ،حيث أن فرنسا مثلا ربطت في القمة الفرنسية الإفريقية في الأول بين مساعدتها للتنمية و المسيرة الديمقراطية في بعض هذه الدول[1].

لقد كان الاتحاد الأوربي – مند انتهاء الحرب الباردة – الأسبق في المطالبة بإحداث إصلاحات سياسية ، على الأوضاع السائدة في العالم العربي ، خاصة في القسم المطل منه على البحر المتوسط ، و مع تراجع التهديد بمواجهات عسكرية بين القطبين زاد الاهتمام الأوربي بأشكال التهديد المحتملة الأخرى و ارتبط هذا بزيادة مخاطر التطرف الديني و الإرهاب في بلاد جنوب المتوسط العربية و التي عرفت طريقها إلى أوربا ، كما ارتبط أيضا بزيادة موجات الهجرة غير الشرعية الناتجة عن تدهور الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية و عدم الاستقرار السياسي في بلاد جنوب المتوسط العربية ، و قد تبلور الاهتمام الأوربي بالمنطقة العربية في السياسة المتوسطية التي كان محورها إعلان" برشالونة "في نوفمبر 1995م و الذي نص ضمن أشياء أخرى على احترام مبادئ حقوق الإنسان و الحكم الرشيد[2]، كما أقر الاتحاد الأوربي من قبل في معاهدة "لومي الرابعة" ديسمبر 1989م ضرورة احترام حقوق الإنسان و التحول الديمقراطي بوصفها شرطا من شروط العلاقات بين الاتحاد الأوربي و الدول النامية ، و منذ جانفي 1993م اعتمد ضرورة تضمين أية اتفاقية للمشاركة مع الدول النامية النقاط التالية[3] :

- أن تقوم العلاقات بين الاتحاد الأوربي و الدول النامية على أساس التعهد باحترام مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان .
- النص على عالمية مبادئ حقوق الإنسان و الديمقراطية ، كما يمكن النص على خصوصية معينة أو معاهدة إقليمية تكون بين الطرفين .

---

[1]- ناصيف حتى ،مرجع سابق ، ص 176.
[2] - التقرير الاستراتيجي العربي (2004-2005)،مرجع سابق، ص 280.
[3]- بطرس فرج الله و آخرون ،مرجع سابق، ص 392-393 .

- النص على الإجراءات التي يمكن أن يتخذها الاتحاد الأوربي في حالة انتهاك مبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية كتجميد التعاون ، فرض حصار تجاري، وقف بيع السلاح ، تجميد التعاون العسكري.

لقد تبني البرلمان الأوربي موقفا و دورا فعالا في الضغط على الدول المغاربية بربط المعونات الاقتصادية بحقوق الإنسان و الليبرالية و التعددية و التحول الديمقراطي لدرجة دفعت بعض تلك الدول إلى إنشاء وزارة خاصة بحقوق الإنسان كما هو الحال في المغرب كما أن استقبال لأوربي لجماعة حقوق الإنسان التونسية عام 1995م أثار حفيظة وزير الداخلية التونسي لأنم انتقدوا موقف الحزب الحاكم في تونس التجمع الدستوري الديمقراطي خاصة و أن هذا البلد تربطه علاقات اقتصادية قوية مع دول الاتحاد،كما يضغط الاتحاد الأوربي من خلال الشراكة الأوربية-المتوسطية للدفع نحو التحول الديمقراطي ، حيث تم إنشاء برنامج دمقرطة المتوسط بمبادرة من الاتحاد العام 1996م عقب مؤتمر برشلونة ، و قد ضمت المبادرة 27 وزير خارجية من دول الاتحاد الأوروبي و شركائها المتوسطيين حيث رصد البرنامج موازنة خاصة قدرت ب 09 ملايين إيكو، ويسعى البرنامج إلى تنمية الديمقراطية و دولة القانون مع الدول العربية ، الموقعة على إعلان برشلونة و هي الجزائر ، مصر ، الأردن ، لبنان، المغرب ، سوريا ، تونس ، السلطة الوطنية الفلسطينية ، و يتضمن البرنامج دعم الحقوق السياسية و عمليات الاقتراع ، و إنشاء مراكز المعلومات و التوعية و تطوير معاهد استطلاعات الرأي العام مما يعزز الديمقراطية و حقوق الإنسان[1].

و في إطار تقييم دور دول الاتحاد الأوروبي في التحول الديمقراطي لم يختلف موقفها كثيرا من خلال الممارسة عن موقف الولايات المتحدة حيال الديمقراطية في الوطن العربي من حيث تغليب المصالح على المبادئ التي يروجون لها ، و إن كان هذا الموقف يختلف في تفصيلات أسلوبه و أسبابه و مبرراته ، و يبدو المثال النموذجي لذلك في موقف فرنسا من تطور المسار الديمقراطي في الجزائر اثر فوز الجبهة الإسلامية للانقاد في الدور الأول من الانتخابات التشريعية عام 1991 ، فرغم أن هذا الفوز تحقق بالوسائل الديمقراطية عبر انتخابات تميزت بقدر من الشفافية أعربت فرنسا عن ارتياحها لإلغاء نتائج تلك الانتخابات[2].و يلفت " تيم نيبلوك"- في دراسة بعنوان "الحكم السليم أو الجيد" قدمها في 21 أوت 1998- إلى ما يعتبرها أسباب كافية لإعادة النظر في السياسة الخارجية الأوروبية خاصة فيما يتعلق بقضية الديمقراطية [3]:

- لم يؤد الاهتمام الأوروبي بالديمقراطية إلى نتائج ملموسة حيث تشهد المنطقة العربية إجمالا تراجعا في مسيرة الديمقراطية خلال السنوات الخمس الماضية .

- حساسية الحكومات العربية من الضغوط الخارجية و الجدل الدائر حول عالمية أو خصوصية مؤسسات الليبرالية الديمقراطية ، و التساؤلات حول ما إذا كانت الدمقرطة تؤدي إلى وصول الإسلاميين إلى الحكم وعما

---

[1]- حمدي ، مرجع سابق ، ص 212-213 .

[2] - بطرس فرج الله ، مرجع سابق ص 394 .

[3]- إسماعيل، فادي ، « الديمقراطية في المنطقة العربية المواقف الدولية و السياسات » . المستقبل العربي ، العدد (271) ، سبتمبر 2001 ، ص 185

إذا كان هذا الاحتمال مرغوبا فيه أصلا ، و هو ما يحد من حجم التفاعل بين صناع القرار في أوروبا والمنطقة العربية .

- إن التركيز الأوربي على الليبرالية الاقتصادية و الديمقراطية السياسية، في الوقت ذاته هو أمر غير سليم لأن هذه الدمقرطة تصبح أكثر صعوبة في إطار التوتر الاجتماعي الذي يصاحب الإصلاح الاقتصادي ، و مع أن هدفي الديمقراطية و الليبرالية ، يتكاملان في نهاية المطاف إلا أن النهاية تبدو بعيدة .

-ليس هناك سياسة أوروبية واحدة اتجاه الديمقراطية و يعود ذلك إلى عدم تطابق المصالح الاقتصادية و الأمنية للدول الأوروبية المختلفة اتجاه هذه المسألة لذا يقترح الكاتب "نيبلوك تيم" بديلا هو الحكم السليم أو الجيدGood Governance و الذي يرى أنه أقل إثارة للحساسية السياسية و الخصوصيات الاقتصادية ذلك أن هذا المفهوم يبتعد عن الخوض في مسألة شكل النظام السياسي ككل و شرعيته[1] .

إجمالا نقول بأن الموقف الأوروبي من التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية قد ارتبط منذ انتهاء الحرب الباردة بالمصالح الاقتصادية من استثمارات و مشاريع للشركات الأوروبية و أمنها الداخلي و الإقليمي بسبب موجات الهجرة و خوفها مما تصفه بالإرهاب العابر للقارات .

د- دور البيئة الإقليمية في التحول الديمقراطي في المنطقة :

المقصود بالبيئة الإقليمية في هذه الدراسة هي الضغوط غير المباشرة و الدافعة نحو التحول الديمقراطي أو إعاقته ،و التي تنتج عن صراعات إقليمية أو ثنائية ، أو عن وجود عسكري أجنبي مباشر ، أو عن نفوذ سياسي قوي للدول إزاء أخرى و يقصد بها أيضا المؤشرات الإقليمية المتولدة عن اتجاه عام في البيئة الإقليمية نحو مزيد من التحول الديمقراطي أو نحو الارتداد عنه بما يؤثر على حالة الديمقراطية فيها ،و يمكن التعبير عن ذلك باتجاه دول إلى محاكاة بعضها البعض فيما يتعلق بالممارسة الديمقراطية أو عدمها ، ضمن هذا الإطار يمكن إجمال مجموعة من المتغيرات الإقليمية كان لها انعكاساتها المباشرة أو غير المباشرة على التحول الديمقراطي إيجابا و سلبا و هي:

- الصراع العربي الإسرائيلي : خلصت بعض الدراسات مثل دراسة أسامة الغزالي حرب و غيرها إلى أن الصراع العربي الإسرائيلي قد شكل أحد العوامل الرئيسية لتغذية التسلطية و الاستبداد في المنطقة العربية ، خاصة و أن النظم السياسية العربية قد وظفت هذا الصراع لعقود من أجل تبرير تجاهل قضية الديمقراطية أو تأجيلها،حيث تم مقايضتها بقضايا أخرى يأتي في مقدمتها تحرير الأرض المحتلة و مواجهة إسرائيل ، و ترتب على هذا الصراع زيادة الاهتمام ببناء المؤسسات العسكرية في الدول العربية مما أدى إلى تعاظم دورها في الحياة السياسية ،و قد اقترنت عملية حماية الأمن الوطني في نظر هذه النظم بفرض المزيد من القيود على حرية الرأي والتعبير و الاجتماع باعتبار ذلك يتعارض مع اعتبارات الحفاظ على الأمن[2]. و من زاوية مغايرة هل تؤدي عملية السلام مع إسرائيل إلى تعزيز عملية التحول الديمقراطي ؟ في معرض الإجابة على هذا السؤال خلصت

---

[1] - فادي ، المرجع السابق ،ص 185.

[2] - حسنين ، التحول الديمقراطي و المجتمع المدني في مصر ، مرجع سابق ، ص 224 .

بعض الدراسات أن السلام مع إسرائيل كان على حساب الديمقراطية وليس داعما لها فمثلا برزت معارضة داخلية لمعاهدة السلام ضد نظام "أنور السادات" الذي اتخذ ضدها إجراءات غير ديمقراطية.[1] في حين ترى بعض الدراسات أن التغيير في البنية الاجتماعية السياسية الذي يترافق مع عملية التسوية السلمية للصراع الإقليمي أو يعدلها مما ينتج تحولا ديمقراطيا في الجيلين المتوسط والطويل ، و من ثم إذا كان الصراع الإقليمي ليس منشئا بالضرورة للاستبداد الداخلي فإن التسوية السلمية للصراع قد تنتج تغيرات مواتية للاتجاه نحو التحول الديمقراطي داخل أطراف عملية التسوية و التي تحتاج وقتا طويلا نسبيا حتى تحدث أثرها و يكون البدء في حدوثها بمثابة التمهيد لعملية التحول الديمقراطي[2].

- **تأثير حرب الخليج الثانية (1990-1991):** تعتبر حرب تحرير الكويت عام 1991 من أبرز التفاعلات الإقليمية التي كان لها تداعياتا و انعكاساتا على الداخل في كل دول الخليج العربي مثلما كان لها دور مهم في الدفع اتجاه تغذية التيار الإصلاحي في هذه الدول حيث وفرت تلك الحرب مبررات مقنعة للنخب الثقافية في هذه الدول حتى تمضي قدما في طريق المطالبة بالتغيير و الإصلاح، بل يذهب البعض أن حرب تحرير الكويت كانت الدافع الأول لفكر التغيير و الإصلاح في دول مجلس التعاون الخليجي ، حيث ظهر شعور عام في أوساط مثقفين و قوى المعارضة بأن غياب الديمقراطية و المشاركة السياسية هي من أهم أسباب حرب الخليج الثانية[3].

أدت أحداث حرب الخليج الثانية إلى إثارة مسألة المشاركة السياسية و أظهرتا على السطح من جديد بين القوى السياسية و الاجتماعية و أجبرت الأنظمة السياسية للخليج العربي على تقديم الوعود بإجراء الإصلاحات السياسية، و قد اتسعت دائرة مطالبها الشعبية بضرورة الإصلاحات الدستورية ، و انتشرت الحركات السياسية العنيفة التي تسعى إلى تحقيق تلك المطالب ، حيث شهدت المنطقة تطورات خلال عقد التسعينيات خصوصا ما يتعلق منها بالأوضاع السياسية أو الدستورية في السعودية ،الكويت، قطر ، البحرين و غيرها[4].و تشير بعض الدراسات أن دول الخليج العربي لم تعر موضوع المشاركة السياسية قدرا كبيرا من الاهتمام إلا بعد تفجر أزمة الخليج في1991 حيث حركت الأزمة ركود الحياة السياسية في دول مجلس التعاون[5].و كان أثرها في الكويت أقوى و أظهر منه في أي بلد عربي خليجي لأن تلك الحرب هددت ليس

---

[1] صدرت في فترة الرئيس أنور السادات مجموعة من القوانين اصطلح على تسميتها قوانين سيئة السمعة لكونها تضمنت قيودا على حقوق المواطنين و حرياتهم منها قيود بحق نقد معاهدة السلام و رفضتها التعديلات التي أدخلت على قانون الأحزاب السياسية حيث أدرجت شرط عدم معارضة عملية السلام كأحد الشروط للتخصيص تاسيس الاحزاب تفاصل أكثر أنظر توفيق ابراهيم حسين المرجع السابق ، ص 225 .

[2] حمدي ، مرجع سابق ، ص 229 .

[3] عبد النبي،العكري ، <u>التنظيمات اليسارية في الجزيرة و الخليج العربي</u>. بيروت:دار الكنوز الأدبية،2003 ،ص ص17-18 .

[4] عمر ، حمزاوي ، <u>بين الشعار و الحقيقة خطابات و برامج الاصلاح في عالم متغير</u> .الجزء الأول، القاهرة:مركز دراسات و بحوث الدول النامية بجامعة القاهرة ، 2004 ، ص 330 .

[5] هدى، ميتكيس، « مجلس التعاون الخليجي و ما بعد الأزمة: الواقع و التحديات و الآفاق». <u>المستقبل العربي</u>، العدد(168) فبراير 1993 ، ص 102.

فقط شرعية النظام الكويتي الحاكم ، بل أيضا بقاء الكويت كدولة مستقلة مما حدا بالقوى الكويتية الفاعلة إلى الدفع في اتجاه التحول الديمقراطي ، و حدت حدوها دول مجلس التعاون الخليجي حيث ظهرت العرائض والمطالب الشعبية في كل من البحرين ، السعودية ،الكويت و غيرها[1].

إجمالا أصبحت عملية التحول الديمقراطية ضرورة لدول مجلس التعاون الخليجي و ذلك لاعتبارات عدة من أهمها الضغوط المتزايدة التي تعرضت لها -خاصة بعد الغزو العراقي للكويت عام 1990- و ما فرضه من تكاليف و أعباء سياسية متمثلة في اهتزاز شرعية النظم السياسية الحاكمة و تكاليف اجتماعية متمثلة في انتهاء دور دولة الرّفاه الاجتماعي، و بالتالي أصبح تفعيل المشاركة السياسية مطلبا حيويا للمواطنين و مخرجا استراتيجيا لتكيف النظم السياسية العربية .

تأثير عوامل إقليمية متعددة: بالإضافة إلى الصراع العربي الإسرائيلي و تداعيات حرب الخليج الثانية يمكن تلخيص مجموعة من العوامل التي كان لها دور في دفع عملية التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية و هي :

- **التهديدات الإقليمية** : يشكل الشعور بالتهديد الخارجي حسب البعض عنصرا مهما في تحريك الاتجاه نحو الانفتاح و التحول الديمقراطي خاصة في حالة وجود تماسك داخلي نسبي، و رغم أن هذا التهديد لا يكون حقيقيا و إنما متصورا ،إلا أنه يؤدي دورا مؤثرا في ذهنية صانع القرار و في تحديد اتجاهاته للداخل فقد شكلت التهديدات العراقية بضم الكويت منذ عام 1961م و حتى وقوعها فعلا عام 1990م عاملا مهما في دفع النظام الكويتي نحو إعادة الحياة النيابية.

- التجارب الديمقراطية العربية : منذ قيام الوحدة اليمنية في 20 ماي 1990 رأت فيها قوى المعارضة في منطقة الخليج العربي نموذجا يمكن طرحة لحل معضلة التجزئة و الاستبداد في المنطقة خصوصا أن الوحدة اليمنية ترافقت مع إشاعة الديمقراطية و تحققت بطريقة سليمة و استنادا إلى إرادة جماهيرية و من ثم كان للتجارب الديمقراطية العربية تأثيرا كبيرا بين الدول المتقاربة جغرافيا و المتشابة ثقافيا[2].

في سياق آخر ثمة خلل على مستوى النظام العربي الإقليمي بخصوص قضية الديمقراطية حيث تبرز رغبة بعض الدول العربية الصغيرة في القيام بأدوار تفوق إمكاناتا و قدراتا و في ذات الوقت ترفض بعض الدول العربية قيادة النظام العربي للديمقراطية في المنطقة العربية، حيث يظهر اتجاهان ،الأول يقول بأن الإصلاح الديمقراطي لابد أن يتم وفقا لرؤية عربية مشتركة استنادا إلى ما يحدث في أي دولة عربية تمتد أثاره إلى الدول الأخرى و لا يمانع هذا الاتجاه من مراعاة ظروف كل دولة ،أما الاتجاه الثاني فيرى أن الإصلاح مسألة داخلية لا يجوز أن تتم وفقا لرؤية عربية مشتركة ،في الوقت الذي يقبل بالرؤى الأمريكية و الأوروبية[3].

---

[1] البحيري ، مرجع سابق ، ص 214 .

2 نفس المرجع ، ص 219 .

3 كامل السيد ، الاصلاح السياسي في الوطن العربي ، مرجع سابق ، ص 540.

- تكنولوجيا الاتصالات و دور وسائل الإعلام العربية العابرة للحدود : ارتبطت عالمية الاتصال الدولي بنمو الرأسمالية و انتشارها ، فكان لاختراع التليفون و الإذاعة و التلكس و الفاكس و أقمار الاتصالات الصناعية آثار متبادلة بينها و بين الرأسمالية مما يعني الاتجاه نحو وسائل أسرع في الاتصال ، و تأثير متزايد للرسالة الإعلامية للدول الصناعية الغربية من خلال وكالات صحف وإذاعة و إمكانيات غير مسبوقة في البث والإرسال ، كما أن التليفزيون دخل مرحلة البث المباشر بعد أن ظل لفترة طويلة ظاهرة محلية تتحكم فيها الحكومات القومية ،وهو ما أدى إلى اختراق السيادة الإعلامية للدول[1].

أدت الثورة في وسائل الاتصالات إلى ظهور عدد من محطات التليفزيون العربية التي تبث عن طريق الأقمار الصناعية ، و بينما تملك كل دولة عربية محطتها الفضائية الخاصة با ، فإن ظاهرة الرسائل الإعلامية العابرة للحدود أو ما يعرف بالفضائيات العربية غير المرتبطة مباشرة بدولة عربية معينة سمحت للأفراد في ا لتمعات العربية بالاطلاع على الأوضاع الداخلية و التطورات السياسية التي يشهدها العالم و تشهدها البلاد العربية في مجال الحريات و الديمقراطية، كما ساهم ضعف المنتج الإعلامي الرسمي العربي جراء ضيق هامش الحرية و الالتزام بالتعبير عن سياسة الدولة المالكة وهيمنتها في تراجع مصداقية الرسالة الإعلامية التي تبثها ،أما الفضائيات غير التابعة مباشرة للدول العربية "كقناة الجزيرة" فإنا حققت نجاحا كبيرا في معالجة أوجه القصور المرتبطة بالإعلام الرسمي ، الأمر الذي أكسبها مصداقية كبيرة و قدرة عالية على التأثير في الرأي العام العربي[2].

أدى انتشار وسائل الإعلام الحديثة و القربة الكونية الإعلامية إلى جعل النظم السياسية العربية في موضع حرج دفعها للتحول الديمقراطي خاصة و أن المواطن العربي أصبح يشاهد على وسائل الإعلام سقوط الأنظمة الدكتاتورية .

---

[1]- عبد المنعم ، سعيد ، مرجع سابق ، ص 11 .
[2]- التقرير الاستراتيجي العربي 2000 ، مرجع سابق ، ص 133 .

ثانيا : الضغوطات الاقتصادية الدولية

مع تفاقم حدة الأزمات الاقتصادية اتجهت معظم النظم السياسية العربية منذ الثمانينيات من القرن الماضي إلى تطبيق سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية عرفت بسياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي، وذلك بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، أو بالأحرى بضغوط منهما ،و تبرز سياسات الإصلاح الاقتصادي كأحد أهم العوامل التي تفسر تحول النظم العربية نحو الديمقراطية سعيا في الحصول على المزيد من القروض و التسهيلات و المعونات الاقتصادية . من هذا المنطلق يمكن دراسة دور المؤسسات المالية الدولية في عملية التحول الديمقراطي في نقطتين رئيسيتين:

أ- تشخيص حالة الاقتصاد العربي و المؤسسات المالية الدولية :

تبرز الحاجة إلى الإصلاح الاقتصادي[1] عندما يتعرض اقتصاد أي بلد لأزمة خانقة تتجسد في إختلالات داخلية تستدعى إجراء تغييرات حاسمة في السياسات الاقتصادية لإصلاح المسار الاقتصادي وإزالة الإختلالات التي تعيق عملية التقدم .وقد تعرضت غالبية الدول العربية لأزمات اقتصادية متعددة- منذ ثمانينيات القرن العشرين- شأنا في ذلك شأن غالبية الدول النامية و لعل الأزمة الاقتصادية الأكثر تأثيرا في الدول العربية هي أزمة الديون الخارجية، وما نجم عنها من مشاكل معقدة أدت إلى تدخل صندوق النقد الدولي وسعيه إلى تطبيق إجراءات التكييف على الدول المدينة[2].

دخلت العديد من الأقطار العربية مرحلة المديونية الثقيلة منذ الثمانينيات وتحديدا في مصر،المغرب ،السودان ،تونس ،اليمن ،الجزائر و تفاقمت مديونيتها حتى بلغت في الدول المذكورة بالترتيب عام 1988 نحو 43.3 ،18.86 ،08.4 ،06.1 ،04.3 ،02.23 مليار دولار،وبلغت نسبة مديونية كل دولة من الدول المذكورة بالترتيب من نتاجها المحلي الإجمالي 12.6% ،58.3% ،74.9 % ،04.4 % ،70 % ،64.4% في العام نفسه ثم بدأت خدمة هذه الديون تست ف جانبا كبيرا من حصيلة الصادرات ،مما أدخل الدول العربية المدينة في حلقة مفرغة من الاحتياج للتمويل الخارجي الذي كانت شروطه باهظة في النصف الأول من الثمانينيات بصفة خاصة عندما بلغت أسعار فائدة قروض الدول المانحة الرئيسية مستويات مذهلة حيث بلغ سعر الفائدة قصيرة الأجل من دولار واحد ما يقارب 20 % في بداية الثمانينيات [3] .

---

[1]- يشير مفهوم الإصلاح الاقتصادي إلى مجموعة الإجراءات الاقتصادية الموصى بها من صندوق النقد و البنك الدوليين و التي تهدف إلى الوصول بالاقتصاد إلى حالة الاستقرار من خلال معالجة الاختلالات المالية و النقدية التي يعاني منها و كذلك تحقيق نمو مستمر من خلال إجراء تعديلات على هيكل الاقتصاد .

[2]- رمزي، زكي ، محنة الديون و سياسات التحرير في دول العالم الثالث . القاهرة : دار العالم الثالث ، 1991 ص 240.

[3] - ثناء ،فؤاد عبد الله ، الدولة و القوى الاجتماعية في الوطن العربي علاقات التفاعل و الصراع . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2001 ، ص 25 .

من المعروف أن غالبية الاقتصاديات العربية تعرضت لحالة من الركود العميق تحت تأثير الركود الذي ضرب اقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة.و الذي انتقل إلى الأقطار العربية عن طريق التجارة والسياحة و حركة رؤوس الأموال .و أيضا تحت تأثير انخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية مع منتصف الثمانينيات ، كما عانت الأقطار العربية غير النفطية من تفاقم عجز موازينها التجارية حيث بلغ العجز التجاري في مصر و تونس و المغرب و اليمن وسوريا و السودان على الترتيب نحو 6272 ، 1295 ، 1194، 1975 ، و 878 ، و 737 ، و 737 مليون دولار عام 1988م[1]، كما عانت تلك الدول من أزمات اقتصادية حادة بسبب تدهور كفاءة القطاع العام ، و تسجيله لخسائر كبيرة بسبب الاختلاسات و سوء التسيير الناتج عن فساد الإدارة غير المراقبة اقتصاديا و محاسبيا و شعبيا بصورة دقيقة،حيث بذكر في هذا الصدد الأستاذ "محمد حسنين هيكل" أن« هناك ثروات كبيرة و كثيرة في الوطن العربي لا تبدو مبررة ، أو مستندة إلى حق طبيعي بالإرث أو مكتسبة بالعمل ، و هذه قضية بالغة الحساسية » ،فعلى سبيل المثال لا الحصر فإن بين الفترة 1970إلى 1995م بلغ مدخول العرب أربعة تريليون دولار ، توجه تريليون واحد إلى مشاريع البناء و للبنى التحتية و الخدمات العامة ، و تريليون أخر غطى كلف شراء الأسلحة التي لم تستخدم معظمها و مآلها أن تتآكل بالصدى ، نصف تلك المدخولات و هي تريليونا دولار تحتاج إلى من يبحث عنها[2].

إجمالا يمكن إيجاز معالم الوضع الاقتصادي و الاجتماعي العربي في النقاط التالية[3] :

- أن إجمالي الصادرات غير النفطية في العالم العربي بلغ عام 1995م نحو 33 بليون دولار ، و هذا الإجمالي أقل من صادرات دولة واحدة مثل بلجيكا أو فلندا البالغة 42 بليون دولار و التي يبلغ عدد سكانا نحو 05.1 مليون نسمة أما الناتج فيبلغ بنحو 510 بليون دولار ، و هو أقل مثلا من الناتج القومي الاسباني ، و أنه يعادل سوى 22 % من الناتج القومي الألماني .
- عانت معظم الدول العربية من العجز في الميزانيات العامة خلال السنوات العشر الماضية أي (1985-1995) بحوالي 21 بليون دولار ، و العجز في حسابا التجاري الإجمالي بحوالي 17 بليون دولار عام 1995م ، أما مجموع الدين الخارجي للدول العربية فقد تجاوز عام 1996م بنسبة 220 بليون دولار ، في حين يزيد حجم الرأسمال العربي المستثمر خارج الوطن العربي على 950 بليون دولار و هو بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي أعلى من أية منطقة أخرى في العالم .
- تشكل التجارة البينية فقط 08 % من إجمالي تجارة المنطقة العربية الخارجية، أعني التجارة العربية العربية مقارنة بنحو 60 % مع أوربا و أكثر من % مع آسيا.[4]

---

[1]- فؤاد عبد الله ،نفس المرجع السابق ، ص 26 .
[2]- عبد الحي و آخرون ،العرب و العالم ، مرجع سابق ، ص 187 .
[3]- العجلوني و آخرون ، الواقع العربي و تحديات قرن جديد ،مرجع سابق ، ص ص 151-152
[4]- نفس المرجع ، ص 151.

- إن ما تخصصه الدول العربية للإنفاق العسكري و قضايا الأمن هو الأعلى في العالم من حيث النسبة إلى الناتج المحلي ، من حيث غايات و مقاصد معظم هذا الإنفاق فمثلا تجاوزت حصة دول مجلس التعاون الخليجي في السنوات الخمس الماضية من 1990م إلى 1995م نصف الإنفاق العسكري و الأمني لدول الشرق الأوسط و إفريقيا الشمالية مجتمعة بما فيها إسرائيل ، فالسعودية وحدها تنفق في العام حوالي 23 و 24 بليون على الإنفاق العسكري و الأمني ، أي أكثر من إسرائيل .
- يستورد العالم العربي سنويا ما قيمته 20 و 40 بليون دولار من المواد الغذائية أي أنه بدا بحاجة إلى العالم الخارجي لتأمين نصف حاجاته الغذائية وأكثر ،بينما كانت نسبة اكتفائه الغذائي الذاتي نحو 70 % سنة 1970م .رغم نمو متوسط الدخل الفردي في البلدان العربية حوالي 03% سنويا خلال السنوات الثلاثين الأخيرة فإن تقارير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة تشير إلى 23 مليون عربي يعيشون تحت خط الفقر بينهم 10 ملايين يعانون نقصا في التغذية و لا يزال 55% من السكان يعاني من شح شديد في المياه ، كما لا يحصل أكثر ثلث السكان على مرافق الصرف الصحي الأساسية ، أما حجم البطالة في المنطقة تقدرها منظمة العمل العربية بنسبة 14% من القوة العاملة مما يجعل عدد العاطلين عن العمل نحو 11 مليون شخص خاصة إذا علمنا أن عدد السكان في الدول العربية وصل عام 1995م إلى 252 مليون نسمة وصل إلى 290 مليونا سنة 2000م و يبقى 40 % من العرب يشكون من الأمية [1].
- انخفض متوسط نصيب الفرد في الدول العربية من الناتج المحلي الإجمالي حسب دراسة الاتحاد العام لغرف التجارية العربية من حوالي 3260 دولار في عام 1980م إلى 2700 عام 1990م فإلى 2095عام 1995م أي بما نسبته 36 % ،في حين أن متوسط دخل الفرد في الدول النامية مجتمعة قد ارتفع خلال الفترة ذاتا بما يزيد عن 40 % [2].

إزاء هذه الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية المزرية اتجهت دول عربية عديدة إلى مؤسسات التمويل الدولية علها تصف لها حلولا لمشاكلها الاقتصادية المتفاقمة ،و نظرا لأن صندوق النقد الدولي قد تحول منذ بداية الثمانينات إلى وكيل للدول و المؤسسات المالية الدائنة فإنه طالب الدول العربية المدينة بإجراء إصلاحات جذرية في سياستها الاقتصادية فيما أطلق عليها سياسات التثبيت الاقتصادي و التكيف الهيكلي كشرط لجدولة ديونا ولحصولها على تدفقات جديدة لرؤوس الأموال من صندوق النقد و البنك الدوليين و من دول المانحة .و من المعروف أن هذه المؤسسات تشترط على دول معينة أن تقوم بتحرير الاقتصاد والتخصصية أي الانتقال من القطاع العام إلى القطاع الخاص و تدعيم القطاع الخاص ما يعني في المحصلة تقليص دور الدولة في الاقتصاد و المتمع[3].

---

[1] - العجلوني ، نفس المرجع السابق ، ص 152.
[2] - نفس المرجع ،ص 152
[3] - حسنين ، التطور الديمقراطي في الوطن العربي ، مرجع سابق ، ص 26 .

تأسيسا على ما سبق طبقت مثلا كل من المغرب، تونس ،ليبيا و الجزائر سياسات الانفتاح الاقتصادي[1] منذ ثمانينات القرن الماضي ، ففي ليبيا تأجل الانفتاح حتى سنة 1987م بسبب الإيرادات الضخمة التي كانت تدخل خزانة الحكومة مما أتاح لها أن تتجاهل الإصلاحات الاقتصادية ، و بنهاية سنة 1986م غيرت كل من المغرب و تونس من شرائع الاستثمار للسماح بمشاركة أكبر للقطاع الخاص وأعادت جدولة جزء من ديونها و قبلت بترتيبات و خطط لإعادة الهيكلة اقترحها صندوق النقد و البنك الدوليين ، و رغم ما فرضته الجزائر على نفسها من خطة تقشفية بعد 1983 فإنها وقعت مع صندوق النقد اتفاقية في جويلية 1989م كما وسعت قواعد الاستثمار الصادرة سنة 1986مكثيرا من التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص في البلاد ، و في ليبيا جاء الإعلان في 26 مارس 1986م عن التشاركية ليسمح بالتجارة الخاصة ويسمح بمشاريع يساهم الإفراد برأسمالها ، و في كل حالة من الحالات تم إعادة النظر في دور الدولة في التنمية الاقتصادية و في هذا الصدد يقول "جون لويس": « ان المواقف في المغرب العربي بشأن مركزية الحكومات و قدراتها كراعية للتنمية قد تغيرت كثيرا » [2].

بذلت النظم السياسية العربية منذ الاستقلال جهودا طموحة لإثبات أن الدولة هي المنشئ للإصلاحات الاجتماعية و الاقتصادية التي لا رجوع عنها ، و هي المشرفة عليها و المنفدة لها قد أعيد النظر فيها ،ذلك أن صندوق النقد الدولي و هو يرسم خطة الإصلاح الاقتصادي لا يضع في اعتباره الدور المهم الذي يجب أن تقوم به الدولة في المرحلة الراهنة من تطور الاقتصاد في الأقطار العربية من جهة و الحدود الواسعة للمسؤولية الاجتماعية للدولة كحقيقة واقعة من جهة ثانية . على صعيد آخر تواجه تجارب الإصلاح الاقتصادي في البلاد العربية مجموعة من الإشكاليات لها انعكاس على الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية نوجزها فيما يلي:[3]

- **إشكالية القطاع العام :** من المعروف أنّ القطاع العام يمثل حجر الزاوية في الاقتصاديات العربية باعتباره الأساس الاقتصادي لممارسة النفوذ السياسي للبيروقراطية المدنية و العسكرية أو للجماعة القبلية المسيطرة أو الحاكمة في الأقطار العربية، لكن سياسات الإصلاح تفقد الدولة مركزها الاقتصادي و قوتها السياسية ، لذا تتباطأ بجزئية خصخصة القطاع العام إلى أن تصبح القضية معقدة للغاية .

- **إشكالية تقييم المشروعات العامة** : تتضمن برامج الإصلاح الاقتصادي خصخصة القطاع العام بصورة سريعة ، ما من شأنه أن يؤدي إلى تناقض بين الإسراع بالخصخصة كما يطلب الصندوق و بين ضرورة تحقيق تقييم عادل لأصول تلك المشروعات من وجهة نظر الشعب و الحكومة في الدول المدينة و بالتالي لابد من الخصخصة التدريجية البطيئة .

---

[1]- المقصود بالانفتاح : النقل الدائم لإنتاج السلع و الخدمات من المؤسسات الحكومية إلى الشركات الخاصة و غيرها من المنظمات غير العامة الذي تبنته أقطار الشمال الإفريقي .

[2]- سلامة ، غسان ،مرجع سابق ، ص 292 .

[3]- فؤاد عبد الله ، مرجع سابق ، ص 28-31

- **إشكالية نتائج الإصلاح الاقتصادي** : يفترض في برامج الإصلاح الاقتصادي المقترحة تحسين الظروف الاقتصادية للمواطنين ، لكن ما يحدث على أرض الواقع فعملية الإصلاح الاقتصادي في مراحلها الأولى تتضمن تكاليف باهظة تتحملها فئات التمع و خاصة الطبقات الدنيا و المتوسطة ، ما أدى إلى ما عرف بانتفاضات الخبز في العديد من الأقطار العربية .

إن المطالبة بتكييف اقتصاديات هذه التمعات يتم عبر النصائح التي تقدمها الدول المانحة للمساعدات و كذلك المنظمات الدولية المالية و التي تدعوا في جوهرها إلى الأخذ بالاقتصاد الليبرالي الجديد ، و غالبا ما يقود تطبيقها إلى نتائج عكسية و مدمرة أكثر وضوحا من التعديلات المرتقبة الهادفة إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية [1]. و يعود سبب ذلك إلى أن أغلب هذه السياسات قامت على توصيات البلدان الغنية التي وضعتها لنفسها بما يتطابق مع تطورها. لقد عمل كل من صندوق النقد الدولي و البنك الدولي على الصعيد الاقتصادي على وضع الأساس الإيديولوجي الذي يخفي وراءه الفلسفة السياسية الأمريكية فمهمة الولايات المتحدة هي نشر الديمقراطية الليبرالية في أرجاء العالم و أن تتربع على رأسها لذا كان على هاتين المؤسستين إخضاع الدول للنموذج الاقتصادي و السياسي الأمريكي[2].

و بالمنطق نفسه توصل الكاتبان " هانس بيتر" و" هار الدوشمان" أن نمو العولمة يعيد تركيز الثروة لتتسع الفروق بين البشر و الدول اتساعا لا مثيل له[3] ،كما يشيران إلى أن 358 مليار دير في العالم يمتلكون ثروة تضاهي ما يملكه أكثر من نصف سكان العالم ، وان 20 % من دول العالم تستحوذ على85 % من الناتج العالمي و على 84 % من مجموع المدخرات العالمية ، و أن هذا التفاوت بين الدول يرافقه تفاوت آخر داخل كل دولة حيث تستأثر قلة من السكان بالشطر الأعظم من الدخل الوطني و الثروة القومية حيث تعيش أغلبية السكان على الهامش[4] .

ب- علاقة سياسات الإصلاح الاقتصادي بالتحول الديمقراطي في المنطقة :

إهتمت العديد من الدراسات برصد وتحليل طبيعة العلاقة بين سياسات الإصلاح الاقتصادي التي انتهجتها دول عربية عديدة وعملية الانفتاح و التحول الديمقراطي[5].أكدت تلك الدراسات على أن إنهاء هيمنة الدولة على الاقتصاد من خلال الإصلاحات الاقتصادية و خصخصة القطاع العام ، و تشجيع

---

[1]-Michel, levalois, « Actualité de l'afropessimisme ». L'afrique Contemporaine, N° (179),Juillet-Septembre 1996, P8.

[2]- ميشال ، موردان بيرجون ، أمريكا المستبدة : الولايات المتحدة و سياسة السيطرة على العالم .(ترجمة : حامد فرزات) ، دمشق : اتحاد الكتاب العرب ، 2001 ، ص 105 .

[3]- بيتر ، هانس مارلين و هار ،الدنشومان ، فخ العولمة : الاعتداء على الديمقراطية و الرفاهية . (ترجمة : عيسى عباس علي) ، الكويت : عالم المعرفة ، 1998،ص60.

[4]-عصام ، فاهم العامري،" الثقافة و الديمقراطية في مواجهة العولمة ". شؤون الأوسط، العدد (88)،أكتوبر 1999، ص 17 .

[5]- من بين الدراسات الرائدة في هذا المجال دراسة للدكتور عبد الباقي الهرماس بعنوان " التغيير الاجتماعي – الاقتصادي و مضاعفاته السياسية في المغرب العربي " في سلامة ، غسان ، ديمقراطية من دون ديمقراطيين سياسات الانفتاح في العالم العربي و الاسلامي ، مرجع سابق ص 287-304 .

القطاع الخاص ، و تحرير التجارة ..الخ ميكانيزمات من شأنا دعم عملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي باعتبار أن هذا التوجه الاقتصادي يحد من قدرة الدولة على الاستتباع للمواطنين ، و يؤدي إلى خلق قوة اقتصادية و اجتماعية مستقلة عن الدولة و بعيدة عن هيمنتها الاقتصادية مما يساهم في تقوية المجتمع المدني الذي يشكل ركيزة أساسية للتحول الديمقراطي، كما تتطلب الديمقراطية بمعناها الحديث وجود اقتصاد سوق بدلا من اقتصاد موجه يسيطر عليه الدولة[1].

تذكر إحدى الدراسات أن هناك ارتباطا بين اقتصاد السوق و الديمقراطية خلال العقدين الأخيرين بدءا بما طرحه الرئيس"ريغان" بما عرف بالصراعات ذات الحدة الواطئة low Intensity Conflict تمييزا عن الصراعات العليا التي يقصد با الحروب النووية و الصراعات المتوسطة التي يقصد با الحروب التقليدية،حيث يؤكد في هذا النوع من الصراعات -بالإضافة إلى العمليات العسكرية الموجهة و المحدودة و العمليات النفسية- على ضرورة تيئة بلدان العالم إلى الأخذ باقتصاد السوق من خلال المؤسسات الاقتصادية العالمية ، و توفير البرامج اللازمة للتدريب على الديمقراطية و العمل المدني ، و استمر هذا النهج حيث نجد الاقتران يزداد ارتباطا في الوثائق الإصلاحية التي طرحت على المنطقة بعد أحداث سبتمبر 2001م حيث تذكر الديمقراطية متى ذكر اقتصاد السوق [2].

على النقيض من الرأي السابق هناك من يميز بين اقتصاد السوق التي يعني العرض و الطلب والقدرة لمن يملك ، و إمكانية الاحتكار ، فهو اقتصاد يقوم على الملكية الخاصة و هي ملكية أقلية من جهة ، و بين الديمقراطية التي هي للجميع من دون تمييز حيث تتيح التمثيل السياسي لكل عناصر و فئات المجتمع، وتضم من يملك و من لا يملك ، فالبرلمان مع التطور الديمقراطي لابد أن يكون ممثلا للجميع ، الأقلية و الأغلبية بالمعنى الواسع للكلمتين لكن الربط القسري بين اقتصاد السوق و الديمقراطية تجلى عمليا من خلال أن من يملك هو القادر على الممارسة السياسية فمثلا في الانتخابات التشريعية المصرية عامي 2000 و 2005 م حيث الحضور المكثف لرجال الأعمال و المال ، وطبيعة التمثيل السياسي في البرلمان[3].

و للتدليل على العلاقة الوطيدة بين التحول الديمقراطي والضغوطات الاقتصادية الدولية باتت السياسات الاقتصادية في الدول النامية و منها في الأقطار العربية لا تعبر عن اتفاق داخلي بين مكونات النخبة السياسية لكل المجتمع بل عبارة عن مجموعة من النصائح الاقتصادية المفروضة من الخارج، و الضغط على سبيل الالتزام إلى تجريد هذه النخبة و حرمانا و من ثم ممثلي الشعب من حق الاختيار الذي هو أساس الديمقراطية ، و أكثر من ذلك تشارك في إفراغ الحوار السياسي من إحدى قواعده الأساسية مثل حق

---

1 حسنين ، النظم السياسية العربية ، مرجع سابق ، ص 208، 214 .

2 سمير، مرقس، المواصلة و التغيير : دراسة حول المفهوم و الممارسة . القاهرة : مكتبة الشروق الدولية، جانفي 2006 ، ص ص 98-99

3 نفس المرجع، ص 99.

المشاركة و التي بدونا لا يمكن للديمقراطية أن تعيش [1]، أضف إلى ذلك أن النظام الديمقراطي سيفقد في هذه الحالة مبرر وجوده ، لأنه مفروض من الخارج ،ووضعت صيغته مجموعات خارجية، ولم يشارك الشعب صاحب السيادة في صياغته، ما يعني أن هذه الديمقراطية لن تكون إلا غطاءا لسياسة معينة تجد تبريرات وجودها في سيادة أسلوب القمع في عالم الجنوب في بؤس الشعوب و فقرها[2] .

قد يبدو للوهلة الأولى أن ثمة علاقة ايجابية بين سياسات الإصلاح الاقتصادي و بين متطلبات النمو الاقتصادي و من ثم ثراء الدولة الذي يعتبر الهدف الرئيسي لسياسات الإصلاح الاقتصادي مما يعني أن هذه الأخيرة ستؤدي إلى دعم التحول الديمقراطي الذي شهدته بعض النظم العربية ، إلا أن هناك العديد من الملاحظات التي ترد حول إشكالية حصول هذا النمو و طبيعته حيث تثور شكوك بذا الشأن ذلك أن صندوق النقد و البنك الدوليين إنما أنشئا لتلبية مصالح الدول الصناعية الرأسمالية بما يتلاءم مع أوضاعها، ورغم أن إجراءات الإصلاح الاقتصادي صحيحة من حيث اتفاقها مع النظرية الاقتصادية الرأسمالية التي تصلح للتطبيق في اقتصاد متقدم فإنا تظهر نتائج متناقضة في حالة البلدان النامية و منها الأقطار العربية كما في حالة تخفيض العملة ، و رفع الدعم عن المواد الغذائية الأساسية ، و رفع أسعار فائدة القروض[3].

لقد شهدت السنوات العشرة الأخيرة من القرن الماضي تطورات اجتماعية تركت أثارها على العدالة الاجتماعية في المنطقة العربية نذكر منها [4] :

- تفاقم سوء التوزيع في الثروات و الدخول نتيجة التوسع في دور القطاع الخاص في العديد من الأقطار العربية بسبب سياسة الخصخصة و التحول إلى اقتصاد السوق .
- استفحال البطالة و تزايد هجرة العاملين العرب إلى خارج الوطن العربي .
- الفشل في إشباع الحاجات الأساسية لغالبية المواطنين ويبدو ذلك واضحا في ارتفاع نسبة الفقر في الوطن العربي
- التبعية و تتمثل في عدة أنماط ،فهناك تبعية في مجال الاقتصاد بسبب المديونية الرسمية للخارج وتبعية غذائية ناتجة عن انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي العربي في تأمين الغذاء ، و تبعية أمنية ناجمة عن حالة التمزق العربي و الاعتماد على الأمن الخارجي و بخاصة من الولايات المتحدة الأمريكية ، و تبعية المياه التي تدد الأمن المائي العربي، حيث تؤثر الأنماط الأربعة من التبعية مع بعضها البعض و تنعكس سلبا على استقلالية القرار السياسي و الاقتصادي العربي.

---

[1]- Damiel , Bourmand , La Politique En Afrique. Paris : Mont Chrestien , 1997, P 148.

[2]- سويم ، العزي، "مستقبل الديمقرطية بين نهاية التاريخ و صراع الحضارات ". شؤون الأوسط ، العدد (88) أكتوبر 1999 ، ص ص 33-34.

[3]- عبد السلام ،صفوت عوض ،السياسات التكييفية لصندوق النقد و البنك الدوليين. القاهرة : دار النهضة العربية ، 1993 ، ص 11 .

[4]- فؤاد عبد الله ،الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي ، مرجع سابق ، ص ص 63-64 .

أمام تلك التحديات وصلت النظم السياسية العربية إلى مرحلة لم تعد قادرة على توفير متطلبات المعيشة الأساسية لشعوبها و بالتالي فقدت شرعيتها ، و أصبحت مهددة في استقرارها السياسي و الاقتصادي والاجتماعي و قد جعل هذا الوضع من التحول الديمقراطي هدفا مشتركا أقرب ما يكون إلى صفقة بين النخب الحاكمة في النظم العربية ، و الدول الغربية الدائنة ممثلة في صندوق النقد و البنك الدوليين حيث تسعى تلك النخب من خلال عملية التحول الديمقراطي إلى استعادة شرعيتها أو تجديدها، وبالتالي استقرارها واستمرار وجودها في السلطة و في المقابل تنفذ تلك النخب برامج الإصلاح الاقتصادي بما تعنيه من استمرار في سداد ديونها ،و فتح أسواقها أمام تجارة الدول الغربية و رؤوس أموالها .

على صعيد آخر نشير إلى وجود تفاوتا بين النظم العربية في تطبيق برامج و سياسات الإصلاح الاقتصادي حيث أن مدى و سرعة تطبيق برامج التحرير الاقتصادي والخصخصة تختلف من قطر عربي إلى آخر طبقا لخصوصيات كل نظام و أوضاعه الداخلية ، و حدود تأثره ببعض العوامل و الضغوط الخارجية . خلصت دراسات عديدة إلى نتيجة أساسية مفادها أن هذه السياسات و البرامج قد اقترنت بمعظم الحالات بنوع من الانفتاح و التحول الديمقراطي ، و قد تفاوت هذا الانفتاح و التحول في درجته و مداه من دولة إلى أخرى ، و يشير الكاتب "عبد الباقي الهرماسي" إلى ما يقترب من هذا الرأي حينما يذكر :« بأن الزعماء المغاربة حينما وجدوا أنفسهم و هم يواجهون معارضة مستمرة و متنامية ، و أزمات حادة تخص الشرعية حاولوا ترميم بعض المؤسسات و الوكالات التي تمثل الدولة كأحزاب السلطة و على إحداث شكل من أشكال التعددية السياسية »[1].

و هكذا لم تحقق تلك الإصلاحات الاقتصادية تنمية حقيقية في معظم الدول العربية بشكل ملحوظ يؤدي إلى توسع في القاعدة الإنتاجية لاقتصادياتها الوطنية ، و تخلق فرص عمل جديدة وتحسن من المستوى المعيشي للمواطنين لاسيما الطبقات الدنيا و الوسطى خاصة أن العديد من الدراسات كما ذكرنا تؤكد على أهمية وجود طبقة وسطى تساهم في إرساء عملية التحول الديمقراطي [2].

---

[1]- سلامة ،غسان ، مرجع سابق ، ص 299 .
[2]- تفاصيل أكثر حول تلك النقطة يمكن الرجوع إلى الاتجاهات النظرية في التحول الديمقراطي في الفصل الأول من هذه الدراسة .

الخلاصة و الاستنتاجات

- أدى تردي الأوضاع السياسية و الاقتصادية و عجز النخب السياسية العربية عن مواجهة الأوضاع الداخلية و الدولية و ظهورها بمظهر غير قادر على مواجهة ما يحيط بالمنطقة من تحديات و ما يكتنفها من مصاعب إلى تنامي الإدراك لدى قطاعات واسعة من الجماهير بأن غياب الحريات الأساسية و عجز البنية الفكرية العربية عن التطور هو سبب تلك الأوضاع السياسية و الاقتصادية المتردية.
- أناخت الضغوطات الاقتصادية بثقلها على كاهل المواطن في البلدان العربية و بات يشعر بالتفاوت الطبقي الهائل ويلحظ الثروات الضخمة تؤول إلى خزائن نخب متخمة محدودة العدد، بينما الأغلبية الساحقة من المواطنين تئن تحت وطأة الفقر و البطالة، و هو ما أدى إلى انتفاضات و احتجاجات اجتماعية في أغلب البلدان العربية معبرة عن غضبها على النخب الحاكمة و مطالبة بتحسين أوضاعها الاقتصادية و الاجتماعية و انعكس ذلك سلبا على النخب الحاكمة و أدى إلى اهتزاز شرعيتها.
- جمود المؤسسات السياسية في البلدان العربية أحزابا حاكمة و معارضة و تمسكها ببنية تقليدية ذات طبيعة عشائرية و قبلية و جهوية، و شعور المواطنين من المهتمين بالشأن العام أنهم محل استبعاد قصدي و إقصاء متعمد من النخب التقليدية الحاكمة دون أن تحقق شيئا يذكر لمواطنيها بسبب عجز الأحزاب السياسية العربية و استسلامها للقيود المفروضة عليها، و يأس الجماهير من إمكانية التعويل على هذه المؤسسات في إحداث تحول ديمقراطي.
- أدى انتشار وسائل الإعلام الحديثة و القرية العالمية إلى جعل النظم السياسية العربية في حالة حرجة دفعتها إلى التحول الديمقراطي خاصة و أن المواطن العربي أصبح يشاهد على شاشات الإعلام المرئي المتنوعة سقوط أنظمة الحزب الواحد التي كانت تدعي الجماهيرية والديمقراطية الاشتراكية بعد أن تردت الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية فشعرت تلك النظم بأهمية التحول الديمقراطي قبل أن يفرض عليها و لا تتحكم فيه.
- تجسد خبرة الدول الغربية في التعامل مع ملف الديمقراطية و حقوق الإنسان في المنطقة العربية حالة واضحة من التناقض بين المبادئ المعلنة و المصالح المخفية و غالبا ما ضحت بالمبادئ من أجل تحقيق مصالحها أو وظفت المبادئ في خدمة المصالح و يتضح ذلك من خلال الدور الأمريكي بشأن نشر الديمقراطية في الوطن العربي قبل و بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 و الذي يتفق مع المصالح الأمريكية و الإسرائيلية في المنطقة العربية ،و هو ما يثير قضية هامة على الصعيدين الأكاديمي

والسياسي تتمثل في مدى جدية الولايات المتحدة الأمريكية في دعم جهود التحول الديمقراطي في الوقت الذي تكرس فيه اللاديمقراطية على صعيد العلاقات في دعم الكيان الصهيوني على حساب القضايا العربية و على رأسها القضية الفلسطينية و الدليل على ذلك مساندة الولايات المتحدة الأمريكية للنظم العربية المؤيدة لسياستها في المنطقة مهما كانت ممارساتها ضد شعوبها.

- إن الموقف الأوروبي الداعم للتحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية يرتبط بالمصالح الاقتصادية مثل الاستثمارات و مشاريع الشركات الأوروبية خاصة في منطقة المغرب العربي ، و بأمنها الداخلي و الإقليمي كذلك بسبب موجات الهجرة من القارة الإفريقية من جهة ،و خوفها من تحدي ما تسميه بالأصولية الإسلامية من جهة ثانية، لذا ترى الدول الأوروبية الآن بأن مصالحها هي مع أنظمة ليبرالية تتبنى الديمقراطية و اقتصاد السوق و تضمن مشاريع الاستثمار و الشراكة.

الفصل الثالث

مؤشرات وإشكاليات التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية

المبحث الأول: تجارب التحول الديمقراطي في المنطقة العربية

- أولا: التحول الديمقراطي في النظم العربية الملكية: المغرب – الأردن.
- ثانيا: التحول الديمقراطي في النظم العربية الجمهورية: مصر – اليمن.
- ثالثا: التحول الديمقراطي في النظم العربية الأميرية: الكويت – البحرين.

المبحث الثاني: نطاق التحول الديمقراطي

- أولا: المتمع المدني كآلية للتحول الديمقراطي.
- ثانيا: دور الأحزاب السياسية العربية في التحول لديمقراطي.
- ثالثا: واقع حقوق الإنسان و الحريات في المنطقة العربية.

المبحث الثالث: اتجاه التحول الديمقراطي و إشكاليا ته

- أولا: إشكالية العلاقة بين السلطتين التنفيذية و التشريعية.
- ثانيا: إشكالية العلاقة بين النخبة العسكرية و المدنية .
- ثالثا: إشكالية العلاقة بين الإسلام و الديمقراطية.

الخلاصة والاستنتاجات.

الفصل الثالث

مؤشرات و إشكاليات التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية

يعرض هذا الفصل من الدراسة تجارب مجموعة من النظم السياسية العربية التي اتخذت من عملية التحول الديمقراطي إستراتيجية لها سواء كانت هذه النظم ملكية كحالة المغرب الأقصى و الأردن، أو نظما جمهورية كحالة مصر و اليمن أو نظما أميرية حالة الكويت و البحرين. إن اختيارنا للنظم العربية الست كتجارب للتحول الديمقراطي قد اعتمد على تمتعها بمؤشرات أكثر وضوحا للتحول الديمقراطي و ليس الأكثر حسما بالضرورة حيث تظهر فيها فرص التمتع بالتعددية السياسية و الحرية أكثر من غيرها من النظم العربية الأخرى. تعتبر الانتخابات الدورية و ال يهة سواء كانت محلية أو تشريعية من الآليات الرئيسية لتجسيد التحول الديمقراطي حيث إنا إحدى وسائل المشاركة في العملية السياسية كما أنا آلية مؤسسة لتداول السلطة بشكل سلمي و تجديد النخب السياسية الحاكمة.

شهدت بعض النظم السياسية العربية موجة من الانفتاح الديمقراطي منذ نهاية الثمانينات حيث زاد الاهتمام الأكاديمي بملف الديمقراطية و التمع المدني و حقوق الإنسان في المنطقة العربية التي بدت و كأنا الاستثناء في موجة التحول الديمقراطي التي اجتاحت العالم منذ منتصف سبعينيات القرن العشرين، لقد اهتمت أدبيان عديدة بدراسة بنية و دور التمع المدني في ترسيخ التحول الديمقراطي المنشود خاصة في بعض الدول العربية التي تكاثرت فيها منظمات التمع المدني و أصبحت تقوم بأدوار متعددة إلى جانب الدولة ،كما برز دور الأحزاب السياسية العربية في التحول الديمقراطي و بدأ اهتمام النظم السياسية العربية بحقوق الإنسان والحريات العامة يتضاعف خاصة و أن قضية حقوق الإنسان لم تعد شأنا داخليا، بل أصبحت قضية عالمية مع تنامي اهتمام التنظيم الدولي بذا الملف.

تواجه عملية التحول الديمقراطي التي تنشدها النخب السياسية العربية مجموعة من الاشكالات الرئيسية أو الثنائيات و مثال ذلك العلاقة بين السلطتين التنفيذية و التشريعية، و العلاقة بين النخبة العسكرية و المدنية والعلاقة بين الإسلام و الديمقراطية هي إشكالات تظل مطروحة في الواقع السياسي العربي.

تنقسم الدراسة في هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث هي:

- المبحث الأول: تجارب التحول الديمقراطي في المنطقة العربية.
- المبحث الثاني: نطاق التحول الديمقراطي.
- المبحث الثالث: اتجاه التحول الديمقراطي و إشكاليا ته.

المبحث الأول

تجارب التحول الديمقراطي في المنطقة العربية.

تنوعت التجارب السياسة في الأقطار العربية و تباينت في تعاملها مع الديمقراطية خاصة خلال عقد التسعينات الذي شهد مؤشرات عديدة على الانفتاح الديمقراطي. و المتتبع لمسار تلك التجارب يجدها عبارة عن محاولات على طريق تجسيد التحول الديمقراطي و هي في حاجة إلى كثير من الإصلاحات.شهد مطلع التسعينات من القرن الماضي مؤشرات عديدة على الديمقراطية حيث اضطرت بعض النظم السياسية العربية إلى تبني بعض الإصلاحات السياسة التي لم تكن كافية للحديث عن تحول ديمقراطي ، و من جهة ثانية اتخذت بعض النظم السياسية العربية خطوات أكثر جدية نحو التحول الديمقراطي مثل الجزائر ، الأردن ، المغرب ،اليمن ، الكويت ، مصر و البحرين، لكن بدرجات متفاوتة.

من هذا المنطلق يصعب إطلاق تعميمات على تطور عملية التحول الديمقراطي في الدول المذكورة ،بسبب اختلاف الظروف فيما بينها ،و إن كانت متشابهة في العوامل التي دفعت النخبة الحاكمة في تلك الدول نحو التحول الديمقراطي حيث واجهتها ضغوطا متعددة داخلية و خارجية. و مهما تعددت مسالك و تجارب التحول الديمقراطي في المنطقة العربية إلا أنها ما تزال في حاجة إلى كثير من الإصلاحات التي تحقق مطامح حقوق الإنسان العربي.

تركز الدراسة في هذا المبحث على مجموعة من التجارب العربية التي اتجهت نحو الخيار الديمقراطي من المشرق و المغرب العربي سواء كانت تلك النظم ملكية أو جمهورية أو أميرية على النحو التالي:

أولا: التحول الديمقراطي في النظم العربية الملكية: المغرب و الأردن.

ثانيا: التحول الديمقراطي في النظم العربية الجمهورية: مصر و اليمن.

ثالثا: التحول الديمقراطي في النظم العربية الجمهورية: الكويت و البحرين.

أولا : التحول الديمقراطي في النظم العربية الملكية.

1- المملكة المغربية:

يعتبر الدستور المغربي لسنة 1972 الدستور العربي الوحيد الذي حظر بصورة واضحة نظام الحزب الواحد، إلا أن التجربة السياسية المغربية تميزت منذ الاستقلال بسيطرة اتجاه سياسي واحد على مجمل العملية السياسية، هو اتجاه اليمين ممثلا في أحزاب الوفاق و متحالفا في بعض الأحيان مع تيار الوسط، الأمر الذي يجعل النظام السياسي المغربي يصنف ضمن أنظمة التعددية المقيدة و ليس ضمن أنظمة التعددية المفتوحة[1]. شهد المغرب أولى عمليات الإصلاح الدستوري سنة 1992، و قد جاءت نتيجة مشاورات مطولة بين القصر الملكي و المعارضة التي شكلت فيما بينها "الكتلة الديمقراطية" و قدمت مذكرة الإصلاحات الدستورية اللازمة للانفراج السياسي و استمرار العمل بالمسار الديمقراطي، حيث جرت المراجعة الدستورية في سبتمبر 1992 و تضمنت المساواة بين الرجل و المرأة في الحقوق السياسية و إصباغ الطابع الدستوري على حقوق وحريات المواطن الأساسية لأن المعارضة لم تتحمس لها على أساس أنها لا تستجيب لمطالبها فقاطعت الاستفتاء على الدستور[2].

عقب المراجعة الدستورية جرت الانتخابات المحلية و التشريعية و التي بدورها لم تمنح أحزاب المعارضة الفوز الذي كانت تطمح إلى تحقيقه حيث شككت المعارضة في نتائج تلك الانتخابات و اتهمت الجهاز الإداري بالتدخل و التزوير و مرشحي أحزاب الأغلبية باستعمال المال[3]. و لعل التحول الحقيقي والجوهري الذي عرفه مغرب التسعينات تمثل في إعلان الملك الحسن الثاني عن الانتقال نحو التناوب على السلطة للأول مرة يوم 08 أكتوبر 1993 خلال الدورة الأولى لمجلس النواب المغربي حينما أعلن عزمه على استدعاء ممثلي المعارضة الكتلة الديمقراطية ليبحث معهم إمكانية المشاركة في الحكومة و جاء الاقتراح الملكي بالدخول في عهد التناوب رغم عدم توفر المعارضة على أغلبية عددية داخل مجلس النواب تخولها إمكانية تشكيل الحكومة لكن هذه النقلة الكبرى كان من الممكن أن تتحقق بضمانات ملكية، لكن تباين الشروط الموضوعة من قبل الطرفين حالت دون تحقيق هذه الخطوة الجديدة في المسيرة الديمقراطية بالمغرب[4] .

---

[1] - فؤاد عبد الله، الدولة و القوى الاجتماعية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 256.

[2]- أحمد شوقي، بن يوب و آخرون، قضايا التحول الديمقراطي في المغرب مع مقارنة بمصر و الأردن. القاهرة : مركز الدراسات و حقوق الانسان، 2001، ص 139.

[3]- ابراهيم، إبراش، الديمقراطية بين عالمية الفكرة و خصوصية التطبيق مقاربة للتجربة الديمقراطية في المغرب. الرباط: منشورات الزمن، 129.

[4]- نفس المرجع ، ص 129.

أصدر الملك المغربي عفوا سياسيا شاملا عن المعارضين المنفيين، و صدرت عن أحزاب المعارضة إشارات إيجابية ترحب بهذه المبادرة التي توجت بوضع دستور معدل حول تقسيم البرلمان المغربي إلى مجلسين الأول مجلس النواب و الثاني مجلس المستشارين و صوتت لصالحه غالبية الأحزاب المغربية حيث تم الاستفتاء عليه يوم 1996/09/13 كما أجاز البرلمان قوانين على قدر كبير من الأهمية أبرزها إلغاء القوانين التي كانت تحد من الحريات العامة و أخرى لها علاقة بالملفات الاقتصادية و الاجتماعية[1] .

في سياق آخر جرت الانتخابات التشريعية يوم 14 نوفمبر 1997 و أسفرت نتائجها حسب التحالفات على فوز الكتلة الديمقراطية المعارضة حيث حصلت على 102 مقعدا أما أحزاب كتلة الوفاق فحصلت على 100 مقعد في حين حصلت أحزاب الوسط على 97 مقعدا و باقي الأحزاب 26 مقعدا[2].

ما يلاحظ على تلك الانتخابات هو نسبة المشاركة التي تعد أضعف نسبة مشاركة عرفتها الانتخابات المغربية إذ لم تتجاوز 58.30 % . و على ضوء هذه النتائج كلف الملك المغربي "عبد الرحمان اليوسفي" زعيم الاتحاد الاشتراكي بتشكيل الحكومة الجديدة و يعد هذا التكليف حدثا تاريخيا على الصعيدين المغربي و العربي، فعلى الصعيد المغربي يعد اليوسفي أول زعيم يساري معارض يتولى رئاسة الحكومة المغربية منذ أكثر من ثلاثين عاما عن طريق انتخابات برلمانية شرعية، أما على الصعيد العربي يعد اليوسفي أول رئيس وزراء معارض ينتقل إلى المنصب عن طريق التداول السلمي[3]. وفي سياق متصل تم تعيين السيد عبد الواحد راضي من الاتحاد الاشتراكي المعارض رئيسا لمجلس النواب سنة 1998 مما جعل البعض يعتبر تلك السنة تكريسا للتحول الديمقراطي الذي بدأه المغرب من قبل[4].

ساهمت مجموعة من العوامل الرئيسية في تعزيز التحول الديمقراطي في المغرب نوجزها في ما يلي : [5]

- عدم وجود انقسام حاد حول القضايا الكبرى، فالتيار الرئيسي في المعارضة المغربية يقف في منطقة الوسط، و يسار الوسط من الخريطة السياسية، و من الطبيعي أن يصبح شقه الليبرالي أكثر اقترابا من نظام الحكم كلما زادت معدلات التحول الديمقراطي، أما شقه اليساري بات أكثر ميلا إلى النزعة الإصلاحية خصوصا في أعقاب انهيار الإيديولوجية الشيوعية و التجارب الاشتراكية.

---

[1]- أحمد، دياب،« الانتخابات التشريعية المغربية». السياسة الدولية، العدد (132)، أفريل 1998، ص194.
[2]- أبراش، مرجع سابق، ص 132.
[3]- فؤاد عبد الله، الدولة و القوى الاجتماعية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 259.
[4]- أبراش، مرجع سابق، ص 133.
[5]- فؤاد عبد الله، المرجع السابق، ص ص 257 – 258.

- ضعف الحركة الإسلامية في المغرب جعل الساحة السياسية أقل انقساما من بلاد عربية أخرى تأخذ بنظام التعددية الحزبية كما أن التوافق العام تجاه قضية الصحراء الغربية وفر قدرا من الانسجام بين الأحزاب السياسية المغربية.
- عدم ارتباط قمة الحكم ممثلة في العاهل المغربي رسميا أو تنظيميا بحزب معين من أحزاب الأغلبية التي كانت تشكل ما يمكن اعتباره الحزام السياسي للسلطة، و يتيح هذا الوضع للملك مرونة و حرية حركة لا تتوافر لدى قمة الحكم في أغلب الأقطار العربية الأخرى.
- إن الدستور الجديد في المغرب أعطى صلاحيات أكبر لرئيس الحكومة كما أن الدستور لا يلزم الملك باختيار رئيس الوزراء من الحزب الحائز على أعلى الأصوات و لا ينص صراحة على انتسابه إلى الغالبية البرلمانية.

على صعيد آخر شهدت الجبهة الاجتماعية في المغرب توترا كبيرا بفعل الوضعية الاقتصادية المتأزمة والتي مست فئات و شرائح اجتماعية متعددة توجت بإعلان الكونفدرالية الديمقراطية للشغل شن إضراب عام في 1996، و بدت رغبة النظام السياسي أكثر قابلية للتحول نحو مزيد من الديمقراطية و ذلك عبر توالي اقتراحات الملك المغربي على المعارضة تشكيل حكومة التناوب إلى أن توجت تلك المرحلة بالإصلاحات السياسية السابقة الذكر و التي عبرت عن التحول الديمقراطي الذي اختاره النظام السياسي في المغرب.

جرت أول انتخابات تشريعية في عهد الملك محمد السادس يوم 27 سبتمبر 2002 أشرفت عليها حكومة التناوب المكونة من أحزاب الكتلة التي ظلت تشكل في السابق أحزاب المعارضة، و قد تنافس 26 حزبا للوصول إلى مجلس النواب المكون من 325 مقعدا، أسفرت نتائج تلك الانتخابات عن فوز الاتحاد الاشتراكي بـ 50 مقعدا و حزب الاستقلال بـ 48 مقعدا، أما الرابح الأكبر في الانتخابات بشكل عام فكان حزب العدالة التنمية ذو الميول الإسلامية حيث فاز بـ 42 مقعدا، بينما لم يكن لسلفه أي حزب الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية سوى 09 مقاعد في البرلمان السابق[1].

يمكن النظر إلى هذا الفوز على أنه انتصار للاتجاه الإسلامي في بلد طالما نجحت أحزابه الوطنية و اليسارية في ملء الساحة السياسية، كما أنه نجاحا للنظام السياسي و الحزبي في المغرب لأنه استطاع استيعاب التيار الإسلامي بشكل سلمي و ديمقراطي عبر عدة انتخابات متتالية، الأمر الذي من شأنه أن يقدم خبرة مفيدة للنظم السياسية العربية الأخرى التي ما زالت تبحث عن طريقة صحيحة للتعامل مع الحركة الإسلامية[2].

---

[1]- مركز الدراسات السياسة و الإستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العربي 2002 – 2003. القاهرة: مركز الدراسات السياسة و الإستراتيجية بالأهرام، 2003، ص 337 – 338.

[2]- نفس المرجع ، ص 338.

أمّا انتخابات 2007 فقد أسفرت نتائجها عن حصول حزب العدالة و التنمية على خمسة مقاعد إضافية مقارنة بسابقتها في 2002 أي 46 مقعدا مقابل 41 مقعدا رغم أن التكهنات كانت قد رجحت حصول الحزب على ما لا يقل عن 70 مقعدا خاصة و أن الحزب تقدم بـ 94 لائحة انتخابية أما المفاجأة فكانت تمثيل حزب الاستقلال لواحد و عشرون حزبا سياسيا مقارنة بثلاثة عشر حزبا في انتخابات 2002، و تقلص شعبية حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية شريك حزب الاستقلال في 2002 متراجعا إلى المرتبة الخامسة في انتخابات 2007 بحصوله على 37 مقعدا أي جاء بعد كل من حزب الاستقلال 52 مقعدا و حزب العدالة و التنمية 46 مقعدا، و حزب الحركة الشعبية 41 مقعدا، التجمع الوطني للأحرار 39 مقعدا[1].

قطعت الإصلاحات الديمقراطية في المغرب خلال العامين 2004 و 2005 شوطا إضافيا عبر خطوتين إضافيتين هما:[2]

- إنشاء لجنة الحقيقة و الإنصاف التي تولت فتح ملفات انتهاكات حقوق الإنسان و القمع في الماضي بدرجة عالية من الشفافية بهدف إقناع الرأي العام بالتخلي التام عن تلك الممارسات و لخلق رأي عام قوي معادي لتلك السياسات.
- قانون الأحوال الشخصية الذي منح المرأة المغربية الكثير من الحقوق التي طالما حرمت منها.

قوبلت الإصلاحات الديمقراطية في المغرب بدرجة عالية من الترحيب من جانب الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي إلى حد اعتبارها نموذجا لباقي دول منطقة المغرب العربي.

2- المملكة الهاشمية الأردنية:

ظل النظام السياسي الأردني مرتكزا على الشرعية التقليدية ممثلة في الولاء العشائري و القبلي للعائلة المالكة ، و قد ساعده على ذلك المستوى الاقتصادي المرتفع الذي عاشت فيه البلاد طوال الفترة التي سبقت نهاية الثمانينات لكن مع تغير الظروف لم يعد بإمكان النظام الحاكم استيعاب الطبقات الجديدة ذات الرؤى الحديثة بالآليات القديمة نفسها التي كانت تستند إلى مفاهيم عشائرية و قبلية مع نهاية عام 1988. بدأ الاقتصاد الأردني يدخل مرحلة الانكماش الشديد بعد توقف المعونات العربية للأردن و التي كانت تصل إلى 500 مليون دولار سنويا، مما أدّى إلى ظهور آثار سلبية تجلت في الاضطرابات التي شهدها

---

[1]- أحمد يوسف، أحمد و نيفين، مسعد، حال الأمة العربية 2007 – 2008. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008، ص 97.

[2]- نفس المرجع، ص 338.

الأردن في أفريل 1989 مما طرح قضية الإصلاح السياسي بقوة على الساحة السياسة فكانت انتخابات 1989 التي اعتبرها البعض من أهم النماذج الواعدة بالتحول الديمقراطي في المنطقة.[1]

أسفرت نتائج تلك الانتخابات عن حصول المعارضة السياسية على أكثر من نصف مقاعد البرلمان حيث حصلت الحركة الإسلامية 37 % و المعارضة اليسارية و القومية 10 % كما قرر مجلس الوزراء الأردني في ديسمبر 1989 إلغاء صلاحيات المحاكم العرفية و العسكرية للنظر في بعض الجرائم و إعادة اختصاص التقاضي فيها إلى محاكم المدنية، و قرر مجلس النواب في جانفي 1990 إلغاء قانون مكافحة الشيوعية الصادر عام 1953، و تم الإفراج عن المعتقلين و المساجين السياسيين، و تم تخفيف القيود المفروضة على الصحف و السماح للصحفيين الممنوعين من الكتابة بمزاولة نشاطهم، وإلغاء قرار حل رابطة الكتاب الأردنيين ،كما شهدت الأعوام 1990 و 1991 و 1992 استمرار الانفراج السياسي حيث تم إصدار الميثاق الوطني الأردني الذي عُد بمثابة آلية مهمة لتطبيق بنود الدستور و تنظيم مرحلة التعددية وإصدار قانون الأحزاب السياسية كما اشتمل الميثاق على المرتكزات و المبادئ التي تقوم عليها الدولة الأردنية مثل ترسيخ دعائم دولة القانون و سيادته و توكيد التعددية السياسية و الحزبية و الفكرية و تحقيق متطلبات العدالة الاجتماعية و إقامة دولة القانون، و ضمانات النهج الديمقراطي و قواعد تنظيم الأحزاب السياسة و ضوابطها و المبادئ التي يقوم عليها الاقتصاد و المجتمع الأردني[2]، و قبل النظام أن يتولى أحد نواب الحركة الإسلامية رئاسة البرلمان في نوفمبر1990 عندما فاز على مرشح الحكومة بفارق صوت واحد، كما دخل ستة من أنصار الحركة الإسلامية كوزراء في الحكومة الأردنية في جانفي 1991، و هي المرة الأولى التي تشارك فيها حركة إسلامية في حكومة دولة عربية[3].

سرعان ما عرفت تجربة التحول الديمقراطي في الأردن انتكاسة مع التوجه إلى السلام مع إسرائيل الذي اصطدم مع تلك المعارضة، مما دفع بالملك حسين إلى التخلي فعليا عن التوجهات المعلنة عام 1989 و إلى ضبط الانتخابات العامة و النقابات المهنية، و الإعلام بموجب قوانين مؤقتة[4]. رغم إجراءات التقييد التي اتخذتا الحكومة الأردنية على العملية الانتخابية في ظل القيود على حرية الصحافة و حظر إقامة المهرجانات ،إلا أن جبهة العمل الإسلامي فازت بـ 16 مقعد مقابل 22 مقعد في انتخابات 1989، كما فاز الإسلاميون المستقلون بـ 06 مقاعد مقابل 16 مقعد في انتخابات 1989.[5] أما انتخابات عام 1997

[1]- فؤاد عبد الله، الدولة و القوى الاجتماعية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 244.
[2] -علي، محافظة، « الأردن إلى أين؟». المستقبل العربي، العدد(256)، جوان 2000، ص 23.
[3]- نفس المرجع ، ص 244-245.
[4]- وهيب، الشاعر، الأردن إلى أين . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص 57.
[5]- فؤاد عبد الله ، الدولة و القوى الاجتماعية في الوطن العربي . مرجع سابق ، ص 245.

فجرت في حالة من التوتر بين الحكومة الأردنية من جهة و المعارضة مثلة في التيار الإسلامي و القوى القومية و الشيوعية من جهة ثانية، تعتبر تلك الأجواء امتدادا للاضطرابات العنيفة التي شهدتا الأردن في أوت 1996 و تمثلت أهم محاور الخلاف في النقاط التالية:[1]

- إستمرار رفض المعارضة لمعاهدة السلام مع إسرائيل خاصة بعد محاولة المخابرات الإسرائيلية اغتيال أحد قادة حركة حماس في الأردن و هو "خالد مشعل" .
- المطالبة بإلغاء قانون الصوت الواحد.
- رفض التعديلات التي أدخلت على قانون المطبوعات في ماي 1997 و التي أضافت قيودا جديدة على حرية الصحافة.

ففي موضوع الانتخابات البرلمانية و قانون الصوت الواحد مثلا، و الذي اشتكت منه المعارضة السياسة عمدت السلطة التنفيذية إلى تغييب دور السلطة القضائية في كل ما يتعلق بالعملية الانتخابية البرلمانية وأصبحت السلطة التنفيذية هي المتحكم في نتائج الانتخابات مما أفرز الكثير من السلبيات منها عدم اهتمام الناخب بالانتخابات التي أفرزت نتائجها مجالس نيابية لا تملك التمثيل الحقيقي لإرادة الناخبين[2].

تميزت العملية الانتخابية لعام 1997 بمشاركة 17 سيدة مقابل 07 مرشحات عام 1993 و غلبة الترشيح العشائري مما يثبت النفوذ الكبير للتشكيلات الاجتماعية في العملية الانتخابية، و مشاركة عدد كبير من المخيمات الفلسطينية "الأردنيين من أصل فلسطيني" رغم تحفظ البعض على اعتباره تعطيل لفاعلية الصوت الأردني، أما الميزة الأكثر إثارة للجدل فكانت مقاطعة جبهة العمل الإسلامي الممثلة لجماعة الإخوان المسلمين نظرا لما يحظى به التيار الإسلامي في الأردن من قاعدة جماهيرية عريضة.

الملاحظ أن نسبة المقترعين بلغت حوالي 54.63 % و هي نسبة متقاربة مع مثيلاتا في انتخابات عام 1993، و دلالة ذلك أن قوى المعارضة التي قاطعت الانتخابات لم تستطع تجنيد الشارع السياسي الأردني وراء قرار المقاطعة مما يعكس استمرار سيطرة الطابع العشائري التقليدي على سير الانتخابات فالذين مارسوا حقهم الانتخابي كان انطلاقا من أسس عشائرية و ليس حزبية، كما أسفرت الانتخابات عن فشل كل السيدات اللائي خضن الانتخابات و انيار الحزب الوطني الدستوري ،حيث كانت التوقعات ترجح

1- نفس المرجع ، ص 246.

2- غالب عبد المعطي، الفريجات، آفاق و تطلعات نحو الديمقراطية و حقوق الإنسان في الوطن العربي: التجربة الأردنية نموذجا. دمشق: دار نينوى، 2002، ص 113.

فوزه بنحو 20 مقعدا وحصل الإسلاميون المستقلون على 08 مقاعد، كما حصل الفلسطينيون من أصل أردني على 16 مقعدا[1].

كشفت نتائج تلك الانتخابات عن استمرار الصراع بين الحكومة و المعارضة من توقيع الأردن على معاهدة السلام مع إسرائيل، و تصاعد الصراع بين الجانبين من جهة مع مظاهرات الاحتجاج حول أسعار الخبز في أوت 1996 و من جهة ثانية مع إجراءات التقييد التي استهدفت الحد من نفوذ المعارضة، وتقليل عدد المقاعد التي يمكن أن تحصل عليها في البرلمان.

ثانيا : التحول الديمقراطي في النظم العربية الجمهورية.

إذا كانت النظم السياسية العربية قد اتجهت في مرحلتها الأولى نحو الملكية، فإنا اختارت في المرحلة الثانية شكل النظم الجمهورية، و نظرا لعدد النظم الجمهورية العربية، و تباينها في تبني الإصلاحات الديمقراطية، فإن الدراسة ستركز على النظام السياسي في مصر باعتباره شهد تحولا ديمقراطيا مبكرا، و النظام السياسي في اليمن بحكم تجربته الفتية في الديمقراطية، كما ستكون هناك دراسة معمقة لحالة النظام السياسي الجزائري في الفصول اللاحقة من هذه الدراسة.

1- جمهورية مصر العربية:

بدأت تجربة الإصلاح السياسي في مصر منذ 1974 عند طرح الرئيس السادات ورقة تطوير الاتحاد الاشتراكي العربي باعتباره التنظيم السياسي الواحد في مصر منذ حركة 1952 التي قامت بإلغاء الأحزاب السياسية و قد بينت حصيلة المناقشات التي جرت داخل المنظمات الجماهيرية المختلفة حول ورقة أكتوبر أن الأغلبية من المشاركين في الحوار قد طالبت بالحفاظ على صيغة الحزب الواحد مع إتاحة الفرصة لتكوين تكتلات داخلة، أما البقية من المثقفين اليساريين و الليبراليين فطالبوا بالسماح بتعددية حزبية كاملة[2].

إستجاب الرئيس السادات لهذه الاتجاهات بقراره في مارس 1976 بإنشاء منابر ثابتة داخل الاتحاد الاشتراكي لكل من اليمين و الوسط و اليسار، و قد خاضت هذه المنابر انتخابات مجلس الشعب التي جرت في سبتمبر 1976 و التي مازالت تعتبر الانتخابات الأكثر نزاهة و انفتاحا في تاريخ مصر منذ عام 1952، و نجحت جميعها في الوصول بممثليها إلى مجلس الشعب، و أعلن السادات في نوفمبر من نفس العام أثناء افتتاح الدورة البرلمانية عن تحويل المنابر الثلاثة إلى أحزاب سياسية كاملة الاستقلالية عن الحزب

---

[1]- فؤاد عبد الله، مرجع سابق، ص 250.

[2]- جمال، عبد الجواد، التحول الديمقراطي المتعثر في مصر و تونس. القاهرة: مركز الدراسات و حقوق الإنسان، 1998، ص 22.

الواحد غير أن ربيع الديمقراطية في مصر لم يستمر طويلا بعد أحداث جانفي 1977 بسبب الاحتجاجات الشعبية على إلغاء الدعم عن كثير من السلع الاستهلاكية الأساسية حيث حمل الرئيس السادات المعارضة اليسارية مسؤولية تلك الأحداث[1].

عقب اغتيال الرئيس السادات تولى حسني مبارك الحكم عام 1981 في ظل مرحلة الانفتاح الديمقراطي حيث شهدت مصر تجربتين انتخابيتين مهمتين لعبت فيهما المعارضة دورا كبيرا هما[2]:

- إنتخابات عام 1984 و قد جاءت في ظل تحالف حزب الوفد مع الإخوان المسلمين، و أبرزت هذه الانتخابات حجم الرهان الذي أبداه البعض على عودة حزب الوفد إلى الساحة السياسية من جديد كحزب معارض، و نجاحه في تعبئة قطاع مهم من الشارع السياسي.
- أما انتخابات عام 1987 فمثلت أقوى صور التعبئة السياسية للمعارضة في الشارع و في البرلمان في إطار شعار" الإسلام هو الحل" الذي رفعه التحالف الإسلامي المعارض و الذي ضم حزبي العمل و الأحرار مع الإخوان المسلمين و نجحت تلك المعارضة بنقل الجدل السياسي إلى البرلمان و أبرزت نوعا من المواجهة بين الحكومة و المعارضة، و إبان ذلك كانت هناك فرصة سانحة أمام المعارضة لإثبات قوتها بثقل وصل إلى 100 مقعد في البرلمان.

وفي انتخابات 1990 التي قاطعها حزب العمل و الوفد أكبر أحزاب المعارضة المصرية، نجح لأول مرة التجمع الوطني التقدمي الوحدوي اليساري منذ 1976 في الوصول بمرشحيه إلى البرلمان . أما في انتخابات عام 1995 نجحت كل أحزاب المعارضة الرئيسية في الدخول إلى البرلمان، و إن بأعداد محدودة لم تزد عن عضو واحد في حالة حزب العمل[3]. و في هذا الصدد يرى "روبرت دانيال سبرينبورغ" :« أن الانتخابات و البرلمان هما ساحتان لمباراة غير متكافئة بين معارضة ضعيفة، و حكومة تحاول استخدام التحرك المحدود نحو الديمقراطية كصمام أمان بالدرجة الأولى لكي تسيطر بواسطته على تذمر الناس، كما تمثل المعارضة السياسية إلى حد ما اتجاهات اجتماعية و سياسية و اقتصادية مختلفة يقابلها النظام بالقيود حينا، و بالمهادنة أحيانا أخرى » [4].

في سياق آخر تأخرت المواجهة بين الحكومة و النقابات حتى النصف الأول من التسعينات بعد أن تمكن التيار الإسلامي المعتدل المتمثل في جماعة الإخوان المسلمين من الفوز بأغلب المقاعد في عدد من

---

[1]- نفس المرجع ، ص 22 – 23.

[2]- فؤاد عبد الله، الدولة و القوى الاجتماعية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 207.

[3]- عبد الجواد، مرجع سابق، ص 25.

[4]- ثناء، فؤاد عبد الله، مستقبل الديمقراطية في مصر. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص 123.

النقابات المهنية التي شملت نقابات الأطباء و المهندسين و المحامين و نوادي أعضاء هيئات التدريس في عدد من الجامعات المصرية[1]، كما نشطت المعارضة السياسية في مصر من أجل تحقيق مجموعة من المطالب علها تساهم في إحداث تطور ديمقراطي و هي[2]:

- البدء بإلغاء حالة الطوارئ التي رأت المعارضة أنه لم يعد هناك ما يبرر استمرارها.
- توفير ضمانات لانتخابات حرة نزيهة دون تدخل إداري ، و في ظل منافسة سياسة كاملة.
- إطلاق حرية تشكيل الأحزاب تحت رقابة القضاء و أحكام الدستور دون تحكم لجنة من أي نوع في عملية تأسيس الأحزاب.
- إطلاق حرية إصدار الصحف و ملكية وسائل الإعلام.
- استقلال النقابات المهنية و العمالية و الجمعيات الأهلية.

لعل أقوى و أهم تطور في حقل النضال الديمقراطي في مصر تمثل في بروز "حركة كفاية" في أوت 2005 التي لجأت فور تأسيسها و إصدار بيانا الأول إلى تحدي النظام السياسي القائم، رافضة تولي "حسني مبارك" من حيث المبدأ فترة ولاية خامسة بعد أن قضى في الحكم أربع فترات رئاسية مدة كل منها ست سنوات، و رفض البديل الذي كانت الشائعات ترتكز عليه و هو توريث الحكم لابنه ،و رفعت حركة كفاية شعار "لا للتمديد و لا للتوريث"، و أطلقت حملة شعبية من أجل التغيير بإصدار البيانات و القيام بالمظاهرات و المسيرات و تواصل هذا التحدي بفعل يومي تقريبا طوال عام 2005 الذي شهد الانتخابات الرئاسية المباشرة و التنافسية الأولى في تاريخ مصر[3].

بادرت النخبة الحاكمة في مصر بالانفتاح الديمقراطي منذ 1976 و بعدد من الإصلاحات السياسية كان أهمها تعديل (المادة 76) من دستور 1971 في 25 ماي 2005 ليتيح هذا الإصلاح انتخاب رئيس الجمهورية من بين عدد من المرشحين و هو إجراء وصفه البعض بالراديكالي كونه للمرة الأولى يتاح فيها منصب رئيس الدولة للتنافس بين قوى سياسية متعددة[4] .

في ظل هذا المشهد طالبت المعارضة السياسية بتطبيق الإشراف القضائي الكامل على العملية الانتخابية خلال مرحلتي الاقتراع و فرز الأصوات حيث كشفت الانتخابات التشريعية لعام 2000 حالة الضعف

---

[1]- عبد الجواد، مرجع سابق، ص 26.
[2]- مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العربي 1999. القاهرة: مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، جانفي 2000، ص 285.
[3]- علي خليفة، الكواري و آخرون، الديمقراطية و التحركات الراهنة للشارع العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ديسمبر 2007، ص 109 – 110.
[4]- التقرير الاستراتيجي العربي 2004 – 2005، مرجع سابق، ص 289.

والهشاشة التي تعاني منها الأحزاب و في مقدمتها الحزب الوطني الديمقراطي و أظهرت وزنه السياسي الحقيقي حيث حصل مرشحوه على 179 مقعدا أي بنسبة 40 % من إجمالي مقاعد المجلس كما حصلت جماعة الإخوان المسلمين على 17 مقعدا في البرلمان ما كان لها أن تحصل عليها لولا الإشراف القضائي على الانتخابات و ما وفره من درجة يعتد بها من النزاهة و الشفافية، أما في الانتخابات البرلمانية التي جرت خلال شهر نوفمبر 2005 فأبرزت نتائجها الصعود الكبير لحركة الاخوان المسلمين التي تعد محظورة رسميا، و التي رفضت عروض التحالفات الانتخابية من جماعات المعارضة الأخرى، و قدمت 144 مرشحا مستقلا و فازت الحركة بـ 88 مقعدا أي أنها حققت ستة أضعاف عدد المقاعد التي كانت تسيطر عليها في المجلس السابق و هي 17 مقعدا[1]. و على إثر مبادرة تعديل المادة (76) من الدستور بدأت أحزاب المعارضة و بعض قوى المجتمع المدني تطالب بضرورة تحقيق الإشراف القضائي الكامل على الانتخابات الرئاسية و البرلمانية باعتبار ذلك من الضمانات الرئيسية لنزاهة الانتخابات، و أكثر من هذا طالب قطاع من قضاة مصر بضرورة تأكيد استقلال السلطة القضائية بشكل كامل عن السلطة التنفيذية في 13 ماي 2005 [2].

شهدت الساحة السياسية المصرية خلال عامي 2004 و 2005 حملة تطالب بمراجعة و تغيير في بنى وهياكل النظام السياسي المصري و اتضح ذلك لاحقا في الإرهاصات التالية[3]:

- دعوة الرئيس مبارك في 26 فبراير 2005 لتعديل المادة (76) من الدستور و ذلك بإلغاء طريقة الاستفتاء و تحويلها إلى الانتخاب المباشر بين عدة مرشحين.
- اتساع مساحة النقاش المجتمعي حول اختصاصات و مدة ولاية رئيس الدولة.
- إجراء الانتخابات التشريعية في شهري نوفمبر و ديسمبر 2005 في ظل مناخ سياسي غاية في التوتر.
- استمرار فرض قانون الطوارئ بدعوى الإعداد لقانون جديد لمكافحة الإرهاب.

في سياق متصل لاقت التعديلات الدستورية التي تم إقرارها في مارس 2007 معارضة شديدة من قبل تحالف المعارضة و المستقلين ممثلا في أحزاب التجمع و الكرامة و كتلة الإخوان المسلمين و المستقلون[4]،

[1]- عمرو، حمزاوي،« الإسلاميون المعتدلون و الإصلاح في العالم العربي: حالة الإخوان المسلمين في مصر». في التحولات الراهنة و دورها المحتمل في إحداث التغيير في العالم العربي. أبو ظبي : مركز الامارت للدراسات و البحوث الإستراتيجية، 2007، ص 107.

[2]- حسنين، التحول الديمقراطي و المجتمع المدني في مصر، مرجع سابق، ص 130.

[3]- ثناء ،فؤاد عبد الله، « الإصلاح السياسي خبرات عربية: مصر دراسة حالة». المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد (12)، خريف 2006، ص 33.

4- عادل، ضري و ولاء، نعمة الله، « تحالف المعارضة و المستقلين يرفض التعديلات الدستورية». الوفد، العدد (6255)،

حيث أكد الدكتور "محمد كامل" عضو الهيئة العليا للوفد أن التعديلات الدستورية المطروحة تعطي للحاكم سلطات واسعة، و تتيح لأجهزة الأمن انتهاك حقوق المواطنين و تشجع على التزوير و تزييف إرادة الأمة[1]. في حين رأي البعض الآخر و هو المؤيد للتعديلات الدستورية، أن انقلاب بعض الأحزاب على التعديلات المقترحة و الدعوة إلى المقاطعة و الانسحاب من الحياة السياسية تعبير عن رؤية لم تكتمل وانتهازية سياسية، و أكد أن الدستور ليس شأنا حزبيا يلبي مطالب كل حزب و ينحاز إلى فلسفته و إنما هو وعاء وطني يحتوي الجميع و يعلو على المصالح الحزبية[2]. في حين رأت الدكتورة "هالة مصطفى "أن الدستور المصري الحالي و المعدل دستور بلا روح و مواده تتناقض مع بعضها، لأنه حسبها ليس دستورا بالمعنى الحقيقي، و إنما هو خليط من مواد اشتراكية و إسلامية و ليبرالية مؤكدة أن إلغاء الإشراف القضائي على الانتخابات يشكل خطرا على النظام قبل أحزاب المعارضة[3] .أما البعض الآخر فقد رأى أن الإصلاح السياسي الحقيقي يتوقف على إنهاء حالة الطوارئ دون استبدالها بقانون ما يسمى "مكافحة الإرهاب "، مع إتاحة حرية التنظيم الحزبي و الجماعي السلمي و رفع الوصاية الحكومية عن منظمات المجتمع المدني، و إن التعديلات الدستورية بتلك الطريقة إجهاض لمحاولات الإصلاح السياسي لصالح مجموعة معينة في نظام الحكم[4]، أما الدكتور "ضياء رشوان" فقد وصف تلك التعديلات "بالانقلاب الدستوري " لأن الانقلابيين لم يطلعوا المصريين شعبا و نخبة على ما يدبرونه من تعديلات دستورية رغم ادعاءاتهم المعلنة أنهم سيشركون الجميع في اقتراح التعديلات و صياغتها.[5]

---

18 مارس 2007، ص 02.

1- نفس المرجع ، ص 03.

2- أسامة، سرايا، « قضايا الدستور الساخنة ... وانقلابات الأحزاب ». الأهرام عدد (الجمعة)، 16 مارس 2007، ص 03.

3- هالة، مصطفى، « التعديلات الدستورية، ترقيع في دستور بلا روح ». الوفد، العدد الأسبوعي (1202)، 15 مارس 2007، ص 02.

4- طارق، البشرى، « التعديلات الدستورية بين مؤسسة الرئاسة و مجلس الوزراء ». الدستور، العدد (105)، 21 مارس 2007، ص 04.

5- ضياء، رشوان، « خصائص الانقلاب الدستوري و أركانه الأربعة ». المصري اليوم، العدد (1002)، 12 مارس 2007، ص 13.

2- جمهورية اليمن:

توحد مفهوم الديمقراطية في خطاب و أطروحات اليمن الشمالي و اليمن الجنوبي مع اقتراب موعد إعلان الوحدة بين النظامينن، كما استقر الإدراك اليمني العام على أن الديمقراطية المقصودة هي التي تعني التعددية الحزبية و الحوار السياسي بين الجميع مما ساعد على إنجاز الوحدة اليمنية بطريقة سلمية تطورية بموجب اتفاق الوحدة الموقع يوم 30 نوفمبر 1989 بين المؤتمر الشعبي العام و الحزب الاشتراكي[1]، كما أقرت لجنة التنظيم السياسي الموحد أن الخيار الذي ينص على احتفاظ الحزب الاشتراكي اليمني و المؤتمر الشعبي العام باستقلاليتهما و حق القوى الوطنية و الشخصيات الاجتماعية الوطنية بممارسة نشاطها السياسي هو حق يكفله دستور دولة الوحدة لجميع التنظيمات السياسية.[2]

وفرت الوحدة اليمنية فرصة للتحول الديمقراطي، هذا الأخير الذي كان مفترضا أن يساعد على دعم الوحدة و حمايتها لما يوفره من إمكانات للمشاركة السياسية، لكن هذا الافتراض لم يتحقق لأسباب من أهمها أن العلاقة بين الوحدة و الديمقراطية لم تكن إيجابية في كل جوانبها فكان هناك تناقض جزئي كامن بين مقتضيات الوحدة الاندماجية و بعض متطلبات الديمقراطية، و هو مالم ينتبه إليه الكثيرون ممن تحمسوا للتجربة الوحدوية، ناهيك عن مشكلات العلاقة بين حزبي المؤتمر الشعبي "الشمال" و الحزب الاشتراكي "الجنوب"، ونظرا للأجواء الحماسية التي واكبت إعلان الوحدة فقد ظن الكثيرون أنا أصبحت حقيقة واقعة، ينتهي معها التشطير إلى غير رجعة لذا أعطوا الأولوية لمتطلبات التحول الديمقراطي و في مقدمتها التوازن السياسي الذي يقتضي استمرار التنافس بين الحزبين.[3] .

تميزت السنة الأولى من عمر الوحدة اليمنية بالاندفاع الشديد نحو تشكيل الأحزاب السياسية والتي أمكن حصرها بأربعين حزبا، إلا أن الانتخابات كانت الأداة الحاسمة للإبقاء على الأحزاب ذات الفاعلية الحقيقية و استبعاد الأحزاب الهامشية التي لا تعبر عن القوى الحقيقية للمجتمع و التي وصفها البعض بأنا عبارة عن تكوينات تقليدية قبلية في زي حديث ينتمي معظم أعضائها أو جميعهم إلى قبيلة واحدة أو

---

[1]- مركز الدراسات السياسة و الإستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العربي 1992. القاهرة : مركز الدراسات، السياسة الإستراتيجية بالأهرام، 1993، ص 246.

[2]- أحمد منصور، مرجع سابق، ص 101.

[3]- مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العربي 1994. القاهرة، مركز الدراسات، السياسة الإستراتيجية بالأهرام، 1995، ص 252.

طائفة دينية واحدة[1]. كشفت عملية التحول الديمقراطي عن أزمة سياسية أعقبت الوحدة اليمنية و يمكن إجمال أسبابا في النقاط التالية:[2]

- صراع الحزبين الحاكمين على السلطة و تأزم الخطاب السياسي و الإعلامي بينهما.
- مسألة الخلاف بين شريكي الحكم و تعود إلى اختفاء عامل الوفاق و الثقة بين الرئيس "علي عبد الله صالح" و نائبه "علي سالم البيض" مما أجج الموقف بينهما.
- الوضع الاقتصادي الصعب الذي واجهته الدولة اليمنية بسبب طبيعة الاقتصاد اليمني نفسه من جهة و تداعيات حرب الخليج الثانية التي أدت إلى عودة ما يقرب من مليون عامل يمني من منطقة الخليج من جهة ثانية.
- أزمة الوحدة و بناء الدولة و تركزت حول الإبقاء على التشطير ساريا في بعض المؤسسات السياسية مثل الجيش و الأمن و العملة و الطيران و غيرها.

أفرزت الانتخابات التشريعية لعام 1993 بروز حزب ثالث هو التجمع اليمني للإصلاح الذي أدى دخوله في تركيبة الائتلاف الحاكم إلى إرباك عملية تقاسم السلطة و تغير بنيتها من بنية ثنائية إلى بنية ثلاثية، كما تطورت الأزمة السياسية الحادة التي بدأت في 19 أوت 1993 إلى نزاع مسلح في 1994[3]. في ظل هذا المشهد يتضح أن التحول الديمقراطي السريع ينطوي على عدم الاستقرار السياسي الذي يؤدي إلى تزايد احتمالات تقويض هذا التحول خاصة عندما يقترن بتفاقم الأوضاع الاقتصادية و المعيشية المتردية، فالمعروف في النظرية الديمقراطية أن الديمقراطيات المستقرة تنتج غالبا من عملية تطور تدريجي شريطة ضمان استمراره و تصاعده أكثر مما تترتب على تحول سريع مندفع أو على ثورة تطيح بنظام سلطوي أو شمولي.[4] و رغم محاولة البعض تحميل التركيبة القبلية في اليمن مسؤولية الحرب لكن من الواضح أنا أزمة مركبة بين حزبين و شخصين- كما سبق ذكره- أدى العجز عن حلها إلى الصدام الذي بدأ في 04 ماي 1994 و انتهى بالحفاظ على الوحدة، لكن دون استعادة الأجواء التي أتاحت التحول الديمقراطي[5].

[1]- أحمد منصور، المرجع السابق، ص 119.
[2]- نفس المرجع، ص 121-122.
[3] أحمد منصور، مرجع سابق، ص ص 123-124.
[4] مركز الدراسات الإستراتيجية و السياسية، التقرير الاستراتيجي العربي 1993. القاهرة، مركز الدراسات الإستراتيجية و السياسية الأهرام، 1994، ص 153.
[5] التقرير الاستراتيجي العربي 1994، مرجع سابق، ص ص 254-255.

تعتبر الانتخابات البرلمانية التي جرت يوم 27 أفريل 1997 في اليمن الأولى منذ الحرب الأهلية التي شهدتا البلاد عام 1994 و الثانية منذ الإعلان عن الوحدة اليمنية في ماي 1990.بالإضافة إلى كون اليمن الدولة الأولى في منطقة الخليج و الجزيرة العربية التي تسمح بقيام الأحزاب السياسية و تأخذ بنظام حزبي تعددي، كما أنا الدولة الثانية بعد الكويت التي يوجد فيها برلمان منتخب بطريقة مباشرة، أما الإطار القانوني و الدستوري الذي جرت في ظله انتخابات 1997 فتمثل في تعديل الدستور في أكتوبر 1994 على خلفية الآثار السياسية لحرب 1994 و أبرز ما تضمنه التعديل الدستوري هو صيغة رئاسة الدولة من مجلس رئاسة إلى رئيس جمهورية مما فسح اﻟ ال ليتولى الرئيس علي عبد الله صالح رئاسة الجمهورية، كما تم تعديل قانون الأحزاب لإعادة صياغة الخريطة الحزبية في اليمن في أوت 1995، كما صدر القانون الجديد للانتخابات عام 1996 لينظم العملية الانتخابية و يحدد شروطها و كيفياتا. شارك في انتخابات 1997 حوالي 12 حزبا من أصل 15 حزبا بالإضافة إلى المرشحين المستقلين ،و كانت نتائج تلك الانتخابات كالتالي:المؤتمر الشعبي 187 مقعدا، التجمع اليمني للإصلاح 54 مقعدا، المستقلون 53 مقعدا[1].

يعود نجاح الانتخابات اليمنية إلى توفر جو مناسب من الحرية و اﻟ اهة بما يبشر بإمكانية الانتقال من ديمقراطية مقيدة إلى ديمقراطية كاملة أو شبه كاملة فالتجربة اليمنية اختلفت-حسب البعض- عن انتخابات ظاهرة 99.9 % التي تعرفها العديد من الأقطار العربية و يكفي أنا شهدت درجة معقولة من الرقابة والإشراف من جانب العديد من الهيئات و الشخصيات الدولية و أتاحت هامشا من حرية الصحافة جعلت العديد من أحزاب المعارضة توجه انتقادات إلى المؤتمر الشعبي العام الذي بادر هو الآخر بانتقادات مقابلة.[2]

تمثل تلك الانتخابات خطوة على طريق دعم التحول الديمقراطي الذي لا يزال في مراحله الأولى من حيث غلبة الظاهرة القبلية و نسبة الأمية العالية و السيطرة الطبيعية للدولة على وسائل الإعلام, و عدم الاستقرار السياسي نتيجة أعمال العنف بين السلطة والمعارضة .

ثالثا: التحول الديمقراطي في النظم العربية الأميرية

تجتاح العالم بدوله المتقدمة و النامية و بدرجات متفاوتة و لكنها متزايدة موجة من التحول الديمقراطي ولم تكن دول منطقة الخليج العربي بمنأى عن تلك التحولات بما تعنيه من حريات و حقوق أساسية، و أشكال

[1]- فؤاد عبد الله، الدولة و القوى الاجتماعية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص: 229-239.

[2]- نفس المرجع، ص 242.

متفاوتة من التعددية السياسية و الحزبية و توسيع أطر المشاركة السياسية ،و قد قطعت الكويت و البحرين أشواطا معتبرة في مسيرة التحول الديمقراطي في المنطقة لذا سيكون تركيزنا على هاتين التجربتين .

1- التجربة الكويتية :

تحولت الكويت إلى دولة مؤسسات مع صدور دستور 1962 الذي حدد العلاقة بين الحاكم و المحكوم خاصة و أنه لم يصدر من خلال مكرمة أميريه، بل من خلال مجلس تأسيسي منتخب شعبيا حتى أصبح أساسا راسخا للديمقراطية و لأغلبية القوانين الصادرة في الكويت[1]. و رغم السلطات الكبيرة التي أعطاها دستور 1962 لأمير الكويت إلا أنها ليست مطلقة بل مقيدة في جانب منها بالإرادة الشعبية، و التي يعبر عنها مجلس الأمة و الذي يشارك منذ البداية في اختيار أمير البلاد بتحديد شخصية ولي العهد الأمر الذي يدعم و يؤكد اتجاه الدستور منذ البداية إلى إقرار أسس الممارسة الديمقراطية، و ترسيخ مبادئ المشاركة السياسية، كما حرص المشرع الكويتي على أن يكون اختيار أعضاء مجلس الأمة من خلال الانتخاب الحر للمواطنين لتأكيد مشاركتهم الشعبية في الحكم و ترسيخ مبادئ الديمقراطية.[2]

من المعروف أنه مع انتهاء الحرب العراقية - الإيرانية في أوت 1988 بدت الاعتبارات الأمنية التي تم تقديمها كذريعة لحل مجلس الأمة الكويتي عام 1986 غير مبررة بالنسبة لمعظم الكويتيين حيث قام 30 عضوا في عام 1989 من أعضاء المجلس المنحل من مختلف التوجهات السياسية بتقديم عريضة تطالب الأمير بإدخال إصلاحات دستورية، إلا أنها رفضت، فتم عقد الاجتماعات المنظمة لمناقشة أوضاع المؤسسات السياسية الكويتية و مساندة مطالب الإصلاحات الدستورية فيما سمي " بحركة الديوانية "[3]. و في ظل تلك الضغوط الشعبية أعلن أمير الكويت في أفريل 1990 تشكيل مجلسا وطنيا يتكون من 50 عضوا منتخبا و 25 عضوا معينا يحل محل مجلس الأمة السابق، و حددت للمجلس الجديد اختصاصات إشرافية واستشارية دون صلاحيات تشريعية، مما أدى إلى انقسام أعضاء حركة الديوانية بين مؤيدين و معارضين

---

[1]- غانم، النجار، « واقع و مستقبل الأوضاع السياسية في دول الخليج ». المستقبل العربي، العدد (268)، جوان 2001، ص 102.

[2]- فتوح، أبو ذهب، « التجربة الديمقراطية الكويتية و خطوات الإصلاح السياسي ». شؤون خليجية، العدد (25)، ربيع 2001، ص 76.

[3]- حركة الديوانية: مثلث الديوانية نقطة التقاء و تجمع سياسي منذ نشأت الكويت، بل أنها شهدت الاجتماعات التاريخية و الانتخابات خلال فترات الثلاثينيات و حتى الخمسينيات، كما أنها كانت محور التجمعات التي أطلق عليها تسمية ديوانيات الاثنين و هي تجمع الحركة الدستورية المطالبة بإعادة العمل بالديمقراطية و الدستور من 1989 إلى 1990، و هي تمثل كمؤسسة سياسية اجتماعية نقطة ارتكاز لأي تجمع سياسي أو مرشح أو ناشط عام. تفاصيل أكثر أنظر: النجار ، غانم ، مرجع سابق، ص 104.

للمجلس الجديد الذي رأوا فيه تراجعا عن دستور 1962، كما قاطعوا الانتخابات التي أجريت في جوان 1990.[1]

في هذا السياق أثر الغزو العراقي للكويت على مسار الأحداث حيث جرد الحكومة الكويتية من قوتا و أصبحت بحاجة ماسة إلى دعم الكويتيين في الداخل و الخارج لتأكيد شرعيتها في المنفى، و دفعها ذلك إلى الموافقة على إدخال الإصلاحات الدستورية و عودة مجلس الأمة كما وعد بذلك أمير الكويت وولي عهده فصائل المعارضة في المؤتمر الذي عقد في جدة بعد شهرين من الغزو العراقي و الذي حضرته 1200 شخصية كويتية بارزة.[2]بدأ الحديث عن الانتخابات الكويتية مبكرا في أول خطاب لأمير الكويت عقب عودته من منفاه في السعودية في 07 أفريل 1991 حيث أشار إلى إجراء انتخابات نيابية عام 1992 وفقا لدستور 1962، و أنه ستستمر دراسة منح المرأة حق التصويت و المشاركة في الحياة السياسية، وعلى الرغم من أن المعارضة لم تكن تتوقع إجراء الانتخابات في أوائل أكتوبر 1992 إلا أنا رحبت بالموعد الذي حددته الحكومة للانتخابات، و طالبتها بإتاحة الفرصة لها في الإعلام الرسمي و هو ما استجابت له الحكومة في زيادة تغطية الإذاعة و التلفزيون لبرامج المعارضة، كما سمحت لها بامش من الحرية في الصحف و الالات[3].

جرت الانتخابات البرلمانية كما كان مقرر لها في أكتوبر 1992 حيث تم انتخاب أعضاء مجلس الأمة هذا الأخير الذي برز نشاطه على مستوى إصدار التشريعات أو ممارسة الرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة و نجاحه فيما يتعلق بالحفاظ على المال العام بل إن الالس شكل لجنة لتقصي الحقائق بشأن الغزو العراقي للكويت و خلصت اللجنة في تقريرها إلى التأكيد على تقصير الحكومة في اتخاذ الإجراءات المناسبة للتعامل بفاعلية مع الغزو العراقي للكويت[4].

في عام 1996 جرت الانتخابات البرلمانية الثانية بعد تحرير الكويت، حصلت فيها التيارات الإسلامية السنية و الشيعية على تمثيل واضح في مجلس الأمة، و في جويلية 1999 جرت ثالث انتخابات برلمانية بعد تأزم الموقف بين الحكومة و البرلمان انتهت بحله و العودة إلى انتخابات جديدة حصل فيها كل من التيارين الليبرالي و الإسلامي و المستقلين على ثقل واضح على حساب ممثلي الحكومة و قد سبق تلك الانتخابات إصدار أمير الكويت مرسوما يعدل قانون الانتخابات و الترشح للبرلمان يمنح المرأة الكويتية

---

[1]- ابتسام، سهيل الكتبي، «التحولات الديمقراطية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي ». المستقبل العربي، العدد (257)، جويلية 2000، ص 224.

[2]- الكتبي سهيل ، نفس المرجع السابق ، ص 224.

[3]- التقرير الاستراتيجي العربي 1992، مرجع سابق، ص 239،240.

[4]- الكتبي سهيل ، المرجع السابق، ص 224.

الحقوق السياسية في الانتخاب و الترشح للبرلمان في عام 2003، غير أن هذا المرسوم لم يحظ بتصديق مجلس الأمة المنتخب احتجاجا على إصداره في غيابه[1].

وفي سياق متصل كشفت الانتخابات النيابية لسنة 2003 عن مؤشرات جديدة برزت في الرغبة الشعبية الجادة في التغيير حيث بلغت نسبة الإقبال على الانتخابات 80 % أسفرت عن نجاح 23 عضوا جديدا واحتفاظ 27 بمقاعدهم و فشل العديد من الرموز السياسية و نجاح عدد كبير من المستقلين، كما أظهرت تلك الانتخابات ثقة الناخبين بالمؤهلين علميا و أكاديميا و حتى في فئة الشباب حيث بلغ عدد الأعضاء الذين تتراوح أعمارهم بين 30-49 عاما 48 عضوا[2]. و من القضايا التي أثارتا تلك الانتخابات قضية فصل ولاية العهد عن رئاسة الوزراء حيث طالب العديد من المترشحين بفصل المنصبين و كان التيار الليبرالي من أكثر التيارات التي طالبت بذلك في الندوات و التصريحات و يهدف المنادون بذا الفصل إلى دفع البرلمان إلى ممارسة حقه في إعلان عدم التعاون مع الحكومة، و هو ما لا يمكن تحقيقه إذا كان رئيس مجلس الوزراء هو ولي العهد لما في ذلك من حساسية و حرج سياسي.

في ظل هذا المشهد استجاب أمير الكويت "الشيخ جابر الأحمد الصباح " لهذه المقترحات حيث كلف يوم 13 جويلية 2003 " الشيخ ناصر المحمد الصباح " بتشكيل الحكومة الجديدة، و ذلك في خطوة غير مسبوقة في الفصل بين ولاية العهد و رئاسة الحكومة بعد 40 عاما من توحيد المنصبين و هو إصلاح من شأنه تحقيق النقاط التالية[3]:

- إناء ثنائية السلطة من حيث قرب بعض الوزراء من ولي العهد و قرب بعضهم الآخر من نائبه.
- تساعد في تقوية الدور الرقابي للبرلمان خاصة أن الدستور الكويتي ينص أن الأمير و ولي العهد فوق النقد و المحاسبة.
- وضع حد للمبررات التي تقول إن الانقسامات داخل اللس كانت تمنعه من تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية.

جاءت الانتخابات التشريعية الكويتية التي جرت يوم 29 جوان 2006 في أعقاب الاستجواب التي قدمه ثلاث نواب لرئيس الوزراء " الشيخ ناصر المحمد الصباح" بشأن تراجع الحكومة عن موقفها من تعديل قانون الانتخابات و هو أدى إلى حل مجلس الأمة الكويتي و الدعوة إلى الانتخابات نيابية مبكرة تنافس فيها 249 مرشحا بينهم 28 امرأة موزعة على كتلة الإسلاميين التي تضم تيار الإخوان المسلمين ممثلا في الحركة

---

[1]- نفس المرجع ا ، ص 225.
[2]- العيسوي، مرجع سابق، ص 58-59.
[3]- العيسوي، نفس المرجع السابق، ص 59.

الدستورية الإسلامية ، و الحركة السلفية ممثلة في التجمع الإسلامي الشعبي ، و التيار الشيعي معبرا عنه بالتحالف الإسلامي الوطني، أما الكتلة الليبرالية فتمثلت في المنبر الديمقراطي و التجمع الوطني الديمقراطي و لعل أبرز ما تأخذه المعارضة على زيادة عدد الدوائر الانتخابية أنا تقلل من فرص اختيار الناخب من 05 مرشحين عن كل دائرة من الدوائر العشر إلى مرشحين إثنين فقط عن كل دائرة من الدوائر 25 و أنا تضعف من نفوذ التيارات السياسية لحساب الانتماءات العشائرية و الولاءات المذهبية و أنا تضعف من القدرة على ضبط العملية الانتخابية و تسمح بتكاثر الثغرات في قيد أسماء الناخبين بالجداول الانتخابية البرلمانية الأخيرة أي لسنة 2006.

أسفرت نتائج الانتخابات عن حصول المعارضة على 35 مقعدا من مقاعد مجلس الأمة الكويتي الخمسين حصد منهم التيار الإسلامي 18 مقعدا و في المقابل لم يحصل المستقلون سوى على 08 مقاعد[1] . تشير نتائج الانتخابات التشريعية لعام 2006 إلى النقاط التالية:

- ظاهرة صعود الإسلاميين و هو ما أشار إليه تقرير حال الأمة العربية لعام 2005.
- حصول المعارضة ممثلة في التيار الإسلامي على أغلبية المقاعد 35 مقعدا من أصل مقاعد مجلس الأمة الكويتي الخمسين.
- رغم تلك النسبة التي حصلت عليها المعارضة إلّا أن تمتع أعضاء الوزارة الـ 15 بالحق في عضوية المجلس و التصويت على قراراته يمثل قوة موازية لقوة المعارضة و يحد من تأثيرها المحتمل، بالإضافة إلى الصلاحيات التي يتمتع با الأمير في حل المجلس و هو ما مارسه على مدار ربع قرن خمس مرات في أعوام 1976 ، 1986 ، 1999 ، 2006 و آخرها عام 2009.[2]
- ارتفاع نسبة المشاركة في الانتخابات من جهة و مشاركة المرأة لأول مرة في ممارسة حق التصويت حيث شاركت النساء بـ 35 % من قوتن التصويتية[3].

رغم المؤشرات الايجابية التي اتضحت في الانتخابات النيابية إلا أن العديد من القيود و العقبات لا تزال تقف أمام ترسيخ التحول الديمقراطي في الكويت كقضية ضعف مشاركة المرأة في الحياة السياسية و غياب الأحزاب السياسية التي تمثل بصورة منظمة وجهات النظر المختلفة، مما يعني عدم وجود أسلوب يحدد طريقة

---

[1]- أحمد يوسف ،أحمد و نيفين، مسعد، حال الأمة العربية 2006-2007 أزمات الداخل و تحديات الخارج. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، مارس 2007، ص 86-92.

[2]- أدت الاستجوابات المتكررة لرئيس الوزراء و وزراءه إلى أزمة بين الحكومة و مجلس الأمة انتهت بقرار الأمير حل المجلس طبقا للمادة (107) من الدستور الكويتي يوم 18 مارس 2009 .

[3]- حال الأمة العربية 2006، مرجع سابق ،ص92.

وصول بعض الفئات إلى الحكم مثل "البدون"[1] أو محدودي الجنسية فهم مستبعدون من المشاركة في الحياة السياسية الكويتية حيث طالب البعض في الحملات الانتخابية بحل مشكلتهم جذريا و منحهم الجنسية الكويتية فورا.

2-التجربة البحرينية:

شهدت البحرين العديد من التطورات منذ إعلان الاستقلال في 14 أوت 1971 وتم تغيير مسمى إمارة البحرين إلى دولة البحرين في مرسوم أميري في 15 أوت من نفس السنة كما صدر عام 1972 دستور البحرين الذي اعتبر أساسا لنشوء الحركة الديمقراطية حيث جرت انتخابات المجلس الوطني في ديسمبر 1973 واستمر المجلس حتى 26 أوت 1975 ثم حل و تولى الأمير و مجلس الوزراء صلاحيات السلطة التشريعية بعد نفور الحكومة من جرأة المعارضة داخل المجلس الوطني في المناقشات حول قضايا حساسة مثل قانون أمن الدولة و القاعدة الأمريكية في منطقة "الجفير"، و إصدار قانون العمل الذي ضمن تشكيل نقابات عمالية ، و تطهير الجيش من العناصر الأجنبية و محاولة كشف الفساد الإداري و إطلاق سراح المعتقلين، و إفساح مجال الحريات العامة[2]. و قد أدت هذه الخلفية السياسية المعارضة إلى خلق أرضية ملائمة للبدء في إحداث انفتاح سياسي بعد الاستقلال مباشرة إلا أن بنية السلطة في البحرين لم تكن قادرة على استيعاب هذه التجربة فكان أن تم حل المجلس الوطني بعد أقل من سنتين من نشاطه.

أدت أحداث الخليج العربي عامي 1990 و 1991 إلى إبراز مسألة المشاركة السياسية و أجبرت الأنظمة السياسية في الخليج العربي على تقديم الوعود بإجراء الإصلاحات السياسية حيث بدت لدى البحرين فرصة لتطوير الديمقراطية مع بروز مطالب العودة إلى دستور 1972 حيث قدمت عريضة في 16 نوفمبر 1992 موقعة من أكثر من 2000 شخصية تطالب الحاكم " الشيخ عيسى ابن سلمان آل خليفة " بعودة نشاط المجلس الوطني الذي تم حله 1975 من خلال إجراء انتخابات حرة و مباشرة، كما رفعت

---

[1]- قضية البدون: بلغ عدد محدودي الجنسية في الكويت إلى 144 ألف شخص أي ما يعادل 15 % من نسبة الكويتيين الأصليين، تعود مشكلتهم إلى أوائل الستينات بعد حصول الكويت على الاستقلال و مرحلة تأسيس الدولة، و كان هناك عدد قليل ممن لا يحملون الجنسية طالبتهم الحكومة بالحصول عليه بالتجنيس لا بالتأسيس و الفرق أن الجنسية بالتأسيس تعطي حاملها حق الترشيح و تولي المنصب الوزاري، و فيما عدا ذلك يعامل الكويتيين بالتجنيس بنفس المعاملة في كافة المزايا لذا يرفض هؤلاء الحصول على الجنسية بالتجنيس و ظلوا بدون جنسية حتى الآن.تفاصيل أكثر أنظر: فتوح أبوذهب، مرجع سابق، ص 81.

[2]- مفيد، الزيدي، «مؤشرات التحول الديمقراطي في البحرين: من الإمارة إلى الملكية الدستورية» . المستقبل العربي، العدد (270)، أوت 2001، ص 10.

قوى المعارضة المتمثلة في "الحركة الإسلامية لتحرير البحرين" في أوت 1995 عريضة شملت أفكارا حول فتح الحوار الوطني و إعادة الدستور و المجلس الوطني و منح الحريات العامة و مشاركة المرأة في القرار السياسي .و في أكتوبر 1995 قامت 300 امرأة برفع عريضة إلى أمير البحرين تتضمن المطالبة بإيجاد حلول للاضطرابات التي اندلعت في أوت 1994 من قبل العاطلين عن العمل الذين تظاهروا و تجمهروا ضد السلطة و بلغت ذروتها عام 1995 مع استبعاد رجال الدين البارزين و استمر 06 أشهر.[1]

شهدت البحرين منذ تولي الملك" حمد بن عيسى آل خليفة" الحكم في مارس 1999 عقب وفاة والده تطورات سياسية في سبيل تحديث النظام السياسي، و تجسدت في إطار مشروع إصلاحي برؤية عصرية تمثلت في الميثاق الوطني الذي شارك الشعب البحريني في الاستفتاء عليه بأغلبية كبيرة تجاوزت 98 % [2]. وأبرز ما نظمه الميثاق الوطني البحريني لسنة 2001 هو إنشاء برلمان يتم انتخاب أعضائه بالانتخاب الحر المباشر و بمشاركة المرأة تصويتا و ترشيحا يساعده مجلس للشورى يعين أعضاءه من أصحاب الخبرة والاختصاص.[3]

- سيادة القانون و استقلال القضاء و استكمال الهيئات القضائية المنصوص عليها في الدستور مع مراعاة الفصل بين السلطات الثلاث التشريعية و التنفيذية و القضائية.
- كفالة الحرية الشخصية و المساواة بين المواطنين و ضمان الحقوق الأساسية للمواطن.

جاءت عملية التحول الديمقراطي بمبادرة من ملك البحرين الذي قدم الاقتراحات الخاصة به في ميثاق العمل الوطني، و أعلن البحرين ملكية دستورية ذات حكم ديمقراطي في 14 فبراير 2002 و هو ما جعلها تحقق خلال مرحلة قصيرة أفضل تقدم على طريق الديمقراطية في المنطقة بالرجوع إلى العمل بالدستور وادخال الإصلاحات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية، وتم إطلاق سراح السجناء السياسيين و السماح بعودة المنفيين من الخارج و إلغاء محكمة أمن الدولة و إعادة الحياة إلى البرلمان في وقت قريب، و قد كان لهذه التحولات صدى كبيرا على الملكيات في منطقة الخليج العربي[4].

على صعيد آخر سمحت البحرين عام 2001 بتشكيل منظمات غير حكومية تهتم بالأمور السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية في حدود الالتزام بالقانون حيث تنشط في الساحة السياسية 20

---

[1]- نفس المرجع ، ص 11-12.

[2]- مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، المجتمع المدني و التحول الديمقراطي في الوطن العربي. الإمارات: مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، 2004، ص 146.

[3] - محمد، خليفة ، «الإصلاح السياسي في البحرين: المظهر و الدلالة» .شؤون خليجية ، العدد(25)، ربيع 2001 ، ص60.

[4]- David, Horst ,«Percée démocratique à Bahreïn ». le monde diplomatique,25 mai 2001,p06.

جمعية سياسية هي في الواقع أحزاب سياسية و لكن تحت مسمى جمعيات و يسجل المشروع الإصلاحي في البحرين ميزة متقدمة على تجارب التحول الديمقراطي في منطقة الخليج العربي[1]، حيث شجعت الإصلاحات الديمقراطية في البحرين على ازدهار المجتمع المدني بإنشاء العشرات من مؤسسات المجتمع المدني الجديدة حتى بلغت حوالي 300 منظمة غير حكومية يهتم الكثير منها بقضايا مثل حقوق الإنسان و الشفافية و تعزيز وضع المرأة، مثل الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان التي نظمت بالتعاون مع منظمة العفو الدولية مؤتمرا حول حقوق الإنسان في نوفمبر 2001 و هو الحدث الذي شهد تدفق نشطاء حقوق الإنسان من أنحاء المنطقة وخارجها [2].

تجسيدا للإصلاحات الدستورية التي تم إحداثها ، شهدت مملكة البحرين في عام 2002 استحقاقين انتخابيين، الأول هو الانتخابات المحلية و الثاني الانتخابات النيابية، و الملاحظ أنه تم إجراء الانتخابات في مناخ تعددي بعد أن أصبح تشكيل الجمعيات السياسية مشروعا ، حيث جرت الانتخابات المحلية في شهر ماي 2002 لشغل 50 مقعدا في المجالس المحلية المختلفة، أسفرت نتائجها عن انتصار ساحق للتيار الإسلامي بشقيه السني و الشيعي، حيث فاز السّنة بـ 27 مقعدا في حين حاز الشيعة على 23 مقعدا و فشلت المرأة في الفوز بأي مقعد، كما أخفق التيار اليساري في الفوز بأي مقعد، الأمر الذي يمكن إرجاعه إلى تراجع تأييد اليسار بشكل عام إلى فشل الجمعيات اليسارية في التنسيق و إنشاء التحالفات[3].

جرت الانتخابات النيابية خلال شهر أكتوبر 2002 بمقاطعة أربع جمعيات سياسية سبق لها و أن شاركت في الانتخابات المحلية و هي: الوفاق الوطني الإسلامية التي تعتبر التيار السياسي الرئيسي عند الشيعة، و العمل الوطني الديمقراطي و هي ائتلاف من اليساريين و القوميين و المستقلين، و التجمع القومي الديمقراطي ويضم قوميين وبعثيين و العمل الإسلامي و هي جمعية شيعية. ويبدو أن مقاطعة تلك الجمعيات للانتخابات قد تسبب في انخفاض نسبة التصويت التي و صلت 53.02 % و أظهرت نتائجها فوز التيار الإسلامي السني و الشيعي بـ 19 مقعدا من أصل 40 مقعدا و هو إجمالي عدد مقاعد مجلس النواب البحريني المنتخب لأول مرة منذ عام 1973 تاريخ نشاطه الأول كما حصل المرشحون المستقلون على 18 مقعدا، و حصل الليبراليون على 03 مقاعد، في حين لم تنجح أي امرأة في الوصول إلى المجلس النيابي[4].

---

[1]- أحمد، نبوي،« مسيرة الإصلاح و التغيير في البحرين إلى أين». شؤون خليجية، العدد (35)، خريف 2003، ص 95.

[2] - نفس المرجع ، ص 96.

[3]- مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العربي (2002-2003). القاهرة: مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية بالأهرام، جوان 2003، ص 339-340.

[4] -التقرير الاستراتيجي العربي (2002-2003)، مرجع سابق، ص 93.

أما الانتخابات التشريعية التي جرت عام 2006 فتميزت بمشاركة بعض القوى التي سبق لها أن قاطعت انتخابات عام 2002 حيث شاركت الجمعيات الشيعية الأربع الرئيسية في البحرين مثل جمعية الوفاق الوطني و العمل الإسلامي،و أسفرت نتائج الانتخابات عن فوز المعارضة الشيعية بـ 17 مقعدا أما السنة و المحسوبين عليهم فحصلوا على 22 مقعدا ، و فازت أول امرأة بحرينية بمقعدها عن طريق التزكية[1].

أثارت بعض القضايا جدلا في تلك الانتخابات مثل قضية العسكريين و المجنسين حيث احتجت جمعيات سياسية على السماح لمن يقل عمر تجنسهم بالجنسية البحرينية عن 10 أعوام بالاقتراع في انتخابات 2006 طبقا لقانون الجنسية لعام 1963، كما احتجت الجمعيات بالمثل على تمكين العسكريين من المشاركة في الاقتراع مخافة توجيه أصواتهم لصالح السلطة،رغم فوز المعارضة الشيعية بـ 17 مقعدا و هو تطور كان من شأنه أن يجعل لها ثقلا في إطار العملية السياسية، لكن سلطات مجلس النواب بأعضائه الأربعين يحدها عائقان هما[2]:

- أن مجلس النواب هو الغرفة الثانية للبرلمان أما الغرفة الأولى "مجلس الشورى" فهو معين بالكامل ويتمتع بوضع مساو للمجلس المنتخب.
- أن مجلس النواب يقترح مشروعات القوانين لكن الحكومة وحدها تملك طرح مشروعات القوانين للتصويت و أنه في حالة نشوب خلاف بين غرفتي البرلمان يكون للملك القول الفصل.

إجمالا شهدت مملكة البحرين تحولا ديمقراطيا جزئيا منذ نهاية التسعينات من القرن الماضي بفتح المجال للحريات و العودة إلى العمل بالدستور و إجراء انتخابات تعددية حرة و مباشرة، و رغم الاهتمام الذي حظيت به الخطوات الديمقراطية في البحرين سواء على مستوى الإعلام الرسمي أو على مستوى المجتمع المدني باعتبارها تطورات غير مسبوقة في منطقة الخليج العربي إلا أن نجاح عملية التحول الديمقراطي تتطلب مزيدا من الاهتمام بالحريات العامة و قضايا حقوق الإنسان و الانجازات على عدة مستويات سياسية و اقتصادية و اجتماعية و ثقافية.

[1] - حال الأمة العربية 2006 -2007، مرجع سابق، ص 93.
[2] - نفس المرجع، ص 93.

المبحث الثاني: نطاق التحول الديمقراطي.

ترتبط عملية التحول الديمقراطي بدراسة مؤسسات المجتمع المدني و الأحزاب السياسية، فعلى الصعيد السياسي تؤدي الأحزاب السياسية دورا فعالا في العملية السياسية من خلال وظائفها المترابطة و المتعددة كالتنشئة السياسية و تنظيم الاتجاهات السياسية و تأطير الرأي العام و تنشيطه كما تعتبر الأحزاب الوسيلة الرئيسة لوصول المواطنين إلى السلطة.

حظيت دراسة المجتمع المدني في بعض الدول العربية باهتمام كبير من قبل الباحثين المتخصصين مقارنة بالمجتمع المدني في دول عربية أخرى، و ذلك نظرا للأدوار المتنامية التي أصبحت تقوم بها تنظيمات المجتمع المدني من جهة ،و إلى تزايد عددها في دول أخرى، و رغم أن الأحزاب السياسية خارج السلطة ، تندرج ضمن بنية ومكونات المجتمع المدني، إلا أنها تختلف عنها خاصة في هدف الوصول إلى السلطة، و بالتالي تقتضي منا الدراسة البحث في المجتمع المدني كآلية للتحول الديمقراطي في المنطقة العربية من خلال مكوناته النقابية و المهنية والعمالية و الجمعيات الأهلية و الاتحادات و النوادي الثقافية و الرياضية. و ما تساهم به في ترسيخ قيم

الديمقراطية خاصة أنا تعمل بالتعاون مع مؤسسات الدولة، و في نفس الوقت تتمتع بنوع من الاستقلالية النسبية عنها في ظل علاقة صحيحة تحدد أدوار كل مؤسسة.

يعتبر الاهتمام بقضايا حقوق الإنسان و حرياته من المؤشرات الهامة على التحول الديمقراطي كما أن حقوق الإنسان لم تعد قضية داخلية وطنية أو شأنا داخليا بل أصبحت قضية عالمية بفضل تنامي الاهتمام العالمي بذا الملف لكن المتتبع لحقيقة حقوق الإنسان و الحريات العامة في البلدان العربية يجد أن دساتيرها وقوانينها تنص على تلك الحقوق و احترامها، بيد أن الواقع يثبت تفاوتا بين النص و الممارسة ،و هو ما تتناوله الدراسة في النقاط التالية:

أولا: التمع المدني كآلية للتحول الديمقراطي.

ثانيا: دور الأحزاب السياسية العربية في التحول الديمقراطي.

ثالثا: واقع حقوق الإنسان و الحريات في المنطقة العربية.

أولا: التمع المدني العربي كآلية للتحول الديمقراطي.

يعد وجود مؤسسات التمع المدني من أهم مظاهر التحول الديمقراطي ،إذ أنه بواسطة هذه المؤسسات يمكن بلورة و تنشيط الرأي العام من أسفل بدلا من التحكم فيه من أعلى حيث تساهم الأحزاب السياسية والاتحادات و الجمعيات و النقابات المستقلة و المؤسسات المدنية الأخرى في خلق مواطنين فعالين يتحملون المسؤولية و هو ما يساهم في نشر القيم الديمقراطية، و قد برز أواخر الثمانينات من القرن العشرين اتجاه يركز على التمع المدني Civil Society كمدخل لدراسة النظم السياسية العربية على الرغم من أن مفهوم التمع المدني ليس جديدا، إذ له جذوره و امتداداته السابقة في الفكر السياسي و الفلسفي الغربي. فمثلا تعامل فلاسفة العقد الاجتماعي مع العلاقات التنسيقية و التعاونية بين الأفراد باعتبارها علاقات منشئة للمجتمع وحافظة لاستقراره[1].

[1]- هلال ومسعد،النظم السياسية العربية، مرجع سابق، ص 178.

تجدر الإشارة إلى عدم وجود تعريف عالمي دقيق لمفهوم المجتمع المدني، فكل تعريف يمثل توجها يضع أسئلة خاصة و مرتبطة بظروف تاريخية محددة، و بشكل جديد للمعرفة يبحث عن بلورة لإنتاج معارف جديدة كليا[1]. إلا أن التعريف الذي يحظى بقبول كثير من الباحثين هو الذي يعرف المجتمع المدني بأنه عبارة عن "شبكة التنظيمات التطوعية التي تملأ المجال العام بين الأسرة و الدولة، و تعمل على تحقيق المصالح المادية والمعنوية لأعضائها، و الدفاع عن هذه المصالح، و ذلك في إطار الالتزام بقيم و معايير الاحترام و التراضي والتسامح السياسي و الفكري و القبول بالتعددية و الاختلاف و الإدارة السلمية للاختلافات و الصراعات"[2].

من خلال هذا التعريف يتضح أن المجتمع المدني يقوم على أربعة أركان رئيسية هي:

- الركن التنظيمي المؤسسي: حيث يتكون من المؤسسات و التنظيمات مثل الأحزاب السياسية خارج السلطة، الجمعيات الأهلية، النقابات المهنية، الاتحادات ،الروابط ،الجمعيات ،النوادي الثقافية ، الرياضية، و المراكز البحثية غير الحكومية و غيرها.
- الفعل الإرادي الحر: حيث أن مؤسسات المجتمع المدني يؤسسها الأفراد بمحض إرادتهم و ينضمون إليها طواعية.
- الاستقلالية عن الدولة: و لا يعني انفصال تنظيمات المجتمع المدني عن الدولة بل تمتعها بهامش من حرية الحركة لا تتدخل فيه الدولة.
- إطار قيمي و أخلاقي: يتضمن مجموعة القيم التي تلتزم بها تنظيمات المجتمع المدني سواء في إدارة العلاقات فيما بينها، أو في إدارة علاقاتها مع الدولة.

إتجه بعض الباحثين إلى استخدام مفاهيم أخرى في الإشارة إلى دلالة مفهوم المجتمع المدني أو بعض جوانبه و مكوناته مثل المجتمع الأهلي، المنظمات التطوعية، المنظمات غير الحكومية ... و هي مفاهيم تشير إلى مجال عام يتحرك فيه الأفراد و الجماعات في علاقات و تفاعلات تعاونية أو تنافسية أو صراعية بعيدا عن سيطرة الدولة أو تدخلها المباشر، و من خلال تنظيمات تعبر عن مصالحهم و تعمل من أجل تحقيق هذه المصالح و الدفاع عنها[3]. و بالتطبيق على النظم السياسية العربية فإن المصطلح الأكثر تداولا فيها لتوصيف الظاهرة هو مصطلح الجمعيات الأهلية الذي ارتبط بالنشأة الوطنية لكثير من تلك المنظمات في فترة الاحتلال

1- سهيل، عروسي، المجتمع المدني و الدولة. دمشق: دار الفكر، 2008، ص 105.
2- حسنين ، التحول الديمقراطي و المجتمع المدني في مصر، مرجع سابق، ص 153.
3- حسنين، النظم السياسية العربية، مرجع سابق، ص 162.

ثم باستمراريته بعد الاستقلال تعبيرا عن تواصل إحساس المواطنين بالغربة عن النخب الحاكمة ،و من حيث الخصائص المميزة لتلك الجمعيات في سياقها العربي يمكن تسجيل الملاحظات التالية:[1]

- التفاوت الشديد بين النظم العربية في ما يتعلق بتاريخ نشأة الجمعيات الأهلية فيها.
- التفاوت في سعة انتشار الجمعيات الأهلية على مستوى النظم العربية بتأثير مجموعة من العوامل هي:
  - حجم السكان فكلما زاد عدد السكان كانت فرص ازدهار العمل الأهلي أكبر.
  - العامل الاجتماعي و الاقتصادي المرتبط بدور الدولة إذ يلاحظ أنه حينما تنسحب الدولة من مجال معين كالتعليم و الصحة فذلك يشجع الجمعيات الأهلية لسد الفراغ.
  - اتساع مساحة الديمقراطية في النظم العربية و ازدياد الاهتمام الدولي و الدعم الخارجي لنشاط تلك الجمعيات من جهة، و تزايد دعم الحركات الإسلامية لفكر العمل الأهلي من جهة ثانية من أجل زيادة تغلغلها و إثبات حضورها في الساحة السياسية، و اتخاذها من العمل الأهلي آلية من آليات التجنيد و التعبئة.
- من حيث النشاط يمكن التمييز بين عدة مجموعات من المنظمات الأهلية الموجودة على الساحة العربية فمنها التي تقدم المساعدات للفقراء، " الجمعيات الخيرية " و منها المنظمات التي تهتم بالفئات ذات الاحتياجات الخاصة و نسبتها الأعلى في فلسطين 19.8% مقارنة بسائر النظم العربية، و هناك المنظمات التي تقدم الخدمات العامة و أخيرا المنظمات الخاصة بالمرأة و حقوق الإنسان و البيئة.

في ظل هذا المشهد نمت تنظيمات المجتمع المدني في الدول العربية بشكل ملحوظ منذ النصف الثاني من ثمانينيات القرن الماضي حيث يضم الوطن العربي قرابة 70 ألف منظمة غير حكومية.[2] يرجع البعض ذلك لعدة أسباب منها زيادة معدلات التعليم، و تمدد حجم الطبقة الوسطى الجديدة و زيادة الموارد المالية الفردية لدى قطاعات واسعة من مواطني الدول العربية النفطية و غير النفطية خلال مرحلة الطفرة النفطية، فضلا عن وجود هامش نسبي من الحرية في العديد من الدول العربية.[3] كما اعتبر البعض أن النمو المتزايد في عدد الحركات والمنظمات إلى رد فعل منظم للنخب الثقافية المعارضة لانسداد البدائل السياسية أمامها، و مساندا للحركة العامة للمجتمع للتعرف على الخيارات و السبل المطروحة لتعزيز الديمقراطية في مواجهة أزمة تاريخية لهيمنة الفكر السلطوي على المسارات السياسية و الاقتصادية و الإيديولوجية و الاجتماعية للمنطقة العربية.[4]

---

[1]- هلال و مسعد، النظم السياسية العربية، مرجع سابق، ص 180-182.
[2]- أبو سعدة ،مرجع سابق، ص 68.
[3]- حسنين ، النظم السياسية العربية، مرجع سابق،ص 165.
[4]- أبو سعدة ، مرجع سابق، ص 68.

تزايد عدد التنظيمات في دول معينة في السنوات الأخيرة مثل مصر ، الجزائر و تونس و هذه الدول ذاتا هي التي تعمل على تحجيم دور هذه المنظمات و تفريغها من محتواها الديمقراطي، بينما هناك دول تتيح مناخا أفضل لمثل هذه التنظيمات مثل البحرين و الأردن و لبنان حيث تمنح الحكومات العربية دعما لبعض هذه الجمعيات و التنظيمات، كما يتلقى العديد منها دعما خارجيا يجعل بعض النظم السياسية العربية تمارس تقييدا شديدا عليها .[1]

تتطلب عملية التحول الديمقراطي اهتماما و رعاية لمؤسسات المجتمع المدني لأنه من خلالها يمكن توفير الظروف و البيئة الملائمة لتفعيل دور المواطنين في هذه المؤسسات و العمل على إشاعة القيم الديمقراطية ، وبالتالي يشكل المجتمع المدني ركيزة أساسية لترسيخ عملية التحول الديمقراطي و ضمان استمرارها و مرد ذلك إلى طبيعة الأدوار التي يؤديها حيث تعمل مؤسساته كقنوات وسيطة بين المواطن و الدولة، إلا أننا نرصد مجموعة من النقاط على المجتمع المدني و مشاكله في المنطقة العربية و هي:[2]

- أن عددا كبيرا من التنظيمات و المؤسسات يتسم بطابع المرحلية ،حيث تختفي بعد فترة قصيرة من تأسيسها، بالإضافة إلى ارتباطها في الغالب بشخص واحد كزعيم الحزب أو أمينه العام أو النقيب في النقابات المهنية و العمالية و بعد اختفاء الزعيم قد يتوقف نشاط المنظمة و النقابة أو الجمعية ، كما تعاني تنظيمات المجتمع المدني العربي من ضعف تماسكها الداخلي نتيجة لكثرة الانشقاقات و الانقسامات بسبب الصراعات الجيلية، أو نتيجة التنازع على القيادة، بالإضافة الى ضعف درجة تجانسها و انتشار الصراعات و المنافسة الشديدة بين الأشخاص.
- خضوع مؤسسات المجتمع المدني للحكومات بدرجة أو بأخرى، وتخضع أيضا بعض الاتحادات أو النقابات للأحزاب و هو ما يعرض استقلالها لخطر التدخل الخارجي.
- يتسم تركيب مؤسسات المجتمع المدني بالبساطة في بعض الأحيان في بنيتها أو تركزها في المدن الرئيسية والعواصم و هو ما يحرم باقي مواطني المجتمع من المشاركة.[3]
- تمويل تنظيمات المجتمع المدني:يعتبر التمويل من القضايا ذات الصلة بأهداف هذه التنظيمات وأنشطتها و مستقبلها و قد أثيرت على مدى السنوات الأخيرة قضية التمويل الأجنبي لبعض تنظيمات المجتمع المدني و

---

[1]- عبد الغفار ، القصبي رشاد، التطور السياسي و التحول الديمقراطي:الحراك السياسي و إدارة الصراع. الطبعة الثانية، القاهرة: مكتبة الأدب،2006، ص117.

[2]- حسنين ،النظم السياسية العربية،مرجع سابق،ص187 – 190.

[3] - فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 292-293.

بخاصة تلك العاملة في مجال حقوق الإنسان و هي معقدة بحكم واقع حقوق الإنسان العربي، و حساسية النظم الحاكمة منه.

- تأثير التكوينات الاجتماعية التقليدية في تنظيمات التمع المدني، حيث تتأثر التنظيمات الحديثة في العديد من الدول العربية بدرجات متفاوتة و أشكال مختلفة بالتكوينات التقليدية كالعشائرية و القبلية و الطائفية، وأكثر من هذا أن الدولة ذاتا دخلت في العديد من الحالات كطرف في ال اعات الأهلية الداخلية بسبب طبيعتها العصبوية أو تحولها إلى أداة في يد العصبيات مما أدى إلى تآكلها و ضعفها أو حتى تفككها على نحو ما حدث في الصومال.
- لا تزال علاقة الدولة بالتمع المدني في الغالبية العظمى من الأقطار العربية علاقة غير صحية و غير صحيحة حيث تتجه الدولة إلى ضمان استمرار نوع من السيطرة على التمع المدني فيما تتجه بعض تنظيمات التمع المدني إلى مقاومة توجهات و سياسات الدولة للسيطرة أو الحد منها مما يؤدي إلى خلق توترات تصل أحيانا إلى حد التأزم بين الدولة و بعض تنظيمات التمع المدني.[1]

رغم كثرة منظمات التمع المدني في المنطقة العربية و تنوع نشاطها و قدرتا على إيصال المنفعة للمواطنين، إلا أنا بدت عاجزة عن إحداث فعل الإصلاح في بعض المواقع العربية ،بالرغم مما قد يتمتع به بعضها من قدرات على الضغط و التواصل مع النسق السياسي القائم، و يرجع ذلك، أولا إلى الطبيعة غير التصالحية للنسق السياسي العربي مع التمع، و ثانيا إلى حداثة تكوين مثل هذه المنظمات ،و ثالثا إلى انشغال البعض منها بصراعات القوة بين فصائله الداخلية ،و أخيرا إلى طبيعة القوانين الرسمية الحاكمة لحركتها مع قلة مصادر تمويلها، و هي كلها عوامل تحد من إمكانية أن تؤدي هذه المنظمات أدوارا متزايدة في عملية التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية.[2]

يبدو جليا أن تنظيمات التمع المدني المنتشرة في المنطقة العربية لم تفلح بعد في التخلص من الطابع العام للحياة السياسية السائدة، فلا تزال الغالبية العظمى من المنظمات غير الحكومية في الوطن العربي تمثل امتدادا أفقيا لإيديولوجية التيارات السياسية التي حرم بعضها رسميا من حق التنظيم الحزبي، أو تعبيرا عن فشل العمل الحزبي في تحقيق عملية تغيير جذرية. و هو ما يتضح في انقسام هذه المنظمات إلى مجموعتين رئيسيتين:[3]

- مجموعة تركز على الجوانب الاجتماعية و التربوية و يسيطر عليها بالأساس التيار الديني بتنوعاته المختلفة.

---

[1] - حسنين ، النظم السياسية العربية، مرجع سابق، ص 187-190.
[2]- سليمان، باقر، « المجتمع المدني في الوطن العربي : واقع يحتاج إلى إصلاح ». المستقبل العربي، العدد (338)، أفريل 2007، ص 71.
[3]- أبو سعدة، مرجع سابق، ص 68.

- مجموعة أخرى تركز على قضايا حقوق الإنسان و البحث العلمي الأكاديمي وتقع معظمها تحت سيطرة النخب الثقافية اليسارية و القومية و تحمل قيمها السياسية و الاجتماعية.

في سياق متصل عمدت النظم السياسية العربية إلى فرض مجموعة من القيود على تنظيمات المجتمع المدني رغم أن دساتيرها تنص على حق تكوين الجمعيات و الحق في المشاركة و الاجتماع السلمي و قد أشارت الأدبيات التي تناولت واقع المجتمع المدني في الدول العربية إلى مجموعة من القيود نوجزها فيما يلي:[1]

- قيود قانونية و سياسية على حرية تشكيل الأحزاب السياسية في العديد من الدول العربية مما يجعل السلطة الحاكمة هي التي تحدد شكل الخريطة الحزبية من خلال إجازة تشكيل أحزاب معينة و رفض أخرى، و هناك قيودا أخرى مفروضة على نشاط الأحزاب سيتم التطرق لها في النقطة الموالية من هذا المبحث.
- التدخل بأساليب قانونية و إدارية في شؤون النقابات المهنية بهدف فرض سيطرة الإدارة على هذه النقابات و الحد من نشاطها السياسي، مما أدى إلى تدجين العمل النقابي في بعض الدول و خلق توترات و صراعات بين الدولة و النقابات في دول أخرى.
- القيود الحكومية المفروضة على الجمعيات الأهلية سواء فيما يتعلق بشروط تشكيلها أو تحديد مجالات عملها، أو ممارستها لأنشطتها و تمويلها، و عادة ما يتم إدراج هذه القيود في القوانين المنظمة للجمعيات بحيث تظل داخل الحدود التي ترسمها الدولة.
- القيود و الضوابط التي تفرضها النظم الحاكمة لضمان السيطرة على الحركات الطلابية بالاعتماد على آليات تشكيل الاتحادات الطلابية و التصدي للاحتجاجات الطلابية بالقوة خاصة في بعض الدول التي تشهد جامعاتها نشاطا طلابيا.

إجمالا يتطلب نجاح عملية التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية إقامة مجتمع مدني قوي لتنظيم الحياة الاجتماعية التطوعية التي تنمو بصورة مستقلة عن سلطة الدولة، و تكون بمثابة كيان وسيط يقف بين الدولة و المجال الخاص و يقيد من سلطتها و لكنه يضفي شرعية عليها عندما تكون قائمة على القانون حيث يشير "محمد عابد الجابري" إلى ما يقترب من هذا الرأي حينما يذكر: « أننا إذا كنا نشكو اليوم غياب الديمقراطية غيابا كليا في بعض الدول العربية، و زيف و فشل ما هو قائم من مظاهرها في بعضها الآخر، فلأن الديمقراطية هي من خصوصيات المجتمع المدني، المجتمع الذي يعيش فيه الإنسان مواطنا ... و يكون فيها الحاكم

---

[1]- حسنين ، النظم السياسية العربية، مرجع سابق، ص 191.

رئيس دولة ينوب عن الجماعة كلها و برضاها و ليس عن عشيرة أو عصبة من الأقوياء بالمال و السلاح».[1]
ويؤكد الكاتب "فهمي هويدي" : « أن ما ينبغي أن ينشغل به الجميع بجانب إقامتهم للهياكل و المؤسسات ،هو كيفية تقوية مؤسسات التمع المدني، بحيث يصبح بمقدورها أن تحول دون العبث بقيم الديمقراطية و يصبح العدول عن النهج الديمقراطي أمرا بالغ التكلفة ».[2]

يرى الكثير من الباحثين الغربيين أنه لا وجود للمجتمع المدني بسبب ضعف الديمقراطية في الدول العربية، أو على الأقل هو مجتمع ضعيف و يفترضون أن الثقافة الإسلامية و النظم العربية المتسلطة تتآمر لمنع تطوير التمع المدني ، بيد أن العديد من الآراء و الدراسات المتعمقة تبين وجود منظمات مجتمع في البلدان العربية طوال عقود و في بعض الحالات لمدة تزيد عن قرن.[3]

تتطلب عملية بناء مجتمع مدني فاعل- في الوقت نفسه- إعادة بناء للدولة بحيث تصبح دولة مؤسسات و قوانين تلتحم بمؤسسات التمع المدني و تتفاعل معه، وقد أكد تقرير التنمية الإنسانية العربية الأول لسنة 2002 على أولويتان أساسيتان تتعلقان بتنشيط التمع المدني في البلدان العربية هما: [4]

- إزالة العقبات القانونية و الإدارية التي تعوق إنشاء التمع المدني.
- أن تتحول منظمات التمع المدني إلى حركة جماهيرية واسعة الانتشار.

تعتبر تنظيمات التمع المدني إحدى الروافد الرئيسية التي ترسخ مبدأ المواطنة من جهة، و تشكل الصيغة الأنسب لإدارة مسألة التعددية التمعية من جهة ثانية، خاصة و أن التمعات العربية تعرف ظاهرة التعدد والتنوع بالاستناد إلى واحد أو أكثر من عناصر اللغة ، الدين ، الطائفية و الأصل العرقي[5] . و بالتالي فإن طرح هذه المسألة هو في الحقيقة طرح لقضية الأقليات و موقفها من عملية التحول الديمقراطي التي تتطلب تحقيق

---

[1]- كامل السيد، الإصلاح السياسي في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 520.
[2]- نفس المرجع، ص 520.
[3]- أوتاوى و كاروذرز، مرجع سابق، ص 21.
[4]- كامل السيد، مصطفى، مرجع سابق، ص 521.
[5]- يمكن تصنيف الدول العربية إلى ثلاث مجموعات:
- تضم المجموعة الأولى الدول الأكثر تجانسا و هي التي تقل فيها نسبة الأقليات عن 15 % من إجمالي عدد السكان مثل : مصر، ليبيا، تونس، السعودية و الأردن.
- تضم المجموعة الثانية الدول متوسطة التجانس و هي التي تمثل الأقليات فيها نسبة تتراوح من 15 % إلى 25 % من إجمالي عدد السكان و تضم الكويت، الإمارات العربية المتحدة، عمان، سوريا و الجزائر.
- تضم المجموعة الثالثة الدول الأكثر تنوعا و هي التي تزيد فيها نسبة الأقليات عن 25 % من إجمالي عدد السكان و تضم العراق، اليمن، البحرين، السودان، جيبوتي، موريتانيا، المغرب و لبنان.
تفاصيل أكثر أنظر: توفيق إبراهيم، حسنين،«التطور الديمقراطي في الوطن العربي». السياسة الدولية، العدد (142)، أكتوبر 2000، ص 20-21.

الاندماج الوطني للأقليات بضمان حقوقها في السلطة و الثروة و التعبير عن هويتها بما لا يتعارض مع الوحدة الوطنية أو يشكل تديدا لها .

ثانيا : دور الأحزاب السياسية العربية في التحول الديمقراطي.

تبرز أهمية الأحزاب السياسية في التحول الديمقراطي من خلال الوظائف التي تؤديها كالمشاركة السياسية من خلال إتاحة الفرصة للمواطنين لتنظيم أنفسهم و تشكيل قنوات اتصال بين الحكام و المحكومين و مراقبة أعمال الحكومة و غيرها من الوظائف، إلا أن الدراسات التي تناولت الأحزاب السياسية العربية خلصت إلى مجموعة من النتائج التي تؤكد ضعف و هشاشة النظام الحزبي التعددي، و عدم جديته نظرا لكون عملية التحول جاءت أساسا من أعلى أي بمبادرات من القيادات الحاكمة، و ذلك في سعيها للبحث عن مصادر بديلة للشرعية بعدما تآكلت أسس و مصادر شرعيتها القديمة، و الدليل على ذلك أن عمليات التحول جاءت بعد أحداث عنف جماهيري شهدتا أغلب النظم السياسية العربية نتيجة تفاقم المشكلات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية مثال ذلك في الأردن، اليمن، مصر، المغرب الجزائر و غيرها و محاولة تلك الأنظمة احتواء القوى السياسية و الاجتماعية الصاعدة و لتمكينها من ممارسة ما يسمى بالتنفيس السياسي عبر بعض الأطر المؤسسية المشروعة.[1] وستكون دراستنا لدور الأحزاب السياسية العربية في التحول الديمقراطي في النقاط التالية:

1. **الأقطار العربية من الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية:** تباينت الأقطار العربية في تبنيها لنظام الحزب أو التعددية:

أ- في المرحلة الأولى: برزت التعددية السياسية و الحزبية العربية من أجل تحقيق إرادة الشعب في مقاومة النفوذ الأجنبي و نيل الاستقلال الوطني من خلال صراع خاضته لمواجهة قوى متعددة داخلية وخارجية، كما أن الاحتلال شجع على قيام هذه التعددية لأجل تحقيق التوازن بين وجوده من خلال أحزاب موالية له، و بين قوى النضال الشعبي، و ذلك لتمزيق المجتمع العربي، و بعد حصول الأقطار العربية على الاستقلال مارست

[1]- حمدي ، مرجع سابق، ص 283.

غالبيتها مشاركة سياسية لكنها غير فاعلة حيث قامت مجالس تشريعية انتخبت وفق ممارسة ديمقراطية محدودة بوجود أحزاب متعددة.[1]

ب- المرحلة الثانية: خلال فترة الخمسينيات و الستينيات و السبعينيات من القرن العشرين اتجهت العديد من الأقطار العربية التي كانت تأخذ بالتعددية الحزبية نحو نظام الحزب الواحد متأثرة بتجربة الاتحاد السوفياتي سابقا لتترك جانبا الحقوق السياسية و المشاركة السياسية متذرعة بمجموعة من الاعتبارات منها:[2]

- عدم توافق التعددية الحزبية مع تخلف الأقطار العربية لأن التنمية تحتاج إلى سلطة قوية و مستقرة.
- تفويت فرصة تفتيت المجتمع و ترسيخ الوحدة الوطنية و الاستقرار.
- اعتبار الأحزاب هي المسؤولة عن تدهور الأوضاع الاجتماعية.
- التدخل الأجنبي لصالح النخب التقليدية الحاكمة.
- انقسام الأحزاب و تشرذمها و تصارعها على السلطة و اتهام بعضها بعضا بتشويه العمل الحزبي.

ج- المرحلة الثالثة: منذ نهاية السبعينات من القرن العشرين حيث اتجهت العديد من الأقطار العربية نحو التعددية لأن الحزب الواحد لم يضمن التمثيل الكافي للشعب مع بقاء القيادات القديمة محتكرة للسلطة من دون إعطاء المجال للجيل الجديد، وتعزز تيار التعددية بعد انهيار الأنظمة الشيوعية ذات نظام الحزب الواحد، مما جعل العديد من الأنظمة السياسية العربية تتبنى خيار التعددية الحزبية مثلا في الجزائر عام 1989، الأردن عام 1989، تونس عام 1987، مصر عام 1978 و اليمن عام 1990.[3]

رغم ذلك تبقى العديد من النظم السياسية العربية لا تأخذ و لا تؤمن بوجود الأحزاب السياسية مثل السعودية و ليبيا التي طرحت فكرة اللجان الشعبية كبديل عن الأحزاب السياسية. و في حقيقة الأمر أن تحول بعض النظم السياسية العربية إلى التعددية السياسية من خلال السماح بوجود الأحزاب السياسية جاء استجابة لمطالب نخب و قوى جديدة في المجتمع من جهة، و لمواجهة الاحتقان السياسي و الاجتماعي من جهة ثانية. وفي جميع الحالات تم إحاطة التعددية بجملة من القيود و الضوابط السياسية و القانونية و الأمنية التي تجعلها تحت سيطرة الحكومات و داخل الأطر التي ترسمها و تحددها، و بالتالي فإن التعددية الحزبية وجدت في إطار حالة من عدم التوازن بين الحزب الحاكم و أحزاب المعارضة مما يجعل النظام الحزبي أقرب إلى نظام الحزب المهيمن و المسيطر منه إلى نظام التعدد الحزبي و هذه الحالة وجدت في كل من مصر ، سوريا، العراق، اليمن وتونس. و بقيت الأحزاب الأخرى هامشية و غير قادرة على إيصال ممثليها إلى المجالس التشريعية إلا في

[1]- غليون ، حقوق الإنسان العربي، مرجع سابق، ص 55.
[2]- نفس المرجع، ص 55.
[3]- نفس المرجع ، ص 56.

حالات قليلة، و الحالة الوحيدة التي تم فيها انتقال السلطة لأحزاب المعارضة نتيجة الانتخابات في المغرب عام 1997، أما في بقية الدول العربية ذات التعددية الحزبية فلم يحصل أن استطاعت الأحزاب المعارضة إسقاط الحكومة أو المشاركة فيها إلا في حالات محدودة مثل دخول بعض قيادات الأحزاب الإسلامية في الحكومة التي تشكلت سنة 1989 في الأردن.[1]

2- **محددات العمل الحزبي العربي في ظل التحول الديمقراطي:** تعترض الأحزاب السياسية في ممارستها لوظائفها مجموعة من المحددات و القيود التنظيمية و القانونية و الاجتماعية التي تحد من فعالية الأحزاب أو تشل دورها في دعم عملية التحول الديمقراطي و يمكن تلخيص تلك القيود فيما يلي:

- قيود قانونية و سياسية: يعتبر الإطار الدستوري و القانوني الملائم شرطا أساسيا لوجود حياة حزبية فاعلة و لكنه ليس بالشرط الكافي أو الشرط الوحيد ، إذ أن حيوية الحياة الحزبية هي محصلة التفاعل بين الشروط القانونية و الدستورية و الشروط الموضوعية المتعلقة بالقوى السياسية و الاجتماعية في المجتمع[2] .
  و الملاحظ أن معظم الدول العربية التي سمحت بوجود الأحزاب السياسية مثل المغرب، الأردن، مصر، اليمن، لبنان، الجزائر، تونس، حاولت وضع مجموعة من الضوابط و القوانين التي تقيد عملية إنشاء الأحزاب و ممارستها لعملها و منها:[3]
  – عدم السماح بقيام الأحزاب على أسس ذات طابع تقسيمي للمجتمع.
  – ألا يكون الحزب فرعا لحزب أو تجمع سياسي أجنبي، و عدم إقامة أية علاقة من طبيعتها أن تعطي شكل الفرع.
  – الحصول على موافقة الإدارة "وزارة الداخلية" التي قد تسمح أو لا تسمح بإنشاء الحزب السياسي.
- القيود المفروضة على نشاط الأحزاب سواء على مستوى اتصالها بالجماهير أو قيامها بتنظيم أنشطة جماهيرية عامة كالمؤتمرات و غيرها، أو على مستوى مصادر تمويلها ، حيث تحظر قوانين الأحزاب استثمار أموال الحزب في الأوجه التجارية في ما عدا النشر و الطباعة. و لا تسمح لها بقبول أي تبرع أو منفعة من أي أجنبي أو شخص اعتباري و غيرها، فضلا عن القيود الواردة في القوانين الأخرى كقانون الاجتماعات العامة و المسيرات الشعبية و قانون التجمهر و غيرها من القوانين.[4]

---

[1] حمدي، مرجع سابق، ص 288.
[2] فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 245.
[3] الكواري و آخرون، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 267.
[4]- فؤاد عبد الله ، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، ص 245.

- النظام الانتخابي: من المسلم به أن قوانين الانتخابات تساهم في تفعيل الظاهرة الحزبية أو تحد منها. ذلك أن قانون الانتخابات هو الذي يحدد النمط الانتخابي السائد فمثلا يعطي نظام الانتخاب بالقائمة و نظام التمثيل النسبي أهمية للأحزاب السياسية في مواجهة نظام الانتخاب الفردي و نظام التمثيل بالأغلبية.

و الملاحظ أن معظم النظم السياسية العربية لم تأخذ بنظام التمثيل النسبي و لم تأخذ بنظام الانتخاب بالقائمة مما شكل عائقا أمام تبلور الظاهرة الحزبية كما عمدت بعض الدول إلى وضع بعض التعقيدات أمام عملية إجراء الانتخابات من حيث الترشح و الانتخاب و فرز الأصوات و مراقبتها.[1]

ولا نغالي إذا اعتبرنا الانتخابات البرلمانية و المحلية أنا الحلقة الرئيسية في المشاركة السياسية[2]، لأنا الإطار الذي يحقق الهدف من الممارسة الديمقراطية و هو التداول السلمي على السلطة بين مختلف التيارات و القوى السياسية و الاجتماعية، كما تعد مؤشرا قوي الدلالة على مدى تطور أو تخلف التمع و نظامه السياسي و ما يعنيه ذلك من ارتباط وثيق بين المشاركة و التنمية السياسية. ما جعل البعض يصف المشاركة السياسية في البلدان العربية بأنا: « ليست فقط شكلية و غير فعالة، و لكنها أيضا موسمية بمعنى أنا تقتصر على التصويت في الانتخابات الدورية سواء أكانت تشريعية أو محلية أو استفتاء بخصوص واقعة وطنية مهمة ،و تظل هذه المشاركة الموسمية في غالبية الأحيان شكلية غير مؤثرة، و هي أقرب إلى التعبئة من المشاركة بالمعنى المحدد المتفق عليه أي المشاركة كمبدأ سياسي و إجراء نظامي كجوهر للمفهوم الديمقراطي و للممارسة السياسية ».[3]

دفع فشل الأحزاب السياسية العربية في تدعيم المشاركة السياسية بصورتا التقليدية و هامشية دورها إلى استخدام الوسائل الأخرى المتاحة و منها تقديم العرائض و إصدار البيانات ضد مواقف الحكومة، و كذلك الاشتراك في بعض أعمال العنف و مظاهر الاحتجاج على السياسات الحكومية، و تحول دورها إلى ما يشبه دور جماعات الضغط التي تحاول التأثير على السلطة، كما سمح هذا الوضع لبعض التنظيمات الأخرى بالظهور معبرة عن قطاعات شعبية واسعة عجزت الأحزاب القائمة عن الوصول إليها مثل الحركات الإسلامية في كل من مصر، الأردن، لبنان، الجزائر، المغرب، و ظهور ظاهرة الأعضاء المستقلين في البرلمانات.و في سياق متصل يؤكد الدكتور " علي الدين هلال " من خلال استقراء واقع الانتخابات في البلدان العربية على مجموعة من الحقائق و هي:[4]

---

[1]- حمدي ، مرجع سابق، ص 297.

[2]- عرف "هربرت ماكلوسي " المشاركة السياسية بأنها: « تلك الأنشطة الإرادية التي يزاولها أعضاء المجتمع بهدف اختيار حكامهم و ممثليهم و المساهمة في صنع السياسات و القرارات بشكل مباشر أو غير مباشر » نجاد برعي، إصلاح النظام الانتخابي. القاهرة: جماعة التنمية الديمقراطية، 1998، ص 35.

[3]- جلال عبد الله، معوض، « أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي ». المستقبل العربي، العدد (55)، سبتمبر 1983، ص 110-111.

[4]- العجلوني، إبراهيم، مرجع سابق، ص 58-59.

- هيمنة الحزب الكبير و هذا ما تؤكده خبرات مختلفة من البلاد العربية ففي مصر في انتخابات 1995حصل الحزب الديمقراطي على 94 % من إجمالي المقاعد، و في اليمن حصل حزب المؤتمر الشعبي على 69 %، و في موريتانيا حصل الحزب الحاكم و هو الحزب الجمهوري الديمقراطي على 54 % من المقاعد،و في الجزائر حصل الحزب الحاكم على 40 % من المقاعد و هي نسب متقاربة في أغلب الانتخابات البرلمانية.
- إستخدام العنف فقد شهدت مثلا انتخابات 1995 في مصر استخدام العنف من الحزب الكبير و من جهة الأحزاب المعارضة كما استخدم لأسباب عشائرية، وشهدت الجزائر نفس الظاهرة بعد الانتخابات التشريعية لسنة 1991.
- ظاهرة المستقلين[1]: إذا كان الأصل في الحياة الحزبية أن الذي يخوض العملية السياسية ينخرط في الأحزاب، فإن البارز في بلادنا العربية ظاهرة أخرى تتمثل في عدد المرشحين للانتخابات من دون الأحزاب، و عدد المرشحين المستقلين أكبر في بعض الحالات من عدد المرشحين الحزبيين كما هو الحال في لبنان، كما تشير التقارير إلى تزايد دور العشائرية و القبلية في الانتخابات الأردنية و حتى الكويتية.
- إحدى التحديات الكبيرة في بلادنا العربية أن ننجز التحول الديمقراطي دون أن نصل إلى صيغة للتعامل مع الأحزاب والتيارات الإسلامية أيا كان اسمها، و هل نستطيع أن نطور العملية بالرغم من إقصاء مجموعة من الناس، و إذا تم إدماجهم هل يمثل ذلك خطرا على الحياة السياسية.[2]

تؤدي الأحزاب السياسية العربية -في الوقت ذاته- دورا فعالا في خلق الرأي العام و تنشيطه و تنظيمه من خلال تنظيم المناقشات العامة و عقد الندوات و يظهر دورها أكثر في وسائل الإعلام التي تمتلكها الأحزاب كالصحافة الحزبية التي تعتبر إحدى منافذ الأحزاب في ظل احتكار الدولة في الغالب لوسائل الإعلام و خاصة الثقيلة منها كالتلفزيون، و تعد الأحزاب أهم القنوات المؤسسية التي يسعى المواطنون من خلالها إلى الوصول إلى السلطة بالطرق المشروعة و مراقبة و محاسبة الحكومات من خلال الدور الذي تقوم به ا المجالس المنتخبة على المستوى المحلي و الوطني،حيث كشفت بعض عمليات الفساد السياسي و الإداري و أحرجت الحكومات في

[1]- يعني المرشح المستقل أحد معنيين: التفسير الأول أن هذا المرشح ليس عنده أي فكر من أي نوع كان، و يمثل العشيرة فهو مرشح القبيلة، ومرشح بأمواله أو أموال عشيرته، أما التفسير الثاني أنه في الحقيقة منضم إلى حزب و حزبه رفض أن يرشحه على قوائمه فهو ينزل كمستقل و يكسب المقعد ثم يعود مرة أخرى إلى حزبه. تفاصيل أكثر أنظر: العجلوني إبراهيم،نفس المرجع، ص 59.

[2]- تفاصيل أكثر انظر المبحث الثالث من هذا الفصل في النقطة المتعلقة بإشكالية علاقة الحركات السياسية الإسلامية بالديمقراطية.

الكثير من المواقف نتيجة الحصانة البرلمانية التي يتمتع بها النواب مثال ذلك ما حدث في كل من مصر ، الأردن ،اليمن ،الكويت و غيرها.

2. خصائص الأحزاب السياسية العربية: رغم الأدوار المميزة التي تقوم بها الأحزاب السياسية على صعيد الحياة السياسية إلى درجة جعلت الكثير من الكتاب و المفكرين يربطون بين فعالية الأحزاب و الديمقراطية،لكن المتتبع للأحزاب السياسية العربية يجد أنها تتصف بمجموعة من النقاط هي:

- إرتباط نشأة الحزب و استمراره بشخص مؤسسه أو ما يسمى بـ " شخصنة الأحزاب العربية " مثل ارتباط نشأة حزب الكتائب اللبناني بشخص "بيار الجميل" منذ عام 1936 ... و خطورة هذه السّمة تكمن في ارتباط العضو أو المؤيد بشخص رئيس الحزب و مؤسسه أكثر من ارتباطه بأهداف الحزب أو برنامجه على نحو يطرح تساؤلات جادة حول قدرة الحزب على التكيف و الاستمرار بعد رحيل مؤسسه.[1] و بالتالي الاتجاه الواضح هو تحكم القيادات الحزبية ببقية الحزب.
- ضعف القواعد الجماهيرية لغالبية الأحزاب السياسية العربية في مصر ، الأردن ، اليمن ، موريتانيا، الجزائر و تونس .. حيث تتموقع في دوائر اجتماعية و جغرافية ضيقة داخل العواصم و بعض المدن الكبرى، و هو ما يظهر بوضوح خلال الاستحقاقات الانتخابية، فقد كشفت شتى الانتخابات التعددية التي نظمت في البلاد العربية عن هشاشة القوى الحزبية الرئيسية في الساحة السياسية و حتى أعرقها حضورا و أكثرها تجربة باستثناء الأحزاب الحاكمة و المهيمنة على المجالس المنتخبة في الأقطار العربية.[2] كما يلاحظ غياب البناء التنظيمي للأحزاب و يظهر ذلك بوضوح من خلال افتقاد الأحزاب العربية للتحديد الدقيق لعدد أعضائها و لا يوجد نظام داخلي لمتابعة الأعضاء.
- التشرذم و الانشقاق السياسي و الفكري الذي تعاني منه العديد من الأحزاب السياسية العربية كنتيجة للانشقاقات الحزبية الداخلية التي أصبحت سمة رئيسية للأحزاب العربية، و يرجع البعض أسباب تلك الانشقاقات إلى التنافس على رئاسة الحزب أو على مناصب قيادية فيه، و إلى بروز أجنحة متصارعة داخله على خلفية الانقسام الفكري و السياسي بشأن قضايا داخلية أو خارجية، أو بسبب تدخلات حكومية في شؤون أحزاب المعارضة مثال ذلك حركة النهضة بين جناح عبد الله جاب الله والمعارضين له، و الانقسام ذاته داخل حزب جبهة التحرير الوطني بين جناح علي بن فليس و المعارضين له

---

[1]- هلال و مسعد، مرجع سابق، ص 176.
[2]- السيد، ولد أباه، مرجع سابق، ص 144.

"التصحيحيون" أثناء المؤتمر الثامن للحزب. تؤكد تلك الانشقاقات الداخلية التي تشهدها الأحزاب العربية على حقيقة مفادها افتقار تلك الأحزاب إلى الديمقراطية الداخلية.

- إفتقار أغلب الأحزاب العربية إلى البرامج الحقيقية والرؤية الفكرية و الشعبية و تمثيل القطاعات الاجتماعية المختلفة، و خضوع الحياة الحزبية لتأثير المال و الإعلام حيث برزت أحزاب تمتاز عن الأحزاب الأخرى بقدراتا المالية و الإعلامية التي مكنتها من تنظيم نفسها جيدا رغم أنا لا تمتلك شعبية و لكنها ذات نفوذ و تأثير سواء كانت في السلطة أو المعارضة، و الأهم من ذلك أن هذه الأحزاب لا تحتاج إلى البرامج السياسية الواضحة و المفصلة و إنما تخاطب عواطف الجماهير و تحرك مشاعرها أكثر من عقولها.[1] و بالتالي يظل دور الأحزاب العربية محدودا في التأثير على الرأي العام و تشكيله فهي تركز على الشعارات السياسية العامة مع الإهمال و عدم الاهتمام بالاحتياجات اليومية و الحياتية للمواطنين.
- أظهرت تجارب بعض الأحزاب العربية أنا لا تملك المقومات الحقيقية للأحزاب السياسية و أنا حركات صورية تقتات على خيرات السلطة ، من خلال ما تقدمه من امتيازات لأعضائها مثال ذلك الأحزاب العربية الحاكمة فهي تبدو في كثير من الأحيان عبارة عن هياكل سطحية تدف لتعزيز موقف النخبة الحاكمة، و لذلك فإن أي تغيرات في السلطة أو النخبة الحاكمة سيؤدي إلى انيار تلك الأحزاب أو زوالها مثال ذلك الحزب الاشتراكي في مصر الذي أنشأه السادات ثم تحول السادات لإنشاء الحزب الوطني.[2]
- سمح الواقع الحزبي المأزوم في البلدان العربية بظهور حركات احتجاجية متحررة من القيود الحزبية حتى أنا تكاثرت و امتدت من دولة إلى أخرى مشكلة أحد الأبعاد المهمة لظاهرة حراك الشارع العربي مثال ذلك الحركة المصرية من أجل التغيير "كفاية "سنة 2005، التي رفعت مطالب حول حاكمية الشعب و المواطنة المتساوية و تداول السلطة و رفض توريث الحكم و انتقلت الظاهرة إلى ليبيا فأسس بعض نشطائها السياسيين من المنتمين إيديولوجيا إلى تيارات شتى "حركة إخلاص" و قد ركزت في مطالبها على إعمال مبدأ تداول السلطة و دعت لتفعيل هذا الهدف بمختلف الوسائل السلمية بما فيها التظاهر و الإضراب و الاعتصام ، وحثت المعارضة في الخارج على التواصل معها و تسليط الضوء

---

[1]- حريق، إيليا، و آخرون، المجتمع المدني و التحدي الديمقراطي. بيروت: مركز توفيق طبارة الاجتماعي، 2004، ص 53-55.

[2]- حمدي، مرجع سابق، ص 301.

عليها إعلاميا[1].و لعل الصعود السريع لتلك الحركات و قدرتا على التعبئة الشعبية و الحشد الجماهيري، جعل البعض يقدمها كبديل للأحزاب السياسية.

تأسيسيا لما سبق يقتضي تفعيل دور الأحزاب السياسية العربية في التحول الديمقراطي توفر مجموعة من الشروط نوجزها في النقاط التالية:[2]

- أن تؤمن النخب الحاكمة بأن التعددية هي فرصة من شأنا أن تؤدي إلى إمكانية الانتقال السلمي للسلطة.
- تغيير أساليب الممارسة الداخلية للأحزاب من حيث دمقرطتها، لأن هذه الأحزاب التي تعمل على تغيير الأوضاع القائمة في المجتمع و الدولة في أشد الحاجة إلى تنظيم قوي و متماسك داخليا ومرتبطا بقاعدة اجتماعية تحيطه بالدعم و المساندة و تساعده على نشر و تحقيق أهدافه، و في سياق متصل بأهمية الفكر الديمقراطي داخل الأحزاب العربية يقول "علي الدين هلال": « ... إذا كنا نتهم الحكومات أننا باقية في السلطة لمدة طويلة، أو نتهمها بأنه لا توجد فيها ديمقراطية أو مشاركة للرأي في أشياء كثيرة، سنجد أن الذين يوجهون هذه الانتقادات لديهم نفس العلل أيضا».[3]
- ضرورة توفير الإطار السياسي المناسب للعملية السياسية من خلال سيادة الدستور و حكم القانون والانتخاب الحر للهيئات التشريعية و ممارسة الرقابة الفعالة على السلطة التنفيذية و استقلالية القضاء و الحد من تدخل العسكريين في السياسة المدنية و خضوعهم للسلطة السياسية.

ثالثا: واقع حقوق الإنسان و الحريات في المنطقة العربية.

[1]- أحمد يوسف، أحمد و نيفين، مسعد، حال الأمة العربية 2005. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006، ص 47.
[2]- فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 246-247.
[3]- العجلوني، مرجع سابق، ص 64.

تعتبر الحريات العامة و حقوق الإنسان إحدى المؤشرات الأساسية الدالة على التحول الديمقراطي إلا أن ممارسة الإنسان لحقوقه و حرياته في مجتمع ما لا تتحقق بمجرد النص عليها في دستور الدولة و قوانينها و لا تتحقق بمصادقة الدولة على المواثيق و الاتفاقيات الدولية المعنية بهذه الحقوق و الحريات، بل إن ممارسة الحقوق و الحريات تتطلب نظام حكم ديمقراطي يخضع فيه الحاكم و المحكوم لحكم القانون من خلال مجموعة من الضمانات و المبادئ كسيادة القانون و الفصل بين السلطتين المدنية و العسكرية، و الفصل بين السلطات واستقلالية القضاء و غيرها.[1]

و في حقيقة الأمر فإن مشكلة الإنسان العربي ليست فقط في معرفة حقوقه و إقرارها، و إنما تتضمن أيضا وجود النظام القانوني من جهة و الوسائل اللازمة لاحترام تلك الحقوق و توفير الحماية لها من جهة ثانية لأنه لاحق دون أن تكون له وسيلة تحميه، ومن هذه الحقوق الحق في الحياة و الأمن الشخصي و السلامة البدنية و الذهنية و حرمة المسكن، و حرمة الحياة الخاصة و غيرها من الحقوق. رغم مصادقة أغلب الدول العربية على العهد الدولي لحقوق الإنسان الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و العهد الدولي لحقوق الإنسان المدنية و السياسية لسنة 1966 فقد صادقت كذلك كل من مصر و موريتانيا و الصومال و السودان و تونس على الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان و الشعوب و الذي اعتمدته منظمة الوحدة الإفريقية في منتصف 1981، كما تم تأسيس المنظمة العربية لحقوق الإنسان و التي عقدت أول اجتماعها في الخرطوم في نهاية جانفي 1987.[2]

إن الحقوق المطلوب حمايتها هي الحقوق السياسية و المدنية أو ما يعرف بالحقوق و الحريات الأساسية، أما الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية فيتم البث فيها عن طريق النضالات الحزبية و الثقافية و عن طريق المشاركة الشعبية الواسعة في بلورة الأهداف الوطنية و تحديد أولويات و آليات تحقيقها[3]، ذلك أن بعض الدساتير العربية تجاهلت الإشارة لحق المواطنين في التجمع و تكوين الأحزاب و الجمعيات السياسية مثل ليبيا، السعودية، و إذا ما أشير إلى مثل هذه الحقوق في بعض الدساتير العربية فغالبا ما يتم تقيدها بقوانين منظمة لها، و التي غالبا ما شكلت قيودا على حقوق الإنسان و حرياته الأساسية، بالإضافة إلى عدم وجود ضمانات دستورية و قضائية للحد من تدخل السلطة التنفيذية و أجهزتنا الأمنية في الحقوق و الحريات، حيث وصف تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2004 الدولة في الوطن العربي "بدولة المخابرات" التي تعتمد على القمع

---

[1]- فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 256.

[2]- نفس المرجع، ص 272-273.

[3]- غليون و آخرون، حول الخيار الديمقراطي، مرجع سابق، ص 128.

والتخريب و الدعاية للحاكم[1]، إلا أن النظم السياسية العربية عمدت إلى تطوير صورة مخالفة لها تعبر عن مفهوم دولة الرسالة المقدسة « الوحدة، الحرية، التحديث، التحول الاشتراكي، الديمقراطية و الإصلاح... » لاكتساب شرعية أساسها الوصاية على الشعب بدلا من تمثيله، كما طورت آلية التهميش الإستراتيجية لكل المؤسسات و القوى الاجتماعية، وأصبح كل فرد أمام خيارين: إما أن يكون مواليا فيغدق عليه، أو مخالفا فيقمع، و هو خيار مفهوم لدى الجميع[2]. و في هذا الصدد يشير "علي الدين هلال" إلى: « تعود معظم النظم العربية، و استسهالها استخدام العنف في مواجهة مخالفيها في الرأي، و اللجوء إلى الحل البوليسي بدلا من الحل السياسي في الوقت الذي لم تقدم فيه هذه النظم إلى مواطنيها التنمية الاقتصادية أو الوحدة العربية ».[3]

من خلال استقراء حقوق الإنسان الواردة في الدساتير العربية يمكن تسجيل الملاحظات التالية:[4]

- رغم تأكيد معظم الدساتير العربية على حق الإنسان في تكوين التنظيمات السياسية و اختيار الحزب السياسي و الإدلاء بصوته في انتخابات حرة نزيهة و بطريقة الاقتراع السري، نلاحظ أن أمر تداول السلطة لا يزال محتكرا بيد فئة حاكمة معينة في معظم الأقطار العربية.
- تركيز السلطة و عملية اتخاذ القرار السياسي بيد حاكم معين أو جماعة صغيرة تابعة له في معظم النظم السياسية العربية، و تعتبر تلك النخبة كابحة لممارسة الشعب العربي لحقوقه المشروعة ما أدى إلى تهميش دوره و تحويله إلى تابع للسلطة و ليس محركا لها بعكس الديمقراطيات الحديثة.
- تعطل المشاركة السياسية للمواطن العربي، بالرغم من مساهمة الاتجاهات السياسية المختلفة في العملية السياسية من خلال المشاركة في الانتخابات النيابية لكن تلك المشاركة ليست بمنأى عن التوجيه والتأثير على إرادة الإنسان العربي.
- تحاول الأنظمة السياسية العربية تعبئة قطاعات واسعة من الجماهير لمساندة قراراتا و سياساتا من خلال المسيرات الشعبية و المظاهرات و الاحتفالات و المؤتمرات العامة في ظل غياب المعارضة المؤسسية المؤثرة و المسؤولة.
- رغم أن الدساتير العربية تنص على حرية التعبير و الرأي، إلا أنه تم تقييدها بمجموعة من الإجراءات و القوانين، و في هذا الصدد يقول المفكر "علي خليفة الكواري": « أما الدول العربية الأخرى التي

[1]- القصبي ، التطور السياسي و التحول الديمقراطي، مرجع سابق، ص 117.1
[2]- نفس المرجع، ص 117.
[3]- غليون و آخرون، حقوق الإنسان العربي، مرجع سابق، ص 51.
[4]- حمدي، مرجع سابق، ص 396-397.

تنص دساتيرها على أن الشعب مصدر السلطات فإن معظمها إن لم تكن كلها تقوم بتعطيل ذلك المبدأ بقوانين الطوارئ المزمنة و أخواتها من القوانين ».[1]

إذا كانت قضية حقوق الإنسان قد حظيت بقدر كبير من الاهتمام و التأكيد على صعيد النصوص الدستورية و القانونية من خلال تبني و تأكيد أغلب الدساتير العربية على مبدأ حقوق الإنسان و الحريات العامة، فإنه على صعيد الواقع العربي تتبين غلبة دواعي الحذر و الاعتبارات الأمنية على النظم السياسية العربية في إطلاق التعددية و الحق في إنشاء التنظيمات، حيث تجاهلت بعض النظم الاستجابة للحقوق و الحريات العامة، أما التي سمحت بها فقد حجبت ممارستها عن بعض التيارات السياسية و خصوصا منظمات التيار الإسلامي مثل حركة الإخوان المسلمين في مصر و غيرها.

أما في الجزائر و المغرب نجد أن المبادرتين الخاصتين بميثاق السلم و المصالحة الوطنية، و بيئة الإنصاف والعدالة تقتصران بما يعرف، بجبر أضرار الأعمال الإرهابية في الحالة الجزائرية، و السياسات القمعية في الحالة المغربية على شق التعويض المادي دون الشق الجنائي المتصل بملاحقة المسؤولين عن إحداث الضرر الأمر الذي يمثل إخلالا بالشفافية و المحاسبة، و هما ركنان أساسيان للحكم الراشد و الصالح[2]. لذا يرى البعض أن أية أهداف تطرحها الدولة في عالم اليوم لا يجوز وضعها فوق حقوق الإنسان و المواطن، بل بالعكس يجب أن تكون جميع الأهداف نابعة من هذه الحقوق خادمة لها[3].

أما في البحرين فقد سحبت الحكومة مشروع قانون الاجتماعات العامة و المواكب و التجمعات من مجلس النواب في مارس 2006 بعد احتجاج العديد من النشطاء السياسيين و هو المشروع الذي كان يحظر تنظيم أي مسيرة أو تظاهرة أو تجمع إلا بإذن خاص ويقضي بعدم تنظيم تلك الفعاليات قرب المستشفيات أو المطارات أو المجمعات التجارية أو الشوارع الرئيسية أو المقار الدبلوماسية أو الأمنية، لأنهم وجدوا في مشروع القانون تفريغا لحق التظاهر و التجمع من أي مضمون حقيقي، لكن المجلس نفسه كان قد أقر في صيف 2005 قانونا للجمعيات السياسية يقيدها بمجموعة من الضوابط، و على صعيد آخر أشادت منظمة العفو الدولية في تقريرها السنوي حول حالة حقوق الإنسان في عام 2002 بوضعية حقوق الإنسان في مملكة البحرين و ما شهدته من تطور و تقدم كبيرين كما رأت أنها اتخذت خطوات إيجابية منذ قرار العفو العام في فبراير 2001 مما

1- علي خليفة، الكواري، « نحو مفهوم جامع للديمقراطية في البلدان العربية ». المستقبل العربي، العدد (338)، أفريل 2007، ص 47.

2- حال الأمة العربية 2005، مرجع سابق، ص 41.

3- محمد، عابد الجابري، « إشكالية الديمقراطية و المجتمع المدني في الوطن العربي ». المستقبل العربي، العدد (267)، جانفي 1993، ص 13.

أدى إلى تحسين وضع حقوق الإنسان بشكل عام في البلاد و أشار التقرير أن عام 2002 كان عام ظهور المزيد من الجمعيات السياسية و المنظمات غير الحكومية.[1]

في مصر تلازم الحديث عن وقف العمل بقانون الطوارئ الساري المفعول منذ عام 1981 مع الإعداد لقانون مكافحة الإرهاب الذي يستبدل مسمى بآخر من دون تغيير في المضمون، و يذكر أن هذا القانون لم يصدر بعد رغم مرور سنتين على التعديلات الدستورية في مارس 2007.أما في قطر صدر قانون جديد يجيز إسقاط الجنسية من دون تبرير، و يلحق هذا الإسقاط بكل أبناء عشيرة الفرد و قبيلته و هو إجراء يخل بحقوق المواطنة و شخصية العقوبة، و يجافي الواجهة الليبرالية للدولة.[2]و في موريتانيا أنهى الانقلاب العسكري حكم الرئيس "معاوية ولد الطايع"، و أعقبه انقلاب عسكري آخر في أوت 2008 منهيا حكم رئيس منتخب من طرف الشعب في نفس البلد مما يجعل الاتجاه معاكسا للإصلاحات الديمقراطية التي ترفض من حيث المبدأ عسكرة السلطة.

على صعيد حرية الإعلام و الاتصال عجزت النظم السياسية العربية عن رفضها أو قبولها محدثة قدرا من الارتباط في التعامل معها فبعض النظم حرمت في البداية توزيع الأطباق الهوائية بدعوى تشويهها لمشهد الجمال المعماري، و بعضها أخضع الاشتراك في شبكات المعلومات الدولية "الإنترنت" لقواعد تلزم بمرورها من خلال مراكز عمومية للسيطرة على تدفق المعلومات، و قد تعرض أفراد للحبس لبثهم رسائل على هذه الشبكات، وثمة نظما أصدرت قوانين لتنظيم الإعلام المرئي و المسموع احتكرت بمقتضاها معظم القنوات لصالح أركان النظام و حددت قواعد بث الأخبار و التعليقات السياسية.[3] أما الحريات الصحفية فتشهد مضايقات لا تتوقف و تتجه إلى فرض أشكال من الرقابة و التأثير و الحظر مثال ذلك قانون الصحافة لسنة 1995 في مصر، و قانون المطبوعات و النشر في الأردن[4].

تظل مساحات الحريات العامة في المنطقة العربية محدودة خاصة عندما تقارن بمواقع كثيرة في العالم، حيث لا تزال سلطة الدولة مطلقة و غير خاضعة للمساءلة أو التداول و في هذا الإطار تشير أحد تقارير المنظمة المعنية بقياس الحريات في العالم و اسمها "بيت الحرية" في عام 2006/2005 أن هناك « اثنين فقط من الدول العربية تقع في خانة الدول ذات الحريات السياسية الجزئية و هما الكويت و لبنان، و ارتفعت إلى ستة

---

[1]- نبوي ، مرجع سابق، ص 97.
[2]- حال الأمة العربية 2005،مرجع سابق، ص 42.
[3]- بطرس فرج الله، مرجع سابق، ص 402-403.
[4]- نفس المرجع، ص 403.

دول عربية عام 2006 و هي: الكويت، لبنان، البحرين، الأردن، اليمن، المغرب، و في المقابل تقع جل الدول العربية الباقية في خانة الدول عديمة الحريات السياسية ».[1]

تشير إحدى الدراسات المتخصصة في ظاهرة العنف السياسي في النظم السياسية العربية أنا تأخذ الأشكال التالية:[2]

- عمليات الاعتقال الجزئية: و قد تزايدت في حالة مصر بشكل ملحوظ عند مقارنتها بالنظم العربية الأخرى بتهمة الانتماء إلى تنظيمات سرية يسارية أو إسلامية و كذلك من مواطني بعض الأقطار العربية بتهمة ممارسة التخريب و العمل لحساب جهات أجنبية.
- أحكام و أوامر الإعدام المرتبطة بقضايا سياسية حيث استحوذت النظم الحاكمة في سوريا و العراق و ليبيا و اليمن النصيب الأكبر في عدد مرات صدور أحكام و أوامر بالإعدام.
- إستخدام وحدات من الجيش للقضاء على أعمال العنف الداخلي حيث تم رصد 100 مرة مارست فيها النظم العربية هذا السلوك، و غالبا ما تم اللجوء إلى وحدات من الجيش لمواجهة أعمال العنف غير الرسمي التي شكلت تديدا خطيرا مثل المحاولات الانقلابية و التمردات المسلحة مثل حالة الجزائر منذ 1992 و السودان، و أعمال الشغب العامة في أغلب النظم العربية في ليبيا ، اليمن، المغرب ، سوريا، العراق و غيرها.
- حملات الاعتقال المحدودة أكثر من 200 شخص و أقل من 100: و تلاحظ الدراسة تزايد عدد حملات الاعتقال المحدودة في كل من سوريا و ليبيا و مصر و العراق.
- حملات الاعتقال الشاملة أكثر من 1000 شخص: حيث أوردت مصادر الدراسة 21 حملة من هذا النوع و كان توزيعها على النحو التالي: المغرب (04)، ليبيا (04)، تونس (03)، الجزائر (02)، السودان (02)، سوريا (01)، الأردن (1)، اليمن (01)، السعودية حالة واحدة.[3]

إجمالا يمكن القول أن بعض النظم السياسية قطعت أشواطا في مجال حرية الإعلام و الصحافة مثل قطر من خلال النشاط الإعلامي الحر لقناة الجزيرة الإخبارية و في لبنان و غيرها، لكن تظل حقوق الإنسان المنصوص عليها في الدساتير العربية و المواثيق الدولية، تصطدم بالواقع العربي من خلال العديد من القيود التشريعية و الإجراءات الاستثنائية، و عدم وجود ضمانات حقيقية لحمايتها.

---

[1]- باقر، سليمان، مرجع سابق، ص 64.

[2]- توفيق إبراهيم، حسنين، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية. الطبعة الثانية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص 124-125.

[3]- نفس المرجع ، ص 125.

يعتبر النشاط الإعلامي الحر - الذي أصبح ينتقد سلبيات النظم السياسية العربية بصورة غير مسبوقة- ظاهرة صحية في التجمعات السياسية والمنتديات الاجتماعية و الفكرية و في الصحف المستقلة والحزبية،بل و حتى الرسمية ، وفي المدونات على مواقع الانترنت ،مما يعني اتساع مجال الاحتجاج الاجتماعي على ظواهر سلبية ترسخت في البنية السياسية ،الاقتصادية ،الاجتماعية والثقافية العربية.

المبحث الثالث:

اتجاه التحول الديمقراطي و إشكالياته.

تطرح دراسة النظم السياسية العربية مجموعة من القضايا و الإشكالات التي لها أبعادها النظرية والتطبيقية و هي بحاجة إلى مزيد من البحث و الدراسة نظرا لتأثيرها في عملية التحول الديمقراطي و يمكن إبراز تلك الإشكاليات في ثلاثة مستويات هي:

- مستوى مؤسسات النظم السياسية و تحديدا إشكالية العلاقة بين السلطتين التشريعية و التنفيذية.
- مستوى النخب الحاكمة في المنطقة العربية حيث تبرز إشكالية العلاقة بين النخب العسكرية و المدنية.
- مستوى بيئة النظم السياسية و تعاملاتها مع قوى المعارضة و خاصة الإسلامية حيث تطرح إشكالية العلاقة بين الحركات الإسلامية و السياسية و الديمقراطية.

تتمتع السلطة التنفيذية في مختلف النظم السياسية العربية بصلاحيات واضحة على حساب السلطة التشريعية، بالإضافة إلى تدخل السلطة الأولى في عمل السلطة الثانية من خلال مجموعة من النصوص الدستورية أو من خلال تجاهل بعض تلك النصوص.

تؤكد العديد من الدراسات المهتمة بعلاقة النخبة العسكرية بالمدنية إلى التداخل الواضح بينهما، حيث أصبحت النخب العسكرية في النظم السياسية العربية تتدخل في الحياة السياسية إلى جوار وظائفها الدستورية كحفظ النظام و الأمن و حدود الدولة بسبب الضعف السياسي للطبقة السياسية و قواها المدنية و الحزبية وانتشار أسلوب الانقلابات العسكرية و هو ما يقوض من عملية التحول الديمقراطي التي تفترض وجود مؤسسات و نخب مدنية.و عند دراسة العلاقة بين الإسلام و الديمقراطية في المنطقة العربية فتبرز قضية الحركات السياسية الإسلامية و مدى قبولها أو رفضها لمبدأ التداول السلمي للسلطة خاصة في ظل تزايد شعبيتها وتصدرها مسرح الأحداث السياسية مما جعل العديد من النظم السياسية في المنطقة العربية ترى فيها تديدا لشرعيتها و مكانتها خاصة مع اشتداد الضغوطات الداخلية عليها التي تطالب بمزيد من المشاركة السياسية، والضغوطات الخارجية التي تطالبها بتكثيف الرقابة على بعض الحركات السياسية الإسلامية، و تشديد الخناق على مصادر تمويلها و بالتالي اختلف تعاطي تلك النظم معها، نتناول في هذا المبحث الثنائيات التالية:

أولا: إشكالية العلاقة بين السلطتين التشريعية و التنفيذية.

ثانيا: إشكالية العلاقة بين النخب العسكرية والمدنية.

ثالثا: إشكالية العلاقة بين الإسلام و الديمقراطية.

أولا : إشكالية العلاقة بين السلطتين التشريعية و التنفيذية.

كشفت الدراسات المعاصرة المهتمة بنظام الحكم و السياسة المقارنة عن أهمية الجوانب المؤسسية وتحديدا البرلمانات في التحول الديمقراطي، حتى رأى البعض أنها أحد المحددات الرئيسية و الفارقة بين نظام ديمقراطي و غيره إلا أن الخلل بين السلطتين التشريعية و التنفيذية و الذي يميل لصالح الأخيرة يعتبر سمة بارزة في النظم السياسية العربية، و مؤدى ذلك « أن المبدأ المستقر في الفقه السياسي و الدستوري و المعروف بمبدأ الفصل بين السلطات لا نكاد نجد له وجودا حقيقيا في الكثير من هذه الدول، و لا شك أن بعضا من الأسباب التي تقف وراء هذه الهيمنة إنما يعزى إلى السلطة التشريعية ذاتها إذ يعزف أعضاؤها أحيانا عن ممارسة الصلاحيات الدستورية المخولة لهم »[1]. و نتيجة لهيمنة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية أصبحت الأخيرة في العديد من النظم السياسية العربية عاجزة عن التجاوب مع آمال الشعوب و تطلعاتها.

يبدو جليا أن هناك نظرة نقدية و ساخطة على أداء البرلمانات، بل و جدواها أصلا في النظم السياسية العربية حيث أشارت دراسة بعض المهتمين بالمؤسسة التشريعية في العالم العربي إلى جملة من الإشكاليات منها:[2]

- نشأة المجالس التشريعية بطريقة فوقية من خلال قرارات الحاكم.
- غموض الفهم الواعي لنظام البرلمان، و نظام الغرفة الواحدة و الغرفتين .
- مركزية دور القيادة السياسية، و هيمنة السلطة التنفيذية و عدم حصانة المجالس النيابية من الحل عن طريق السلطة التنفيذية.
- محدودية حجم و فعالية المبادرات التشريعية للنواب، و محدودية الوعي التشريعي بينهم.
- غياب التمايز الموضوعي بين التيارات السياسية للأعضاء، و هيمنة الانقسامات و الاستقطاب الإيديولوجي و التحالفات الشخصية داخل البرلمان.

رغم وجاهة الانتقادات السابقة إلا أن التحول الديمقراطي لابد أن يشمل تدعيما للحياة النيابية، والإشكال المطروح ليس جدوى البرلمان، و إنما كيفية إصلاحه و تفعيله و يؤكد هذا الرأي الذي أصبح مطروحا "لابالومبارا" Lapalombara حينما يقول: « إن مجرد وجود مجالس و برلمانات قد أصبح مظهرا للتحديث السياسي و متطلبا لدعم شرعية نظم الحكم القائمة ».[3]

---

[1]- أحمد، الرشيدي وآخرون، المؤسسة التشريعية في العالم العربي. القاهرة: مركز البحوث و الدراسات السياسية، 1997، ص 09.

[2]- طرحت تلك الإشكالات في أعمال المؤتمر الرابع للباحثين الشباب المنظم من قبل مركز البحوث و الدراسات السياسية بجامعة القاهرة أيام 21 و 22 و 23 ماي 1996و قد جمع تلك الدراسة و حررها الدكتور أحمد الرشيدي، تفاصيل أكثر أنظر: المؤسسة التشريعية في العالم العربي، نفس المرجع.

[3]- حمدي، مرجع سابق، ص 325-326.

تتضح معالـم هيمنة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية في بلدان مجلس التعاون الخليجي في حق السلطة التنفيذية في تعيين أعضاء البرلمان و حقها في إعفائهم من مناصبهم، أما فيما يتعلق باختصاص التشريع لدى هذه البرلمانات، فالواقع الفعلي ينبئ بأن دور أي برلمان في أي دولة خليجية لا يتعدى دائرة الاستشارة فمهمتها الاستشارة و مناقشة القوانين قبل صدورها من جهات الاختصاص أي رأس الدولة "ملك، أمير، سلطان".[1] ضمن هذا الإطار يقول المفكر "فريد هاليداي" Fred Halliday :« أن السّمة المميزة في الأنظمة الملكية العربية هي الحقيقية الماثلة التي تكشف عن الغياب الكبير للتطور الدستوري في بلدانا ، بمعنى عدم وجود تحديد فعال يعتد به لسلطة الملك ».[2]

يمكن استقراء العلاقة بين السلطتين التنفيذية و التشريعية من خلال دساتير مجموعة من الدول العربية الخليجية :

- ففي الإمارات العربية المتحدة، المادتان (92) و (93) من الدستور المؤقت لسنة 1971، تنصان أنه لأعضاء المجلس الوطني الاتحادي بعض الأدوات المباشرة و غير المباشرة التي تمكنهم من مراقبة الأداء الحكومي و هي توجيه الأسئلة البرلمانية ومناقشة الموضوعات العامة و كذلك إبداء التوصيات. إلا أن الدستور لم يمنح السلطة التشريعية حق إنشاء لجان تقصي و مناقشة شؤون الإمارات الداخلية و عدم إلزامية بعض توصياته.[3]
- أما في المملكة العربية السعودية فقد أصدر الملك في مارس 1992، النظام الأساسي للحكم الذي يعد أول دستور مكتوب للمملكة و يتضمن 83 مادة تنظم سلطات الدولة الثلاث التنفيذية التي يتولاها الملك و القضائية و التنظيمية التي يجسدها مجلس الشورى لكن الصلاحيات لهذا المجلس وصفت بالمحدودة لصالح السلطة التنفيذية حيث يعين الملك أعضاءه و رئيسه و نائبه و لا تصدر أنظمة القوانين المقترحة من مجلس الشورى إلا بعد موافقة الملك و تعتمد ميزانيته من قبل الملك و يتم الصرف منها بأمر ملكي كما أن اقتراحاته و قراراته غير ملزمة للحكومة.[4] و قد زاد عدد أعضاء مجلس الشورى

---

[1]- فؤاد عبد الله، الدولة و القوى الاجتماعية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 263.
[2]- فريد،هاليداي، الأمة و الدين في الشرق الأوسط . (ترجمة : عبد الإله النعيمي)،بيروت: دار الساقي،2000،ص104.
[3]- نشوة، نشأت، « الإمارات و حركة إصلاحية سياسية و اقتصادية تستدعي التوقف ». شؤون خليجية، العدد (25)، ربيع 2001، ص 67.
[4]- فتوح، أبو ذهب هيكل، «المملكة العربية السعودية و تحدي الإصلاح السياسي و الديمقراطي». شؤون خليجية، العدد(35)، خريف 2003، ص 88.

من 30عضو إلى 90 عضوا في جويلية 1997 و يضم المجلس نخبة من أصحاب الخبرة و الكفاءة في كافة المجالات السياسية و الاقتصادية و العلمية.[1]

- في الدستور القطري الصادر في 29 أفريل 2003 أقر أن الأمير هو الذي يعين الوزراء و تضمن الدستور إنشاء مجلس شورى أحد مهامه تقديم و إقرار القوانين و في تطور ملحوظ أجاز للبرلمان إمكانية إقالة الوزراء.[2]
- في الكويت رغم أن الدستور الكويتي الصادر عام 1962 حدد اختصاصات السلطتين التشريعية والتنفيذية بما يضمن الرقابة و التعاون بينهما، إلا أن ثمة مؤشرات برزت في السنوات الأخيرة تشير إلى توتر العلاقة بين الحكومة و مجلس الأمة رغم قرار أمير الكويت، في خطوة غير مسبوقة الفصل بين ولاية العهد و رئاسة الحكومة بعد 40 عاما من توحيد المنصبين، و هو فصل من شأنه أن يقوي الدور الرقابي للبرلمان لأن الدستور الكويتي ينص على أن الأمير وولي العهد فوق النقد و المحاسبة و بالتالي لا يخضعان للمساومة البرلمانية، أما سبب توتر العلاقة بين الحكومة و مجلس الأمة فيرجع إلى تزايد عدد استجوابات الوزراء و رئيس الوزراء من قبل مجلس الأمة.[3] و هو إجراء من شأنه أن يؤدي إلى التنافس بين السلطتين و افتعال أزمات متكررة قد تتحول إلى إعاقة الأداء السياسي لمؤسسات الدولة. و قد أدت تلك الأزمة بأمير دولة الكويت إلى حل مجلس الأمة يوم 2009/03/18 طبقا للمادة (107) من الدستور في ظل حكومة لا تتمتع بالأغلبية البرلمانية.
- في البحرين صدر مرسوما أميريا في 1992/12/27، يقضي بإنشاء مجلس للشورى عدد أعضائه 30 عضوا من السنة و الشيعة و له مهمة استشارية، و توصياته غير ملزمة للحكومة و لم يتمتع باختصاصات رقابة واسعة كمؤسسة تشريعية، بل مثل تراجعا عما كان مقررا في المجلس الوطني لعام 1975 و الذي حُلّ، و كان طبقا للدستور البحريني لسنة 1972 له حق الرقابة السياسية على الحكومة[4].و بوصول قيادة جديدة للبحرين في مارس 1999 تم التصويت على الميثاق الوطني في 14 فبراير 2001 الذي نص على إنشاء هيئة تشريعية تتكون من مجلسين، لكن إذا كان أعضاء المجلس

---

[1]- تفاصيل أكثر أنظر ملف العدد لـ: علي، راضي، حسنين، « التطور السياسي في المملكة العربية السعودية ». شؤون خليجية، العدد (25)، ربيع 2001، ص 90-100.

[2]- ابراهيم أحمد، مشهور، « التحولات الديمقراطية في قطر ». شؤون خليجية، العدد(35)، خريف 2003، ص 83.

[3]- أشرف سعد، العيسوي، « تجربة الإصلاح الكويتية: الواقع و آفاق المستقبل ». شؤون خليجية، العدد(35)، خريف 2003، ص 59-60.

[4]- الزيدي، مرجع سابق، ص 12.

الوطني يتم انتخابهم بصورة مباشرة ، فان أعضاء مجلس الشورى يتم اختيارهم بالتعيين من طرف الأمر الذي يجسد السلطة التنفيذية و هو إجراء من شأنه أن يحد من استقلالية و عمل المجلس.

- في عمان أعلن السلطان قابوس في نوفمبر 1991 عن إنشاء مجلس للشورى كبديل عن المجلس الاستشاري السابق و يتألف من 59 عضوا يتم انتخابهم على المستوى المحلي و تسميتهم من قبل حكام الولايات ثم تثبيتهم أخيرا من قبل السلطان، و يتمتع مجلس الشورى بسلطات أكبر من سابقه، فبينما كان أعضاء الحكومة يهيمنون على المجلس السابق فإنهم ممنوعون من دخول المجلس الجديد و يتمتع المجلس بصلاحيات تشريعية واسعة مقارنة بالمجلس السابق حيث حددت له مهمة مراجعة مشروعات القوانين التي تعدها الوزارات قبل استصدارها و تقديم المقترحات في مجال تطوير القوانين المعمول بها، و إبداء الرأي فيما تعرضه عليه الحكومة من سياسات ،كما يتمتع سلطان عمان بمهمة إصدار القوانين التي هي من ضمن مهام السلطة التشريعية. [1]

رغم التطورات البرلمانية التي حدثت في سائر الأنظمة الملكية العربية لكن بعضها مثل عمان ، العربية السعودية ، قطر لا تعني فيها مجالس الشورى الشىء الكثير حتى الآن ، وفي البحرين جمد النشاط البرلماني عام 1975 –كما رأينا سابقا – و في الكويت ، الأردن والمغرب هناك نشاط برلماني لكن ضمن الحدود التي يرسمها النظام الملكي بوضوح شديد ، و يبقى الملك ، الأمير ، السلطان رئيس السلطة التنفيذية هو صاحب الأمر والنهي مدعوما من المؤسسة العسكرية.[2]

يمكن رصد العلاقة بين السلطتين التشريعية و التنفيذية في دول المغرب العربي و مصر في النقاط التالية:

- في مصر: يتمتع رئيس السلطة التنفيذية "رئيس الجمهورية" في الدستور المصري لعام 1971 بمجموعة من الصلاحيات مثل اقتراح القوانين أمام مجلس الشعب و له حق إصدار قرارات لها قوة القانون عند الضرورة و في الحالات الاستثنائية مثل حالة غياب مجلس الشعب، و له حق دعوة المجلس للانعقاد وحق فض دورته، و له حق حل مجلس الشعب في حالة حجب الثقة عن الحكومة. و يلاحظ أن مجلس الشعب منذ نشأته عام 1971 قرر في شأن جميع الاستجوابات التي ناقشها إنهاء الاستجوابات دون أية نتيجة رغم براهين إدانة الحكومة من قبل البرلمان[3]، مما جعل السلطة التشريعية أداة طيعة

---

[1]- تفاصيل أكثر أنظر: سمير فاروق، حافظ ، «التحول الديمقراطي في عمان: نحو مزيد من المشاركة». شؤون خليجية، العدد(35)، خريف 2003، ص 73-79.

[2]- هاليداي ، مرجع سابق ، ص 104.

[3]- عمرو هاشم، ربيع، « السلطة التشريعية في مصر: دراسة في طبيعة العلاقة بين السلطتين التنفيذية و التشريعية ». تفاصيل أكثر أنظر: الرشيدي، مرجع سابق، ص 599-607.

للسلطة التنفيذية تنفذ سياساتها و تحمل تبعاتها أمام المواطنين مما أفقد السلطة التشريعية مكانتها أمام المواطنين.

- في ليبيا: حكم العملية التشريعية في الجماهيرية الليبية التطور النسبي في مستوى الوعي العام و طبيعة التنظيم الاقتصادي الاشتراكي، واستمرار غياب الحياة الحزبية و الرؤى الفكرية للقيادة الليبية التي تحكمت بشكل كامل في الحياة السياسية، و في المؤسسة التشريعية التي اختصت بها المؤتمرات الشعبية على كل المستويات المحلية و الوطنية، و قد أثبت الواقع ضعف فعالية المؤتمر الشعبي العام بسبب تزايد المهام المنوطة به مع ضيق وقت اجتماعاته، و نقص القدرة الفنية و المعلوماتية للأعضاء مما يدفعهم إلى الموافقة على مقترحات مجلس الوزراء و اللجان الثورية و هما الجهتان اللتان تعبران عن وجهة نظر الهيئة التنفيذية ممثلة في شخص "معمر القذافي" فضلا عن تدخل هذا الأخير لتجريد منصب الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام من الاختصاصات التي تمتع بها هو نفسه عندما تولى الأمانة من 1977-1978، ونقل هذه الاختصاصات إلى "القذافي" نفسه، و كذلك استأثر بمناقشة و تقنين الأمور المتعلقة بقضايا الأمن و القوات المسلحة و النفط بدعوى طبيعتها الثورية[1] .
- في تونس: جاء البرلمان في هذه البلاد وليدا لثلاثة أسباب هي: شخصنة السلطة، الميراث الإستعماري وتهميش المعارضة، فلم توجد مؤشرات تقوي السلطة التشريعية في المجلس مثل توجيه الاستجوابات أو سحب الثقة من أحد الوزراء أو اتهام رئيس الجمهورية و الوزراء جنائيا فهو برلمان يوصف بأنه هيكل بلا أثر يذكر يحركه شخص الرئيس، و ما زالت هذه العقبة تضع تساؤلات أمام مستقبل الديمقراطية في تونس.[2]
- في الجزائر: يتمتع رئيس الجمهورية في النظام السياسي الجزائري بالعديد من الصلاحيات في دستور 1989 و دستور 1996 حيث يهيمن على السلطة التشريعية رغم الإقرار بمسؤولية الوزراء أمام البرلمان و هو ما ستتناوله الدراسة لاحقا في الفصل الأخير.
- في المغرب: تتضح ملامح النظام السياسي المغربي في هيمنة الملك رأس السلطة التنفيذية على العديد من الصلاحيات و يعود ذلك إلى طبيعة تكوين المجتمع المغربي و إلى الدستور المغربي الذي رفع مكانة مجلس الوزراء بإعطائه سلطات أوسع في عملية صنع القرار السياسي و توسيع القضايا التي يمكن للوزارة مناقشتها في مقابل البرلمان، كذلك فإن مسؤولية الحكومة ليست أمام البرلمان فقط، و إنما أمام الملك

---

[1]- مركز الإعلام العربي، « برلمانات أم دمى؟ المؤسسة التشريعية في العالم العربي ». السياسة الدولية، العدد (343)، 29 جويلية 1996، ص 31.

[2]- نفس المرجع، ص 32.

أولا ثم أمام البرلمان الذي يضع الدستور أمامه شروط معقدة لسحب الثقة من الحكومة.[1] و من المفارقات التي ينطوي عليها الدستور المغربي المعدل في عام 1996 و الذي حدّ من سلطة البرلمان في مواجهة الحكومة، أن مجلس المستشارين و هو الغرفة الثانية للبرلمان المغربي بنص الدستور المعدل، يملك صلاحية سحب الثقة من الحكومة رغم أن مجلس المستشارين منتخب بالاقتراع غير المباشر، بينما تحظى الحكومة بثقة مجلس النواب و هو الغرفة الأولى للبرلمان و منتخب انتخابا حرا مباشرا.[2]

- في موريتانيا: خلصت إحدى الدراسات للمؤسسة التشريعية في موريتانيا في ضوء دستور 1991/07/20 إلى حق السلطة التنفيذية بالتشريع في ميادين هامة و بالتالي هي المشرع العادي، بينما البرلمان هو المشرع الاستثنائي، و إذا كان الدستور قد أعطى السلطة التشريعية ممثلة في الجمعية الوطنية و هي الغرفة الأولى و مجلس الشيوخ الغرفة الثانية وسائل للضغط كالأسئلة الشفهية و الكتابية وملتمس الرقابة و التصويت على مسألة الثقة في مواجهة السلطة التنفيذية، فإن اللجوء إليها يكون نادرا بالإضافة أن الدستور ذاته أعطى لرئيس الجمهورية حق حل الجمعية الوطنية رغم كونا منتخبة مباشرة من طرف الشعب.[3]

لقد كان من النتائج الأساسية لسيطرة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية هي فقدان الأخيرة مكانتها أمام المواطنين في البلدان العربية، بل و فقدان ثقتهم بالانتخابات العامة بداية، و هي نتيجة لها خطورتا على المشاركة السياسية لأنا تؤكد على وجود درجة عالية من الإحباط لدى المواطنين في ممارسة حقوقهم الدستورية، بل يراها البعض ليست وسيلة للتغيير السلمي لأنا تتسم بالضعف الشديد في مواجهة السلطة التنفيذية ليس فقط بحكم البناء الدستوري و القانوني، بل و أيضا بحكم الثقافة الموروثة أي البناء الهيكلي.[4]

من هنا تتضح حاجة عملية التحول الديمقراطي إلى مؤسسات فعالة في ظل فشل البرلمانات في معظم البلدان العربية في أداء المهام المنوطة بها، و في هذا الصدد يصف أحد الكتاب المجالس المنتخبة بأنا« لا تؤدي دورها، و حتى بعض الذين تم انتخابهم ربما لا يعرفون كيف تم انتخابهم، و عندما تجد المعارضة أن طريقها نحو السلطة موصودة تبدأ في اغتنام الفرص لتقويض النظام القائم مما يسبب عدم الاستقرار السياسي».[5]

---

[1]- نفس المرجع ، ص 32.

[2] هلال و مسعد ، مرجع سابق، ص 143.

[3] تفاصيل أكثر أنظر: الفاغ بن محمد، ولد الشيباني، « المؤسسة التشريعية في موريتانيا في ضوء دستور 20 جويلية 1991 ». في: الرشيدي ، مرجع سابق، ص 127-155.

[4] هاشم، عمرو ربيع، « البرلمانات العربية و التحول الديمقراطي ». كراسة استراتيجية، العدد (86)، السنة العاشرة 2000، ص 16-17.

[5] لورانس، غراهام و آخرون، السياسة و الحكومة: مقدمة للأنظمة السياسية. (ترجمة: عبد الله بن فهد، عبد الله اللحيدان)، الرياض: مكتبة الملك فهد للنشر، 2000، ص 312.

إجمالا تؤدي البرلمانات أدوارا رئيسية في دعم التحول الديمقراطي من خلال دورها في تعزيز الروابط بين الحكومة و المواطنين و التعبير عن الاحتياجات المجتمعية في صورة سياسية، و مراقبة أعمال السلطة التنفيذية، لكن تبقى تجربة برلمانات النظم السياسية العربية بشكل أو بآخر بعيدة عن تحقيق الأهداف السابقة، رغم قطع بعض التجارب القليلة لأشواط هامة في مجال تطوير مؤسساتها التشريعية.

في سياق متصل تعاني السلطة القضائية في البلدان العربية من مشكلات جمة تقلل من هيبة القضاء واستقلاليته نوجزها في ما يلي:[1]

- تقاعس الجهات الحكومية في بعض الأحيان عمدا عن تنفيذ أحكام الجهات القضائية.
- تتحايل الحكومة في بعض بلدان المنطقة عن استقلالية القضاء حيث يترأس رئيس الدولة جهات قضائية عليا، أو يجري تعيين القضاة في وظائف الحكومة العليا التي ترتب مزايا لا تتوافر للقضاء، و لا يحصل عليها بالطبع من لا يتعاون.
- يواجه القضاة عبء عمل ضخم و ظروف عمل صعبة، و تعويضات مالية تقل عن مقتضيات الحياة الكريمة، و ليس القضاة بمنجى من بعض أشكال القهر و التخويف التي تلجأ إليها بعض أجهزة الحكم الفاسدة، ومن ثم ليس غريبا أن يتسلل الفساد إلى القضاء و القضاة.

على صعيد آخر تثار قضية خطيرة في النظم السياسية العربية و تتعلق بتعديل الدستور بغرض تكييفه مع ظروف شخص بذاته يراد توريثه أو تجديد رئاسته أو تمديدها أو لتمكينه من ترشيح نفسه للرئاسة مرة أخرى مثال ذلك تعديل الدستور في مصر من طرف السادات في 1980، بحيث أصبحت مدة الرئاسة أكثر من عهدتين، و في سوريا بتخفيض السن حتى يتمكن ابن الرئيس حافظ الأسد من الترشح و نفس الحالة في المغرب للملك الحالي محمد السادس ، و التمديد للرئيس" إيميل لحود" في الترشح أكثر من مرتين، و التمديد للرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة بعد التعديل الدستوري في نوفمبر 2008، و هو ما يجعل الدساتير العربية محل تعديلات كلما اختلفت مواصفات الشخص المطلوب ترشيحه.

تشير دراسة للكاتب "فريد هاليداي" أن بعض الحكام العرب يهيئون أبناءهم للقيام بدور ما في السلطة و لكن الأمر يتطلب إيجاد أنصار موثوقين لحكمهم مثل حالة النظام الليبي و في حالة أخرى مثل حالة الرئيس المصري "حسني مبارك مع نجليه جمال و علاء" يبدو أنها – حسبه- أقرب إلى قيامهما باستغلال منصب والدهما لتطوير مصالحهما الخاصة ، و ليس ثمة ما يشير إلى وجود مبدأ وراثي فاعل .[2] إلا أن الدلائل - من

[1]- نادر، فرجاني، « الحكم الصالح رفعة العرب في صلاح الحكم في البلدان العربية ». المستقبل العربي، العدد (256)، جوان 2000، ص 18.
[2] - هاليداي ، مرجع سابق ، ص 105.

وجهة نظرنا- تشير بأن الرئيس المصري يهيئ ابنه لخلافته في رئاسة الجمهورية و ليس أدل على ذلك من تحسس حركة كفاية من قضية التوريث و رفعها لشعار "لا للتمديد لا للتوريث "، بالإضافة إلى أدوار "جمال مبارك" رئيس لجنة السياسات العامة ضمن الحزب الوطني الحاكم الذي يترأسه "حسني مبارك "و نشاط نجله في إطار وسائل الإعلام والاتصال في محاولة منه لجس نبض الشارع المصري و استقطاب شبابه.

ثانيا : إشكالية العلاقة بين النخبة العسكرية والمدنية

أصبحت دراسات النخبة أهم مداخل التحليل السياسي و الاجتماعي التي لا غنى عنها لفهم طبيعة النظم السياسية ذلك أنها تهتم بدراسة علاقات القوى و بنيتها و تحديد طبيعة القوى التي تمارس السلطة داخل النظام السياسي، و يكمن جوهر نظرية النخبة في وجود أقلية في كل مجتمع تؤثر في صنع القرارات الرئيسية، كما تشير إلى التوزيع غير المتكافئ للقوة و النفوذ في المجتمع، و بالتالي يقوم منهج النخبة على تحديد الذين يملكون ويمارسون أعلى سلطة في المجتمع، و الإلمام بتركيبة هذه الجماعة و خلفيتها الاجتماعية، و السلوك الذي تنتهجه و أهدافها و اتجاهاتها و درجة النجاح أو الفشل في التأثير على مسار التغيير في مجتمعاتها، ففهم أي نظام سياسي كما يقول الكاتب "وليام زارتمان" William Zartman: « يستلزم فهم نخبته من هم؟ و ماذا يفعلون؟ »[1]، كما يرى أن النخب العربية تهتم بمخرجات النظام أكثر من مدخلاته، و تهتم بالسلطة و السيطرة أكثرها من اهتمامها بتحقيق المشاركة الشعبية وتستمد سلطتها من سيطرتها على أجهزة و مؤسسات الدولة.[2] و في سياق متصل يرى البعض أن مفهوم النخبة أو الصفوة في المخيلة الشعبية العربية قد انحصر بمرتدي البذلة العسكرية منذ أواسط القرن العشرين أكثر من اقترانه بنخبة الفكر، الثقافة،الأدب ،العلوم، الطب و الهندسة، وجاءت الانقلابات العسكرية على أيدي الضباط لتزيد من ترسيخ هذه المخيلة، و لم تنتهي تلك الانطباعات رغم فشل أنظمة الانقلابات العسكرية في تحقيق الانجازات الداخلية التي وعدت الجماهير بها ، و تحقيق الكرامة القومية و الانتصار على المشروع الصهيوني.[3]

تعاني غالبية البلدان العربية حالة متأخرة نتيجة النمو المتزايد لجهازي الجيش و الشرطة، و بخاصة الأول مع انحراف شديد عن الوظيفة المفترضة لهما في نسق الحكم الصلح و هي أمن المواطنين و في كثير من النظم العربية يرتبط شخص رئيس الدولة و فرص استمراره في الحكم بالجيش انتماءا و لو خلع البزة العسكرية أو

---

[1] -William, Zartman, Political Elite in Arab North Africa.New York : Longman Inc, 1982,P 03.

[2]- Ibid, P 03.

[3]- أحمد، ولد دادة وآخرون، الجيش و السياسة و السلطة في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص 90.

رضاءا عنه. كما يتمتع أفراد جهازي الجيش و الشرطة بالمزايا المادية لشراء الولاء مع تنقيتها أولا من العناصر التي يمكن أن تكون مناوئة عن طريق الاعتزال المبكر مع منح مكافآت اعتزال ضخمة، و إتاحة فرص مجزية في مجال الأعمال و يساعد غياب القضية الوطنية للجيوش تحت ستار السلام إلى تكريس انضوائها خدمة لأنساق الحكم القائمة.[1]

لقد أبرز الكاتب "محمد حسنين هيكل" العلاقة الطبيعية بين الجيوش و العروش، و لكنه لم يلتفت إلى الواقع الاجتماعي الذي أنتج الحكام و أدواتم، فالجيوش العربية التي خرجت من حروب الاحتلال و الصهيونية بعد حرب 1973 باتت تؤدي وظائف أخرى هي:[2]

- وظائف داخلية: حماية الأنظمة الملكية أو الجمهورية، و حفظ الأمن و إدامة استقراره، مع امتيازات للعسكريين على حساب المدنيين.
- وظائف محيطية: محاربة الجوار في حربا الخليج الأولى العراق و إيران، و الثانية العراق و الكويت، والتدخل في البلدان المجاورة حالة سوريا و لبنان، و العمل لاسترجاع أرض يقال أنها وطنية: المغرب و الصحراء الغربية، مقاومة الجماعات المسلحة في مصر و الجزائر، مقاومة قوات مسلحة انفصالية السودان مع جنوبه و غربه "دارفور".

ليس صدفة ألا تعرف النظم الديمقراطية الغربية ظاهرة الانقلابات العسكرية و لا تدخل الجيش في الحياة السياسية ذلك أن السياسة هي مجال النخبة المدنية والذي يحكم المنافسة بين المواطنين هو الدستور والقانون، ويمارس الجيش سلطته التي أقرها له الدستور و هي حفظ كيان الوطن و الأمة من الخطر الخارجي الذي قد يهددها و هي سلطة لا تخول له نقل خطوطه العسكرية إلى الداخل أو الانتقال من حدود الدولة إلى حدود السلطة لأن في ذلك إخلالا بوظيفته الطبيعية و الدستورية[3]. تأخذ العلاقة بين الجيش و السلطة في الوطن العربي إحدى الصور الثلاثة التالية[4]:

- **جيش السلطة:** حيث يبدو الجيش في الحالة الأولى جيشا للسلطة لا جيشا للدولة فحسب ،من ثلاث زوايا الزاوية، الأولى استخدامه العادي من قبل السلطة و النخبة الحاكمة لتحقيق هدفين مترابطين هما قمع المجتمع و قوى المعارضة عند الاقتضاء، و الحفاظ على ديمومة سيطرة النخبة الحاكمة، أما الزاوية الثانية فتصوره كمؤسسة من مؤسسات القطاع الخاص المملوكة للفريق السياسي الحاكم وليس ملكية عامة

---

[1]- فرجاني، مرجع سابق، ص 17.
[2]- خليل، أحمد خليل، التوريث السياسي في الأنظمة الجمهورية العربية المعاصرة. الطبعة الثانية، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات و النشر، 2003، ص 162.
[3]- عبد الإله، بلقزيز، «السياسة في ميزان العلاقة بين الجيش و السلطة» . في: ولد دادة، أحمد، مرجع سابق، ص 17.
[4]- نفس المرجع، ص 20 – 24.

للدولة و الأمة، و تنفق عليه النخبة الحاكمة تجهيزا و إدارة و تستثمر في قوته لمصلحة سلطتها، أما الزاوية الثالثة فتبدو صورة الجيش صورة فريق سياسي في المجتمع في مواجهة فرقاء سياسيين آخرين مثال ذلك تدخل الجيش في السياسة في أغلب الدول العربية.

- **سلطة الجيش:** الحالة الثانية يصبح فيها للجيش سلطة حيث تعلو سلطة الجيش على مؤسسات السيادة، و تنشأ هذه العلاقة عن طريق الانقلابات العسكرية التي تؤدي إلى تغيير ،حيث يتحول الجيش ،أولا إلى نخبة سياسة و هي النخبة الحاكمة و تتغير ماهيته و وظيفته الأساسية و هي صون السيادة، و ثانيا تتحول السلطة إلى أداة في يد الجيش لها هدفين من جهة الحفاظ على بقاء الحكم العسكري، و من جهة ثانية منع عودة القوى السياسية المدنية إلى السلطة حيث يقوم النظام بتلميع واجهته كإقرار دستور، و إجراء انتخابات و السماح بنشاط الأحزاب الموالية ،أما ثالثا تفضي تلك العلاقة إلى قيام سلطة عسكرية شديدة الوطأة على الكثير من المجتمعات العربية و على أوضاع الحريات العامة وحقوق الإنسان فيها، مثال ذلك الانقلابات العسكرية في أغلب الدول العربية في فترة الستينات والسبعينات في سوريا، العراق، ليبيا ، الجزائر و السودان في الثمانينات، و في موريتانيا انقلاب آخر في أوت 2008.
- **الجيش الأهلي:** الحالة الثالثة يكون أطرافها الجيش و المجتمع المنفلت من سلطة الدولة و خاصة في المجتمعات العربية التي تعاني نقصا حادا في الاندماج الاجتماعي إذ يصير لكل عصبية جيشها "مليشيات" وهنا تنتهي رابطة الولاء للدولة و الوطن الجامع لصالح البني العصبوية. مثال ذلك لبنان أثناء الحرب الأهلية و اليمن قبل الوحدة و الصومال حاليا في 2009.

تؤدي المؤسسة العسكرية دورا سياسيا مهما في عملية التحول الديمقراطي، و إن كان دورا معوقا في حالات كثيرة من خلال ما تمثله من احتمالات للانقلاب العسكري ضد الحكومات المدنية من جهة، و من خلال دعمها لنظم غير ديمقراطية من جهة أخرى ، أي أنها ترتبط بما يسمى بالموجة المضادة Renverse wave و بالتالي تصبح أداة للتحول في اتجاه معاكس للديمقراطية، و قد تشكل سندا مباشرا لحاكم دكتاتور لتعزز معارضته للتحول الديمقراطي، و ما يعزز الدور السياسي للمؤسسة العسكرية هو قوتها كمؤسسة مقارنة بمؤسسات مدنية كالأحزاب و تنظيمات المجتمع المدني، و تصبح بمثابة جهاز ضخم له تمويله و كوادره و آلياته و تحالفاته و بالتالي يصعب متابعتها أو الكشف عنها بسهولة[1]. تفترض عملية التحول الديمقراطي إضفاء أهمية على المؤسسات المدنية و دعمها، كما أنه ما لم تكن القوى العسكرية و الشرطية تحت السيطرة الكاملة للموظفين المنتخبين ديمقراطيا فإن المؤسسات السياسية.الديمقراطية لا ينتظر أن تنشأ أو تبقى، و في هذا الصدد

[1]- القصبي، الاتصال السياسي و التحول الديمقراطي، مرجع سابق، ص 83.

يقول "روبرت دال":« إن أخطر تديد داخلي للديمقراطية يأتي من القادة الذين يملكون الوسائل الكبرى للقهر المادي، الجيش و الشرطة، إذا كان للموظفين المنتخبين أن يحصلوا على السيطرة الفعالة على العسكريين و الشرطة، و يحتفظوا بذه السيطرة فإن أعضاء الشرطة العسكريين و خاصة بعض الضباط يجب أن يذعنوا لهم و بدون السيطرة المدنية يكون مستقبل الديمقراطية مظلما »[1].

من هذا المنطلق فإن القراءة المتأنية لخريطة القوى السياسية العربية المرشحة لإحداث التغيير في الوطن العربي في المرحلة الراهنة تدفع إلى ترجيح احتمالات حدوث موجة من الانقلابات العسكرية في السنوات القادمة حسب الخبير السياسي و العسكري "منذر سليمان" لعدة اعتبارات منها[2]:

- لا تزال المؤسسة العسكرية هي الأداة الأكثر تنظيما و انضباطا و جاهزية بحكم موقعها الرئيسي في الهيكلية التنظيمية للمجتمعات العربية.
- عدم حل معظم النظم العربية لمسألة الخلافة و الانتقال السلمي للسلطة، و الغياب المريب حتى الآن لتحديد هوية الرجل الثاني.
- لن تكون الأنظمة الملكية التقليدية بمأمن من تدخلات المؤسسة العسكرية و بخاصة في ظل أوضاع تنجم عن غياب القيادات التاريخية فيها و تنازع مراكز القوى داخل الأسر الحاكمة على تركة الحكم و إمكانية لجوء أطراف منها للمؤسسة العسكرية لحسم الأمر.
- إن الوضع الاستثنائي للمؤسسة العسكرية و الأمنية في العديد من البلدان العربية قد يتحول تدريجيا إلى المدخل الطبيعي و ربما الوحيد المتاح لهز الأوضاع الرسمية إذا لاحت مؤشرات انيار النظام و فقدان تماسكه تحت وطأة التحرك الجماهيري الغاضب من سوء الأحوال المعيشية.

تأسيسا على ما سبق تنبه إحدى الدراسات إلى احتمال تحول المؤسسة العسكرية في منطقة الخليج العربي إلى قوة تفرض شروطها على المجتمع خصوصا أن هذه المؤسسة لها دورا قياديا في ظل غياب للمؤسسات الاجتماعية، كما أن الاهتمام المعطى للعسكريين و منحهم امتيازات متفوقة جعلتهم في مركز متقدم مجتمعيا مع أجهزة الأمن و الشرطة التي تحرص عليها النظم الحاكمة، كل هذا يجعل من تلك النخبة قوة مؤثرة خصوصا في ظل التهويل من المخاطر المحدقة بالمنطقة حيث تمنح المؤسسات العسكرية ميزانيات ضخمة حتى وصل حجم ميزانيات التسليح عند عدد من دول الخليج إلى ما يقارب 70 % من دخولها[3].

[1]- دال، مرجع سابق ، ص 136.
[2]- ولد دادة ، مرجع سابق، ص 91.
[3]- فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 249-250.

في ظل هذا المشهد تتضح مكانة و دور المؤسسة العسكرية في البلدان العربية، و إذا سلمنا بالدور الذي يمكن أن يقوم به في التغيير فإن هذه الحقيقة تحمل في طياتها انعكاسات و مآزق كبيرة على عملية التحول الديمقراطي يمكن إيجازها في ما يلي[1]:

- أن المؤسسة العسكرية يمكن أن تحدث التغيير الثوري باتجاه العدل و التقدم كما يمكن أن تكون أداة بيد القوى المحافظة و المعادية للتغيير تستخدمه في قمع و إجهاض التغيير.
- أن المؤسسة العسكرية مهما كان انضباطها و وعي المجموعة الثورية فيها لا يمكن أن تكون بديلا عن التنظيم السياسي، لذلك تحاول تلك المؤسسة عندما تنجح في استلام السلطة بناء تنظيم سياسي.
- أن المجموعة العسكرية التي قامت بالتغيير ستكون مضطرة فيما بعد إلى ملء فراغ أجهزة الدولة والنظام بأفرادها و من خلال ممارسة السلطة قد تطرأ تحولات فكرية على أفرادها .
- أن الانضباط الصارم الذي تتميز به المؤسسة العسكرية و سيادة مفهوم الخضوع التام المتسلسل للقيادة دون مناقشة ينعكس بدوره على أسلوب ممارسة الحكم.

يبقى أن نقول أن المؤسسة العسكرية قد تؤدي دورا ايجابيا باتجاه دعم عملية التحول الديمقراطي، كما قد تؤدي دورا سلبيا و عائقا أمام عملية التحول و يتضح التداخل الكبير بين النخبة العسكرية و السياسية في المنطقة العربية ، و تظل محاولة إخراج الجيش من المعادلة السياسية العربية بعيدة المنال خاصة في غياب المؤسسات السياسية الممثلة للمواطنين و ضعف الطبقة الوسطى والأحزاب السياسية و مؤسسات المجتمع المدني و هو ما يستدعي ترسيخ ثقافة سياسية في المجتمع.

---

[1]- أحمد ، ناصر، «أزمة الديمقراطية في الوطن العربي.». المستقبل العربي ، العدد(55)، سبتمبر 1983، ص87.

ثالثا : إشكالية العلاقة بين الإسلام و الديمقراطية.

شغلت ظاهرة الإسلام السياسي و لا زالت حيزا وافرا من الفضاء الاجتماعي و السياسي و الثقافي في المنطقة العربية، كما فاجأت حركات الإسلام السياسي الكثير من المهتمين و الباحثين بصعودها السياسي، وتزايد شعبيتها، و تصدرها مسرح الأحداث مما جعل الكثير من النظم السياسية العربية ترى فيها تحديا لها على مستوى الشرعية و الهوية فوقفت منها موقف الحذر و المتشكك و تعاملت معها وفقا لثلاثة استراتيجيات هي[1]:

- إستراتيجية الاستئصال و عدم الوجود أصلا كما في حال العلاقة بين النظام السوري و حركة الإخوان المسلمين السورية التي حاولت الاستيلاء على السلطة عبر مواجهة عنيفة في حلب مع النظام، و هناك حديث عن قنوات مفتوحة بعد التحول الكامل في رؤية كل التيار الإخواني في سوريا نحو العمل السياسي السلمي بعد تجربة عام 1982 و التحولات في النظام السياسي السوري، كما تبنى النظام السياسي التونسي رؤية استئصاليه متشددة تجاه الحركة الإسلامية ممثلة في حركة الاتجاه الإسلامي ثم حركة النهضة، رغم أن الحركة في هذه البلدان تؤمن بالتعددية و المشاركة و الانفتاح و لا تتبنى العنف.
- إستراتيجية الدمج و الاستيعاب داخل النظم السياسية كما هو الحال بالنسبة للحركة السلفية و الإخوان في الكويت و البحرين، و حركة الإصلاح في اليمن ،وحالة النظام السياسي الجزائري الذي قبل بالأحزاب الإسلامية منذ 1989 وإلى غاية 1992 و تجسد ذلك بعد 1999 حيث تشارك حركة مجتمع السلم، وحركة النهضة في البرلمان و الحكومة، و أيضا الإخوان المسلمون في الأردن، و التي تمثلها جبهة العمل الإسلامي التي لها قدر راسخ في المشاركة السياسية و في المغرب استطاع حزب العدالة و التنمية ذو الميول الإسلامية أن يحقق نجاحا في الانتخابات المغربية عام 2002 و 2007، و حركة العدل و الإحسان.
- إستراتيجية تمزج بين الاستئصال و الدمج فلا هي قادرة على الاستئصال و لاهي قادرة على السماح للحركة مثل النظام السياسي المصري مع حركة الإخوان المسلمين التي تصنف أنا حركة محظورة لكنها موجودة سياسيا من حيث نوابا المستقلين في البرلمان.

تكشف الأوضاع الحالية في البلدان العربية عن صراع النخب السياسية و الإسلامية حول إدخال حركات الإسلام الشعبي في السلطة بشكل من الأشكال لإضعاف عنفوانا و إفقادها قدرتا التعبوية بدرجات نجاح

[1] - حبيب، كمال ، مرجع سابق، ص 83 – 84.

متفاوتة خاصة أن تلك الحركات تعتبر قوى منظمة شعبيا، و قادرة على مقاومة هيمنة العولمة الرأسمالية، والحروب الجارية في العراق، لبنان، فلسطين خير مثال على ذلك[1].

إستقطبت ثنائية العلاقة بين الإسلام و الديمقراطية اهتمام الكثير من الباحثين خاصة بعد نجاح الثورة الإسلامية في إيران في 1979 و بروز دور رجال الدين في هذه الثورة بزعامة آية الله الخميني، حيث أثرت سيكولوجيا و معنويا و سياسيا على التيارات الإسلامية في المنطقة العربية و دفعتها للسعي للوصول إلى الحكم و باتت الأنظمة العلمانية في الدولة القطرية العربية تخشى التيارات الإسلامية بسبب تراجع شعبيتها جراء فشلها الاقتصادي و الاجتماعي و برزت الحركة الإسلامية كقوة اجتماعية و كيان ثقافي و سياسي ذات تأثير عميق في مسارات الحياة العربية، و بات خيار استبعاده من الحياة السياسية يؤدي إلى أتون مواجهة مفتوحة و يعمق من أزمة الثقة بين السلطة و المجتمع في الوطن العربي[2].

تؤكد دراسات الشرق الأوسط و العالم الإسلامي ذلك حيث يقول "أوغسطس ريتشارد بزرتن": «أنه لا تعارض بين الإسلام و الديمقراطية ... فالإسلاميون قادرون على العمل ضمن القواعد الموضوعة للمشاركة السياسية، إلا أن استبعادهم من المشاركة السياسية سيدفعهم إلى رفع شعارات متشددة » [3]. كما لا يجد "وليام زارتمان" أي تناقض بالضرورة بين الإسلام السياسي و الديمقراطية إذ يقول: « أن هناك إمكانية لقيام نظام إسلامي ديمقراطي مع ضوابط دستورية»[4]. إلا أن دراسة النظم السياسية العربية من منظور العلاقة بين الإسلام و الديمقراطية تثير جدلا بين اتجاهين أو قراءتين هما:

- الاتجاه الأول: حيث نظر جانب كبير من المثقفين العلمانيين في مصر و العالم العربي إلى الحركة الإسلامية باعتبارها حركة معادية بحكم طبيعتها و التكوين الداخلي للقيم الديمقراطية[5]، و يرى العلمانيون أن الإسلام لا يتوافق مع الديمقراطية ثم لا سبيل لنجاح التحول الديمقراطي إلا بالفصل بين الدين و الدولة.
- الاتجاه الثاني: و تمثله القراءات الإسلامية الساكنة حيث نظر كثير من الإسلاميين لواقعهم السياسي وميراث أمتهم الثقافي باعتباره واقعا منفردا عن السياق الإنساني، و هو ما أضر بالحركة الإسلامية وأضفى عليها واقعا ساكنا باعتبارها حركات ملائكية لا تبدو أنا تخطئ و أن إيمانا الديني يعطيها قدرات أكبر

[1]- نفس المرجع ، ص 83 – 84.
[2]- محمد، محفوظ، الإسلام و رهانات الديمقراطية. المغرب: المركز الثقافي العربي 2002، ص 182.
[3]- مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، الحركات الإسلامية و أثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي. أبو ظبي: مركز الدراسات و البحوث الإستراتيجية، 2002، ص 116.
[4]- نفس المرجع، ص 116.
[5]- عمرو، الشوبكي، إسلاميون و ديمقراطيون. القاهرة: مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2006، ص 08-09.

من باقي القوى الأخرى، كما أنا كثيرا ما تتصور بشكل ضمني أو صريح أن من يختلف معها يختلف مع الإسلام و ليس مع مفهوم سياسي اعتبر من تبنوه أنه مستمد من الإسلام.[1]

إذا كان العلمانيون ينادون بفصل الدين عن الدولة فإن الإسلاميون دعوا إلى تطبيق الشريعة الإسلامية وطرحوا شعار "الإسلام هو الحل"، إلا أن دساتير الغالبية العظمى من النظم السياسية العربية تنص أن الإسلام هو المصدر الرئيسي أو مصدر رئيسي للتشريع، إلا أن ثمة ملاحظة جديرة بالتسجيل و تستحق المزيد من البحث و الدراسة و مفادها أنه إذا كان التطور الديمقراطي في خبرة المجتمعات الغربية قد اقترن بالعلمانية، إلا أن العلمانية في الوطن العربي قد اقترنت بالدكتاتورية.[2]

ضمن نفس السياق عبر مفكرون و باحثون أمثال" فهمي هويدي، محمد سليم العوا، يوسف القرضاوي، أحمد كمال أبو المجد، راشد الغنوشي، محمد الغزالي" و غيرهم أنه لا تعارض بين الإسلام والديمقراطية و قدموا أطروحات عديدة منها أن الإسلام في أصوله الصحيحة كما يجسدها القرآن و السنة لا تتعارض مع الديمقراطية، و أن قيم هذه الأخيرة مثل احترام الكرامة الإنسانية و الحرية و العدالة و المساواة ومسؤولية الحاكم أمام المحكومين متضمنة في الإسلام.[3] يمكن اعتبار تلك الآراء اتجاها توفيقيا ثالثا للاتجاهين السابقين ، و إذا كان بعض المفكرين أدانوا الديمقراطية و نظروا إليها بوصفها نتاجا غربيا "علمانيا" فإن البعض الآخر دخل في مصالحة تاريخية مع آليات الديمقراطية و قيمها و حاول منذ تسعينيات القرن الفائت التوفيق بين الديمقراطية و مبدأ الشورى في الإسلام إلى درجة أن معظم حركات الإسلام السياسي أصبحت تدعو إلى تطبيق الديمقراطية باعتبارها آلية يتم بواسطتها تحقيق قيم و مبادئ تتوافق مع القيم الإسلامية مثل حق الأمة في تولية الحاكم و عزله "الأمة مصدر السلطات"، و ضمان الحقوق السياسية و الحريات العامة.[4]

ما تزال شكوكا تثار فيما إذا كانت حركات الإسلام السياسي تتخذ من الديمقراطية مطية للوصول إلى الحكم لتنقلب عليها، أم أنها مقتنعة بها حقا و ملتزمة بها فعلا و لا سيما أن التجارب الإسلامية في الاقتراب من الحكم، و تسلم سدته عززت النظرة الأولى كما هو الحال في السودان فبمجرد سيطرة الجبهة الإسلامية القومية على الحكم في السودان عبر ثورة الإنقاذ الوطني عام 1989 قامت بإقصاء كل القوى السياسية.[5]

---

[1]- الشوبكي، نفس المرجع السابق، ص 09.

[2]- حسنين، النظم السياسية العربية، مرجع سابق، ص 267.

[3]- حسنين،التحول الديمقراطي و المجتمع المدني في مصر، مرجع سابق، ص 180-181.

[4]- مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، التحولات الراهنة و دورها المحتمل في إحداث التغيير في العالم العربي. أبو ظبي: مركز الدراسات و البحوث الإستراتيجية، 2007، ص 16-17.

[5]- نفس المرجع، ص 17.

مع نمو وانتشار التيار الإسلامي في النصف الثاني من سبعينيات القرن الماضي تم ميلاد حركات السلفية الجهادية منذ تسعينياته، وانزلاق الصراع الاجتماعي الداخلي إلى عنف سياسي منفلت، عاد الجدل محتدما بين الإسلاميين و العلمانيين و بين الحركات الإسلامية و السلطة حول نصاب الشريعة من الدولة، و حول اتصال أو انفصال الديني و السياسي، و لم يقف الجدل عند حدود المناظرة الفكرية أو السجال السياسي أو حدود ممارسة احتجاجية سياسية سلمية، وإنما ذهب بكل أسف إلى الصدام المسلح[1] ، في العديد من الدول العربية مثل الجزائر منذ 1992، مصر 1995، الصومال إلى يومنا هذا 2009.

لا تزال إشكالية العلاقة بين الإسلام و الديمقراطية ماثلة في الساحة السياسية العربية خاصة عندما تعلن بعض حركات الإسلام السياسي عداءها للديمقراطية و هو ما يعني أن ثمة معضلة بنيوية في عملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي تتمثل في أن جزءا يعتد به من النضال ضد النظم العربية غير الديمقراطية تضطلع به قوى غير ديمقراطية بطبيعتها ، و من ثم نكون بصدد حلقة مفرغة في هذا المجال خاصة أن النظم الموجودة في السلطة تستخدم هذه المسألة كحجة في التخويف من اتخاذ مزيد من الخطوات باتجاه التحول الديمقراطي.[2]

إن دخول بعض تيارات الإسلام السياسي المعترك السياسي بفكر انقلابي يجهض محاولات التحول الديمقراطي رغم أن تلك الحركات تشارك في العملية السياسية للوصول إلى السلطة « لكن مجرد تسلمهم إياها يريدون هدم التجربة الديمقراطية ليقيموا على أنقاضها نظاما تسلطيا استبداديا »[3]. و في نفس الاتجاه يرى البعض أن هناك تناقضا بين مطلب الديمقراطية في السياق الحضاري حيث يؤكد "صموئيل هانتنغتون" أن بعض الدول العربية وصلت إلى درجة التطور الاقتصادي الاجتماعي تحتم تغيير النظام السلطوي القائم و أدى هذا إلى فتح النظام السياسي العربي على عدة احتمالات، و تم استغلال هذا الانفتاح من قبل حركات إسلامية معادية للديمقراطية، و بنظر "هانتنغتون" أن الديمقراطية الغربية عندما تطالب بالديمقراطية في مثل هذه الحالة إنما تقوم بسذاجة بتعزيز و دعم القوى المعادية للغرب نفسه.[4]

يمكن رصد علاقة الإسلام بالسياسية في المنطقة العربية في ثلاث محاور رئيسية هي:

- **التحول إلى السياسة**: حيث يلاحظ الدخول المتزايد و المتسع من قبل الحركات السياسية الإسلامية في مختلف الأقطار إلى العمل السياسي بوجه خاص ما أدى أن تصبح تلك الحركات مكونا رئيسيا من مكونات النظم

---

[1]- عبد الإله، بلقزيز، «ضبط العلاقة بين الثنائيات في السياسات العربية». شؤون عربية، العدد (123)، خريف 2005، ص 41.
[2]- أحمد، يوسف، أحمد، « تحليل الواقع العربي ». المستقبل العربي، العدد (269)، جويلية 2001، ص 92.
[3]- عبد النور، بن عنتر، «إشكالية الإستعصاء الديمقراطي في الوطن العربي». المستقبل العربي، العدد (273)، نوفمبر 2001، ص 18.
[4]- عزمي ، بشارة ، في المسألة العربية، مرجع سابق، ص 106.

السياسية العربية و ليست على هامشها، فقد ترشح الإخوان في مصر على قوائم حزب الوفد في انتخابات مجلس الشعب المصري عام 1984، و في هذه اللحظة التاريخية انبعث السياسي داخل الحركات الإسلامية وتحول من مجرد تفاعلات فكرية أو نظرية إلى ممارسات عملية حيث أعلن قياديون في جماعتي الجهاد و الجماعة الإسلامية المصريتين وقف العنف و الدخول إلى مرحلة السياسة بمعنى القبول بقواعد الممارسة السياسية، أما التجربة المغربية تدلنا على خبرة أخرى تنتقل فيها الحركة الإسلامية السلمية إلى الممارسة السياسية إذ لأول مرة في تاريخ الحركات الإسلامية المغربية يفوز عدد من أعضائها بعضوية المجلس التشريعي المغربي[1]. في هذا السياق تؤكد دراسة "لويس كانتوري" حول الإسلام و الإصلاح في شمال إفريقيا التداخل بين الإسلام في الثقافة السياسية للدولة في منطقة شمال إفريقيا و الشرق الأوسط حيث يقول: « و لا يرجع هذا التداخل فقط لوجود الملكية التي تمارس نوعا من الاحتكار للممارسات الدينية ،و إنما أيضا إلى النخبة السياسية التي تضع هي الأخرى اعتبارا للأنماط و القيم الخاصة بالمتمع و التي ليس من مصلحتها مقاومة القيم و الممارسات الدينية الإسلامية».[2]

- **التحول** في **السياسة**: حيث تحدث تحولات و تغيرات في الطرف الإسلامي الذي يدخل ساحة العمل السياسي من عدة جهات منها النموذج السياسي الذي تدف الحركة إلى إقراره في الحياة السياسة، وترتيب أولويات الخطاب و تكوين النواة أو الفرد المنتمي لهذه الحركة، ومن جهة تأثير العمل السياسي في أولويات و مهام الحركة الإسلامية و مجالاتا و وظائفها و أخيرا من جهة تأثير الاشتراك في بقية أجزاء العمل الأخرى فمثلا تحولت السياسة في إطار ممارسة أتباع الحركة الإسلامية التي دخلت ساحة العمل الإسلامي إلى تفسير مطلق أو حقيقة كلية تعيد تفسير أو تفكيك الدين، و اختزل الإسلام إلى السياسة و هي من الأسباب الكامنة و الباعثة لمسألة العنف أو التغيير بالقوة التي تبناها فصيل من الحركة الإسلامية، مثال ذلك التجربة الجزائرية منذ 1992، و في مصر أخفق الإخوان المسلمين في الوصول إلى السلطة في ظل العنف ،كما أن الحركة الأخيرة تغيرت أولويات خطابا و تطورت مواقفها الفكرية بعد دخولها ساحة العمل السياسي عام 1984.[3]
- **التحول عن السياسة**: كان أحد النتائج المهمة لحدوث التغير في السياسة هو إدراك أتباع الحركات الإسلامية لوجود آفاق أخرى للعمل العام بجوار العمل السياسي مثل الجهاد الثقافي ، الاقتصادي ،التنموي

---

[1]- هشام، جعفر، أحمد ،عبد الله، «حول التحول في حركة الإسلام السياسي في الشرق الأوسط». المستقبل العربي، العدد(259)، سبتمبر 2000، ص 193.
[2]- أحمد، يوسف أحمد، مستقبل الإسلام السياسي.المغرب: ب.د.ن، 2001، ص 106.
[3]- هشام جعفر و أحمد عبد الله، مرجع سابق، ص 144-146.

و الاجتماعي، إلا أن الحقبة السياسية التي حكمت العقد و نصف العقد من القرن الماضي طغت على مجالات العمل الأخرى، كما أدت الظروف الموضوعية و الجدل الثقافي و الفكري في أوساط حركات الإسلام السياسي إلى إعادة التفكير في موضوع السياسة و السياسي من المشروع التغييري الذي تحمله تلك الحركات.[1]

المتتبع للحركات السياسية الإسلامية في المنطقة العربية يمكن أن يلاحظ ما يلي:[2]

- التنظيم الدولي للإخوان المسلمين الذي يمثل الإطار التنظيمي الحالي فوق القومي لأهم تيارات الإسلام السياسي في العالم العربي و قد ساد هذا التيار في السابق لفترة طويلة ساحة الإسلام السياسي،إلا انه فقد جزء من نفوذه السابق في هذه الساحة.
- ظهر إلى جانب تنظيم الإخوان المسلمين تياران آخران خرج معظم فرقهما عن ذلك التنظيم إما في صورة انشقاقات راديكالية رافضة له، كما هو حال "جماعات العنف" التي تتبنى منظورا مغايرا كليا على الصعيدين الفكري و الحركي، أو في شكل تمايز جزئي عنه كما هو حال الحركات و الأحزاب التي نسميها حركات إسلامية جديدة التي برزت تدريجيا في السودان، تونس ثم مصر و الجزائر و أصبحت هذه الحركات تمثل التيار الإسلامي الرئيسي في هذه الدول باستثناء مصر التي ظلت الغلبة فيها للتيار الإخواني.
- تتسم الحركات الإسلامية الجديدة في الدول الأربع السابقة الذكر بطابعها التطوري حيث لم تنشأ دفعة واحدة، و إنما في إطار عملية تحول تدريجي عن المجرى العام للتيار الإخواني في السودان و تونس أو كنتاج لتطور توجهات حزب وطني اشتراكي في مصر، أو كائتلاف بين تيارات إسلامية عدة في الجزائر.
- أن الحركات السياسية الإسلامية في المنطقة العربية تتميز بتعدد مرجعياتها العقائدية و الفكرية حيث يشير الكاتب "عبد القادر الهرماسي" إلى ما يلي:[3]
  - الفكر السلفي من ابن تيمية إلى محمد بن عبد الوهاب.
  - الفكر السلفي الإصلاحي لمدرسة "جمال الدين الأفغاني و محمد عبده" بتفرعاتها من مدرسة "عبد الحميد بن باديس" في الجزائر و فكر "علال الفاسي" في المغرب.

---

[1]- نفس المرجع ، ص 147.

[2]- التقرير الإستراتيجي العربي 1992، مرجع سابق، ص 252.

[3]- أحمد، منيسي، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي. القاهرة: مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2004، ص 65.

- فكر الجماعات الإسلامية بتفرعاتا من مدرسة "حسن البنا"، و مدرسة "الماوردي" و مدرسة "السيد قطب".
- فكر الحركات الشيعية الذي وجد طريقه إلى المنطقة العربية عبر الثورة الإسلامية في إيران.

و في حقيقة الأمر فإن تعامل النظم السياسية العربية مع حركات السياسية الإسلامية -من وجهة نظرنا -كان متباينا بين الاحتواء والقمع و الإبعاد كما يلي:

- هناك النظم التي تعاملت مع الحركات السياسية الإسلامية بالاحتواء مثل حالة المغرب مع حركة العدالة والتنمية، و الأردن مع جبهة العمل الإسلامي، و الجزائر مع حركة مجتمع السلم و النهضة ، في الكويت والبحرين مع الحركة السلفية و الإخوان و اليمن مع حركة الإصلاح .
- النظم التي تعاملت مع الحركات السياسية الإسلامية بالإبعاد و القمع مثل حالة مصر مع جماعة الإخوان المسلمين، و الجزائر مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ، و سوريا مع جماعة الإخوان المسلمين ، والمغرب مع حركة العدل و الإحسان.
- النظم التي تعاملت مع الحركات السياسية الإسلامية بالقمع و المنع منذ البداية حالة تونس مع حركة النهضة.

إجمالا ظلت القاعدة الاجتماعية لحركات الإسلام السياسي تتسع خاصة مع اهتزاز شرعية النظم السياسية العربية جراء تراجع دور الدولة الريعية بسبب انخفاض أسعار المحروقات في الأسواق الدولية و تواجد القواعد العسكرية للقوات الأجنبية في منطقة الخليج العربي، و الصراع على السلطة بين الأجنحة الحاكمة و خذلان النظام الرسمي العربي للقضية الفلسطينية.

الخلاصة و الاستنتاجات.

- اتجهت العديد من النظم السياسية العربية نحو الخيار الديمقراطي في إطار تكييفها مع ضغوطات البيئتين الداخلية و الخارجية ،إلا أن درجة التحول الديمقراطي تتفاوت من نظام إلى آخر سواء في النظم الملكية أو الجمهورية أو الأميرية.
- أدت ظاهرة التيارات الإسلامية في الساحة السياسية و شعارات العودة إلى المنابع الأولى بالأنظمة السياسية العربية لاحتواء هذه التيارات عن طريق الانفتاح الديمقراطي من خلال الانتخابات المحلية و التشريعية أو من خلال إدخالهم إلى مجالس الشورى على أمل ترويضها سياسيا و سحب بساط الالتفاف الجماهيري عنها و تفادي الصراع المسلح معها .
- لا سبيل للخروج من الركود السياسي في المنطقة العربية من دون نمو رأي عام مؤطر من الأحزاب السياسية و المجتمع المدني يفرض إرادته على النخب العربية الحاكمة و يدفعها نحو تبني خيارات سياسية واقتصادية و اجتماعية تخدم حقوق الإنسان العربي و مصالح المنطقة العربية.
- يرتبط الوضع المتأزم لدور الأحزاب السياسية العربية في عملية التحول الديمقراطي بعاملين أساسيين الأول يتعلق بالضوابط و الآليات المقيدة للعمل الحزبي و التي ترجع إلى البنية المغلقة للنظم السياسية العربية أما العامل الثاني فيرتبط ببنية الأحزاب العربية ذاتها التي عجزت عن تطوير هياكلها التنظيمية القيادية و أطرها الفكرية و أعادت إنتاج سلبيات النخب الحاكمة وبالتالي أخلت بعملها السياسي و الحزبي.
- ظهور مجموعة من الحركات الاحتجاجية المنظمة في بعض الأقطار العربية و أصبحت مطروحة كبديل عن الأحزاب السياسية خاصة بعد نجاحها في وظيفة التعبئة الجماهيرية.
- يدل الحراك الاجتماعي على حيوية الشارع العربي و إن اختلفت مبررات و دواعي المظاهرات الشعبية من الاحتجاجات على رفع الأسعار إلى المظاهرات الحاشدة المتضامنة مع الشعب الفلسطيني و الناقمة على الكيان الصهيوني و الولايات المتحدة الأمريكية.
- أدى تدني مستوى أداء وفاعلية أجهزة الدولة و مؤسساتها و استشراء الفساد المالي و الإداري في النظم السياسية العربية إلى تآكل قدرتها التوزيعية و انعكس ذلك سلبا على حرمان المواطنين من التمتع بحقوقهم الاقتصادية و الاجتماعية و غيرها، وأدى لاحقا إلى عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي .
- تمارس انتهاكات حقوق الإنسان جهات حكومية و أطراف غير حكومية ذلك أن عمليات الاعتقال الجماعي و التعذيب في السجون و منع المظاهرات السلمية تقوم بها الأجهزة و المؤسسات الأمنية كما أن القيود المفروضة على تنظيمات المجتمع المدني و الأحزاب السياسية منبعها القوانين و التشريعات الصادرة

عن الهيئات الرسمية ،أما الانتهاكات الممارسة من الأطراف غير الحكومية فتتمثل في الجماعات المسلحة التي انخرطت في العنف ضد الدولة و المجتمع.

- تعبر عملية التحول الديمقراطي عن صيرورة اجتماعية و سياسية يتطلب نجاحها خلق و إنضاج شروطها الداخلية من تنمية اقتصادية و عدالة اجتماعية و تقوية لدور المجتمع المدني و ثقافة سياسية و تفكيك لبنية الاستبداد و هياكله السياسية.
- اتجهت العديد من النخب المعارضة للنظم السياسية العربية سواء كانت ماركسية أو قومية أو إسلامية إلى تبني مجموعة من المطالب و التي أوجدت قواسم مشتركة بين أغلب الحركات الاجتماعية و يمكن إجمال تلك المطالب فيما يلي:

- المطالبة ببناء مجتمع المواطنة الذي لا يميز بين مواطن و آخر و يحفظ كرامة المواطن العربي.
- المطالبة بتحديث بنية النظم السياسية العربية حتى تكون قادرة على التفاعل مع مدخلات البيئتين الداخلية و الخارجية و تحقق مصالح الشعوب.
- المطالبة بتفعيل إمكانات و قدرات المنطقة العربية و تحقيق التنمية الاقتصادية لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية خاصة في ظل التهديدات الأمريكية و الصهيونية التي تستهدف إعادة رسم خريطة المنطقة.

- رغم تزايد عدد مؤسسات المجتمع المدني العربي و تعدد نشاطاتها، إلا أنها ما زالت تعاني من نقص المهارات التنظيمية فضلا عن اقتناع بعضها بأن ممارسة نشاطاتها و القيام بوظائفها مرهون برضا السلطات الرسمية عليها، و هو ما يجعلها أكثر عرضة للاستجابة لإملاءات و إغراءات السلطة ،و بالتالي تابعة لها مما ينفي عنها صفة المنظمات غير الحكومية.
- يعزى تعثر التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية إلى عدة أسباب فهناك البعد الدستوري الذي يعكس خلل العلاقة بين السلطات لصالح السلطة التنفيذية، و بعد مؤسسي يعبر عنه ضعف الهياكل والأطر الحزبية و مؤسسات المجتمع المدني و بعد ثقافي يتمثل في غياب ثقافة سياسية تدعم حقوق الإنسان وحرياته و بالتالي ستظل تلك الحقوق و الحريات منصوصا عليها دستوريا و لا تجد لها طريقا للتطبيق، وتنشأ الأحزاب و المنظمات و لا تلتزم بمعايير الشفافية و المحاسبة و النزاهة، و تنظم الانتخابات و يظل احترام نتائجها إن كانت في غير صالح النخب الحاكمة مرهونا بمدى تجدر الثقافة السياسية التي تعتبر القاعدة الأساسية لنجاح أي تحول ديمقراطي.
- استطاعت بعض النظم السياسية العربية احتواء تنامي حركات الإسلام السياسي من خلال مزيج من التكيف و القمع و الرقابة السياسية في مواجهة تلك الحركات، حيث قامت إستراتيجية التكيف على تبني البرامج الاجتماعية و السياسية و الثقافية لتلك الحركات حالة الأردن و المغرب أما إستراتيجية القمع فكانت في التعامل بقسوة مع أولائك النشطاء الإسلاميين الذين تعتبرهم تهديدا لشرعيتها مثل تونس، ليبيا،

سوريا، العربية السعودية، أما إستراتيجية الرقابة فتستخدمها النظم السياسية العربية لتقييد العملية السياسية كالرقابة على نشاط الأحزاب السياسية و فتح المجال للمشاركة في الانتخابات و تشكيل البرلمانات مثل الجزائر، مصر، كما مزجت تلك النظم بين الاستراتيجيات الثلاث التكيف و القمع و الرقابة .

الفصل الرابع

عوامل التحول الديمقراطي في الجزائر.

المبحث الأول: العوامل الداخلية للتحول الديمقراطي

- أولا: العوامل السياسية.
- ثانيا: العوامل الاقتصادية و الاجتماعية.
- ثالثا: العوامل الثقافية و الإدارية.
- رابعا: دور أحداث أكتوبر 1988 في التحول الديمقراطي.

المبحث الثاني: العوامل الخارجية للتحول الديمقراطي

- أولا: الضغوطات السياسية الدولية.
- ثانيا: الضغوطات الاقتصادية الدولية.

الخلاصة والاستنتاجات.

الفصل الرابع

عوامل التحول الديمقراطي في الجزائر.

يستدعي فهم التحول الديمقراطي معرفة مختلف العوامل التي شكلت مدخلات للنظام السياسي وأثّرت في النخبة الحاكمة وأدّت بنا الى الانتقال من الأحادية الى التعددية السياسية، و يتفق علماء السياسة على مصادر التحوّل أو التغير التي قد تكون داخلية أي من النظام السياسي أومن بيئته الاجتماعية، كما قد تكون خارجية ناتجة عن ضغوطات البيئة الدولية.

تقدم الدراسة في هذا الفصل مختلف العوامل التي كان لها تأثير في التحول الديمقراطي سواء الداخلية ، السياسية منها والمتمثلة في الصراع بين التيار الانفتاحي و التيار المحافظ ، مما أفرز أزمة مراكز قوى داخل النظام السياسي ، و العوامل الاقتصادية الاجتماعية الناتجة عن تدهور وضعية الاقتصاد الوطني التي انعكست سلبا على الأوضاع الاجتماعية للمواطنين، والعوامل الثقافية ممثلة في نمو و انتشار الحركة الإسلامية، وكذا نشاط التيار البربري مما يدل على وجود أزمة مشاركة وأزمة هوية في المجتمع، والعوامل الإدارية الناتجة عن فساد الجهاز الإداري، أمّا العوامل الخارجية فتتمثل في الضغوطات السياسية و الاقتصادية الدولية.

يمكن تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين رئيسيين هما:

المبحث الأول: العوامل الداخلية للتحول الديمقراطي.

المبحث الثاني: العوامل الخارجية للتحول الديمقراطي.

المبحث الأول:

العوامل الداخلية للتحول الديمقراطي:

يركز هذا المبحث على دراسة العوامل الداخلية التي ساهمت في دفع التحول الديمقراطي في الجزائر ذلك أن النظام السياسي القائم على الحزب الواحد منذ الاستقلال و إلى غاية 1989 و المستند إلى الشرعية التاريخية و الشخصية الكاريزمية فقد توازناته الداخلية خاصة مع تفاقم أزماته الداخلية على الصعيد السياسي،الاقتصادي، الاجتماعي و الثقافي .
تتمثل العوامل السياسية في صراع مراكز قوى النظام السياسي بين التيار المحافظ في الحزب من جهة، و التيار الإصلاحي في الرئاسة من جهة أخرى حول مجمل القضايا السياسية و الاقتصادية المرتبطة بالدولة الجزائرية.أما العوامل الاقتصادية و الاجتماعية فتتمثل في الأزمة الاقتصادية التي أحدثت خللا في التوازنات الاقتصادية الكبرى، مما انعكس سلبا على الأوضاع الاجتماعية للمواطنين كتدني القدرة الشرائية وانتشار البطالة وغيرها، و كشفت عجز النظام السياسي عن الوفاء بالتزاماته الاقتصادية والاجتماعية و أدت إلى اهتزاز شرعيته .

تتضمن العوامل الثقافية والإدارية مختلف التيارات التي كانت تنشط في الخفاء ثم برزت في الساحة وأصبحت تشكل معارضة حقيقية للنظام و تطالب بحقوقها كالمشاركة السياسية و الاعتراف بويتها الثقافية.وتكمن العوامل الإدارية في فساد الجهاز الإداري، الذي أدى إلى انتشار مظاهر الفساد كالرشوة، هذه السلوكيات والتصرفات السيئة استغلتها المعارضة متهمة النظام بتبذير أموال الشعب.في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة و السياسية و الثقافية المتأزمة التي عرفتها الجزائر خاصة مع منتصف الثمانينات من القرن الماضي. كما كشفت أحداث أكتوبر 1988 عن أزمة نظام الحزب الواحد الذي تآكلت شرعيته و مكانته في المجتمع، و بالتالي دفعت باتجاه التحول الديمقراطي في الجزائر.يمكن معالجة النقاط السابقة في ما يلي :

- أولا: العوامل السياسية.
- ثانيا: العوامل الاقتصادية و الاجتماعية.
- ثالثا: العوامل الثقافية و الإدارية.
- رابعا: دور أحداث أكتوبر 1988 في التحول الديمقراطي.

أولاً: العوامل السياسية

تشكل العوامل السياسية- و المتمثلة في صراع مراكز القوى داخل النظام السياسي- أحد العوامل الرئيسية للتحول الديمقراطي في الجزائر، و ترجع جذور الصراع على السلطة إلى فترة الثورة التحريرية، ثم برزت بصورة جلية في ما عرف بأزمة صيف 1962.تميزت الفترة التي أعقبت وفاة الرئيس "هواري بومدين"، بصراع كان هو الآخر على السلطة، و بعبارة أخرى حول من يخلف الرئيس الراحل، إلا أن الجيش كان قد حسم الترشيح لصالح"الشاذلي بن جديد"، على حساب التيار الذي كان يمثله السيد "محمد الصالح يحياوي"[1]، و على حساب التيار المؤيد لسياسة الانفتاح الاقتصادي الذي كان يقوده السيد "عبد العزيز بوتفليقة"، و تعبر هذه المؤشرات عن حقيقة أساسية مفادها أن الجيش يؤدي أدوارا حاسمة في القضايا المصيرية للبلاد.قبل إبراز إلى دور العوامل السياسية في التحول الديمقراطي ،تقتضي الدراسة التطرق إلى طبيعة النظام السياسي الجزائري.

1 - طبيعة النظام السياسي و أزمة نظام الحزب الواحد:

تميزت الفترة الأولى التي أعقبت الاستقلال الوطني بعدم الاستقرار السياسي و الصراع على السلطة و الذي برز في أزمة صيف 1962 حول من يملك الشرعية في تسلم السلطة، و ضمن هذا الإطار يقول الكاتبان "جون لوكا و كلود فاتان" أن كافة الأزمات الجزائرية تتمحور حول قضية الشرعية بمعنى آخر أن كل طرف يعلن أنه صاحب الشرعية و لا يعترف لأي طرف آخر أو هيئة أخرى بالحق في فض النـ اع باسم المبادئ التي يتمسك بـا الجميع و الأمثلة على ذلك كثيرة مثل أزمة صيف 1962 و أزمة 19 جوان 1965 و المحاولة الانقلابية الفاشلة عام 1967 التي قادها العقيد طاهر الزبيري [2].

اعتمد النظام السياسي الجزائري بعد الاستقلال على نظام الحزب الواحد حيث نص دستور 1963 في المادة (23) بوضوح على التزام القيادة في الجزائر بنظام الحزب الواحد، و يشير الكاتبان "لوكا و فاتان" أن تبرير وحدة الحزب يرجع إلى كون التعددية الحزبية تعكس مجتمعا يتكون من طبقات متناحرة، كما أن التعددية وفقا لآراء ميثاق الجزائر ينبغي محاربتها في البلدان النامية لأنـا تمكن الجماعات الضاغطة الأجنبية من التدخل في الشؤون الداخلية لهذه البلدان أو تتيح الفرصة لبعض الأفراد في الداخل لتضخيم المشاكل الموضوعية و ممارسة الديماغوجية و التضليل[3].

على إثر انقلاب 19 جوان 1965 الذي أدى إلى وصول العقيد الهواري بومدين إلى هرم السلطة ،تم إنشاء مجلس للثورة تركزت في يد رئيسه العديد من السلطات فقد كان رئيسا للمجلس و رئيسا لـلس الوزراء

---

[1]- كلف الرئيس الراحل هواري بومدين السيد محمد الصالح يحياوي بتحضير المؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير الوطني، أما السيد عبد العزيز بو تفليقة فيعتبر من أعضاء مجلس الثورة و من المقربين من الرئيس الراحل

[2]- صالح، بلحاج، « المؤسسات السياسية الجزائرية عن جون لوكا و جون كلود فاتان». (رسالة ماجستير،معهد الترجمة، جامعة الجزائر، 1987)، ص 20-22.

[3]- نفس المرجع، ص 18.

مما يجعله يجمع العديد من الوظائف و السلطات السياسية و الادارية إلى جانب الدوائر المرتبطة مباشرة برئاسة المجلس و بالتالي حل مجلس الثورة محل جميع المؤسسات السياسية السابقة، و أصبح هو صاحب السيادة الحقيقية إلى غاية المصادقة على دستور 1976 و انتخاب المجلس الشعبي الوطني عام 1977، و الذي جاء لإضفاء صفة الشرعية على ما تم القيام به عام 1965، و قاعدة لنظام الحكم المرتكز على الحزب الواحد و أولويته على أجهزة الدولة و وحدة القيادة السياسية للحزب و الدولة و وحدة السلطة[1].

إستند النظام السياسي الجزائري على الشرعية الثورية في تبرير حكمه بحكم أن جبهة التحرير الوطني هي التي قادت الثورة و حققت الاستقلال الوطني، كما استند إلى ما يسمى بالزعامة الفذة على رأس الحزب والدولة و هو ما أشارت له الدراسات المهتمة بتجربة الحزب الواحد في الوطن العربي و منها تجربة الحزب الواحد في الجزائر[2].شهد النظام السياسي الجزائري في الفترة التي أعقبت وفاة الرئيس هواري بومدين صراعا على السلطة حيث يقول "عبد الحميد مهري" « بعد وفاة الرئيس بومدين مباشرة برز دور الجيش السياسي بدعم الجيش لترشح الرئيس الشاذلي بن جديد لرئاسة الجمهورية و جاء المؤتمر الرابع لجبهة التحرير الوطني الذي انعقد إذ ذاك فكرس الصيغة التي أقرها الدستور و عين عددا من الضباط السامين أعضاءا في اللجنة المركزية للحزب»[3].

تؤكد الدراسات التي تناولت تحليل النظام السياسي الجزائري بأنه يتصف بالخصائص التالية:

- أنه حكم سلطاني حسب "لوكا و فاتان" حيث يبدو تفوق الوظيفة التنفيذية في دستور1976 و هي سلطة يحاول رئيسها بشيء من النجاح تحقيق استقلالية عن كل جماعة تتمتع بسلطة سياسية أو إدارية أو اجتماعية.[4]
- أن النظام الجزائري هو من النوع "البونابارتي"[5] بالمفهوم الماركسي: حيث يظهر الرئيس كضامن للاستقرار بين الفئات و الطبقات الاجتماعية و هي سمة تعكس عدم اكتمال بناء الدولة الجزائرية.
- أن النظام السياسي هو نوع من البيروقراطية العسكرية حيث انتقد "ناير" الأطروحة السلطانية الأولى وقال أن الرئيس الجزائري يرتكز تناوبا على هذه المجموعة أو تلك و هو الممثل النخبوي لجماعة محددة و هي جماعة المصالح العسكرية. أما الأطروحة البونابرتية فهي لا تصلح للتحليل لأن هذا الشكل من السلطة يفترض مجتمعا اقتصاديا متطورا و طبقات مهيكلة عضويا ومتوازنة بنيويا و يمكن تجسيدها، و بالتالي فإن النظام السياسي الجزائري حسب" ناير" هو من النوع العسكري-البيروقراطي[6]، و يمكن أن ندرج ضمن

---

[1]- سعيد، بوشعير، النظام السياسي الجزائري. الجزائر: دار الهدى، 1990، ص60.
[2]- إبراهيم، سعد الدين، و آخرون، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 1987، ص 22.
[3]- ولد دادة احمد و آخرون، مرجع سابق، ص68، 69.
[4]- بلحاج ،مرجع سابق ، 230-232.
[5]-عبد العالي، دبلة، الدولة الجزائرية الحديثة. القاهرة: دار الفجر للنشر و التوزيع، 2004، ص208 .
[6]- نفس المرجع، ص 209.

هذا الإطار دراسة "عبد القادر يفصح" التي أكدت أن طبيعة النظام السياسي الجزائري هي من النوع العسكري البيروقراطي[1].

- يصف ويليام زارتمان النظام السياسي بأنه من نوع الدولة العسكرية الموسعة حيث انصب تحليله على فترة الرئيس الشاذلي بن جديد مركزا على مفاهيم جديدة في التحليل و هو مفهوم النخب و دورها في السياسة و العلاقات الزبونية التي تصبح ذات صلاحيات كبيرة[2].
- هناك دراسات أخرى للنظام السياسي الجزائري حيث توصل الكاتب "عبد الباقي الهرماسي" إلى أن طبيعة الحكم في الجزائر هي من النمط التعبوي "Mobilisateur"[3] ، أما الكاتب "عدي الهواري" فوصف النظام السياسي الجزائري بالشخصي و الأبوية الجديدة"neo-patrimonilism" لكن هذه الأبوية الجديدة لا تعني أن السلطة متجانسة و بالتالي بعيدة عن ضمان استقرار السلطة[4].

إجمالا يمكن إبراز أزمة النظام السياسي الجزائري القائم على التنظيم السياسي الواحد في النقاط التالية:

- أن طبيعة النظام السياسي الأحادي تؤدي حتما إلى طريق مسدود لما يصاحبه من احتكار للسلطة من قبل أقلية متعسفة مما يساعد على خلق وضع متفجر إن عاجلا أو آجلا بسبب إقصاء قوى اجتماعية ذات توجهات سياسية و عقيدية مغايرة.
- سيطرة بنى قديمة تعتمد على علاقات القرابة و الجهوية و الزبونية و هو ما يضفي الطابع الانقسامي على التمع و يكبح سيرورة نمو ثقافة سياسية و يؤدي إلى فراغ مؤسسي حول النظام تملؤه عناصر مرتشية تتلون بمختلف التلوينات السياسية مسايرة الظروف و المناسبات[5].
- ترسخت أزمة الإيديولوجية الشعبوية -كما يسميها "عدي الهواري"- [6] في الممارسات السياسية لنظام الحكم و أصبحت التعبئة الجماهيرية الواسعة بمثابة مصدر للشرعية، و في الوقت ذاته أداة لبلوغ الهيمنة من قبل الفئات المسيطرة اقتصاديا و اجتماعيا مستخدمة لذلك منظومة قيمية و معيارية تؤدي فيها الإيديولوجية الشعبوية دورا مركزيا من خلال استقطاب الجماهير باستغلال مشاعرها و طموحاتا حيث يقول"عبد القادر الهرماسي": « إن المشاركة في الجزائر لا يمكن أن تأخذ إلا الشكل التعبوي في ساعات الحماس، أو شكل المشاركة المراقبة ضمن الإطار التضامني عند حل المشاكل القطاعية».[7]

---

[1]- Abdelkader, yefseh, La Question Du Pouvoir En Algerie. Alger: ENAL 1992, p 326.
[2]-Zartman, , op.cit, p03.
[3]-عبد الباقي،الهرماسي،المجتمع و الدولة في المغرب العربي.بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،1987، ص 98-99.
[4]-Lahouari, Addi, collectivité l'impasse du populisme: L'algerie politique et état en construction. Alger: ENAL, 1990, p99 .
[5]-عنصر،العياشي،سوسيولوجيا الديمقراطية والتمرد بالجزائر.القاهرة:دارالأمين للطباعة والنشر والتوزيع،1999 ص 89.
[6]-Addi, op.cit ,p119.
[7]-الهرماسي، مرجع سابق، ص 99.

- التناقض بين الطبيعة التقليدية للنظام السياسي و المتمثلة في انفراد الزعيم بالحكم و الرأي و محاولة إخضاع الجميع من جهة، و محاولة إبراز مظهره العصري عن طريق ممارسات شكلية مثل الانتخابات من جهة ثانية.
- الطبيعة العشائرية للنظام و سيطرة المصالح الفئوية الضيقة التي تشكل مضمونه الاجتماعي و قاعدته الموضوعية و الاعتماد في استمراره على الريع البترولي الذي يوزع على شكل هبات و إقطاعيات تبعا لمعايير الولاء و الطاعة و التبعية للزعيم و جماعته[1].

2- صراع مراكز قوى النظام :

أشاد المراقبون بترشيح "العقيد الشاذلي بن جديد" في مؤتمر الحزب عام 1979 حتى يتم انتخابه للرئاسة باعتبار ذلك انتصاراً "للمعتدلين" بين أعضاء الحزب على "المتطرفين" فيه، و كانت الأنباء تردد بأن الرئيس سوف يحرر الاقتصاد بإطلاق الحرية للمستثمرين في القطاع الخاص و انتهاج سياسة خارجية أكثر ليونة مع المغرب الأقصى بالنسبة لمسألة الصحراء الغربية[2]. و منذ وفاة الرئيس الراحل "هواري بومدين" بدأ الحزب يأخذ مكانته في النظام السياسي مما أدى إلى صراع بين الحزب ومؤسسة الرئاسة لاحقا.ومع بداية الثمانينات بدأت تبرز أزمة مراكز قوى في النظام حول قضايا هامة تتعلق بمستقبل النظام السياسي و الاقتصادي في الجزائر ،تمثلت أطراف هذا الصراع في تيارين رئيسيين هما:

أ- التيار الأول: و يعرف بالجناح الإصلاحي، و كان يمثله مجموعة من الإصلاحيين في رئاسة الجمهورية على رأسهم "الشاذلي بن جديد" و بعض ضباط الجيش أبرزهم "العربي بلخير" الذي كان العقل المنظم على مستوى الرئاسة، بالإضافة إلى حساسيات أخرى معروفة، منها التي يقودها "مولود حمروش"، باعتباره كان ينشّط فريقا من إطارات الدولة في مختلف الأجهزة[3]. و تتمثل أطروحات هذا التيار في:

- الدعوة إلى الانفتاح الاقتصادي بفتح المجال للقطاع الخاص، و رفع قيود الدولة على النشاط الاقتصادي والتجارة الخارجية بحيث تصبح تلك النشاطات تسير وفقا لقوانين السوق ، و حجتهم في ذلك فشل النظام الاقتصادي الاشتراكي .
- الاهتمام بقطاع الزراعة و العمل على تحويل المساحات الزراعية العمومية إلى وحدات صغيرة مع تشجيع الخواص في هذا المجال.

---

[1]- العياشي، مرجع سابق، ص 90.
[2]- مغنية ، الأزرق، نشوء الطبقات في الجزائر.(ترجمة: سمير كرم)، بيروت:مركز الأبحاث العربية، 1980، ص222.
[3]-Ahmed, Dahmani, L'algérie À L'épreuve Économique Politique Des Réformes(1980-1997). 1997). Alger:Casbah éditions, 1999, p93.

اتبع الرئيس الشاذلي سياسة اقتصادية مغايرة لسابقيه حيث وجه انتقادات للسياسة الاقتصادية المعتمدة على قطاع المحروقات، كما انتقد القطاع العام الممثل في المؤسسات العمومية، و عمل من جهة أخرى على تشجيع القطاع الخاص والإشادة بدوره في تلبية حاجيات المواطنين[1].

ب- أما التيار الثاني: و يعرف بالجناح المحافظ، و يضم عدة شخصيات أبرزها مسؤول الحزب "محمد الشريف مساعدية"، الذي استطاع إعادة تنشيط حزب جبهة التحرير الوطني مع بداية الثمانينات و فرض مراقبته على جميع محافظات الحزب ومنظماته الجماهيرية ما مكنه من التأطير والتعبئة القوية لكتل الحزب و سمح له بفرض وزنه السياسي و إعادة التوازن داخل النظام[2]. كما يضم هذا التيار الاتحاد العام للعمال الجزائريين ،و بعض الضباط العسكريين ،و الشخصيات الوطنية مثل "أحمد طالب الإبراهيمي"، ويدافع هذا التيار عن الأطروحات التالية [3]:

- التّمسك بالاشتراكية كمرجعية أساسية.
- تدعيم ملكية الدولة و ضرورة احتكارها للتجارة الخارجية و قيام مشاريعها على التخطيط.
- يدعو إلى سيطرة الدولة على إدارة الاقتصاد الوطني لأنها قادت عملية التنمية و حققت مكاسب معتبرة.

بناءا على القناعات الإيديولوجية والفكرية لكلا التيارين" الانفتاحي والمحافظ" يتضح الاختلاف بينهما باعتبار التيار الانفتاحي له توجه ليبرالي، بينما بقي التيار المحافظ متمسكا بالتوجه الاشتراكي.استطاع الرئيس " بن جديد" بعد فترة وجيزة من توليه الحكم أن يطيح بمعارضيه و خاصة المدافعين عن استمرار سياسة التنمية السابقة، فتم إبعاد الشخصيات السياسية التي تصارعت على الحكم بعد وفاة الرئيس بومدين، و خاصة أعضاء مجلس الثورة و منهم "محمد الصالح يحياوي"، وحتى بعض المسؤولين الكبار في القطاع الاقتصادي[4].

عرف حزب جبهة التحرير الوطني في الفترة التي عيّن فيها "محمد شريف مساعدية" مسؤولا عن الأمانة الدائمة للجنة المركزية وضعاً جديداً، جعله يحتل مكانة بارزة في النظام السياسي مقارنة مع الفترة الأولى من حكم الرئيس هواري بومدين التي همّش فيها، فالمؤتمر الاستثنائي المنعقد في جوان 1980 أصبح يفرض على كل مسؤول يريد تقلد وظائف في أي مستوى عضويته في الحزب طبقا للمادة (120) من قانونه الداخلي ،كما أجمعت لجنة الحزب على المناصب التي ينبغي أن يستشار المكتب السياسي لتعيين المسؤولين فيها وهي: « أعضاء الحكومة، الأمناء العامون للوزارات، المرشحون لعضوية المجلس الشعبي الوطني، الولاة، السفراء،

---

[1]- كافي، طبراني، « الجزائر تنتظر مؤتمر جبهة التحرير الوطني بن جديد لا إصلاحات اقتصادية من دون إصلاحات سياسية ». مجلة الصياد ، بتاريخ 21-10-1988، ص28.

[2] -Dahmani, op.cit,p94.

[3] -Ibid, p94.

[4] -Yefsah, op.cit, p345.

أعضاء مجلس المحاسبة، النائب العام و رئيس المحكمة العليا، أعضاء الأمانات العامة للمنظمات الجماهيرية، مديرو المؤسسات الاشتراكية الكبرى»[1].

مثلت مرحلة ما بعد المؤتمر الرابع أرقى مرحلة لحزب جبهة التحرير الوطني حيث حاولت العناصر المحافظة فيه التأسيس لعهد الحزب الحاكم بمعنى مشاركته في كل قرار هام يتخذ في أي قطاع من القطاعات الحيوية، أي محاولة ترجيح كفة القرار السياسي على غيره، ويصبح الحزب مشرفا على كافة القضايا، و تذعن الإدارة لقراراته السياسية، وحسب "علي بن محمد" فإن « هذه البديهية لم تكن مقبولة من الجميع ،و لا سيما من الجهات التي ترى نفسها أولى باحتكار القرار، و الانفراد بمقومات التصرف فيه »[2].ضمن هذا الإطار تم إعادة تنظيم الحزب في عهد الرئيس بن جديد بإنشاء لجنة مركزية و مكتب سياسي يرأسه الأمين العام للحزب الذي هو رئيس الجمهورية هذا الأخير الذي قاد عملية تغيير عكسي للسياسة الاقتصادية السابقة مما أدى إلى أزمة تطورت فيما بعد إلى صراع مكشوف داخل حزب جبهة التحرير الوطني، هذا الصراع أخّر عملية الانفتاح بشكل واضح وزاد من الصراع بين الحزب و المعارضة المتزايدة في الساحة ،ويرجع هذا إلى عدم تمكن "بن جديد" من عزل معارضي الإستراتيجية التنموية الجديدة[3]. و للتدليل على فكرة صراع مراكز القوى نورد المراحل التالية :

أ- المرحلة الأولى: تمتد من المؤتمر الرابع للحزب 1979 إلى غاية إقرار الميثاق الوطني 1986: تمثل أول مؤشر للإصلاحات الاقتصادية في الجزائر في شعار "المراجعة" الذي رفع في أواخر 1979 و عزز باللائحة التقييمية للمرحلة البومدينية (1965-1978) التي صادق عليها المؤتمر الاستثنائي للحزب في جوان 1980 و اتضح منها أن مسيرة التنمية الوطنية تعترضها نقائص و سلبيات تحتاج إلى مراجعة ،و رأى مؤتمر الحزب « أن استمرار هذا الوضع المختل من شأنه أن يؤثر تأثيرا سلبيا على الأبعاد السياسية والاجتماعية لمسيرة التنمية »[4].جاءت الفترة الأولى من حكم "بن جديد" تحت شعار "من أجل حياة أفضل" و كان هدف الخطاب السياسي للسلطة آنذاك هو بناء قاعدة اجتماعية من جهة، ومحاولا تحطيم نمط التنظيم الاشتراكي للمجتمع من جهة ثانية ، خاصة أن الظروف الاقتصادية للبلاد كانت جد مواتية لانتهاج هذا المسلك مع ارتفاع أسعار المحروقات التي حققت استقرارا نسبيا للنظام في تلك الفترة[5].

مع بداية الثمانينات بدأت البورجوازية الصناعية داخل دوائر النظام تسعى إلى فرض نفسها محاولة تسيير التحالف الاجتماعي في إطار الدولة الوطنية، تأكد هذا التحول خاصة مع إقرار المخطط الخماسي الأول

---

[1]-علي، بن محمد، حزب جبهة التحرير بعد هواري بومدين: حقائق ووثائق. الجزائر: دار الأمة، 1998، ص97.
[2]- نفس المرجع ، ص102.
[3]-غسان و آخرون، مرجع سابق ،ص197.
[4]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،حزب جبهة التحرير الوطني، وثائق المؤتمر الاستثنائي جوان 1980. الجزائر: نشر قسم الإعلام مطبعة بن بولعيد، ص22.
[5]- يزيد،مزعاش،"تناقضات نمط تنظيم المؤسسة العمومية الاقتصادية". (رسالة ماجستير، معهد العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر،1994)، ص42.

الذي يدل على توجه جديد في السياسة الاقتصادية للبلاد، فالتيار الانفتاحي الصناعي أراد بناء نفسه عن طريق أسلوب الصناعة الصغيرة و المتوسطة حيث طرح تفكيرا جديدا حول مسألة المردودية و الفاعلية في التسيير[1]. وقد إستطاع التيار الإصلاحي أن يفرض الانفتاح الاقتصادي بالتدريج و تأكد ذلك مع إعادة هيكلة المؤسسات الوطنية الكبرى*،في هذا الصدد تقول الأستاذة"مغنية الأزرق":« إن تحرك القيادة الجديدة نحو ما وصفه المراقبون بأنه سياسة اقتصادية ليبرالية ليس نتيجة قرار معتمد و إنما هو نتيجة تطور طبقي »[2]. أكد الرئيس بن جديد في عدة جلسات رسمية مع مجلس وزرائه سخطه على النظام الاقتصادي القائم على الاشتراكية بسبب احتكار الدولة للعديد من القطاعات الحيوية.

مع منتصف الثمانينات ظهر جليا أن هناك أزمة مراكز قوى داخل النظام، خاصة مع عزم "بن جديد" إحداث تغييرات على نص الميثاق الوطني حتى يتلاءم مع المنظومة الاقتصادية و الاجتماعية الجديدة، و برر الرئيس لجوءه لهذا التغيير بسبب الخلل الذي أصاب الاقتصاد الوطني الناتج عن سوء التسيير الإداري، ومما زاد الأمر تدهورا الانخفاض السريع لأسعار المحروقات خاصة سنة 1986 ، برز هذا الصراع بين الإصلاحيين بقيادة الرئيس بن جديد الذي يتبنى النظرة الاقتصادية الانفتاحية، و المحافظين في الحزب بقيادة " شريف مساعدية " المدافع عن الاشتراكية ، وقد كشفت الصحافة الرسمية هذا الصراع، فالتيار "الإصلاحي" كان يستعمل جريدة "الجزائر الأحداث" للدفاع عن أطروحاته و شعاراته هي الواقعية، البراغماتية، الكفاءة، الانضباط ، الوطنية والشبيبة، أما التيار "المحافظ" فيقف ضد التوجه الانفتاحي وعلى الطريقة الدفاعية يعّبر عن أفكاره و مواقفه من خلال جريدة "الثورة الإفريقية"، و كان يمجد جبهة التحرير الوطني و دورها أثناء حرب التحرير و بعد الاستقلال، كما كان يقف ضد الليبيرالية المتوحشة و الإمبريالية، و بقي يراهن على الاشتراكية و المكتسبات الاجتماعية والملكية العامة للدولة[3].

رغم محاولة الرئيس بن جديد إقناع مناضلي الحزب بضرورة مراجعة التسيير الإداري للاقتصاد، إلا أنم رفضوا مسعاه، وكان الرئيس يعتقد أن أهم عائق أمامه هو السيد"شريف مساعدية" مسؤول الحزب ، الذي عينه الرئيس في إطار مسعى آخر يتمثل في التخلص من بقايا عهد بومدين[4]. إلاّ أنّ الحزب لم يكن له دور في التغيير،ولم يتعد رد فعله على مساعي الرئاسة جلسات اﻟﻤﺠلس الشعبي الوطني و الاجتماعات النظامية للحزب، ولم تكن قدرته على تجنيد الشارع لتساوي قدرة الأجهزة الأخرى للنظام القائم[5]. سارت الأمور

1- مزعاش ،نفس المرجع السابق ، ص40.

* إعادة هيكلة المؤسسات: تمت طبقا للمرسوم الرئاسي رقم 80-42 المؤرخ في 4 أكتوبر 1980، و يقصد بإعادة هيكلة المؤسسات هو تقسيمها إلى مؤسسات صغيرة تتخصص كل واحدة في نشاط محدد، مما يعني سحب الاحتكار الذي مارسته على القطاع الإنتاجي في مجال الإنتاج و التسويق و الاستثمار و بالتالي الوصول إلى اقتصاد منتج قائم على المردودية الاقتصادية.

2- الأزرق، مرجع سابق، ص223.

3-Dahmani, op. cit, p88- 89.

4- محمد، تمالت، <u>الجزائر من فوق البركان حقائق و أوهام 1988-1999</u>. الجزائر ب د ن، ص5-6.

5- نفس المرجع، ص11.

لصالح الانفتاحيين الذين أقدموا على إثراء الميثاق الوطني واعتماده مع بداية 1986 بيد أنّ عملية الإثراء لم تفصل في الإشكال السياسي المطروح ولم يطرأ أي تغيير ملحوظ على النظام السياسي، فمبدأ الحزب الواحد تم التأكيد عليه و وصايته على جميع المنظمات الاجتماعية و المهنية، أما عن مشكلة الهوية فقد نص الميثاق من جديد على إسلامية الدولة، وأشار إلى الأصول الأمازيغية للجزائر[1].أفقدت الأزمة الاقتصادية - الناجمة عن انخفاض أسعار المحروقات مع منتصف الثمانينات- السلطة آليات الضبط السياسي و الاستقطاب الاجتماعي مما جعل الرئيس يدفع بوتيرة الإصلاحات الاقتصادية لكن دون انفتاح سياسي.

ب- المرحلة الثانية : و هي مرحلة ما بعد إثراء الميثاق الوطني 1986-1987:بعد ما تم إقرار ميثاق 1986، حاول الرئيس استكمال عملية الإصلاحات الاقتصادية التي كان قد بدأها منذ توليه السلطة، رغم وجود تيار معارض لها، أضف إلى هذا الأزمة الاقتصادية لسنة 1986و التي أدت إلى تدهور وضعية الاقتصاد الوطني القائم على الريع البترولي، و لم تثن تلك المؤشرات من عزيمة الرئيس على مواصلة سياسة الإصلاحات، حيث أوكل المهمة إلى مجموعة من الإصلاحيين* يقودهم الأمين العام للرئاسة السيد "مولود حمروش" بين 1986- 1989 و استطاعت هذه المجموعة تحضير مشاريع الإصلاحات، بحيث صدر في ديسمبر 1987 القانون رقم 87-17 الذي غيّر طريقة استغلال الأراضي الزراعية و خصخصتها، و تلاه في جانفي1988 صدور القانون رقم 88-01 الخاص باستقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية، لكنّ تحمس الرئيس للإسراع بالإصلاحات كان على حساب النصوص الإيديولوجية و الدستور.

يمثّل دستور كل دولة التشريع الأساسي الأسمى في تدرج القواعد القانونية لكونه يتضمن النصوص التي تحكم سير المؤسسات و العلاقات الوظيفية بينها و بين الهيئات المشكلة لجهاز الدولة، و انطلاقا من هذه الفكرة فإن القوانين الصادرة في 12 جانفي 1988 جاءت في ظل دستور الدولة الاشتراكية، في حين أن تلك القواعد تحمل الصيغة الليبرالية[2]، و هو ما يعبر عن التناقض بين القوانين و بين دستور الدولة القائم على الخيار الاشتراكي، و مرد ذلك إلى غلبة الجانب الإيديولوجي على حساب الجانب القانوني و هو ما ذهب إلية الرئيس بن جديد في خطابه حيث قال: « و إذا ظهرت بعض التناقضات في قوانيننا و مؤسساتنا الرسمية، فهذا لأننا أعطينا الأولوية للجانب الإيديولوجي، حيث أن الميثاق الوطني كان عبارة عن برنامج في حين أن الدستور يعبر عن برامج قانون مع كل التناقضات التي تنجر عن هذه الوضعية »[3]. يبدو أن اتجاه الإصلاحيين نحو الليبرالية

---

[1] -Dahmani, op. cit, p89.

* مجموعة الإصلاحيين: كانت مكونة من : محمد صلاح بلكحلة و من غازي حيدوسي، مولود حمروش، عبد العزيز القريشي، محمد صلاح محمدي من الأمانة العامة للحكومة، فوزي عبد المالك مدير المصرف العام، محمد غريب ، للتفصيل أكثر ارجع إلى كتاب غازي، حيدوسي، <u>الجزائر: التحرير الناقص</u>.(ترجمة: خليل أحمد خليل)، بيروت: دار الطليعة للطباعة و النشر، 1997، ص68.

[2]- يزيد مزعاش، مرجع سابق، ص 46.

[3]-« Discoure de chef de l'état devant les walis , le 17-01-1989 ». <u>El-Moudjahid,</u> du 18-01-1989, p2 - 3.

الاقتصادية كان محاولة لإيجاد وضع اقتصادي و سياسي غير متجانس مع دستور البلاد القائم على الخيار الاشتراكي مما يجعل تعديله حتمية و ضرورة ملحة.

ج- المرحلة الثالثة : مرحلة التحضير للمؤتمر السادس للحزب 1988 :بدأت عملية التحضير لهذا المؤتمر منذ جانفي 1988 برئاسة مسؤول الأمانة الدائمة للحزب "شريف مساعدية" فتم تشكيل اللجنة الأولى و هي خاصة بالتنظيم و الترشيحات ترأسها وزير الداخلية الأسبق "الهادي لخذيري" أما اللجنة الثانية فهي خاصة بسياسة التنمية و كان يترأسها السيد عبد العزيز خلاف، أحد أنصار سياسة الانفتاح الاقتصادي التي شهدتها الجزائر[1].

ما يلاحظ على الطاقم المحضر لهذا المؤتمر هو عدم تجانس تركيبته، حيث جمع أبرز وجوه التيار المحافظ مثل " محمد شريف مساعدية" و بعض أنصار التيار الإصلاحي مثل عبد العزيز خلاف، و الهادي لخذيري، مما جعل عملية تحضير المؤتمر و التي بدأت في القاعدة تسير في اتجاه معاكس لما يريده التيار الإصلاحي بقيادة الرئيس الشاذلي بن جديد[2]. و في مقابل هذا قام رئيس الجمهورية في جويلية 1988 بتغيير لجنة تحضير المؤتمر السادس، الأمر الذي أدى إلى تضايق على مستوى أجهزة الحزب، وزاد من الصراع بين التيار الإصلاحي والتيار المحافظ إلى حد اتهام الرئيس للحزب بأنه عدو للإصلاح، و إن لم يكن الخطاب الرسمي واضحا كثيراً مثل وضوح خطاب آخر أقل رسمية فقد كانت الجرائد مكانه المفضل وخاصة "الثورة الإفريقية" التي كان يحررها مسؤول الحزب "محمد شريف مساعدية"، وجريدة "الجزائر الأحداث" التي كانت الرئاسة تقف وراءها[3].

كان وزير الداخلية "الهادي لخذيري" يهدف من خلال تحديه للحزب و تنظيم حملة ضد البيروقراطية إلى رد الاعتبار للإدارة و إلى زعزعة الحزب، و الزحف على أماكن تواجده، أما وزير الإعلام "بشير رويس" فقد كان ينتقد اشتراكية هواري بومدين عبر الصحافة و ينادي باقتصاد ليبرالي ، و على صعيد آخر كان شريف مساعدية بدوره يرد بواسطة الصحف التابعة للحزب بوجوب الالتزام بالاشتراكية و المكاسب الثورية و الدفاع عن التسيير الاشتراكي للمؤسسات و تدعيم القطاع العام و مراقبة القطاع الخاص و تحديد مجاله[4].كما تميزت حركة الإصلاحات بتريث و غموض، بحيث ظهرت سلطة الدولة كأنها مجزأة بين إحداث إصلاحات عميقة و بين إرادة المحافظة على المواقع المصلحية على مستوى هياكل الدولة، التي تضمن الحصول

1- Abed, Cheref, Dossier Octobre. Alger : éditions la phonic, 1989, p170.
2- Ibid, p171.
3- تمالت، مرجع سابق ص11.
4- محمد، خوجة، سنوات الفوضى و الجنون الانحدار نحو العنف. الجزائر: ب د ن، 2000، ص31.

على الامتيازات و هذا بالنسبة لجميع التوجهات[1]. ويرى البعض أن الدولة بعد سنة 1986 كانت تتجاذبا عدة أطراف سواء في جهاز الرئاسة أو جهاز الحزب أو غيرهما[2].

يفسر تسارع الأحداث و تطورها محاولة كل تيار التمسك بأسباب قوته و نفوذه و من ثم بقاء مصالحه، لأن التيار المحافظ يمكن القول عنه أنه استفاد من الوضع السابق و أن مصالحه مرتبطة به، أما المدافعين عن التيار الإصلاحي فقد أدركوا أن توسيع نفوذهم و مشاريعهم يتطلب نظاما اقتصاديا مفتوحا يستطيعون من خلاله استثمار رؤوس أموالهم،وهنا تقول الأستاذة "مغنية الأزرق" :«لقد تمكنت البورجوازية التكنوقراطية والبورجوازية الرائدة اقتصاديا أن تعزز نفسيهما بحيث وصلتا فيما بعد إلى نقطة كانا يحتاجان فيها إلى قدر من حرية العمل، و يبدو أن هذا هو وقت العمل بالنسبة إليها أي مع بداية حكم بن جديد »[3]. و هو ما برز في فترة حكم الرئيس بن جديد ، هذا الأخير الذي أكد على حتمية الإصلاحات الجارية للخروج من الأزمة. تطور صراع مراكز القوى بين التيار الإصلاحي في الرئاسة التيار المحافظ في الحزب ، و اتضح ذلك جليا في أحداث أكتوبر 1988 التي أدت إلى التحول الديمقراطي في الجزائر و هو ما تتناوله الدراسة لاحقا.

ثانياً: العوامل الاقتصادية و الاجتماعية.

1 - العوامل الاقتصادية:

ساهمت العوامل الاقتصادية في دفع عملية التحول الديمقراطي التي شهدتا الجزائر لاحقا، ذلك أن النظام السياسي القائم على الحزب الواحد سرعان ما بدأ يفقد توازناته مع الأزمة الاقتصادية الناجمة أساسا عن انخفاض مدا خيل المحروقات، و يبدو أن نمط التنمية الذي اعتمدته الجزائر والقائم على فكرة التخطيط، التأمينات، التصنيع القائم على نموذج "الصناعات المصنعة" و بناء قطاع عام واسع اعتراه الفشل،و تجلى ذلك في ضعف أداء المؤسسات العمومية الاقتصادية التي كلفت الدولة ثروات ضخمة و أصبحت تعاني عجزا ماديا مستمرا.تبرز الاختلالات التي أصابت الاقتصاد الجزائري في النقاط التالية:

– عجز الجهاز الإنتاجي تقليص الاعتماد على المحروقات في الصادرات و تعويضها تدريجيا بمنتجات أخرى، بل بقيت المحروقات تحتكر نسبة الصادرات من السلع و الخدمـــات بحوالي 93%[4].

---

[1]- Dahmani, op. cit, p95.

[2] - وصلت الدولة بعد 1986 إلى حالة تفكك و استقلال كل جهاز عن الآخر و يتضح ذلك من خلال الأجهزة التالية :
- جهاز رئاسة الجمهورية و برز فيه العربي بلخير.
- جهاز الحزب و على رأسه شريف مساعدية.
- جهاز عائلة بن جديد و على رأسه أمين بوركبة.
كانت قرارات بن جديد تشكل محصلة لتوازن هذه الأجهزة.للتفصيل أكثر حول هذه الفكرة يمكن الرجوع إلى: خوجة، مرجع سابق، ص 32.

[3]- الأزرق، مرجع سابق، ص 223.

[4]- محمد بلقاسم حسن، بهلول، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية و الأزمة السياسية: تشريح وضعية. الجزائر: مطبعة دحلب، 1993، ص29.

– عدم قدرة جهاز الإنتاج عن تموين نفسه و إعادة تموينه بالمواد الأولية و نصف المصنعة بحيث أصبحت التبعية للخارج البالغة 32% من قيمة الواردات من السلع و الخدمات هي التي تحدد معدل استغلال طاقاته.
– ضعف الآلة الإنتاجية وعدم قدرتا على تحقيق إشباع مرضي لاستهلاك السلع الغذائية و الصناعية، أو تحرير المجتمع من التبعية للخارج في تموينه البالغ 32% من مجموع الواردات[1].

نستخلص من تلك النقاط مدى العجز الذي يعانيه الاقتصاد الجزائري القائم على الريع النفطي وتبعيته للخارج في تموين السوق الاستهلاكية للمواطن. و يرجع العديد من الدارسين أسباب تفاقم الأزمة الاقتصادية في الجزائر إلى ما يلي:

- عدم تخلص التنمية نسبيا من التبعية سواء على المستوى المالي بسبب المديونية أو على مستوى استيراد قطع الغيار و التي تسيطر عليها الشركات الرأسمالية العالمية مما يجعل الاقتصاد الوطني تابعا لها.

- الاعتماد على إستراتيجية الصناعات الثقيلة،وتدخل الدولة بشكل كبير في النشاط الاقتصادي، و كبر حجم القطاع العام، أدت هذه العوامل إلى دعم رأسمالية الدولة، و بروز واسع لفئات التكنوقراط الإداريين التي شكلت طبقة بورجوازية جديدة تمثل مع النخبة الحاكمة قمة الهرم الاجتماعي في حين تبقى قاعدته الطبقة العريضة من الشباب العاطل عن العمل.

- تزايد معدلات النمو السكاني مما جعل الدولة عاجزة عن تغطية احتياجات تلك الأعداد المتزايدة من السكان، بحيث بلغت معدلات النمو السكاني مع منتصف الثمانينات 3.2% بالإضافة إلى ظاهرة هجرة سكان الأريـاف و المناطق الداخلية نحو المناطق الساحلية. اقتضت هذه الأمور من الدولة كما يقول "عدي الهواري": « أن تتبنى إصلاحات اقتصادية تمس أساسا القطاع الفلاحي و مؤسسات الدولة العمومية في محاولة منها تنشيط الجهاز الإنتاجي قصد استيعاب الضغط الاجتماعي المتولد مع بداية تكوّن الندرة على كافة المستويات الاستهلاك و العمل و غيره »[2].

إنطلاقا من هذا الطرح ارتبطت عملية التحول الديمقراطي بالأزمة التي أصابت الاقتصاد الوطني جراء تقهقر المداخيل النفطية مع منتصف الثمانينات فبعدما بلغ سعر البترول أوجه من الارتفاع أي 40 دولار أمريكي للبرميل سنة 1981، مع ارتفاع قيمة الدولار إلى أكثر من 10فرنكات فرنسية في التعاملات المالية الدولية، سرعان ما انار سعر البترول بعد ذلك الارتفاع إلى أدنى مستوياته ليبلغ 13 دولار أمريكي في نهاية سنة 1986 وانخفض في نهاية سنة 1988 ليبلغ سعر البرميل الخام 11 دولار للبرميل الخام مع تراجع قيمة الدولار أيضا إلى ما يتراوح بين 5 و6 فرنكات فرنسية ، أي بنسبة 40% إلى 50%[3]. و بحلول سنة 1985 أصبح الدخل

---

[1]- نفس المرجع ، ص 29- 30.

[2]-Houari,Addi,« Dynamique et contradictions du system politique Algérien ».Revue Algérienne des S. J.E. P, N°(0 2) Juin 1988, p 504 - 505.

[3]- بهلول ، مرجع سابق، ص30.

النفطي عاجزا عن تلبية المطالب و الحاجات الاجتماعية الجماعية المتزايدة بسبب النمو الديمغرافي من جهة، وعجز الآلة الإنتاجية من جهة أخرى عن استقبال يد عاملة جديدة، حتى أنه بدأ التفكير في تسريح العمال[1]. و يقول ضمن هذا الإطار الكاتب "عدي الهواري": « أن النظام السياسي الجزائري أصبح يواجه عدة تناقضات لم يكن من السهل عليه تذليلها تمثلت في عدم قدرته على تعبئة الموارد الاقتصادية خاصة قوى العمل... و كان على الدولة أن تأخذ موقفا، أولاً من الطلب الاجتماعي المتزايد و المقترن بنمو ديمغرافي، أما ثانيا كان عليها أن تواجه جمود و ضعف ناتج الأداء الفلاحي والصناعي»[2].

منذ أن بدأت الأزمة الاقتصادية تتضاعف، عملت وسائل الإعلام على تضخيمها، و يرجع ذلك إلى الصراع بين أطراف النخبة الحاكمة، حيث يرى الجناح المؤيّد للانفتاح أن النموذج الاشتراكي أثبت فشله في تحقيق التنمية و أنه لتدارك الوضع لابد من إصلاحات اقتصادية تنعش الاقتصاد الوطني ، في حين بقي الجناح المحافظ متمسكاً بالمبادئ الاشتراكية و بالقطاع العام باعتبارها خيارات إستراتيجية ،ومكاسب ثورية.وبعدما أصبحت مدا خيل الجزائر الخارجية تكاد لا تغطي الاستيراد لجأت الدولة إلى إجراءات التقشف وطلب قروض جديدة ، حيث حاول الخطاب الشعبوي، إعادة بعث شروط بقائه بإتباع النموذج الليبرالي و توظيف الخطاب الاقتصادي التقني القائم على الإنتاجية والمر دودية ضمن الخطاب الرسمي لتبرير فشل نمط التنمية المتبع، و تجلى ذلك مع انيار أسعار المحروقات، و هنا لجأ النظام السياسي إلى تبني شعار "عهد ما بعد البترول" و الدعوة إلى ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، كما اعتمد شعارا آخر ا تمثل في العمل و الصرامة لضمان المستقبل.[3]

يعبر هذا التوجه عن إصرار التيار الانفتاحي على ضرورة استكمال الإصلاحات الاقتصادية من خلال تشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة و دعم القطاع الفلاحي و فتح الـ ال للخواص. ضمن هذا الإطار يرى الأستاذ "الجيلالي اليابس" أن بورجوازية القطاع الخاص أوفدت أبناءها لاحتلال وظائف قيادية في أسلاك الدولة لتوظيف هذه العلاقات لتنمية القطاع الخاص حيث يقول:« إن القطاع الاقتصادي للدولة ساعد على إعادة إنتاج الرأسمال الخاص عن طريق توزيع الأجور و حماية السوق وأيضا تدعيم المواد الاستهلاكية،وقد ساهمت الدولة الوطنية في هيكلة السوق الداخلية لتشجيع الزّبانة، و من ثمّ فإعادة هيكلة المؤسسات تدخل ضمن إطار إعادة ترتيب مكانة الرأسمال الخاص في عملية التنمية »[4].

ساهمت عوامل أخرى في تعميق الأزمة منذ بداية الثمانينات منها توقيف الاستثمارات المنتجة خاصة في قطاع الصناعة، بالإضافة إلى التأثيرات السلبية التي أحدثتها عملية إعادة الهيكلة التي زعزعت استقرار

[1]- سليمان، الرياشي وآخرون،الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، جانفي 1996، ص214.

[2] -Addi, op. cit, p505.

[3]- مزعاش، مرجع سابق، ص42.

[4]- نفس المرجع ، ص 38-39.

القاعدة الاقتصادية بأكملها مؤدية إلى إضعاف درجة التكامل الاقتصادي التي كانت ضئيلة من قبل[1]. تميزت فترة الثمانينات بعدة قرارات منها وقف التصنيع، وتجزئة الشركات الكبرى للدولة، ووضع برنامج ضد الندرة[*]، كما تم الشروع في بيع الثروة العقارية العمومية بأسعار زهيدة استفاد منها - على وجه الخصوص- كبار المسؤولين[2].

إستطاع النظام السياسي القائم على الحزب الواحد المحافظة على استمرار يته خلال فترة معينة بفضل مداخيل الثروة النفطية، لكنه سرعان ما فقد المناورة لما انخفضت أسعار المحروقات و قيمة الدولار فواجهته صعوبات في الاستجابة لحاجات الاقتصاد و المجتمع خلال هذه الفترة القصيرة التي امتدت إلى أحداث أكتوبر 1988. كما عجز عن مواصلة الاستثمارات التي لم تعد توجه بصورة خاصة نحو البنيات التحتية مثل قطاع الصناعة ، فأجبر على التخلي عن مشاريعه الكبرى مثل ميترو الجزائر، و عصرنه السكك الحديدية، و بناء مائة ألف مسكن سنويا[3]. في مقابل هذا إتخذ النظام إجراءات استهدفت التقليص من منافع برنامج "من أجل القضاء على ندرة المواد" و تبع ذلك إجراء تمثل في جعل الاستفادة من المنحة السياحية المقدرة بـ 1000 د ج مخولة كل سنتين عوض سنة واحدة من قبل، و لمن تتجاوز أعمارهم 18 سنة فقط[4]، نتيجة ضعف قدرة النظام السياسي على التوفيق بين الاعتبارات الاقتصادية في التوزيع من جهة، و الاعتبارات الاجتماعية التي تفرض العدالة من جهة أخرى، بسبب انخفاض العائدات النفطية خاصة مع منتصف الثمانينات، ولعل أهم ما ميز فترة الثمانينات وانعكس سلبا على الاقتصاد الوطني تمثل في :

- خوصصة الزراعة بصفة غير رسمية في البداية، و في ظروف سيئة، حيث حصد كبار مسؤولي الدولة والأصدقاء المقربون من السلطة القسط الأوفر من الأراضي، بموجب قرار07 جوان 1987 الخاص بإعادة هيكلة الأراضي الفلاحية التي أصبحت تباع و تورث وقد مست هذه الإجراءات 3.4 مليون هكتار تمثـل 45% من الأراضي الفلاحية و تم التنازل عن قسم كبير منها لوزراء و إطارات لا علاقة لهم بالميدان الفلاحي5.

- تسجيل الفلاحة عجزاً قدره 15 مليار دينار تولت خزينة الدولة دفعها دون مقابل6.

- إرتفاع ديون الجزائر من مليار دولار سنة 1970 إلى 19 مليار دولار سنة 71988.

---

[1]- الرياشي و آخرون ، مرجع سابق، ص182.

* برنامج مكافحة الندرة Programme d'importation Anti penuries (P. A. P)، أقرت الحكومة هذا البرنامج حسب وزيرها الأول عبد الحميد الإبراهيمي بهدف مكافحة الندرة المسجلة في ثلاث مجموعات من السلع و هي: 1- مواد= = البناء و قطع الغيار و أغذية الأنعام، 2- مواد الاستهلاك الصناعية، 3- مواد الاستهلاك الغذائية. إن حجمه المالي هو 05 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 1.25 مليار دولار أمريكي، تفاصيل أكثر أنظر كتاب حسن بهلول، مرجع سابق، ص42.

[2]- حسان،م، قصة غرق. (ترجمة: مهني الجزائري) ،ب ب ن :دار النشر مارينور، فيفري 1996، ص53.

[3]- نفس المرجع ، ص54.

[4]- الكنز، مرجع سابق، ص72.

[5]- خوجة، مرجع سابق، ص28.

[6]- بو الشعير، مرجع سابق ، ص179.

[7]- نفس المرجع ، ص179.

- أصبح ما يعرف بسوق "الطراباندو" مؤسسة قائمة بحد ذاتها[1].

لقد أضرت تلك السلوكيات والقرارات بوضعية الاقتصاد الوطني ،وشككت في مصداقية النظام الحاكم،حيث أصبح متهما بالفساد وسوء تسيير الثروة الوطنية وتوزيعها وهي مظاهر زادت من تدمر المواطنين الذين أصبحوا يعانون من مشاكل عديدة كالبطالة وتدني القدرة الشرائية وغيرها . هذه المؤشرات تقودنا إلى الحديث عن العوامل الاجتماعية.

2- العوامل الاجتماعية:

أثرت العوامل الاقتصادية على الأوضاع الاجتماعية للمواطنين وللتدليل على ذلك نورد أزمتين بارزتين هما التشغيل والسكن:

أ- أزمة التشغيل: تعود أسبابا إلى ارتفاع المعدل السنوي للنمو السكاني مقابل نمو سنوي أقل لمعدل التشغيل، و بتحليل المتغيرات الثلاثة و المتمثلة في السكان و القوى العاملة و التشغيل، نلاحظ انخفاض عدد مناصب الشغل الجديدة من 150199 منصب إلى 139079 منصبا جديدا سنة 1984، أي بنسبة 7.4% عن السنة السابقة في الوقت الذي زاد فيه السكـان بمعـدل 4.3%، و القوة العاملة بمعدل قريب من 4% و قد تواصل هذا الاختلال في التوازن الاجتماعي، و أدى إلى تفاقم معدلات البطالة من 15% سنة 1985 إلى 17 % سنة 1987 إلى 17.2% سنة 1989[2].

ترجع أسباب ارتفاع معدلات البطالة إلى انخفاض النشاط التنموي المرتبط بالاستثمار في حين سجّل هذا الأخير تراجعا كبيرا من 77 مليار دينار إلى 69.4 مليار دينار سنة 1988[3]. لقد أدّى ارتفاع نسبة البطالة بين الشباب إلى استيائهم من الأوضاع المزرية التي يعيشونا ،وإلى نقمتهم على النظام الحاكم ،حيث تعرضت مقرات الحزب إلى التخريب، وأصبح كل ما يرمز للنظام الحاكم محل سخط و تشكيك ، حيث يقول في هذا الصدد "هوغ روبرتس" :« إن مشكلة البطالة الواسعة كانت واحدة من المقدمات المنطقية للتململ الاجتماعي وعدم الاستقرار السياسي .... نتيجة لتكاثر السكان وحده »[4] ، الأمر الذي ساعد على تزايد المطالب الاجتماعية التي دفعت النظام السياسي إلى إجراء إصلاحات اقتصادية وسياسية.

ب- أزمة السكن: رغم أن مشكل السكن يواجه مختلف دول العالم بدرجات متفاوتة الحدة، إلا أنه شكل في الجزائر مظهرا رئيسا للأزمة الاقتصادية و الاجتماعية ، و يتجلى ذلك في التفاوت الكبير بين العرض و الطلب على السكن، هذا العجز لم يعد يقتصر على المدن فقط بل توسع حتى إلى المناطق الريفية خاصة مع توسع

1- حسان، مرجع سابق، ص54.

2- أنظر تطور معدلات البطالة في الجزائر في ملاحق الدراسة .

3- بهلول، مرجع سابق ، ص33.

4- جوديث ، يافيه ، الشرق الأوسط عام 2015 من منظور أمريكي .(ترجمة: أحمد رمو)، دمشق : دار علاء الدين للنشر و و التوزيع و الترجمة ،2005،ص 20.

التنمية في هذه المناطق ضمن إطار تطبيق سياسة التنمية الإقليمية، وإذا كان المخطط الخماسي الثاني (1985-1989) قد أعطى دفعا قويا لقطاع السكن من خلال بناء 542000 سكن، فإنّ الرقم الحقيقي لهذا الإنتاج لم يتجاوز في نهاية فترة هذا المخطط 450635 سكناً[1]. ويدل هذا العجز في إنتاج السكنات على سوء تسيير الموارد المالية للدولة ،وبالتالي عجزها عن بناء مساكن جديدة سدا للطلب الاجتماعي .

أثرت العوامل الاجتماعية الناتجة عن الأزمة الاقتصادية على النظام الحاكم الذي لجأ إلى الاستيراد لتغطية 80% من الاحتياجات الغذائية للمواطنين، وهنا يقول الكاتب "رينيه دومونت": « إن الجزائر في سنة 1988 لا تنتج من المواد الغذائية أكثر مما كانت تنتجه في 1962 و أحيانا أقل»[2]. و في نفس الاتجاه فقد توسع مجال الاستيراد ليشمل المواد الاستهلاكية الغذائية و الصناعية، و التجهيزات الجاهزة في القطاع الاجتماعي المستهلك الكبير للتسليفات، و هو ما كان مصدرا لأرباح ضخمة بكل أشكال العملات الصعبة و في السوق المحلية، و قد استفاد من تلك الأوضاع أرباب المصانع الخاصة و الكوادر المميزون في جهاز الدولة و غيرهم[3]. كشفت هذه الحقائق و الممارسات عن تدهور كبير في اقتصاد الدولة الريعية،ومع تراكم المشاكل الاجتماعية سارت الأوضاع في اتجاه معاكس لخط النظام الذي أثبت عدم قدرته على استيعاب الضغط الاجتماعي المتوّلد عن أزمة توزيع ثروات البلاد، مما أدى إلى تبلور المعارضة في المجتمع التي ساهمت هي الأخرى في دفع التحول الديمقراطي في الجزائر، حيث يقول ضمن هذا الإطار "الكواري ":« يعتبر الشارع مساحة تنفس و تنفيس ، وهو قوة شعبية تعبيرية تغييرية و لعل قوته في سلميته التي تقلق السلطة و تحاول جره إلى العنف كما يحدث في الكثير من البلدان العربية ومن آثاره التأثير في قرارات السلطة، إذ قد يطيح بالنظام حينما يكون عاما ومنظما ، و له قوة الاستمرار و المقاومة » .[4]

ثالثاً: العوامل الثقافية و الإدارية

1- العوامل الثقافية:

لئن كان النظام السياسي الجزائري قد استطاع في فترة الرئيس الراحل "هواري بومدين" أن يحافظ على توازناته و استقراره بفضل الزعامة الكارزمية للرئيس، فإنه سرعان ما بدأ يعرف تناقضات داخلية خاصة مع مطلع الثمانينات، بحيث واجته معارضة حقيقية تمثلت أساسا في التيار الإسلامي الذي ينادي بإقامة دولة إسلامية من جهة، و في التيار البربري الذي ينادى بالاعتراف بالثقافة الأمازيغية من جهة أخرى، بالإضافة إلى

---

[1]- نفس المرجع ، ص35.

[2]- إيجنازيو، رامونيه، «الجزائر: الصدمة الأخيرة، أبعادها و آفاقها». لوموند ديبلوماتيك، نوفمبر، ديسمبر، 1988، ص8.

[3]- غازي، حيدوسي، الجزائرالتحرير الناقص.(ترجمة: خليل أحمد خليل)، بيروت: دار الطليعة للطباعة و النشر، مارس 1997، ص 53.

[4]- الكواري و آخرون ، الديمقراطية والتحركات الراهنة في الشارع العربي ، مرجع سابق ،ص 209-210.

المطالبين بالتعريب و بالعدالة الاجتماعية فكان لهذه القوى دور في التحول الديمقراطي الذي شهدته البلاد لاحقا. أخدت الجزائر بنظام الحزب الواحد، و التي عاشت من خلاله في هدوء نسبي استناداً إلى الشرعية التاريخية المكتسبة من الكفاح المسلح ضد الاحتلال الفرنسي، و تحسبا لأي انشقاق في صفوف الجزائريين حاول قادة الاستقلال المحافظة على الأحادية الحزبية ممثلة في جبهة التحرير الوطني على أساس أنها قادت البلاد إلى الاستقلال.

حرص النظام على جعل حزب جبهة التحرير الوطني إطارا يستمد منه شرعيته دون أن تكون له سلطة فعلية في إدارة الحياة السياسية سوى قيامه بمهمة التعبئة لدعم خياراته ، ولم يسمح بوجود أية معارضة خارجه، بل ظلت المعارضة سرية جراء إحكامه السيطرة عليها ، وهنا يقول "هارولد لاسكي": « و إذا بالرأي المعارض يصبح تآمرا، و إذا بالاختلاف في الرأي يتحول إلى خيانة و إذا كان ثمة من هو غير راض عن الحكم فإن معارضته قد تكون سرية و لكن الدولة التي تحس بسرية هذه المعارضة تحاول أن تدفع هذا الخطر بمزيد من رجال البوليس السري... و يصبح هو سبيل الحكم الوحيد في البقاء »[1].

تبلورت المعارضة و بدأت تبرز مع وفاة الرئيس بومدين، خاصة أن النظام - مع بداية الثمانينات - بدأ يفقد شرعيته و قاعدته التقليدية، فالشرعية التاريخية و الثورية أضحت بدون معنى لدى غالبية جيل الشباب المولود بعد الاستقلال[2]. و تتمثل مظاهر تلك المعارضة في النقاط التالية:

- مظاهرات التعريب منذ سنة 1979 و إلى غاية 1980.
- أحداث جامعة تيزي وزو في مارس 1980 و التي قادتها الحركة الأمازيغية.
- التجمع الكبير الذي نظمته الحركة الإسلامية بالجامعة المركزية بالجزائر العاصمة نوفمبر 1982.

أ- نشاط الحركة الإسلامية : حاول النظام السياسي منذ البداية العمل على ضرورة تعبئة المال الديني لصالحه، و المطالبة باحترام المبادئ و التعاليم الدينية التي يمارسها الشعب حرصا منه على إرضاء الجماهير الشعبية ، لكن ذلك لم يمنع بروز جماعات إسلامية تتميز بمواقفها الدينية مثل "جمعية القيم" التي تأسست سنة 1966 و حظر نشاطها في 1970، و كانت تدعو إلى المحافظة على المبادئ و القيم الإسلامية.[3] أما في سنة 1979 فقد ضم ملتقى العاشور شخصيات تنتمي إلى الاتجاه السلفي و الإصلاحي ، الاتجاه الإخواني ،جماعة الطليعة، جماعة التبليغ و الاتجاه الصوفي، و حسب بعض المصادر فإن الدعوة خرجت إثر هذا الملتقى من الجامعة إلى الأوساط الشعبية إلا أنها بقيت منقسمة[4].

[1]- منيف، الرزاز، الحرية و مشكلتها في البلدان المتخلفة. بيروت: دار العلم للملايين، 1965،ص22.
[2]- العياشي، سوسيولوجيا الديمقراطية و التمرد بالجزائر، مرجع سابق، ص9.
[3]- الرياشي، مرجع سابق، ص67.
[4]- الزبير، عروس، الدين و السياسة في الجزائر. القاهرة: ب د ن، 1989، ص 187.

نظمت الحركة الإسلامية يوم 12 نوفمبر 1982 تجمعا بالجامعة المركزية ضم أعدادا كبيرة من الإسلاميين عبّرت عن تواجدها في المجتمع و في الساحة السياسية، و كان رد فعل النظام هو قمع هذه المعارضة ،حيث تم اعتقال العديد من نشطائها، و منهم "عباسي مدني، و محمد السعيد"، و تم وضع "أحمد سحنون وعبد اللطيف سلطاني" تحت الإقامة الجبرية[1]. كما تم اعتقال "علي بن حاج" في 1983 بتهمة الانتماء إلى جماعة "مصطفى بويعلي" و أطلق سراحه مع 14 آخرين من إجمالي 201 من الأعضاء قدموا إلى المحاكمة في 29 جوان 1986[2].و على صعيد آخر نشطت بعض المجموعات الإسلامية من خلال بداية تكوين جماعات مسلحة، أبرزها جماعة العاشور و كان يتزعمها "مصطفى بويعلي" الذي قام بسلسلة من الهجمات على منشآت حكومية ،لكن تم القضاء عليه سنة 1987[3].

إستمرت الحركة الإسلامية في نشاطها الدعوي إن في المساجد أو الجامعات، و عمل النظام من جهته على تجريد المؤسسة الدينية التقليدية "المساجد" من النفوذ السياسي محاولا استعمال قوتها الفكرية والسياسية المستمدة من الإسلام في خدمة السياسة الجديدة للدولة ، و تقنيناً لذلك أنشأت الدولة مجلساً إسلاميا يرأسه عضو من الحكومة توكل له مهمة الرقابة على نشاط الحركات الإسلامية ، والسعي الى تحجيم دورها في المجتمع[4]، لكن محاولة النظام الاستناد إلى الشرعية الدينية، و التنازلات التي قدمها لم تكن كافية لإرضاء التيار الديني[5].

ظل النظام مسيطراً على النشاط الإسلامي حتى عام 1988 حيث تراجعت الإيديولوجية الاشتراكية التعبوية التي تبناها، كما تراجعت مكانة حزب جبهة التحرير الوطني في النفوس، و ما رافق ذلك من نشاط حثيث جعل التيار الإسلامي يحاول بعث مشروعه الديني كبديل منتظر للنظام الذي أصبح يعيش أزمة شرعية حقيقية ،لأنّ جوهر الشرعية هو قبول الأغلبية العظمى من المحكومين لحق الحاكم في ممارسة السلطة، ومن أهم وسائل تكريس و بناء الشرعية الكفاءة و الفعالية في إدارة شؤون المجتمع و تحقيق أهدافه وتجسيم قيّمه و مثله العليا، و توفر الكفاءة و الفعالية في حد ذاتها قدراً من الاستقرار السياسي و الاجتماعي[6]. هذا ما افتقد إليه النظام في فترة الرئيس بن جديد مما جعل المعارضة تتبلور داخله و خارجه. ويمكن إجمال أسباب نمو و انتشار الحركة الإسلامية في النقاط التالية:

- أنّ الحركة الإسلامية لا تقر بالتمايز الطبقي في المجتمع، و إنّما تحاول أن تتخلل كل شرائح المجتمع و هنا يقول "سمير أمين" : « إن عمومية أو مرونة الموقف الذي تعتمده حركة الأصوليين هو الذي يفسر قوتها، إذ

---

[1]- أحميدة، عياشي، الإسلاميون الجزائريون بين السلطة و الرصاص. الجزائر: دار الحكمة، ص193.
[2]- حماد، مجدي و آخرون، الحركات الإسلامية و الديمقراطية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، جانفي 1999، ص257.
[3]- عياشي، مرجع سابق، ص230.
[4]- الرياشي، مرجع سابق، ص67.
[5]- مجدي، مرجع سابق، ص315.
[6]- سعد الدين و آخرون، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي،مرجع سابق ، ص408.

يمكنها استقطاب قوى اجتماعية جديدة متباينة و لها مصالح ليست بالضرورة متوافقة، لكنها كلها متفقة من حيث رفضها التام للوضع القائم »[1].

- تضاؤل شرعية النخبة الحاكمة في الجزائر خاصة بعد ما عجزت الدولة عن تحقيق السعادة الفردية لكل المواطنين حيث يقول "علي الك " بأنه:« ... بعد رحيل هواري بومدين تطورت الحركة الدينية والوصولية بسرعة خاطفة و تزامن هذا مع فشل التجربة التنموية الوطنية»[2].

- أنّ ظهور و انتشار الحركة الإسلامية في أوساط الطبقات الوسطى التي التفت حول المشروع الديني ، يعّبر عن سخط الفئات الاجتماعية على ممارسات النظام الحاكم ويهدف إلى المشاركة السياسية و توزيع السلطة ، و تطرح الحركة الإسلامية نفسها كبديل للمشروع الوطني الذي تبنته النخبة الحاكمة في إطار نظام الحزب الواحد، في نفس السياق يقول "سعد الدين إبراهيم": « و من المصادفة أن تعتمد هذه الجماعات الساخطة من الشباب إلى رفع راية الإسلام فقد كان الإسلام هو دائما ملاذ الأمة حينما يشتد الكرب و تتعقد الأزمة هذا فضلا عن أن الإسلام يمثل بالنسبة لهذه الجماعات درعا حضاريا و سياسيا ضد ما توجهه الأنظمة التسلطية من اتهامات لأي ناقد أو معارض »[3].

حظي الإسلام بمعناه السياسي و الاجتماعي بمكانة في قلوب الساخطين على النظام الحاكم، باعتباره يمثل في نظر العديد من الفئات الاجتماعية المشروع البديل عن النظام القائم الذي بدأ يفقد شرعيته. إلى جانب نشاط التيار الإسلامي و معارضته للنظام نشط تيار آخر كان يدافع عن الثقافة الأمازيغية و هو التيار البربري .

ب- نشاط التيار البربري: ارتبطت أزمة الهوية ارتباطا وثيقا بأزمة شرعية النظام،حيث رأى البعض أنا عاملا مباشراً في الإسراع بانيار شرعية النخبة الحاكمة خاصة مع تنامي الحس الإسلامي، و تحرك دعاة الأمازيغية مطالبين بإحياء التراث الأمازيغي حيث وقعت مشادات بينهم و بين النظام في 10 مارس 1980 أشهرها ما عرف بأحداث تيزي وزو أو الربيع الأمازيغي التي جاءت على إثر منع إلقاء محاضرة للكاتب "مولود معمري" حول الشعر القبائلي و تطور الوضع إلى سخط كبير من قبل الذين كانوا يريدون حضور المحاضرة و اعتبر ذلك تعسفا من السلطة ضد الثقافة الأمازيغية و منعا لانتشارها في المدارس ووسائل الإعلام[4].

ساهمت أحداث جامعة تيزي وزو في تطور وانتشار التيار البربري، حيث قامت السلطة في الجزائر العاصمة يوم 07 أفريل 1980 بتفريق المتظاهرين من أساتذة و طلبة جاء بعضهم من منطقة القبائل رافعين شعارات منها "ثقافة ديمقراطية"، "ثقافة شعبية" إلا أن السلطة تصدت لهذه الحركة معتبرة إياها محاولة لضرب

[1]- الكنز، مرجع سابق، ص43.
[2]- الكنز، نفس المرجع السابق ، ص50.
[3]- سعد الدين، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي ، مرجع سابق، ص430.
[4]-Jean Pierre ,Durand, « Chronique politique ». Annuaire de l’Afrique du nord, Paris : éditions du centre national de la recherches scientifiques, 1980,p531-532.

الوحدة الوطنية ،كما اتهمت بعض العناصر المتواجدة بفرنسا بالوقوف وراء الأحداث كجبهة الوحدة الجزائرية التي يتزعمها "علي يحي رشيد"، و جبهة القوى الاشتراكية المعارضة التي يقودها "حسين آيت أحمد"[1].

حاول التيار البربري الداعي إلى الاعتراف بالثقافة الأمازيغية فرض وجوده، ودخل في معارضة علنية للنظام و تجسد ذلك في أحداث الربيع الأمازيغي في 1980 و كان رد فعل النظام مزدوجا ،من جهة بالقمع ومن جهة أخرى محاولة تدارك القضية الأمازيغية بإدراجها في الميثاق الوطني بعد إثرائه في 1986 حيث أشار إلى الأسس التاريخية للمجتمع الجزائري و مكانة الأمازيغ في تاريخ الجزائر[2].كما تأسست الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان في 11 أفريل 1987 ضمت أغلبية أقطاب الحركة البربرية و تبنت مطالبهم، و أخدت الرابطة على عاتقها مهمة بحث و إيجاد الحلول للمشاكل المتعلقة بحقوق الإنسان في الجزائر، و تنصيب عدة فروع للرابطة في عدد من الولايات[3]. كان تعامل النظام مع نشاط الحركة البربرية عبر اتجاهين،الأول محاولة القضاء على التعبير الاستقلالي لهذه الحركة البربرية من خلال اعتقال العناصر النشطة في التيار البربري، أمّا الاتجاه الثاني تمثل في فتح المجال لدراسة الأدب الأمازيغي في جامعة تيزي وزو و هي محاولة للتخفيف من التوتر في منطقة القبائل.

إرتبطت العوامل الثقافية ارتباطا وثيقا بأزمة شرعية النظام من جهة، وبأزمة الإنية في المجتمع الذي أصبح منقسما إلى اتجاهات متعددة ومتعارضة بعضها يتمسك بالاتجاه العربي وينادي بتحقيق الوحدة العربية القومية، وبعضها بالاتجاه الإسلامي الذي يرى فيه تحقيقا لتوازن شخصيته العربية الإسلامية ،ونظراً إلى العلاقة الوطيدة بين العروبة و الإسلام فقد شكلا الوعاء الديني و الثقافي القادر على ملء فراغ الهوية الذي يعانيه المجتمع الجزائري، في حين ارتبط البعض الآخر بالثقافة الأمازيغية وأصبح يدافع عنها،حيث يقول في هذا الصدد الكواري:« صار الشارع أو المدينة فضاء ومجالا للصراع و التنافس على السلطة و مجالا لاستخدام الرمز كقوة في المعارضة و التغيير سواء الرمز التاريخي كالثورة والشهداء،أو الرمز الديني أو الرمز اللغوي و الثقافي».[4] و نظرا لخطورة أزمة الهوية على وحدة المجتمع فقد حاول الاحتلال الفرنسي من قبل أن يحطم المقومات الحضارية للشعب و منها محاربة اللغة العربية و فرض اللغة الفرنسية في الإدارات مما أدى إلى تكوين فئة متغربة لا تعبر عن آمال و طموحات المواطنين.

لم تقض الأوضاع الاجتماعية فيما بعد على الصراعات التي كانت موجودة أثناء فترة الاحتلال بين النخب المكونة في المدارس و الجامعات العربية، و النخب المكونة في المنظومة التعليمية الفرنسية بكل مستوياتها،

---

[1]- Durand ,op.cit, p532.

[2]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الميثاق الوطني1986 .الجزائر: نشرو توزيع قطاع الاعلام والثقافة ، 1987، ص12-13

[3]- المؤسسة العمومية الاقتصادية، الجزائر: الدليل الاقتصادي و الاجتماعي (1963-1990). الجزائر:الوكالة الوطنية للنشر و الإشهار، 1990، ص40.

[4]- الكواري ، الديمقراطية والتحركات الراهنة للشارع العربي ، مرجع سابق ، ص 110.

بل تضخمت الصراعات و انتشرت في القطاعات التي كان تعريبها بطيئا،و يقول "علي الك " في هذا الصدد: « ... إن القطاعات الاقتصادية التي لا زالت تسير باللغة الفرنسية لا زالت رافضة للمتخرجين المعربين و بعيدة كل البعد عن تأثير الجامعة، إنّ هذا الواقع أوجد تقسيما يمكن أن يؤدي إلى تقوقع الـال الثقافي المعتمد على الجامعة بتقسيمها إلى مجموعتين أي معربين و مفر نسين»[1].

ساهمت العوامل الثقافية في عملية التحول الديمقراطي سواء من خلال نشاط التيار الإسلامي أو نشاط التيار البربري ،أو نشاط الجماعات المطالبة بالتعريب ،وقد شكلت هذه التيارات معارضة للنظام مطالبة إيّاه بحقها في المشاركة السياسية والاعتراف بويتها وثقافتها.

2- العوامل الإدارية:

أخذت الدولة الجزائرية كغيرها من دول العالم الثالث بمسألة البناء الوطني الاقتصادي و الاجتماعي والثقافي والإداري، و أنشأت لتجسيد أهدافها التنموية أجهزة ومؤسسات إدارية بغية تحمل أعباء ومهام الدولة في مختلف الـالات، بيد أن تلك الأجهزة لم تحل مشاكل المواطنين، بل زادت من تعقيدها نتيجة انتشار الفساد الإداري. تتمثل أهم و أعقد المشاكل التي تواجهها دول العالم الثالث في عجز الأجهزة الإدارية الموروثة عن الاحتلال عن مواجهة معضلات ومشاكل الـتمع، و يرجع ذلك إلى كون تلك الإدارات تحمل بذور التخلف.[2] رغم أنّ كافة الإدارات لا تخلو من سوء التسيير الإداري و بعض مظاهر الفساد، إلاّ أنّ هذه المظاهر تتفاوت أخطارها وآثارها من مجتمع إلى آخر و تبرز خاصة في الـتمعات النامية و قد تلتصق هذه الأخطار إلى حد كبير بأنظمتها السياسية.ساهمت العوامل الإدارية هي الأخرى في تزايد مطالب تغيير الأوضاع المتردية.

أ- فساد الجهاز الإداري : ترجع أسباب فساد الجهاز الإداري في الجزائر إلى عدة عوامل هي:

- الإهمال و المعاملة السيئة للمواطنين، حيث يتصف عدد كبير من الموظفين في الأجهزة الإدارية بالإهمال والتكاسل و عدم القيام بواجباتم على أكمل وجه، بحيث لا يفكرون إلا في تحسين أوضاعهم المادية و المعنوية دون التفاني في الأعمال الموكلة إليهم، و ما المشاكل التي يتعرض لها أغلبية المواطنين يوميا كفقدان ملفاتم أو بعض أوراقهم و عدم إنجاز الأعمال في أوقاتا المحددة إلا نوعا من الإهمال في إداراتنا[3].

- الانتماءات الفردية و الولاء غير المشروط للأشخاص فتجد المسؤول يعين ما دونه من الموظفين و الأعوان على أساس معيار وحيد يتمثل في الولاء له و نصـرته، ويشير المفكر "ريجـز" (Riggs) إلى كون التعيينات البيروقراطية تعتمد شكليا على الكفاءة في الامتحانات و تقوم عمليا على تجاوز المؤهلين حيث يلجأ الشخص

---

[1]- الكنز، مرجع سابق، ص21.
[2]-علي، سعيدان، البيروقراطية الإدارة الجزائرية. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، 1981، ص37.
[3]- نفس المرجع ، ص51.

المسؤول إلى تعيين أصدقائه و أقاربه الذين يثق بهم و يساعدهم في دخول المدارس و الحصول على الشهادات والعلامات التي تؤهلهم، كما تقوم الاعتبارات الشخصية بدور كبير في الترقية و العزل و الشؤون الأخرى التي تخص الخدمة المدنية[1].تعبر تلك الممارسات عن مظاهر التخلف الاجتماعي و الثقافي التي طالت مجالات حساسة ليس في التوظيف و التعيين و الترقية في المناصب القيادية في مختلف مؤسسات الدولة فحسب ، بل أكثر من ذلك تطورت إلى ممارسات تجسد خوصصة الدولة .[2]

- سوء التسيير الإداري والسياسي والاقتصادي المؤدي إلى التبذير و الكسب غير المشروع، و تتمثل مظاهره على المستوى الحكومي في عدة سلوكيات كاستخدام السيارات الحكومية لأغراض خاصة و التوسع في الإنفاق على الأشياء غير الضرورية، بالإضافة إلى عدم تقدير المسؤولية عند دراسة المشروعات، و الإهمال في التنفيذ والرقابة بسبب قلة الاهتمام بأموال الدولة أي بأموال الشعب[3]. لقد عمد النظام إلى بناء رأسمالية الدولة في الفترة الماضية " السبعينات و الثمانينات" تحت غطاء الاشتراكية و صحب ذلك تكوين طبقة من الأثرياء "تجار، موظفون سامون، مهنيون..." في شكل بورجوازية متوسطة مستندة إلى النظام الحاكم نفسه، وقد استطاعت هذه الطبقة أن تدافع على مصالحها و توسع مشاريعها تدعيما لنفوذها[4].

- الرشوة: و هي من الأعمال الدنيئة و المظاهر الفاسدة في مختلف أنظمة العالم بحيث أصبح بعض الموظفين يلجئون إلى استعمال نفوذهم الوظيفي، و ذلك بتعقيد الإجراءات في وجه المواطنين الذين يضطرون في النهاية لقضاء حوائجهم بدفع الرشوة التي قد تكون نقدية أو عينية[5].و يؤكد "علي الك ":« أن النخب السياسية الجديدة التي حلت محل النخب التكنوقراطية البيروقراطية القديمة أصبحت تتعاط الرشوة على مرأى و مسمع الملأ مرتبطة في ذلك ارتباطا عضويا بقطاع اقتصادي جديد قائم على المضاربة العقارية و السمسرة و عمليات الاستيراد والتصدير ».[6]

- إنعدام المراقبة و المحاسبة و الفراغ القانوني و التنظيمي في بعض الحالات، وتناقض القوانين و عدم تطبيقها في حالات أخرى، مما أدى إلى عدم الاستقرار والاستمرار في التنظيم ،ذلك أن التسرع يطغى على جميع قوانيننا و قراراتنا ومشاريعنا فمثلا عملية تنظيم و إعادة تنظيم القطاع الاقتصادي كانت عدة مرات تحت شعارات وتسميات مختلفة التسيير الذاتي،التسيير الاشتراكي للمؤسسات ،إعادة هيكلة المؤسسات، استقلالية المؤسسات ...إلاّ أنّ نتائجها تكاد تكون واحدة و سلبية في أغلب التجارب[7]. كما أثرت الصلاحيات الإدارية- التي

---

[1]-هيدي، فيريل، الإدارة العامة منظور مقارن.(ترجمة: محمد قاسم القريوتي)، الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية، 1985، ص 186.

[2]-العياشي ، عنصر،« سوسيولوجيا الأزمة الراهنة في الجزائر » . المستقبل العربي ،العدد(191)، جانفي 1995، ص 86.

[3]- سعيدان، مرجع سابق، ص53-54.

[4]- عمر، صدوق، آراء سياسية و قانونية في بعض قضايا الأزمة. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1995، ص 70.

[5]- سعيدان، مرجع سابق، ص55.

[6] - الكنز، مرجع سابق ، ص 115.

[7]- صدوق، مرجع سابق، ص91.

طّبقت خلال الخماسي الأول لدعم سياسة التهيئة الإقليمية- على متابعة و تنشيط هذه القطاعات على مستوى الولاية من طرف الوزارات المعنية ، هذه السياسة فوّضت للولاة مسؤوليات تعيين المدراء التنفيذيين في الولاية بعد أن كان التعيين من صلاحيات الوزراء، مما انعكس سلبا على الأداء الحسن لوظائفهم الإدارية[1].

تكشف تلك السلوكيات الفساد السياسي و الإداري الذي وصلت إليه مؤسسات النظام السياسي مما ساعد المعارضة على التأجيج و أمال أغلبية الرأي العام الوطني إلى التيارات الأخرى الرافضة لنظام الحزب الواحد و ممارساته البيروقراطية الفاشلة.

ب- مظاهر الفساد الإداري: مع بداية الثمانينات هّيأ النظام الحاكم الظروف الملائمة لتطور و انتشار الفساد الإداري ،وذلك بتوقيف الاستثمارات وفتح المال أمام الاستيراد ،و أخذت هذه الظاهرة شكل تضخيم للفواتير بين المتعاملين المحليين و الأجانب فيما يخص تجهيز المنشآت الوطنية[2]. في نفس السياق كانت خزينة الدولة تخصص هبة سنوية مقدرة بالعملة الصعبة لفائدة الإطارات العليا من العسكريين و المدنيين، كل حسب رتبته وسلمه الوظيفي، لكن سرعان ما تم إلغاء هذه الهبة بسبب تراجع الاحتياطات الوطنية من العملة الصعبة بفعل الصدمة البترولية[3]. دفع هذا الإجراء بؤلاء الإطارات إلى البحث عن تمويل آخر قصد المحافظة على نمط العيش المعتاد، مما أوجد فضاءا معمما بالفساد دون اكتراث من طرف الدولة، هدفه ابتزاز الاقتصاد الوطني[4].و مما ساعد على انتشار تلك المظاهر تطبيق سياسات الاستثمار في النشاطات ذات الطابع التجاري،وفي المرافق العمومية الكمالية كبناء مركب "رياض الفتح"في العاصمة،و اللجوء القوي للمؤسسات الأجنبية في إنجاز مشاريع تتوفر البلاد تقنيا على إمكانيات إنجازها مثل أعمال بناء الجسور و الطرق، و قد استغلت الصفقات المبرمة مع الخارج من قبل أشخاص في مراكز النفوذ أو بواسطة غيرهم للاستفادة الشخصية تحت صيغ عمولات أو رشاوى قدرها الوزير الأول السابق "عبد الحميد الإبراهيمي" بقيمة 26 مليار دولار[5]. و في هذا الصدد يقول يقول الكاتب"جان زيغلر"(Jean Ziegler) *:« إنه من العبث وجود غنائم جزائرية ضخمة في الخزائن السويسرية و في غيرها تم تكوينها بالنهب و الاختلاس... إننا وضعية مضرة بمصداقية الجزائر وبأية إصلاحات في الجزائر »[6].

---

[1]- بهلول، مرجع سابق، ص78.

[2]- Fatiha, Talahit, « La corruption dopée par l'ajustement ». Revue mouvement société politique culture, N(01) Nov/Dec, 1998, Paris : édition de la découverte, 1998, P31.

[3] -Ibid, p33.

[4]- Ibid, p34.

[5]- بهلول، مرجع سابق، ص252.

* جان زيغلر(Jean Ziegler): باحث في علم الاجتماع و كاتب سويسري و رجل سياسة و عضو سابق في شبكة دعم جبهة التحرير الوطني خلال حرب التحرير الكبرى يشغل منصب عضو في لجنة الشؤون الخارجية في برلمان سويسرا و نائب مقاطعة جنيف.

[6]- جان، زيغلر، « فضيحة الأموال الجزائرية المهربة ». جريدة الوقت، عدد (18)، من 04 إلى 10 أفريل،1994 ، ص05.

استطاعت الفئات ذات النفوذ الواسع أن تكون ثروات ضخمة بطرق مشبوهة و غير شرعية كالمضاربة و الاختلاس و تحويل الأموال العمومية سواء باسم القانون أو بالتحايل على القانون في نفس الوقت، بالإضافة إلى غض النظر في مرات عديدة على مثل هذه السلوكيات و التجاوزات ،وهنا يقول"زيغلر" : « لقد حولت تلك الأموال[1]... في ظل نظام مالي و مصرفي قعيد ،وفي ظل إجراءات قانونية تتيه في قيودها وتعقيداتا».[2] و يدعم هذه الفكرة ما أشارت إليه النشرة الداخلية لحزب جبهة التحرير الوطني في المؤتمر الخامس بقولها: « ... هناك نقائص و ممارسات سلبية هنا و هناك مثل اللامبالاة و الاستعمال اللامشروع لبعض ممتلكات الدولة و التغاضي الكثير عن بعض التصرفات غير السليمة الأمر الذي أدى إلى استفحال الكثير من الطفيليات و بروز فئة طفيلية استهوت بعض النفوس واشترت بعض الذمم لتكون وسيلتها في عدم احترام قانون الدولة ومبادئها وخياراتا »[3].

هكذا أصبحت ظاهرة الفساد معروفة بحيث لم تقتصر على المستويات العليا في الإدارات بل انتقلت حتى إلى بعض الناس، فجماهير الشعب لمّا شعرت أن أعباء تكاليف التنمية وقعت على عاتقها وحدها وجدت وسائل حيلتها الخاصة و انصرفت إلى نوع من الفساد و التحايل حتى بالمواد الأولية لغذاء المواطنين، فاستعمل البعض الرشوة لتسويق هذه المواد و تحويلها من أسواق الفلاح إلى الباعة الخواص لبيعها بأثمان مرتفعة ،ثم اقتسام تلك الأموال و هذا بتواطؤ العاملين في مؤسسات التسويق التابعة لشركات الدولة[4].ويدل هذا الفساد والاحتكارات على تداخل مصالح البعض مع أصحاب السلطة النافذين، و هذه المصالح المبنية على الفساد هي التي شدت من قبل، و تشد الجزائر اليوم إلى الأسفل، دمرت و تدمر اليوم اقتصادها و تحوله إلى هياكل و دوائر بيروقراطية، و تعرقل أي مشروع إصلاحي جدي، و الأهم من ذلك أنا تمل إيجاد الحلول المفيدة لمشاكل أجيال جزائرية شابة[5].

تمثل الإدارة في أي بلد الصورة الحقيقية المعبرة عن النظام السياسي، لكن إذا دخل الفساد في الإدارة فسيؤدي حتما إلى فقدان الثقة في النظام الحاكم و كل ما يصدر عنه من قرارات وغيرها. و في الجزائر تمكنت القوى الفرنكوفونية في الإدارة من توجيه ضربة للمشروع الوطني للشعب[6]، فحسب المنظمة الوطنية للمجاهدين فإنّ الذي ألحق الضرر بالمشروع الوطني الجزائري ليست القوى الوطنية و إنما البيروقراطية الإدارية الفاسدة، هي التي كانت وراء هدم هذا المشروع، و تبرز اليوم تيارات سياسية –حسب المنظمة- تدف إلى

---

[1]- قدر البعض عدد المالكين لعملات صعبة بالملايين و الملايير في البنوك الأجنبية بحوالي 7000 شخص يستحوذون على 70 مليار دولار و هو ما يساوي 400 مليار فرنك فرنسي. تفاصيل أكثر أنظركتاب حسن بهلول، مرجع سابق، ص157.

[2]- زيغلر، مرجع سابق، ص05

[3]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،النشرة الداخلية للحزب.الجزائر: نشرو توزيع قطاع الاعلام والثقافة، 1985،ص03.

[4]-عبد الله شريط، مع الفكر السياسي و المجهود الايديولوجي في الجزائر .الجزائر : المؤسسة الوطنية للكتاب ، ص189.

[5]- للتفصيل أكثر أنظر، « تسميات عدة للفساد ». مجلة الوسط، عدد(374)، يوم 29-03-1999، ص24.

[6]- سهيل، الخالدي، « أضواء على جذور المشكلة الجزائرية الفرنكوفونية في الإدارة الجزائرية ». مجلة قضايا دولية، عدد (302) ، 16 أكتوبر 1995،ص30.

تخليصها من مسئووليتها و إلقاء التبعة على الوطن[1]. لقد هيمنت على الإدارة العامة عقب الاستقلال دفعة "لاكوست" و هي الفئة التي لقنتها فرنسا و كونتها خصيصاً لتخلفها في الإدارة، وعليه يرى البعض: « أن الإدارة هي التي أوصلت البلاد إلى الكارثة»[2].

من هذا المنطلق تتضح أهمية العوامل الإدارية التي أدت إلى فقدان الثقة في النظام و في القائمين على إدارته و ليس من الغريب أن تلجأ العديد من الشرائح الاجتماعية إلى الالتفاف حول المشروع الإسلامي خاصة في ظل اتساع فجوة التفاوت بين الفئات الاجتماعية ، هذا التفاوت الذي أصبح موضع احتجاج و معارضة من قبل غالبية فئات المجتمع، و قد ارتبط ذلك بأزمة توزيع ثروات البلاد و احتكارها و هذه بعض نماذج وأساليب اختلاس و نهب الثروة الوطنية:

- الاختلاسات النقدية سواء بالعملة الوطنية، أو العملات الأجنبية.
- توزيع الأراضي العمومية على غير المستحقين، سواء في إطار التسيير الذاتي، أو الثورة الزراعية أو تنظيم المستثمرات و استصلاح الأراضي الفلاحية، أو البناء الذاتي[3].
- الاستيلاء على العمارات،الفيلات،الشقق و المزارع بغير وجه حق ثم تسوية وضعيتها بدفع مبالغ رمزية زهيدة.
- التصرف في ممتلكات الدولة كالتصرف في الأموال الخاصة من حيث الإنفاق و التبذير و ليس من حيث الحفاظ و الصيانة.
- الرشاوى و العمولات و الامتيازات و التحويلات و المهمات و الخرجات غير المشروعة التي كانت كلها على حساب الخزينة العمومية و ميزانية الدولة[4].

تلكم هي أهم العوامل الإدارية التي كشفت عن وجود سلوكيات سيئة وتجاوزات خطيرة في إداراتنا أضرت بمصداقية الدولة من جهة و مصداقية حزب جبهة التحرير الوطني من جهة أخرى، باعتبار أن الحزب كان مرتبطا بالدولة في فترة الأحادية الحزبية.

---

[1]- نفس المرجع ، ص30.

[2]- لحسن، بركة، « مجموعات الامتياز في الجزائر أو حزب فرنسا في مؤسسات الدولة ». الجزائر اليوم، يوم 15 فيفري 1993، ص04.

[3]- تمثلت أول فضيحة في توزيع أراضي زراعية بين كبار المسؤولين تحت غطاء إصلاح القطاع الفلاحي، و كانت الشرارة الأولى لهذه الفضيحة عندما عارض "علي كافي" مشروع تحويل غابة بوشاوي إلى مقر إقامة يشتريه الخواص، خوجة ، مرجع سابق، ص40.

[4]- صدوق، مرجع سابق، ص160-161.

رابعا : دور أحداث أكتوبر 1988 في التحول الديمقراطي

عاشت الجزائر قبل أحداث 05 أكتوبر 1988 ظروفاً صعبة ناتجة عن الأزمات المتعددة الجوانب التي أصبح يعاني منها النظام السياسي والمجتمع، فعلى مستوى النظام السياسي برزت أزمة مراكز قوى في النظام بين التيار الإصلاحي والتيار المحافظ حول التوجهات السياسية والاقتصادية الكبرى للبلاد، أمّا على مستوى المجتمع فكانت الأوضاع تتميز بارتفاع نسبة البطالين، وتدني القدرة الشرائية للمواطنين واختفاءاً مريباً للسلع الضرورية حتى أنّ منظر الطوابير المنتشرة في مدن البلاد أصبح ظاهرة تطبع كل المدن[1].

سبقت أحداث أكتوبر 1988أوضاعا وظروفا تميزت بما يلي :

1- حملة واسعة ضد الفساد، وتوزيع الثروات بطرق غير شرعية وتبذير الأموال العمومية، مست هذه الحملة الرئيس وأفراد عائلته، وبعض أعضاء التيار الإصلاحي، بحيث طرحت في الشارع القضايا التالية :

-قضية تحويل الأموال من البنك الخارجي.[2]

-قضية مركب رياض الفتح.

-قضية توزيع أراضي مزرعة بوشاوي.

-قضية ثانوية ديكارت بمدينة الجزائر.

-قضية النساء الفرنسيات المتزوجات بجزائريين.

2- لإعلانات المتعددة عن الإضرابات العمالية خاصة في المنطقة الصناعية بالروبية،والتي دامت حتى نهاية سبتمبر 1988 حيث قام عمال الشركة الوطنية للسيارات الصناعية بالاحتجاج على عمليات اختلاس عرفها المركب، كما طالبوا بزيادة رواتبهم، وتضامناً مع هؤلاء قام 30000 عامل الآخرون الموجودون في منطقة

---

[1] - تمالت، مرجع سابق، ص08.

[2]- تفاصيل أكثر حول هذه القضية يمكن الرجوع إلى كتاب محمد خوجة، مرجع سابق، ص40.

الرويبة الصناعية بإضراب دام 03 أيام انتهى بصدام مع قوات الأمن.[1] كما طالت موجة الإضرابات قطاع الطيران والبريد والنقل أيضاً.

3- خطاب رئيس الجمهورية يوم 19 سبتمبر 1988 والذي وجه فيه انتقادات لاذعة لبعض العناصر داخل الحزب والحكومة وكان يقصد بالتحديد التيار المحافظ في الحزب والمعارض لسياسته الليبرالية، كما حمّل أصحاب المصالح الخاصة والمضاربين والرشويين الذين جمعوا ثروات طائلة دون أن يبذلوا أي جهد، مسؤولية غلاء المعيشة وندرة المواد الاستهلاكية.[2]

من خلال هذا الخطاب يكون الرئيس "بن جديد" قد شنّ نقداً صريحاً وعلنياً على الجهات التالية : القيادة الحزبية، الحكومة، الإدارة والمؤسسات، القطاع الخاص، الشريحة المرتبطة بفرنسا والمهاجرين. فمثلاً بالنسبة للإدارة والمؤسسات عامة قال : « ... نقول من لم يستطع تأدية واجبه فليعترف بأنه غير قادر.»، وبالنسبة للقطاع الخاص قال : « ... فالقطاع الخاص ينمو بصفة فوضوية دون إشراف، فالمعروف أن كسب الملايين يتطلب سنوات عديدة من العمل، لكن مع المؤسف اليوم نرى أن الناس تكسب الملايين في ظرف قصير جداً. »[3]. أمّا عن الشريحة المرتبطة بفرنسا والتي ظهرت على حقيقتها عقب غلق ثانوية "ديـكـارت" بمدينة الجزائر قال : « ... الشيء المؤسف هو نساء بعض الجزائريين الموجودين في الجزائر هم وأبناؤهم يذهبون للتظاهر، وعلى هذا الزوج الذي يريد ثقافة أجنبية أن يأخذ زوجته وأبناءه وليذهب للبلد الذي يريده... هناك فئة قليلة من الجزائريين لهم عقدة لأنهم لا يثقون في لغتهم وفي شخصيتهم وفي حضارتـهم وفي دينهم ».[4]

لقي خطاب الرئيس تجاوباً في الأوساط الشعبية ،وفي ظل حركة الإضرابات، بدأ الحديث عن تنظيم مظاهرات مناهضة للنظام يوم 05 أكتوبر 1988 بدأت بوادرها يوم 04 أكتوبر ليلاً بالعاصمة و انتشرت في صباح 05 أكتوبر لتشتد وتعم العاصمة ونواحي أخرى من الوطن.[5] ضمّت هذه المظاهرات العديد من الفئات الشعبية وخاصة الموجودة على خطوط المواجهة مع تدهور أحوالها المعيشية بحيث تصدرها المفصولون عن الدراسة والعاطلون عن العمل والكهول والعزاب.[6] كانت أحداث أكتوبر 1988 موجهة خاصة ضد رموز

---

[1]- تمالت، مرجع سابق، ص10.
[2]- محمد، جمال، « الجزائر الجمهورية الثانية ». مجلة الحوار، عدد(20)، فيفري 1989، ص14.
[3]- عيسى ، بوزغينة،«النقابية في الجزائر مساهمة سوسيولوجية في تحليل مضمون الخطاب النقابي للاتحاد ع ع ج». (رسالة ماجستير، معهد علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 1993)، ص416.
[4]- نفس المرجع ، ص417.
[5]- بو الشعير، مرجع سابق، ص178.
[6] - الكنز، مرجع سابق، ص09.

السيادة الوطنية مثل البلديات ومقرات الحزب وبعض مقرات الوزارات والمؤسسات التربوية التي تعرضت إلى عمليات الحرق والنهب وشتى أنواع التخريب الأخرى.[1]

وفي أول رد فعل له اعتبرها المكتب السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني في اجتماعه يوم 05 أكتوبر 1988 بأنها أعمال شغب قامت بها مجموعة لا تتمتع بالحس المدني مدفوعة بأيدي خفية من الخارج، وتبعاً لذلك قرر رئيس الجمهورية إعلان حالة الحصار يوم 06 أكتوبر مما استوجب تدخل الجيش لإعادة الهدوء للبلاد.[2] أسفرت تلك الأحداث حسب الإحصائيات الرسمية عن حوالي 189 قتيلاً و1442 جريحاً، وضمن هذا الإطار ألقى رئيس الجمهورية خطاباً في 10 أكتوبر منددا ً فيه باحتكار السلطة ومتأسفاً عن الخسائر الناجمة عن الأحداث ووعد الشعب بإصلاحات سياسية كبيرة.[3]

أ- تفسيرات أحداث أكتوبر 1988: على ضوء المعطيات السابقة يجدر التعرض إلى الفرضيات المقدمة لتفسير خلفيات وطبيعة تلك الأحداث والأطراف التي كانت وراءها، فما هي حقيقة أحداث أكتوبر 1988 والأطراف التي كانت وراءها ؟ ضمن هذا الإطار يمكن تقديم ثلاثة فرضيات أو تفسيرات لهذه الأحداث هي :

- التفسير الأول : يرى أنصاره بأنّ الأحداث هي انفجار شعبي عفوي وعنيف سببه تراكم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والإدارية التي طبعت البلاد خلال الفترة التي سبقت الأحداث.
- التفسير الثاني : ينظر أصحابه إلى الأحداث في إطار صراع مراكز قوى النظام، وبأنها من صنع الجناح الإصلاحي الذي حاول تمرير الإصلاحات فنقل الأحداث إلى الشارع.
- التفسير الثالث : يرى أنصار هذا التفسير بأنّ الأحداث من تدبير الجناح المحافظ في صراعه مع التيار الإصلاحي من أجل إضعاف شعبيته. وفيما يلي شرح لهذه التفسيرات :

التفسير الأول: الأحداث انفجار شعبي وعفوي: يرى أنصار التفسير الأول بأنّ أحداث أكتوبر 1988 هي انفجار شعبي عفوي، والعنف الملاحظ يومي 05 و06 أكتوبر ليس نتيجة غياب التعددية بل يرجع إلى تراكم السخط الشعبي الذي لم تكن له فرصة للتعبير حينما تحين.[4]إنّ أحداث أكتوبر ليست أزمة سياسية بالمفهوم الضيق للكلمة، وإنما هي أزمة نظام اقتصادي وسياسي واجتماعي لم يستوعب معطيات الواقع الجديد لبلد أغلبية سكانه شباب، كما أن اعتماد النظام بصورة كبيرة على مدا خيل الريع البترولي جعلته في مأزق بعد انهيار أسعارها في السوق الدولية، وكنتيجة لهذا عجز النظام عن تلبية حاجيات المواطنين، ضمن هذا الإطار يرى "أحمد بن بلة" أن أسباب الأحداث ترجع إلى وجود أزمة اجتماعية واقتصادية كظاهرة ندرة المواد

---

[1]- محمد العربي، الزبيري، المؤامرة الكبرى أو إجهاض الثورة .الجزائر : المؤسسة الجزائرية للطباعة والنشر و التوزيع،1989، ص40.

[2]- بوالشعير، مرجع سابق، ص178.

[3]- نفس المرجع ، ص178.

[4]-M'hammed, Boukhobza ,Octobre 88 Evolution ou rupture?. Alger:éditions Bouchéne, 1991, 1991, p67.

الأساسية وأزمة السكن وتدهور المنظومة الصحية وضعف التعليم والتهميش الكبير لفئة الشباب.[1] ويؤكد هذا الطرح قول الدكتور "حسن بلول" حول تلك الأحداث بأنها:« انفجار شعبي رفع صوته في الشوارع بشعارات ضد النظام، والممارسات البيروقراطية، والسلوكيات الطائشة للمقربين من بعض رجالات النفوذ، وهي مظاهر اجتماعية سلبية غذتها مشاكل ندرة التموين في السوق، ومشاكل تفشي البطالة وسط الشباب، والعجز المتفاقم في السكن الاجتماعي بالمدن ».[2]

إنّ الشباب الذين شاركوا في أحداث أكتوبر 1988 وأحرقوا مقرات الحزب ورموز الدولة لم يكونوا يطالبون أساساً بالديمقراطية بقدر ما كانت مطالبهم تتمثل في عدم استعمال رجال السلطة لنفوذهم في قضاء مصالحهم وحوائج مقربيهم .[3] وعليه فالأحداث لم تكن بسبب غياب التعددية الحزبية بقدر ما ساهمت فيها الظروف والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي كانت تعيشها البلاد. هناك من يرى أنّ الاضطرابات التي شهدتها الجزائر في أكتوبر 1988 هي استمرار لثورات الغضب الشعبي التي أخذت تتفجر بين الحين والآخر في المدن الكبرى منذ بداية الثمانينات في مدينة تيزي وزو عام 1980، وفي وهران عام 1982، ثم بوجه خاص في قسنطينة عام 1986.[4] كما أنّ السلطة حسب نفس الاتجاه فقدت مشروعيتها الثلاثية التي كانت تتمتع بها على امتداد عشرين عاما[5]:

- مشروعية تاريخية، بوصفها وريثة جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني اللذين قادا الجزائر إلى الاستقلال.

- مشروعية تنموية، بوصفها الدولة الراعية التي استطاعت تعليم المجتمع وتصنيعه وتحضيره عن طريق الاستثمار واستهلاك عائدات النفط والغاز.

- مشروعية استقلالية، بحكم دورها النشيط في الكفاح من أجل نظام دولي جديد وسعيها إلى السير بالمجتمع الجزائري نحو الاعتماد على الذات.

حاول أنصار الفرضية الأولى تفسير أحداث أكتوبر وربطها خاصة بالبيئة الاقتصادية والاجتماعية التي كانت تعيشها الجزائر في فترة الثمانينات، لكنّ هذا التفسيرلم يبين الأطراف المحركة لهذه المظاهرات والأحداث، حتى وإن كان الشباب هم الذين قاموا بعمليات الحرق والتخريب،معبرين عن سخطهم على النظام القائم، يبقى التفسير الأول ناقصاً في الكشف عن حقيقة أحداث أكتوبر 1988.

---

[1]- عبد العالي، رزاقي، الأحزاب السياسية في الجزائر خلفيات وحقائق. الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ، 1990، ص27.

[2]- بهلول،مرجع سابق، ص22-23.

[3]-Houari, Addi, L'Algérie et la démocratie pouvoir et crise du politique dans L'Algérie contemporaine. Paris : éditions la découverte, 1995, p131.

[4]- عبد القادر،جغلول، « نهاية الشعبوية في الجزائر ». لوموند ديبلوماتيك، جانفي–فيفري، 1989، ص07.

[5]- نفس المرجع، ص 07.

التفسير الثاني:الأحداث من صنع الجناح الإصلاحي: يرى أصحابه بأن الأحداث من صنع الجناح الإصلاحي داخل النظام في محاولته لتمرير الإصلاحات، حيث سعى الاتجاه المتغلب في السلطة ممثلاً في الرئيس وفريقاً نافذاً داخل المؤسسة العسكرية إلى إضفاء إصلاحات على التوجه السياسي والاقتصادي للدولة الجزائرية.[1] و يستند الذين يرون أن الأحداث من تدبير رئاسة الجمهورية إلى حجج منها حدة خطاب الرئيس الشاذلي، الذي لمح فيه إلى القطيعة مع معارضيه في حزب جبهة التحرير الوطني، و هناك حدثـين يدعمان هذه الفرضية : الأول أنّ المتظاهرين ركزوا على تخريب أملاك أعضاء حزب جبهة التحرير الوطني المتشددين، أمّا الحدث الثاني يتمثل في تعجيل الرئيس " الشاذلي بن جديد" بتنحية "شريف مساعدية" من الحزب دون أن يترك أي شك لإعادة انتخابه لمرة ثالثة على رأس الحزب، كما عجّل من وتيرة الإصلاحات السياسية التي كانت في الانتظار.[2]

ويؤكد "الهادي لخديري" الذي كان وزيراً للداخلية أنّ خطاب الرئيس في 19 سبتمبر 1988 يُعد السبب الأول لأحداث أكتوبر، خاصة إذا نظرنا إلى الأحداث التي تلته مباشرة، ففي ذات الأسبوع بدأت اضطرابات عمالية في المنطقة الصناعية بالرّويبة دامت حتى نهاية سبتمبر من نفس السنة.[3]ويذهب بعض المسؤولين في النظام إلى أبعد من ذلك إذ يؤكدون أنّ رئيس الجمهورية كان يعلم أن الجزائر مقبلة على "الكارثة" بدليل إخباره لجميع مساعديه المقربين في شهر جوان 1988حيث أمرهم بالاستعداد للمواجهة والتصدي، كما اجتمع بم مرة ثانية في شهر أوت 1988 لكن الاستعدادات لها لم تتم.[4] يؤكد هذا الطرح بأنّ الانفتاحيين تعمدوا ترك الأحداث تسير في اتجاه ضرب التيار المحافظ في حزب جبهة التحرير الوطني المعارض للإصلاحات السياسية.تدل تلك المؤشرات على إمكانية حدوث مظاهرات شعبية هدفها إحداث صدمة تغيّر ما عجزت السلطة عن تغييره بالطرق العادية،و يقول الكاتب "عروس الزبير" في هذا الصدد : « أنّ حدة التناقضات بين الأجنحة المتصارعة بلغت ذروتا سنة 1988 فكانت أحداث أكتوبر لأن أنصار التجديد يئسوا من إمكانيته في إطار المؤسسات القائمة فكان الشارع هو الفاصل لفرض برنامج التجديد ».[5] لقد أدّى تطور الصراع بين الانفتاحيين و المحافظين إلى انتقال الصراع إلى الشارع في محاولة من التيار الانفتاحي تمرير الإصلاحات العالقة، وفي نفس السياق أكّد السيد "عبد الحميد مهري" أنّ العلاقات بين المسؤولين على مستوى القيادة السياسية لم تكن جيّدة، لأن هذه العلاقة نشأت في إطار مغلق هو الحزب الواحد.[6]

---

[1]- تمالت، مرجع سابق، ص23.

[2]- Kapil,Arun, « L'évolution du régime autoritaire en Algérie ». Annuaire de l'afrique du nord, Tome XXIX, Paris : éditions C.N.R.S, 1990, P519.

[3]- تمالت، مرجع سابق، ص10.

[4]- الزبيري، مرجع سابق، ص132.

[5]- الزبير، عروس، « في بعض قضايا المنهج وتاريخ الحركة الإسلامية بالجزائر». مجلة النقد، العدد (01)، أكتوبر 1991-جانفي 1992، ص18.

[6]- « حوار مع عبد الحميد مهري الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني»، مجلة الوحدة، عدد(486)، 17 إلى 24 أكتوبر 1990، ص3- 4.

ويقدم السيد "بلعيد عبد السلام" أسبابا يعتقد أنا موضوعية لتفسير أحداث أكتوبر 1988 إذ يقول أنّ الفريق الرئاسي كان يضم أيضاً "الهادي لخديري" الذي عمل على تسريح الكثير من ذوي السوابق العدلية في شوارع العاصمة لتكسيرهـا وتخريبها، ويضيف "بلعيد عبد السلام" : « أن السلطة كانت تتواطأ مع الفريق الرئاسي الفرنسي الذي كان يعمل على تفجير الوضع لإبعاد جبهـة التحرير نائياً من الساحة وكذلك الأمر مـع الاشتراكية ».[1] هذا القول له جانب من الصحة فلقد قام الرئيس الفرنسي في 30 نوفمبر1981 بزيارة إلى الجزائر وهي الفترة التي بدأ فيها الرئيس الإصلاحات الاقتصادية كإعادة هيكلة المؤسسات ،كما قام الرئيس الشاذلي بن جديد آنذاك بزيارة إلى فرنسا يوم17 ديسمبر1982 تعتبر الأولى من نوعها لرئيس جزائري .

في نفس الاتجاه يرى السيد "أحمد طالب الإبراهيمي" أن لأحداث أكتوبر جانبين : الأول تلقائي يتعلق بابتعاد الدولة عن تطبيق العدالة الاجتماعية واتساع الهوة بين الحكام و المحكومين، أمّا الجانب الثاني فهو مفتعل ويتصل برغبة بعض أطراف السلطة في تغيير خط جبهة التحرير الوطني نحو الليبرالية وقلب التحالفات الخارجية للدولة ، ولا يستبعد تورط بعض القوى الأجنبية التي كانت على علاقة وثيقة بتلك الأطراف.[2]

تعّبر أحداث أكتوبر 1988 حسب المؤتمر السادس لحزب جبهة التحرير الوطني في1998 عن سلسلة من المؤامرات التي ظلت تستهدف جبهة التحرير بغرض تحييدها عن مسارها الثوري ،وإفراغها من محتواها الجماهيري ،واستبدال مؤسساتا السياسية والاقتصادية والاجتماعية بأخرى تكون مستعدة للتكيف مع توجهات ما يسمى بالنظام العالمي الجديد.[3] أمّا الجنرال "لكحل عياط" فيعتقد بأن فريق الرئاسة كان قد طلب من مختلف المؤسسات المشرفة على تصدير واستيراد السلع الضرورية القيام بإخفاء كميات منها في انتظار ما يسفر عنه المؤتمر السادس للحزب، و يؤكد وجود تحالفات بين التيار الإصلاحي في السلطة والديمقراطيين الذين كانوا يسعون لضرب جبهة التحرير الوطني.[4]

في ظل هذه الظروف برزت إشاعات تتحدث عن تنظيم مظاهرات في الخامس من أكتوبر، لكنّ السلطة لم تتحرك لمواجهتها، وإلاّ كيف نفسر أن رجال الشرطة ورجال الدرك الوطني كانوا غير مسلحين وعلى غير أهبة لتهدئة الوضع حينما بدأ المتظاهرون ينفذون الخطة في الميدان.[5] وتؤكد هذه الدلائل أنّ الأحداث كانت مدبرة مسبقاً حيث يقول الجنرال"خالد نزار": «...رغم غياب تحقيق رسمي، يمكننا التأكيد أن أصل المشكلة لم يكن سوى اضطرابات مفتعلة استعداداً لمؤتمر جبهة التحرير الوطني السادس بدف خدمة وتغليب كفة تيار معين، ثم فلتت المظاهرة من أيدي مدبريها، وركبتها أطراف وجماعات أخرى من مختلف

---

[1]- تمالت، مرجع سابق، ص25.
[2]- نفس المرجع، ص25.
[3]- حزب جبهة التحرير الوطني ،« مشاريع المؤتمر السابع ».ايام 1-2-3 مارس 1998، ص34.
[4]- تمالت ،مرجع سابق، ص23- 24.
[5]- الزبيري،مرجع سابق، ص132.

الاتجاهات والانتماءات. ».[1] إنّ الذين أرادوا التغيير السياسي والتعجيل به هم الذين دبروا وتسببوا في تلك الأحداث والتي تطورت بسرعة حتى تجاوزت حدودها المرسومة.2

نستخلص من التفسير الثاني لأحداث أكتوبر بأن الصراع بين التيار المحافظ والتيار الإصلاحي، والذي نقله التيار الأخير إلى الشارع كان هو الآخر سبباً في تلك الأحداث.

التفسير الثالث : الأحداث من صنع الجناح المحافظ : ينظر أنصار التفسير الثالث للأحداث على أنا من تدبير الجناح المحافظ في السلطة والمعارض للإصلاحات التي يقوم با رئيس الجمهورية، حيث يرى الكاتب " عابد شارف " أن مسؤولية الأحداث ترجع إلى تكتل مجموعات على مستوى الحزب وجهاز الأمن " المديرية العامة للوقاية والأمن D.G.P.S" والتي كانت مصالحها مشتركة في زعزعة الرئيس "بن جـديد" قبل انعقاد المؤتمر السادس لحزب جبهة التحرير الوطني، فجهاز الحزب كان يتخوف من إثراء الإصلاحات الجارية، أما جهاز الأمن فلم يكن راض على الإصلاحات التي قامت با الرئاسة لأنه فقد جزءا من صلاحياته خاصة بعد إعادة تنظيم جهاز الأمن العسكري على يد " الشـاذلي بن جديد ". حيث أدى الصراع بين الرئيس الشاذلي وجهاز الأمن التابع لرئاسة الجمهورية إلى قيام الرئيس بسحب الشرطة وبالتالي تدخل الجيش لقمع الأحداث. [3]

يقدم أنصار هذا التفسير دليلا يتمثل في تنحية السيد "شريف مساعدية" من الحزب يوم 30 أكتوبر 1988، وتنحية الجنرال "مجوب لكحل عياط" من رئاسة جهاز الأمن العسكري. ويؤكد "الشاذلي" احتمالية كون الأحداث من تحريك وتحريض أطراف داخل الحزب كانت تسعى إلى إضعاف شعبية الرئيس الشاذلي بن جديد تحسبا لانتخابه آنذاك رئيسا للجمهورية لولاية ثالثة في نوفمبر1988 ، ويأتي هذا قبل انعقاد مؤتمر السادس للحزب، حتى أن بعض الموعات أكدت أنّ الرئيس سيتنحى عن مهامه ويسحب ترشيحه،ومن جهته أكد الشاذلي أنّ الأحداث من صنع مجموعات داخل الحزب مسّيرة من طرف جناح "مساعدية".[4]

و يعزز ذلك الطرح ما أدلى به المكتب السياسي نفسه في اجتماع طارئ عقب أحداث أكتوبر 1988 بقوله : « إنّ الأعمال الخطيرة التي مست بالأمن العمومي جاءت بفعل شبان غير واعين بالمسؤولية وأداة ساذجة استعملتهم عناصر مناوئة للإصلاح العميق الذي تم الشروع فيه منذ الخطاب الأخير الذي ألقاه رئيس الجمهورية.»[5]. ويدل هذا التصريح على وجود التيار الإنفتاحي داخل المكتب السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني. أمّا اللواء "خالد نزار" فقال : « إنّ أكتوبر صنعه الجناح الأرثودوكسي في النظام»، بينما قال رئيس الجمهورية في المؤتمر السادس لجبهة التحرير الوطني « بأن الذين صنعوا أحداث أكتوبر ندموا».[6]لا يخرج

---

[1]- خالد، نزار، « واجب وحقائق ». يومية الخبر، عدد(1669)، يوم 15 ماي 1996،ص04.

[2]- صدوق، مرجع سابق، ص49.

[3]- Kapil Arun, op.cit,p518.

[4]- Kapil Arun ، Ibid,p518.

[5]- حزب جبهة التحرير الوطني، « بيان المكتب السياسي حول أحداث أكتوبر 1988». المجاهد الأسبوعي، عدد(1471)، يوم 14-10-1988،ص10.

[6]- سعد، بوعقبة، « حقيقة أحداث أكتوبر».مجلة الوحدة، عدد(458)، من يوم 01 نوفمبر إلى 06 نوفمبر 1990،ص4- 5.

التفسير الأخير للأحداث عن التفسير الثاني الذي يؤكد أنّ صراع مراكز القوى في النظام بين التيار الإصلاحي والتيار المحافظ المعارض للإصلاحات كان سبباً في أحداث أكتوبر.

إجمالا فالتفسير الأول الذي يؤكد أنصاره على سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كانت سبباً في انفجار أحداث أكتوبر له جانب من الصحة، كما أنّ الانقسام والصراع بين الانفتاحيين والمحافظين كان هو الآخر سبباً في تلك الأحداث، أضف إلى هذا طبيعة النظام السياسي القائم على نمط الحزب الواحد، أدى إلى انفجار الأوضاع بسبب احتكار السلطة، وسوء استعمالها.و بالتالي كان لأحداث أكتوبر 1988 انعكاسات وتأثيرات دفعت النظام السياسي نحو التحول الديمقراطي في إطار تكيفه مع مدخلات البيئة الداخلية.

2- **إنعكاسات الأحداث على تركيبة النخبة الحاكمة :**كشفت أحداث أكتوبر 1988 عن هشاشة النظام السياسي القائم على الحزب الواحد، وعن جملة من التغيّيرات التي طرأت على تركيبة النخبة الحاكمة في الجزائر وهيكل النظام السياسي بصفة عامة، إلاّ أننا سنركز في هذه النقطة على انعكاسات الأحداث على تركيبة النخبة الحاكمة على ثلاثة مستويات هي : الحزب، المؤسسة العسكرية، الحكومة.

أ- على مستوى الحزب : أدّت أحداث أكتوبر1988، إلى تغييرات واضحة على النظام الحاكم، وهذا لمواجهة ما نستطيع تسميته بانفصال حقيقي بين الدولة والمجتمع المدني الناتج عن أزمة التمثيل،وانقسام النخبة الحاكمة[1]،ونتيجة لتلك التي الأحداث كانت تهدد بنية النظام القائم، عجّل الرئيس الأسبق "الشاذلي بن جديد" بمجموعة من الإجراءات أبرزها تغيير بعض المسؤولين، ففي 29 أكتوبر 1988 تمت تنحية مسؤول الحزب "شريف مساعدية" وخلفه السيد "عبد الحميد مهري".[2]و يعود سبب هذه الإجراءات إلى كون الانفتاحيين قد حمّلوا حزب جبهة التحرير الوطني مسؤولية تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في أكتوبر 1988، ومن ثم يرى "كمال بوشامة" أنه في ظل هذه الوضعية المأساوية قُدم الحزب كطرف متسبب في الأوضاع المزرية للبلاد، وضحّت به السلطة واعدة بالتغيير، رغم أننا وجدت مقاومة من بعض مناضلي الحزب وخاصة من إطاراته، ويضيف « لقد سمعنا وقتها تهمة وهي اعتبار كل قرارات البلاد السياسية والاقتصادية من صنع حزب جبهة التحرير الوطني ».[3]

وعلى صعيد آخر قرر السيد "مولود حمروش" الانسحاب من المكتب السياسي للحزب مع جميع وزرائه حتى يتفرغ لأداء مهامه التنفيذية، وهو نفس القرار الذي كان قد اتخذه إطارات الجيش الذين انسحبوا

---

[1] -Abderahim ,LAMCHICHI, L'Algérie en crise : crise économique et changements politiques. Paris :éditions L'harmattan, 1990 ,p290.
[2]-Ibid, p290.
[3]-Kamel,Bouchama,le FLN a-t-il jamais eu le pouvoir ?(1962-1992).Alger : Editions : ELMaarifa,1997,p230.

من اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني في 03 مارس1989 حتى لا يتعاط الجيش السياسة ويتفرغ سوى لمهامه الأساسية وهي الدفاع عن الوطن.[1]وقد اتخذ الرئيس بن جديد هو الآخر نفس القرار بانسحابه من قيادة الحزب، ليبين أنه رئيسا لكل الجزائريين ولا يفضل حزباً عن آخر، ومنذ المؤتمر السادس لجبهة التحرير الوطني لم يعد الرئيس بن جديد يترأس جلسات اللجنة المركزية ماعدا الإفتتاح أو الإختتام[2]،وقد أصبح السيد "عبد الحميد مهري" مسؤولاً عن الحزب بعد تنصيبه قبيل إنعقاد المؤتمر السادس في نوفمبر 1988 في إطار حملة الإصلاحات التي قادها الرئيس ضد "شريف مساعدية" ومجموعته المحافظة الذين أقيلوا دون أن يخضعوا إلى الإجراءات القانونية للحزب.[3]في نفس السياق خرج المؤتمر بتشكيلة جديدة للجنة المركزية لجبهة التحرير الوطني تميزت باختفاء بعض الأسماء مثل "رشيد بن يلس" و"بشير رويس"، أمّا مكتب رئاسة المؤتمر فقد ضم مسؤول الأمانة العامة للحزب بعد انتخابه السيد "عبد الحميد مهري" و السادة "عبد الرزاق بوحارة والهاشمي هجريش ويوسف يعلاوي وعبد الله نواورية ومراد طالب وعلي رياحي"[4].

ب- على مستوى المؤسسة العسكرية : شكل الجيش في النظام الجزائري مؤسسة قوية اكتسبت هيبتها ومكانتها من تجربة حرب التحرير الطويلة ومن طبيعته كجيش غير محترف، كما ارتبط الجيش بعلاقة وثيقة مع مؤسسة الرئاسة منذ الاستقلال، ونجح في إيصال عدد من قياداته لشغل مكانة الصدارة في هذه المؤسسة.كرس وصول العقيد الشاذلي بن جديد إلى سدة الحكم بروز دور الجيش في النظام الجزائري، بيد أنه بقدر ما إعتبر الجيش السند الرئيسي لمؤسسة الرئاسة، بقدر ما شكل قيداً أساسياً على حركتها، وتفطن إلى نقاط الضعف الكامنة في هذه المؤسسة والتغيرات التي من خلالها يمكن أن ينفذ لضبط الواقع السياسي خاصة في عهد الرئيس بن جديد، وبعدما أدرك الجيش افتقار الرئيس إلى الملكات السياسية الأساسية التي تتيح له الانفراد بإعادة رسم توازنات القوى، قرر أن تكون له اليد الطولى في الحكم.[5]ورغم محاولات الاستيعاب التي انتهجها النظام السياسي في إطاره مسعاه في التعبئة السياسية، وتحديد دور الجيش في السياسة،إلا أنه ظل يمثل مركز قوة للنظام ولشبكات المصالح السياسية والاقتصادية ومما زاد من أثر تلك القوة ارتباطها بشبكة واسعة من العلاقات مع الصفوة الإستراتيجية للنظام أي الرئيس وأركان الحكم.[6] كما نجح في الفترة الأخيرة من حكم بن جديد أن يمسك بزمام الأمور، بل أصبح توجه النظام يعتمد على ما يقوم به الجيش مستفيداً من درجة التداخل بينه وبين مؤسسة الرئاسة التي ما إن أعلنت عن الإصلاحات عقب أحداث أكتوبر 1988 حتى أكدت أن تلك الإصلاحات لن تكون على حساب المؤسسة العسكرية.[7]

---

[1]- Ibid, p206.
[2]- Ibid, p207.
[3]- Ibid,p196.
[4]- حيدر، أسعد ، « الجمهورية الرابعة ». مجلة المستقبل، عدد(615)، الصادر في ديسمبر 1988، ص25.
[5]- هدى، ميتكيس، « توازنات القوى في الجزائر: إشكاليات الصراع على السلطة في إطار تعددي ». المستقبل العربي، عدد (172)، جوان 1993، ص43.
[6]- الرياشي، مرجع سابق، ص63.
[7]- نفس المرجع ، ص63.

حاول النظام السياسي تقنين الأدوار لمؤسساته عندما أشار صراحة في دستور 1989 حظر العمل السياسي على الجيش وتحديد مهامه في الحفاظ على الوحدة الوطنية والمكاسب الديمقراطية، إلا أن تراكم الأحداث والاضطرابات والتنازل الحاصل بين مختلف القوى السياسية أغرى الجيش بالتدخل في المجال السياسي، ضمن هذا الإطار يقول "فيريل هيدي" Ferrel Heady : « إن دخول الجيش ميدان العمل السياسي يتصل بالتوتر الذي يصاحب التغير الاجتماعي الرئيسي أكثر من كونه محاولة من قبل قادة الجيش الطامحين في الوصول للحكم »[1].ويقترح "فون دير ميهدن" Von der.Mehden ثلاثة أنواع من الأدوار التي يمكن أن يلعبها الجيش بصفة عامة هي[2]:

- قد يأخذ تدخل الجيش الشكل المباشر بأن يجعل من نفسه حامياً للدستور ويتسلم الحكم.
- عندما يتخذ الجيش من نفسه دور الأداة الثورية التي تقود الإصلاح، ويرى أن من بين مسؤولياته خلق مؤسسات سياسية تسلم فيما بعد لحكومات مدنية.
- دور القوة غير المباشرة إذ لا يقوم الجيش بدور مباشر وواضح ولكنه يبقى عنصراً فعالاً في البيئة السياسية ليخلق الظروف لحكومة مدنية.

ينطبق الدور الأول والثاني الذي حدده "ميهدن" للجيش على حالة الجزائر، حيث تدخل بعد أحداث أكتوبر 1988 كحامياً للدستور ولمؤسسات الدولة، و ينطبق أيضا على الحالة التي تدخل فيها عقب توقيف المسار الانتخاب في جانفي 1992 من منطلق مسؤوليته في خلق مؤسسات سياسية تسلم في ما بعد لحكومة مدنية.

رغم ضلوع الجيش في مؤسسة الحكم ،ظلّ يفتقد إلى رؤية سياسية تسمح له بتجاوز الرؤية المستندة على قوة الردع العسكري كأداة أخيرة لحسم الأزمات السياسية شأنه في ذلك شأن كافة المؤسسات العسكرية في الدول النامية.[3]و يعزز هذا الطرح ما ذكره الكاتب "فاينر" Finer الذي يرى أنّ نقطة ضعف دور الجيش في في السياسة تتمثل في عدم نجاحه في التخلي عن دوره في السياسة عندما يكون مستعدا لذلك، ففي معظم الحالات كان الجيش الذي يتدخل في السياسة في وضع صعب بين أن يقرر ما إذا كان سيحكم حكماً مباشرًا أو غير مباشر.[4]

يستشف المتتبع لمسار الأحداث عقب انفجار الأوضاع في أكتوبر 1988 أنّ الجزائر بدأت تعرف تحولات حاولت من خلالها الانطلاق إلى مرحلة جديدة، وقد مسّت هذه التغيّيرات المؤسسة العسكرية. لقد

---

[1]- فيريل، مرجع سابق، ص173.
[2]- نفس المرجع، 173-174.
[3]- نبيل عبد الفتاح،« الأزمة السياسية في الجزائر: المكونات والصراعات والمسارات ». السياسة الدولية، عدد (108) ، أفريل 1992، ص193.
[4]- فيريل، مرجع سابق، ص 177.

أحدث الرئيس " الشاذلي بن جديد" تغييرات واسعة على قيادة الجيش الوطني الشعبي، وهذا بتعيين الجنرال "خالد نزار" رئيساً للأركان خلفاً للجنرال "عبد الله بلهوشات"، و استبعاد "الأكحل عياط" مسؤول جهاز الأمن العسكري.[1] كما عين الجنرال "محمد عطايلية" مفتشاً عاماً، والعقيد "عبد المجيد تاغيت" قائداً للبحرية، والعقيد "محمد مختار بوطمين" قائداً للقوات الجوية، كما أصبح الجنرال "اليامين زروال" قائداً للقوات البرية، وعّين العقيد "محمد مدين المدعو توفيق" مديراً للمخابرات العسكرية بعد أن كان رئيساً لدائرة الدفاع والأمن الخارجي بالرئاسة، وأصبح "حسين بن معلم" مديراً لها بعد أن كان قائداً للناحية العسكرية الثانية بوهران، كما عّين "محمد بتشـين" مديراً للمخابرات السياسية أو ما يعرف بالمندوبية العامة للوقاية والأمن D.G.P.S.[2]

أثارت هذه الحملة من التغيرات سخط بعض الضباط بسبب استبعادهم أو تهميشهم رغم كونهم أقدم في الجيش أو لخدمتهم في جيش التحرير الوطني خلال الثورة، وعدم كونهم قبل ذلك ضباطاً في الجيش الفرنسي، ومن بين الشخصيات التي كانت أكثر انزعاجاً القائد السابق للقوات البحرية الجنرال "كمال عبد الرحيم" الذي احتج وقدم استقالته لرئيس الجمهورية.[3]

ج- على مستوى الحكومة : وقعت تغييرات على قيادة الحكومة ،حيث تم إقالة حكومة السيد "عبد الحميد الإبراهيمي" بعد أحداث أكتوبر 1988، واستبدلت بحكومة جديدة ترأسها السيد "قاصدي مرباح" في 09 نوفمبر 1988، ضمت 22 وزيراً أغلبهم وزراء جدد لم يعملوا في حكومة "أحمد عبد الغني" و"عبد الحميد الإبراهيمي".[4] يعتبر هذا التنصيب لمرباح على رأس الحكومة إجراءا توفيقيا مؤقتا سعى الرئيس من خلاله محاولة فرض الأمن والاستقرار بالنظر إلى الشخصية العسكرية لهذا الرجل، كرابط بين جيلين متباعدين، جيل عاش الثورة، وله ثقله من حيث تغلغله القوي داخل أجهزة السلطة، وجيل ما بعد الاستقلال مكون من بعض التكنوقراطيين الموالين للإصلاحات الاقتصادية التي شرع فيها رئيس الجمهورية.

عرفت حكومة "مرباح" باسم حكومة الميدان نظراً لنشاط أعضائها وتقربهم من المواطنين لمعرفة مشاكلهم، واستمرت في عملها لمدة تقارب 10 أشهر.[5] لكن بعد تحكم السلطة في الغضب الشعبي ،وإخماد أصوات المعارضين للإصلاحات تّمت إقالة السيد "قاصدي مرباح" من رئاسة الحكومة من طرف رئيس الجمهورية.طرحت هذه الإقالة عدة تساؤلات وقراءات في الأوساط السياسية، ولم يقتنع بها السيد قاصدي مرباح ،حيث صرح لجريدة "الجزائر الأحداث" أنّ بداية تنحيته مهدت لها حملة إعلامية قادتها وسائل الإعلام، حيث سربت معلومات من مدير الإعلام في رئاسة الجمهورية السيد "مقدم" مفادها أنّ مرباح معارض للإصلاحات السياسية والاقتصادية. وأضاف مرباح بأنه لو كان حقيقة ضد الإصلاحات لما فوجئ أعضاء

1- ميتكيس، مرجع سابق، ص43.
2- تمالت، مرجع سابق، ص28.
3- نفس المرجع ، ص29.
4- تمالت،نفس المرجع السابق ، ص29.
5- حسين، بورادة، الإصلاحات السياسية في الجزائر. الجزائر : ب.د.ن، نوفمبر 1996، ص155.

مجلس الوزراء، وأعضاء مجلس الحكومة، والرأي العام بقرار تنحيته بدليل أنه لم يقتنع أحد، والسبب موجود - حسب رأيه- لكن لا أحد يعرفه إلاّ رئيس الجمهورية[1].

يرجع العديد من الدارسين أسباب تنحية قاصدي مرباح من رئاسة الحكومة إلى كونه إستعمل منذ البداية لاجتياز فترة انتقالية صعبة، باعتباره كان رئيساً لجهاز الاستخبارات العسكرية في عهد الرئيس " هواري بومدين"،إستعان به الرئيس بن جديد في مراكز عديدة للاستفادة من خبرته العملية ومقدرته التنفيذية، وحتى من علاقاته في أوساط القبائل البربرية، وداخل حزب جبهة التحرير الوطني.[2] ويرى البعض أن تطلعه إلى التقدم في سلم السلطة، وتشكيل مركز قوة موازية للرئاسة،واهتمامه بالإصلاحات الاقتصادية على حساب الإصلاحات السياسية وحساسيته من القيم الديمقراطية من خلال نشأته العسكرية المعروفة، كلها عوامل عجلت بعزله.[3]

تمت تنحية "قاصدي مرباح" وخلفه "مولود حمروش" على رأس الحكومة والتي شكلها في 10 سبتمبر 1989، وقد ضمت 22 وزيراً وعرفت باسم "حكومة الملفات"، حيث عملت طوال أشهرها الأولى على إعداد النصوص القانونية من أجل تسريع وتيرة الإصلاحات السياسية والاقتصادية.[4]لقد أدّى عزم حكومة الإصلاحات على اتخاذ جميع التدابير نحو تنفيذ برنامجها، برئيسها مولود حمروش يصرح لصحيفة(L'express) بما يلي : « إن الإصلاح في الجزائر يتطلب التقشف، لن يكون هناك مزيداً من الدماء كما أرجو – مشيراً إلى اضطرابات أكتوبر 1988- بل مزيداً من الدموع نعم.»[5].

وعليه كان لأحداث أكتوبر 1988 انعكاسات متعددة على مستوى الحزب ،المؤسسة العسكرية والحكومة،وهي نتائج كانت تداعياتا واضحة على عملية التحول الديمقراطي التي باشرتا الجزائر عقب إقرار دستور 1989

---

[1]- نفس المرجع ، ص154.

[2]- حمادة، طرادة، « الجزائر : الحكومة الجديدة أمام استحقاقات ثلاثة». مجلة العالم، عدد(292)، يوم 16 سبتمبر 1989، ص19.

[3]- نفس المرجع ، ص19.

[4]- بورادة، مرجع سابق، ص156.

[5]- سلامة ،غسان و آخرون ، مرجع سابق، ص289، نقلاً عن جريدة (L'express) الصادرة يوم 13-10-1989، ص28.

المبحث الثاني:

العوامل الخارجية للتحول الديمقراطي

ساهمت البيئة الخارجية الدولية في دفع عملية التحول الديمقراطي في الجزائر، بحيث أثرت الضغوطات الاقتصادية الدولية من جهة، و الضغوطات السياسية الدولية من جهة ثانية على النظام السياسي ، و اتضح ذلك من خلال آثار الأزمة الاقتصادية العالمية مع منتصف ثمانينات القرن الماضي ،حيث دفعت النظام الحاكم إلى الاقتراض من المؤسسات المالية الدولية، وموجة التحولات التي شهدتها الأنظمة الشمولية في العالم بانتقالها من الأحادية الحزبية إلى التعددية ، في إطار التكيف مع المبادئ الديمقراطية.أدت العوامل الخارجية دورا فعالا ،بل ومؤثرا في صياغة عملية التحول الديمقراطي ،حيث تزامنت العملية مع مجموعة من الأحداث المتتالية في البيئة الدولية ألقت بضلالها على الأوضاع في الجزائر.

شهدت المنظومة السياسية الدولية المعاصرة تطورات متسارعة ،كانت آثارها واضحة في جميع الميادين السياسية،الاقتصادية ،الاجتماعية والثقافية ،وشكلت ضغوطا على صناع القرار ،وكان من الطبيعي أن تتأثر الجزائر بالضغوطات الاقتصادية و السياسية الدولية بحكم دورها وارتباطات المتعددة من جهة أو بحكم موقعها الجغرافي وسط منطقة المغرب العربي من جهة ثانية.

يتناول المبحث الثاني النقاط التالية :

أولا:الضغوطات السياسية الدولية

ثانيا: الضغوطات الاقتصادية الدولية

أولا: الضغوطات السياسية الدولية.

دفعت الضغوطات السياسية الدولية نحو التحول الديمقراطي، على أساس أن العديد من دول النامية تأثرت بموجة التحول الديمقراطي التي شهدتها الأنظمة الشمولية الاشتراكية، وكان من الطبيعي أن تتأثر الجزائر كغيرها من أنظمة العالم بالمتغيرات الدولية المحيطة بها ،وأبرزها انهيار القطب الاشتراكي.شهدت أوربا الشرقية و بعض البلدان الأخرى ذات التوجه الاشتراكي مجموعة من الأحداث، أفرزتها التطورات الحاصلة في العلاقات الدولية، و دلت تلك الأوضاع على اتجاه الغرب الرأسمالي نحو إزالة الاشتراكية، و نظام الحزب الواحد تحت غطاء "ثورة الإصلاحات". كانت البوادر الأولى لهذه الإصلاحات في المحيط الدولي مع انفتاح الصين عقب غياب زعيمها "ماو تسي تونغ"، و مع منتصف ثمانينات القرن العشرين جاءت المبادرة مع الرئيس السوفياتي الأسبق "ميخائيل غورباتشوف" عندما أعلن مجموعة من الإصلاحات و أصدر بشأنها كتابا بعنوان "البيريسترويكا" و الذي تضمن منهج إعادة تنشيط المجتمع السوفياتي الذي أصابه الركود على حد تعبير "غورباتشوف" الذي يرى :« أن البيريسترويكا قضية عاجلة، إنها الحاجة الملحة التي تأتي من أعماق عملية التنمية الجارية في المجتمع الاشتراكي، و أن كل تأخير في تطبيقها سيؤدي إلى نشوء عمليات صعبة في الميادين الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية »[1].

كان للأفكار و الممارسات التي أدخلها "غورباتشوف" في إطار سلسلة الإصلاحات التي أعلن عنها الأثر السريع على الاتحاد السوفياتي ،حيث بدأت تظهر موجة من الاضطرابات الاجتماعية أعقبتها ظهور بوادر تفكك نظام الاتحاد السوفياتي بإعلان جمهوريات البلطيق استقلالها عن موسكو و قد باركته الولايات المتحدة الأمريكية، و من جهة أخرى أعلنت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي في وقت لاحق قبولها بمبدأ التعددية الحزبية و هذا بموافقتها على تعديل المادة (06) من الدستور السوفياتي و التي تكرس الدور القيادي للحزب[2].سارت الأمور بوتيرة أدت إلى انحسار دور الحزب الشيوعي و عجلت بتفكك الاتحاد السوفياتي وبالتالي انهيار المعسكر الاشتراكي، حيث شهدت أوربا الشرقية اضطرابات أدت إلى سقوط نظام الحزب الواحد فيها، و تم إنهاء الدور القيادي للأحزاب الشيوعية و الإعلان عن التعددية الحزبية بدلها، و ليس من الغريب أن تكون لهذه الأحداث انعكاسات على نظام الحزب الواحد في الجزائر و على الإيديولوجية الاشتراكية التي كان يعتمدها النظام. فقد شكلت المتغيرات الدولية مدخلا لعملية التحول الديمقراطي في الجزائر و انتقالها من الأحادية الحزبية إلى التعددية.

في نفس السياق بدأت تتضح معالم النظام الدولي الجديد الذي تقوده الدول الغربية الرأسمالية و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية خاصة في ظل تحوّل المسلّمات في العلاقات الدولية مع انهيار الكتلة الشرقية

1- بوزغينة، مرجع سابق ، ص412.
2- نفس المرجع ، ص412.

في إطار الثنائية القطبية، و انفراد القطب الأحادي الليبرالي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية التي عملت على نشر الرأسمالية العالمية، والديمقراطية و الحرية الاقتصادية في دول العالم الثالث عن طريق الضغوطات التي تفرضها على هذه الدول في إطار المؤسسات المالية الدولية التي تتحكم فيها الدول الرأسمالية، كما تتدخل في العديد من مناطق العالم حفاظا على مصالحها الإستراتيجية باسم حقوق الإنسان و نشر الديمقراطية كما حدث في حرب الخليج الثانية والعدوان على العراق عام 2003 .

أثر انهيار النظام الدولي القائم على الثنائية القطبية في العديد من الدول التي انتهجت الاشتراكية في وقت سابق ،وأدّى هذا الانهيار والتحول في العلاقات الدولية إلى تغيير بعض الدول لأنظمتها السياسية والاقتصادية مثل الجزائر ،وضمن هذا الإطار يقول الأستاذ " الزبير عروس" :«فأول ضربة تلقتها دول الجنوب والجزائر منها خاصة هو الزعزعة التي عرفتها الدولة نتيجة الضرورة الحتمية و التي كان يجب أن يقوم عليها النظام الدولي الجديد ،ومنها ربط سيادة دول الجنوب ومصيرها بديناميكيات السوق الدولية »[1]. تدخل هذه التحولات في إطار النظام الدولي الجديد الذي أعلنت عنه الولايات المتحدة الأمريكية في بداية تسعينيات القرن الماضي والذي تسعى من خلاله إلى بسط سيطرتها ونفوذها في مناطق عديدة من العالم ،معاقبة الدول التي تعارض أو تهدد مصالحها الحيوية،وحتى تغيير الأنظمة السياسية في تلك الدول.لقد كان للضغوطات السياسية الدولية والمتمثلة فيي تحول العديد من الأنظمة الاشتراكية من الأحادية الحزبية إلى التعددية دور واضح في عملية التحول الديمقراطي التي شهدتها الجزائر باعتبارها تقع في بيئة دولية تؤثر فيها و تتأثر بها.

ثانيا: الضغوطات الاقتصادية الدولية

شهد الاقتصاد الحالي في فترة الثمانينيات من القرن الماضي نموا كبيرا لنسب الفائدة و صعودا في قيمة الدولار مما أثر سلبا على ديون الجزائر الخارجية ، و ارتفاعا في مدفوعاتها لسداد تلك الديون، لكن مع منتصف الثمانينات شهدت أسعار البترول تراجعا كبيرا .وأدى الانخفاض الكبير لأسعار البترول و القيمة النقدية للدولار، والارتفاع المتزايد لأسعار المواد المصنعة و الغذائية في السوق الدولية إلى انخفاض الموارد المالية للجزائر من العملة الصعـ ـبة. في ظل اختلال الموازين العامة للاقتصاد الوطني , تراجع الواردات و بصفة خاصة الموجهة منها إلى القطاع الصناعي ، تباطأت نسب النمو و أصبحت المؤسسات الصناعية تعمل بطريقة أقل سرعة مما أدى إلى هبوط إنتاجيتها .و على الصعيد آخر شهد قطاع الفلاحة أزمة عمقت من التبعية الغذائية للجزائر تجاه الاقتصاد العالمي , كما امتدت التبعية إلى الميدان التكنولوجي و بصفة خاصة التجهيزات الصناعية و قطع الغيار بسبب عجز الصناعة الداخلية عن توفير حاجيات القطاعات الصناعية ، وأدت الأزمة الاقتصادية إلى تنامي سريع لديون الجزائر الخارجية و خاصة المديونية قصيرة الأجل و ذات التكلفة المالية الباهظة[2]. والمتتبع

[1]- الزبير،عروس، «العولمة وثقافة السلطة –الجزائر نموذجا- ». مجلة النقد ،عدد 12،ربيع- صيف، 1999،ص 32.
[2]- علي، الكنز و آخرون، المجتمع و الدولة في الوطن العربي في ظل السياسات الرأسمالية الجديدة:المغرب العربي. القاهرة: مركز البحوث العربية ومكتبة مدبولي، 1998،ص83-84.

للواقع الاقتصادي المحلي و العالمي يظهر له التراجع الذي خيّم على أسعار النفط منذ 1985 مما انعكس سلبا على الاقتصاد الوطني بشكل لا تغفله عين مراقب، حيث بدأ الاختلال في التوازن الهيكلي بين الإيرادات والنفقات من العملة الصعبة التي يكاد النفط وحده يوفرها بالكامل للاقتصاد الجزائري فقد شكل النفط نسبة 98 % من إجمالي الصادرات عام 1985 و البالغة 13.3 مليار دولار، و نسبة 97 % عام 1986 من إجمالي 8.07 مليار دولار، و في عام 1987 بلغت نسبة ما حققه النفط 98% من إجمـالي 9.03 مليـار دولار، ونسبة 95% عام 1989 من إجمالي 9.49 مليار دولار، أي أن النفط يكاد يحتكر لوحده نسبة كبيرة من الصادرات الجزائرية و بالتالي العملة الصعبة المتجهة إلى البلاد[1].

لقد اتضح أن سياسة ربط أسعار الغاز بأسعار البترول- و التي كانت تعد انتصاراً في سنة 1982- أنا سياسة مضرة بمداخيل الجزائر من العملة الصعبة، عندما تنخفض أسعار البترول في السوق الدولية، خاصة أنّ الغاز أصبح يأخذ مكانة أكبر من الصادرات الجزائرية[2]. ومع تلاشي قدرة الدولة على اتخاذ سياسة اقتصادية وطنية مستقلة ،و انفجار التناقضات الاجتماعية تأكدت تبعية الدولة للخارج بسبب ربط تطور المداخيل الخارجية للبلاد بارتفاع قيمة المحروقات من جهة ،وبسبب الاقتطاعات المتنامية من المداخيل الوطنية خدمة للديون الخارجية عجز النظام القائم عن تسييرها و من ثم تسديدها[3]. و يشير مفهوم الأزمة الاقتصادية إلى التدهور في مستوى معيشة السكان و عجز الحكومة عن علاجه و لعل سبب الأزمة في البلدان النامية خلال ثمانينيات القرن العشرين هو العجز الزمن في ميزان المدفوعات الذي واجهته تلك البلدان بالاستدانة .[4]

في نفس السياق اتجه النظام في الجزائر إلى طلب المساعدات المالية من الدول الرأسمالية الغربية خاصة مع نقص الموارد المالية للدولة بفعل الصدمة البترولية في 1986، غير أنّ هذه المساعدات تقدم في إطار الشروط التي تفرضها الدول الرأسمالية على الدول النامية، كالتأثير في أنظمتها السياسية من أجل تغييرها بتبني المبادئ الديمقراطية، بالإضافة إلى مجموعة من الإجراءات الاقتصادية تتمثل في الإنفاق العام ، تقييد الائتمان ، تخفيض سعر صرف العملة الوطنية ، تعديل أسعار استيراد بعض المنتجات ، نقل بعض مجالات النشاط الاقتصادي من القطاع العام إلى القطاع الخاص.[5]

إنّ العجز المالي جعل الجزائر تلجأ إلى القروض القصيرة و المتوسطة الأجل بحيث نجد أن آجال القروض انخفضت من متوسط 6,1 سنوات عام 1985 إلى حوالي 3,8 سنوات عام 1991، و تفاقم الوضع مع الحصول على قروض سنوية جديدة قصيرة الأجل في الفترة من 1985 إلى 1991 و خلال تلك الفترة لوحظ أن

---

[1]- « الاقتصاد الجزائري بين هبوط أسعار النفط و تضخم الديون الخارجية ». قضايا دولية، عدد (226)، يوم 02 ماي 1994، ص15.

[2] -Mokhtar, Lakhal, Algérie de l'indépendance a l'état d'urgence. Paris : éditions l'harmattan, 1992, p123.

[3]- Ibid, p123.

[4]-عبد المنعم مسعد، التحولات الديمقراطية في الوطن العربي ، مرجع سابق ،ص117.

[5]- نفس المرجع، ص117.

نسبة القروض المستحق سدادها خلال فترة تقل عن 18 شهر ارتفعت من 0,64% من إجمالي الدين عام 1985 إلى 11,42% عام 1991[1].

يتضح جليا أنّ العائق المالي هو الأكثر خطورة لأنه يهدد الاستقلال الوطني، و قد لجأ النظام الحاكم الى الاستدانة من الهيئات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي و البنك العالـ ـمي و الذهاب إلى سياسة إعادة الهيكلة أو التقويم الاقتصادي لتغطية العجز المالي،و تدف هذه السياسة- تحت غطاء التوازنات المالية- إلى فتح المال الاقتصادي الجزائري إلى المتعاملين الأجانب[2]،وبالتالي فالإصلاحات الاقتصادية الهيكلية التي قامت با الجزائر تعني ضمنيا الاستعداد لربط السياسة الاقتصادية للدولة بتوجيهات وقرارات المؤسسات المالية العالمية، والخضوع لشروطها كسبا لثقتها ،و يقول الكاتب "عبد الباقي الهرماسي" في هذا الصدد :« ... إن الحساسية الاقتصادية الجديدة في شمال إفريقيا ما هي إلا جزءاً من ظاهرة عالمية و من انعكاس الظروف الموضوعية في داخل القطر الواحد و في داخل المنطقة ... إن إعادة التفكير هذه قد حفزتا المؤسسات المالية مثل البنك العالمي و صندوق النقد الدولي »[3].

من خلال استقراء علاقة صندوق النقد الدولي و البنك العالمي بالدول النامية مقارنة بعلاقة هاتين المؤسستين الماليتين بالدول المتقدمة، يتضح مدى سيطرة الدول الصناعية الكبرى عليهما في إطار الخطط السياسية و الاقتصادية الغربية التي تُفرض على الدول النامية في تعاملاتا مع هذه المؤسسات العالمية،مثل فتح المال للخواص، وخوصصة القطاع العام، وتحرير التجارة الخارجية. والجزائر واحدة من هذه الدول التي اتجهت إلى طلب قروض من المؤسسات الدولية التي فرضت عليها ،على الصعيد السياسي تغيير نظامها السياسي من الأحادية الحزبية إلى التعددية ،وتبني المبادئ الديمقراطية كاحترام حقوق الإنسان والتداول على السلطة وغيرها،أمّا على الصعيد الاقتصادي فقد فرضت هذه المؤسسات عدة شروط منها خوصصة القطاع العام وتسريح العمال،وفتح المال للخواص،وتحرير التجارة الخارجية .

يشبه البعض النظام العالمي الجديد بحكومة للعالم على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وضمن هذا الإطار الحكومي تعمل الدول الصناعية الكبرى كوزارة لإدارة شؤون العالم، و يعمل صندوق النقد الدولي و البنك العالمي كوزارة عالمية للشؤون المالية، وأصبح مجلس الأمن يعمل كوزارة شرطة للعالم أجمع ضمن هذا النظام[4]. إن الأهداف الكامنة وراء نشاط هذه المؤسسات المالية العالمية تتمثل في نشر المفاهيم الرأسمالية كتحرير التجارة الخارجية للدول و الخوصصة في إطار اقتصاد السوق و دمقرطة الأنظمة السياسية .

---

[1]- أنظر تطور نسبة الديون الخـارجية للجزائر في ملاحق الدراسة .

[2]- Lakhal, op. cit, p124.

[3]- سلامة ، غسان و آخرون ، مرجع سابق، ص292.

[4]- غليون وآخرون، حول الخيار الديمقراطي.مرجع سابق ، ص43-44.

وعليه فالجهود التي بذلت بعد الاستقلال لإثبات أن الدولة هي المنشئ للإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، قد أعيد النظر فيها ضمن سلسلة الإصلاحات التي اعتمدتها النخبة الحاكمة في فترة الثمانينات وفي هذا الإطار يقول "جون لويس": « إن المواقف في المغرب العربي بشأن مركزية الحكومات وقدراتها كراعية للتنمية قد تغيرت كثيراً»[1]. يتضح تأثير الضغوطات الاقتصادية الدولية في عملية التحول الديمقراطي في الجزائر من خلال دور المؤسسات المالية الدولية التي تفرض التحول نحو اقتصاد السوق و دمقرطة النظام السياسي بفتح المجال للتعددية، أي استكمال الإصلاحات الاقتصادية بإصلاحات سياسية.

[1]- سلامة ،غسان وآخرون ، مرجع سابق، ص292.

الخلاصة و الاستنتاجات.

- إذا كان النظام السياسي حقق استقرارا نسبيا في فترات سابقة في ظل قيادته الكارزمية و إيديولوجيته الشعبوية القائمة على الاشتراكية ، فانه سرعان ما أصبح يعاني أزمات حادة عجز نظام الحزب الواحد عن تطويقها وتجلت في أحداث أكتوبر 1988.
- وقوع الجزائر منذ ثمانينات القرن الماضي في أزمات متعددة الجوانب والأبعاد بسبب التراكمات الناجمة عن الفساد الإداري و السياسي، والركود الاقتصادي، و تدني المستوى المعيشي للمواطنين، هذه المظاهر السلبية إنعكست على مصداقية النظام الحاكم ،وتتضح الأزمات التي أصبح يعاني منها النظام السياسي فيما يلي:

- أزمة التوزيع : تمثلت في ضعف أداء النظام السياسي في التوفيق بين الموارد الاقتصادية و المطالب الاجتماعية للمواطنين كالشغل، والسكن... خاصة بعد انيار أسعار المحروقات عام 1986.
- أزمة الشرعية : ظل النظام يرتكز على الشرعية التاريخية و الثورية ممثلة في جبهة التحرير الوطني باعتبارها هي التي قادت البلاد إلى الاستقلال، إلا أنه فقد هذه الشرعية بعد موجة التحول الديمقراطي .

- أزمة المشاركة : والمتمثلة في عجز النظام عن استيعاب مختلف قوى المجتمع حيث أصبحت العديد من التيارات المعارضة للنظام تطالب بحقها في المشاركة السياسية.

- أزمة هوية و هي تعّبر عن انقسام المجتمع إلى تيارات مختلفة تحاول فرض تقاليدها و ثقافتها و تجلى في نشاط التيار الإسلامي والتيار البربري.

- أدت الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها السلطة منذ ثمانينات القرن الماضي إلى صراع بين التيار المحافظ ممثلا في الحزب من جهة، و بين التيار الإصلاحي ممثلا في الرئاسة من جهة أخرى، بسبب الخلافات حول التوجهات السياسية والاقتصادية للبلاد مما أنتج ازدواجية في الخطاب السياسي ، وأفرز أزمة مراكز قوى في النظام ساهمت في التحول و اتضح ذلك في أحداث أكتوبر1988 التي شكلت مدخلا لها .

- التأثير الواضح للازمة الاقتصادية الناجمة عن الانخفاض الكبير في أسعار المحروقات في السوق الدولية مع منتصف الثمانينات من القرن العشرين ، مما أضر بالاقتصاد الوطني القائم على الريع البترولي وأفقد السلطة آليات الضبط السياسي والاستقطاب الاجتماعي،وضمن هذا الإطار أدخل التيار الانفتاحي تعديلات على نص الميثاق الوطني حتى يتلاءم مع الإصلاحات الاقتصادية التي شرع فيها النظام ،وأصبحت مسألة تعديل الدستور القائم على الخيار الاشتراكي ضرورة ملحة لإضفاء الشرعية الدستورية على الإصلاحات الاقتصادية التي تحكمها قواعد الاقتصاد الليبرالي. و التي جاءت في ظل دستور 1976 الاشتراكي مما أوجد تناقضا بين تلك الإصلاحات و الدستور.

- أدّى تفاعل الضغوطات الداخلية و الخارجية إلى التحول الديمقراطي في الجزائر والانتقال من الأحادية الى التعددية، غير أن تجربة دول العالم الثالث أثبتت أن أنظمتها السياسية عاجزة عن تطوير قدرات الاستجابة للضغوطات المتزايدة، و ليس من الغريب أن تظل هذه النظم تعاني من عدم الاستقرار السياسي و النموذج الجزائري الذي نحن بصدد دراسته خير دليل على ذلك.

الفصل الخامس

دلالات و إشكاليات التحول الديمقراطي في الجزائر

المبحث الأول: محددات التحول الديمقراطي و مؤشراته

أولا: الإطار الدستوري و القانوني للتحول الديمقراطي

ثانيا: الانتخابات المحلية و التشريعية في ظل التعددية السياسية (90-91)

ثالثا: أزمة التحول الديمقراطي و الإصلاحات السياسية (92-96)

رابعا: الانتخابات التعددية و محاولات حل الأزمة الجزائرية (1997-2007)

المبحث الثاني: إشكاليات التحول الديمقراطي

أولا: العلاقة بين السلطتين التنفيذية و التشريعية

ثانيا: العلاقة بين النخبة العسكرية و المدنية

ثالثا: العلاقة بين الحركات السياسية الإسلامية و الديمقراطية

المبحث الثالث: مستقبل التحول الديمقراطي في الجزائر و مساراته

أولا: مستقبل التحول الديمقراطي

ثانيا: المسارات المحتملة للتحول الديمقراطي

الخلاصة و الاستنتاجات

الفصل الخامس

دلالات و إشكاليات التحول الديمقراطي في الجزائر

تتناول الدراسة دلالات التحول الديمقراطي في الجزائر ، من خلال التطرق إلى الإطار الدستوري والقانوني الذي حكم عملية انتقال النظام السياسي من الحادية الحزبية نحو التعددية السياسية و يتجلى ذلك في الإصلاحات السياسية التي تضمنها دستور 1989 و القوانين المنظمة للأحزاب السياسية و العملية الانتخابية والنشاط الإعلامي و تجسيدا لتلك الإصلاحات على صعيد الممارسة السياسية نظمت الانتخابات المحلية والتشريعية التعددية الأولى من نوعها في العالم العربي و الإسلامي و أفرزت نتائجها فوز التيار الإسلامي ممثلا في الجبهة الإسلامية للإنقاذ و تراجع حزب جبهة التحرير الوطني .

شهدت الجزائر موجة من أعمال العنف عقب توقيف العملية الانتخابية، و مع فشل جولات الحوار بين المعارضة والسلطة تمّ تقديم الانتخابات الرئاسية لسنة 1995 على أنا بديلا للحل السياسي ،و أعقبها صدور دستور نوفمبر 1996 الذي تضمن مجموعة من الإصلاحات السياسية ،كما صدر قانون الأحزاب السياسية وقانون الانتخابات عام 1997 . في إطار الجهور الرامية لحل الأزمة الجزائرية اصدر الرئيس الجزائري المنتخب عام 1999 قانون الوئام المدني و أعقبه صدور المصالحة الوطنية عام 2004 لمعالجة الأزمة الأمنية و هو ما ساهم في تحقيق استقرارا أمنيا نسبيا في الجزائر، بالإضافة إلى إطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي لمعالجة الأزمة الاقتصادية.

يظل نجاح التحول الديمقراطي في الجزائر -كغيرها من النظم السياسية العربية - مرهونا بحسم الثنائيات التالية : السلطتين التشريعية والتنفيذية ، العسكري و المدني ، الإسلام والديمقراطية و هو أمر من شأنه ترسيخ عملية التحول الديمقراطي.

يمكن التطرق إلى دلالات و إشكاليات التحول الديمقراطي في الجزائر و مستقبله في النقاط التالية :

- محددات التحول الديمقراطي و مؤشراته
- إشكاليات التحول الديمقراطي
- مستقبل التحول الديمقراطي في الجزائر و مساراته

المبحث الأول

محددات التحول الديمقراطي و مؤشراته

نتطرق في هذا المبحث الإطار الدستوري و القانوني لعملية التحول الديمقراطي التي أعقبت أحداث أكتوبر 1988 التي كان لها انعكاسات على هيكل و بنية النظام السياسي، و قد كشف دستور 1989 الذي نقل الجزائر من التنظيم السياسي الواحد نحو التعددية السياسية- عن مجموعة من الاصلاحات السياسية والاقتصادية و أهمها التخلي عن الخيار الاشتراكي و نظام الحزب الواحد، و السماح بحرية التعبير و الصحافة، و لعل أبرز إصلاح سياسي تمثل في حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي و التي تحولت فيما بعد إلى أحزاب سياسية كما نص على ذلك دستور 1996.

كشفت نتائج الانتخابات المحلية و التشريعية التعددية الأولى منذ الاستقلال و المنظمة خلال عامي (1990-1991) عن أزمة النظام السياسي الجزائري و من ورائه نظام الحزب الواحد، حيث أسفرت نتائجهما عن فوز كبير للتيار الإسلامي ممثلا في الجبهة الإسلامية للإنقاذ، و قد أثار تعديل قوانين الانتخابات إلى احتجاجات لدى العديد من القوى السياسية و أدى إلى تصعيد كبير للأوضاع في الساحة الجزائرية. و مع إلغاء نتائج الدور الأول من الانتخابات التشريعية تفاقمت الأزمة السياسية في الجزائر خاصة عقب حل المجلس الشعبي الوطني و استقالة رئيس الجمهورية ، مما اوجد فراغا دستوريا لم تعرفه البلاد من قبل و تصاعدت أعمال العنف و عدم الاستقرار في الجزائر.و في محاولة لإيجاد حلول للأزمة الجزائرية المتصاعدة صدر دستور 1996 الذي أدخل تعديلات جوهرية على دستور 1989 و نص على إنشاء الأحزاب السياسية و استحدث غرفة ثانية للبرلمان، و نظمت انتخابات رئاسية تعددية الأولى من نوعها في العالم العربي و الإسلامي عام 1995، كما نظمت انتخابات تشريعية و محلية عام 1997 في محاولة للخروج من الأزمة.

أثارت استقالة الرئيس المنتخب اليمين زروال جدلا سياسيا خاصة في ظل تصاعد أعمال العنف، لكن انتخاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة منذ عام 1999 ساعد في تحقيق الاستقرار خاصة بعد تطبيق قوانين الوئام المدني ثم المصالحة الوطنية، كما نظمت لاحقا انتخابات رئاسية عام 2004، و انتخابات تشريعية و محلية خلال عامي 2002 و 2007.

يتضمن هذا المبحث ثلاثة مطالب أساسية كما يلي:

أولا: الإطار الدستوري و القانوني للتحول الديمقراطي

ثانيا: الانتخابات المحلية و التشريعية في ظل التعددية السياسية(1990-1991)

ثالثا: أزمة التحول الديمقراطي و الاصلاحات السياسية (1992-1996)

رابعا: الانتخابات التعددية و محاولات حل الأزمة الجزائرية (1997-2007)

أولا: الإطار الدستوري والقانوني للتحول الديمقراطي

أفرزت عملية التحول الديمقراطي مجموعة من الإصلاحات السياسية كانت آثارها واضحة في التعديلات و التغيرات التي طرأت على بنية و هيكل النظام السياسي الجزائري الذي حاول من خلالها التكيف مع مدخلات البيئتين الداخلية والخارجية وهي:

- التعديل الجزئي للدستور في 03 نوفمبر 1988.
- الإصلاحات في دستور فبراير 1989.
- قانون الجمعيات السياسية في 05 جويلية 1989.
- قانون الانتخابات المؤرخ في 07 أوت 1989.
- قانون الإعلام المؤرخ في 03 أفريل 1990.

1 -التعديل الجزئي للدستور في **03 نوفمبر 1988:** تمثل أول إصلاح سياسي عقب أحداث أكتوبر 1988 في التعديل الجزئي لدستور 1976 حيث قرر رئيس الجمهورية أن يعرض على الشعب عن طريق استفتاء ينظم في 03 نوفمبر 1988 مشروع تعديل للدستور يتعلق بتنظيم جديد للوظيفة التنفيذية يختار بمقتضاها رئيس الجمهورية رئيسا للحكومة يكون مسؤولا أمام المجلس الشعبي الوطني[1]. لكن تمت صياغة مشروع هذا التعديل دون مشاركة حزب جبهة التحرير الوطني كطرف في الإصلاح، بسبب الممارسات الفاشلة التي اتهم بها ،وحتى تأخد الإصلاحات مصداقيتها لأنه في أحداث أكتوبر 1988 تمّ تحميل الحزب جزءا كبيرا من المسؤولية جراء الركود الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الذي أصاب البلاد [2]. ويهدف استحداث منصب رئيس الحكومة إلى إبعاد رئيس الجمهورية عن المواجهة السياسية، و جعل الحكومة تتحمل مسؤوليتها في التسيير، و بالتالي إمكانية إقالتها عندما تقتضي الضرورة ذلك.و تم إعادة صياغة المادة (05) من دستور 1976 بشكل واضح وأصبح، « بإمكان رئيس الجمهورية أن يرجع مباشرة إلى إرادة الشعب »، و هو ما عزز من علاقته بالشعب، خاصة أنه وعدهم بإصلاحات سياسية عميقة في خطاب 10أكتوبر1988 الذي ندد فيه باحتكار السلطة. ورغم وجود المادة (111) الفقرة (14) التي تنص بأنه « يمكن له أن يعمد إلى استفتاء الشعب في كل القضايا ذات الأهمية الوطنية »، لكنّ الصياغة غير وافية و لا تمنحه سلطة كافية في الرجوع إلى الشعب خاصة عندما يتخذ المؤتمر موقفه بالأغلبية باعتبار أن المؤتمر يتولى- حسب القانون الأساسي للحزب- بحث القضايا التأسيسية للدولة انطلاقا من المادة (95) الفقرة (09) من قانون الحزب[3].

---

[1]- « بيان رئاسة الجمهورية حول تعديلات دستورية و إصلاحات سياسية ». المجاهد الأسبوعي ، عدد (1472)، يوم 21-10-1988، ص6.

[2] -Abedelkader, Djegloul, « Le multipartisme à l'Algérienne », Maghreb-Machrek, N°(127), 03 Janvier-Mars 1990, p 196.

[3]- بو الشعير، مرجع سابق، ص184.

إن إلغاء الفقرتين (02 و09) من المادة (111) اللتين تعبران عن تجسيد رئيس الجمهورية لوحدة القيادة السياسية للحزب و الدولة و ترأسه الاجتماعات المشتركة لأجهزتها تعد مسألة في غاية الأهمية،لأنّ هذا التعديل يبعد الحزب من مراكز القيادة السياسية ويفصله عن الدولة، و يحرر المنظمات الاجتماعية و المهنية من وصاية و سيطرة الحزب، و يفسح المجال للترشح في المجالس المنتخبة دون شرط إجبارية العضوية في الحزب حسب المادة (120) من قانونه الداخلي،لكنّ أهم إصلاح سياسي في الجزائر تمثل في دستور 1989.

2 **- الإصلاحات في دستور 23 فبراير 1989:** يعتبر دستور 1989 نقطة تحول في الحياة السياسية الجزائرية لأنه نقل الجزائر من نظام الحزب الواحد إلى نظام التعددية السياسية ،حيث تم تنحية الحزب كهيئة دستورية تحتكر وحدها العمل السياسي[1]. لقد كان رئيس الجمهورية يرى أنه لا يمكن القيام بإصلاحات اقتصادية حقيقية دون إصلاحات سياسية ،ونظرا لمعارضة القوى المحافظة في حزب جبهة التحرير الوطني تمت صياغة المشروع النهائي لدستور 1989 من طرف شخصيات في رئاسة الجمهورية دون مشاركة الحزب[2]. تتمثل المحاور التي تضمنها دستور 1989 في النقاط التالية[3]:

- التخلي عن الخيار الاشتراكي.
- نص على الفصل بين السلطات الثلاثة التشريعية و التنفيذية و القضائية
- الاعتراف بحق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي.
- نص على احترام الحقوق الأساسية للإنسان و حرياته.
- أعلن إنشاء مجلس دستوري لضمان الرقابة على دستورية القوانين.
- أكد على ضمان الملكية الخاصة.

أنشأ دستور 1989 الشروط القانونية للتعددية مما أعطى للجزائر منذ الاستقلال توجها سياسيا جديدا يختلف عن التوجه السياسي السابق، يمنع احتكار الحياة السياسية من طرف الحزب الواحد و إيديولوجيته الشعبوية، و ممارساته البيروقراطية التي ميزت الفترة السابقة[4]. و تجسيداً لدولة القانون وحفاظا على الشفافية في تسيير أمور المجتمع، مما يسمح للحريات الفردية و الجماعية أن تعبر عن آراءها في كل القضايا التي تخص الدولة و المجتمع تم تدعيم تلك المفاهيم بمجموعة من النصوص القانونية في دستور 1989 أبرزها في المواد التالية:

1-Lamchichi, op. cit, p290.

2-عمر، فرحاتي، "إشكالية الديمقراطية في الجزائر". (رسالة ماجستير، معهد العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1992)، ص80

3- Lamchichi, op. cit,p291.

4- Ibid, p 291.

-المادة (36) تنص على « حرية الإبداع الفني و العلمي » و بناءاً على هذه المادة فحرية التفكير و الابتكار في الـ الات الفنية و العلمية مفتوح ومضمون، وعليه لا يجوز حجز أي مطبوع أو تسجيل، أو أية وسيلة أخرى من وسائل التبليغ و الإعلام إلا بمقتضى أمر قضائي.

-المادة (39) تنص على « حرية التعبير و تأسيس الجمعيات و عقد الاجتماعات »[1] ،ومن ثم فحرية التعبير أو الرأي مضمونة للمواطنين في شكل فردي أو جماعي.

-المادة (40) تنص أن « حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به »[2]، يتضح من خلال هذه المادة أن الدستور قد ضمن حق التعددية الحزبية لكنه وضع قيدا عليه و هو عدم التذرع بذا الحق للمساس بالحريات الأساسية و الوحدة الوطنية و السلامة الترابية و استقلال البلاد و سيادة الشعب.و قد أصاب المشرع الجزائري عندما استعمل مصطلح "معترف به" للدلالة على أن التعددية الحزبية كانت قائمة في الواقع السياسي الجزائري من قبل بيد أن نشاطها ظل سريا و لذلك فالاعتراف القانوني بحق التحزب في هذا الدستور الجديد جاء ليقنن ذلك الواقع[3].

رغم المبادئ والمفاهيم الديمقراطية التي تضمنها دستور1989، فإننا نرصد بعض الانتقادات و هي :

-كانت مدة إعداد هذا الدستور قياسية ففي وقت قصير تم تحضير دستور سينظم الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للبلاد وهو ما يعكس تسرع واضعيه نظرا للتطورات التي فرضتها الأحداث ،كما أنّ الإصلاحات الاقتصادية كانت تتطلب دستورا جديدا يتلاءم معها.

- عدم إشراك الأخصائيين من أساتذة جامعيين و قوى اجتماعية فاعلة في إعداد و صياغة المشروع النهائي لأنّ الدستور -كما أكد السيد "قاصدي مرباح" يوم 28 جوان 1992 للإذاعة الوطنية- تمت صياغته من طرف بعض الشخصيات في رئاسة الجمهورية و لم يعرض عليه و هو رئيس الحكومة إلا بعد صياغته النهائية وطلب منه إبداء رأيه في مدة قصيرة[4].

- أعطى هذا الدستور صلاحيات كبيرة لرئيس الجمهورية من خلال حله البرلمان و عزل رئيس الحكومة و حقه في احتكار مراجعة الدستور و تعديله حسب المادة (163) منه، و هي أمور من شأنا أن تحد من عمل السلطات و تعيق تجسيد الديمقراطية الحقيقية.

3 **- قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي** في **05 جويلية 1989**: استكمالا للإصلاحات السياسية التي جاء با دستور 1989 و تدعيما للتعددية الحزبية، تم إصدار قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي في 05 جويلية 1989 الذي فتح الـ ال لتشكيل جمعيات ذات طابع سياسي كمرحلة أولى للمرور إلى التعددية الحزبية

---

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1989. الجزائر: وزارة الداخلية، ص 13.
[2]- نفس المرجع ، ص13.
[3]- صدوق، مرجع سابق، ص 74.
[4]- فرحاتي، مرجع سابق، ص84.

،و يمثل هذا الانتقال إلى نظام التعددية الحزبية جوهر الإصلاحات السياسية المعبر عنها بمرحلة الديمقراطية في الجزائر. جاء هذا القانون ليؤطر العمل السياسي، وتناول عبر أبوابه الخمسة الإجراءات التي تحكم إنشاء الأحزاب السياسية الجديدة و أهدافها و ممارساتها و ترتيباتها المالية، و كذلك العقوبات و الإجراءات الممكن توجيهها إلى الحزب في حالة مخالفته للقانون حفاظا على الاستقلال الوطني و الوحدة الوطنية، كما منع القانون لأول مرة أعضاء الجيش الوطني الشعبي و موظفي مصالح الأمن من الانخراط في أية جمعية ذات طابع سياسي حسب نص المادة (07) من قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي، رغم أن دستور 1989 كان قد حدد دور الجيش و حصره في الدفاع الوطني و الحفاظ على الاستقلال ووحدة البلاد و كل ما يمس سلامتها وأملاكها ، و احتراما منهم لمبدأ التعددية السياسية و الدستور قدم ضباط الجيش يوم 03 مارس 1989 استقالتهم من اللجنة المركزية للحزب[1]. ويهدف تأكيد قانون الجمعيات السياسية على إبعاد المؤسسة العسكرية من السياسة و التحزب إلى المحافظة على وحدتها و إبعادها عن الصراعات الحزبية، ضمن هذا الصدد يقول الرئيس الشاذلي : « الجيش الذي يدخل في السياسة جيش سيدخل في الصراعات، في الماضي كان هذا مقبولا لأنه يوجد حزب واحد، أما اليوم فهناك تعدد أحزاب...و إذا سمحنا للضباط بأن يدخلوا إلى جبهة التحرير الوطني فإنني لا أستطيع أن أمنع ضباطا آخرين من دخول أحزاب أخرى »[2].

بعد صدور قانون الجمعيات السياسية أقبل العديد من الأشخاص على إنشاء الأحزاب حتى بلغ عددها ما يقرب 60 حزبا و يمكن تفسير هذا الإقبال بعدة عوامل هي:[3]

1- التعطش إلى ممارسة العمل الديمقراطي و التسابق لإسقاط النظام الذي هزته الأزمة و تآكلت شرعيته.

2- فقدان الثقة بين الأفراد في المجتمع و الصراع بين الأشخاص الذين مارسوا العمل السياسي قبل الثورة التحريرية و أثناءها و في ظل نظام الحزب الواحد.

3- عامل التسهيلات المفرطة التي يقدمها قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي للحصول على الاعتماد حيث تكتفي المادة (14) منه بـ 15 شخصا على الأقل ليؤسسوا جمعية سياسية، أما الشروط الأخرى المحددة في المادة (12) و(13) فهي مجرد التعريف بالجمعية و تنظيمها و الحالة المدنية لأعضائها.

4- التسهيلات المالية و المادية من طرف الدولة فقد شجعت الدولة الأحزاب عن طريق الإعتمادات المالية السنوية و المقرات بحجة تنشيط الحياة الديمقراطية.

5- عامل التغاضي عن المبادئ الأساسية في إصدار الاعتماد و نقصد احترام المادة (05) التي تنص « ألا ينبني تأسيس الجمعية السياسية أو عملها على قاعدة دينية أو لغوية أو جهوية أو قاعدة الانتماء إلى جنس

---

[1]- رشيد، بن يوب، دليل الجزائر السياسي. الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، جانفي 1996، ص15.

[2]-« الرئيس الجزائري في حوار مع الشرق الأوسط ». جريدة الشرق الأوسط ، العدد (3961)، يوم 02 اكتوبر، سنة 1989، ص 7.

[3]- بهلول، مرجع سابق، ص 84-86.

أو عرف أو وضع مهني معين » و هو ما انعكس سلبا على الحياة الحزبية في الجزائر بحيث ظهرت أحزاب سياسية تركز في عملها و نشاطها على مقومات الهوية الوطنية المتمثلة في الإسلام و العروبة و الأمازيغية[1].

4 - قانون الانتخابات في **07 أوت 1989:** يفترض انتقال النظام من الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية إعادة النظر في القوانين المنظمة للانتخابات، وهذا بإدخال تعديلات وتغييرات عليها، وهو ما عرفه قانون الانتخابات الصادر في 25 أكتوبر 1980 الذي ألغي بعد صدور قانون الانتخابات في 07 أوت 1989، وأهم التغييرات التي طرأت على القانون السابق هي:

- كان الترشح للمجالس المنتخبة يتم عن طريق الحزب حسب نص المادة (66) من قانون الانتخابات لسنة 1980، التي تنص أنه « ينتخب أعضاء كل مجلس شعبي من قائمة وحيدة للمرشحين يقدمها حزب جبهة التحرير الوطني »، فتم إلغاء هذه الكيفية و أصبح حق الترشح مسموحا به للجميع طبقا للمادة (66) من قانون الانتخابات الصادر في 1989، سواء كان هذا الترشح باسم جمعية ذات طابع سياسي أو عن طريق الترشح الحر.

- بالنسبة لنمط الاقتراع فقد جمع قانون الانتخابات لسنة 1989 بين نظامين الأغلبية المطلقة،و الأغلبية النسبية، فإذا حصلت قائمة على الأغلبية المطلقة في دائرة ما تحصل على كل مقاعد الدائرة الانتخابية، أما إذا لم تحصل أية قائمة على الأغلبية المطلقة يتم تقسيم المقاعد على القوائم وفقا لقانون التمثيل النسبي، و بعد تعديل هذا القانون تم إلغاء طريقة التمثيل المطلق و اعتماد طريقة التمثيل النسبي بحيث نصت المادة (61) من قانون الانتخابات رقم 06/90 المعدل لقانون 1989 على أن: « انتخاب المجلسين الشعبي البلدي و الولائي يكون لمدة 05 سنوات بطريقة الاقتراع النسبي على القائمة مع أفضلية الأغلبية في دور واحد »[2]. أما بالنسبة لانتخابات المجلس الشعبي الوطني فقد حددت المادة 84 من قانون الانتخابات لسنة 1989 طريقة الاقتراع النسبي على القائمة مع أفضلية الأغلبية في دور واحد، لكن تم تعديل هذه المادة وفقا لقانون رقم 06/90 و أصبحت طريقة الاقتراع على الاسم الواحد بالأغلبية في دورين.

- سمح القانون للمرشحين أو ممثليهم بالمشاركة في عملية الفرز و حتى حضور عمليات التصويت حيث نصت المادة (49) من قانون الانتخابات أنه« ... يمكن لكل مرشح أو ممثليه أن يراقبوا جميع عمليات التصويت، و فرز الأوراق، و تعداد الأصوات في جميع المكاتب التي تجري بها هذه العمليات، و أن يسجل في محضر كل الملاحظات أو المنازعات المتعلقة بسير هذه العملية ».

5- قانون الإعلام في **03 أفريل 1990:** جاء قانون الإعلام المؤرخ في أفريل 1990 هو الآخر كنتيجة للإصلاحات التي كرسها دستور 1989، مما جعل قطاع الإعلام و الاتصال يعرف تحولا جذريا وضع حدا

---

[1]- ركزت الجبهة الإسلامية للإنقاذ في نشاطها السياسي على الإسلام، واعتمدت جبهة القوى الاشتراكية على الأمازيغية .
[2]- بهلول، مرجع سابق، ص 104.

خاصة في الصحافة المكتوبة لاحتكار الدولة و الحزب الواحد لميدان الإعلام[1]، و قد نص قانون الإعلام على حق المواطنين في الحصول على الإعلام الكامل و الموضوعي للوقائع و الآراء التي تهم المجتمع على المستوى المحلي و الدولي، و كذا حقهم في المشاركة في الإعلام لممارسة حرياتهم الأساسية.و نصت المادة (14) من هذا القانون على وضع نهاية لاحتكار و سيطرة الدولة على قطاع الصحافة المكتوبة، حيث يصبح من حق الجمعيات و الأحزاب الامتلاك و النشر[2]، إلا أن تحول قطاع الصحافة من صحافة مناضلة إلى صحافة مهنية وموضوعية و ذات مصداقية لم يمنع النظام من الإبقاء على الاحتكار في قطاع التلفزيون و الإذاعة[3].وقد اعترف قانون الإعلام بالعناوين الصحفية التي تنشئها الأحزاب و الأشخاص الطبيعيون و المعنويون الخاضعون للقانون الجزائري إلى جانب وجود قطاع الإعلام العمومي، كما وضع الوسائل التنظيمية الجديدة للتكفل بصلاحيات السلطة العمومية و ضمان استقلالية الإعلام و تمثيل المهنة على مستوى السلطة، كوزارة الإعلام ، و المجلس السمعي البصري، و المجلس الأعلى للإعلام[4].يعتبر المجلس الأعلى للإعلام وفقا لهذا القانون سلطة إدارية مستقلة للضبط و التنظيم مكلفة بحياد أجهزة قطاع الإعلام و عدم تحيزها في نقل الأخبار و غيرها و تفادي تركيز العناوين و الأجهزة الإعلامية لدى مالك واحد قد يكون له تأثير مالي أو سياسي أو إيديولوجي عليها، كما حدد القواعد التي تحكم سير الحملات الانتخابية في إطار قطاع الإعلام العمومي.

رغم صدور قانون الإعلام الذي عزز من حرية الصحافة ، إلا أنها بقيت تحت رحمة السلطة نظرا لصعوبات الطبع كما أن الجرائد المستقلة لا تستطيع الاستفادة من إعانات مالية مباشرة أو غير مباشرة من شخص طبيعي أو معنوي أو من حكومة أجنبية، و قد برر المشرع ذلك بالخوف من سيطرة رأس المال الأجنبي على الإعلام الوطني.بالإضافة إلى وجود بعض المواد القانونية التي تقيد من حرية ال

صحافة و النشر كالمادة (36) التي تنص عن المصالح العليا للوطن، وقد استعملت عدة مرات لتوقيف العديد من الصحف أو الصحافيين. ومهما يكن فقد أفرز قانون الإعلام الصادر في 03 افريل 1990 العديد من الصحف و العناوين ،حيث بلغ عددها أكثر من 100 عنوانا بين يوميات و أسبوعيات و دوريات[5].و كان لوسائل الإعلام دورا بارزا في نشر الأخبار و المعلومات التي تهم المواطنين و من ثم ساهمت في دعم عملية التحول الديمقراطي .

1- بورادة، مرجع سابق، ص187.
2 بن يوب، مرجع سابق، ص34.
3 نفس المرجع ، ص 34.
4 بورادة، مرجع سابق، ص187.
5 بن يوب، مرجع سابق، ص35.

ثانيا: الانتخابات المحلية و التشريعية التعددية 1990-1991

1- الانتخابات المحلية لـ 12 جوان 1990: اتسمت فترة إجراء الانتخابات البلدية والولائية لـ 12 جوان 1990 بالحذر والخوف من طرف البعض، باعتبار أن الإدارة المنظمة لها تميل لصالح حزب جبهة التحرير الوطني، لذا كان التشكيك في نزاهتها منذ البداية.في ظل هذه الأجواء جرت أول انتخابات محلية تعددية شارك فيها 11 حزبا[1] بالإضافة إلى المرشحين الأحرار، في حين عبر عن مقاطعتهما حزبان هما جبهة القوى الاشتراكية، والحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر لأنهما دعيا إلى التسبيق بالانتخابات التشريعية أو بالانتخابات الرئاسية[2].أما عدد المسجلين في القوائم الانتخابية فبلغ 12.841.769 ناخباً وعدد الناخبين 65.15% في المجالس البلدية و64.16% في المجالس الولائية.[3] وعليه قدرت نسبة المشاركة في حدود 65% من المسجلين.

أسفرت نتائج هذه الانتخابات عن فوز ساحق للجبهة الإسلامية للانقاذ بحيث حصدت وحدها 854 بلدية من مجموع 1541 مجلساً شعبياً بلدياً و32 ولاية من بين 48 مجلساً ولائياً أي بنسبة 45.66% مجالس بلدية و55.04% مجالس ولائية، بينما جاءت جبهة التحرير الوطني في المرتبة الثانية وتحصلت على 488 بلدية و14 ولاية أي بنسبة 36.60% مجالس بلدية و35.61% مجالس ولائية، ويليهما على التوالي الأحرار، التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، الحزب الوطني للتضامن والتنمية، وغيرها[4]. ليس من قبيل الصدفة أن يتراجع حزب جبهة التحرير الوطني في الانتخابات المحلية لـ 12 جوان 1990 بعدما كانت تفوز دائما في الانتخابات، بل تفاعلت عدة عوامل أثرت في مكانتها السياسية هي:

- إنّ ما أسفرت عليه الانتخابات المحلية يعتبر مؤشراً على عدم ثقة المواطن في النظام السياسي وفي حزب جبهة التحرير الوطني على حد سواء، فقد اعتبر أغلبية الناخبين أنّ النظام القائم والحزب كجزء منه هما المسؤولان عن الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها البلاد ،ويرى الدكتور "عدي الهواري" أن فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ في انتخابات 12 جوان 1990 كان بمثابة عقاب للدولة وللحزب لأنهم انقطعوا عن الشعب.[5]

---

[1]- أنظر ملاحق الدراسة : الجدول الذي يبين عدد المرشحين في الانتخابات المحلية جوان 1990.

[2]- إن المنطق السياسي لهذه المقاطعة يرجع إلى الاعتبارات التالية :

- رفض كل ما تم تحقيقه من تنظيم سياسي للدولة منذ الاستقلال واعتباره عملاً غير شرعي خاصة وأن السيدين آيت أحمد وبن بلة أبعدا من السلطة منذ البداية.
- التخوف من حدوث نتائج معاكسة لطموحاتهما كزعيمين نظراً لكونهما غير مهيأين لخوض هذه الانتخابات التنافسية.
- التهرب من تحمل مسؤوليات التسيير خاصة في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي تمر بها البلاد وهو ما يكشف محدودية قدرتهما على التسيير، بهلول، مرجع سابق، ص90.

[3]- بن يوب، مرجع سابق، ص53.

[4]- أنظر ملاحق الدراسة :جدول نتائج الانتخابات البلدية والولائية جوان 1990.

[5]- Addi, L’Algérie et la démocratie, op. cit, p 115.

- يرجع البعض خسارة حزب جبهة التحرير الوطني في الانتخابات مقارنة بالحزب الفائز إلى قضية 26 مليار دولار التي كشف عنها الوزير الأول السابق السيد "عبد الحميد الإبراهيمي" حول الاختلاسات، فقد أحبطت معنويات مناضلي حزب جبهة التحرير الوطني وأدت إلى تشويه النظام والتشهير به،إلاّ أنّ السيد "شريف مساعدية" يقول حول هذه القضية : « إذا كان هناك أبرياء في هذا البلد فهم مناضلو الآفلان وأتحدى أياً كان لقول العكس ... وحتى لو كانت قضية 26 مليار دولار موجودة فالمؤكد أن الذين أخذوا هذه المبالغ هم رؤساء المؤسسات الاقتصادية الذين كان لهم امتياز إبرام العقود، فمثلاً كم يتقاضى الأمناء الوطنيون للمحافظـات أو مسؤولوا القسمات ؟ وهل هم الذين كانوا يبرمون العقود ويوزعون السكنات والسيارات»[1].أمّا السيد "عبد العزيز بلخادم" فيعتبرها مغالطة حيث يقول: « لا يمكن إنكار وجود محتمل للرشوة التي يمقتها الجميع وعلى رأسهم جبهة التحرير ...لكن لابد أن يميز بين ما هو سوء تسيير وكلفة غير متحكم فيها وتقسيم إضافي واحتمال رشوة، أما أن تلصق هذه التهمة بجبهة التحرير فهذا مغالطة ثانية»[2].

- شكل الإسلاميون معارضة حقيقية للنظام الحاكم فرأى المواطنون أن المشروع الإسلامي أكثر عدلاً وأنه يحل مشاكل المجتمع لأن هناك مواطنون ظلموا وهضمت حقوقهم وعندما لجئوا إلى هيئات وهياكل الحزب لم تنصفهم لذا استاءوا وسحبوا ثقتهم منه، ناهيك عن الانحرافات العديدة التي أتاها بعض المسؤولين غير الملتزمين والذين تسللوا إلى صفوف الحزب وفق خطة مدروسة لتخريبه من الداخل.[3] في حين مثّل نجاح الجبهة الإسلامية للإنقاذ العزيمة على بعث الحياة العامة، ووضع الرجال المناسبين في مسؤولياتهم.

- ترجع هزيمة حزب جبهة التحرير الوطني في هذه الانتخابات إلى نوعية التركيبة البشرية داخل الحزب ويسميها "أحمد طالب الإبراهيمي" بالعناصر غير الثورية التي عملت على زعزعته من الداخل حيث يقول : « وانحصر دور المناضل الجبهوي الثوري الذي ترك المجال واسعاً أمام المناضل الانتهازي الذي يفضل الثروة عن الثورة، فساد اعتقاد داخل الجبهة مفاده أنّ الهدف من السياسة هو الحفاظ على السلطة من أجل الكسب وليس خدمة الشعب»[4]. و يعزز هذه الفكرة ما قاله "عمر صدوق": « أن بعض المتسللين والمندسين في صفوف الجبهة من الوصوليين والانتهازيين المنافقين قد خربوها من الداخل كما عملت البيروقراطية بكل ما أوتيت من قوة على إضعاف دورها وإبراز نقائصها وتأكيد مسؤوليتها في خراب البلاد وقهر العباد ».[5] لقد انضم عدد معتبر من المناضلين إلى حزب جبهة التحرير الوطني طبقا للمادة (120) من قانون الحزب بهدف تحقيق مصالحهم و مآربهم و ليس بدافع النضال السياسي خدمة للوطن و للحزب.

---

[1]-Bouchama, op. cit, p235.

[2]- عبد العزيز، بلخادم، ثوابت ومواقف. الجزائر : شركة دار الأمة للطباعة والترجمة والنشر والتوزيع، جويلية 1996، ص38.

[3]- صدوق، مرجع سابق، ص46.

[4]- عبد القادر، حميد، « عن المعضلة الجزائرية من زاوية وطنية ». يومية الخبر، عدد (1625) ، يوم 18-03-1996، ص4.

[5]- صدوق، مرجع سابق، ص57.

- إنّ الأغلبية التي فازت بها الجبهة الإسلامية للإنقاذ لم تأت من فراغ بل تعتبر امتدادا للتيار الإسلامي السائد في الداخل والخارج،وقد عبأت الشارع على أساس أنّ الإسلام هو الحل للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية الطاحنة، ونظمت قواها في حين تبعثرت قوى الآخرين وخاصة حزب جبهة التحرير الوطني الذي وقع ضحية الصراع الداخلي بين جماعاته المختلفة مما خلق شعوراً باللامبالاة وعدم الانتماء والاستخفاف فقد تخلت عن الحزب مجموعة كبيرة عشية أول انتخابات بلدية حرة عندما ظهر بوضوح أن حظوظ الحزب بالفوز ضئيلة.[1]

- أظهرت نتائج الانتخابات المحلية فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ في المدن الكبرى لأنها استندت إلى القوى الأكثر شباباً كناخبين وكمرشحين بحيث أن 61.09% من مرشحيها الناجحين كانت أعمارهم تقل عن 36 سنة، في حين أن حزب جبهة التحرير الوطني تحول تدريجياً حسب نفس المقاييس إلى "حزب القوى الريفية" فقد فاز في البلديات التي هي خارج المدن الكبرى وبعيدة عن الساحل، و"حزب الشيوخ" فنسبة الذين تقل أعمارهم عن 36 سنة من مرشحي حزب جبهة التحرير الوطني لا تمثل إلاّ نصف نسبة الجبهة الإسلامية للإنقاذ أي بنسبة تقدر بـ 33% فقط.[2] ويرجع نجاح الجبهة الإسلامية للإنقاذ في المدن الكبرى إلى إقبال عنصر الشباب الذي عانى من التهميش والبطالة وغيرها، أما فوز جبهة التحرير في المدن الريفية يرجع إلى العقلية المحافظة التي لازالت تميز هذه المناطق. بينما يرجع البعض تراجع حزب جبهة التحرير الوطني في المناطق الحضرية إلى كون الأهالي لا يعرفون مرشحيه معرفة كافية فيما كان مرشحو الجبهة الإسلامية للإنقاذ معروفين من الجوامع.[3]

لقد أصبح حزب جبهة التحرير الوطني بعد انتخابات 12 جوان 1990 ضعيفًا بعدما كان متربعاً على هرم المؤسسات بدون منازع منذ 28 سنة، وفي انتظار أن يُرجع يوماً ما إلى السلطات العمومية الأملاك المعتبرة التي بحوزته قد يفقد الحزب مصداقيته وشرعيته التاريخية.[4] ورغم اعتراف المراقبين بأن الانتخابات جرت بحرية ونزاهة غير معهودة في دول العالم الثالث ، فقد سارعت الأحزاب المشاركة في هذه الانتخابات إلى الطعن في نتائجها وبدأت على الفور حملة الاتهامات بالتزوير. في حين أعلن الرئيس الشاذلي أن الظروف التي تمت فيها الانتخابات تعتبر ترجمة للممارسة الديمقراطية التي لا تراجع عنها وعبر عن ابتهاجه لتجلي الإرادة الشعبية في إطار الخيار الديمقراطي وسيادة القانون واحترام الحريات الفردية والعامة.[5] أمّا رئيس الحكومة السيد مولود

---

[1]- محمد عبد الباقي، الهرماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 1992، ص156- 157.

[2]- الرياشي، مرجع سابق، ص230.

[3]- حيدوسي، مرجع سابق، ص121.

[4]- Lamchichi, op. cit, p306.

[5]- حسين، أمين، « قراءة في مواقف الأطراف المحلية والعربية والدولية وتقدير احتمالات المستقبل ». مجلة العالم، عدد (332)، جوان 1990، ص13.

حمروش فقد أكد من جهته أن الانتخابات جرت في ظروف عادية وحسنة وجسدت فعلاً التعددية السياسية رغم بعض التجاوزات.[1]

➢ **خلفيات تعديل قانوني الانتخابات وتقسيم الدوائر الانتخابية وانعكاساتها :** لقد تضمن القانون رقم 06/91 الصادر في 02 أفريل1991 أهم التعديلات التي طرأت على قانون الانتخابات رقم 13/89، بالإضافة إلى تعديل قانون تقسيم الدوائر الانتخابية بالقانون رقم 07/91 والمتضمن تحديد الدوائر الانتخابية، فما هي خلفيات تعديل هذين القانونين ؟

أ- مضمون تعديل قانوني الانتخابات وتقسيم الدوائر الانتخابية :

- **قانون الانتخابات :** أثارت العديد من المواد التي تم تعديلها بالقانون رقم 06/91 نقاشات واعتبرتا بعض الأحزاب تضع شروطاً مجحفة تعرقل من نجاحها في الانتخابات ويتضح ذلك جلياً من خلال المواد التالية :
- المادة (54) التي تحدد الوكالة بواحدة فقط، هذا يطرح مشكلة في حالة تعدد الزوجات، و في حالة وجود أكثر من بنت ولا يخرجن من البيت وهي ظاهرة معروفة في الجزائر ككل وخاصة في المناطق المحافظة.
- المادة (84) التي تنص أن يكون الاقتراع على القائمة مما يجبر المواطنين على الاختيار بالجملة و يؤدي إلى مخادعة الناخبين خاصة إذا وضع الأكفاء وال هاء في مقدمة القوائم الانتخابية، هذا الوضع يحول دون الاختيار الحر والكامل للشعب[2].

- المادة (86) التي تنص على شروط الترشح للمجلس الوطني ومنها بلوغ المرشح سن الثلاثين كاملة، وهذا شرط مبالغ فيه ولا يخدم العديد من الأحزاب التي تضم مناضلين لايتوفر فيهم هذا الشرط، الأمر الذي يقلل من حظوظهم في الترشح، كما أن أغلبية المواطنين دون سن الثلاثين.

- المادة (91) التي تنص على وجوب تزكية الترشح الفردي بـ 10% من ناخبي الدائرة الانتخابية على أن لا يقل عدد الموقعين على 50 ناخباً ولا يزيد عن 500 ناخب وتتم المصادقة حضورياً أمام الإدارة البلدية.[3] وقد اعتبر المرشحون الأحرار هذا الشرط تعسفياً.

---

[1]- « الندوة الوطنية التي عقدها رئيس الحكومة ونشرتها الصحافة ». يومية الشعب، عدد(8287)، يوم 24-06-1990، ص03.

[2]- صدوق، مرجع سابق، ص 132.

[3]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 06/91 المتضمن قانون الانتخابات، (الجريدة الرسمية ، عدد (14)، الصادرة بتاريخ 03-04-1991)، ص 1466.

- قانون تقسيم الدوائر الانتخابية : أثار القانون رقم 07/91 الصادر في 03 أفريل 1991 والمتضمن تحديد الدوائر الانتخابية انتقادات واسعة من قبل العديد من الأحزاب وخاصة الجبهة الإسلامية للإنقاذ حيث هددت بمقاطعة الانتخابات، معتبرة القانون غير عادل ويعزز من حظوظ نجاح حزب جبهة التحرير الوطني كما احتجت على عدم استشارتنا.

يعتمد التقسيم الانتخابي على معيار واحد هو عدد السكان الذين يمثلون النواب في البرلمان، ومن ثم يجب عدم ربط الدوائر الانتخابية بالدوائر الإدارية، ولهذا رفضت المعارضة هذا القانون لأنه لم يأخذ بمعيار الكثافة السكانية بل أخذ بمعيار المساحة الجغرافية، فالمناطق ذات الكثافة العالية من السكان لم تحصل على تمثيل إلاّ بفارق ضئيل مع مناطق أخرى من الوطن ذات الكثافة السكانية الأقل ، فمثلاً الجزائر العاصمة التي تحتوي على حوالي 03 ملايين نسمة حددت لها 21 دائرة انتخابية وهو نفس عدد الدوائر المخصص لولاية تيزي وزو والتي بها حوالي 700 ألف نسمة فقط، كما أن ولاية عنابة وهي من المدن الكبرى أعطيت لها 08 مقاعد فقط وبالتالي تتساوى مع ولاية تمنراست ذات الكثافة الأقل.

لقد سمح هذا التقسيم الانتخابي الجديد بتمثيل أكبر للمناطق الريفية الجنوبية المعروفة بولائها لحزب جبهة التحرير الوطني على حساب مناطق التجمعات الكبرى التي فازت فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الانتخابات المحلية لسنة 1990 بنسبة كبيرة.[1]

ب- انعكاسات تعديل القانونين الانتخابيين على الوضع السياسي :أدى صدور قانون الانتخابات وقانون تقسيم الدوائر الانتخابية إلى معارضة العديد من الأحزاب لهذين القانونين، ولعل الرفض القاطع كان من طرف الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي شنت إضراباً كانت تدف من ورائه إلى إسقاط النظام الحاكم، كما دعت إلى تنظيم مسيرات شعبية عبر شوارع كل المدن، ونتج عن تطور الأحداث تدهور في الأوضاع أدت إلى استقالة حكومة "مولود حمروش" ومجيء حكومة "سيد أحمد غزالي" ومن جهتها حرصت الجبهة الإسلامية للإنقاذ على طرح ثلاثة قضايا على الحكومة الجديدة هي[2] :

- الإعلان عن تنظيم انتخابات رئاسية مسبقة.
- إلغاء القانونين الانتخابيين.
- إعادة العمال المضربين إلى مناصبهم وتعويضهم عن أيام الإضراب.

وكانت تحاول بتلك المطالب إبراز قوتا أمام النظام الحاكم وأمام الأحزاب السياسية الأخرى.

سارعت حكومة غزالي بتقديم طلب لرئيس المجلس الشعبي الوطني يوم 11 سبتمبر 1991 تدعو فيه إلى عقد دورة لمناقشة قانوني الانتخابات وتقسيم الدوائر الانتخابية إلاّ أنه قوبل في البداية بالرفض بحجة عدم تمكن

---

[1] - Dahmani, op. cit, p158.

[2]- بهلول، مرجع سابق، ص 112.

اللجنة القانونية والإدارية للمجلس من دراسة هذا المشروع ويعتبر هذا دلالة على خلافات رئيس الحكومة غزالي مع بعض إطارات حزب جبهة التحرير .لقد بدأ السيد "أحمد غزالي" رئاسة الحكومة بصراع واضح مع قيادة حزب جبهة التحرير الوطني ونوابه في المجلس الشعبي الوطني صنف هذا الصراع في خانة تصفية الحسابات القديمة بين السيد "غزالي" وبين قادة هذا الحزب، لأنه في بداية الثمانينات أقصى السيد غزالي أحمد من عضوية اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني.[1]، ويتضح الخلاف جلياً من خلال انسحاب السيد "عبد الحميد مهري" الأمين العام للحزب و"عبد الرحمان بلعياط" عضو المكتب السياسي من لقاء الحكومة بالأحزاب في 30 جويلية 1991 عندما أثيرت قضية أملاك حزب جبهة التحرير الوطني ومطالبة الأحزاب بتقسيمها[2]، كما وقع خلاف آخر لرئيس الحكومة غزالي مع رئيس المجلس الشعبي الوطني السيد "عبد العزيز بلخادم" ومع النواب حول مسألة رفع أسعار المواد الأساسية حيث وقف النواب ضد رفع سعر هذه المواد الاستهلاكية.[3]

تداركا لأوضاع البلاد قدمت حكومة غزالي مشروعين لتعديل قانوني الانتخابات وتقسيم الدوائر الانتخابية وتمت المصادقة عليهما في 13 أكتوبر 1991. وقد تضمن قانون الانتخابات بعض التعديلات هي:

- الاعتماد على طريقة الاقتراع على الاسم الواحد بالأغلبية على دورين.
- تخفيض سن الترشح من 30 سنة إلى 28 سنة حسب نص المادة (86).[4]
- تخفيض عدد مقاعد المجلس الشعبي الوطني من 542 مقعد إلى 430 مقعد.
- تخفيض عدد التوقيعات بالنسبة للمرشحين الأحرار من 500 توقيع إلى 300 توقيع حسب القانون الجديد، وتخضع للمراقبة نسبة منها تقدر بـ 05% أي 15 توقيع يختارها رئيس اللجنة الإدارية المكلفة بالانتخابات على مستوى دائرته الانتخابية وهذا حسب نص المادة (91) من القانون الجديد.[5]
- رفع الوكالة الخاصة بالزوجة وبالتالي أصبح حضور المنتخب بنفسه أمراً إجبارياً حتى ولو كانت الزوجة، وهذا لسد الطريق أمام فوز محتمل للجبهة الإسلامية للإنقاذ ولا تتكرر تجربة الانتخابات المحلية لسنة 1990.

أمّا التعديلات التي تضمنها قانون تقسيم الدوائر الانتخابية فهي:

- تخفيض عدد الدوائر الانتخابية إلى 430 دائرة، حيث نصت المادة (02) من هذا القانون الجديد بأن الدوائر الانتخابية لكل ولاية تحدد حسب عدد سكانا على أن لا تمثل أية ولاية بأقل من نائبين من جهة، وكل دائرة انتخابية بمقعد على الأقل من جهة أخرى، وعليه أصبحت الدوائر الانتخابية محددة كما يلي[6] :

---

[1]- تم إقصاء السيد أحمد غزالي من عضوية اللجنة المركزية في إطار مكافحة الآفات الاجتماعية بناء على تقرير لجنة تحقيق برلمانية في 24-12-1979 حول العقد المبرم بين سوناطراك والشركة الأمريكية ELPASO انظر: محمد حسن، بهلول، مرجع سابق، ص388. الهامش رقم (59).

[2]- بورادة، مرجع سابق، ص172.

[3]- نفس المرجع ، ص172.

[4]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 17/91 المتضمن تعديل قانون الانتخابات، (الجريدة الرسمية، عدد (48)، الصادرة بتاريخ 16-10-1991)، ص1544.

[5]- نفس المرجع، ص1544.

[6]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 18/91 المتضمن تعديل الدوائر الانتخابية (الجريدة الرسمية، عدد (49)،الصادرة يوم، 19-10-1991) 1552.

- مقعد واحد لكل شريحة سكانية تضم 80 ألف نسمة في المدن التي تتجاوز 200 ألف نسمة.
- مقعد واحد لكل شريحة سكانية تضم 60 ألف نسمة في ولايات الشمال.
- مقعد واحد لكل شريحة سكانية تضم 55 ألف نسمة في ولايات الهضاب.
- مقعد واحد لكل شريحة سكانية تضم 45 ألف نسمة في ولايات الجنوب.
- مقعد واحد لكل شريحة سكانية تضم 25 ألف نسمة في أقصى الجنوب.

بعد تلك التعديلات المصادق عليها أصدرت رئاسة الجمهورية مرسوماً رئاسياً لاستدعاء هيئة الناخبين لإجراء الانتخابات التشريعية يوم 26 ديسمبر 1991 للدور الأول ويوم 16 جانفي 1992 للدور الثاني.

2-الانتخابـات التشريعية لـ 26 ديسمبر1991 :

انطلقت الحملة الانتخابية كما كان مقررا لها 21 يوماً قبل يوم الاقتراع في ظروف تميزت بالتنافس الشديد بين المرشحين، و ما يلفت الانتباه في الانتخابات التشريعية هو عدد المرشحين الأحرار المستقلين عن الأحزاب حيث بلغ متوسطهم في كل دائرة انتخابية حوالي 04 أشخاص، مما اعتبره حزب جبهة التحرير الوطني عرقلة له في الحصول على أغلبية المقاعد، خاصة إذا علمنا أن هؤلاء الأحرار في معظمهم من مناضلي حزب جبهة التحرير، الأمر الذي جعل قيادة هذا الحزب تتخذ موقفاً لعزل كل مناضل يترشح تحت صفة الأحرار حتى لا يتشتت ناخبوه.[1]وقد برز في الحملة الانتخابية خطاب سياسي متميّز من قبل الجبهة الإسلامية للإنقاذ وجبهة القوى الاشتراكية التي شاركت هذه المرة في الانتخابات، فالأولى خطابا ديني يركز على الإسلام والثانية خطابا جهوي يركز على الأمازيغية.

جرت الانتخابات التشريعية الأولى من نوعها في عهد التعددية الحزبية في 26 ديسمبر 1991 بمشاركة 49 حزباً من أصل 58حزبا معتمدا، وبلغ عدد المرشحين 5712 مرشح، أمّا عدد الناخبين المسجلين في القوائم الانتخابية فقدر بـ 13.258.544 ناخب، شارك منهم في التصويت 7.811.625 ناخب فقط وبالتالي قدرت نسبة المشاركة بـ 58.55% [2]. يرجع هذا الضعف في نسبة المشاركة إلى غياب العنصر النسوي بكثرة بسبب إلغاء التصويت بالوكالة طبقاً للمادة (54) من قانون الانتخابات رقم 91/07 وتحديدها بواحدة للزوجين فقط، وسجل ضعف الحضور النسوي خاصة في المناطق الريفية ومناطق الجنوب نظراً لطابعها المحافظ، وهو نفس التفسير الذي ذهب إليه السيد قاصدي مرباح.كما يرجع ارتفاع نسبة الامتناع عن التصويت والتي وصلت إلى 41% إلى بعض المؤشرات أهمها[3] :

---

[1]- بهلول، مرجع سابق، ص124.
[2]- بن يوب، مرجع سابق، ص52.
[3]- العياشي، مرجع سابق، ص12.

- أن إقامة التعددية كانت موضع شك ورفض من قبل فئات عريضة من المجتمع مما يجعل مسألة تأسيس الديمقراطية في الجزائر موضع شك.
- أن هناك انشغالات أخرى مهمة بالنسبة للمواطنين غير التعددية الحزبية في مقدمتها المشكلات الاجتماعية كالشغل والسكن والمحسوبية والرشوة وغيرها.

جرت إدارة العملية الانتخابية بقدر عال من النزاهة حيث كشفت نتائج الانتخابات التشريعية في دورها الأول عن فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ بحصولها على 188 مقعد، أمّا جبهة القوى الاشتراكية فتحصلت على 25 مقعداً، بينما تراجعت جبهة التحرير الوطني إلى المرتبة الثالثة بحصولها على 16 مقعداً، وفي المرتبة الرابعة الأحرار بـ 03 مقاعد، أما المقاعد المتبقية وهي 180 يجري التنافس عليها في الدور الثاني بحيث توجد في حالة اختلاط بين الأحزاب الثلاثة الأولى وهي :

- الجبهة الإسلامية للإنقاذ 171 مقعداً.
- جبهة التحرير الوطني 158 مقعداً.
- جبهة القوى الاشتراكية 13 مقعداً.1

إنّ استمرار تقهقر جبهة التحرير الوطني والتي لم تسجل سوى 1.600.000 صوت، مقابل 2.161.000 صوت في الانتخابات المحلية مما يعني تراجعها بنسبة 26% من نتائجها السابقة[2]، يجعلنا نتساءل عن الأسباب التي أدت إلى تقهقرها وللمرة الثانية في الانتخابات التعددية التي جرت في 26 ديسمبر 1991 بعد الانتخابات المحلية التي جرت في 1990،وفي المقابل عوامل فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ وجبهة القوى الاشتراكية.

- توحي النتائج التي أسفرت عنها الانتخابات التشريعية مرة أخرى عن رغبة المواطنين في تغيير النظام القائم ومن ورائه حزب جبهة التحرير الوطني الذي استعمل كغطاء لممارسات السلطة لفترات طويلة مما انعكس سلبا على مكانته في المجتمع ،حيث أصبح محل تشكيك وعداء ،كما عبرت تلك النتائج عن نشوء أزمة ثقة بين الحكام والمحكومين،جعلت الجماهير الشعبية تصوت على المشروع الإسلامي رغبة في تغيير الأوضاع القائمة.

- تراجع الدولة عن القيام ببعض مهامها السابقة كتوفير الشغل والسكن للمواطنين وهو ما ساعد التيار الإسلامي على النجاح في المدن وفي الأماكن ذات المعدلات المرتفعة من البطالة وخاصة لدى الشباب المتضرر من تدهور القدرة الشرائية ومن انحطاط التعليم ونظام الصحة واحتقار أجهزة الدولة، الأمر الذي جعل الخطاب الديني يجتذب الشباب بقوة[3].و يعتبر "عدي الهواري" أن الشعبية الساحقة التي يحظى بها الإسلام السياسي هي

---

[1]- أنظر ملاحق الدراسة الجدول الذي يبين نتائج الانتخابات التشريعية 26 ديسمبر 1991 الدور الأول .
[2]- العياشي، مرجع سابق، ص12.
[3]- حيدوسي، مرجع سابق، ص92.

نتيجة لوعوده بتوزيع العائدات النفطية ، أي العودة إلى الشعبوية الاقتصادية التي مارسها حزب التحرير الوطني في ستينيات و سبعينيات القرن الماضي .[1]

- إذا كانت الجبهة الإسلامية للإنقاذ وجبهة القوى الاشتراكية قد نجحتا أمام حزب جبهة التحرير الوطني، فهذا راجع إلى بناء الحزبين الأولين نشاطهما السياسي على عناصر الهوية الوطنية كالإسلام والأمازيغية وهو ما سهل عليهما التسرب إلى عواطف الشباب المتذمر من المشاكل الاجتماعية، في حين كان تركيز حزب جبهة التحرير الوطني في برنامجه على الجانب التنموي المادي، واحتشامه في طرح قضية الهوية الوطنية في برنامجه الثقافي.[2]

- يعود الانتصار الذي أحرزته الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الانتخابات التشريعية كذلك إلى أخطاء منها اختيار النظام الانتخابي الذي زاد من النتائج الانتخابية التي أحرز عليها الحزب الفائز ومهد الطريق لحصوله على أغلبية الثلثين، بالإضافة إلى كون عدد من المؤيدين المحتملين للحكومة فضلوا الانزواء و عدم الإدلاء بأصواتهم، كما أن القوى المناصرة للديمقراطية أضاعت وقتها في مخاصمة بعضها بعضا.[3] وحول طريقة الاقتراع يقول "خالد نزار" : « لو أن المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني لم يفرض طريقة الاقتراع بالأغلبية ذات القائمة الواحدة في المجلس الشعبي الوطني عكس مشروع الحكومة التي كانت تعمل على إجراء اقتراع بالقاعدة النسبية على مستوى الولاية، ونتيجة هذا الصراع بين المكتب السياسي والحكومة المتمثل في طريقة الاقتراع فإنّ الفيس وبفضل ثلث الأصوات المعبر عنها لصالحه تمكن من الحصول على أغلبية المقاعد المكتسبة في الدور الأول».[4]

- أثرت الصراعات والتناقضات بين قيادات حزب جبهة التحرير الوطني على مكانته في الانتخابات و برز الصراع بين جناح "مولود حمروش وعبد الحميد مهري"، وجناح "سيد أحمد غزالي" رئيس الحكومة السابق والذي تحول إلى انتقادات علنية واضحة، وهو ما شكل عاملاً مساعداً على إضعاف حزب جبهة التحرير[5]، ويتجلى ذلك في رفض نواب المجلس الشعبي الوطني وهم من الحزب أكثر من مرة لمشاريع القوانين التي قدمتها الحكومة، كما أن الترشيحات لم تتم بموافقة قاعدة الحزب إذ لوحظ ترشيح الوجوه القديمة في نظام الحزب الواحد والمرفوضة من طرف المواطنين بخلاف الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي قدمت في هذه الانتخابات أهم وأكفأ العناصر وخاصة من حاملي الشهادات العليا.

- أشاع تصريح السيد "عبد الحميد مهري" بتشكيل ائتلاف حكومي من أحزاب عديدة للخروج بالبلاد من الأزمة السياسية والاقتصادية، حسب البعض سيكولوجية اليأس داخل حزب جبهة التحرير الوطني وكوادره

---

[1]- Lahouari ‹Addi,« Islam politique et Democratisation en algerie ».Isprit ,Aout –Septembre , 1992,p 147.

[2]- بهلول، مرجع سابق، ص88.

[3]- سلامة ، غسان وآخرون ، مرجع سابق، ص195.

[4]- نزار، مرجع سابق، ص04.

[5]- عبد الفتاح، نبيل ،مرجع سابق، ص193.

وأعطى مساحة للهجوم السياسي من طرف الجبهة الإسلامية للإنقاذ وجبهة القوى الاشتراكية وبقية الأحزاب السياسية الأخرى.[1]

- ساهمت الانتقادات الشديدة التي وجهت إلى حزب جبهة التحرير الوطني أثناء الحملة الانتخابية من طرف الأحزاب الأخرى في إضعافه بهدف تجنب آثار الإرث السلبي لهذا الحزب لدى جماعة الناخبين وتقوية هامش المناورة مع القوى السياسية المعارضة، ناهيك عن تحالف التكنوقراط والجيش والتنسيق بينهما بعيداً عن الحزب، هي عوامل ساهمت في إضعاف شعبيته وضمن هذا الإطار يقول السيد "عبد الحميد مهري" : « إنّ مجموع الأحزاب وأعضاء الحكومة قادوا حملة ضد حزب جبهة التحرير الوطني وحمّلوه مسؤولية جميع الأخطاء التي قامت بها الحكومات المتعاقبة على السلطة مدة ثلاثين سنة».[2]

- ساعدت الانقسامات والصراعات التي تخللت عملية اختيار مرشحي حزب جبهة التحرير الوطني على انهزامه حيث نجم عنها ظهور 1365 قائمة مستقلة كما أنّ مساهمة بعض رموز حزب جبهة التحرير في الحملة الانتخابية انعكس سلبياً على مصداقية التوجهات الإصلاحية التي عزمت عليها قيادة الحزب مع التحولات التي عرفتها البلاد كما أنّ فئات في الحزب لا زالت تفكر بعقلية الحزب الواحد المهيمن، وإلاّ كيف نفسر ترشيح أشخاص مرفوضين لدى القاعدة النضالية وحتى عند أفراد الشعب[3].

تشير بعض الدلالات أن النخبة الحاكمة كانت مستعدة للقبول بنتائج الانتخابات شريطة ألا تأتي بالإسلاميين إلى الحكم، فالمؤسسة العسكرية كانت مستعدة للقبول بتلك النتائج فقط ،إذا أتت بجبهة التحرير للحكم حتى في شكل ائتلاف مع بعض الأحزاب العلمانية الصغيرة.[4] إلا أن الرئيس "الشاذلي" أبدى استعداده للتعاون مع الحزب الفائز في الانتخابات مهما كان توجهه السياسي وهو ما يفسر قضية إقالته فيما بعد تحت ضغط الجهات النافذة في السلطة. أمّا عن موقف حزب جبهة التحرير الوطني من نتائج من الانتخابات التشريعية في دورها الأول فجاء في بيان المكتب السياسي أنه يسجل بارتياح، وعي الشعب الجزائري الذي تمكّن من إجراء هذه الاستشارة الانتخابية في ظل الهدوء والأمن رغم النقائص والتجاوزات المسجلة.

أما موقف الولايات المتحدة الأمريكية من نتائج الانتخابات التشريعية التي فازت بدورها الأول الجبهة الإسلامية للإنقاذ فقد ساندت الحكومة الجزائرية التي شرعت بعدم الاعتراف بالنتائج .أما فرنسا فحاولت جهد

---

[1]- نفس المرجع ، ص193.

[2]-Bouchama, op.cit, p234.

[3]- كمال، سماري، « الزلزال السياسي لم تتوقف هزاته بعد ». مجلة الدستور، عدد (643)،يوم 25-06-1990، ص13.

[4]- عبد الجواد ، مرجع سابق ، ص31.

الإمكان إبقاء الجزائر في وضع غير مستقر كي تبقى بحاجة إلى المساعدة الفرنسية ،وتجبرها على إدامة علاقتها معها ، الأمر الذي يتيح لفرنسا نوعا من السيطرة والتحكم في الشؤون الداخلية للجزائر.[1]

لقد بدا الخطاب الغربي يطالب بالتعددية السياسية والانتخابات كآلية لتداول السلطة السياسية لكن وصول الجبهة الإسلامية للإنقاذ إلى مشارف الأغلبية البرلمانية أثار على الفور مسألة مصداقية خطاب التعددية والديمقراطية الذي يطرحه الغرب الأمريكي و الأوربي. ضمن هذا الإطار يفهم التردد والحذر في التصريحات الرسمية، وهجوم الأحزاب و القادة و الإعلام الفرنسي والأوربي على نتائج الانتخابات و انقلاب الجيش في الجزائر، وتكشف تلك التناقضات و التضارب في المواقف عن أزمة مصداقية الخطاب الغربي الليبرالي إزاء الأوضاع في الدول العربية .[2]

ثانيا: أزمة التحول الديمقراطي و الإصلاحات السياسية 1992-1996

لم تكن مظاهر الأزمة خافية على أحد، فالنظام كان يعاني أزمة متعددة الجوانب اقتصادية،سياسية واجتماعية جعلت المواطن يفقد ثقته في النخبة الحاكمة ،وتجلى ذلك في نتائج الانتخابات التعددية المحلية والتشريعية في 1990 و1991، لكنّ توقف المسار الانتخابي و استقالة رئيس الجمهورية في جانفي 1992 أدى إلى تفاقم الأزمة السياسية في الجزائر.

1- تفاقم الأزمة السياسية عقب توقيف المسار الانتخابي :

شكلت رغبة الرئيس الشاذلي بن جديد في التعايش السياسي مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ بعد فوزها في الدور الأول من التشريعيات خياراً وقف ضده العديد من الأطراف الداخلية والخارجية، واعتبره البعض رهان خاطئ منذ البداية، لأن رؤية الرئيس كانت تقوم على أساس أن الإسلاميين لن يفوزوا بالأغلبية وكان يستبعد ذلك بدعوى قيام نوع من التوازن بين جبهة الإنقاذ وجبهة التحرير وحزب أو حزبين آخرين في البرلمان،

---

[1]- عبد الحميد ، براهيمي، في أصل الأزمة الجزائرية 1958-1999.بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2001، 224-230.

[2]- عبد الفتاح، نبيل ، مرجع سابق ، ص 204.

ويمكنه كرئيس جمهورية أن يدير اللعبة السياسية.[1]، لكنّ افتقار الرئيس إلى رؤية سياسة شاملة تساعده على الإدارة السياسية للصراعات الداخلية، وتسمح له بفرض التوازن السياسي داخل النظام، وإيجاد مساحات كافية للحركة ، وخلق مراكز دعم جديدة داخل المجتمع توفر له المساندة السياسية والاجتماعية اللازمة، هي أمورا جعله يستقيل أو بتعبير أدق يُقال تحت ضغط المؤسسة العسكرية وبعض رجالات السلطة[2]، ونتج عن ذلك توقيف العملية الانتخابية بين دوري الانتخابات التشريعية في جانفي 1992، ضمن هذا الإطار صرح مسؤول جزائري لم يذكر اسمه لصحيفـة Le figaro الصادرة بباريس في 10-01-1992 بما يلي : « إنّ تذمر الناخبين لا يعتبر مدعاة لتهديد الديمقراطية، إننا نتقدم خطوة فخطوة نحو الديمقراطية، وهي عملية من الصعوبة بمكان ولكن الجزائر ليست مكاناً لصنع الأعاجيب والديمقراطية ليست الحصيلة الطبيعية لفعل الإنسان، لذلك يجب علينا إيقاف عملية الانتخابات لكي نصون عملية التحرك نحو الديمقراطية»[3].

أثارت استقالة الرئيس "بن جديد" دهشة في أوساط المواطنين وحتى عند الأوساط السياسية الوطنية والدولية، لأنها جاءت في ظروف سياسية صعبة وتركت فراغاً دستورياً لم تشهده الجزائر من قبل وهو تزامن استقالة رئيس الجمهورية مع حل المجلس الشعبي الوطني طبقاً للمادة (120) من دستور 1989 التي تحدد صلاحيات الرئيس ، و أمضى قرار حله في 04 جانفي 1992، في حين صرح السيد "عبد العزيز بلخادم" الذي كان رئيساً للمجلس الشعبي الوطني أنه « لم يسمع بقرار حل المجلس إلاّ عن طريق التلفزيون في نشرة الثامنة يوم 11 جانفي 1992 عند استقالة الشاذلي بن جديد»[4]. وحول خلفيات حل البرلمان الذي كان على رأسه قال في موضع آخر : « دستورياً المجلس يحل لأنه من صلاحيات الرئيس، ولكن لابد أن يستشير الحكومة ورئيس المجلس الشعبي الوطني، وشخصياً –يقول- لم أستشر، ولست أدري إن كان رئيس الحكومة قد استشير، وقد علمت بعملية الحل عند استقالة الرئيس».[5]و نتيجة لهذا الواقع الجديد غير مضمون العواقب حسب بعض صناع القرار و من يتبنى أطروحاتهم ، و في غياب نظرة مستقبلية واقعية و موضوعية واضحة لما سيؤول إليه المشهد السياسي الجزائري ، أوقفت الانتخابات التشريعية قبل إجراء دورها الثاني.[6]

في سياق آخر بدا الموقف الدولي متذبذبا من القضية الجزائرية، فمن جهة حاول الظهور بمظهر ديمقراطي و دعا إلى حل المعضلة الجزائرية، و من جهة ثانية أيد الانقلاب على الديمقراطية ويتضح ذلك من

---

[1]-هذا ما أكده السيد لخضر الإبراهيمي وزير الخارجية الجزائري السابق في حديث لأسبوعية الوسط الصادرة بلندن، ونشر في يومية الخبر، عدد(2124)، يوم 20-11-1997، ص03.

[2]-عبد الفتاح، نبيل ،مرجع سابق، 193.

[3]- جان، ليكا، « التحرك نحو الديمقراطية في الوطن العربي ما يعتريه من عدم اليقين والتعرض للأخطار وما يعتريه من شرعية». أنظر: سلامة غسان وآخرون ، مرجع سابق، ص35.

[4]- بلخادم، مرجع سابق، ص96.

[5]- نفس المرجع، ص47-48.

[6]- عبد الرحيم ، حافظ، و آخرون ، السيادة و السلطة الآفاق الوطنية و الحدود العالمية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2006ص203.

خلال المساندة الواضحة للنظام العسكري الحاكم.[1] ويقول في هذا الصدد عبد الإله بلقزيز :« لم تكن فرنسا بعيدة عن الانقلاب العسكري وعن المسار الديمقراطي في الجزائر بل أيدته ضمنيا باعتباره يحفظ لها مركزها و مصالحها في البلاد ضد قوى سياسية و ثقافية معادية ممثلة في الجبهة الإسلامية للإنقاذ ».[2]

تبين هذه الحقائق أن رئيس الجمهورية قد استسلم للضغوطات وأجبر على الاستقالة، وأمام هذا الوضع المثقل بالتجاوزات السياسية والصراعات الحزبية سجل المجلس الدستوري في بيانه حالة الفراغ الدستوري وصرح رئيس هذا المجلس برفضه الاضطلاع بمهام رئيس الجمهورية، ولهذا فإن المؤسسات الدستورية التي يجب أن تسهر على استمرارية الدولة طبقاً لأحكام الدستور هي الجيش والحكومة، السلطة القضائية والمجلس الدستوري وهو فراغ يجب على المؤسسات أن تجتهد من أجل ملئه.وعقب إقالة الرئيس في 11 جانفي 1992 اجتمع المجلس الأعلى للأمن في اليوم الموالي ليبث بالإجماع -حسبما ورد في بيان له- استحالة مواصلة المسار الانتخابي ،و يعتبر هذا القرار خطيرا وباطلا دستورياً على أساس ما يلي[3] :

- أنّ المجلس الدستوري لم يذكر المجلس الأعلى للأمن في تصريحه ضمن السلطات الدستورية المخول لها السهر على استمرارية الدولة.

- أن اجتماع المجلس الأعلى للأمن لا ينعقد إلاّ بناء على استدعاء من رئيس الجمهورية، وهذا الأخير قدم استقالته.

- أنّ تشكيله المجلس الأعلى للأمن ناقصة نظراً لعدم وجود رئيس المجلس الشعبي الوطني بعد حل هذا المجلس.

- أنّ اختصاصه تقديم الآراء والاستشارة للرئيس ولا يتعداه إلى اتخاذ قرارات من اختصاص رئيس الجمهورية.

أفرز الفراغ الدستوري وضعية لم يسبق لها مثيل في تاريخ الجزائر خاصة مع اتخاذ المجلس الأعلى للأمن عدداً من القرارات بالرغم من عدم دستوريته كوقف المسار الانتخابي، وهو ما مهد السبل الكفيلة بأن يضطلع المجلس الأعلى للدولة بمهمة رئاسة الدولة،حيث كان يتكون من خمسة أعضاء على رأسهم "محمد بوضياف".[4]
بوضياف".[4]

يعتبر المجلس سلطة فعلية وليست شرعية فرضها الجيش حيث أكد "خالد نزار" الذي كان وزيراً للدفاع آنذاك أنه تمّ الاتفاق على اختيارين هما : « إما فرض الحالة الاستثنائية واستلام السلطة من طرف الجيش مباشرة أو

---

[1]- عمرو عبد الكريم ، سعداوي طلب، « النخبة السياسية في الجزائر: أثر المتغيرات الاجتماعية و الاقتصادية على التوجهات السياسية للنخبة من 1979-2000»، (أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، 2006)، ص349.

[2]- عبد الاله ، بلقزيز، « الولايات المتحدة والمغرب العربي من الاهتمام الاستراتيجي إلى الاختراق التكتيكي»، المستقبل العربي، العدد 259، (سبتمبر 2000)،ص 47.

[3]- الحسن، بركة، مبادئنا بين جموع الساسة وخيار الشعب. الجزائر : ب د ن، جويلية 1992، ص26-27.

[4] - رياض ، صيداوي، صراعات النخب السياسية والعسكرية في الجزائر. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات و النشر، 2000، ص55.

التفكير في طريقة انتقالية من خلال قيادة جماعية ذات غالبية مدنية، وقد تم استبعاد الحل الأول... ولهذا فالحل الثاني هو نقطة اللارجوع لتحويل النظام نحو الديمقراطية والتعددية »[1].

إنّ إنشاء المجلس الأعلى للدولة كان بقرار سياسي وليس قانوني وبالتالي يفتقد إلى الشرعية الدستورية والشرعية الشعبية وقد أكد ذلك العديد من الأطراف منها تصريح السيد"عبد العزيز بلخادم"الذي يقول : « ...أعتقد أن الذي سيعترض الهيئة هو افتقارها إلى الشرعية لأن التشريع يكون للشعب»[2].أمّا الأمين العام السابق لحزب جبهة التحرير الوطني السيد"عبد الحميد مهري" فقد اعتبر ما حدث غير دستوري وقال : « إنهم يريدون مني أن أفتي بدستورية ما يحدث، وذلك ما لا أستطيع فعله...وإلغاء المسار الانتخابي لا يعني إلاّ شيئاً واحداً هو إلغاء المسار الديمقراطي »[3].

والغريب في الأمر أن السيناريو الخاص بتشكيل المجلس الأعلى للدولة تم بسرعة وبتنسيق كامل مع مختلف الأطراف، فقد تدخلت المؤسسة العسكرية في الوقت المحدد وأجبر الرئيس بن جديد على الاستقالة وجاءت برئيس من المنفى هو السيد "محمد بوضياف" الذي اضطلع برئاسة المجلس الأعلى للدولة، لكن سرعان ما تم اغتياله قبل أن يكمل 08 أشهر في الحكم، ثم ترأس المجلس فيما بعد السيد "على كافي"، وفي ظل الرئيسين الأخيرين أُوقفت العملية الديمقراطية من أساسها، وتم فرض أحكام إعادة النظام والأمن والاستقرار،و قررت محكمة الجزائر يوم 04 مارس 1992حل الجبهة الإسـلامية للإنقاذ. [4]و عقب حل هذا الـحزب توالت التصريحات منهـا ما صرح به السـيد "عبد الحميد مهري"الذي قال: « إنّ قضية الحركة الإسلامية الموجودة بالجزائر على اختلاف فصائلها قضية سياسية واجتماعية كبيرة... ونحن نعتقد أن الحل لا يكمن في حل جبهة الإنقاذ، لأن مشكلة الحركة الإسلامية تتطلب معالجة سياسية شاملة»[5]. يدل هذا التصريح على تحول سياسي في إستراتيجية حزب جبهة التحرير الوطني بحيث أصبحت تدافع صراحة عن التعددية الحزبية وعن الديمقراطية في الجزائر.

أبرز تطور وتفاقم الأوضاع السياسية بعد سنة 1992 خطورة وعمق الأزمة السياسية التي أدت إلى مواجهات عنيفة انعكست على استقرار البلاد لاحقاً، وهو مظهر من مظاهر التخلف السياسي في دول العالم الثالث حيث تتميز أنظمتها بعدم الاستقرار السياسي وهذا ما لاحظناه عقب توقيف المسار الانتخابي في البلاد، بالإضافة إلى عدم التكامل السياسي والاجتماعي وغياب العقلانية في اتخاذ القرارات السياسية وهي خصائص

---

[1]- نزار، مرجع سابق، ص05.

[2]- بركة، مرجع سابق، ص63.

[3]- خير الدين، « جبهة التحرير الوطني ومواقف سنة 1994 ». يومية الخبر، عدد (1267)، يوم 31-12-1994، ص03.

[4]- نبيه ،الأصفهاني،« الجزائر بين المواجهة و المراهنة على شرعية الانتخابات الرئاسية».السياسة الدولية، العدد 122، (أكتوبر 1995)،ص170.

[5]- بركة، مرجع سابق، ص62.

تتضمن بدورها عدداً من الخصائص منها: الانفصال بين الحكام والمحكومين، وانعدام المؤسسية السياسية، وضعف الولاء للدولة.[1]وهو ما برز لاحقاً في أعمال العنف التي عرفتها الجزائر.

عرفت الجزائر تصعيداً خطيراً بعد إيقاف المسار الانتخابي في جانفي 1992،أدّى إلى تفاقم الأزمة السياسية ،إلا أنّ الدولة عبرت عن نيتها في العودة إلى المسار الانتخابي ،حينما أعلن المجلس الأعلى للدولة عن قرارين هما :

- تنصيب المرصد الوطني لحقوق الإنسان في 12 أفريل 1992.
- إعلانه عند تنصيب المجلس الاستشاري في 22 أفريل 1992 عن الالتزام بتنظيم انتخابات رئاسية وتشريعية.

إذا كان حل الأزمة السياسية والاقتصادية يستوجب- حسب الرئيس "محمد بوضياف" - معالجة الملفات الأربعة "السياسي-الأخلاقي-الاقتصادي-الدولي"[2]بكل صرامة وحزم، فإنّ اغتياله يوم 29 جوان 1992 زاد من تعقيد الأزمة، وقد عمل المجلس الأعلى للدولة ممثلاً في رئيسه السيد "علي كافي" على استعادة هيبة الدولة وفرض احترام القوانين كخطوة نحو العودة إلى المسار الديمقراطي. أمّا العديد من الأحزاب السياسية وعلى رأسهم حزب جبهة التحرير الوطني والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية وجبهة القوى الاشتراكية فقدمت تصوراتها لحل الأزمة في شكل مذكرات أو مواقف سياسية صريحة، وبعد فشل جولات الحوار التي نظمها المجلس الأعلى للدولة في 1993، اتجهت الأنظار إلى اللقاء الذي عقد بروما يوم 21 نوفمبر 1994 تحت الرعـاية السامـية للجمعية الكاثوليكية (Saint Egidio)بمشاركة جبهة التحرير الوطني، جبهة القوى الاشتراكية، الجبهة الإسلامية للإنقاذ، حركة حماس، حركة النهضة، حزب التجديد الجزائري، الحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر، في حين اعتبرت الحكومة الجزائرية أنّ لقاء روما لا يعنيها وبالحدث غير المهم.[3] إذا كان استبعاد السلطة للجبهة الإسلامية للإنقاذ من الحوار الوطني لا يتيح آفاقا للتقدم، فالمؤكد أن إجراء حوار بمنأى عن سلطة الدولة و خارج البلاد لا يملك أية فرصة للتوصل إلى حل ، و ربما تكون السلطة قد تعجلت بإعلان إخفاق نهج الحوار ، وطرح خطة منفردة لإجراء انتخابات رئاسية قبل نهاية عام 1995 مع تصعيد المواجهة الأمنية في ظل عجز المعتدلين في الجبهة الإسلامية عن اتخاذ موقف حاسم لصالح الحوار و الحل السلمي بمنأى عن العنف و الإرهاب[4].

و في إطار محاولات حل الأزمة الجزائرية جرت الانتخابات الرئاسية كما كان مقرر لها في 16 نوفمبر 1995، وأسفرت نتائجها عن فوز المرشح "اليمين زروال" بالأغلبية في أول انتخابات رئاسية تعددية في الجزائر.

---

[1]- أسامة، الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث. الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1987، ص11.

[2]- تفاصيل أكثر حول تلك الملفات الأربعة يمكن الرجوع إلى كتاب، حسن بهلول، مرجع سابق، ص245.

[3]- بن يوب، مرجع سابق، ص17.

[4] - مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العربي لعام 2004-2005. القاهرة: مركز مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية بالأهرام، 2005،ص257.

حيث أحرز على 6.834.822 صوت من مجموع عدد الناخبين المقترعين والمقدر عددهم بـ 11.500.209 ناخب[1]. و يمكن تفسير نسبة 61% التي تحصل عليها "اليامين زروال" على أساس توجه عدد كبير من الناخبين إلى البحث عن الاستقرار وتجنب المغامرة وهو مؤشر على رغبة الشعب الجزائري في تجاوز صعاب المرحلة التي تمر بها البلاد.

قدمت الانتخابات الرئاسية على أنها بداية للحل و أنها تعني إنقاذ البلاد لا سيما و أن الرئيس "ليامين زروال" نجح بتاريخه العسكري و بتجربته كرجل للحوار حاول إيجاد سبيل غير الحل العسكري الصارم لإنهاء العنف في البلاد وإيجاد حلول للأزمة ، كما أكد عقب اختياره قبل عامين من انتخابه أنه قائد للجيش يؤمن بالمؤسسات الديمقراطية وتداول السلطة و التعددية ودولة القانون و يضمن الحريات الفردية والجماعية و يضع حدا للهيمنة السياسية ، الاقتصادية ، الثقافية و الإيديولوجية التي جسدها الحزب الواحد طوال ثلاثة عقود منذ استقلال الجزائر[2] ، لذلك ساد الاعتقاد أن" ليامين زروال" هو المرشح المؤهل لفتح صفحة جديدة تختلف عما شهدته في السابق كما أن برنامجه و خطابه الانتخابي المعتدل عاملا مشجعا للشعب الجزائري على الانتخاب [3]. قاد الرئيس المنتخب مبادرات للحوار الوطني حيث استقبل ممثلي الأحزاب والشخصيات الوطنية، وتوجت في الأخير بالإعلان عن إجراء ندوة للوفاق الوطني، والاتفاق على مشروع أرضية هذا الوفاق الوطني[4] يومي 14 و15 سبتمبر 1996، وترتيب أجواء تعديل دستوري وانتخابات تشريعية ومحلية في السداسي الأول والثاني من سنة 1997 .

2 – **الإصلاحات السياسية** في **دستور نوفمبر 1996:**

أثبتت حالة اقتران استقالة رئيس الجمهورية مع حل المجلس الشعبي الوطني محدودية دستور 1989 في تسيير الأزمة المؤسساتية في الجزائر منذ جانفي 1992.من هذا المنطلق يتبين أن الإطار الدستوري و القانوني الذي وضع لتنظيم مرحلة التحول الديمقراطي لم يكن كافيا لمرحلة كان يراد منها تغيير طبيعة النظام السياسي

1 لمعرفة المترشحين في الانتخابات الرئاسية التعددية والنسبة التي تحصل عليها كل مرشح يمكن الرجوع إلى ملاحق الدراسة .

2 - احمد ، مهابة، « الرئيس زروال و المهمة الصعبة»، السياسة الدولية، العدد 123، (جانفي 1996)، ص 239.

3 - نفس المرجع، ص239.

4- أنظر ملاحق الدراسة الجدول المتضمن نتائج ندوة الوفاق الوطني ومواقف بعض الأحزاب من القضايا الوطنية .

من نظام محتكر للسلطة إلى نظام أكثر انفتاحا على المجتمع وعلى قواه السياسية و الاجتماعية المختلفة، أما في ما يخص السلطة و النظام السياسي القائم فإن التعديلات المقترحة في مشروع دستور 1996 لا تمس بأي شكل من الأشكال أساس الدستور نفسه، بل هدفها تصحيح الاختلالات الواردة فيه من خلال تعزيز أسسه بما يفيد ديمومة النظام و سلطته[1].

وزعت رئاسة الجمهورية يوم 11 ماي 1996 على قادة الأحزاب و المنظمات و الشخصيات الذين شاركوا في المشاورات الثنائية منذ أفريل 1996 نص مذكرة ضمنتها رؤية شاملة للإصلاحات التي يجب إدخالها على مؤسسات الدولة و على قوانين التعددية من أجل إخراج البلد من محنته.

1- **التعديلات الدستورية:** بعدما عالجت مقدمة مذكرة الرئاسة[2] نواقص النموذج القائم على حكم الحزب الواحد الذي عرفته الجزائر منذ الاستقلال، و توقفت عند المزالق التي انطوى عليها دستور 1989 الذي فتح المجال نحو التعددية، أظهرت الأزمة الدستورية لعام 1992 بوضوح عدم ملاءمة الدستور السابق للمرحلة الجديدة التي تعيشها البلاد، و أكدت المقدمة على أهمية إجراء الإصلاحات السياسية التالية[3]:

- الأول: ينص على جعل مقدمة الدستور تحدد الهوية الوطنية بثلاث عناصر لا انفصال بينها هي الإسلام والعربية و الأمازيغية.
- الثاني: يرسم أصول ممارسة التعددية الديمقراطية من خلال احترام عناصر الهوية الوطنية، و نبذ العنف والحفاظ على الجمهورية.
- الثالث: يجعل من حق الرئيس التمديد لفترة رئاسية ثانية فقط و يعطيه صلاحية التشريع بواسطة مراسيم "أوامر"في حالات معينة.
- الرابع: يجعل من حق السلطة التنفيذية مواصلة تسيير شؤون البلاد في حال حل البرلمان، و لا يجوز إقالة الوزارة أو تعديلها إلا بعد انتخاب برلمان جديد.
- الخامس: يدعو إلى إنشاء مجلس أمة إلى جانب المجلس الشعبي الوطني على أن يتشكل البرلمان من هاتين المؤسستين ، و مجلس الأمة المقترح هو مجلس جزء منه معين، مشكل من عدد مماثل من الأعضاء و يهدف إلى توسيع التمثيل الشعبي من خلال اشتماله على ممثلي الجماعات المحلية و على شخصيات و كفاءات وطنية، و من حق رئيس مجلس الأمة رفع التماسات إلى المجلس الدستوري و القيام بمهام رئيس الجمهورية حال شغور المنصب، و من حق أعضاء البرلمان اقتراح تعديلات دستورية.

---

[1]- خميس، حزام والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003، ص146.

[2]- تفاصيل أكثر أنظر: دستور 28 نوفمبر 1996، مرجع سابق ،ص03.

[3]- نص مذكرة رئاسة الجمهورية الصادرة يوم 11 ماي 1996.

- السادس: يتناول السلطة القضائية و يدعو إلى إنشاء مجلس دولة مهمته حماية المصالح العامة و مراقبة الإدارات الرسمية و الإشراف على حسن سير التعددية السياسية خاصة عند إجراء انتخابات، كما يقترح إنشاء محكمة عليا مؤهلة لمحاكمة رئيس الجمهورية و رئيس الوزراء في حالات الخيانة العظمى.
- السابع: يتعلق بمهام المجالس الاستشارية و مؤسسات المراقبة، فيوصي بشكل خاص بتوسيع صلاحيات المجلس الإسلامي الأعلى لإبعاد الإسلام عن المزايدات السياسية و الفئوية.
- الثامن: يتناول الحفاظ على بعض المبادئ العامة و احترام حقوق الإنسان و حرية المبادرة في ميادين التجارة و الصناعة و تأطير عمل الأحزاب السياسية بحيث لا تلحق الأذى باستقرار الدولة و بحقوق المواطن، وإقرار قوانين أساسية داخل الدستور تتناول مجالات مهمة مثل الإعلام و المالية ، و الانتخابات و الأمن الوطني.

أرادت السلطة من خلال التعديلات الثمانية المقترحة إنشاء مؤسسات دستورية جديدة و تدعيم سلطة رئيس الجمهورية في النظام السياسي الجزائري و قد تنبهت قوى المجتمع المدني مبكرا إلى ما ستؤدي إليه التعديلات الدستورية التي اقترحها الرئيس زروال عام 1996 من تركيز للسلطة في المؤسسة التنفيذية و مؤسسة الرئاسة في قلبها، و لذلك اشتركت مع الأحزاب السياسية في إعلان معارضتها لهذه التعديلات مؤكدة أنها تصادر حقوق المواطنين[1].عرض مشروع التعديل الدستوري للاستفتاء يوم 28 نوفمبر 1996 و نال ثقة أغلبية الناخبين حيث صوت عليه 13.1 مليون مواطن قال 84.6 % منهم بنعم أي 10.9 مليون مقترع، و 15.4 % بلا وفق أرقام المجلس الدستوري[2].

رغم التباين في مواقف الأحزاب السياسية حول مشروع تعديل دستور 89 عام 1996 يمكن تثبيت الملاحظات التالية:

- من أهم سمات الدستور الجديد هو تقوية النظام الرئاسي الذي يتطلب تفردا أو مهارة في تسيير شؤون الرئاسة في علاقتها مع الأجهزة التنفيذية كافة، في حين كان دستور 1989 يميل إلى النظام الدستوري شبه الرئاسي. [3]
- جاء دستور 1996 مثقلا بالآليات المحددة لمجال ممارسة الحريات ، و يعطي للدولة حق المراقبة المباشرة بعدما كان للبرلمان ، مع إبراز إرادة السلطة في تفتيت السلطتين التشريعية و القضائية فحتى رئيس الحكومة لا ينص الدستور المعدل بوجوب أن يختاره رئيس الجمهورية من الأغلبية البرلمانية.[4]
- إيجاد مجلسين تمثيليين الأول هو المجلس الوطني الشعبي المنتخب لمدة 05 سنوات و الثاني مجلس الأمة الذي يمثل الجماعات المحلية و مدته 06 سنوات، على أن يجري تعيين ثلث أعضائه من طرف الرئيس.[5]

---

[1]- أيمن، إبراهيم الدسوقي، « المجتمع المدني في الجزائر: الحجرة- الحصار- الفتنة ». المستقبل العربي، العدد(259)، سبتمبر 2000، ص 76.
[2]- جورج، الراسي، الدين و الدولة في الجزائر. الجزائر: دار القصبة للنشر، 2008، ص 524.
[3]- نفس المرجع، ص 524.
[4]- حزام والي، ، مرجع سابق، ص 147.
[5]- الراسي، ، مرجع لسابق، ص 524.

- يمكن اعتبار التعديل الدستوري بمثابة دستور جديد نظرا لما استحدثه من مؤسسات دستورية جديدة كمجلس الأمة و محكمة التنازع[1]، كما نص صراحة على حق إنشاء أحزاب سياسية بدلا من جمعيات ذات طابع سياسي في دستور 89.[2]

- أنه يقلص مدة رئاسة الجمهورية في عهدتين فقط و هو أمر من شأنه أن يفتح المجال أمام مبدأ من مبادئ الديمقراطية ألا و هو التداول السلمي للسلطة.[3]

2- إصلاح قانون الأحزاب و الانتخابات:

تضمن الباب الثالث من مذكرة الرئاسة مراجعة قانون الأحزاب أو الجمعيات ذات الطابع السياسي كما كانت تسمى رسميا، حيث تم إخضاع العمل الحزبي لمجموعة من المقاييس و الموازين التي لا تقوى على مواجهتها سوى الأحزاب الكبيرة، عدا عن تحريم أي نشاط يلحق الضرر بالحريات العامة و بسيادة الوطن، والوحدة الوطنية فقد أضحى محرما على أي تنظيم سياسي حزبي احتكار أياً من عناصر الهوية الوطنية الثلاثة وهي الإسلام و العروبة و الأمازيغية، أما شروط إنشاء الأحزاب فأصبحت تتطلب 25 عضوا مؤسسا ينتمون إلى غالبية ولايات البلاد أي إلى 25 ولاية من أصل 48 ولاية الموجودة حاليا، و 800 منتسب على الأقل في 25 ولاية، و يخضع الحزب الجديد إلى سنة تجريبية قبل أن يعقد مؤتمره التأسيسي الأول المخول وحده بوضع أنظمة الحزب الداخلية، و تحديد أهدافه السياسية، و يجب على الحزب نبذ العنف، و ألا يتدخل في شؤون التنظيمات النقابية و الجمعيات و لا تكون له علاقات مع أطراف خارجية، كما أن موارده المالية يجب أن تكون شفافة ويمكنه بالمقابل أن يحصل على دعم مالي من الدولة، أما الأحزاب الموجودة في الساحة السياسية، وفق نص القانون السابق رقم 89/11 المؤرخ في 1989/07/05 فتبقى تزاول نشاطها لفترة محددة قبل أن تستوفي الشروط الجديدة إذا أرادت الاستمرار في العمل الحزبي.[4]

صدر الأمر رقم 97/09 المتضمن قانون الأحزاب السياسية، و ما يميز هذا الأمر هو صدوره على شكل قانون عضوي، هذه الصيغة الجديدة التي تم إنشاؤها بموجب دستور 1996 حيث إن هذا النوع من القوانين يعد أسمى من القوانين العادية، و يرجع هذا السمو إلى طبيعة المواضيع المخصصة له و الإجراءات الخاصة بالمصادقة عليه.[5]

أما الباب الرابع من مذكرة الرئاسة فهو خاص بإعادة النظر في القانون الانتخابي على ضوء المزالق التي أفرزتا التجربة الديمقراطية الأولى في ديسمبر 1991 لجهة عدم الاستعداد الكافي للأحزاب السياسية لخوض التجربة الديمقراطية، أو لجهة عدم خبرة السلطات العمومية في تنظيم الانتخابات من هذا النوع، أو على وجه

---

[1]- انظر المواد 98-153 من دستور 1996 ، مرجع سابق ، ص 25-38.

[2] - انظر المادة 74 من دستور 1996 ، مرجع سابق ، ص 17.

[3] - انظر المادة 42 من دستور 1996 ، مرجع سابق ، ص 11.

[4]- مذكرة رئاسة الجمهورية ليوم 1996/05/11.

[5]- إسماعيل العيادي. « أثر النظام الانتخابي في تشكيل المجالس المحلية في الجزائر في ظل التعددية الحزبية ». المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد (12)، خريف 2006، ص98.

الخصوص لجهة اعتماد نظام انتخابي قائم على أساس الأغلبية البسيطة، و على تقطيع مزاجي للدوائر الانتخابية، مما أدى إلى فوارق صارخة بين ما نالته الأحزاب من مقاعد و بين ما نالته من أصوات الناخبين، فمن الصواب إذاً اعتماد نظام انتخابي قائم على أساس التمثيل النسبي و يأخذ بعين الاعتبار الكثافة السكانية في كل منطقة و موقعها الجغرافي، كما لا يفضل تسمية ممثلين عن الجاليات الجزائرية و هذا يمنع طغيان الأغلبية البسيطة في انتخابات تجري على دورتين كما حدث عام 1991.[1] حيث صدر الأمر رقم 97/07 و المؤرخ في 7 مارس 1997 و المتضمن القانون العضوي للانتخابات بموجب الأحكام الانتقالية الواردة في نص المادة رقم (179) من دستور 1996 أي قبل تشكيل الهيئات الدستورية المخولة بذلك أصلا.[2]

تأسيسا على ما سبق صادق المجلس الوطني الانتقالي " البرلمان المعين " على قانوني الأحزاب السياسية والانتخابات في فبراير 1997، و قد هدف القانونان إلى الحفاظ على توازنات قوى جديدة على الساحة السياسية و إيقاف فوضى النشاط الحزبي مع استمرار حجب الجبهة الإسلامية للإنقاذ عن الشرعية.[3]

1- مذكرة رئاسة الجمهورية ليوم 1996/05/11.

2- العيادي، مرجع سابق، ص 99.

3- منيسي، مرجع سابق، ص 143.

رابعا: الانتخابات التعددية و محاولات حل الأزمة الجزائرية (1997-2007)

في إطار مسعى السلطة الرامي إلى العودة إلى المسار الانتخابي اتفقت مع مختلف الأحزاب السياسية عن موعد إجراء الانتخابات التشريعية أولاً، ثم تليها انتخابات محلية ثانيا. شارك في الانتخابات التشريعية والمحلية لسنة 1997 العديد من الأحزاب سواء التي شاركت في عقد روما أو التي لم تشارك فيه، وسنتناول تحليل نتائج الانتخابات التشريعية و المحلية منذ سنة 1997 إلى غاية 2007 ثم نتائج الانتخابات الرئاسية منذ 1999 و إلى غاية 2004.

1- **تحليل نتائج الانتخابات التشريعية لـ 05 جوان 1997 :** جرت الانتخابات التشريعية الثانية من نوعها في عهد التعددية كما كان مقرر لها في 05 جوان 1997 بعد صدور الأمر رقم 09/97 يوم 06 مارس 1997 والمتضمن القانون العضوي للأحزاب السياسية، وأهم ما تضمنه ما جاء في المادة (03) التي تنص على أنه: « يجب على كل حزب سياسي أن يمتثل في جميع أنشطته إلى المبادئ والأهداف التالية :

- عدم استعمال المكونات الأساسية للهوية الوطنية بأبعادها الثلاثة وهي الإسلام والعروبة والأمازيغية لأغراض الدعاية الحزبية.
- احترام وتجسيد مبادئ ثورة أول نوفمبر 1954.
- نبذ العنف والإكراه كوسيلة للتعبير أو العمل السياسي أو الوصول إلى السلطة أو البقاء فيها والتنديد به.
- احترام الحريات الفردية والجماعية واحترام حقوق الإنسان.
- توطيد الوحدة الوطنية.
- الحفاظ على السيادة الوطنية.
- الحفاظ على أمن التراب الوطني وسلامته واستقلال البلاد.
- التمسك بالديمقراطية في إطار احترام القيم الوطنية.
- تبني التعددية السياسية.
- احترام الطابع الديمقراطي والجمهوري للدولة.
- احترام التداول على السلطة عن طريق الاختيار الحر للشعب الجزائري.»[1].

أمّا بالنسبة لتقسيم الدوائر الانتخابية فصدر الأمر رقم 97|08 الذي يحدد عدد المقاعد المطلوب شغلها في انتخابات المجلس الشعبي الوطني، واكتفى بتوزيع المقاعد لكل دائرة انتخابية بحسب عدد سكان كل ولاية، ويحدد عدد المقاعد في كل دائرة انتخابية على أساس تخصيص مقعد واحد لكل منطقة تتضمن ثمانين ألف 80.000 نسمة على أن يُخصص مقعد إضافي لكل حصة متبقية تشمل 40.000 نسمة، ولا يقل عدد المقاعد

---

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر رقم 09/97 المتضمن القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية، (الجريدة الرسمية العدد (12)، يوم 06 مارس 1997)، ص30.

عن أربعة بالنسبة للولايات التي لا يقل عدد السكان فيها عن 150.000 نسمة، ولأول مرة يمثل المواطنون المقيمون بالـخارج بـ 8 أعضاء منتخبين بالمجلس الشعبي الوطني[1]. وحسب قانون الانتخابات الصادر في1997 فإن نمط الاقتراع النسبي على القائمة هو الذي يحكم المنافسة الانتخابية ولا مجال لهيمنة حزب واحد مستقبلاً على المجالس المنتخبة.وبلغ عدد المسجلين في القوائم الانتخابية 16.767.309، أما عدد الناخبين الذين عبروا عن أصواتهم فبلغ 10.999.139 ناخب أي بنسبة مشاركة قدرت بـ 65.60%.[2]

شارك في الانتخابات التشريعية حوالي 40 حزباً، من بينهم الحزب الجديد الذي أُعلن عن ميلاده قبيل إجراء الانتخابات وهو التجمع الوطني الديمقراطي، وقد عقد هذا الأخير مؤتمره الاستثنائي في 03 أفريل 1997 تحضيراً للانتخابات التشريعية. ولعل فكرة إنشاء مثل هذا الحزب كانت مطروحة من قبل خاصة في أعقاب الانتخابات المحلية لسنة 1990، حيث طرحت اقتراحات لإنشاء "حزب رئاسي" بديل من شأنه أن يحد من الاستقطاب بين جبهة التحرير الوطني والجبهة الإسلامية للإنقاذ في الجزائر[3]. وقد تم إشراك الجالية الجزائرية في هذه الانتخابات وتم تكوين لجنة لمراقبتها واستدعي مراقبون دوليون لمتابعة العملية الانتخابية، وسُمح للأحزاب بمراقبة الصناديق الانتخابية المتنقلة.

وبالرجوع إلى الشواهد الكمية لانتخابات 05 جوان 1997 تحصل التجمع الوطني الديمقراطي على 156 مقعداً أي بنسبة 33.66%، حركة مجتمع السلم 69 مقعداً أي بنسبة 14.80%، أمّا حزب جبهة التحرير الوطني 62 مقعداً أي بنسبة 14.27%، حركة النهضة 34 مقعداً أي بنسبة 08.72%، وتلتهم على التوالي جبهة القوى الاشتراكية، التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، حزب العمال، ثم المستقلون.[4]لقد تم الإعلان عن نتائج الانتخابات من طرف المجلس الدستوري رغم المعارضة التي أبدتها بعض الأحزاب حول هذه النتائج متهمة مناضلي التجمع الوطني الديمقراطي(RND)بالتزوير وهذا بمساندة الإدارة وانتهت في الأخير باعتراف المجلس الدستوري ذاته حيث أعاد النظر في نتائج دائرتين انتخابيتين أو ثلاثة.

يلاحظ المتمعن في نتائج الانتخابات 05 جوان 1997 ما يلي :

- الفوز الكبير الذي حققه الحزب الجديد "التجمع الوطني الديمقراطي" وقد مثّل انتصارا للرئيس اليامين زروال ودعما لمشروعه الرئاسي.
- عبرت نتائج الانتخابات قبول السلطة التعايش مع ما تسميه بالإسلام المعتدل حيث تحصلت حركتي حماس والنهضة معاً على 103 مقعداً.

---

1 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الأمر رقم 08/97 تحديد الدوائر الانتخابية وعدد المقاعد المطلوب شغلها في البرلمان،(الجريدة الرسمية العدد(12)، يوم 06 مارس 1997)،ص28.

2 بن يوب، مرجع سابق، ص74.

3 سلامة ،غسان و آخرون، مرجع سابق، ص303.

4 تفاصيل أكثر حول النسب التي تحصلت عليها الأحزاب في الانتخابات التشريعية جوان 1997، أنظر أنظر ملاحق الدراسة .

لكن نتساءل ماهي أسباب تقهقر حزب جبهة التحرير الوطني في الإنتخابات التشريعية التعددية وحصولها على المرتبة الثالثة بـ 62 مقعداً فقط، وبالمقابل نجاح التجمع الوطني الديمقراطي ؟

- يمكن اعتبار الصراع داخل حزب جبهة التحرير الوطني هو السبب الأول في إضعافه، كما أنّ الحزب لم يعد يشكّل غطاءا لممارسات السلطة[1]، بحث تم استبداله بالتجمع الوطني الديمقراطي.

- انسحاب الكثير من مناضلي وإطارات الحزب وانضمامهم إلى التجمع الوطني الديمقراطي باعتباره حزبا جديدا تأسس لمساندة الرئيس زروال في الحكم.

- أن حزب جبهة التحرير الوطني لم يعد يمثل في نظر البعض إغراءاً للتسلق الوظيفي وخدمة المصالح الشخصية، لذا انسحب منه عدد من الإداريين والبيروقراطيين الذين كانوا منتفعين من وجوده في السلطة في الفترات السابقة.[2]

2- تحليل نتائج الانتخابات المحلية لـ 23 أكتوبر 1997 :تم تنظيم الانتخابات المحلية يوم 23 أكتوبر 1997 في ظروف صعبة تمر با البلاد، وقد شارك فيها عدة أحزاب بعد صدور قانون الانتخابات رقم 07/97 وتنص المادة 97 من القانون أنّ عدد أعضاء المجالس الشعبية البلدية يتغير حسب تغّير عدد سكان البلدية الناتج عن عملية التعداد الوطني الرسمي الأخير ضمن الشروط التالية[3] :

- 07 أعضاء في البلديات التي يقل عدد سكانها عن 10.000 نسمة.
- 09 أعضاء في البلديات التي يتراوح عدد سكانها مابين 10.000 و20.000 نسمة.
- 11 عضواً في البلديات التي يتراوح عدد سكانها مابين 20.001 و50.5000 نسمة.
- 15عضواً في البلديات التي يتراوح عدد سكانها ما بين 50.001 و100.000 نسمة.
- 23عضواً في البلديات التي يتراوح عدد سكانها ما بين100.001 و200.000 نسمة.
- 33 عضواً في البلديات التي يساوي عدد سكانها 200.001 نسمة أو يفوقه.

نستنتج مما سبق أنه كلما ارتفع عدد السكان في بلدية ما، يرتفع عدد المقاعد داخل المجلس الشعبي البلدي، أمّا عن أعضاء المجالس الشعبية الولائية فتغيير أعضائه حسب عدد السكان في الولاية الناتج عن التعداد الوطني الرسمي الأخير وضمن الشروط الآتية[4] :

35 عضواً في البلديات التي يقل عدد سكانها عن 250.000 نسمة.

---

[1]- رياض، الصيداوي،«لماذا فشلت أعظم ثورات العرب التحريرية وتحول الثوار إلى تجار». أسبوعية الأطلس ، عدد(266)، من 08 إلى 15 نوفمبر 1999، ص11.

[2]- نفس المرجع ، ص11.

[3]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،الأمر رقم 07/97 المتضمن القانون العضوي لنظام الانتخابات،(الجريدة الرسمية، العدد(12)، يوم 06 مارس 1997)، ص14.

[4]- نفس المرجع ، ص14- 15.

39 عضواً في الولايات التي يتراوح عدد سكانا ما بين 250.001 و650.000 نسمة.

43 عضواً في الولايات التي يتراوح عدد سكانا ما بين 250.001 و950.000 نسمة.

47 عضواً في الولايات التي يتراوح عدد سكانا ما بين 950.001 و1.150.000 نسمة.

51 عضواً في الولايات التي يتراوح عدد سكانا ما بين 1.150.001 و1.250.000 نسمة.

55 عضواً في الولايات التي يفوق عدد سكانا 1.250.000 نسمة.

و تكون كل دائرة انتخابية ممثلة بعضو على الأقل.

وعليه كلما قلّ عدد السكان كان التمثيل بعدد المقاعد قليلاً وأصبح أعضاء اﻟﺎلس الشعبية البلدية والولائية ينتخبون بناءاً على القائمة الانتخابية وليس على أساس الأشخاص. وبلغ عدد المصوتين في اﻟﺎلس البلدية 10.700.813 بنسبة 66.43%، وعدد المصوتين في اﻟﺎلس الولائية 9.917.699بنسبة 62.73% أي بنسبة مشاركـة في الانتخابات قدرت بـ 65.21%.[1] فاز في الانتخابات المحلية الثانية في عهد التعددية "التجمع الوطني الديمقراطي" حيث حصد 724 2 من مقاعد اﻟﺎلس الشعبية البلدية أي بنسبة 55.18% و986 من مقاعد اﻟﺎلس الشعبية الولائية أي بنسبة 52.44%، أما جبهة التحرير الوطني فتحصلت على المرتبة الثانية حيث فازت بـ 2864 مقعد في اﻟﺎلس البلدية بنسبة 21.82% و373 في اﻟﺎلس الولائية بنسبة 19.84%، وتأتي في المرتبة الثالثة حركة مجتمع السلم التي تحصلت على 890 في اﻟﺎلس البلدية بنسبة 06.78% و260 في اﻟﺎلس الولائية بنسبة 13.83%، ثم تليها جبهة القوى الاشتراكية، حركة النهضة، التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية.[2]

يتضح من خلال تحليل نتائج الانتخابات الفوز الساحق الذي أحرزه التجمع الوطني الديمقراطي، بيد أنّ الأحزاب السياسية أدانت النتائج و كشفت عن خروقات لقانون الانتخابات، واعتبرت أن دور الإدارة لم يكن حيادياً وأن التزوير حدث بشكل كبير، حيث أعلن مرشحو جبهة التحرير الوطني بولاية "عين الدفلى" انسحابم من العملية الانتخابية بصفة رسمية نظراً لعدم تمكن مرشحيهم من ممارسة حقوقهم المشروعة.[3] كما تشكلت لجنة تحقيق برلمانية حول سير الانتخابات المحلية، وتم استقبال أعضاء لجنة مراقبة الانتخابات في إطار الجولة الأولى للاستماع لمختلف الأحزاب. أمّا موقف السلطة من نتائج الانتخابات المحلية فجاء على لسان وزير الداخلية الذي أكد أنّ « اقتراع 23 أكتوبر للمجالس البلدية والولائية جرى عبر التراب الوطني في ظروف تنظيمية جد حسنة وأن العملية الانتخابية لم يتخللها أي حادث من شأنه أن يعرقل سيرها»[4].وعلى صعيد آخر أكد الناطق الرسمي باسم التجمع الوطني الديمقراطي أن حزبه كان ينتظر هذا الانتصار المحقق في الانتخابات المحلية مضيفاً أنّ فوز التجمع يرجع إلى الأسماء التي تضمنتها قوائمه لأنا تتصف باﻟ اهة والكفاءة.[5]

---

[1]- بن يوب، مرجع سابق، ص53.

[2]- أنظر نتائج الانتخابات المحلية أكتوبر 1997 في ملاحق الدراسة .

[3]-عامر، حمدي، « الانتخابات المحلية الجزائرية خطوة ديمقراطية للولاء». مجلة المجتمع، عدد(1274)، يوم 04-11-1997، ص30.

[4]- نفس المرجع ، ص31.

[5]- نفس المرجع ، ص31.

جرت تلك الانتخابات في ظروف أمنية مشددة ميزها انتشار قوات الأمن في العديد من مناطق الوطن، وشاركت فيها القوى السياسية المعارضة والتي أدانت تزييف نتائج الانتخابات لصالح التجمع الوطني الديمقراطي وهو الحزب الذي تحصل على أغلبية المقاعد في المجالس الشعبية الولائية والبلدية وأصبح الحزب الأول في مدة قياسية و يسيطر على الأغلبية في الحكومة والمجلس الشعبي الوطني.

تتناول الدراسة ضمن هذا الإطار ثلاثة نقاط رئيسية تتعلق بمجمل الانتخابات التي شهدتها الساحة السياسية الجزائرية منذ 1999 سواء الانتخابات الرئاسية و ما تبعها من إجراءات و سياسات أو الانتخابات المحلية و التشريعية و ما ترتب عليها من نتائج.

3- الانتخابات الرئاسية لسنة 1999 و قانون الوئام المدني:

يرجع الكثير من الباحثين استقالة رئيس الجمهورية السابق السيد: اليمين زروال إلى الخلافات التي وقعت بينه وبين قيادات المؤسسة العسكرية.[1] و في تبرير قرار الاستقالة المفاجئ أجمعت التحليلات على ربطها بالحملة التي تعرض لها بعض المقربين منه منذ شهر جوان 1998.[2] حيث اتخذ الصراع بين المؤسسة العسكرية و مؤسسة الرئاسة بُعدا مباشرا عندما شنت أوساط سياسية عدة هجوما إعلاميا مركزا ضد الجنرال المتقاعد " محمد بتشين " ووجهت له صراحة تهم الفساد و الرشوة و الهيمنة على أغلب الصفقات في مختلف القطاعات، و كانت الحملة موجهة بصورة غير مباشرة ضد مؤسسة الرئاسة التي يعتبر " بتشين " عمودها الأساسي نظرا لعلاقته الشخصية و القديمة مع الرئيس اليمين زروال، و أصبح التعايش بين المؤسستين " الرئاسية و الجيش " في ظل تلك الحملة صعبا، و لقد فاجأ الرئيس زروال الجميع باختيار طريقة ثالثة و هي اختصار مدة رئاسته و الإعلان عن إجراء انتخابات مبكرة لاختيار رئيس جديد للبلاد.[3]

فتحت استقالة الرئيس اليمين زروال المجال أمام ترشيح عدد من الشخصيات السياسية لمنصب الرئاسة، و أقر المجلس الدستوري في 11 مارس 1999 سبعة ترشيحات لكل من: عبد العزيز بوتفليقة، حسين آيت أحمد، مولود حمروش، يوسف الخطيب، عبد الله جاب الله، مقداد سيفي و احمد طالب الإبراهيمي و رفض ثلاثة ترشيحات أخرى لكل من لويزة حنون، سيد احمد غزالي، و نور الدين بوكروح لعدم إيفائها بأحد شروط المادة (159) من القانون الانتخابي التي تقضي بجمع 75000 توقيع عن 25 ولاية. أسفرت نتائج الانتخابات الرئاسية التعددية الثانية التي أجريت يوم 15 أفريل 1999 عن فوز السيد: عبد العزيز بوتفليقة،

---

[1]- عبد العزيز، إبراهيم عيسى، محمد جاب الله عمارة، السياسة بين النمذجة و المحاكاة. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2004، ص 159.

[2]- أهم تلك القضايا: قضية نور الدين بوكروح في 21 جوان 1998 التي اتهم فيها بعض أركان النظام انه تلقى تهديدات من كل نوع، قضية محاكمة علي بن سعد في 07 جويلية 1998 و إعلانه فيما بعد أن الجنرال محمد بتشين هو الذي حرك العدالة ضده، مساندة رضا مالك في 1998/07/20 لقضية علي بن سعد ثم قضية بن عليا في 1998/09/26 حول أسباب تجارية مع بتشين. تفاصيل أكثر أنظر: الراسي، جورج، مرجع سابق، ص 601.

[3]- عمرو، حمزاوي، بين الشعار و الحقيقة، خطابات و برامج الإصلاح في عالم متغير. الجزء الأول، القاهرة: مركز دراسات و بحوث الدول النامية، 2004، ص 295.

بنسبة تفوق 73.79 % من أصوات المقترعين المقدر عددهم بـ 10.539.751 ملايين[1]، و كان قد أعلن ستة مترشحين عن انسحابهم من السباق الرئاسي. و بمجرد إعلان النتائج أدلى بوتفليقة بتصريح قال فيه أن الشعب الجزائري عبر عن نفسه بوضوح و" انتخبني ديمقراطيا لرئاسة الجمهورية" بغض النظر عن مآخذ المنسحبين حول حدوث خروقات و عمليات تزوير و تضخيم نسبة المشاركة.

أما عن ردود الفعل حول نتائج الانتخابات صرح وزير الخارجية الفرنسي عن انشغال باريس حول كيفية سير التصويت، و قد أثار رد الفعل الفرنسي جدلا فوريا مع الرئيس المنتخب، أما الولايات المتحدة فأعربت عن خيبة أملها لانسحاب المرشحين الستة و مزاعم التزوير، أما التعليق الأعنف فجاء من إيران التي اعتبرت أن تلك الانتخابات لا تحظى بشرعية شعبية و تدل على أن العسكر في الجزائر لا يريدون تسوية الأزمة بصورة جذرية.[2]

تقدم الرئيس بوتفليقة على منافسيه بأنه مرشح الإجماع الوطني الذي يحظى بتزكية و تأييد خمسة أحزاب كبرى هي جبهة التحرير الوطني، و التجمع الوطني الديمقراطي و حركة النهضة، و حركة مجتمع السلم، و حزب العمال، بالإضافة إلى عدد كبير من المنظمات كمنظمة المجاهدين و أبناء الشهداء، و يرى البعض أنه لم يكن من السهل أن يحظى بوتفليقة بتزكية تلك الأحزاب لولا قوى خفية لديها من النفوذ و الإمكانات ما جعلها تدفع به إلى المسرح السياسي ألا و هي المؤسسة العسكرية.[3]و يقول في هذا الصدد الأستاذ " فهمي هويدي ":« ليس أدل على أن بوتفليقة هو مرشح العسكريين من تلك التصريحات التي أدلى بها أثناء حملته الانتخابية... حيث كان واضحا فيها لهجة الامتنان و الغزل للمؤسسة العسكرية » فقد شدد على خصوصية المؤسسة العسكرية في الجزائر.[4]

يعتبر انتخاب عبد العزيز بوتفليقة رئيسا للجمهورية مؤشرا لبداية حل الأزمة إذا استطاع أن يجري الحوار ويعمل على تحقيق الوئام المدني و هو ما دعا إليه بعد فوزه في الانتخابات، إذ وجه بتاريخ 03 أوت 1999 خطابا بمناسبة استدعاء الهيئة الانتخابية لاستفتاء 16 سبتمبر 1999 حول قانون الوئام المدني و قد تضمن الخطاب برنامجا شاملا حول استتباب السلم و الأمن و إعادة دفع الاقتصاد الوطني و محاربة الفقر و المشاكل الاجتماعية و إعادة صورة و صدقية الجزائر في العالم، و استعادة ثقة الشركاء الأجانب ، حيث كلف الحكومة بتقديم " مشروع استعادة الوئام المدني " للاستفتاء الشعبي بعد أن صادق عليه البرلمان بأغلبية مطلقة[5]، وقد ارتكز هذا القانون على أربعة محاور هي:[6]

---

[1]- تفاصيل أكثر حول نتائج الانتخابات الرئاسية لعام 1999 و ما تحصل عليه كل مترشح أنظر ملاحق الدراسة.

[2]- الراسي، مرجع سابق، ص 630.

[3]- أحمد، مهاية، « عبد العزيز بوتفليقة و المهمة الصعبة». السياسة الدولية، العدد (137)، جويلية 1999، ص 200-201.

[4]- نفس المرجع، ص 202.

[5]- صوت المجلس الشعبي الوطني على القانون بأغلبية 288 صوتا بنعم و امتنع 16 نائبا عن التصويت، و غاب 76 نائبا غالبيتهم من جهة القوى الاشتراكية و التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية و صوت بلا نائب واحد من مجموع الأعضاء 144 الممثلين في مجلس الأمة على قانون الوئام المدني. أنظر: الراسي، جورج، مرجع سابق، ص 645.

[6]- حزام والي، مرجع سابق، ص 151.

- التمسك بالدستور و الحرص على تنفيذ القوانين.
- إحقاق حق ضحايا العنف و التكفل بهم.
- العرفان إزاء المؤسسات و جميع المواطنين الذين كان لهم دور في إنقاذ الجزائر.
- فسح المجال لعودة كل من ضل الطريق لسبب أو آخر.

جاء المحور الرابع من قانون الوئام المدني كمحاولة لإخراج البلاد من مسلسل العنف الذي يضربها منذ توقيف المسار الانتخابي رغم المحاولات السابقة التي عملت على استتباب الأمن و الاستقرار.

إزاء هذا الوضع المثقل بالجراح و المصاعب عمل الرئيس بوتفليقة على طرح منهج جديد للخروج من الأزمة التي خلفت أكثر من 100 ألف قتيل و خسائر مادية تقديراتها حوالي 20 مليار دولار و تجسد هذا المنهج في قانون الوئام المدني الذي أصر الرئيس المنتخب على إجراء استفتاء بشأنه في 16 سبتمبر 1999 حيث حصل على تزكية 14 مليون ناخب بنسبة 98 %، و شرعت السلطات الجزائرية عقب الاستفتاء لإقناع الجماعات المسلحة بضرورة الامتثال للقانون و بالفعل امتثل 80 % من هؤلاء.[1] كما أصدر الرئيس عفوا شاملا لصالح الجماعات التي دخلت في هدنة مع الدولة في 4 أكتوبر 1997، و إزاء هذه الإجراءات هدأت نسبيا موجات العنف و الإرهاب.

و على صعيد آخر واجهت الرئيس بوتفليقة اضطرابات في البلاد كان من أهمها اندلاع انتفاضة البربر في 18 أفريل 2001 مستغلة حادث لقي فيه شاب مصرعه على يد جندي من الدرك، هذا الحادث مثل الشرارة التي أشعلت منطقة القبائل و جعلت أفرادها يقومون بعمليات شغب و تخريب. و في إطار تهدئة الأوضاع ومنع أعمال العنف وافقت الحكومة على إعطاء اللغة الأمازيغية وضعا قانونيا و الاعتراف بها كلغة وطنية حيث أعلن الرئيس أنها لغة وطنية في البلاد يوم 12 مارس 2002 و أقر البرلمان تعديلا دستوريا بهذا الشأن يوم 08 افريل 2002.[2] و يقول في هذا الإطار علي الكواري : « مع بداية الألفية الجديدة كان للشارع الأمازيغي جولات ما زالت السلطة تعاني آثارها رغم الاعتراف بالأمازيغية [3] » و تكشف الاضطرابات التي حدثت في منطقة القبائل و غيرها من المناطق عن العديد من نقاط الخلل التي تعاني منها الجزائر و من هذه النقاط حسبما يرى المراقبون:[4]

---

[1]- إبراهيم عيسى و جاب الله عمارة محمد، مرجع سابق، ص 159.
[2]- نفس المرجع، ص 159.
[3]- الكواري، الديمقراطية و التحركات الراهنة للشارع العربي، مرجع سابق، ص210.
[4]- خالد، السرجاني،«الجزائر:انتفاضة البربر و تطورات الأزمة الداخلية».السياسة الدولية،العدد (145)، جويلية2001، ص137.

- أن البعد الاقتصادي و الاجتماعي للأزمة التي تواجهها الجزائر بلغ حدا لا يطاق نتيجة التطبيق الوحشي لسياسة التحول إلى اقتصاد السوق، مع العلم أن حالة مناطق القبائل في هذا المجال أفضل من المناطق الأخرى بالبلاد فقد صرح رئيس المجلس الاقتصادي و الاجتماعي محمد الصالح منتوري قائلا يوم 2000/05/17: « إن الآفاق مسدودة عمليا، و التقدم متوقف، و الأمل ضاع تقريبا»[1] ،كما صرح قبله وزير الصناعة و إعادة الهيكلة يوم 2000/03/28 بأن:« الاقتصاد الجزائري في حالة احتضار ».[2]
- أن هناك تقصيرا من جانب المسئولين الجزائريين فيما يتعلق بالاتصال بفئات الشعب المختلفة و أن التقصير قد بلغ مستويات خطيرة، و أن الممثلين المحليين للسلطات المركزية في عدد كبير من المناطق لم يقوموا بشيء في هذا المجال.
- أن هناك ضعفا في عملية التأطير السياسي في منطقة القبائل كغيرها من المناطق الأخرى للبلاد على الرغم من وجود حزبين سياسيين بربريين، و يعزي المراقبون هذا الأمر إلى نظام الحكم على مدى سنوات الأزمة حوّل جميع الأحزاب إلى مجرد أجهزة تمثل فئات نخبوية محدودة و غير مؤثرة جماهيريا.

في سياق متصل حرص الرئيس الجزائري على إصدار عدد من القوانين لتشجيع المستثمرين و استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية بتخفيض الرسوم و الضرائب المفروضة عليهم مع اتجاه يجعل الاقتصاد الجزائري يندمج في الاقتصاد العالمي[3]، و قد عكست مؤشرات أداء الاقتصاد الوطني القفزة الحقيقية التي شهدتها البلاد خلال سنوات 1999-2000-2001 حيث تشير الأرقام إلى ارتفاع احتياطي النقد الأجنبي من 04.4 مليار دولار إلى 14.5 مليار دولار، ثم إلى 18 مليار دولار حسب ترتيب السنوات السابقة الذكر حتى وصل إلى 22.6 مليار دولار في نهاية عام 2002 كما انخفض حجم الديون الخارجية من 28.4 مليار دولار سنة 1999 إلى 22 مليار دولار نهاية عام 2001، و بلغت نسبة النمو 04.6 % خلال عام 2002.[4] و بعد عامين من حكمه أعلن الرئيس عن بدء برنامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر حيث تم تخصيص 500 بليون دينار له، و ذلك لمعالجة تردي الأوضاع الاجتماعية في الجزائر، على مدى أربع سنوات من (2001 إلى2004) و اعتماد خطة عاجلة لتنمية ولايات الجنوب[5].رغم الإصلاحات الاقتصادية التي مست بنية الاقتصاد الوطني، و الإصلاحات الاجتماعية التي مست قطاع الشباب مثل المنح العائلية لجميع الموظفين و العمال في القطاعين العام و الخاص، وتسوية وضعية الشباب اتجاه الخدمة الوطنية إلا أن آثار الإصلاحات الاقتصادية ظلت محدودة حيث لم تنعكس على تحسين الأوضاع المعيشية للمواطنين، و استمرت موجات الإرهاب و العنف في الجزائر.

---

[1]- محمد، الميلي، « الجزائر...إلى أين». المستقبل العربي، العدد (271)، سبتمبر 2001، ص 25.
[2]- نفس المرجع، ص 25.
[3]- مثلا صدر الأمر رقم 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار في الجزائر يوم 20 /2001/08 ونص في المادة (10) منه على الإعفاءات الضريبية على أرباح الشركات لمدة 10 سنوات.تفاصيل أكثر أنظر الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد (47) الصادرة يوم 2001/08/22 ،ص 06 .
[4]- حمزاوي، بين الشعار و الحقيقة، مرجع سابق، ص 307.
[5]- السرجاني ، مرجع سابق، ص 307.

4- الانتخابات الرئاسية لسنة 2004 و قانون المصالحة الوطنية:

تنافس في الانتخابات الرئاسية المنظمة يوم 08 أفريل 2004 ستة مرشحين و هم: عبد العزيز بوتفليقة، علي بن فليس، عبد الله جاب الله، سعيد سعدي، لويزة حنون و علي فوزي رباعين في حين قضى المجلس الدستوري بعدم شرعية ترشح كل من أحمد طالب الإبراهيمي، و سيد احمد غزالي، و موسى تواتي. و لم يقدم حسين آيت احمد ترشحه.

أسفرت النتائج الرسمية للاقتراع كما أعلن عنها المجلس الدستوري عن فوز عبد العزيز بوتفليقة بـ10.179 مليون صوت أي بنسبة 85 %.[1]

حظيت الانتخابات الرئاسية باهتمام واسع على الصعيدين الإقليمي و الدولي حيث حضر 130 مراقبا دوليا وتابعوا عملية الاقتراع وواكبوا التطورات السياسية المصاحبة لها، و يبدو من خلال التعليقات المسايرة للعملية الانتخابية أو تلك التي أعقبت الإعلان عن النتائج النهائية أن التنافس التعددي على الرئاسة لم يكن عرضة لما يشكك في نزاهته، فالمؤسسة العسكرية التي دأبت على التدخل في صنع النتائج و انتقاء الرؤساء المتمتعين بجاهزية الاشتغال تحت سلطتها، التزمت موقفا أقرب من المراقبة من بعيد، منه إلى الحياد المطلق فاسحة المجال للتنافس التعددي، و لربما دشنت بهذا السلوك سبيل التحول إلى مؤسسة محترفة.[2]

تنطوي نتائج الانتخابات الرئاسية لعام 2004 على مؤشرات ذات دلالات عميقة بالنسبة للرئيس المنتخب لولاية ثانية وهي:

- يفترض في النسبة العالية الحاصل عليها و المقدرة بـ 85 % أن تسمح للرئيس المنتخب بإمكانيات واسعة للاشتغال سياسيا دون الاضطرار إلى إقامة تحالفات على صعيد الحكومة سيما و أنه معزز برداء برلماني نابع من الأغلبية النيابية المكتسبة في الانتخابات التشريعية لعام 2003.
- ينتظر من المسافة الحيادية التي عبرت عنها المؤسسة العسكرية، و الالتفاف الحاصل حول التوتر داخل حزب جبهة التحرير الوطني بين جناح بن فليس منافس الرئيس في الانتخابات و جناح التصحيحيين ممثلا في عبد العزيز بلخادم مؤيد الرئيس بوتفليقة، أن يمهد الطريق نحو ولاية رئاسية أكثر تحررا من سابقاتها.
- تسوية الملفات المعقدة " الأمن و الاقتصاد " التي قد تساهم في تعميق الوحدة الوطنية الجزائرية إن لقيت نجاحا، كما قد تزيد شرخ الانقسام إن هي فشلت أو تعثرت.

---

[1]- تفاصيل أكثر حول نتائج الانتخابات الرئاسية لعام 2004 انظر ملاحق الدراسة.

[2]- مركز الدراسات السياسية الإستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العربي(2004-2005).القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2005، ص 291-292.

إن إعادة انتخاب الرئيس بوتفليقة بتلك النسبة الكاسحة جاءت أقرب لما يشبه الاستفتاء الشعبي على سنوات حكمه و التي حقق خلالها انجازات لا يمكن إنكارها سواء على صعيد إعادة الاستقرار نسبيا إلى الجزائر من خلال برنامج الوئام المدني الذي طبقه بعد شهور قليلة من نجاحه في دورته الرئاسية الأولى أو خلال الانجازات الاقتصادية الجزئية التي حققتها حيث يمكن القول أنه على الرغم مما تعانيه الجزائر من أزمات فإن الوضع الاقتصادي أفضل بكثير عما كان عليه قبل توليه الحكم، و يتجلى ذلك في زيادة احتياطي الجزائر من العملة الصعبة من 04 مليارات دولار وقتها إلى 30 مليار حسب بيانات 2002.[1] و إن كان الرئيس بوتفليقة لم يستطع تخفيض نسبة البطالة و التضخم بالصورة المطلوبة خلال فترة رئاسته الأولى.

وفرت نتائج الانتخابات - التي فاز بها بوتفليقة - العديد من المقومات لولايته الرئاسية الثانية، فمن جهة تمهد له الطريق لتنفيذ البرامج السياسية و الاقتصادية التي يسعى إلى تنفيذها، و من جهة ثانية أعطته شرعية ضد أية ضغوط يمكن أن يتعرض لها سواء من قبل المؤسسة العسكرية، أو في مواجهة الجماعات الأصولية لا سيما الجبهة الإسلامية للإنقاذ.[2] و المؤكد أن نجاح الولاية الثانية للرئيس بوتفليقة مرهون إلى حد بعيد بمدى قدرته على انجاز خطوات عميقة في ملفات المصالحة الوطنية و القضية الأمازيغية، و تخفيف مضاعفات الأزمة الاقتصادية و الاجتماعية، علاوة على مدى قابليته لأن يعمق حيادية مؤسسة الجيش ،و يبقى في منأى عن كل صور الضغط الصادرة عنها.

لم تكن الاختلالات الاقتصادية و الاجتماعية أقل أهمية من قضية المصالحة الوطنية هذه الأخيرة التي صدر بشأنا المرسوم الرئاسي رقم 270/05 يوم 14 أوت 2005 و الذي دعا الهيئة الناخبة إلى الاستفتاء حول ميثاق السلم و المصالحة في 29 سبتمبر 2005 و قد جاءت نتائج الاستفتاء عليه بنعم بأغلبية ساحقة رغم مقاطعة واسعة في بلاد القبائل، و دخل الأمر الرئاسي حيز التنفيذ في 2006/02/28 و استفاد نحو 07 آلاف سجين من تدابير العفو أو تخفيف العقوبات أو انقضاء المتابعات القضائية في حقهم.[3]

أصدر الرئيس بوتفليقة قرارا بإعادة تشكيل الحكومة تولى رئاستها "عبد العزيز بلخادم" خلفا "لأحمد أويحي" يوم 24 ماي 2006، و أعلن رئيس الحكومة الجديدة أن حكومته بصدد إعداد دستور جديد يصلح لمرحلة ما بعد الأزمة الجزائرية، و تشير العديد من الرؤى و التحليلات التي تناولت تشكيل الحكومة الجديدة على أن أولى المهام الموكلة لها هي تعديل الدستور الحالي من أجل إيجاد فرصة أمام الرئيس عبد العزيز بوتفليقة للبقاء لفترة رئاسية ثالثة و هو الأمر الذي لا يتيحه له الدستور بوضعه الحالي.[4] و هكذا ظلت قضية التناوب على منصب رئيس الدولة تمثل عقدة التعديلات الدستورية في النظم السياسية العربية على اختلاف اتجاهاتا،

---

[1]- مركز الدراسات السياسية الإستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العربي (2003-2004). القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2004، ص 414.

[2]- نفس المرجع، ص 414.

[3]- الراسي ، مرجع سابق، ص 807.

[4]- مركز الدراسات السياسية الإستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العربي (2005-2006). القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2006، ص 369.

مع ملاحظة تثير الانتباه مؤداها انه كما انفتح النظام سياسيا بدرجة أو بأخرى جنح إلى التمديد للرئيس أو الإبقاء عليه، و في ما يخص الحالة الجزائرية تحديدا فإن تعدد أوجه الخلاف بين الرئيس بوتفليقة و المؤسسة العسكرية كان هو الداعي إلى إرجاء التقدم بالمشروع الجديد للتعديل الدستوري[1]، يذكر أنه منذ تشكيل حكومة عبد العزيز بلخادم في ماي 2006 طرحت قضية تعديل الدستور لكنه لم يعدل إلى غاية نوفمبر 2008.

يمكن تلخيص المهام الملقاة على حكومة عبد العزيز بلخادم في النقاط التالية:

- تعديل الدستور بما يتيح للرئيس بوتفليقة الترشح لولاية ثالثة أفريل 2009.[2]
- احتمال إقرار نظام رئاسي، و تعيين الوزير الأول من الغالبية البرلمانية .
- تعميق المصالحة الوطنية من خلال التطبيق الكامل لميثاق السلم و المصالحة.
- تحقيق تنمية اقتصادية و اجتماعية بفضل ما توفر للبلاد من سيولة نقدية حيث تولت تلك الحكومة إعداد ملف شبكة الأجور و القوانين الأساسية لمختلف القطاعات.

ساهمت عائدات النفط الضخمة و غير المتوقعة في توطيد السلم الاجتماعي حيث تم ضخ حوالي 56 مليار دولار في أواخر عام 2005 في مشاريع تنموية عملاقة، كما رصد لها مبلغ 60 مليار دولار في الفترة الواقعة بين عامي 2005 و 2009، ثم رفع المبلغ فيما بعد إلى 150 مليار دولار فانخفض معدل البطالة بمقدار النصف بحدود 15 % من السكان العاملين، مقابل 30 % عام 1999، و زاد دخل الأسر بمعدل الربع و ارتفعت مستويات النمو إلى 06 % و حافظت العملة على قيمتها بعد ضبط التضخم و انخفضت المديونية الخارجية للجزائر.[3]

إجمالا عادت الجزائر إلى احتلال موقعها في الساحة الدولية حيث حضرت بكل ثقلها في المؤتمرات واللقاءات و الندوات مثل القمة العربية المنعقدة بالجزائر عام 2005، كما حققت استقرارا نسبيا رغم عودة بعض أعمال العنف النوعية التي استهدفت مقر الحكومة، و مقر مفوضية الأمم المتحدة بالجزائر، و تبنى تلك الأعمال الإرهابية التنظيم الجديد المسمى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.

---

[1]- حال الأمة العربية 2006-2007، مرجع سابق، ص 83-84.

[2]- كما كان متوقعا جرى التعديل الدستوري في نوفمبر 2008 عن طريق تصويت نواب البرلمان بالأغلبية على نصوص التعديل و أبرزها تعديل المادة (74) حيث تم إلغاء تحديد عدد العهدات الرئاسية و هو ما يعتبر تراجعا عن مبدأ من مبادئ الديمقراطية و هو مبدأ التداول السلمي للسلطة.

[3]- الراسي، مرجع سابق، ص 831-832.

5 – دراسة مقارنة لنتائج الانتخابات التشريعية و المحلية لسنتي (2002 و 2007)

أ- نتائج الانتخابات التشريعية لسنتي (2002-2007): مؤشرات و دلالات:

جرت ثالث انتخابات تشريعية تعددية في الجزائر يوم 30 ماي من العام 2002 منذ إقرار التعددية الحزبية عام 1989، تنافس في الانتخابات 21 حزبا بالإضافة إلى المرشحين المستقلين، أما نسبة المشاركة فقد بلغت 46.09 % مقابل 65.49 % في انتخابات جوان 1997 في 46 ولاية من إجمالي 48 ولاية، بينما انخفضت نسبة المشاركة في مناطق البربر إلى حد يقترب من المقاطعة حيث تدنت نسبة المشاركة في ولاية تيزي وزو إلى 01.5 % ووصلت إلى 02.5 % في ولاية بجاية.[1] أسفرت نتائج الانتخابات عن فوز حزب جبهة التحرير الوطني بأغلبية المقاعد حيث حصل على 199 مقعدا، و التجمع الوطني الديمقراطي 48 مقعدا و حركة الإصلاح الوطني 43 مقعدا.[2]

تشير النتائج التي أسفرت عنها صناديق الاقتراع إلى دلالات عميقة بالنسبة للتوازنات الجديدة داخل البرلمان حيث نلاحظ:

- الفوز الكبير لجبهة التحرير الوطني 199 مقعدا من أصل 389 و تراجع التجمع الوطني الديمقراطي عن موقع الريادة .
- أكدت النتائج استمرارية حضور القوى السياسية ذات الشرعية التاريخية في المشهد السياسي الوطني على الرغم من مظاهر الضعف التي طالتها جراء أحداث 1988.
- تراجع تمثيل التيار الإسلامي بشكل عام حيث فقدت حركة مجتمع السلم نصف مقاعدها من 69 مقعد عام 1997 إلى 38 مقعدا بينما حصلت حركة النهضة على مقعد واحد.
- اتسمت الانتخابات بشكل عام باستمرار ظاهرة انخفاض نسبة المشاركة السياسية و بالطعن في تزويرها لصالح أحزاب السلطة أكثر من مرة.[3]
- التبدل المستمر في المواقع و الشعبية بين حزب جبهة التحرير الوطني و التجمع الوطني الديمقراطي من ناحية، و الأحزاب الإسلامية المستوعبة في النظام من ناحية أخرى مثل حركة مجتمع السلم.

رغم حصول حزب جبهة التحرير الوطني على الأغلبية المطلقة من مقاعد البرلمان مما يجعله في حل من أي ائتلاف حكومي، فقد أصرت قيادة الحزب على إشراك أحزاب أخرى إلى جانبها في العمل الحكومي.على صعيد آخر شهدت الجزائر عام 2007 سبع عمليات عنف في فترات متقاربة و ضد أهداف إستراتيجية ذات حصانة عالية، الأمر الذي جدد مخاوف الجزائريين من تكرار عنف التسعينات بكل بشاعته، بل بأشد منها أيضا

---

[1]- منيسي، مرجع سابق، ص 155.

[2]- تفاصيل أكثر حول نتائج الانتخابات التشريعية لعام 2002 أنظر ملاحق الدراسة.

[3]- منيسي، مرجع سابق، ص 156.

مع ارتباط الدورة الجديدة من العنف باسم " القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"و هو ما أثار الشكوك في جدوى المصالحة الوطنية و جهودها حيث يقول في هذا السياق الأستاذ "علي يحي عبد النور" رئيس الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان: « إن الشعب الجزائري يطالب بحق من حقوقه يتعلق بتقييم سنوات بوتفليقة، من اللازم تقييم عهدته الخماسية بدقة، لقد وعد بالسلم و الأمن و الإصلاحات، و لكنه لم ينجز و لا واحد من هذه الوعود ».[1] حيث وقعت أعمال عنف خلال شهور فبراير و أفريل و جويلية و سبتمبر من نفس السنة و شملت بالترتيب: تفجير سبع سيارات مفخخة في العاصمة الجزائر، و الاعتداء على موقع عسكري بشاحنة مفخخة شرقي العاصمة، و محاولة استهداف موكب الرئيس بوتفليقة في مدينة باتنة ،ثم الهجوم مجددا على ثكنة عسكرية في شرقي العاصمة، و الإغارة على قافلة عسكرية بسيارة مفخخة في البويرة، و أخيرا الهجوم على المحكمة العليا ومفوضية اللاجئين في العاصمة.[2]

في ظل هذا المشهد جرت الانتخابات التشريعية في 17 ماي 2007 و كان من المتوقع أن تكون هذه الانتخابات فرصة لتطوير الخريطة السياسية لدمج أكبر عدد ممكن من القوى السياسية في العملية السياسية، لكن مرحلة ما قبل إجراء الانتخابات أكدت أنه سوف يتم تقليص هذه الخريطة و ليس توسيعها حيث قررت قوى أساسية عدم المشاركة و يتعلق الأمر بجبهة القوى الاشتراكية التي أعلن زعيمها حسين آيت أحمد رفض حزبه المشاركة فيها لأنا ستطيل من عمر الإخفاق السياسي الذي تعاني منه الجزائر منذ سنوات، و قد دفع هذا الوضع بالمراقبين إلى التأكيد على أن البرلمان الجديد في 2007 لن يختلف كثيرا عن البرلمان السابق 2002 باستثناء بعض التغييرات الطفيفة.[3]

حسب النتائج التي أعلنتها وزارة الداخلية يوم 2007/05/18 بلغت نسبة المشاركة حوالي 36 % فقط من أصل 18 مليون ناخب مسجل، حيث شارك 06.687 ملايين ناخب و تصدر حزب جبهة التحرير الوطني في الترتيب الأول حيث حصل على 136 مقعدا من مقاعد الملس المكون من 389 مقعدا.[4] بذه النتيجة يكون حزب جبهة التحرير الوطني فقد 36 مقعدا مقارنة بانتخابات 2002 التي حصل فيها على 199 مقعدا، و بالتالي لم يحصل على الأغلبية الكافية التي تؤهله لتشكيل الحكومة لوحده.

من خلال قراءة نتائج الانتخابات التشريعية لعام 2007 نستشف ما يلي:

- تراجع نسبة المشاركة في الانتخابات إلى 36 % مقارنة بانتخابات 2002 التي بلغت نسبة المشاركة فيها 46 % رغم الرقم القياسي من حيث عدد المرشحين الذي تجاوز 12.229 مرشحا يمثلون 24 حزبا و1144 قائمة انتخابية.[5]

---

[1]- محمد، بجاوي و آخرون، الجزائر آفاق 2010: التنمية و الديمقراطية. وهران: دار الغرب، 2003، ص 125.
[2]- حال الأمة العربية 2007-2008، مرجع سابق، ص 48.
[3]- مركز الدراسات السياسية الإستراتيجية،التقرير الاستراتيجي العربي (2006-2007).القاهرة:مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية،2007، ص332.
[4]- تفاصيل أكثر حول نتائج الانتخابات التشريعية لعام 2007 أنظر ملاحق هذه الدراسة .
[5]- التقرير الاستراتيجي العربي 2006-2007، مرجع سابق، ص 335.

- الجهود الأمنية المكثفة التي حشدتها السلطات الجزائرية لتأمين سير العملية الانتخابية تحسبا لوقوع أعمال إرهابية خاصة في الجزائر العاصمة و محيطها.
- تقدم أحزاب التحالف الرئاسي ممثلة في حزب جبهة التحرير الوطني، والتجمع الوطني الديمقراطي، وحركة مجتمع السلم ، ما أهلها لتشكيل الحكومة بما يعني أن أسلوب الحكم و اتجاهاته و انجازاته ستظل كما هي من دون تغيير كبير.
- وسعت نتائج الانتخابات من القاعدة السياسية للرئيس، على اعتبار أنها جاءت بحزب التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية الذي قاطع انتخابات 2002 بما يعني مشاركة الأمازيغ في هذا البرلمان بعد غيابهم عن البرلمان السابق رغم مقاطعة جبهة القوى الاشتراكية لانتخابات 2002 و 2007، و هي الأحزاب الممثلة للأمازيغ.

كشفت نتائج الانتخابات التعددية أن عملية التحول الديمقراطي التي شهدتها الجزائر منذ نهاية الثمانينات و جسدها دستور 1989 تتجه نحو نظام التعددية المقيدة بهدف التحكم في الاستحقاقات السياسية التي سوف تشهدها الجزائر في المستقبل، كما كشفت تلك الانتخابات عن تراجع معدل التصويت في عملية الاقتراع وهو مؤشر هام يعكس سخط الجزائريين و تذمرهم من استمرا حالة عدم الاستقرار السياسي بسبب موجة العنف التي لم تتوقف من جهة و بسبب تردي أوضاعهم الاقتصادية و الاجتماعية من جهة ثانية.

ب- نتائج الانتخابات المحلية لسنتي (2002-2007): مؤشرات و دلالات:

تم تنظيم الانتخابات البلدية و الولائية كما كان مقررا لها يوم 2002/10/10 و بلغت نسبة المشاركة 50.11 % و أكدت النتائج التي تحصل عليها حزب جبهة التحرير الوطني في الانتخابات التشريعية في 30 أفريل من نفس السنة ، فمن أصل 1541 بلدية في البلاد نالت لوائح جبهة التحرير الأغلبية في 668 بلدية و تساوت مع أحزاب أخرى و بشكل خاص مع التجمع الوطني الديمقراطي في 323 بلدية.[1] و إذا كانت جبهة القوى الاشتراكية قد شاركت في الانتخابات المحلية، فإن التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية قاطعها.[2]

تشير نتائج الانتخابات المحلية لعام 2002 إلى مجموعة من الدلالات هي:

- رغم حصول حزب جبهة التحرير الوطني على الأغلبية في العديد من البلديات ،إلا أن أصواته تراجعت بحصوله على 36.60 % مقارنة بالانتخابات التشريعية السابقة أفريل 2002 .
- ضاعف التجمع الوطني الديمقراطي من أصواته في أقل من 05 أشهر عن الانتخابات التشريعية و أصبح يحتل المرتبة الثانية بنسبة 21.21 % على صعيد البلديات و الثالثة على صعيد الولايات.

1- تفاصيل أكثر حول نتائج الانتخابات المحلية لعام 2002 أنظر ملاحق الدراسة .

2- الراسي، مرجع سابق، ص 724-725.

- إذا كان حزب الإصلاح الوطني قد ضاعف من أصواته بحصوله على نسبة 09.28 % فإن جبهة القوى الاشتراكية تراجعت على صعيد الأصوات و حصلت على نسبة 05.13 % و تقدمت على صعيد المقاعد و حصلت على 684 مقعدا في البلديات مقارنة بنتائج محليات 1997 التي حصلت فيها على 645 مقعدا.
- يلاحظ أن نسبة المشاركة في الانتخابات كانت متوسطة على المستوى الوطني و ضعيفة على مستوى ولايتي تيزي وزو و بجاية و التي ترجع إلى مقاطعة حركة العروش و التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية للانتخابات.

بالمقارنة بنتائج الانتخابات المحلية المنظمة يوم 29 نوفمبر 2007 شهدت الانتخابات نسبة مشاركة ضعيفة بلغت 44.09 % للمجالس البلدية و نسبة 43.45 % للمجالس الولائية من بين 18 مليون ناخب مسجل مقارنة بالانتخابات المحلية لعام 2002 التي بلغت فيها النسبة 51.11 %، و أعلنت وزارة الداخلية يوم 2007/11/30 فوز حزب جبهة التحرير الوطني بغالبية مقاعد البلديات و الولايات متقدما على التجمع الوطني الديمقراطي و حركة مجتمع السلم.[1] من خلال قراءة نتائج الانتخابات المحلية لعام 2007 و مقارنتها بانتخابات 2002 يمكن أن نلاحظ المؤشرات التالية:

- فقدان حزب جبهة التحرير الوطني الغالبية التي كان يتمتع بها في ثلث المجالس البلدية رغم فوزه بالغالبية على المستوى الوطني، و لم يحتفظ بالغالبية المطلقة إلا في 161 بلدية من إجمالي بلديات الجزائر البالغ عددها 1541 بلدية.[2]
- رغم أن حزب جبهة التحرير الوطني يملك غالبية نسبية مريحة في 294 بلدية لكن لم يعد بإمكانه إدارتها من دون دعم حليفيه في التحالف الرئاسي، و هو ما جعل رئيس الحكومة السابق عبد العزيز بلخادم يصرح في أكثر من مرة إلى ضرورة إعادة النظر في نظام التمثيل النسبي المطبق في المجالس المحلية.
- نال التجمع الوطني الديمقراطي الغالبية المطلقة في 107 بلدية، بينما هيمنت جبهة القوى الاشتراكية على 12 بلدية في منطقة القبائل بل و حازت على غالبية نسبية في 23 بلدية أخرى.
- شكل تقدم الجبهة الوطنية الجزائرية على حركة مجتمع السلام مفاجأة للمراقبين، حيث حصلت الجبهة الوطنية على الغالبية المطلقة في 15 بلدية بالتساوي مع المستقلين متفوقة على حركة مجتمع السلم التي سيطرت على 16 بلدية، لكن بتراجع واضح مقارنة بنتائجها في الانتخابات المحلية لعام 2002.

إجمالا أعربت غالبية الأحزاب السياسية المتنافسة عن رضاها على حسن سير الانتخابات المحلية مشيرة إلى أنها لم تلاحظ تجاوزات كبيرة في مراكز الاقتراع و هو ما يدل على قبول القوى السياسية المتنافسة

[1] - تفاصيل أكثر حول نتائج الانتخابات المحلية لعام 2002 أنظر ملاحق الدراسة .
[2] - الراسي، مرجع سابق، ص 838.

والسلطة بقواعد العملية الديمقراطية التي تحتاج إلى ثقافة سياسية متراكمة و شفافية الانتخابات و نزاهتها وتداول سلمي للسلطة.

المبحث الثاني

إشكاليات التحول الديمقراطي

يعرض هذا المبحث لأهم إشكالات التحول الديمقراطي في الجزائر أو ما يعرف بمعضلة الثنائيات، فمن جهة العلاقة بين السلطتين التنفيذية و التشريعية تكشف الدساتير الجزائرية منذ الاستقلال بدءا بدستور 1963و انتهاءا بدستور 1996 هيمنة السلطة الأولى على الثانية من خلال الصلاحيات الواسعة التي يتمتع بها رئيس الجمهورية و الذي يعتبر محور النظام السياسي، حتى أن مهام السلطة التنفيذية تتداخل في العديد من الأحيان مع مهام الهيئة التشريعية.

شكلت العلاقة بين المؤسسة العسكرية و النخبة السياسية في الجزائر نقطة ارتكاز لفهم مراكز قوى النظام السياسي حيث ظلت المؤسسة العسكرية قوة فاعلة و حاسمة في العديد من القضايا الحساسة التي عرفتها الجزائر منذ الثورة التحريرية و مرورا بالصراع على السلطة بعد الاستقلال و الذي حسم لصالح تحالف العسكريين، و أدى انقلاب 19جوان 1995 إلى مركزية السلطة السياسية ممثلة في قيادة مجلس الثورة الذي كان اغلب أعضائه من العسكريين، كما حسم الجيش الصراع على خلافة الرئيس هواري بومدين لصالح شخصية عسكرية تمثلت في العقيد الشاذلي بن جديد، كلها دلالات على موقع ومكانة هذه المؤسسة في النظام السياسي الجزائري.

أما عن إشكالية العلاقة بين الحركات السياسية الإسلامية و الديمقراطية تمثل عقدة محورية في مستقبل التحول الديمقراطي في الجزائر سواء من جهة قبول بعض الحركات السياسية الإسلامية بالديمقراطية كخيار للتغيير و الوصول إلى السلطة بالوسائل السلمية و تداول السلطة أو من جهة قبول النظام السياسي بتلك الحركات من خلال استيعابها و إشراكها في السلطة أو رفضها و إقصائها و بالتالي الدخول في مواجهة مفتوحة تؤدي في نهاية المطاف إلى تعثر و توقف التحول الديمقراطي.

تتناول الدراسة في هذا المبحث النقاط التالية :

أولا: العلاقة بين السلطتين التنفيذية و التشريعية

ثانيا: العلاقة بين النخبة العسكرية و المدنية

ثالثا: العلاقة بين الحركات السياسية الإسلامية و الديمقراطية

أولا: إشكالية العلاقة بين السلطتين التنفيذية و التشريعية

يرتكز النظام السياسي الجزائري على مؤسستين رئيسيتين هما المؤسسة العسكرية و مؤسسة الرئاسة حيث تسيطران على كافة المؤسسات السياسية و الدستورية بما فيها المؤسسة التشريعية التي أصبحت مجرد أداة للسلطة التنفيذية حيث يتصرف فيها رئيس الجمهورية على النحو الذي يشاء انطلاقا من الصلاحيات التي يمارسها على الوجه المبين في الدستور. و تتكون السلطة التنفيذية في الجزائر من رئيس الجمهورية و الحكومة:

أ- رئيس الجمهورية: يهيمن رئيس الجمهورية على العديد من الصلاحيات الدستورية مما يجعله محور النظام السياسي الجزائري سواء في الظروف العادية أو الاستثنائية حيث يتمتع رئيس الجمهورية بصلاحيات تشريعية وتنظيمية منها:

- التشريع بالأوامر في أربع حالات هي حالة شغور المجلس الشعبي الوطني أو بين دورتي البرلمان، و في الحالات الاستثنائية.[1] و في حالة عدم مصادقة البرلمان على قانون المالية في مدة أقصاها 75 يوما من إيداعه.[2]
- يتمتع بسلطة إصدار القانون في أجل 30 يوما من تاريخ تسليمه حسب المادة (126) من الدستور
- يمكنه أن يطلب إجراء مداولة ثانية في قانون تم التصويت عليه في غضون 30 يوما الموالية لتاريخ إقراره حسب المادة (127).
- إمكانية حل المجلس الشعبي الوطني حسب المادة (129) و له حق تعيين ثلث أعضاء مجلس الأمة حسب نص المادة (101).
- يعين في الوظائف المدنية و العسكرية و ينهي مهامهم المادة (78)، بالإضافة إلى تعيين رئيس الحكومة و إنهاء مهامه، و توقيع المراسيم الرئاسية، و إبرام المعاهدات الدولية و المصادقة عليها واستشارة الشعب عن طريق الاستفتاء في كل قضية ذات أهمية وطنية.

ب- الحكومة: ينص دستور 1996 على أن الحكومة هي الهيئة التنفيذية و الإدارية للدولة و تتكون من رئيس الحكومة حسب دستور 1989 و 1996 و الوزير الأول حسب التعديل الدستوري في نوفمبر 2008 ووزرائه يشكلون أعضاء حكومته، حيث ينفذ رئيس الحكومة"الوزير الأول" و ينسق البرنامج الذي يصادق عليه المجلس الشعبي الوطني، و تقدم الحكومة سنويا للبرلمان بيانا عن السياسة العامة. و يترأس مجلس الحكومة، و ينفذ القوانين و التنظيمات و يوقع المراسيم التنفيذية و يسهر على حسن سير الإدارة العمومية حسب نص المادة (85) من دستور 96.[3]

---

[1]- دستور 1996، مرجع سابق، ص 33.
[2]- نفس المرجع، ص30.
[3]- نفس المرجع ، ص20.

أما تنظيم السلطة التشريعية في النظام السياسي الجزائري فيمكن القول أن دستور 1989 نص في المادة (92) أن السلطة التشريعية تمارس بواسطة مجلس واحد يسمى المجلس الشعبي الوطني و له السيادة في إعداد القوانين و التصويت عليها لكن الفراغ الدستوري و الرئاسي في دستور 1989 و الناتج عن تزامن استقالة رئيس الجمهورية مع حل المجلس الشعبي الوطني أدى إلى استحداث غرفة ثانية في البرلمان سميت بمجلس الأمة حيث تنص المادة (98) من دستور 1996 أن السلطة التشريعية يمارسها برلمان يتكون من غرفتين هما المجلس الشعبي الوطني و مجلس الأمة و له السيادة في إعداد القانون و التصويت عليه،[1] ويحدد القانون كيفيات انتخاب النواب و كيفيات انتخاب أعضاء مجلس الأمة أو تعيينهم و شروط قابليتهم للانتخاب و نظام عدم قابليتهم للانتخاب و حالات التنافي، كما يحدد القانون تنظيم المجلسين و كذا العلاقات الوظيفية بينهما و بين الحكومة و ميزانيتهما و التعويضات التي تدفع للنواب و أعضاء مجلس الأمة.[2]

تمارس السلطة التشريعية في النظام السياسي الجزائري حسب دستور 1996 المهام التالية:[3]

- مهمة تشريع القوانين العادية و القوانين العضوية.
- مراقبة البرلمان لعمل الحكومة.
- مناقشة كل مشروع أو اقتراح قانون من طرف المجلس الشعبي الوطني ثم مجلس الأمة قبل المصادقة عليه.
- المصادقة على قانون المالية في مدة أقصاها 75 يوما.
- فتح مناقشة حول السياسة الخارجية بطلب من رئيس إحدى الغرفتين .
- يمارس أعضاء البرلمان حق استجواب الحكومة في إحدى قضايا الساعة.
- يمكن لأعضاء البرلمان أن يوجهوا أي سؤال شفوي أو كتابي إلى أي عضو في الحكومة.
- يمكن لنواب المجلس الشعبي الوطني أثناء مناقشة بيان السياسة العامة التصويت على ملتمس الرقابة ضد الحكومة شريطة تصويت أغلبية ثلثي النواب.

رغم اختصاصات السلطة التشريعية السالفة الذكر إلا أنها تبدو سلطة ضعيفة مقارنة بالسلطة التنفيذية من عدة زوايا، فمن جهة أن إقرار مشروع القانون الذي يقدمه المجلس الشعبي الوطني يحتاج إلى مصادقة أكثرية ثلاثة أرباع مجلس الأمة لكي يصبح قانونا. و من جهة ثانية يعين ثلث أعضاء مجلس الأمة الـ144 من قبل رئيس الجمهورية، و ينتخب الثلثان الباقيان 96 بطريقة غير مباشرة من بين أعضاء المجالس المحلية البلدية

[1]- دستور 1996، نفس المرجع، ص 25-26.
[2]- أنظر المادة (115) من دستور 1996، نفس المرجع ، ص 29.
[3]- تفاصيل أكثر أنظر دستور 1996.

والولائية في 48 ولاية فمثلا 80 عضوا من أصل 96 عضو الذين انتخبوا عام 1997كانوا من التجمع الوطني الديمقراطي ما يعني أن مجلس الأمة خضع إلى حد كبير لهيمنة الموظفين الحكوميين.[1]

- أن المبادرة المستقلة التي يسمح بها النظام لكلا المجلسين محدودة جدا، فأعضاء مجلس الوزراء لا يدينون بتعيينهم للبرلمان، كما أن أعضاء المجلس الشعبي الوطني الذين يكلفون بحقائب وزارية تشغر مقاعدهم في حال تسلمهم لتلك الحقائب وهكذا تبقى المبادرة في قضايا الإصلاح الدستوري حكرا على رئيس الجمهورية كما لاحظنا ذلك مع التعديل الدستوري في نوفمبر 2008، لذلك تعد الهيئة التشريعية على نطاق واسع كمعبر للسلطة التنفيذية أو كمنبر تشن من فوقه الحملات البلاغية على النظام السياسي.
- تؤدي السلطة التشريعية في النظام السياسي الجزائري وظيفتين رئيسيتين هما إضفاء الصبغة الديمقراطية على النظام السياسي و إضفاء الشرعية على القرارات التي يتخذها النظام.[2]
- أن أعضاء المجلسين يميلون إلى اعتبار مناصبهم كواحد من أمرين، يمكن أن يكون المنصب منصة إطلاق لطموحات وزارية إلى المدى الذي يمكن أصحابها من وضع أنفسهم في مركز انتباه وسطاء السلطة داخل النظام، أو يكون قاعدة يحافظون و يرعون من خلالها زبائنهم عن طريق الفرص التي يوفرها لهم موقعهم من أجل وصول تفضيلي، و التأثير على السلطة التنفيذية بواسطة التحالفات الحزبية في المنصب الحكومي.
- أن المجلسين يعملان كهيئة استشارية أكثر منها تشريعية، و هو فشل للبرلمان في حد ذاته على نحو شامل في الارتقاء إلى موقع مهم في السلطة السياسية، بعيدا عن هيمنة السلطة التنفيذية.[3]

و هكذا يتبين أن العملية السياسية التي تدار داخل السلطة تبقى عاجزة عن التفوق أو إبطال الصراع الحزبي الذي يدار داخل السلطة التنفيذية، و من ثم فإن ضعف السلطة التشريعية نابع من الضعف المزمن للأحزاب السياسية، و هو ما يشكل معوقا لعملية التحول الديمقراطي الحقيقي في الجزائر.

---

[1]- يافيه، جوديث، مرجع سابق، ص 33.
[2]- الرشيدي، مرجع سابق، ص 68.
[3]- يافيه، جوديث، مرجع سابق، ص 33.

ثانيا: إشكالية العلاقة بين النخبة العسكرية و المدنية

تقتضي عملية التحول الديمقراطي تقنين دور المؤسسة العسكرية بحيث تصبح مؤسسة محترفة تضطلع بدورها الدستوري و هو حماية الأمن و الدفاع عن الوطن، و لا تتدخل في الشؤون السياسية الداخلية بما يتخللها من صراعات حزبية و تنافسات سياسية، بيد أن المتتبع لتطور النظام السياسي الجزائري يلاحظ تنامي أدوار المؤسسة العسكرية منذ انقلاب 19 جوان 1965، حيث أن أغلب الرؤساء الذين تعاقبوا على حكم الجزائر منذ ذلك التاريخ و إلى غاية 1999 كانوا من العسكريين.

تعتبر المؤسسة العسكرية الدعامة الرئيسية للنظام السياسي الجزائري حيث يستمد شرعيته منها كما تتجلى خصوصية هذا النظام في كونه أنشئ بواسطة المؤسسة العسكرية و ليس العكس.[1] بعد حرب طويلة ضد الاحتلال الفرنسي.و تؤكد تجربة الجزائر السياسية منذ الاستقلال و حتى الوقت الحاضر كيف كان الجيش دوما هو الذي يحسم الموقف لهذه الجهة أو تلك، حيث استطاع الرئيس "أحمد بن بلة" أن يتحالف مع الجيش ويحتمي به لينقض على السلطة و يبعد منافسيه، كما تمت الإطاحة به من قبل وزير الدفاع "هواري بومدين" عندما حاول الانفراد بالحكم بعيدا عن العسكريين ،و كانت محاولة الانقلاب الفاشلة التي قادها "الطاهر الزبيري" على الرئيس "هواري بومدين".[2] وعقب وفاة هذا الأخير تدخلت المؤسسة العسكرية لتحسم الصراع السياسي على السلطة بين جناح "محمد الصالح يحياوي" الحزبي، و جناح "عبد العزيز بوتفليقة" الدبلوماسي لصالح عقيد من صفوفها الشاذلي بن جديد تحت شعار أقدم ضابط في أعلى رتبة عسكرية.[3]

شكل وصول الرئيس الشاذلي إلى سدة الحكم تكريسا للدور البارز للمؤسسة العسكرية في النظام السياسي الجزائري باعتبار أن دورها كان حاسما في اختياره رئيسا للدولة و ظلت هي السند الرئيسي في حكمه، و من ثم كانت تمثل أحد أبرز القيود على حركته السياسية لا سيما و أنه كان يفتقد إلى الملكات السياسية التي تسمح له بإعادة رسم التوازنات السياسية في النظام.[4]و على الرغم من حدوث تطور كبير في الساحة السياسية بعد تحول الجزائر نحو التعددية السياسية و صدور دستور 1989 الذي قيد دور الجيش من خلال حظر نشاطه السياسي و حصره في الدفاع والحفاظ على الوحدة الوطنية و الإصلاحات الديمقراطية، إلا أن المؤسسة العسكرية استمرت تشكل السند الرئيس للنظام و صاحبة القول الفصل في لحظة التحدي و تجلى هذا بوضوح عام 1992 حيث استغل الجيش تصاعد الأحداث و أجبر الرئيس الشاذلي بن جديد على تقديم استقالته و استند الجيش الى الدستور لإجراء تعديلات و إرساء مجموعة من المجالس التي ضمنت انفراد المؤسسة العسكرية بإدارة الحكم و التحكم في الفاعلين السياسيين.[5]

1- عطا محمد و تيم فوزي، مرجع سابق، ص 173.

2- حزام، والي ، مرجع سابق، ص 173.

3- إسماعيل، قيرة و آخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص 96.

4- عبد الفتاح، نبيل، مرجع سابق، ص 193.

5- متكيس، مرجع سابق، ص 46.

مثلت استقالة الرئيس بن جديد مؤشرا هاما ذا دلالة واضحة على مدى تفكك التحالف التاريخي رئاسة-جيش الذي حكم الجزائر لمدة 30 سنة عندما حاول بن جديد في الواقع اقتسام السلطة مع "الجبهة الإسلامية للإنقاذ" و الحد من سلطة المؤسسة العسكرية في البلاد و المجتمع[1]، إلا أنّ السير الحسن للنظام كما يقول الكاتب "توفيق المديني" :« يقتضي من الشخص المعين من هذه المجموعة من الضباط كتولي رئاسة الدولة أن يكون جزءا متأصلا في النظام العسكري، أي رجلا عسكريا لا يتنكر للنظام... و إذا ظهر منه مؤشر على أنه يسعى لتحقيق نوع من الاستقلالية النسبية عن المؤسسة العسكرية لكي يفرض نفسه على الجيش ،فإن مجموعة الضباط تنقلب عليه ،و تجبره على ترك السلطة قسرا أو تطلب منه الاستقالة».[2]

اكتسب الرئيس اليمين زروال شرعية فعلية بعد الانتخابات الرئاسية في نوفمبر 2005 فقد جاء قبل ذلك من المؤسسة العسكرية و ليس من الاحتياطي السياسي المدني الذي أنتج رئيسين سابقين له أي محمد بوضياف و علي كافي، و كانت الإستراتيجية المتبعة بعد إقرار دستور 1996 تعزيز سلطة الرئيس و تقليص صلاحيات مؤسسات الدولة الأخرى خصوصا البرلمان.[3] و إلى وضع الصراع على السلطة السياسية مع الآخرين في إطار القواعد و الأعراف الدستورية مع بقاء الجيش خلف الرئيس و ليس في الواجهة حرصا منه على الحفاظ على سمعته و عدم الانزلاق في مطبات الروتين السياسي اليومي. إلا أن قرار الرئيس الجزائري اليمين زروال تقصير مدة ولايته الرئاسية و الانسحاب المسبق من الحياة السياسية و إجراء انتخابات رئاسية قبل نهاية شهر فبراير 1999 كان مفاجئا للجميع من الأحزاب السياسية إلى الرأي العام وسط عدم اقتناع عام بالأسباب التي أوردها لتفسير تنحيه و بالتالي فسر القرار على أنه صراع الرئاسة و المؤسسة العسكرية.[4]

ساهم التدخل العسكري في الشؤون السياسية في إحداث إرباك للنظام السياسي و شل حركته إلى حد كبير بحيث صار نمط العلاقة قائما على أن المؤسسة الرئاسية تستمد شرعيتها من المؤسسة العسكرية و ليس من الشعب صاحب الاختيار الحر لقيادته السياسية. ويرى البعض أن جدلية العلاقة بين السياسي و العسكري في الجزائر تنطلق من نقطتين تكمن الأولى أن الجيوش لها مكانة خاصة في الأنظمة المؤسساتية المعاصرة، لهذا تساهم في توزيع السلطات ، أما النقطة الثانية فهي مرتبطة بسببين يخصان الجزائر الأول تاريخي لأن الجيش الوطني الشعبي هو سليل جيش التحرير الوطني، أما السبب الثاني فهو مرتبط ببروز الأعمال الإرهابية، و هذان العنصران يعطيان للمؤسسة العسكرية دورا ووزنا نسبيا استثنائيا.[5]

شدد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة منذ انتخابه عام 1999 على خصوصية وضع المؤسسة العسكرية في الجزائر في نفس الوقت الذي أعلن فيه بعض رموز و قيادات تلك المؤسسة التزامها بالدفاع عن النظام و عدم

---

[1]- رياض، صيداوي، « تفكك النخب الحاكمة في الجزائر». شؤون الأوسط، العدد (98)، أوت 2000، ص 55.
[2]- توفيق المديني، « الجزائر: صراع العسكر و الرئاسة». شؤون الأوسط، العدد (76)، أكتوبر 1998، ص 95-96.
[3]- عزز دستور نوفمبر 1996 من صلاحيات رئيس الجمهورية و منحه حق التشريع بالأوامر حتى في حالة وجود البرلمان.
[4]- المديني، مرجع سابق، ص 95-97.
[5]- نفس المرجع ، ص 95-97.

التدخل للاستيلاء على السلطة في ضوء التفاهم بين الجيش و النظام، و يرجع الكثير من المراقبين حيوية العلاقة بين بوتفليقة و أركان المؤسسة العسكرية إلى التوافق حول قانون الوئام المدني، و إن كان البعض يأخذ عليه سعيه لتوسيع الدور الدستوري للرئاسة و إرجاع زمام المبادرة إليها و ذلك من خلال اتخاذ القرارات والمبادرات كما سعى الرئيس إلى محاولة تحقيق نوع من الاستقلالية في مواجهة المؤسسة العسكرية،و من هنا يمكن فهم أسباب الصراعات بين الجانبين في عدة مواقف بل سعى كل منهما إن يحرز نقطة في مواجهة الطرف الآخر و إثبات فشله في التعاطي مع بعض المسائل،[1] حيث برزت تلك الصراعات جليا و خصوصا حول تشكيل أول حكومة في عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة و التي تأخر تشكيلها 06 أشهر، و القراءة الأولى لهذه الحكومة حسب المراقبين تفيد بأنا كانت نتيجة اتفاق وسط بين المؤسسة العسكرية و الرئاسة حيث حدث فعلا صراع خفي بينهما.[2]

رغم أن وظيفة الحكومة فلتت من السيطرة المباشرة للمؤسسة العسكرية، إلا أن عسكريان محترفان وصلا إلى هذا المنصب و يتعلق الأمر بكل من العقيد "قاصدي مرباح" عام 1988، و "مولود حمروش" عام 1990 و يرى الأستاذ " عبد الناصر جابي" أن تقسيم المهام بين العسكري و المدني داخل النظام السياسي الجزائري كان وراء هذا الحضور الضعيف للقيادات العسكرية المحترفة على مستوى منصب رئيس الحكومة الذي منح للنخبة التكنوقراطية و التي كانت حاضرة بقوة.[3]

على ضوء ما سبق تقتضي عملية التحول الديمقراطي تنظيم العلاقة بين ثنائية السياسي و العسكري، ودور كل منهما في تأسيس شرعية النظام السياسي، و الحفاظ على الاستقرار السياسي و السلم الاجتماعي، وكيفية التوفيق بين احترافية المؤسسة العسكرية و اعتبارها دعامة رئيسية لحماية الشرعية الدستورية حيث دلت تجربة التحول الديمقراطي في الجزائر مع مطلع التسعينات أن تدخل الجيش في السياسة يؤدي إلى تعثر و تراجع عملية التحول الديمقراطي التي يتطلب نجاحها احترام كل الأطراف لقواعدها.

---

[1]- بجاوي و آخرون، مرجع سابق، ص 42 .

[2]- صيداوي، مرجع سابق، ص 59.

[3]- أحمد، زايد و الزبير، عروس، النخب الاجتماعية حالة الجزائر و مصر. القاهرة: مكتبة مدبولي، 2005، ص 134-135.

ثالثا: إشكالية العلاقة بين الحركات السياسية الإسلامية و الديمقراطية

تعتبر العلاقة بين ثنائية السياسة و الدين " الإسلام " واحدة من أبرز معضلات التحول الديمقراطي في الجزائر، و هي معضلة متعددة الأبعاد، فمنذ مقاومة الاحتلال الفرنسي تم توظيف الإسلام كمصدر للشرعية والجهاد، كما وظفته النظم التي تعاقبت على الحكم بعد الاستقلال من خلال مسالك عديدة مثل المسلك الدستوري الذي ينص على أن الإسلام دين الدولة، و بالمقابل فإن حركات الإسلام المعتدلة و الراديكالية هي الأخرى اتجهت إلى توظيف الدين لتبرير معارضتها السلمية للنظام السياسي أو المسلحة فيما بعد.

شكل مطلب تطبيق الشريعة الإسلامية في العديد من النظم السياسية العربية و منها الجزائر مصدرا للاستقطاب السياسي و الفكري في المجتمع و يذكر الكاتب "جورج الراسي" أن الجزائر شهدت "الإسلام الجهادي" مع الأمير عبد القادر و الإسلام السياسي المزدوج اللغة مع تجربة الأمير خالد و الإسلام الإصلاحي مع عبد الحميد بن باديس و الاسلام الشعبي و الريفي مع الصوفية و الطرقية، المرابطية، الزوايا، المدارس الدينية و إسلام العدالة الاجتماعية مع الرئيس هواري بومدين، و تجربة الاسلام الليبرالي مع الرئيس الشاذلي بن جديد.[1] و منذ السنوات الأولى من الاستقلال كان الخطاب السياسي و الإيديولوجي الرسمي دينيا تارة، متمركسا تارة أخرى بين الجناح اليساري و الجناح الديني داخل جبهة التحرير الوطني في فترة الرئيس بن بلة، و بمجيء الرئيس هواري بومدين في انقلاب جوان 1965 انتهت ازدواجية الخطاب و أصبح الخطاب أكثر تجانسا و استقلالية قائما من حيث التصور على التوفيق بين الاسلام و الاشتراكية و في الممارسة على العمل لبناء الاشتراكية جنبا إلى جنب مع تقوية الطابع الديني للدولة، و هي محاولة من نظام بومدين لتوسيع قاعدته الاجتماعية.[2]

نشأت الحركات الإسلامية بعد الاستقلال مباشرة ففي شهر فيفري 1963 تأسست جمعية القيم التي اندرج نشاطها منذ البداية في مكافحة الاسلام الرسمي و الاتجاهات اليسارية و النظام الاشتراكي و قد حظر نشاط هذه الحركة المرة الأولى عام 1966.[3] كما نشطت حركة الدعوة و الجامعة بعد ثلاث سنوات من الممارسة السرية اعتمادا على العمل المسجدي خلال الموسم الجامعي 1968-1969 عندما بادرت مجموعة من الطلبة بتشجيع من مالك بن نبي بتأسيس مسجد الطلبة بجامعة الجزائر، و الذي اعتبر بداية تحول في طبيعة هذه الحركة بتمركزها داخل الجامعة واعتمادها على عنصر جديد هو العنصر الطلابي بصفة عامة و المتفرنسة بصفة أخص فتحول الصراع حينا إلى مساجلة، وبصفة مركزة بينها و بين اليسار و يؤجل الصراع مع السلطة.[4]

1- الراسي، مرجع سابق، ص 941.
2- صالح، بلحاج،« الدين و المجتمع في الجزائر».مجلة الديمقراطية، العدد (26)، أفريل 2007، ص 90-91.
3- نفس المرجع ، ص 92.
4- محمود، أمين العالم، الاسلام و السياسة. الجزائر: موفم للنشر، 195، ص 191.

أدت انتصارات الثورة الإيرانية إلى إفراز شعور بضرورة توحيد حركة الدعوة الإسلامية فكان ملتقى العاشور سنة 1979 الذي ضم الاتجاهات الدينية التالية و هي: الاتجاه السلفي"الإصلاحي"، الاتجاه الاخواني، جماعة التبليغ، جماعة الطليعة و الاتجاه الصوفي ، و انطلاقا من هذا الملتقى خرجت الدعوة من أسوار الجامعة لتلقى في الأوساط الشعبية و التي كانت فيها غائبة و حاضرة دائما و ازدادت قاعدتا اتساعا ابتداءا من سنة 1980 نتيجة سياسة الانفتاح و المراجعة التي تبنتها السلطة الجديدة بقيادة "الرئيس الشاذلي بن جديد".[1]

من هذا المنطلق حصل تغيير في الحركة الإسلامية في سنوات الثمانينيات من القرن الماضي، إذ بدأت تتحول من التركيز على قضايا الثقافة و الشعائر الدينية إلى إسلامية أكثر شمولا تؤكد على النظام السياسي والاقتصادي و الاجتماعي الإسلامي، و بدأت المساجد تشهد تجمعات صغيرة تتداول الأفكار فيما بينها.[2] لقد تزعزع التصور الوحدوي حول الاسلام في الجزائر، و لم يعد الاعتراف قائما بالإيديولوجية الأشعرية المالكية بل أصبحت المرجعية " التيمية-القطبية نسبة لابن تيمية و السيد قطب " هي مصدر المعنى و التأويل و قد يعود هذا القطع مع التراث الأشعري- المالكي إما إلى جهل الأبناء لهذا التراث المغاربي أو إلى رد فعل ضد تأويل للإسلام ظل محنطا و مرتبطا بالسلطة منذ الاستقلال فلم يعد هناك مكان للاجتهاد و التميز و الاستقلال، وبقيت المذهبية الضيقة التي تلاءمت تاريخيا مع وحدانية في العمل السياسي و الفكر و التصور.[3]

بعد انتهاء الحرب السوفياتية-الأفغانية الأمريكية -حسب الدكتور "عمار بن سلطان"- شرعت بعض الدول المتواطئة في تجنيد الحركات الإسلامية و منها استغلال المتطوعين العرب و توظيفهم كمعارضة سياسية ضد بلدانم حسب مصالح و أهداف كل دولة حيث سعت الولايات المتحدة و معها السعودية إلى توظيف أفغان الجزائر للقيام بحملة دعائية منظمة ضد النهج الاشتراكي المتبع في الجزائر و اتام النظام بالإلحاد والشيوعية و الإفلاس و تزامن دخول هؤلاء الندين إلى الجزائر في 1988-1989 مع عملية التحول الديمقراطي مستغلين هذا الانفتاح السياسي ليشرعوا في هيكلة تنظيمهم.[4]

عقب أحداث أكتوبر 1988 و إقرار دستور 1989 الذي سمح بالتعددية السياسية تشكلت الأحزاب الإسلامية مثل الجبهة الإسلامية للإنقاذ، حركة مجتمع السلم"حماس" و حركة النهضة الإسلامية و المستقلين الإسلاميين،و اتسمت المرحلة الجديدة بديمقراطية مبالغ فيها فالستين حزبا المتصارعة حول وسائل الإعلام من إذاعة و تلفزيون و حوالي ثلاثين جريدة يومية و التي تزايد على بعضها البعض في توجيه أكبر الاتامات للنظام السياسي، لم تكن تساوي شيئا ذا قيمة أمام القوة الرهيبة للتيار الديني ممثلا في الجبهة الإسلامية للإنقاذ[5]

---

[1]- العالم ،نفس المرجع السابق ، ص 193.
[2]- جون أسبوزيتو، جون فول، الاسلام و الديمقراطية. (ترجمة: صفوان عكاش)، حلب: فصلت للدراسات والترجمة و النشر، 2000، ص 240.
[3]- الكواري، الديمقراطية و التحركات الراهنة للشارع العربي، مرجع سابق، ص 217.
[4]- عمار، بن سلطان،« نظام الاختراق و التغلغل و نشوء الظاهرة الإرهابية في الجزائر». المجلة الجزائرية للعلوم السياسية و الإعلامية ،العدد 03، (شتاء2003-2004)، ص 23.
[5]- الكنز و جابي، المجتمع و الدولة في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 41.

استمدت جبهة الإنقاذ دعمها من الطبقات الفقيرة و المتوسطة، بإدانتها فساد النظام و إخفاقه ودعوتا لمزيد من الأسلمة و التعريب في المتمع، و استطاعت أن تخترق مؤسسات الدولة خصوصا المدارس و الجامعات كما استطاعت بياناتا عن رسالة الاسلام في العدالة الاجتماعية و بشكل أدق إدانتها للإخفاقات المتمعة في التعليم و الإسكان و العمالة و الفساد الحكومي، أن تحظى بشعبية واسعة في أوساط الشباب الجزائري العاطل عن العمل و المهاجرين من الريف إلى المناطق المدنية.[1]

أمام اهتزاز الخطاب الديني للدولة و تراجع صدقيته، نجح خطاب الحركات السياسية الإسلامية من ناحيته وبخاصة في التخوم و الهوامش مستخدما لغة تركز على إخفاقات الدولة و فشلها في مجالات عديدة، و ظهور العديد من التوترات التي سكنت قلب النسيج الاجتماعي و الثقافي في الجزائر.[2]تمثلت انتقادات التيار السياسي للدولة فيما يلي: [3]

- أسلوب التسيير السياسي و التنظيمي الذي يعاب عليه " تأوربه" و علمانيته و ابتعاده عن الجماهير.
- أسلوب توزيع الثروة و درجة الانتفاع الجماهيري من الديمقراطية التي يعاب عليها أنا فئوية و محدودة.
- أسلوب التحالفات الدولية و اتجاهات السياسة الخارجية المتقاربة مع قوى معادية للإسلام.

مثلث مسألة الأحزاب السياسية الإسلامية أحد أبعاد و تعقيدات العلاقة بين ثنائية الدين و الدولة والعلاقة بين الإسلام و الديمقراطية، فقد أبرزت تجربة الانتخابات التشريعية في الجزائر عام 1991 مسألة النقاش حول الاسلام و الديمقراطية و هو نقاش كما يقول " جون دو تربوي " ينطوي على أمور خطيرة جدا، فهناك من جهة من يقول أن الديمقراطية لا يمكن الإبقاء عليها إلا على يد ديمقراطيين ملتزمين و بما أن جبهة الإنقاذ الإسلامية قد أفصحت عن عدائها للديمقراطية مما يضع المدافعين عن النظام الجديد في موقف حرج يتمثل بإجهاض عملية الانتقال الديمقراطي لا لسبب إلا لأنم ظنوا أن هذه العملية لا يمكن الحفاظ عليها.[4]

حاولت القوى السياسية غير التيارات الإسلامية ضمن تصريحات متعددة و متراكمة رغم اعترافها بالنتائج إلى اتام الطرف الفائز بأنه ضد الديمقراطية و صارت تجمع شهادات الإدانة في محاولة منها للتشكيك في تلك النتائج و ما يترتب عنها من التزامات، ومن جهة أخرى جمعت جبهة الإنقاذ بين تيارات إسلامية متعددة تنوعت عناصر خطابا و توحدت ضمن برنامج جبهة الإنقاذ الذي تضمن مجموعة عامة من المبادئ دون تفصيل وقد بانت في لغة خطابا تناقضات سلبية ضمن تصورها و ممارساتا و تحولت بعض عناصر خطابا خاصة حول الديمقراطية فقد ابرز جناح فيها المضمون السياسي للديمقراطية واصفا إياها بالكفر

---

[1]- اسبوزيتو و فول، مرجع سابق، ص 242.
[2]- نفس المرجع، ص 331.
[3]- فؤاد عبد الله، الدولة و القوى الاجتماعية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 331.
[4]- سلامة ،غسان ، مرجع سابق، ص 92.

وتحولت هذه المقولة الى شعار في الخطاب المضاد للهجوم عل التيارات السياسية الإسلامية.[1] و في هذا السياق يقول " عبد الحميد مهري ": « كان إيقاف التجربة الديمقراطية في أوائل عام 1992 على النحو الذي يعرفه الجميع طبعا مستغلا في ذلك أخطاء فادحة وقعت بالأخص من جانب الجبهة الإسلامية للإنقاذ، و كانت الضربة قاسية و آثارها ما زالت إلى الآن».[2]

يعتقد المفكر"جون انتيليس" أن مشاركة الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الانتخابات يمثل بداية انتصار للمعتدلين في الحركة و أنم كانوا سيحترمون قواعد المباراة لو أتيح لهم أن يحكموا، لكن شكك فيهم على نحو مخز حتى انتقلت الشرعية إلى الراديكاليين الذين ستحقق على أيديهم أسوا المخاوف التي تساور المعارضة العلمانية،وقد ذهب " فرانسوا برغات" إلى أبعد مما جاء في تحليل " أنتيليس" للوضع فقال و هو يكتب قبل وقوع الانقلاب : « إن الادعاء بعدم توافق الإسلام مع الديمقراطية هو في جوهره ادعاء عقائدي»[3] ،و عندما أجهضت التجربة الديمقراطية كان ذلك عبارة عن تزكية للجناح المتطرف الذي كان يقول بأن الديمقراطية هي لعبة في الأنظمة تلغي كل مسار ديمقراطي إذا لم يكن لصالحها، على جناح أكبر معتدل يرى أن التغيير يجب أن يتم بقبول الديمقراطية و الانتخابات كوسيلة للتغيير، و من هنا استطاعت الأقلية المتبنية للعنف أن تحتل الساحة بعد حل الجبهة الإسلامية للإنقاذ و سجن قيادتا.[4]

في ظل هذا المشهد تكرس لدى بعض الحركات السياسية الإسلامية و بخاصة الراديكالية و المتشددة منها قناعة مفادها استحالة وصول الإسلاميين إلى السلطة عن طريق صناديق الاقتراع،مما قدم لها مسوغا جديدا للاستمرار في نج العنف، إلا أن الحركات الإسلامية المعتدلة التي تقبل بالأسلوب الديمقراطي السلمي في الوصول للسلطة استطاعت أن تشارك في العملية السياسية و تصل إلى السلطة مثل حركة مجتمع السلم، وحركة النهضة، و حركة الإصلاح الوطني و غيرها.

و على صعيد آخر شهدت حركات السياسية الإسلامية في الجزائر تحولات متعددة تشير إلى دلالات متناقضة الأمر الذي يعني أن الصراع بينها و بين السلطة ما زال مفتوحا على الرغم من كون مؤشرات تراجع العنف من الجماعات الإسلامية تؤكد أن السلطة حققت نجاحا كبيرا على صعيد وقف العنف و دمج عناصر من هذه الجماعات في التمع الجزائري بعد تطبيق قانون الوئام المدني و المصالحة الوطنية و يتعلق الأمر بدمج عناصر الجيش الإسلامي للإنقاذ في التمع بعدما ألقى السلاح، و الانفتاح على قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ حيث تم الإفراج عن قادتا و عودة بعضهم من المنافي ،و من جهة ثانية رفضت الجماعة السلفية للدعوة و القتال الاتفاق مع الدولة و دخلت في مواجهة معها، حيث تعرضت لحملة حكومية مكثفة أدت إلى اعتقال و

---

[1]- سيف الدين، عبد الفتاح إسماعيل، « التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية رؤية من خلال الحدث الجزائري ». المستقبل العربي، العدد (1701)، أفريل 1993، ص 90.

[2]- عبد الحميد مهري، « الأزمة الجزائرية: الواقع و الآفاق». المستقبل العربي، العدد (226)، ديسمبر 1997، ص 05.

[3]- سلامة ،غسان ، مرجع سابق، ص 92.

[4]- مهري، مرجع سابق، ص 05-06.

قتل المئات من أعضائها قدروا بحوالي 321 عنصرا خلال عامي 2005.[1] وقد أعلنت تلك الحركة ارتباطها بتنظيم القاعدة و أصبح اسمها تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.

عمل النظام السياسي الجزائري منذ 1999 على تنظيم الدين الرسمي من خلال المستويات التالية:[2]

- المسجد: اعتزام الجزائر إنشاء ثالث أكبر جامع في العالم بعد الحرمين الشريفين في مكة المكرمة والمدينة المنورة، يمكن أن يتسع لـ 120 ألف مصلي.
- دار الإفتاء: حيث احتدم الخلاف بين المؤسسات الدينية حول أهمية إنشاء دار الإفتاء بين المجلس الإسلامي الأعلى الذي يعارض الفكرة و وزارة الشؤون الدينية المؤيدة للفكرة.
- العلوم الإسلامية: أعلنت وزارة التربية الوطنية عن إدراج مادة العلوم الإسلامية ضمن امتحانات شهادة البكالوريا ابتداءا من سنة 2007.
- الزوايا: خصص الرئيس بوتفليقة جزءا كبيرا من زياراته داخل الجزائر للزوايا معبرا بذلك عن رغبته في إعطاء هذه المؤسسات القديمة التي تجسد الإسلام المنفتح و المتسامح من جديد الدور النافذ الذي تلعبه.

أضرت أعمال العنف و عدم الاستقرار السياسي بعملية التحول الديمقراطي التي انطلقت في الجزائر منذ نهاية الثمانينيات من القرن الماضي، و قدمت للنظام ذريعة للاتجاه نحو تقييد عمل الأحزاب السياسية، والتضييق على تنظيمات المجتمع المدني باعتبار أن بعضها شكل دعما و لو غير مباشر للإسلاميين ،لذلك تؤكد العديد من الدراسات منها دراسة " ألان روكيية" بعنوان:(التغيير السياسي و تحول النظم) التي تؤكد أن حل تلك المعضلة يتطلب تشكيل ائتلاف واقعي من العناصر المعتدلة في كل من النظام و المعارضة الإسلامية بالأساس، و تعهد الطرف الأول بعدم استخدام المؤسسات السلطوية "الجيش و البوليس" ضد الإجراءات المدنية مقابل تعمد الطرف الثاني بعدم المساس بتلك المؤسسات.[3] و المؤكد أن فهم الظاهرة الإسلامية و تفاعلاتها مع التحول الديمقراطي يشكل مفتاحا لتحليل مستقبل الأوضاع السياسية في الجزائر و حتى المنطقة العربية.

---

[1]- التقرير الاستراتيجي العربي 2006-2007، مرجع سابق، ص 325-326.

[2]- الراسي، مرجع سابق، ص 852-860.

[3]- Jean, Leca, Madeleine gravitz, Traité Science Politique. Vol 2, Paris:PUF, 1985,P 629.

المبحث الثالث

مستقبل التحول الديمقراطي في الجزائر و مساراته

أولا: تتناول الدراسة **مستقبل التحول الديمقراطي** في **الجزائر** الذي يرتبط بوضع أسس و قواعد العملية السياسية و منها الصفة التمثيلية للمجتمع من طرف مختلف القوى السياسية بالاعتماد على التعددية. إلا أن مراجعة الأدبيات السياسية التي رصدت التطور السياسي في الجزائر منذ نهاية الثمانينيات من القرن الماضي تشير بأن الجزائر عرفت مؤشرات تحول ديمقراطي لكن التجربة الديمقراطية تعثرت بعد إجهاض المسار الانتخابي و ما تزال العملية السياسية تتمحور حول صيغة التعددية المقيدة أو الهامش الديمقراطي المحدود.

1- أدت الأزمة الجزائرية الحادة و المتعددة الجوانب اقتصاديا ، اجتماعيا، ثقافيا و سياسيا منذ فترة الثمانينيات من القرن العشرين إلى أحداث أكتوبر 1988 التي كان لها دور بارز في إحداث شرخ في بنية النظام السياسي الأحادي حيث كشفت عن عمق الأزمة التي يعاني منها النظام السياسي بعد أن تآكلت شرعيته و عجز عن الوفاء بالتزاماته الاقتصادية و الاجتماعية و بالتالي فقد الضبط السياسي و الاستقطاب الاجتماعي.

2- عرفت الجزائر إصلاحات دستورية هامة عقب إقرار دستور فبراير 1989 الذي ألغى الأحادية الحزبية في الجزائر و اتجه نحو خيار التعددية، حيث سمح بتأسيس الأحزاب السياسية و نص على مبدأ الفصل بين السلطات ، استقلالية القضاء، حرية التعبير، النشر والصحافة حتى تصاعدت حدة انتقادات النظام السياسي وهي وسيلة لتخفيف الضغوطات السياسية المطالبة بنظام ديمقراطي تعددي، و تزايد وعي القوى الاجتماعية المطالبة بحماية الخيار الديمقراطي و الاعتراف بالآخر و القبول به.

3- إذا كان هناك حراك اجتماعي و سياسي يتوق إلى تحول ديمقراطي حقيقي فإنه في المقابل لا تزال طبيعة النظام السياسي الجزائري الذي تحكمه مجموعة من التوازنات السياسية و العسكرية، و التكوين الفكري و الخبراتي للفاعلين السياسيين تلقى بضلالها على مستقبل العملية السياسية الديمقراطية في هذا البلد، في الوقت الذي ترفع فيه بعض القوى شعارات و خطابات الديمقراطية و الاحتكام إلى نتائج الانتخابات، تتراجع عنها و تتنكر لها إذا لم تكن في صالحا، و من جهة أخرى تختار بعض القوى آليات الديمقراطية للوصول إلى السلطة السياسية لتنفيذ مشروعها الفكري و السياسي المتناقض مع مؤسسات المشروع الديمقراطي حيث يطرح في هذا السياق إشكال نظري حول المسألة الديمقراطية و ما تأتي به و هو إمكانية استفادة أحزاب غير ديمقراطية من الانفتاح و التحول الديمقراطي للوصول إلى السلطة لكي تنقلب بعد ذلك على الخيار الديمقراطي و تقطع الطريق

على إمكانية زحزحتها من السلطة بنفس الطريق التي أوصلتها للحكم.[1] تعيش الجزائر تلك المتناقضات بسبب التداخل الواضح بين الثنائيات التالية " العسكرية و المدنية "، " التنفيذية و التشريعية "،" الإسلامية و الديمقراطية " حيث ارتبطت بطبيعة النظام السياسي الجزائري و تراكمت في السياسة الجزائرية و أصبح فك خيوطها أمرا صعبا.

تشير الخبرة القصيرة للتحول الديمقراطي في الجزائر في الفترة من 1988-1991 إلى إقدام النظام السياسي على تنظيم انتخابات محلية و نيابية تعددية الأولى من نوعها في العالم العربي و الإسلامي ، جرت إدارتا بقدر عال من الشفافية و ال اهة و كانت الدلائل تشير إلى استعداد النخبة الحاكمة بالقبول بنتائج الانتخابات التشريعية شريطة ألا تأتي بالتيار الإسلامي للحكم كما أكدت بعض الدراسات إلى إمكانية التطور الديمقراطي في الجزائر وفقا للنموذج التركي لولا تدخل المؤسسة العسكرية التي ألغت المسار الانتخابي خاصة و أن مؤسسة الرئاسة أعلنت استعدادها للتعايش مع أي حزب فائز في الانتخابات. و هو ما يطرح مسألة احترام القواعد الدستورية و القانونية و مدى انصياع النخبة الحاكمة العسكرية و السياسية لها ،لأن احترام الدستور و القوانين من طرف النظام السياسي و من القوى السياسية يعد مسألة بالغة الأهمية لإرساء التعددية السياسية و الديمقراطية.

تأسيسا على ما سبق فإن مستقبل التحول الديمقراطي في الجزائر مرهون بمجموعة من الإصلاحات منها:

1- إصلاح النظام الدستوري و القانوني من حيث إضفاء الطابع الديمقراطي على الدستور من جهة ،بحيث يجسد مبدأ الفصل بين السلطات من خلال توضيح صلاحيات السلطة التشريعية و التنفيذية و إعادة الاعتبار لصالح السلطة الأولى بحيث لا تتدخل السلطة في الأخرى و تتمتع السلطة القضائية بالاستقلالية الفعلية و النأي بالدستور عن كثرة التعديلات التي عادة ما تكون مفصلة حسب بعض الأحزاب والأشخاص. و من جهة ثانية إصلاح النظام الحزبي و الانتخابي لأن كليهما يعد من المرتكزات الرئيسية للتحول الديمقراطي من حيث إلغاء القيود التي تحد من النشاطات المشروعة للأحزاب و تطوير أطرها الفكرية و القيادية و احترام قواعد العملية السياسية،كما أن إصلاح النظام الانتخابي يساهم دون شك في ترسيخ الديمقراطية من حيث نزاهة الانتخابات و دوريتها باعتبارها آلية لتحقيق التداول السلمي للسلطة، و تنقية جداول الناخبين ، و توفير ضمانات لـ اهة الانتخابات و احترام نتائجها، و احترام القوانين المنظمة للحملات الانتخابية و تشديد العقوبات على تزوير نتائج الانتخابات.

[1]- يمكن تشبيه هذه الحالة مع "جمهورية وايمر" في ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى و التي نظمت انتخابات ديمقراطية وصل من خلالها الحزب النازي بقيادة هتلر إلى السلطة، إلا أنه ألغى الأحزاب و الديمقراطية منذ 1933، و في المقابل حسمت الديمقراطيات الغربية العريقة مسألة التداول السلمي للسلطة و خير مثال على ذلك وصول السيد أوباما براك حسين ذو الأصول الإفريقية إلى سدة الرئاسة في الولايات المتحدة الأمريكية في جانفي 2009.

2-إعادة النظر في سياسات الإصلاح الاقتصادي بما يتناسب مع الواقع الاجتماعي حيث أن الجزائر طبقت مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية بضغط من المؤسسات المالية الدولية باتجاه تحرير الاقتصاد، إلا أن تلك السياسات كان آثارها السلبية واضحة في المجتمع و أدت إلى إضرابات و احتجاجات مندده بتردي الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية للمواطنين و أدت إلى تحطيم الطبقة الوسطى التي يراها الكثيرين من المختصين السياسيين بأنها صمام الأمان نحو نجاح التحول الديمقراطي.

3-تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في التحول الديمقراطي من خلال إعادة النظر في القوانين المنظمة لها بحيث لا تكون هناك قيودا سياسية و تنظيمية تحد من نشاطها و توفير مسافة من الاستقلالية بينهما وبين الدولة خاصة و أنها تعمل كتنظيمات وسيطة بين المجتمع و مؤسسات الدولة بل و تقوم بدور الدولة في بعض الحالات.

4- تحديد دور المؤسسة العسكرية في العملية السياسية ذلك أن عملية التحول الديمقراطي تقتضي حدا فعليا لتدخل الجيش في السياسة ، من جهة بعد هذه المؤسسة عن الصراعات و التجاذبات السياسية الداخلية، وبقائها مؤسسة محترفة تقوم بدورها الدستوري و هو حماية أمن و سيادة البلد.

5- الثقافة السياسية: تقتضي عملية التحول الديمقراطي ليس فقط مجموعة من القواعد الدستورية والقانونية و إجراء انتخابات دورية، بل تتطلب العملية أيضا نشر و ترسيخ ثقافة سياسية تنبذ التسلط و الاستبداد و تدافع عن الديمقراطية لدى كل من القوى السياسية، الأحزاب ،مؤسسات المجتمع المدني ووسائل الاعلام و حتى من مختلف فئات المجتمع.

ثانيا: أما عن **المسارات المحتملة للتحول الديمقراطي** في **الجزائر** فيمكن- ضمن هذا السياق - تسجيل ثلاث مسارات:

- **المسار الأول**: و هو تعثر عملية التحول الديمقراطي حيث تسير العملية ببطء شديد نتيجة عدم الاستقرار السياسي الذي عاشته الجزائر و لا تزال تداعياته رغم إقرار قانون السلم و المصالحة الوطنية حيث تتجدد أعمال العنف و التفجيرات خاصة عندما تقرب المواعيد الانتخابية. و تبقى الأحزاب السياسية في الجزائر ضعيفة في المدى المنظور و غير قادرة على إحداث تحول ديمقراطي حقيقي في ظل التجاذبات و الانقسامات الحادة التي تعرفها أغلب الأحزاب السياسية الجزائرية: حزب جبهة التحرير الوطني بقيادة عبد الحميد مهري من (1992-1996) حينما انتقل هذا الحزب و لأول مرة إلى صفوف معارضة النظام السياسي عقب إلغاء المسار الانتخابي في الجزائر خاصة إذا علمنا انه ظل محسوبا على السلطة أو بتعبير أدق غطاؤها السياسي إلى غاية تأسيس التجمع الوطني الديمقراطي الذي أصبح يتقاسم معه هذا الدور، فقد عرف الحزب الأول حالة تجاذبات مشابهة بقيادة علي بن فليس (1999-2003) حينما عارض ترشيح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة و ترشح منافسا له، و لكن تم إبعاده بحركة تصحيحية من داخل الحزب، و شهد التجمع الوطني الديمقراطي نفس التجاذبات كما شهد حزب النهضة بقيادة عبد الله جاب الله انقسامات انتهت بتشكيل حركة

الإصلاح الوطني، و نفس الشيء مع حركة مجتمع السلم بين جناح أبو جرة سلطاني و جناح عبد المجيد مناصرة و غيرها.

عجزت النخبة السياسية عن إدارة الأزمة الجزائرية بصورة ايجابية و هو عجز نابع من عدة مصادر لعل أهمها المتغير الجيلي فهده النخبة تنتمي إلى جيل واحد و مرجعية فكرية واحدة و ربما إلى حزب واحد في فترة الخمسينات و الستينيات " جبهة التحرير الوطني " مما يعني أن جمود النظام السياسي الجزائري نابع من جمود نخبته ، حيث يلاحظ تداول السلطة من داخل تلك النخبة التاريخية منذ الاستقلال و إلى اليوم بدءا بالرئيس أحمد بن بلة و انتهاءا بالرئيس عبد العزيز بوتفليقة ليس هذا فحسب، بل حتى على المستوى الحكومي و الوزاري. تجدر الإشارة أن ظاهرة احتكار المناصب القيادية و الاستمرار فيها لفترات طويلة ليست سمة النخبة الحاكمة فقط، بل هي سمة نخب المعارضة أيضا و هو ما يظهر بوضوح على مستوى أحزاب و قوى المعارضة مثال ذلك جبهة القوى الاشتراكية مع حسين آيت أحمد و غيره و هو ما يطرح إشكالية المتغير الجيلي بحدة.

تبقى المؤسسة العسكرية الفاعل الرئيسي في النظام السياسي الجزائري رغم تقنين دورها الدستوري في الدفاع الوطني، إلا أن تركيبة النخبة الحاكمة في الجزائر و توازنات القوى " الجيش-الرئاسة " هو الذي يحسم اتجاه التحول الديمقراطي سواء نحو مزيد من الانفتاح أو التقييد حسب ضغوطات البيئتين الداخلية و الخارجية، و المرجح أن العملية السياسية تظل مقيدة رغم هامش الحريات وخاصة الصحافة المكتوبة التي تبقى الفضاء الرحب للتنفيس السياسي.

- **المسار الثاني**: تكشف الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية المتردية حالة عدم الاستقرار السياسي رغم الطفرة التي شهدتها أسعار النفط سنوات 2006-2007 و انعكست ايجابيا على مدا خيل الجزائر ،و بالتالي على الخزينة العمومية، و لكن ما لم تسارع الجزائر نحو وضع خطط تنموية فعالة و مستعجلة تخفف الاحتقان الاجتماعي و تحسن القدرة الشرائية للمواطنين خاصة مع الانخفاض المتدرج أو السريع لأسعار المحروقات في الأسواق الدولية في ظل الأزمة المالية العالمية أمر من شأنه أن ينعكس سلبا على أداء و مخرجات النظام السياسي الجزائري، الذي قد يصطدم في المدى المتوسط أو البعيد بحركية الشارع، و الدليل على ذلك أحداث الشغب التي عرفتها العديد من مناطق الوطن و التي يطالب فيها الشباب بالشغل و تحسين أحواله الاجتماعية و الاقتصادية أو الأحداث المرتبطة بالسياق المجتمعي الإثني كأحداث منطقة القبائل 2001 و أحداث منطقة بريان بغرداية 2007. والتي تتطلب حلولا مستعجلة حتى لا تتفاقم الأوضاع في تلك المناطق و تنتشر العدوى إلى مناطق أخرى من الوطن لأن حل المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية المرتبطة بمشكلة الهوية و تغيراتها السياسية و المؤسسية في المجتمع يساعد في القضاء على أزمة الولاء للدولة و يحول الولاء من العصبيات الضيقة العرقية و الإثنية إلى الولاء للوطن.

على صعيد آخر يظل انتشار الفساد السياسي و الإداري في أجهزة الدولة و مؤسساتا معوقا رئيسا للتحول الديمقراطي في الجزائر حيث استشرى خاصة مع تحول الجزائر من الاقتصاد الاشتراكي نحو الاقتصاد الحر و فاقم من حدة التفاوتات الاجتماعية ،و يعد من أسباب التوترات الاجتماعية و بالرغم من صدور قوانين مكافحة الفساد إلا أنا لم تشكل رادعا بسبب عدم تطبيق تلك القوانين أو تطبيقها الجزئي أو غض الطرف عن شبكات الفساد الإداري و المالي و هي مؤشرات على تراجع هيبة الدولة و مؤسساتا.

رغم تضاؤل الدور السياسي و الاجتماعي للحركات السياسية الإسلامية في الجزائر، إلا أنا تبقى محل أنظار داخلية و خارجية و تشكل فاعلا رئيسا في التمع و في الساحة السياسية، و إن كانت بعض الحركات قد حسمت علاقتها مع النظام السياسي و اندمجت في التمع، فإن بعضها الآخر " الحركات الراديكالية المتشددة " لم يحسم خياراتا السياسية و الإستراتيجية سواء في كيفية تعاملها مع النظام السياسي " الاندماج " أو العودة إلى العنف من أجل التغيير والوصول إلى السلطة، وليس في إطار القواعد الديمقراطية كلما سنحت الفرصة لذلك، مثل انيار النظام السياسي بفعل أزمة سياسية اقتصادية أو اجتماعية كما وقع مع أحداث أكتوبر 1988،و يرتبط هذا المسار بمدى كفاءة النظام السياسي في إدارة الصراعات التي تحدث في التمع ومدى قدرته على تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية، و هي سبل من شأنا تجفيف منابع التطرف و العنف في الجزائر ،و بالتالي تساعد في ترسيخ التحول الديمقراطي.

- **المسار الثالث:** ترجح خبرة العديد من الدارسين المختصين في النظام السياسي و الاجتماعي والاقتصادي في الجزائر نجاح عملية التحول الديمقراطي حيث يؤكد كل من الكاتب " جيا كومو لوتشياني" Luciani Giacomo أن الحالة الجزائرية مرشحة للاتجاه نحو الديمقراطية وتثير الاهتمام من عدة نواحي هي:[1]

  - تمتع النظام السياسي الجزائري بشرعية تاريخية استثنائية بسبب الثورة التحريرية و هو مالا تستطيع أية دولة عربية أخرى أن تدعيه لنفسها.
  - يشير الماضي و الحاضر إلى وجود صلة وثيقة بين الجزائر و أوروبا أكثر مما يود البعض أن يقر به.
  - أن التمع الجزائري يؤمن بالمساواة بين بني البشر أكثر مما يؤمن بذلك أي قطر عربي آخر.
  - وجود نسبة عالية من المتعلمين و السكان الحضريين.
  - رغم التشردم الإثني الموجود في التمع، لكنه تشردم لم يؤد حتى الآن –حسبه- على الأقل لا إلى الانفصال و لا إلى العنف.

[1]- أنظر الدراسة القيمة للمستشار الاقتصادي الايطالي" جيا كومو لوتشياني "Giacomo Luciani بعنوان: « الريع النفطي و الأزمة المالية للدولة و التحرك نحو الديمقراطية». في غسان، سلامة، ديمقراطية من دون ديمقراطيين، مرجع سابق، ص 192.

يرتبط مستقبل التحول الديمقراطي الناجح في الجزائر وفقا للمسار الثالث لهذه الدراسة باتفاق الأقطاب السياسية الثلاثة في الجزائر إذا صح هذا التصنيف " الوطنية و الإسلامية والعلمانية " باتفاقها على مجموعة من الأسس و البرامج التي تحقق مصالح الـتمع من تنمية اقتصادية و اجتماعية و ثقافية و إنسانية من جهة ،و قوى النظام السياسي " رئاسة- جيش " من جهة ثانية في المرحلة الأولى، ثم الاتفاق على قواعد الديمقراطية وضمانات تحقيقها و عدم الانقلاب عليها لا من قوى المعارضة " الإسلامية " و لا من قوى السلطة " الجيش " لأن نجاح التحول الديمقراطي يرتبط إلى حد بعيد بالتنمية، كما أن إشكالية ضعف المشاركة السياسية مثل التصويت في الانتخابات يرجع حسب رأينا إلى أولويات المواطنين الجزائريين و منها الشغل، السكن، الأجور و المستوى المعيشي ككل، كما أن اليأس من التغيير المؤسساتي و ضعف أداء الأحزاب السياسية و الـتمع المدني و النظام السياسي هي أسباب تؤجل نجاح التحول الديمقراطي في الجزائر على المدى المنظور ،إلا أن هذه النظرة قد تتحول وفقا للمسار الثالث المرجح للتحول الديمقراطي إذا توفرت أسباب تجدر الثقافة الديمقراطية مثل الإطار الدستوري و القانوني الضامن لحقوق الإنسان و حرياته الأساسية، و حل إشكالات التحول الديمقراطي و هي العلاقة بين السلطتين التشريعية و التنفيذية و العلاقة بين النخبة العسكرية و السياسية ، و علاقة الحركات السياسية الإسلامية بالديمقراطية، مع الأخذ بعين الاعتبار العلاقة بين الثقافة السياسية في الـتمع والمتغير الجيلي لمختلف النخب السياسية في الحكم أو المعارضة فالاتجاه نحو التغيير في القيادات الحزبية و السياسية و تجدر الثقافة السياسية هي عوامل من شأنا أن تساعد على إحداث تحول ديمقراطي حقيقي في الجزائر.

الخلاصة و الاستنتاجات

- اتسمت عملية التحول في الجزائر من اقتصاد اشتراكي إلى اقتصاد حر بعدم الفاعلية حيث تفاقمت مشكلة البطالة و تزايدت حدة المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية التي مست خاصة الطبقة الفقيرة و محدودي الدخل، و حتى شرائح واسعة من الطبقة الوسطى و استشرى الفساد الإداري في أجهزة و مؤسسات الدولة بما يوحي أن السياسات المنتهجة للتخفيف من الانعكاسات السلبية لعملية التحول الاقتصادي قد زادت من الفوارق الاجتماعية و التفاوتات الاقتصادية.

- أدت عملية التحول الديمقراطي في الجزائر مع نهاية الثمانينات من القرن الماضي إلى انفجار البنية الاجتماعية و العرقية إلى بنية سياسية متناثرة كشف عنها عدد الأحزاب السياسية التي تكاثرت عقب إقرار دستور 1989 إلا أنها ظلت أحزاب ضعيفة و غير مهيكلة سياسيا و تنظيميا و هو ما اتضح من نتائج الانتخابات المحلية و التشريعية التعددية الأولى من نوعها في الجزائر منذ الاستقلال الوطني، حيث أحرز فيها التيار الإسلامي ممثلا في الجبهة الإسلامية للإنقاذ فوزا كاسحا.

- تعاني الأحزاب السياسية الجزائرية من ظاهرة الانقسامات و التجاذبات الداخلية نتيجة تأثير المتغير الجيلي واختلاف الرؤى من بعض القضايا الوطنية و الدولية، حيث ظلت النخب السياسية القديمة مسيطرة على القيادة كما بقيت تلك الأحزاب رهينة القيود و القوانين و الضوابط السياسية مما أدى إلى ضعفها وعجزها عن إحداث تغيير ديمقراطي.

- أدى قرار التحول الديمقراطي الذي اتخذته النخبة الحاكمة إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي عجز النظام السياسي المرتكز على الأحادية الحزبية منذ الاستقلال على استيعابها نتيجة عدم تجدر الثقافة الديمقراطية في المجتمع الجزائري من جهة، و نتيجة اختلاف رؤى النخب الحاكمة في كيفية إدارة عملية التحول الديمقراطي و فهمها بصورة عقلانية من جهة ثانية إلى تفاقم الأوضاع و هو ما تكشف في أعمال العنف التي لم تتوقف رغم الإجراءات المتخذة بشأنها.

- تشكل مؤسسة الرئاسة محور النظام السياسي و الدستوري و هذا نظرا للصلاحيات التي تتمتع بها مقارنة بصلاحيات الهيئة التشريعية و هو ما يعبر عن خلل في مبدأ الفصل بين السلطات و بالتالي توصف الهيئة التشريعية في الجزائر بأنها تؤدي وظيفة إضفاء الشرعية و الديمقراطية على أعمال وقرارات النظام السياسي و هي تفتقد إلى الصفة المؤسسية و الاستقلالية عن السلطة التنفيذية.

- تقتضي عملية التحول الديمقراطي تقنين و تحديد أدوار المؤسسة العسكرية و إعادة صياغة العلاقة بين النخبة العسكرية و المدنية على أسس وقواعد جديدة تبعد المؤسسة العسكرية كمؤسسة وطنية عن الصراعات و التنافسات السياسية ،و تكرس دورها كمؤسسة محترفة معنية بحماية الأمن و السيادة الوطنية ،وهي مسألة تتطلب توفير شروطها و متطلباتها في سياق حوار وطني و عبر ترتيبات سياسية و قانونية ومؤسسية تكون ضمن تحول ديمقراطي حقيقي و ليس شكلي.

الخاتمة

حاولت دراسة التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية أن تجيب على مجموعة من التساؤلات خاصة بسياق تحولات البيئة الداخلية العربية و تحولات فرضتها البيئة الخارجية الدولية، و رغم الجدل الفكري حول أولوية العوامل الداخلية و الخارجية في الدفع باتجاه التحول الديمقراطي في المنطقة العربية ووجاهة الحجج المطروحة من أنصار كلا الاتجاهين ،فالثابت هو أن تفاعل تلك العوامل أسفر عن اقتناع النخب السياسية الحاكمة- خاصة بعد أن تآكلت شرعيتها التقليدية و اهتزت سواء التاريخية أو الكاريزمية أو حتى شرعية الانجاز و التنمية- بضرورة إعادة صياغة رؤاها الفكرية و الإيديولوجية و تحديث بنيتها السياسية و الاقتصادية في إطار تكييف أنظمتها السياسية مع السياق الدولي الجديد القائم على الديمقراطية و اقتصاد السوق كنموذج غربي ناجح.

أدت العوامل الخارجية دورا مؤثرا في صياغة التحول الديمقراطي في المنطقة العربية نحو التعددية السياسية فقد تزامنت الأحداث المتتالية لعملية التحول مع ما شهدته البيئة الدولية المعاصرة من تطورات متسارعة تركت آثارا عميقة في مجال التفاعلات السياسية و الاقتصادية الدولية و التي شكلت ضغوطا على النخب الحاكمة في النظم السياسية العربية، و لم يكن النظام السياسي الجزائري ببعيد عن تلك المؤثرات التي لاحت بفاعليتها وأثقلت النخبة الحاكمة التي بدت تتفكك في موقفها سواء المساندة لنظام الحزب الواحد أو المشككة في فاعليته بفعل صدمة أحداث أكتوبر 1988 أو المستبشرة بالتحول الديمقراطي المنشود.رغم تأثير العامل الخارجي في عملية التحول الديمقراطي إلا أن إدارة العملية السياسية و استمراريتها و ترسيخها يتوقف على توفير شروط ومتطلبات التحول كالمؤسسات السياسية" الدستورية " ، الاقتصادية ، الاجتماعية و الثقافية و ما يرتبط بها من ظهور و تبلور قوى سياسية تناضل من أجل ترسيخ الثقافة الديمقراطية في المجتمع.

رغم التحول الديمقراطي الذي شهدته النظم السياسية العربية و الذي يمكن وصفه بالمحدود، إلا أنه لم يحدث تجديدا في النخب الحاكمة أو تشكيل نخب جديدة لها المقدرة على إدارة عملية التحول الديمقراطي بكفاءة، فقد بقيت أغلب النخب في مواقعها تدير عملية الانتقال الديمقراطي و هي مسألة معقدة خاصة أن أغلب تلك النخب نشأت في ظل نظام الحزب الواحد و احتكرت السلطة، أولا لصالحها بتعديل الدستور لتمديد ولاية الرئيس مثل حالة مصر و تعديل الرئيس "السادات "للدستور المصري لسنة 1972 مع بداية الثمانينيات أو حالة الجزائر مع تعديل الرئيس "بوتفليقة "للدستور في نوفمبر 2008، أو ثانيا لتوريث أبنائها مثل حالة المغرب لصالح الرئيس "محمد السادس"، و حالة سوريا لصالح الرئيس بشار الأسد، و ثالثا لصالح الموالين لها، كالتمديد لولاية الرئيس اللبناني "إميل لحود "أثناء التواجد السوري في لبنان قبل 2005، و في أحسن الأحوال التي تغيرت فيها واجهة النخب الحاكمة ظل الحرس القديم في مواقعه يراقب العملية السياسية.

إنصبت عملية التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية على إعادة تشكيل العلاقة بين النخب الحاكمة من جهة و بعض القوى السياسية من جهة ثانية دون اهتمام يذكر بالفئات الاجتماعية الأخرى التي تدفعها قطيعتها مع النظم السياسية في المنطقة العربية إلى البحث عن أشكال جديدة للاحتجاج و الحراك الاجتماعي، و هو ما ستجد فيه الحركات السياسية الإسلامية و خاصة الراديكالية ضالتها بوصفها تعبر عن العدالة التوزيعية و تبحث عن حقوق المواطنين. و بينما تتمرس بعض قوى المجتمع التقليدية في السلطة و أبنيتها السياسية و الإدارية و تحاول اعتمادا على الإمكانات و الخبرة التاريخية امتصاص الضغط الاجتماعي المترتب على حالة الحراك السياسي و تفريغه من شحنته على أمل الاستمرار بنفس الآليات القديمة و ادعاء الاستجابة الداخلية لمطالب التغيير، لا تحت وطأة الضغوطات الخارجية، و من ثم وصفت الإصلاحات السياسية في بعض النظم السياسية العربية بالهامشية و غير الكافية كونها لم تمس جوهر العملية السياسية و هو المشاركة الفعلية في السلطة و توزيعها و اقتسام الثروة و غيرها.

تستخلص الدراسة مجموعة من النتائج أهمها :

- عملت النخب السياسية العربية على استيعاب الضغوطات الاجتماعية و فسح المجال لحريات التعبير والإعلام أمام القوى السياسية و الاجتماعية و الثقافية في محاولة لتنفيس حركية الشارع العربي و احتقانه بسبب استشراء مظاهر الفساد السياسي و الإداري في المؤسسات الرسمية، و تفاقم التفاوتات الاجتماعية وتردي الأوضاع الاقتصادية، و تفكك الطبقة الفقيرة وحتى الوسطى و الصراع الصهيوني، و قد نجحت تلك النخب في التكيف مع تلك الضغوطات و التحركات، إلا أنها تباينت في نوعية الفئات التي تم استيعابها وخاصة عن طريق الترضية و المنح و العطايا و حتى الوعود بتوفير مناصب للشغل أو الوعود بذلك، إلا أنها لم تكن كافية بسبب معدلات التدهور الاقتصادي و الاجتماعي و حجم التحديات الداخلية و الخارجية.

- ساعد نمو و تبلور المجتمع المدني كوسيط بين السلطة السياسية و المجتمع و نشاط مؤسساته في العديد من المجالات و منها التطوعية والمهتمة بحقوق الإنسان في القيام بأدوار سياسية و اقتصادية و اجتماعية من شأنها أن تساعد على تفعيل التحول الديمقراطي خاصة إذا تمتعت مؤسسات المجتمع المدني بقدر من الاستقلالية عن تدخل الدولة.

- تتضمن أغلب الدساتير العربية مجموعة من المبادئ الديمقراطية و خاصة ما يتعلق منها بالحريات العامة وحقوق الإنسان، إلا أن القوانين المنظمة لتطبيق تلك المبادئ تتضمن الكثير من الضوابط و القيود التي تعرقل الممارسة السياسية و هو ما يفرغ تلك المبادئ الدستورية من محتواها الحقيقي، حيث تستخدم النظم السياسية العربية المنظومة القانونية لتثبيت سلطتها و إحكام قبضتها على المجتمع و هو أمر يؤدي إلى تعثر التحول الديمقراطي.

- تبرز الدساتير العربية و الممارسة السياسية الخلل الواضح في العلاقة بين السلطتين التنفيذية و التشريعية حيث تبدو هيمنة الأولى على الثانية واضحة من خلال الصلاحيات الكبيرة التي يتمتع بها رأس النظام السياسي في

النظم السياسية العربية سواء كانت نظما ملكية أو جمهورية أو أميرية حسب هذا المعيار ،و هو خلل يؤدي إلى تصنيف الهيئات البرلمانية بأنها مجرد أبنية تفتقد إلى الفاعلية المؤسسية و الاستقلالية و المبادرة السياسية، و بالتالي تؤدي وظيفة إضفاء الشرعية على قرارات النظام الحاكم من حيث التصويت في غياب معارضة فاعلة في البرلمان.

- يترتب على النتيجة السابقة وصف حالة الأحزاب السياسية العربية التي تعاني من مشاكل جمة على رأسها صراع المتغير الجيلي المتمثل في سيطرة النخب التقليدية على المناصب القيادية و بروز تجاذبات و انقسامات داخلية أدت إلى تفتيت التركيبة البشرية لتلك الأحزاب أو تأسيس أحزاب جديدة. و تنطبق هذه الفكرة بوضوح على حالة الأحزاب السياسية الجزائرية مثل حزب جبهة التحرير الوطني، حركة النهضة، حركة مجتمع السلم ، و الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم في مصر و غيرها. وقد ترتب على تلك المشكلة و ما ترافق معها من جمود للنخبة السياسية إلى بروز بدائل سياسية و اجتماعية جديدة على الساحة العربية مثل نشاط بعض الحركات المؤطرة قياديا و سياسيا و ثقافيا كحركة كفاية في مصر منذ 2005، و هي إشكالية تبقى محل تساؤل.
- استطاعت بعض النظم السياسية العربية أن تدير عملية التحول الديمقراطي بنجاح على صعيد احتواء الحركات السياسية الإسلامية من خلال إشراكها في العملية السياسية مثل حالة الأردن، المغرب، البحرين والكويت ،إلا أن بعض النظم فشلت في تحقيق ذلك و هو ما أدى إلى تنامي أعمال العنف مثل حالة مصر والجزائر رغم السياسة التي انتهجتها هذه الأخيرة للحد من الاستقطاب الاجتماعي و العنف السياسي و هي مسألة لم تحسم بعد.
- يرتبط نجاح التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية بتحقيق اتفاق ديمقراطي يرسخ قواعد العملية السياسية و الانتخابية بواسطة الفاعلين السياسيين من النخبة الحاكمة و من القوى السياسية المعارضة بما فيها الحركات الإسلامية بما يحقق إجماعا على مجموعة من الشروط و القواعد و منها تشكيل ائتلاف من العناصر المعتدلة في كل من النظام و المعارضة الإسلامية، و تعهد النخبة الحاكمة بعدم استخدام المؤسسة العسكرية والأمنية ضد الإجراءات المدنية و السياسية مقابل تعهد القوى الأخرى بما فيها الإسلامية بواقع العملية الديمقراطية و عدم المساس بمؤسسات النظام السياسي. و تبقى هذه النقطة تثير تساؤلات على صعيد مدى التزام الطرفين بالقواعد المتفق عليها.

و صفوة القول أن مستقبل التحول الديمقراطي في المنطقة العربية مرهون بإصلاح المجالات الخمسة التالية:

- الإطار الدستوري و القانوني المناسب الذي ينص على مبدأ الفصل بين السلطات التشريعية و التنفيذية واستقلالية القضاء عنهما ،و ضمان حقوق الإنسان و حرياته بحيث تضفي التعديلات و الإصلاحات الدستورية الطابع الديمقراطي على مؤسسات النظام السياسي و تصبح السلطة التشريعية بعيدة عن هيمنة

السلطة التنفيذية بتقليص صلاحيات هذه الأخيرة و خاصة في التشريع لصالح الأولى، و تحديد مدة الرئاسة في ولايتين رئيسيتين مع إمكانية العودة للترشح لمرة أخرى بعد الخروج من مؤسسة الرئاسة في إطار تداول سلمي للسلطة.

- إصلاح النظام الحزبي و الانتخابي: نظرا للعلاقة الوثيقة بين النظامين كونهما ركيزتان لنجاح أو فشل التحول الديمقراطي، فإن إعادة النظر في قانون الأحزاب السياسية لصالح إلغاء القيود التي تحد من نشاطها المشروع، و إنهاء التداخل بين أجهزة الحزب و الدولة بما يحول دون توظيف إمكانات الدولة لصالح هذا الحزب أو ذاك ، خاصة خلال الاستحقاقات الانتخابية الحاسمة كالانتخابات الرئاسية و التشريعية. و على صعيد إصلاح البنية الداخلية للأحزاب السياسية و تطوير أطرها الفكرية و هياكلها التنظيمية و برامجها السياسية بما يحقق فاعلية سياسية تكون في النهاية في صالح الجماهير و البلد. أما على صعيد النظام الانتخابي فإن توفير ضمانات نزاهة الانتخابات و شفافيتها و تحديد النمط الانتخابي المناسب في المجالس المحلية المنتخبة أو المجالس التشريعية المنتخبة سواء نظام تمثيل بالأغلبية في الأولى، و نظام التمثيل النسبي في الثانية هي من الأهمية بمكان لنجاح التحول الديمقراطي.
- إصلاح النظام الاقتصادي بما يخدم المستوى المعيشي للمواطنين هو أمر لا يمكن إغفاله لأن تعزيز عملية التحول الديمقراطي و ترسيخها كما تؤكد ذلك الدراسات مرهون بتحقيق تنمية اقتصادية حيث يفترض في تلك الإصلاحات الاقتصادية أن تخفف من الآثار السلبية على الفقراء و محدودي الدخل " الطبقة الوسطى" لأن الطبقة الأخيرة هي دعامة الاستقرار السياسي و الاجتماعي و الاقتصادي.
- تجديد النخب الحاكمة و تحديد أدوار المؤسسات و منها المؤسسة العسكرية لأن عملية التحول الديمقراطي تتطلب فسح المجال أمام الكوادر و الفئات الأخرى لتولي المناصب السياسية داخل مؤسسات النظام السياسي في الأحزاب السياسية من جهة و تحديد أدوار المؤسسة العسكرية و نخبها المتنفذة لصالح النخب المدنية من جهة ثانية لأن مجال النخبة العسكرية هو الحفاظ على الأمن و الدفاع و السيادة الوطنية أما النخبة المدنية فمجالها الممارسة السياسية التنافسية و السلمية و دخول المؤسسة العسكرية ضمن هذا الإطار يؤثر سلبا على حياديتها و وحدتها.
- نشر الثقافة الديمقراطية من خلال تفعيل مؤسسات المجتمع المدني و دورها في النشاطات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية و الثقافية و عملها كوسيط بين النظام السياسي و المجتمع. كما تؤدي الأحزاب السياسية دورا في نشر تلك الثقافة من خلال قيامها بوظائف التنشئة السياسية و التثقيف و تعبئة الرأي العام وغيرها.

تمت بعون الله و حمده في 30 ربيع الأول 1430 هـ

الموافق لـ 27 مارس 2009 م.

مراجع الدراسة

مراجع الدراسة

1- الوثائق الرّسمية:

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. دستور 1989. الجزائر: نشرة وزارة الداخلية، 1989 .
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. حزب جبهة التحرير الوطني. الميثاق الوطني1986. الجزائر: نشر و توزيع قطاع الإعلام و الثقافة، 1987.
3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. دستور 28 نوفمبر1996. الجزائر: الديوان الوطني للأشغال التربوية ،1996.
4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. أمر رقم 97/76 يتضمن إصدار دستور الجمهورية الجزائرية، (الجريدة الرسمية، الصادرة يوم 28-10-1976).
5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. مرسوم رئاسي رقم 18/89 يتضمن نص تعديل الدستور في استفتاء 23 فبراير 1989، (الجريدة الرسمية، الصادرة يوم 28 فبراير 1989).
6. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. قانون رقم 06/91 المتضمن قانون الانتخابات، (الجريدة الرسمية، العدد (14) ، يوم 03-04-1991).
7. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. قانون رقم 07/91 المتضمن تقسيم الدوائر الانتخابية،الجريدة الرسمية، العدد (14)، يوم 03-04-1991).
8. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. قانون رقم 17/91 المتضمن تعديل قانون الانتخابات، (الجريدة الرسمية، العدد (48) يوم 16-10-1991).
9. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. قانون رقم 18/91 المتضمن تعديل قانون تقسيم الدوائر الانتخابية، (الجريدة الرسمية، العدد (19)، يوم 19-10-1991.
10. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. الأمر رقم 09/97 المتضمن قانون الانتخابات، (الجريدة الرسمية، العدد (12)، يوم 06 مارس 1997).
11. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. الأمر رقم 08/97 المتضمن تحديد الدوائر الانتخابية و عدد المقاعد المطلوب شغلها في البرلمان، (الجريدة الرسمية، العدد (12)، يوم 06 مارس 1997).
12. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. الأمر رقم 09/97 المتضمن القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية، (الجريدة الرسمية، العدد (12)، يوم 06 مارس 1997).
13. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. مذكرة رئاسة الجمهورية حول الإصلاح الدستوري، الصادرة يوم 11 ماي 1996.

2- الكتب :

أ- باللغة العربية

1. أيزنستات،س، تناقضات الديمقراطية أوجه الضعف و الاستمرار و التغيير .(ترجمة: مها بكير)، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة و النشر، 2002.
2. الأزرق، مغنية، نشوء الطبقات في الجزائر. (ترجمة: سمير كرم)ن بيروت: مركز الأبحاث العربية، 1980.
3. الأنصاري، عبد الحميد إسماعيل، الشورى و أثرها في الديمقراطية. القاهرة: المطبعة السلفية و مكتبتها، 1981.
4. احمد يوسف،أحمد و مسعد، نيفين، حال الأمة العربية 2005. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2006.
5. ________، ________، حال الأمة العربية 2006-2007. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007.
6. ________، ________، حال الأمة العربية 2007-2008. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008.
7. احمد يوسف، احمد و آخرون، النظام العربي و آفاق المستقبل. عمان: دار الشروق، 2000.
8. احمد يوسف، احمد، مستقبل الاسلام السياسي. المغرب: ب د ن، 2001.
9. أبو الفضل، منى، نحو منهجية علمية لتدريس النظم السياسية العربية. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2006.
10. أوتاوى مارنا و كاروذرز توماس، المعونة الأجنبية لدعم الديمقراطية. (ترجمة: محمود بكر)، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة و النشر، 2006.
11. أبراش، إبراهيم، الديمقراطي بين عالمية الفكرة و خصوصية التطبيق. المغرب-الدار البيضاء: مطبعة النجاح الحديثة، 2001.
12. إدوارد، ريس، التوسع الأمريكي في الخليج. (ترجمة: مرفق الدليمي)، موسكو: دار التقدم، 1989.
13. أمين، احمد جمال، الدولة الرخوة في مصر. القاهرة: دار سينا، للنشر، 1993.
14. أبو ضاوية، عامر رمضان، التنمية السياسية في البلاد العربية و الخيار الجماهيري. طرابلس: دار الرواد، 2002.
15. احمد، عبد الله، الديمقراطية في الشرق الأوسط. القاهرة: مركز الجيل للدراسات الشبانية و الاجتماعية، 1995.
16. بيقنون، موردانت ميشال، أمريكا المستبدة: الولايات المتحدة و سياسة السيطرة على العالم. (ترجمة: حامد فرزات)، دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 2001.

17. بطرس سمعان، فرج الله و آخرون، موقع النظام العربي من النظام العالمي في القرن 21. القاهرة: معهد البحوث و الدراسات العربية، 2000.
18. بشارة، عزمي، إشكالية تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي. فلسطين: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 1996.
19. ____، _____، في المسألة العربية، مقدمة لبنان ديمقراطي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2007.
20. براهيمي، عبد الحميد، في أصل الأزمة الجزائرية 1958-1999.بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2001 .
21. بجاوي محمد و آخرون، الجزائر آفاق 2010 التنمية و الديمقراطية. الجزائر-وهران: دار الغرب، 2003.
22. بن يوب، شوقي احمد و آخرون، قضايا التحول الديمقراطي في المغرب مقارنة بمصر و الأردن. القاهرة: مركز الدراسات و حقوق الإنسان، 2001.
23. برعي، نجاد، إصلاح النظام الانتخابي. القاهرة: جماعة التنمية الديمقراطية، 1998.
24. البنا، عاطف محمود، النظم السياسية: أسس التنظيم السياسي. القاهرة: دار الفكر العربي، 1985.
25. بيتر ،هانس و مارلين و الدرشومان هار، فخ العولمة، الاعتداء على الديمقراطية و الرفاهية. (ترجمة، عيسى عباس علي)، الكويت: عالم المعرفة، 1998.
26. بوحوش، عمار، دليل الباحث في المنهجية و كتابة الرسائل الجامعية. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985.
27. بن محمد، علي، جبهة التحرير الوطني بعد هواري بومدين حقائق ووثائق. الجزائر: دار الأمة، 1998.
28. بلول، محمد بلقاسم حسن، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية و الأزمة السياسية تشريح وضعية. الجزائر: مطبعة دحلب، 1993.
29. بلخادم، عبد العزيز، ثوابت و مواقف. الجزائر: شركة دار الأمة للطباعة و الترجمة و النشر والتوزيع، 1996.
30. بن يوب، رشيد، دليل الجزائر السياسي. الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 1990.
31. بركة، لحسن، مبادئنا بين جموع الساسة و خيار الشعب. الجزائر : ب د ن، 1992.
32. بورادة، حسين، الإصلاحات السياسية في الجزائر. الجزائر: ب د ن، 1996.
33. بن نعمان، أحمد، الهوية الوطنية الحقائق و المغالطات. الجزائر: دار الأمة، 1996.
34. بو الشعير، سعيد، النظام السياسي الجزائري. الجزائر: دار الهدى، 1990.

35. جوديث، يافيه، الشرق الأوسط عام 2015 من منظور أمريكي. (ترجمة: احمد رمو)، دمشق: دار علاء الدين، 2005.

36. الجابري، عابد محمد، الديمقراطية و حقوق الإنسان. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.
37. جرجس، فواز، أمريكا و الإسلام: صراع الحضارات أم صراع المصالح. (ترجمة: غسان غصن)، بيروت: دار النهار للنشر، 1998.
38. جامعة الدول العربية، ،التقرير الاقتصادي العربي الموحد2003.القاهرة: الأمانة العامة، 2003.
39. جامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد2006.القاهرة: الأمانة العامة، 2006.
40. دبلة، عبد العالي، الدولة الجزائرية الحديثة الاقتصاد و التمع و السياسة. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004.
41. دال، روبرت، عن الديمقراطية. (ترجمة: احمد أمين الجمل)، القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 2000.
42. دانكان، جان ماري، علم السياسة. (ترجمة: محمد عرب صاصيلا)، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، 1995.
43. هلال،علي الدين ومسعد،نيفين، النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار و التغيير. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2000.
44. ______،__________،الديمقراطية و حقوق الإنسان في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 1983.
45. ______ ، ________،تطور النظام السياسي في مصر (1803-1997). القاهرة: مركز البحوث و الدراسات السياسية، 1997.
46. هلال،علي الدين و آخرون، التحولات السياسية الحديثة في الوطن العربي. القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1988.
47. هاليداي ،فريد، الأمة و الدين في الشرق الأوسط.(ترجمة : عبد الإله النعيمي)،بيروت: دار الساقي،2000 .
48. الهوني، محمد عبد المطلب، المأزق العربي: العرب في مواجهة الإستراتيجية الأمريكية. دمشق: بترا للنشر و التوزيع، 2004.
49. ولد دادة ،احمد و آخرون، الجيش و السيادة و السلطة في الوطن العربي. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2002.
50. زمام، نور الدين، القوى السياسية والتنمية. الجزائر: دار الكتاب العربي، 2003.

51. زكي ،رمزي، محنة الديون و سياسات التحرير في دول العالم الثالث. القاهرة: دار العالم الثالث، 1991.
52. زايد، احمد و عروس ،الزبير، النخب الاجتماعية: حالة الجزائر و مصر. القاهرة: مكتبة مدبولي، 2005.

53. الزعبي، محمد احمد، التغيير الاجتماعي بين علم الاجتماع البورجوازي وعلم الاجتماع الاشتراكي. بيروت: دار الطليعة، 1982.
54. الزبيري، محمد العربي، المؤامرة الكبرى أو إجهاض الثورة. الجزائر: المؤسسة الجزائرية للطباعة، 1989.
55. حيدوسي، غازي، الجزائر التحرير الناقص. (ترجمة: خليل احمد خليل)، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1997.
56. حسان، م، قصة غرق. (ترجمة: مهني الجزائري)،ب د ن : دار النشر، مارينور، 1996.
57. حافظ، صلاح الدين، صدمة الديمقراطية. القاهرة: دارسينا للنشر، 1993.
58. ____،_____ ، الديمقراطية و حكم الإسلام فيها. بيروت: دار النهضة الإسلامية، 1988.
59. حمدي، عبد الرحمان، التحول الديمقراطي في العالم العربي خلال التسعينيات. الأردن: جامعة آل البيت، 2000.
60. حافظ، عبد الرحيم، السيادة و السلطة الآفاق الوطنية و الحدود العالمية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2006.
61. حسنين، توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2005.
62. ____،_______،ظاهرة العنف السياسي في النظم السياسية العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 1999.
63. ____،_______، التحول الديمقراطي و التمع المدني في مصر. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2006.
64. حزام، ولي خميس، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2003.
65. حوات، محمد علي و آخرون ،العرب و أمريكا من الشرق أوسطية إلى الشرق الكبير. القاهرة: مكتبة مدبولي، 2006.
66. حمزاوي، عمرو و آخرون، بين الشعار و الحقيقة خطابات و برامج الإصلاح في عالم متغير. الجزء الأول، القاهرة: مركز دراسات و بحوث الدول النامية، 2004.

67. حبيب، كمال، تحولات الحركة الإسلامية و الإستراتيجية الأمريكية. القاهرة: دار مصر المحروسة، 2006.
68. حبيب، رفيق، حروب الديمقراطية معارك الهيمنة و الإصلاح. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2006.
69. الحمش، منير، الاقتصاد السياسي الفساد-الإصلاح-التنمية. دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 2006.
70. حريق، إيليا و آخرون، المجتمع المدني و التحدي الديمقراطي. بيروت: مركز توفيق طبارة الاجتماعي، 2004.

71. الحصري، ساطع، أبحاث مختارة في القومية العربية. القاهرة: دار المعارف، 1964.
72. حتي ناصيف، يوسف و آخرون، العرب و تحديات النظام العالمي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.
73. الطحاوي، منى، رؤية عالمية حول العلاقة بين الدين و السياسة الخارجية الأمريكية. القاهرة: مركز الدراسات الأمريكية، 2006.
74. تورين، ألان، ما هي الديمقراطية حكم الأكثرية أم ضمانات الأقلية. (ترجمة: حسين قبسي)، بيروت: دار الساقي، 1994.
75. الكواري، علي خليفة و آخرون، الخليج العربي و الديمقراطية نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.
76. ـــــ، ـــــــــــ، مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2005.
77. ـــــ، ـــــــــــ ، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2002.
78. ـــــ، ـــــــــــ، الديمقراطية داخل الأحزاب في البلدان العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2004.
79. ـــــ، ـــــــــــ، الديمقراطية و التحركات الراهنة للشارع العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2007.
80. الكتبي، ابتسام و آخرون، الديمقراطية و التنمية الديمقراطية في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2004.
81. الكنز، علي، حول الأزمة 5 دراسات حول الجزائر و العالم العربي. الجزائر: دار بوشان، 1990.
82. كمال، مجيد، العولمة و الديمقراطية دراسة لأثر العولمة على العالم و العراق. لندن: دار الحكمة، 2000.
83. كيوان، فاديا و آخرون، المجتمع المدني العربي و التحدي الديمقراطي. بيروت: مركز توفيق طبارة الاجتماعي، 2004.

84. منصور احمد، بلقيس، الأحزاب السياسية و التحول الديمقراطي في اليمن. القاهرة: مكتبة مدبولي، 2004.
85. موسوعة العلوم السياسية. الجزء الأول، الكويت: مطابع دار الوطن، 1987.
86. منيسي، احمد، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2004.
87. ____،___، البحرين من الإمارة إلى المملكة: دراسة في التطور السياسي و الديمقراطي. القاهرة: مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2003.
88. المنوفي، كمال، أصول النظم السياسية المقارنة. الكويت: شركة الربيعيان للنشر و التوزيع، 1987.
89. متروك، الفالح، الغرب والمجتمع والدولة و الديمقراطية في البلدان العربية نموذج الحالة البحرينية. بيروت: دار الكنوز الأدبية، 2004.
90. مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، التحولات الراهنة و دورها في إحداث التغيير في العالم العربي. أبوظبي: مركز الدراسات و البحوث الإستراتيجية ،2007.
91. مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، الحركات الإسلامية و أثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي. أبوظبي: مركز الدراسات و البحوث الإستراتيجية ،2002.
92. محفوظ، محمد، العولمة و تحولات العالم. المغرب-الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2003.
93. ___،____، الإسلام و رهانات الديمقراطية. المغرب-الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2002.
94. مرقس، سمير، المواطنة والتغيير. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2006.
95. مجيد، كمال، العولمة و الديمقراطية دراسة لأثر العولمة على العالم و العراق. لندن: دار الحكمة، 2000.
96. مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، المجتمع المدني و التحول الديمقراطي في الوطن العربي. الإمارات: مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، 2004.
97. مركز الدراسات الحضارية، تقرير الأمة 1991-1992. القاهرة: مركز الدراسات الحضارية، 1993.
98. مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العربي لعام 1989. القاهرة: مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية بالأهرام، 1990.
99. مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العربي لعام 1992. القاهرة: مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية بالأهرام، 1993.
100. مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العربي لعام 1993. القاهرة: مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية بالأهرام، 1994.
101. مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العربي لعام 1994. القاهرة: مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية بالأهرام، 1995.

102. مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العربي لعام 1999. القاهرة: مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية بالأهرام، 2000.
103. مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العربي لعام 2000. القاهرة: مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية بالأهرام، 2001.
104. مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العربي لعام 2002-2003. القاهرة: مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية بالأهرام، 2003.
105. مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العربي لعام 2003-2004. القاهرة: مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية بالأهرام، 2004.
106. مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العربي لعام 2004-2005. القاهرة: مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية بالأهرام، 2005.
107. مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العربي لعام 2005-2006. القاهرة: مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية بالأهرام، 2006.
108. مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العربي لعام 2006-2007. القاهرة: مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية بالأهرام، 2007.
109. المؤسسة العمومية الاقتصادية، الجزائر الدليل السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي. الجزائر: الوكالة الوطنية للنشر و الإشهار، 1990.
110. المخادمي، عبد القادر رزيق، مشروع الشرق الأوسط الكبير. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005.
111. مجدي، حماد و آخرون، الحركات الإسلامية و الديمقراطية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، جانفي 1999.
112. سلامة، غسان و آخرون، ديمقراطية من دون ديمقراطيين سياسات الانفتاح في العالم العربي الإسلامي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،2000.
113. سعودي، هالة، العلاقات الثقافية العربية-الأمريكية نظرة مستقبلية. القاهرة: مركز الدراسات الأمريكية، 2002.
114. سعد الدين، إبراهيم، النظام الاجتماعي العربي الجديد. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 1985.
115. ___، ______، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 1987.
116. السيد غانم ،عبد المطلب، ، الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السياسية. القاهرة: دار القاهرة للنشر والتوزيع، 1985.

117. السيد مصطفى، كامل، قضايا في التطور السياسي لبلدان القارات الثلاث. القاهرة: بروفيشنال للإعلام والنشر، 1992.
118. ____،________، الإصلاح السياسي في الوطن العربي. القاهرة: مركز دراسات و بحوث الدول النامية، 2006.
119. السيد محمد سليم و السيد صدقي عابدين، التحولات الديمقراطية في آسيا. القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 1999.

120. سمير، أمين، المجتمع و الدولة في الوطن العربي في ظل السياسات الرأسمالية الجديدة: المغرب العربي. القاهرة: مركز البحوث العربية و مكتبة مدبولي، 1998.
121. سعيدان، علي، بيروقراطية الإدارة الجزائرية. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، 1981.
122. العجلوني، إبراهيم و آخرون، الواقع العربي و تحديات قرن جديد. الأردن- عمان: مؤسسة عبد الحميد شومان، 1999.
123. ____،__________، الوطن العربي و خيارات المستقبل. الأردن- عمان: مؤسسة عبد الحميد شومان، 2000.
124. عبد الحي، وليد و آخرون، العرب و العالم. الأردن- عمان: مؤسسة عبد الحميد شومان، 2001.
125. عبد الرحمان أسامة، تنمية التخلف و إدارة التنمية. بيروت: م د و ع، 2003.
126. عروسي، سهيل، المأزق العربي دراسة حول المشاريع المطروحة في المنطقة و سبل تجاوزها. دمشق: اتحاد الكتاب العرب،2005.
127. عروسي، سهيل، المجتمع المدني و الدولة. دمشق: دار الفكر، 2008.
128. عوض، محسن و آخرون، أحداث الحادي عشر من سبتمبر و تداعياتها على الوطن العربي. القاهرة: معهد البحوث و الدراسات العربية، 2002.
129. عاشور، احمد و آخرون، المشاريع الدولية لمكافحة الفساد و الدعوة للإصلاح السياسي و الاقتصادي في الأقطار العربية. بيروت: الدار العربية للعلوم، 2006.
130. عبد الجواد، جمال، التحول الديمقراطي المتعثر في مصر و تونس. القاهرة: مركز الدراسات و حقوق الإنسان، 1998.
131. العروي، عبد الله، مفهوم الدولة. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1981.
132. عطا محمد صالح، تيم فوزي احمد، النظم السياسية العربية المعاصرة. بنغازي: منشورات جامعة قار يونس، 1988.

133. العلوي بنسعيد، السيد ولد أباه، عوائق التحول الديمقراطي في الوطن العربي. دمشق: دار الفكر، 2006.
134. العبد الله، مي، الاتصال و الديمقراطية. بيروت: دار النهضة العربية، 2005.
135. عبد المنعم مسعد، نيفين، التحولات الديمقراطية في الوطن العربي أعمال الندوة المصرية الفرنسية. القاهرة: ب د ن، 1990.
136. العكري، عبد النبي، التنظيمات اليسارية في الجزيرة و الخليج العربي. بيروت: دار الكنوز الأدبية، 2003.
137. عارف ، محمد نصر ، ابستومولوجيا السياسة المقارنة .بيروت:المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، 2002.

138. عيسى إبراهيم عبد العزيز و عمارة محمد جاب الله، السياسة بين النمذجة و المحاكاة. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2004.
139. العادلي، أسامة احمد، التجربة السياسية المصرية بين الملكية و الجمهورية. الإسكندرية: منشأة المعارف، 2003.
140. العالم، أمين محمود، الإسلام و السياسة. الجزائر: موفم للنشر، 1995.
141. عياشي، أحميدة، الإسلاميون بين السلطة و الرصاص. الجزائر: دار الحكمة، 1992.
142. عبد الحليم كامل، نبيلة، الأحزاب السياسية في العالم. القاهرة: دار الفكر العربي، 1997.
143. العياشي، عنصر، سوسيولوجيا الديمقراطية و التمرد بالجزائر. القاهرة: دار الأمين للطباعة و النشر والتوزيع، 1999.
144. عروس، الزبير، الدين و السياسة في الجزائر. القاهرة: ب د ن، 1989.

145. فوكوياما، فرنسيس، نهاية التاريخ و خاتم البشر. (ترجمة: حسين أحمد أمين)، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993.
146. فؤاد عبد الله، ثناء، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2004.
147. ______، ___، الدولة و القوى الاجتماعية في الوطن العربي علاقات التفاعل والصراع. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2004.
148. ______، ____، مستقبل الديمقراطية في مصر. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.

149. الفريجان، غالب عبد المعطي، آفاق و تطلعات نحو الديمقراطية و حقوق الإنسان في الوطن العربي. دمشق: دار نينوى، 2002.
150. ______، ______، طريق التنمية السياسية. الأردن- عمان: دار أزمنة للنشر و التوزيع، 2005.
151. فيريل، هيدي، الإدارة العمة المقارنة. (ترجمة: محمد قاسم القريوتي)، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1985.
152. صيداوي، رياض، صراعات النخب السياسية والعسكرية في الجزائر. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات و النشر، 2000.
153. صفوت، محمد مصطفى، محاضرات في المسألة الشرقية و مؤتمر باريس. القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1958.
154. صفوت عبد السلام عوض الله، السياسات التكييفية لصندوق النقد و البنك الدوليين. القاهرة: دار النهضة العربية، 1993.
155. الصبيحي، احمد شكري، مستقبل التمع المدني في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.
156. صدوق، عمر، آراء سياسية و قانونية في بعض قضايا الأزمة. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1995.
157. قرني، عرب، العدالة و الحرية في فجر النهضة العربية الحديثة. الكويت: الس الوطني للثقافة و الفنون والآداب، 1980.
158. قيرة إسماعيل و آخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.
159. القصبي ،رشاد عبد الغفار، الرأي العام و التحول الديمقراطي في عصر المعلومات. القاهرة: مكتبة الآداب، 2004.
160. ____، ________، الاتصال السياسي و التحول الديمقراطي. القاهرة: مكتبة الآداب، 2007.
161. ____، ________، التطور السياسي و التحول الديمقراطي الحراك السياسي و إدارة الصراع. القاهرة: مكتبة الآداب، 2006.
162. الراسي، جورج، الدين والدولة في الجزائر. الجزائر: دار القصبة للنشر، 2008.
163. الرشيدي، احمد و آخرون، المؤسسة التشريعية في العالم العربي. القاهرة: مركز البحوث و الدراسات السياسية، 1997.
164. الرزاز منيف، الحرية و مشكلتها في البلدان المتخلفة. بيروت: دار العلم للملايين، 1965.
165. رزاقي، عبد العالي، الأحزاب السياسية في الجزائر خلفيات و حقائق. الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 1990.

166. الرياشي،سليمان وآخرون، الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية و الاجتماعية والاقتصادية و الثقافية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996.
167. شادي، عبد العزيز، المحافظون الجدد و الشرق الأوسط. القاهرة: مركز الدراسات الأمريكية، 2005.
168. الشاعر، وهيب، الأردن إلى أين. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.
169. الشوبكي، عمرو، إسلاميون و ديمقراطيون. القاهرة: مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2006.
170. شريط، الأمين، التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية (1919-1962). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1998.
171. شريط، عبد الله، مع الفكر السياسي و العهود الإيديولوجي في الجزائر. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986.
172. تمالت، محمد، الجزائر من فوق بركان حقائق و أوهام (1988-1999). الجزائر: ب د ن، 1999.

173. الخولي، لطفي، عن الثورة و في الثورة و بالثورة. الجزائر: دار الهدى، عين مليلة، 1975.
174. خوجة، محمد، سنوات الفوضى و الجنون الانحدار نحو العنف. الجزائر: ب د ن، 2000.
175. الغزالي، أسامة حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث. الكويت: المجلس الوطني للثقافة و الفنون والآداب، 1987.
176. غليون، برهان، حول الخيار الديمقراطي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994.
177. ____، ____ ، حقوق الانسان العربي . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.

ب- الكتب باللغة الأجنبية :

1. ADDI, Houari, L'Algérie et la démocratie : pouvoir et crise politique dans l'Algérie contemporaine. Paris : éditions La découverte, 1995.
2. ______,______, L'impasse du populisme: L'algerie collectivité politique et état en construction. Alger: ENAL, 1990, p
3. BOUCHAMA, Kamel, Le FLN a t-il jamais eu le pouvoir ? (1962-1992). Alger : éditions Elmaarifa, 1997.
4. BEN SAADA, Mohamed Tahar, Le régime politique Algérien. Alger : Entreprise nationale du livre, 1992.

5. BOUKHOBZA, M'hamed, octobre 88: evolution ou rupture ?. Alger : éditions Bouchéne, 1991.
6. BOURMAND, Daniel,La politique en Afrique.Paris: Montchrestien, 1997.
7. CHERF, Abed, Dossier octobre. Alger : éditions Laphonic, 1989.
8. DAHMANI, Ahmed, L'Algérie à l'épreuve économie politique des réformes (1980-1997). Alger : casbah éditions, 1999.
9. SCHUMPETER, Joseph, Capitalisme et démocratie. Paris: petite bibliothèque, 1942.
10. Leca, Jean, Madeleine Grawitz, Traité de science politique .vol 2, paris: PuF, 1985.
11. HUNTINGTON ,Samuel, Troisième vague: Les democratizations de la fin du XX siècle. (traduit par: Françoise Burgess), paris: emoveau Horizon, 1996.
12. LAMCHICHI, Abderahim, L'Algérie en crise : crise économique et changements politiques. Paris : éditions L'harmattan, 1990.
13. LAKHAL, Mokhtar, Algérie de l'indépendance a l'état d'urgence. Paris : éditions L'harmattan, 1992.
14. YEFSAH, Abdelkhader, La question du pouvoir en Algérie. Alger : E.N.A.L, 1990.
15. ZARTMAN, William, Political Elite in Arab North Africa. New York: Longman Inc, 1982.
16. MOHAMED,kamal, Globalization or Americanization the Arab Wolrd and the New International System.Cairo :American Studies Center , November 2005.

2- الدوريات:

ب- باللغة العربية :

1. أمين، حسن. « قراءة في مواقف الأطراف المحلية والعربية والدولية وتقدير احتمـالات المستقبل». مجلة العالم، العدد (332)، جوان 1990.
2. أحمد، يوسف احمد.« تحليل الواقع العربي من منظور المشروع الحضاري النهضوي العربي». المستقبل العربي، العدد269، (جويلية 2001).
3. الأصفهاني، نبيه. « الجزائر بين المواجهة و المراهنة على شرعية الانتخابات الرئاسية». السياسة الدولية، العدد 122، (أكتوبر 1995).

4. أبو ذهب، فتوح. « التجربة الديمقراطية الكويتية و خطوات الإصلاح السياسي». شؤون خليجية، العدد 25، (ربيع 2001).
5. ـــــ، ـــــ .« المملكة العربية السعودية و تحدي الإصلاح السياسي و الديمقراطية». شؤون خليجية، العدد 35، (خريف 2003).
6. أبو عامود، محمد سعد. « التطوير السياسي مسألة عامة تواجه كافة النظم السياسية المعاصرة »، شؤون خليجية، العدد 35، (خريف 2003).
7. أبو سعدة، حافظ. « الصراعات الكامنة في الشرق الأوسط: الحكم المركزي، الديمقراطية النخبوية أم ديمقراطية الجماهير»، الملة العربية للعلوم السياسية، العدد 14، (خريف 2005).
8. أحمد باء الدين، شعبان، « الحراك السياسي في المنطقة: المظاهرة، المبررات، الاتجاهات، الأبعاد، الآفاق»، شؤون عربية، العدد123، (خريف 2005).
9. أبو حسنة، نافذ. « مستقبل العالم العربي في ظل التحولات العالمية»، شؤون الأوسط، العدد 96-97، (جوان-جويلية2000).
10. إيجناريو، رامونيه. « الجزائر الصدمة الأخيرة أبعادها وآفاقها». لوموند دبلوماتيك، نوفمبر-ديسمبر، سنة 1998.
11. أسعد، حيدر، « الجمهورية الرابعة ». مجلة المستقبل، العدد (615)، ديسمبر 1988.

12. « الاقتصاد الجزائري بين هبوط أسعار النفط وتضخم الديون الخارجية ». مجلة قضايا دولية، العدد (226)، يوم 02 ماي، سنة 1994.
13. البحيري ، ولاء علي. « التحول الديمقراطي في دول مجلس التعاون الخليجي الواقع و الآفاق المستقبلية»، شؤون عربية، العدد 123، (خريف2005).
14. باقر، سليمان. « المتمع المدني في الوطن العربي: واقع يحتاج إلى إصلاح»، المستقبل العربي، العدد 338، (أفريل2007).
15. بدري، مختار.« الانتخابات الرئاسية في الجزائر و انعكاساتا على حاضر و مستقبل الأزمة في الجزائر ». مجلة قضايا دولية، العدد (304)، يوم 30 أكتوبر، 1995.
16. بلحاج، صالح.« الدين و المتمع في الجزائر»، مجلة الديمقراطية، العدد26، (أفريل2007).
17. بلقزيز، عبد الإله.« ضبط العلاقة بين الثنائيات في السياسات العربية»، شؤون عربية، العدد 123، (خريف2005).
18. ـــــ، ـــــ. « الولايات المتحدة والمغرب العربي من الاهتمام الاستراتيجي إلى الاختراق التكتيكي»، المستقبل العربي، العدد 259، (سبتمبر 2000).
19. ـــــ، ـــــ. « نحن و النظام الديمقراطي». المستقبل العربي، العدد236، (أكتوبر 1998).

20. بن سلطان، عمار، « نظام الاختراق و التغلغل و نشوء الظاهرة الإرهابية في الجزائر»، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية و الإعلامية، العدد03، (شتاء 2003-2004).

21. بن شماش، عبد الحكيم. « مستقبل حركات الإسلام السياسي في المغرب»، المستقبل العربي، العدد،335، (مارس2006).

22. بن عنتر، عبد النور.« إشكالية الاستعصاء الديمقراطي في الوطن العربي»، المستقبل العربي، العدد273، (نوفمبر2001).

23. بوعقبة، سعد. « حقيقة أحداث أكتوبر ». مجلة الوحدة، العدد (458)، من يوم 01 نوفمبر إلى 06 نوفمبر، سنة 1990.

24. جمال، محمد. « الجزائر الجمهورية الثانية ». مجلة الحوار، العدد(20)، فيفري، سنة 1989.

25. جفال، عمار.« قوى و مؤسسات العولمة: التجليات و الاستجابة العربية»، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية و الإعلامية، العدد الأول، (شتاء2001-2002).

26. الجابري، عابد. « إشكالية الديمقراطية و المجتمع المدني في الوطن العربي»، المستقبل العربي، العدد 267، (جانفي 1993).

27. ـــــــ، ـــــ. « المسألة الديمقراطية و الأوضاع الراهنة في الوطن العربي»، المستقبل العربي، العدد 157، (مارس 1992).

28. جغلول، عبد القادر. « نهاية الشعبوية في الجزائر ». لوموند ديبلوماتيك، جانفي-فيفري، 1989.

29. دياب، احمد، « الانتخابات التشريعية المغربية»، السياسة الدولية، العدد 132، (أفريل 1998).

30. الدسوقي، أيمن إبراهيم، « المجتمع المدني في الجزائر: الهجرة –الحصار-الفتنة»، المستقبل العربي، العدد 259، (سبتمبر 2000).

31. هاشم، ربيع عمرو، « البرلمانات العربية والتحول الديمقراطي»، كراسة إستراتيجية، العدد 86، (السنة العاشرة 2000).

32. هشام جعفر، احمد، عبد الله، « حول التحول في حركة الإسلام السياسي في الشرق الأوسط»، المستقبل العربي، العدد 259، (سبتمبر 2000).

33. الزيدي، مفيد، « مؤشرات التحول الديمقراطي في البحرين من الإمارة إلى الملكية الدستورية»، المستقبل العربي، العدد 270، (أوت 2001).

34. زرنوقة، صلاح سالم، « أثر التحولات العالمية على مؤسسة الدولة في العالم الثالث»، السياسة الدولية، العدد 122، (أكتوبر 1995).

35. حتي، ناصيف يوسف، « التحولات في النظام العالمي و المناخ الفكري الجديد و انعكاساته على النظام الإقليمي العربي»، المستقبل العربي، العدد 165، (نوفمبر 1992).

36. الحروب، خالد، « التغيرات على الساحة العربية و علاقتها بدعوات الإصلاح»، شؤون عربية، العدد 118، (صيف 2004).

37. حافظ، فاروق سمير، « التحول الديمقراطي في عمان: نحو مزيد من المشاركة»، شؤون خليجية، العدد 35، (خريف 2003).

38. حمدي، عامر،« الانتخابات المحلية الجزائرية خطوة ديمقراطية للوراء ». مجلة التمع، العدد (1274) ، يوم 04 نوفمبر، سنة 1997.

39. حمدي، عبد الرحمان، « قضايا و إشكاليات التحول الديمقراطي في إفريقيا»، ندوة مستقبل الديمقراطية إفريقيا، نظمها مركز البحوث و الدراسات الإفريقية بجامعة القاهرة من (17إلى 19 مارس 2002).

40. ـــــ ،ــــــــــ، « ظاهرة التحول الديمقراطي في إفريقيا: القضايا و النماذج و آفاق المستقبل»، السياسة الدولية، العدد 113، (جويلية 1993).

41. حنوش، زكي، « حقوق الإنسان العربي و ترسيخ الديمقراطية و الحرية السياسية»، دراسات عربية، العدد 05، (أفريل 1997).

42. حسنين، توفيق إبراهيم، « العوامل الخارجية و تأثيراتا في التطور الديمقراطي في الوطن العربي»، المستقبل العربي، العدد 349، (مارس 2008).

43. ــــــــ،ــــــــــــ، « التطور الديمقراطي في الوطن العربي قضايا و إشكاليات»، السياسة الدولية، العدد 142، (أكتوبر 2000).

44. ــــــــ، ــــــــــ، « الولايات المتحدة و قضية الديمقراطية في الوطن العربي»، كراسة إستراتيجية، العدد 130، (2003).

45. حسانين، علي راضي، « التطور السياسي في المملكة العربية السعودية»، شؤون خليجية، العدد 25، (ربيع 2001).

46. « حوار مع السيد عبد الحميد مهري الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني: ندعوا لقيام ائتلاف حزبي ». مجلة الحوار، العدد (25)، جانفي، سنة 1990.

47. « حوار مع السيد عبد الحميد مهري الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني ». مجلة الوحدة، العدد(486)، من يوم 17 إلى 24 أكتوبر، سنة 1990.

48. طبراني، كافي، « الجزائر تنتظر مؤتمر جبهة التحرير الوطني: بن جديد لإصلاحات اقتصادية من دون إصلاحات سياسية ». مجلة الصياد، بتاريخ 21-10-1988.

49. طرادة، حمادة، « الجزائر: الحكومة الجديدة أمام استحقاقات ثلاثة ». مجلة العالم، العدد (292)، يوم 16 سبتمبر، سنة 1989.

50. الكواري، علي خليفة، « نحو مفهوم جامع للديمقراطية في البلدان العربية»، المستقبل العربي، العدد 338، (أفريل 2007).

51. ـــــ،ـــــــ، « مفهوم الديمقراطية المعاصرة: المبادئ العامة المشتركة للدستور الديمقراطي»، المستقبل العربي، العدد 173، (جويلية 1993).
52. الكتبي، سهيل ابتسام، « التحولات الديمقراطية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي»، المستقبل العربي، العدد 257، (جويلية 2000).
53. مهابة، احمد، « الرئيس زروال و المهمة الصعبة»، السياسة الدولية، العدد 123، (جانفي 1996).
54. ـــــ،ـــــ، « عبد العزيز بوتفليقة و المهمة الصعبة»، السياسة الدولية، العدد 137، (جويلية 1999).
55. مقلد، صبري إسماعيل، « المقومات الاقتصادية و الاجتماعية للديمقراطية في الوطن العربي»، المستقبل العربي، العدد 09، (سبتمبر 1979).
56. المصري، عبد الوهاب، « الشورى و الديمقراطية و العلاقة بينهما»، الفكر السياسي، العدد 02، (ربيع1998).
57. محافظة، علي، « الأردن إلى أين»، المستقبل العربي، العدد 25، (جوان 2000).
58. معوض، جلال عبد الله، « أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي»، المستقبل العربي، العدد 55، (سبتمبر1983).
59. مشهور، احمد إبراهيم، « التحولات الديمقراطية في قطر»، شؤون خليجية، العدد 35، (خريف 2003).

60. مركز الإعلام العربي، « برلمانات أم ، سي»، السياسة الدولية، العدد 343، (29 / 07 / 1996).
61. مسلم، مولود، « المجتمع المدني: دراسة نظرية»، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية و الإعلامية، العدد 03، (شتاء 2003-2004).
62. ميتكيس، هدى، « توازنات القوى في الجزائر: إشكاليات الصراع على السلطة في إطار تعددي ». مجلة المستقبل العربي، العدد (172)، جوان، 1993.
63. ـــــ، ـــــ، « النظام الدولي الجديد و الواقع العربي»، شؤون عربية، العدد 88، (ديسمبر1996).
64. ـــــ،ـــــ، « مجلس التعاون الخليجي و ما بعد الأزمة: الواقع و التحيات و الآفاق»، المستقبل العربي، العدد 168، (فبراير 1993).
65. المسعر، محمد، « صراعات التغيير و الإصلاح في المنطقة إلى أين»، شؤون عربية، العدد 123، (خريف2005).
66. الميلي، محمد، « الجزائر... إلى أين»، المستقبل العربي، العدد 271، (سبتمبر 2001).

67. المديني، توفيق، « الجزائر: صراع العسكر و الرئاسة»، شؤون الأوسط، العدد 76، (أكتوبر 1998).
68. مهري، عبد الحميد، « الأزمة الجزائرية: الواقع و الآفاق»، المستقبل العربي، العدد 226، (ديسمبر1997).
69. النجار، غانم، « واقع و مستقبل الأوضاع السياسية في دول الخليج »، المستقبل العربي، العدد 268، (جوان 2001).
70. الناصر، احمد، « أزمة الديمقراطية في الوطن العربي »، المستقبل العربي، العدد 55، (سبتمبر 1983).
71. نبوي، احمد، « سيرة الإصلاح و التغيير في البحرين إلى أين »، شؤون خليجية، العدد 35، (خريف2003).
72. نشأت، نشوة، « الإمارات و حركة إصلاحية سياسية اقتصادية تستدعي التوقف »، شؤون خليجية، العدد 25، (ربيع 2001).
73. النقيب، حسن خلدون، « حركات الإسلام السياسي و السلطة: دراسة في آلية الهيمنة و المقاومة»، السياسة الدولية، العدد 169، (جويلية 2007).
74. نزوانكو، جاك ماريل، « إفريقيا والديمقراطية »(ترجمة: فرحات توما)، الـلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد 128، (ماي 1991).
75. سماري، كمال، « الزلزال السياسي لم تتوقف هزاته ». مجلة الدستور، العدد (643)، يوم 25 جوان، سنة 1990.
76. السيد، مصطفى كامل، « تحول ديمقراطي بطيء »، مجلة الديمقراطية، العدد 02، (ربيع 2001).
77. سلامة، حسن، « أثر العولمة على تطور النظام السياسي »، مجلة الديمقراطية، العدد 02، (ربيع 2001).
78. سعد الدين، إبراهيم، « مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية »، المستقبل العربي، العدد 62، (أفريل1984).
79. سعيد، عبد المنعم، « العرب والنظام العالمي الجديد: الخيارات المطروحة »، كراسة إستراتيجية، العدد 03، (ماي1991).
80. سلامة، معتز، « الإصلاح السياسي: السياسة الأمريكية والاستجابات العربية»، كراسة إستراتيجية، العدد 153، (2005).
81. السيد، سليم محمد، « تدويل عمليات الإصلاح في الشرق الأوسط وجهة نظر عربية »، مجلة الديمقراطية، العدد 24، (أكتوبر2006).
82. السرجاني، خالد، « الجزائر انتفاضة البربر و تطورات الأزمة الداخلية »، السياسة الدولية، العدد 145، (جويلية 2001).
83. عبد الفتاح، نبيل، « الأزمة السيـاسية في الجزائر: المكونـات و الصـراعات و المسـارات ». مجلة السياسية الدولية، العدد (108)، أفريل، 1992.
84. عبد الفتاح، معتز بالله، « الديمقراطية العربية بين محددات الداخل و ضغوطات الخارج »، المستقبل العربي، العدد 326، (أفريل 2006).

85. عبد المنعم سعد، نيفين، « النظام العربي و قضية الإصلاح السياسي الداخلي »، شؤون عربية، العدد 123، (خريف2005).
86. العياشي، عنصر، « سوسيولوجيا الأزمة الراهنة في الجزائر»، المستقبل العربي، العدد 191، (جانفي1995).
87. العيسوي، أشرف سعد، « تجربة الإصلاح الكويتية: الواقع و آفاق المستقبل »، شؤون خليجية، العدد 35، (خريف2003).
88. عبد الفتاح، سيف الدين إسماعيل، « التيارات الإسلامية و قضية الديمقراطية رؤية من خلال الحدث الجزائري »، المستقبل العربي، العدد 170، (أفريل 1993).
89. العالم، محمود أمين، « إشكالية العلاقة بين المثقفين و السلطة»، مجلة الفكر العربي، العدد 53، (أكتوبر1988).
90. عبد الحي، وليد، « علاقة السياسة الخارجية الأمريكية بالتحولات الديمقراطية في الوطن العربي »، المستقبل العربي، العدد 267، (ماي2001).
91. عبد الخالق، عبد الله، « النفط و النظام الإقليمي الخليجي »، المستقبل العربي، العدد 181، (مارس1994).
92. العامري، فاهم عصام، « الثقافة الديمقراطية في مواجهة العولمة »، شؤون الأوسط، العدد 88، (أكتوبر1999).
93. العزي، سويم، « مستقبل الديمقراطية بين نهاية التاريخ و صراع الحضارات»، شؤون الأوسط، العدد 88، (أكتوبر1999).
94. العيادي، إسماعيل، « أثر النظام الانتخابي في تشكيل المجالس المحلية في الجزائر في ظل التعددية الحزبية »، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 12، (خريف 2006).

95. عروس، الزبير، « في بعض قضايا المنهج و تاريخ الحركة الإسلامية بالجزائر ». مجلة النقد، العدد (01)، أكتوبر، سنة 1991.
96. ____، ____ ،« العولمة وثقافة السلطة-الجزائر نموذجا-». مجلة النقد، العدد (12)، ربيع وصيف1999 .
97. فرجاني، نادر، « الحكم الصالح، رفعة العرب وصلاح الحكم في البلدان العربية»، المستقبل العربي، العدد 256، (جوان 2000).
98. فؤاد عبد الله، ثناء، « الحياة الحزبية في مصر»، المستقبل العربي، العدد 274، (ديسمبر 2001).
99. ________،____، « الإصلاح السياسي: خبرات عربية: مصر دراسة حالة»، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 12، (خريف 2006).
100. فياض، حسن عامر، « الديمقراطية الليبرالية في مركبات و توجهات السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه الوطن العربي»، المستقبل العربي، العدد 261، (نوفمبر 2000).

101. فادي، إسماعيل، « الديمقراطية في المنطقة العربية: المواقف الدولية و السياسات»، المستقبل العربي، العدد 271، (سبتمبر 2001).

102. الصيداوي، رياض، « تفكك النخب الحاكمة في الجزائر»، شؤون الأوسط، العدد 98، (أوت2000).

103. رحماني، أنيس، « الوفاق الجزائري و محاولة الانفلات من الأزمة ». مجلة قضايا دولية، عدد (352)، ليوم 30 سبتمبر، 1996.

104. رسلان، عثمان، « أنماط الاستيلاء على السلطة في البلدان العربية من 1950 إلى 1985 دراسة في الأساليب»، قضايا دولية، العدد 177، (ماي1993).

105. رفعت، سعيد، « إرهاصات التغيير في المنطقة العربية»، شؤون عربية، العدد 123، (خريف 2005).

106. ـــــ، ـــــ، « الدول العربية بين الغياب و الحركة في قضايا المنطقة»، شؤون عربية، العدد 124، (شتاء2005).

107. شحاتة، محمد ناصر، « الأبعاد السياسية و الأمنية لأحداث 11 سبتمبر على العالم العربي»، شؤون خليجية، العدد 28، (شتاء2002).

108. شافعي، بدر حسين، « الجزائر: ماذا بعد مرور أكثر من عقد على الأزمة»، السياسة الدولية، العدد (148)، (أفريل 2002).

109. تنبرة، مصباح بكر، « الأمن العربي و توازن القوى الإقليمية في ضوء المتغيرات العربية و الدولية»، شؤون عربية، العدد 88، (ديسمبر 1996).

110. « تسميات عدة للفساد ». مجلة الوسط، العدد (374)، يوم 29 مارس، سنة 1999.

111. الخالدي، سهيل، « أضواء على جذور المشكلة الجزائرية، الفرنكوفونية في الإدارة الجزائرية ». مجلة قضايا دولية، عدد (302)، يوم 16 أكتوبر، 1995.

112. الغزالي، أسامة حرب، « رياح التغيير تب على العالم العربي»، السياسة الدولية، العدد 163، (جانفي 2006).

113. خليفة، محمد، « الإصلاح السياسي في البحرين: المظهر و الدلالة»، شؤون خليجية، العدد 25، (ربيع2001).

ب- باللغة الأجنبية :

1. ADDI, Houari,« Dynamique et contradictions du système politique Algérien ». revue Algérienne des sciences juridiques économiques et politiques, N°(02), Juin, 1988.

2. ____,________,« Islam politique et démocratisation en Algérie ». Esprit, août, septembre, 1992.
3. ARUN, Kapil, « l'évolution du régime autoritaire en Algérie ». Annuaire de l'Afrique du nord, Paris : éditions C.N.R.S, 1990.
4. CURAN, yves, « La guerre de succession ». L'Express, 25-11-1978.
5. DUROCHER, dunne, michel, « Integrating democracy promotion into us middle east policy ». Carnegie papers, N° 50, (October 2004).
6. DURAND, Jean pierre, « chronique politique ». Annuaire de l'Afrique du nord, Paris : éditions C.N.R.S, 1980.
7. DJAGLOUL,Abed elkader, « le multipartisme à l'Algérienne ». Megreb-Mecherek, N° (127) du 03 Janvier-Mars 1990.
8. HORSET, David, « percée démocratique à Bahrain ». Le monde diplomatique, (25/05/2001).
9. HUNTINGTON, Samuel, « Haw Countries démocratiquze ». Political science quarterly, vol 106 N° 04, (1991).
10. LAVALOIS, Michel, « Actualité de l'afropessimisme ». L'Afrique Contemporaine, N° 179, (juillet-septembre 1996).
11. MIREILK, Duteil, « La nèbuleuse du pouvoir ». Esprit, N° 208, (janvier 1995).
12. STAJLIANO, Ricordo, « Qu'est qu'une démocratie electronique ». Le monde diplomatique, (Mai 1996).
13. TALAHIT, Fatiha, « la corruption dopée par l'ajustement ». revue du mouvement société-politique culture, N°(01), Nov-Déc, 1998.

4- مقالات الجرائد :

1. البشري، طارق، « التعديلات الدستورية بين مؤسسة الرئاسة و مجلس الوزراء». الدستور، العدد 105، (2007/03/21).
2. البركة، لحسن، « الدولة الجزائرية بين مبدأ سيادة القانون وضغط مجموعـات الامـتيـاز». جريدة السلام، العدد (708)، يوم 21 فيفري 1993.
3. ___ ،___ ، « مجموعات الامتياز في الجزائر أو حزب فرنسا في مؤسسات الدولة ». جريدة الجزائر اليوم، 15 فيفري، سنة 1993.

4. بيان رئاسة الجمهورية يتضمن العناصر الرئيسية للجانب الثاني من مشروع الإصلاحات السياسية، الـاهد الأسبوعي، العدد (1473)، 18-10-1988.
5. بيان رئاسة الجمهورية حول تعديلات دستورية إصلاحات و سياسية. الـاهد الأسبوعي، عدد (1472)، يوم 21-10-1988.
6. دعبيس، عاطف، « التعديلات الدستورية أكذوبة تستهدف تزييف إرادة الأمة»، الوفد، العدد 6255، (18مارس2007).
7. زيغلر، جان، « فضيحة الأموال الجزائرية المهربة ». جريدة الوقت، العدد (18)، من 04 إلى 10 أفريل، سنة 1994.
8. حميد، عبد القادر، « عن المعضلة الجزائرية من زاوية وطنية ». يومية الخبر، العدد (1625) ، يوم 18 مارس، سنة 1996.
9. « حوار مع السيد عبد الحميد مهري حول تحديات جبهة التحرير الوطني ». يومية الشعب، العدد
10. (7970)، يوم 17 جوان، سنة 1989.
11. حزب جبهة التحرير الوطني، النشرة الداخلية للحزب.الجزائر:نشر و توزيع قطاع الإعلام، 1985.
12. حزب جبهة التحرير الوطني،وثائق المؤتمر الاستثنائي جوان 1980. الجزائر:نشر وتوزيع قسم الإعلام 1980،
13. رشوان، ضياء، « الانقلاب الدستوري و أركانه الأربعة»، المصري اليوم، العدد 1002، (2007/03/12).
14. « الرئيس الجزائري في حوار مع الشرق الأوسط ». جريدة الشرق الأوسط، العدد (3961)، يوم 02 اكتوبر، سنة 1989.
15. م،خير الدين،« جبهة التحرير الوطني و مواقف سنة 1994» . يومية الخبر، العدد (1267)، يوم 31 ديسمبر، سنة 1994.
16. مصطفى، هالة، « التعديلات الدستورية ترقيع دستور بلا روح»، الوفد، العدد الأسبوعي 1202، (2007/03/15).
17. م، حرز الله، « حوار مع عبد العزيز بلخادم بعد استقـالته مبـاشرة من المكتب السياسي » . جريدة الصباح، ليوم 26 أكتوبر، سنة 1996.
18. نزار، خالد، « واجب و حقائق ». يومية الخبر، العدد (1669)، يوم 15 ماي، 1996.
19. سرايا، أسامة، « قضايا الدستور الساخنة و انقلابات الأحزاب»، الأهرام، عدد الجمعة، (2007/03/16).

20. « الندوة الوطنية التي عقدها رئيس الحكومة ». يومية الشعب ، عدد (8287)، يوم 24-06-1990.صادوق، م، « 11 سنة من الأزمة: كابوس الجزائر متى ينتهي؟ ». الخبر الأسبوعي، من 18 إلى 24 أوت 1999.

21. الصيداوي، رياض، « لماذا فشلت أعظم ثورات العرب التحريرية و تحول الثوار إلى تجار ». أسبوعية الأطلس، العدد (266)، من 8 إلى 15 نوفمبر، 1999.

22. ______،______ ، « صراعات النخب: دراسة في النخب السياسية و العسكرية في الجزائر ». أسبوعية الأطلس، العدد (304)، من 06/31 إلى 2000/08/6.

23. صبري عادل، نعمة الله، « تحالف المعارضة و المستقلين يرفض التعديلات الدستورية»، الوفد، العدد 6255، (18مارس2007).

5- الرسائل الجامعية "الدراسات غير المنشورة"

1. بلحاج، صالح. "المؤسسات السياسية الجزائرية عند لوكا و فاتان". (رسالة ماجستير، معهد الترجمة، جامعة الجزائر، 1987).

2. بوخنوفة، عبد الوهاب. "نشوء و تطور بيروقراطية الدولة في الجزائر". (رسالة ماجستير، كلية الآداب: قسم علم الاجتماع، جامعة عين شمس، 1990).

3. بوزغينة، عيسى. "النقابية في الجزائر مساهمة سوسيولوجية في تحليل مضمون الخـطاب النقـابي للاتـحاد ع ع ج". (رسالة ماجستير، معهد علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 1993).

4. مزعاش، يزيد. "تناقضات نمط تنظيم المؤسسة العمومية الاقتصادية". (رسالة ماجستير، معهد العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1994).

5. فرحاتي، عمر. "إشكالية الديمقراطية في الجزائر". (رسالة ماجستير، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1992).

6. الرفاعي، نجلاء، « التحول عن النظم السلطوية في جمهورية كوريا و تايوان». (رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، 1997).

7. هايل، أفلح فلاح الودعان، « التحول الديمقراطي في الأردن 1989-1997». (أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، 2003).

8. سعداوي طلب، عمرو عبد الكريم، « النخبة السياسية في الجزائر: أثر المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية على التوجهات السياسية للنخبة من 1979-2000». (أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، 2006).

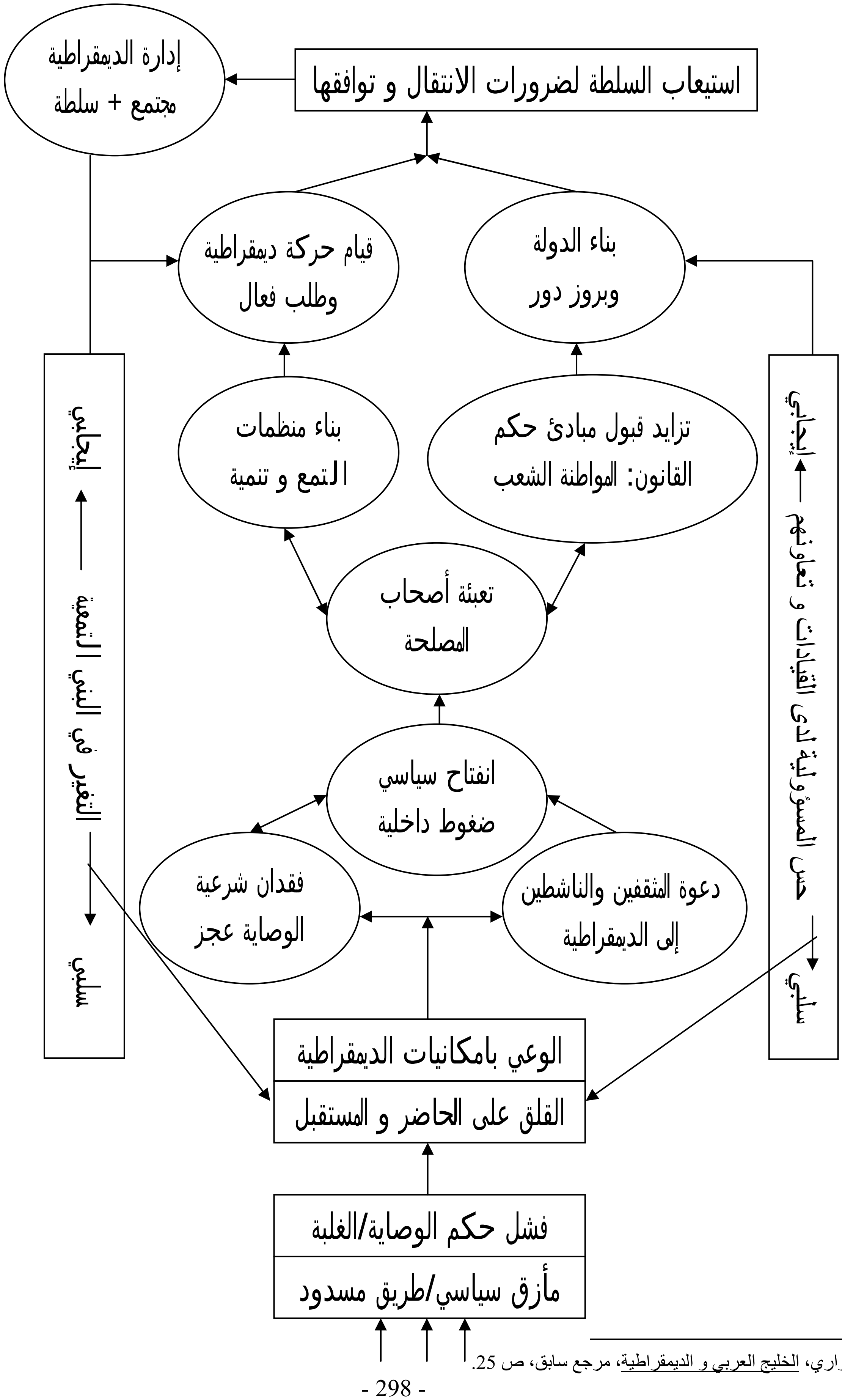
9. محمد فؤاد، هبة، « التطور الديمقراطي و أثره على المشاركة السياسية في مصر في عهد الرئيس مبارك». (رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، 2006).
10. صميخ المري، علي سعيد، « التحول الديمقراطي في دولة قطر 1995-2004». (أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، 2006).

ملاحق الدراسة

- الأشكـــــــــال
- الجـــــــــداول
- الوثـــــــائـــق

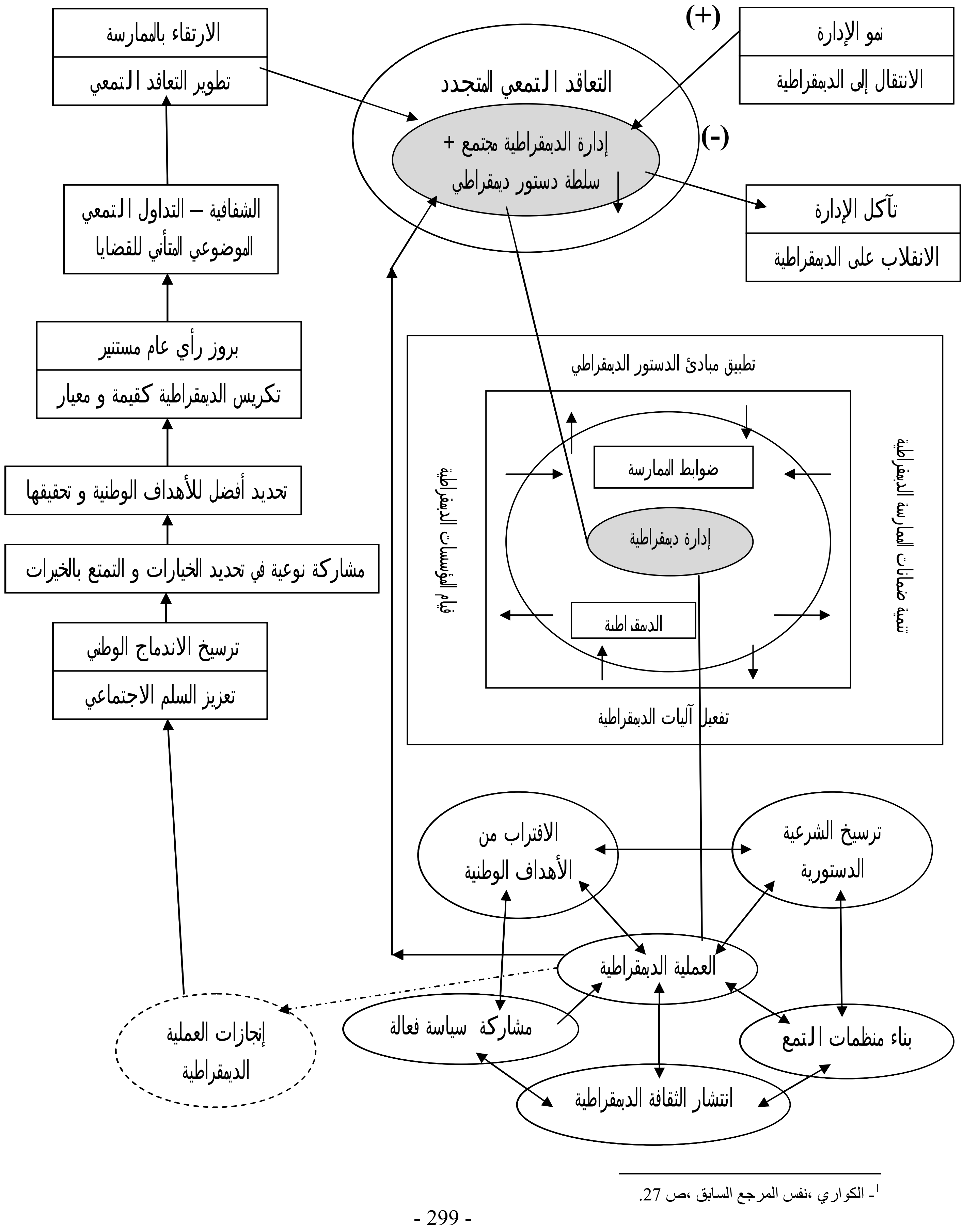
- الأشكـــــــال

الشكل رقم (01) يوضح مسار الانتقال إلى الديمقراطية[1]



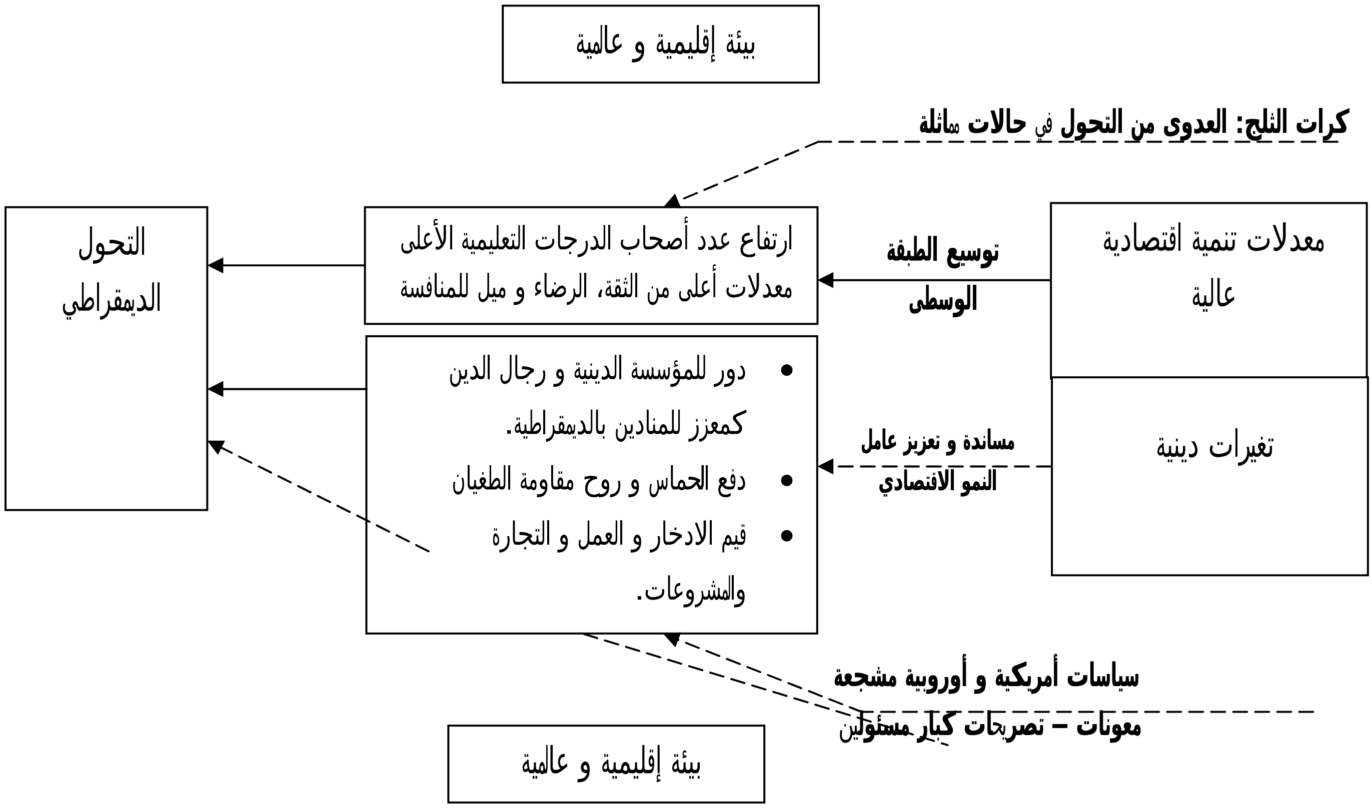
[1]- الكواري، الخليج العربي و الديمقراطية، مرجع سابق، ص 25.

الشكل رقم (02) يوضح عملية التحول الديمقراطي: تفاعلات العملية الديمقراطية[1]



[1]- الكواري ،نفس المرجع السابق ،ص 27.

شكل رقم (03): يوضح موقع عملية التحول الديمقراطي على مستوى اهتمام المؤسسات الدولية عند "صامويل هانتنغتون"[1]



[1] ـ القصبي، التطور السياسي و التحول الديمقراطي، مرجع سابق، ص 97.

- الجـــــــداول

جدول رقم (01) يوضح أنماط النظم التسلطية و عملية التحول الديمقراطي[1]

الموقف من التحول الديمقراطي	تداول السلطة سلميا	النمط
- لا يسمح العسكريون بالمشاركة السياسية، ويرون فيها نوعا من التسيب و الفوضى. - يرفضون التعددية ، ولا يسمحون بوجود أحزاب و يحتفضون بحكم اداري ، وتحظى المؤسسة العسكرية بالتفوق المطلق بين مؤسسات النظام، و يحظى أعضاؤها بمزايا هائلة عادة. - قد يتحالف العسكريون مع قوى أخرى، برجوازية أو أجنبية أو مع أجهزة الامن أو مع الملك.	- لا يسمح العسكريون بتداول السلطة عادة. - قد يعتبر العسكريون أنفسهم الأجدر بالحكم وقد يعلنون ان سيطرتم على السلطة مؤقتة، لكن بندر تنازلهم للمدنيين عن السلطة طواعية. - يرتدي العسكريون الزي المدني، على أمل تمدين النظام ، لكنهم قد يعسكرون التمع المدني ويفضلون تولي العسكريين المناصب الرئيسية في الدولة - مناورة العسكريين و مراوغتهم عندما يحين وقت الانسحاب من السياسة.	عسكري
- الحكومات المدنية أكثر ملائمة عادة للتحول الديمقراطي ولتحقيق متطلبات الديمقراطية وشروطها ، لكن قد ترد استثناءات على ذلك.	- النظم المدنية في الوطن العربي عادة ملكيات مطلقة، أو نظم منتخبة، لكن الخضوع للملك أو الرئيس يصاحبه مظاهر سلطوية عامة، وترب من تداول السلطة بوسائل شتى.	مدني
- يتبنى الحزب الحاكم (المسيطر) عادة شعارات ديمقراطية، وإجرءات تنمحه الطابع الديمقراطي شكلا وتسلب منافسيه من مقومات أي وجود	- تتبنى معظم النظم التسلطية اليوم تعددية حزبية شكلية مع سيطرة حزب واحد لا يختلف كثيرا عن نظم الحزب الواحد التقليدية.	حزب واحد (أو

[1]- القصبي، نفس المرجع السابق، ص 86 – 87.

حزب مسيطر)		حقيقي بطرق شتى.
	- تعاني هذه النظم من ظاهرة اندماج الحزب في الدولة، مما يعوق المنافسة الحزبية و يقوض تكافؤ الفرص و يقضي على إمكانية تداول الأحزاب للسلطة.	- تتمسك الأحزاب الصغيرة بحقوقها في التعبير والتمثيل و المشاركة، لكنها تظل تعمل في سياق يرسمه و يجدد ملامحه الحزب المسيطر.
	- تمثل الأحزاب أهمية شكلية لكنها أساس للديكور الديمقراطي، و قد يفلح الحكم في إضعاف الأحزاب و تعميق الانشقاقات و التناحر بينها.	
تعددية حزبية	- تشهد بعض النظم تعددية حزبية تسمح بتداول للسلطة، رغم ما تثيره بعض الآراء من تحفظات بشأنا (أحزاب مصطنعة قبيل الانتخابات – نسبة كبيرة من المقاعد الحزب الواحد). - تفترض التعددية الحزبية حرية التنظيم و حرية تكوين الأحزاب.	- التعددية الحزبية أكثر ملائمة للتحول الديمقراطي. - مطلوب توافر حد أدنى من التوازن بين الأحزاب و شروط المؤسسية لديها.
فردية مطلقة	- لا يتخلى الحاكم الفرد عادة عن سلطاته المطلقة طواعية، بل يحتفظ با و قد يراوغ في سبيل ذلك بأساليب شتى، و السماح بتداول السلطة معناه إزالة الدكتاتور، وهذا يتناقص و جوهر هذا النوع من النظم.	- النظم الأوتوقراطية لا تتلاءم و متطلبات الديمقراطية. - لا يسمح الحاكم الدكتاتور في كل الأحوال بتحولات ديمقراطية حقيقية.
تعددية مقيدة	- قد يشهد النظام السياسي مرونة و توسيعا لنطاق اتخاذ القرارات، لكن النظم السلطوية تتسم بضيق هذا النطاق دائما، و استبعاد قطاعات التمع الواسعة.	- في التعددية المقيدة قد تتخذ خطوات في سبيل تحولات ديمقراطية، و إن ظلت ذات طبيعة جزئية (انتخابات حرة نسبيا – صحافة حرة نوعا ...) لكنها تظل بعيدة عن تحول ديمقراطي حقيقي.

جدول رقم (02) يبين البدائل المتاحة أمام المجتمعات العربية[1]

	التسلطية التقليدية	التسلطية التنافسية	الديمقراطية الليبرالية
-إجراءات تأسيس الحكم (انتخابات حرة و نزيهة دورية تنافسية)	مزورة أو غير تنافسية إن وجدت	تنافسية متوترة	تنافسية تنتج تداولا سلميا للسلطة
- عمليات الضبط السياسي و تعدد مراكز صنع القرار (المساءلة البرلمانية، الشفافية الإدارية،الفعالية القضائية)	غياب واضح لعمليات النقاش السياسي الحر و المؤثر على نحو ينال من القدرة على كشف الحقائق، مكافحة الفساد، توسيع البدائل أو تحديد المسؤولية السياسية.		وجود لكل العمليات المشار إليها
- الحقوق السياسية (حرية التعبير الفردي و الجماعي و الإعلامي)	ضعيفة إن وجدت	محدودة و مشروطة	متوفرة
- درجة التزام النخبة بالقيم الديمقراطية	ضعيف	شكلي و يأتي كاستجابة لضغوط خارجية وداخلية ضعيفة (انفتاح سياسي محدود أو LPL).	عال و /أو استجابة لضغوط خارجية و / أو خارجية قوية.

[1] عبد الفتاح، معتز بالله، مرجع سابق، ص 24.

جدول رقم (03) يتضمن وضع الأحزاب في الوطن العربي.[1]

البلد	عدد الأحزاب المصرح با	عدد الأحزاب السياسية الحكومية	عدد الأحزاب الممنوعة
الأردن	36	-	-
الجزائر	37	6	4
السودان	15	1	9 جماعات سرية
العراق	1	1	19
المغرب	22	7	1
اليمن	5	2	-
تونس	7	1	9
سوريا	6	1	6
فلسطين	6	1	-
لبنان	18	-	-
ليبيا	-	-	10 جماعات سرية
مصر	16	1	10

[1]- أبو سعدة، مرجع سابق، ص 67.

جدول رقم (04) يبين تطور عوائد صادرات النفط العربية من 1998 – 2005.[1]

(القيمة بالدولار)

الدولة	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
مصر	1728	2555	2588	1917	2015	2373	2844	3424
الجزائر	5970	7556	12920	11736	12370	12300	13862	22218
ليبيا	6140	7734	13230	10875	10482	12780	18653	27804
تونس	282	410	**	**	**	**	**	**
سوريا	1320	1916	2743	2163	2484	2704	2987	3537
السودان	00	00	945	1495	1512	1908	3191	5461
اليمن	1420	6220	3100	1538	1607	2107	3052	3724
العراق	6790	12104	18150	15685	10400	8627	17751	24058
الإمارات	10260	15021	26148	22414	17300	18607	25264	41791
البحرين	800	1706	2589	1054	1806	2677	3112	2866
السعودية	31980	44934	70866	59788	63814	74835	97654	147674
قطر	3110	4885	8734	6964	6885	7500	9726	13829
الكويت	8471	11077	18183	14976	14057	19002	24741	40183
عمان	3860	5685	8800	7697	7969	8080	9105	13373
إجمالي الدول العربية	**82131**	**118045**	**188189**	**159302**	**152702**	**173500**	**243493**	**349942**

[1]- جامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2003. القاهرة: الأمانة العامة، 2003، ص 301، و التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2006، ص 315.

جدول رقم (05) عدد السكان و الناتج القومي و نصيب الفرد منه في البلدان العربية مقارنة بالمتوسط العالمي عام 2005[1]

الدولة	عدد السكان بالمليون نسمة	الناتج القومي الاجمالي بالمليار دولار (طبقا لسعر الصرف السائد)	متوسط نصيب الفرد منه (بالدولار)	الناتج القومي الاجمالي بالمليار دولار (طبقا لتعادل القوى الشرائية مع الدولار)	متوسط نصيب الفرد منه
مصر	74	89.3	1207	329	4440
الجزائر	32.8	103.5	3125	222	6770
الأردن	5.4	12.9	2389	29	5280
الكويت	2.8	80.8	28857	80.8	24010
لبنان	3.9	22.1	5667	21	5740
موريتانيا	3.1	1.6	444	7	2150
المغرب	31.1	52	1672	132	4360
عمان	2.5	29.7	11880	37	14680
السعودية	23.1	307.4	13307	362	14740
السودان	34.3	28.5	831	72	2000
سوريا	18.1	25.1	1387	71	3740
الصومال	10.1	00	00	00	00
تونس	10	28.8	2880	79	7900
اليمن	21.5	16.3	758	19	920
الضفة و غزة	4	3.8	950	00	00
البحرين	0.7	13.8	19714	15.5	21290
جيبوتي	0.8	0.8	875	1.8	2240
العراق	28	31.7	1132	31.7	00
ليبيا	6.6	41.6	6303	41.6	00
قطر	0.7	34.2	48857	34.2	00
الإمارات	4.7	133.6	28426	133.6	24090
إجمالي الدول العربية	318.2	1056.4	3320	1719.2	5403
العالم	6438	44983	6987	60644	9420
نسبة العرب من	4.9	2.4	47.5	2.8	57.4

[1] -جامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2006 القاهرة: الأمانة العامة، 2006، ص 260،و
World Bank, Development Report2007. New York : oxford University Press, 2007 pp.288-289 and table 6, pp.298-299.

					العالم (في المائة)

جدول رقم (06) : تطور معدلات البطالة من سنة 1984-1991 في الجزائر[1].

السنة	السكان	القوة العاملة	القوة المشغلة	معدل البطالة
1984	20.880.000	4374.000	3.715.509	%15.1
1987	22.807.000	4.789.000	3.978.000	% 17
1989	24.700.000	5.575.000	4.614.000	% 17.2
1990	25.300.000	5.812.000	4.697.000	% 19.2
1991	26.000.840	6.045.0000	4.822.000	% 20.2

جدول رقم (07) : تطور الحجم النسبي للديون الخارجية.[2]

السنوات	نسبة إجمالي الدين إلى إجمالي الإنتاج القومي العام	نسبة إجمالي الدين إلى الصادرات	نسبة خدمات الدين إلى إجمالي الصادرات
1987	% 40.03	% 223.7	% 54.5
1988	% 45.07	% 284.2	% 47.16
1989	% 52	% 229	% 75.25
1990	% 48	% 195	% 69

[1] - بهلول، مرجع سابق، ص 33.
[2]- « الاقتصاد الجزائري بين هبوط أسعار النفط و تضخم الديون الخارجية »، مرجع سابق، ص17.

ملحق رقم: (08): الأحزاب المعتمدة في الجزائر[1]

اسم الحزب	الرمز	تاريخ الاعتماد
1- جبهة التحرير الوطني	FLN	1954-11-01
2- الحزب الاجتماعي الديمقراطي	PSD	1989-08-14
3- حزب الطليعة الاشتراكية "التحدي"	PAGS	1989-09-10
4- الجبهة الإسلامية للإنقاذ	FIS	1989-09-12
5- التجمع من اجل الثقافة و الديمقراطية	RDC	1989-09-12
6- الحزب الوطني للتضامن و التنمية	PNSD	1989-09-12
7- حزب التجديد الجزائري	PRA	1989-10-28
8- الحزب الوطني الجزائري	PNA	1989-11-07
9- الحزب الاجتماعي الحر	PSL	1989-11-11
10- جبهة القوى الاشتراكية	FFS	1989-11-20
11- اتحاد القوى الديمقراطيين	UFD	1989-11-26
12- الحزب الجمهوري	PU	1989-11-26
13- حزب الوحدة الشعبية	PUP	1989-11-27
14- الحزب الجزائري للإنسان رأس المال	PAHC	1989-12-06
15- الجبهة الوطنية للإنقاذ	FNS	1989-12-02
16- اتحاد القوى من اجل التقدم		1989-12-31
17- حزب الوحدة الجزائرية الإسلامية الديمقراطية	PUAID	1990-01-17
18- الحركة الديمقراطية للتجديد الجزائري	MDRA	1990-01-14
19- الحزب الاشتراكي للعمال	PST	1990-01-27
20- الجمعية الشعبية للوحدة و العمل	APUA	1990-01-27
21- الاتحاد من اجل الديمقراطية و الحرية	UDL	1990-02-03
22- حزب العمال	PT	1990-02-26
23- الحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر	MDA	1990-03-20
24- الحزب التقدمي الديمقراطي	PPD	1990-06-27
25- الحزب الجمهوري التقدمي	PRP	1990-07-01
26- حزب الأمة	MEO	1990-07-18
27- الحركة من أجل الشباب الديمقراطي	MJD	1990-07-25
28- حركة القوى العربية الإسلامية	MFAI	1990-08-04
29- التجمع العربي الإسلامي	RAI	1990-08-29
30- اتحاد الشعب الجزائري	UPA	1990-10-14
31- التحالف الوطني للديمقراطيين المستقلين	ANDJ	1990-10-20
32- جبهة الجهاد من اجل الوحدة	FDU	1990-11-12
33- حركة النهضة الإسلامية	MNI	1990-11-28

[1] - بهلول، مرجع سابق، ص 153-154-155.

34- جبهة أجيال الاستقلال	FGI	1990-12-08
35- حزب من أجل العدالة و الحرية	AJL	1990-12-11
36- الحركة الجزائرية للعدالة و التنمية	MAJD	1991-01-02
37- (الحركة) الجيل الديمقراطي	GD	1991-01-12
38- التجمع الجزائري البومديني	RABI	1991-01-27
39- الحركة الجزائرية من اجل الأصالة	MSA	1991-02-16
40- الحزب الجزائري للعدالة و التقدم	PAJP	1991-03-10
41- حزب العلم و العدالة و العمل	PSJT	1991-02-10
42- جبهة الأصالة الجزائرية الديمقراطية	FAAD	1991-10-13
43- الحزب الحر الجزائري	APL	1991-03-25
44- حزب العدالة الاجتماعية	PJS	1991-04-04
45- حركة التمع الإسلامي	HAMAS	1991-04-29
46- حزب البيئة و الحريات	PEL	1991-04-29
47- الجزائر الإسلامية المعاصرة	JMC	1991-05-26
48- عهد 1954	AHD54	1990-05-29
49- جبهة القوى الشعبية	FFP	1991-07-17
50- التجمع الوطني الجزائري	RNA	1991-07-17
51- التجمع من اجل الوحدة الوطنية	RUN	1991-07-24
52- منظمة قوى الجزائر الثورية الإسلامية الحرة	OFARIL	1991-09-08
53- التجمع من أجل الوحدة الوطنية	RNP	1991-09-29
54- تجمع شباب الأمة	RJN	1991-10-28
55- حزب الحق		1991-10-28
56- حركة الرسالة الإسلامية	MRI	1991-11-09
57- جبهة القوى الديمقراطية	FFD	1991-11-24
58- حزب الحركة من أجل المستقبل الوطني الديمقراطي	MAND	1992-01-19
59- الحزب الوطني الديمقراطي الاشتراكي	PND	1992-01-22
60- حزب الأمان الإسلامي		1992-01-22
61- حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية		1992-02-19
62- الحركة الوطنية للشباب الجزائري		1992-02-19
63- التجمع الوطني الديمقراطي		1997-04-03

ملاحظة: الأحزاب المعتمدة رسميا بعد مطابقتها لقانون الأحزاب الصادر وفقا للمرسوم رقم 09/97 بتاريخ 06 مارس 1997 أصبح عددها لا يتجاوز 25 حزبا سياسيا.

جدول رقم (09) : يبين عدد المرشحين في الانتخابات البلدية و الولائية 12 جوان 1990.

الانتماء السياسي	عدد الولايات المترشح فيها	عدد البلديات المترشح فيها
حزب جبهة التحرير الوطني	48	1520
الحزب الاجتماعي الديمقراطي	39	217
حزب الطليعة الاشتراكية	19	56
التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية	24	212
الحزب الوطني من أجل التضامن و التنمية	38	378
الجبهة الإسلامية للإنقاذ	48	1265
حزب التجديد الجزائري	40	155
الحزب الاجتماعي الليبرالي	03	05
الحزب الجزائري للإنسان رأس المال	02	01
حزب الوحدة العربية من أجل الإسلام و الديمقراطية	01	02
الجبهة الشعبية للوحدة و العمل	01	02
الأحرار	48	1356

نلاحظ أن أكبر عدد للمترشحين هو لحزب جبهة التحرير الوطني و الجبهة الإسلامية للإنقاذ و الأحرار[1].

[1]- Quotidien EL-MOUDJAHID, N°(7776), du 12-06-1990, p 03.

جدول رقم (10) : يبين نتائج الانتخابات البلدية و الولاية لـ 12 جوان 1990.

الانتماء السياسي	عدد المجالس البلدية المتحصل عليها	عدد الأصوات المكتسبة	النسبة المئوية للأصوات المقارنة	عدد المجالس الولائية المتحصل عليها	عدد الأصوات المكتسبة	النسبة المئوية للأصوات المقارنة
الجبهة الإسلامية للإنقاذ	854	4331472	54.25	32	2166887	57.44
جبهة التحرير الوطني	488	2245798	28.13	14	1308551	27.53
الأحرار	106	931278	11.66	01	161824	02.08
التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية	87	166104	02.08	01	-	-
الحزب الوطني للتضامن و التنمية	02	131100	01.64	00	-	-
الحزب الاجتماعي الديمقراطي	02	84029	01.05	00	-	-
حزب التجديد الجزائري	02	65450	00.82	00	-	-
حزب الطليعة الاشتراكية	00	24190	00.30	00	-	-
الحزب الاجتماعي الليبرالي	00	4197	-	00	-	-
الحزب الجزائري للإنسان رأس المال	00	198	-	00	-	-
الجمعية الشعبية للوحدة و العمل	00	103	-	00	-	-

جدول رقم (11) : نتائج الانتخابات التشريعية 26 ديسمبر 1991- الدور الأول[1].

الانتماء السياسي	عدد المقاعد
الجبهة الإسلامية للإنقاذ	188
جبهة القوى الاشتراكية	25
جبهة التحرير الوطني	16
الأحرار	03
التنافس على المقاعد المتبقية في الدور الثاني	عدد المترشحين
الجبهة الإسلامية للإنقاذ	171
جبهة التحرير الوطني	158
جبهة القوى الاشتراكية	13
التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية	03
الأحرار	07
حركة حماس	03
حركة النهضة	02

[1]- تم تشكيل هذا الجدول بناءا على المعلومات الواردة في كتاب بن يوب، مرجع سابق، ص 52.

جدول رقم (12): مواقف السلطة والأحزاب السياسية في أهم القضايا الوطنية[1].

قضايا و مواقف							
القضايا	الرئيس زروال	جبهة التحرير	حركة حماس	حركة النهضة	حزب التجديد	حزب التضامن و التنمية	التحاف الوطني الجمهوري
أرضية الوفاق الوطني	بداية عهد سياسي جديد و هي خطوة لوثبة منقذة	تكريس مبدأ الديمقراطية في إطار الثوابت الوطنية	الحد الأدنى الذي يجمع كل الشركاء و يسمح بانطلاقة واعدة	الالتزام بما يسمح بوضع حد للتجاوزات و يمنع قيام ديمقراطية نخبوية	تمثل أرضية لانطلاقة سياسية مرتكزة على التعددية و الديمقراطية	تعتبر مكسبا جديدا يدعم المسار الديمقراطي	-
حكومة ائتلافية	أدعو جميع الشركاء السياسيين للعمل إلى جانب مؤسسات الدولة من أجل إنجاح الانتخابات التشريعية	لا نتسرع لها و لا نرفضها و لكن نتساءل بأي مرتبة يكون حزبنا مثلا؟ و لماذا؟	خطوة ضرورية لإنجاح الانتخابات التشريعية و المحلية	السلطة تربط المشاركة في الحكومة بالمشاركة في المجلس الانتقالي و نحن نرفض المشاركة بهذا الشرط	إحالة تنظيم الانتخابات القادمة لحكومة ائتلافية	توقع إنشاء حكومة ائتلافية قبل نهاية السنة الموافقة على المشاركة	-
الأحزاب المقاطعة	أدعو كافة التشكيلات و الشخصيات السياسية التي تتوافق أفكارها مع قوانين البلاد للاستفادة من هذه الأرضية لأنها مكسب الجزائر كلها	تمنينا لو حضرت إلى الندوة جميع التشكيلات السياسية التي تنبذ العنف و تقبل قواعد الممارسة الديمقراطية ليكتمل الوفاق، و نحن نعمل بمبدأ الأغلبية	ما حدث وفاق وطني، و غياب البعض لن يجعل هذا الوفاق دون شبه إجماع بين أهم الأحزاب الوطنية و هو حد أدنى للعمل بين كل الشركاء	أدعو كل الطبقة السياسية بما فيها المقاطعة إلى التعهد باحترام ما ورد من مبادئ في أرضية الوفاق لتكريس الديمقراطية	نحترم قرارات الأحزاب الغائبة لكن علينا جميعا أن نجعل هذا الوفاق القاعدة التي تبنى عليها الجزائر	عليها أن تتجاوز المصالح الحزبية وضع المصلحة العليا فوق أي اعتبار	-
الهوية الوطنية	الثوابت الوطنية تعكس عمق الأمة الجزائرية التي ينبغي أن تتدعم بديمقراطية أصلية	يتم التوفيق في تحرير الفقرات الخاصة بالهوية الوطنية إذا ألحت على ضرورة المحافظة على العناصر الثلاث: الإسلام، العربية، الأمازيغية	إن ثقافة الشعب ترتكز على المقومات الإسلامية العربية الأمازيغية و لا ينبغي منع اتخاذها كمرجعية	ينبغي حماية ثوابت المجتمع الجزائري و تأكيد أصالته الحضارية لوضع المرتكزات اللازمة لإقامة ديمقراطية حقيقية	-	-	ينبغي منع الأحزاب الإسلامية من استغلال الدين في شؤون السياسية، كما ينبغي ترقية الأمازيغية دستوريا
الوضعية الاقتصادية و الوطنية	تم برمجة ندوة مماثلة للحسم في الخيارات الاقتصادية و الاجتماعية	ربط القضايا الاقتصادية و الاجتماعية بوجود مؤسسة منتخبة شعبيا	على السلطة أن تتحمل تدهور القدرة الشرائية للمواطن في انتظار إشراك المواطن في اتخاذ القرارات المناسبة	نؤمن بالاجتهاد في رفع الظلم و تحقيق العدالة و توزيع الثروات و إسناد المسؤوليات	-	-	تفاؤل فيما يتعلق بالوضعية الاجتماعية و الاقتصادية و إمكانية نجاح الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية
ملاحظة: المواقف مأخوذة من التصريحات الرسمية لرؤساء الأحزاب برئيس الدولة، و هي ملزمة للهيئات التابعة لهم.							

[1]- أنيس، رحماني، « الوفاق الجزائري و محاولة الانفلات من الأزمة ». مجلة قضايا دولية، عدد (352) ، يوم 30سبتمبر 1996 ، ص 17.

جدول رقم (13) : يبين نتائج الانتخابات الرئاسية لسنة 1995[1].

	عدد الأصوات	النسبة المئوية %
المسجلون	15.261.731	
المقترعون	11.500.209	75.35
الغائبون	3.761.522	24.65
الأصوات المعبر عنها	11.152.507	73.07
الأصوات الملغاة	347.722	02.28
اليمين زروال	6.834.822	61.29
محفوظ نحناح	2.907.356	26.06
سعيد سعدي	996.835	08.94
نور الدين بوكروح	413.032	03.70

ملاحظة: أعلنت اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني يوم 29 سبتمبر 1995 عن مقاطعة الانتخابات الرئاسية المقررة يوم 16 نوفمبر 1995 إلى جانب جبهة القوى الاشتراكية و حركة النهضة.

[1]- الصيداوي، « صراعات النخب... »، مرجع سابق، ص10.

جدول رقم (14 أ): نتائج الانتخابات التشريعية يوم 05 جوان 1997[1].

الانتماء السياسي	عدد الفاعد
التجمع الوطني الديمقراطي	156
حركة مجتمع السلم "حمس"	69
جبهة التحرير الوطني	62
حركة النهضة	34
جبهة القوى الاشتراكية	20
التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية	19
حزب العمال	04
المستقلون "الأحرار"	11

جدول رقم (15 ب): نتائج الانتخابات التشريعية ليوم 05 جوان 1997[2].

الانتماء السياسي	عدد الأصوات	عدد المقاعد
حزب التجمع الوطني الديمقراطي	3.533.434	156
حزب حمس	1.553.154	69
حزب جبهة التحرير الوطني	1.497.285	62
حزب النهضة	915.446	34
حزب جبهة القوى الاشتراكية	527.848	20
حزب التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية	442.271	19
قوائم الأحرار	459.233	11
حزب العمال	194.493	04
الحزب الجمهوري التقدمي	65.371	03
الاتحاد من اجل الديمقراطية و الحريات	51.090	01
الحزب الاجتماعي الليبرالي	36.374	01

[1]- صيداوي، مرجع سابق، ص10.
[2]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الإعلان رقم، 01/97 يتعلق بنتائج انتخابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني، المؤرخ في 09 جوان 1997، (الجريدة الرسمية ليوم 11 جوان 1997 العدد 40)، ص 4-5.

جدول رقم (16) : يبين نتائج الانتخابات المحلية ليوم 23 أكتوبر1997[1].

الانتماء السياسي	عدد الأصوات		عدد المقاعد			
	البلدية	الولاية	البلدية	النسبة %	الولاية	النسبة %
التجمع الوطني الديمقراطي	5.453.787	4.972.666	7242	55.18	986	52.44
جبهة التحرير الوطني	2.026.200	1.166.419	2864	21.82	373	19.84
حركة مجتمع السلم	995.044	1.203.929	890	6.78	260	13.83
جبهة القوى الاشتراكية	343.379	311.095	645	4.91	55	02.92
حركة النهضة	404.566	744.730	290	2.21	128	06.80
التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية	265.844	281.247	444	3.38	50	02.66
الحزب الوطني للتضامن و التنمية	20.216	6.399	26	0.20	0	-
حزب التجديد الجزائري	58.590	22.554	43	0.32	-	-
حزب العمال	117.41	-	08	0.06	-	-
الاتحاد من أجل الديمقراطية و الحريات	17.214	-	15	0.11	-	-
الحزب الجمهوري التقدمي	6.314	-	06	-	-	-

[1]- بن يوب، مرجع سابق، ص 53.

جدول رقم (17) يبين نتائج الانتخابات الرئاسية لسنة 1999[1]

الناخبين / المرشحين	عدد الأصوات	النسبة المئوية
- الناخبين المسجلين.	17.494.136	
- الناخبين المقترعين.	10.539.751	% 60.25
- عبد العزيز بوتفليقة.	07.442.139	% 73.79
- احمد طالب الإبراهيمي.	01.264.094	% 12.53
- سعد جاب الله عبد الله.	398.416	% 03.95
- آيت احمد محند حسين.	319.523	% 03.17
- مولود حمروش.	311.908	% 03.09
- مقداد سيفي.	226.371	% 02.24

جدول رقم (18) يبين نتائج الانتخابات الرئاسية لسنة 2004[2]

الناخبين / الأحزاب	عدد الأصوات	النسبة المئوية
- الناخبين المسجلين.	18.097.255	
- الناخبين المقترعين.	10.508.777	% 58.07
- عبد العزيز بوتفليقة.	08.651.723	% 84.99
- علي بن فليس.	653.951	% 06.42
- سعد جاب الله عبد الله.	511.526	% 05.02
- سعيد سعدي.	197.111	% 01.94
- لويزة حنون.	101.630	% 01
- فوزي رباعين.	63.761	% 0.63

[1] - إعلان وزارة الداخلية و الجماعات المحلية يوم 1999/04/16.
[2] - إعلان وزارة الداخلية و الجماعات المحلية يوم 2004/04/09.

جدول رقم (19) يبين نتائج الانتخابات التشريعية لعام 2002[1]

الناخبين / الأحزاب	عدد الأصوات / عدد المقاعد
- الناخبين المسجلين.	17.981.042
- الناخبين المصوتين.	08.287.340
- نسبة المشاركة.	% 46.09
- حزب جبهة التحرير الوطني.	199 مقعد.
- التجمع الوطني الديمقراطي.	48 مقعد.
- حركة مجتمع السلم.	38 مقعد.
- حركة الاصلاح الوطني.	43 مقعد.
- حزب العمال.	21 مقعد.
- التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية.	19 مقعد.
- جبهة القوى الاشتراكية.	20 مقعد.
- حزب النهضة	01 مقعد.

جدول رقم (20) يبين نتائج الانتخابات التشريعية لعام 2007[2]

الناخبين / الأحزاب	عدد الأصوات / عدد المقاعد
- الناخبين المسجلين.	18 مليون
- الناخبين المصوتين.	07 مليون
- نسبة المشاركة.	% 36
- حزب جبهة التحرير الوطني.	136 مقعد.
- التجمع الوطني الديمقراطي.	61 مقعد.
- حركة مجتمع السلم.	52 مقعد.
- المستقلين.	33 مقعد.
- حزب العمال.	26 مقعد.
- التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية.	19 مقعد.
- جبهة الوطنية الجزائرية.	13 مقعد.
- حزب النهضة	05 مقعد.
- حركة الاصلاح الوطني.	03 مقعد.

[1]- إعلان وزارة الداخلية و الجماعات المحلية يوم 2002/06/30.
[2]- إعلان وزارة الداخلية و الجماعات المحلية يوم 17 ماي 2007.

جدول رقم (21) نتائج الانتخابات المحلية البلدية و الولائية في 2002/10/10[1]

الناخبين / الأحزاب	عدد الأصوات	النسبة المئوية
- الناخبين المسجلين.	17.981.042	
- الناخبين المصوتين.	08.287.340	% 50.11
- حزب جبهة التحرير الوطني.	02.501.003	% 36.60
- التجمع الوطني الديمقراطي.	01.263.461	% 21.21
- حركة الإصلاح الوطني.	960.218	% 09.28
- جبهة القوى الاشتراكية.	198.023	% 05.13

جدول رقم (22) يبين نتائج الانتخابات المحلية البلدية و الولائية 2007/11/29[2]

الناخبين / الأحزاب	عدد الأصوات	النسبة المئوية
- الناخبين المسجلين.	18 مليون	
- الناخبين المصوتين.	08 مليون	% 44.09
- حزب جبهة التحرير الوطني.	4201 مقعد.	
- التجمع الوطني الديمقراطي.	3426 مقعد.	
- جبهة الوطنية الجزائرية.	1578 مقعد.	
- حركة مجتمع السلم.	1495 مقعد.	
- حزب العمال.	958 مقعد.	
- التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية.	605 مقعد.	
- جبهة القوى الاشتراكية.	566 مقعد.	

[1] - اعلان وزارة الداخلية و الجماعات المحلية يوم 2002/10/11.
[2] - اعلان وزارة الداخلية و الجماعات المحلية يوم 2007/11/30.

وثيقة رقم (01) يتضمن أبرز بنود مبادرة الشرق الأوسط الكبير[1]

طرحت مبادرة الشرق الأوسط الكبير في قمة الدول الثماني في شهر جوان عام 2004 وتضم المبادرة بشكل عام برنامج للعمل لوضع الإستراتيجية المتقدمة للحرية موضع التنفيذ. وتتلخص الخطوط العامة للمبادرة في ثلاثة محاور هي:

أولا: الشق السياسي ويتمثل في **تشجيع الديمقراطية والحكم الرشيد** من خلال الالتزام بعدد من المبادرات أهمها:

- مبادرة الانتخابات الحرة بالتعاون مع البلدان التي تظهر استعدادا جديا لإجراء انتخابات حرة، من خلال تقديم مساعدات والمشاركة في الرقابة على الانتخابات و "الاستجابة للشكاوى" وتقديم التقارير.
- تعزيز الزيارات المتبادلة والتدريب على الصعيد البرلماني.
- إنشاء معاهد لإعداد القادة ولتدريب القيادات النسائية على وجه الخصوص.
- تقديم المساعدات القانونية للمواطنين العاديين وتشجيع الإصلاح القانوني.
- تعزيز مبادئ الشفافية ومكافحة الفساد وإطلاق واحد أو أكثر من برامج مجموعة الثماني حول الشفافية في المنطقة.
- تشجيع تطوير منظمات فاعلة للمجتمع المدني من خلال تشجيع حكومات المنطقة على السماح لمنظمات المجتمع المدني السياسية أن " تعمل بحرية "، مع زيادة التمويل المباشر لتلك المنظمات.

ثانيا: تشجيع **إصلاح التعليم وبناء مجتمع المعرفة** من خلال عدد من المبادرات أهمها:

- مبادرة التعليم الأساسي التي تهدف إلى محو الأمية في المنطقة التي من المفروض أن تتكامل مع مبادرة الأمم المتحدة التي أطلقت لنفس الغرض عام 2003 تحت شعار محو الأمية كحرية.
- تكوين فرق لمحو الأمية تستهدف محو أمية المرأة بالدرجة الأولى، بالإضافة إلى تدريب النساء على مهنة التدريس لكي يكن ركيزة لتعليم غيرهن.
- مبادرة التعليم عن بعد والتعليم في الإنترنت وتوفير وتوسيع الاتصال بالكومبيوتر وشبكة المعلومات الدولية.

ثالثا: توسيع **الفرص الاقتصادية** من خلال عدد من المبادرات أهمها:

- مبادرة تمويل النمو والتي تسعى إلى تقوية وزيادة فاعلية القطاع المالي، ومنح قروض للمشروعات الصغيرة، خاصة التي تديرها النساء، وإنشاء مؤسسات إقراض على غرار البنك الأوروبي للإعمار والتنمية.
- إصلاح النظام المالي وتحسين الخدمات المصرفية ودعم اقتصاد السوق، وتحرير الخدمات المالية.
- مبادرة التجارة وتهدف إلى تشجيع التجارة البينية في " الشرق الأوسط الكبير ".

[1]- التقرير الاستراتيجي العربي 2004 – 2005، مرجع سابق، ص 281.

وثيقة رقم (02) تتضمن ملخص وثيقة الإسكندرية وحول الإصلاح في العالم العربي[1].

صدرت الوثيقة في مارس 2004، وقد اعترفت في جوهرها بقضايا الإصلاح التي طرحت في مبادرة الشرق الأوسط الكبير، بينما تجاوزت تلك المبادرة وتقدمت عليها في طرح مطالب سياسية أكثر جذرية، والتي جاءت في أغلبها من أجندة القوى الإصلاحية والمعارضة المصرية.وقد وضعت وثيقة الإسكندرية تصورا للإصلاح يعتمد على مجموعة من المطالب، يأتي في مقدمتها : إلغاء قانون الطوارئ، وإجراء إصلاحات دستورية تكفل ضبط هيمنة السلطة التنفيذية، وإجراء انتخابات عامة تعددية لرئيس الدولة، وزيادة الحريات السياسية والمدنية وتنقسم الوثيقة إلى أربعة محاور هي:

أولا- الإصلاح السياسي:

- كفالة حريات التعبير بكافة صورها وأشكالها، وفي مقدمتها حرية الصحافة ووسائل الإعلام السمعية والبصرية والإلكترونية.
- الاعتماد على الانتخابات الحرة، مركزيا ولا مركزيا، وبشكل دوري، لضمان تداول السلطة وحكم الشعب، في تحقيق أقصى قدر ممكن من اللامركزية.

ثانيا- الإصلاح الاقتصادي:

- خفض معدلات التضخم من خلال ثالوث برامج التثبيت والخصخصة والتحرير الاقتصادي.
- الاهتمام بعمالة الشباب وجودة التعليم والخدمات الاجتماعية والبرامج المساندة للمشروعات الصغيرة.

ثالثا- الإصلاح الاجتماعي:

- إعادة النظر في بعض القيم التي لا تزال تؤثر بالسلب في الحياة العربية كقيم الخضوع والطاعة على سبيل المثال و إحلال قيم الاستقلالية والحوار والتفاعل الإيجابي محلها.
- توجيه المجتمعات العربية نحو اكتساب ونشر وإنتاج المعرفة، وذلك للوصول إلى مجتمع المعرفة.
- تمويل ودعم مؤسسات التعليم مع ضمان الاستقلال الأكاديمي لها، سواء كانت مؤسسات حكومية أو خاصة.

رابعا- الإصلاح الثقافي:

- ترسيخ أسس التفكير العقلاني والعلمي بتشجيع مؤسسات البحث العلمي وتوفير التمويل اللازم لها، وإطلاق حريات المجتمع المدني في تنميتها.
- الاستمرار في تجديد الخطاب الديني سعيا إلى تجسيد الطابع الحضاري التنويري للدين بما يقتضيه ذلك من إطلاق الحريات الفكرية، وفتح أبواب الاجتهاد.
- إلغاء أشكال الرقابة على النشاط الفكري والثقافي بما يدعم حرية الفكر، ويحرك عملية الإبداع.

[1]- التقرير الاستراتيجي العربي 2004 –2005، نفس المرجع السابق،ص281

وثيقة رقم (03): نتائج ندوة الوفاق الوطني، ملخص لأهم ما جاء في الوثيقة "أرضية الحوار الوطني"[1]

العناصر المؤلفة لأرضية الوفاق الوطني: و قد أقر جميع المشاركين في الندوة تأييد النظام السياسي التعددي الجديد و استكمال بدءا الصرح المؤسساتي على أساس من احترام:

- المكونات الأساسية للهوية الوطنية.
- مبادئ و أطر التعددية السياسية.
- الديمقراطية كاختيار للشعب الجزائري.

أولاً. المكونات الأساسية للهوية الوطنية و هي:

- الإسلام: و هو دين الدولة، و يجب أن يكون في منأى عن كل التصرفات أو مناورة تكون مصدرا للفتنة، كما يجب المحافظة عليه من الاستعمال السياسي، و ستواصل الدولة الجزائرية تعبئة كافة الوسائل من أجل المحافظة و الترقية الدائمة لقيم الإسلام، و ستسهر على حماية أماكن العبادة من كل نشاط خارج عن نشاطها الأصلي.
- العروبة: حيث يستمد البعد العربي للهوية الوطنية مصدره من القيم الحضارية العربية الإسلامية و اللغة العربية، و هي اللغة الوطنية والرسمية للبلاد و التي جعل منها الشعب عاملا لوحدته. أحد أسس الهوية الوطنية، فيجب إبعادها عن أية محاولة تدف إلى جعلها أداة سياسية أو إيديولوجية أو حزبية.
- الأمازيغية: و هي تراث لجميع الجزائريين، وأحد أسس الهوية الوطنية، و من ثم فهي في منأى عن الاستعمال الحزبي و السياسي، و ستسهر الدولة على إعادة الاعتبار لها و ترقيتها في مختلف القطاعات التربوية و الثقافية و الإعلامية.

ثانيا. مبادئ و أطر التعددية السياسية:

و هي ملزمة لجميع فعاليات الحياة السياسية الوطنية وكل مرشح للانتخابات، و تتشكل مما يلي:

1- احترام و تجسيد مبادئ أو تشرين الثاني/ نوفمبر 1954و المتمثلة في تعزيز الوحدة و الاستقلال ووضع المصلحة الوطنية فوق كل الاعتبارات و إقامة المبادئ الإسلامية و احترام كل الحريات الأساسية و تعبئة كل الطاقات و كل الموارد الوطنية في خدمة الأمة.

2- احترام الدستور و قوانين الجمهورية و الالتزام بما، فلا يقبل أي خرق لهما لأنه يعرض الأمة للخطر و يهدد الديمقراطية ذاتا.

3- نبذ العنف كوسيلة تعبير/ أو عمل سياسي للوصول إلى السلطة/ أو البقاء فيها و عدم السكوت عنه، فالعنف هو النفي بعينه للديمقراطية، ومن ثم فإن الوصول إلى السلطة أو البقاء فيها لن يتحقق مستقبلا إلا في إطار القوانين و باللجوء إلى قوانين الاقتراع بحرية و ديمقراطية طبقا لإرادة الشعب و سيادته.

4- احترام الحريات الفردية و الجماعية و احترام حقوق الإنسان، و ستعكف الدولة على ذلك في كل وقت و في كل الظروف.

---

[1]- رحماني، ، مرجع سابق ، ص15.

5- التمسك بالديمقراطية في ظل احترام القيم الوطنية، إذ لكل شعب الحق في إقامة نظامه الديمقراطي الذي يستمد قوته من مصادر قيمه الوطنية الأصلية التي تصنع عظمة كل أمة، و من ثم فإن الشعب الجزائري عبر مؤسسات الجمهورية و منها الأحزاب السياسية يرفض أية إرادة و أية محاولة للتدخل في الشؤون الداخلية للدولة الجزائرية، كما يلتزم بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

6- تبني التعددية السياسية التي تقتضي تنوع الآراء و تكريس إرادة الأغلبية و التعددية السياسية هي جوهر الديمقراطية الاختيار الحر للشعب الجزائري السليم وفقا لقيم ثورة تشرين الثاني/ نوفمبر.

7- احترام مبدأ التداول على السلطة عن طريق الاختيار الحر للشعب.

ثالثا. الديمقراطية التعددية اختيار سيد للشعب الجزائري: و تكفل الدولة و مؤسساتها هذا الاختيار .

و في الختام أكدت الوثيقة أن هذه الأرضية تشكل مكسبا جديدا يندرج في سياق المبادئ الأساسية لثورة تشرين الثاني/ نوفمبر، كما تشكل ترجمة لوفاق سياسي وطني حول احترام المبادئ الأساسية و الثوابت الوطنية، إضافة إلى كونها قاعدة انطلاق جديد لأمة متصالحة مع ذاتها و سائرة بكل عزم و ثقة على درب تقويمها الوطني.

أما ملحق المواعيد الانتخابية فقد تم اقتراح المواعيد الآتية مع إفساح المجال لرئيس الجمهورية لتكييف هذه المواعيد مع المستجدات الممكنة بما يخدم المسعى المنتهج للخروج من الأزمة.

- استفتاء حول مراجعة الدستور قبل نهاية عام 1996.
- الانتخابات التشريعية في النصف الأول من عام 1997.
- الانتخابات المحلية التشريعية في النصف الثاني من عام 1997.

فهرس الأشكال والجداول والوثائق

فهرس الدراسة

الصفحة